ترجمان

منذر ماخوس

إرهاصات التنمية والثورات المُجهَضة في العالم العربي

ترجمة: مونيك كامل

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

إرهاصات التنمية والثورات المُجهَضة في العالم العربي

telegram @soramnqraa

هذه السلسلة

في سياق الرسالة الفكرية التي يضطلع بها «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات»، وفي إطار نشاطه العلمي والبحثي، تُعنى «سلسلة ترجمان» بتعريف قادة الرأي والنخب التربوية والسياسية والاقتصادية العربية إلى الإنتاج الفكري الجديد والمهم خارج العالم العربي، من طريق الترجمة الأمينة الموثوقة المأذونة، للأعمال والمؤلفات الأجنبية الجديدة أو ذات القيمة المتجددة في مجالات الدراسات الإنسانية والاجتماعية عامة، وفي العلوم الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والسياسية والثقافية بصورة خاصة.

وتستأنس «سلسلة ترجمان» وتسترشد بآراء نخبة من المفكرين والأكاديميين من مختلف البلدان العربية، لاقتراح الأعمال الجديرة بالترجمة، ومناقشة الإشكالات التي يواجهها الدارسون والباحثون والطلبة الجامعيون العرب كالافتقار إلى النتاج العلمي والثقافي للمؤلفين والمفكرين الأجانب، وشيوع الترجمات المشوَّهة أو المتدنية المستوى.

وتسعى هذه السلسلة، من خلال الترجمة عن مختلف اللغات الأجنبية، إلى المساهمة في تعزيز برامج «المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات» الرامية إلى إذكاء روح البحث والاستقصاء والنقد، وتطوير الأدوات والمفاهيم وآليات التراكم المعرفي، والتأثير في الحيز العام، لتواصل أداء رسالتها في خدمة النهوض الفكري، والتعليم الجامعي والأكاديمي، والثقافة العربية بصورة عامة.

إرهاصات التنمية والثورات المُجهَضة في العالم العربي

منذر ماخوس

ترجمة
مونيك كامل

مراجعة
ابتسام الخضرا

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

telegram @soramnqraa

الفهرسة في أثناء النشر - إعداد المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

ماخوس، منذر

إرهاصات التنمية والثورات المجهضة في العالم العربي/ منذر ماخوس؛ ترجمة مونيك كامل؛ مراجعة ابتسام الخضرا.

448 ص.: أشكال، جداول؛ 24 سم. - (سلسلة ترجمان)

يشتمل على ببليوغرافية (ص. 425-432) وفهرس عام.

ISBN 978-614-445-422-0

1. البلدان العربية - التنمية الاقتصادية - القرن 21. 2. البلدان العربية - أحوال اقتصادية - القرن 21. 3. البلدان العربية - أحوال اجتماعية - القرن 21. 4. البلدان العربية - السياسة والحكومة - القرن 21. 5. البلدان العربية - التكامل الاقتصادي - القرن 21. 6. البترول - صناعة وتجارة - البلدان العربية. 7. البترول - الجوانب الاقتصادية - البلدان العربية. 8. البترول - الجوانب السياسية - البلدان العربية. أ. كامل، مونيك. ب. الخضرا، ابتسام. ج. العنوان. د. السلسلة.

338.9009174927

هذه ترجمة مأذون بها حصريًا من الناشر لكتاب

Pétrole et développement dans le Monde Arabe: Des révolutions en chaîne

by Makhous Monzer

عن دار النشر

L'Harmattan

Originally published in France under the title

Pétrole et développement dans le Monde Arabe: Des révolutions en chaîne

Copyright © L'Harmattan, 2011

www.harmattan.fr

الآراء الواردة في هذا الكتاب لا تعبّر بالضرورة عن
اتجاهات يتبناها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات

الناشر

المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

شارع الطرفة - منطقة 70
وادي البنات - ص. ب: 10277 - الظعاين، قطر
هاتف: 40356888 00974

جادة الجنرال فؤاد شهاب شارع سليم تقلا بناية الصيفي 174
ص. ب: 14965 11 رياض الصلح بيروت 2180 1107 لبنان
هاتف: 8 991837 1 00961 فاكس: 1991839 00961
البريد الإلكتروني: beirutoffice@dohainstitute.org
الموقع الإلكتروني: www.dohainstitute.org

© حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز

الطبعة الأولى

بيروت، تشرين الأول/ أكتوبر 2022

المحتويات

قائمة الجداول والأشكال 13

مقدمة الطبعة العربية 19

مقدمة 25

الفصل الأول: مستوى تطوُّر الإنتاج وبنية الاقتصاد الوطني في البلدان العربية 35

أوّلًا: التحول والتطور الرأسمالي في البلدان العربية: عوامل ونماذج التنمية 38

ثانيًا: تحليل الأداء وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط 41

1 – مشكلات الإنتاجية: رؤية تجريبية 42

2 – تقييم مقارن لنمو عامل الإنتاجية الكلي 45

3 – سياسة الاقتصاد الكلي 47

4 – فوائد نقل الموارد 52

5 – الفجوة بين الظروف المثالية والواقعية 56

6 – استثمارات المحافظ المالية، الضوابط والتقييم 57

7 – تطوُّر السياسة النقدية والضريبية 58

telegram @soramnqraa

ثالثًا: النمو الاقتصادي 64

1 – التوجهات العامة 64

2 – تكوين رأس المال المادي الإجمالي والكفاءة 66

3 – اتجاهات الدخل للفرد
(الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد) 69

4 – النمو في دول مجلس التعاون الخليجي 71

5 – النمو في الاقتصادات الأكثر تنوعًا 73

6 – الأبعاد والجوانب السياسية للنمو 77

7 – الاستثمار الأجنبي المباشر 81

رابعًا: إعاقات التنمية والنمو 82

1 – فخ النمو المُفقِر: الاحتمالات على مستوى البلدان العربية
ودول أوبك 82

2 – «المرض الهولندي» في التنمية: المرض والتشخيص 86

3 – الهيدروكربونات ونماذج «المرض الهولندي» 88

4 – طفرة في قطاع التصدير وتراجع التصنيع في اقتصاد صغير ... 91

5 – حدود النموذج العام 92

خامسًا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المعاقة في العالم العربي:
مؤشرات ملحّة لمرض هولندي متفاقم 94

1 – قصور استخدام القدرات الإنتاجية 95

2 – الاقتصاد الخفي والإيرادات النفطية 97

3 – تفاقم التفاوت في الدخل 98

سادسًا: التوظيف في العالم العربي 99

1 – جوانب وبنية البطالة 100

2 – معدل البطالة 103
3 – تحديات التوظيف الكامل 103
سابعًا: التغيرات الاجتماعية والسياسية في البنى الاجتماعية للبلدان العربية ذات التوجه الاشتراكي (سابقًا) ومصائر هذا التوجه: التقييم 106
الفصل الثاني: التنمية الاجتماعية والبشرية في العالم العربي 113
أوّلًا: الترابط الديناميكي بين التنمية البشرية والنمو والإنتاجية في الاقتصاد الوطني للبلدان العربية 115
ثانيًا: تطوُّر الأنظمة الخليجية النفطية: الجوانب الاجتماعية والاقتصادية 120
ثالثًا: الطفيلية الاجتماعية للمجتمع الاستهلاكي و«الازدهار النفطي»: مرض معدٍ 125
رابعًا: التنمية البشرية: رفاهية الإنسان والتعليم والبحث والتكنولوجيا ووسائل الإعلام في العالم العربي 128
1 – التنمية البشرية من حيث الرفاهية 129
أ– منهجية جديدة لقياس التنمية البشرية 129
ب– قياس الرفاهية البشرية: مقاربة لعامل الحرية 131
ج– الحريات والمكونات المؤسسية للرفاهية 136
د– الرفاهية البشرية في البلدان العربية في السياق العالمي .. 137
2 – التعليم والتحديات المستقبلية 140
أ– تحليل نظام التعليم العربي 140
ب– العالم العربي في السياق العالمي للتعليم 144
3 – العلم والبحث والتنمية 148

telegram @soramnqraa

أ- العالم العربي في سياق الثورة العالمية للعلم والبحث والابتكار التكنولوجي: منطقة من الاستهلاك الطفيلي أم منطقة من الكوارث الوبائية الخفية الطويلة الأجل؟ 148

ب- المؤشرات المتعلقة بالبحث والتطوير 149

ج- الببليومترية 154

د- أداء أنظمة البحث والتطوير في البلدان العربية 156

هـ- المنشورات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا الصادرة في البلدان العربية في الشرق الأوسط 162

4 - التكنولوجيا 169

أ- التجارة الدولية للتكنولوجيات المتطورة 169

ب- نقل التكنولوجيا 171

ج- الروابط بين العلم والتكنولوجيا والابتكار (STI) والمؤشرات الاجتماعية 177

5 - تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية في العالم العربي: ما هو المستقبل في عالم يشهد ثورة تكنولوجية كاملة تتحول اليوم إلى ثورة رقمية؟ 181

أ- عالم مترابط 181

ب- مؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات .. 182

ج- مؤشر جاهزية الشبكة 184

د- توليف مقارن، استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية في العالم العربي 188

هـ- أفضل الاستثمارات: التعليم، البحث والتطوير 198

6 - وسائل الإعلام وحرية الصحافة والنشر في العالم العربي اليوم:

العقبات والتحديات 199
أ- القيود التي تفرضها الدولة 200
ب- إعاقة «نشر المعرفة» 201
ج- الكتب نادرة، وكذلك المعرفة 202

الفصل الثالث: التكامل العربي وتقديرات موجزة لوضع البلدان العربية في الاقتصاد العالمي 205

أوّلًا: تجربة عالمية لسياسة الاقتصاد الكلي 207

ثانيًا: اتحاد المغرب العربي:
إمكانات التنمية والتنسيق في سياق العولمة 209

ثالثًا: التعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان العربية في الشرق الأوسط 214

1 - تحليل سياسة الاقتصاد الكلي للتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أثر تقلُّب سعر الصرف الحقيقي في التجارة الدولية ... 214

2 - التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط 215

3 - هل يشكِّل عدم الاستقرار الاقتصادي عقبة أمام التكامل الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط؟ 218

رابعًا: العقبات الرئيسية أمام التعاون العربي 220

خامسًا: استنتاجات بشأن التعاون والتكامل العربيين 223

سادسًا: تقديرات بشأن مركز البلدان العربية في الاقتصاد العالمي: مدى وطبيعة مشاركة البلدان العربية المصدِّرة للنفط في الاقتصاد العالمي (خارج مجال النفط) 225

1 - إيرادات صادرات النفط وإعادة تدوير أمواله - الآلية المالية وجوهرها الاجتماعي 226

telegram @soramnqraa

2 – حصيلة مقارنة للبلدان العربية في العالم المعاصر: تحوُّل «المرض الهولندي» إلى وباء عربي 232

أ- تحليل مقارن لحصيلة البلدان العربية وغير العربية المجاورة لجنوب المتوسط وشرقه 232

ب- نظرة عامة إلى حصيلة الأداء الاقتصادي للبلدان العربية في القرن الماضي 244

سابعًا: العولمة: تهديد للعالم العربي أم تعهد بازدهاره؟ جدل في أوساط خبراء الاقتصاد العرب 254

الفصل الرابع: الاقتصاد السياسي والسياق التاريخي للعالم العربي: النفط والإسلام والعنف والديمقراطية والنمو 261

أوّلًا: مزيج سياسي واجتماعي وديني 263

1 – النفط والإسلام والقومية العربية 263

2 – عدوانية الإسلام: أسطورة أم حقيقة؟ 267

أ- الأصولية والتطرف مفهومان مختلفان 267

ب- عدم تسييس الدين 270

ثانيًا: السلطة وأحدث اتجاهات التنمية الاقتصادية في العالم العربي 271

ثالثًا: البلدان العربية النفطية: السلطة والنفط كعامل اجتماعي 280

رابعًا: المجتمع المدني واقتصاد السوق في العالم العربي: أبعاد أوروبية وشمال أفريقية 286

خامسًا: المرض الهولندي و«الوباء العربي» 293

سادسًا: الطفرة النفطية: لماذا يتعين على البلدان المنتجة للنفط إدارة مواردها بشكل جيد؟ 296

1 – الرهانات على المدى الطويل 297
2 – عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة 299
3 – التوجه المالي القصير الأجل للموازنة 300
4 – وضع الميزانية القوي والوضع المالي المتين يمنحان سلطات البلد المنتج للنفط هامشًا للمناورة عندما تهبط أسعار النفط 301
5 – هامش المناورة 302
6 – الاستنتاجات 304
سابعًا: إدارة العائدات: أسباب ارتباك السياسة الاقتصادية لبعض البلدان العربية 305
1 – الديمقراطيات الناضجة 307
2 – الديمقراطيات الفئوية 308
3 – الأنظمة الراعية 309
4 – الأنظمة الاستبدادية الشرسة 310
5 – الأنظمة الاستبدادية الإصلاحية 311
6 – الاستنتاجات 313
ثامنًا: إمكانات وحدود تنمية اقتصاد السوق في العالم العربي 316
الفصل الخامس: الرَّبيع العربي والثَّورات المُجهَضة 325
أوّلًا: الإطار السِّياسي وتحدِّيات عطب الثورة وارتهانها 327
ثانيًا: تدمير النسيج الاجتماعي السوري وتحديات بناء بديل للنظام 333
ثالثًا: مسألة الأدلجة المشوَّهة للمجتمع والدولة والاستثمار فيها 340
رابعًا: التجاذب والتسييس المذهبي هل هما مظلة عقائدية محلية أم غطاء لمشاريع إمبراطورية؟ 346

telegram @soramnqraa

خامسًا: المعارضة السورية «الرسمية»: هل هي أداة وممثل للمشروع الوطني للشعب السوري أم مجرد وصفة سم بالعسل؟ 348

سادسًا: الدَّور الإيراني 353

سابعًا: الدَّور التركي وتطورات البيئة الحاضنة السياسية والميدانية 356

ثامنًا: الدَّور الروسي 361

تاسعًا: الدَّوران الأوروبي والأميركي 370

عاشرًا: حول الإطار القائم ومستقبل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية 378

حادي عشر: مآلات ثورات الربيع العربي الأولى وموجة من الانتفاضات الجديدة 381

ثاني عشر: الموجة الجديدة لانتفاضات الربيع العربي: هل هي مجرد هزات ارتدادية للموجة الأولى أم سلسلة زلازل جديدة في محيط الفالق الجيولوجي السياسي نفسه؟ 385

استنتاجات عامة - ملخص 397

المراجع 425

فهرس عام 433

قائمة الجداول والأشكال

الجداول

(3-1): متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي
لبلدان جنوب المتوسط وشرقه، 1960-1995 234

(3-2): سكان دول جنوب شرق المتوسط ومتوسط معدلات النمو السنوي
بين عامي 1975 و1995 239

(3-3): الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد
في بلدان جنوب شرق المتوسط في التسعينيات 241

(4-1): متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي
ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية
بين عامي 1985 و1995 275

(4-2): ديناميكية الناتج المحلي الإجمالي والسكان في البلدان العربية
في عام 1998 277

الأشكال

(1-1): نسبة الاستثمار/ العائد في منطقة الشرق الأوسط،
بين عامي 1975 و1999 43

(1-2): اتجاه تغيُّر رأس المال لكل عامل 45

telegram @soramnqraa

(1-3): حصة الاستثمار والادّخار في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النفطية (1970-2000) 50

(1-4): حصة الاستثمار والادّخار في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتنوعة (1970-2000) 50

(1-5): نموذجان للموارد يتحولان من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع (السنة المرجعية: 2001) 55

(1-6): اتجاه تغيُّر رأس المال لكل عامل في بلدان الشرق الأوسط العربية 67

(1-7): الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العالم العربي وبعض مناطق العالم، 1975-1998 73

(1-8): توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، 2000 83

(1-9): مقارنة معدل البطالة بحسب المنطقة في العالم 101

(1-10): معدل البطالة بحسب الجنس في بعض البلدان العربية في فترة 1995-2000 105

(2-1): النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 115

(2-2): مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية وكوريا الجنوبية والأرجنتين، في عام 1997 117

(2-3): متوسط عدد سنوات التعليم (لمن يبلغون 25 سنة فأكثر)، في البلدان العربية و«النمور» الآسيوية الثلاثة، 1960-1995 118

(2-4): مقارنة معدل البطالة بحسب المناطق العالمية، 1993 119

(2-5): ترتيب جميع البلدان العربية ضمن المجموعات الإقليمية الأخرى في العالم بحسب مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية البديلة (أ) وبشكل منفصل بين 111 بلدًا فرديًّا وفقًا لمؤشر التنمية البشرية (ب) 135

(2-6): مؤشر التنمية البشرية في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى من العالم، 1998 139

(2-7): معدلات الأمية في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، 1980 و1995 142

(2-8): معدل الأمية في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، بحسب الجنس، 1995 143

(2-9): عدد طلاب التعليم العالي لكل 100,000 نسمة في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، 1980-1995 144

(2-10): المعدل الإجمالي لالتحاق الإناث بالتعليم العالي في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، 1980-1995 146

(2-11): العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد طلاب التعليم العالي لكل 100,000 نسمة، 1995. مقارنات ببلدان أخرى في العالم 147

(2-12): الباحثون المتفرغون بحسب القطاع في البلدان العربية، 1999 154

(2-13): ترتيب البلدان العربية في المؤشرات العالمية للنشر، والناتج المحلي الإجمالي، والبحث والتطوير 158

(2-14): الحصص الفردية للبلدان العربية في المجموع الإقليمي للمنشورات، والناتج المحلي الإجمالي، والبحث والتطوير، 1996 159

(2-15): توزيع ترتيب مناطق العالم في ما يتعلق بالمؤشرات العالمية للمنشورات، والناتج المحلي الإجمالي، والبحث والتطوير 161

(2-16): توزيع المقالات المنشورة في البلدان العربية في الشرق الأوسط، 1970-1995 163

telegram @soramnqraa

(2-17): المؤشرات الأساسية ومؤشرات العلوم والتكنولوجيا للبلدان العربية وإسرائيل في منتصف التسعينيات (مقياس لوغاريتمي) 165

(2-18): المستويات المنخفضة والمتوسطة والعالية للتكنولوجيات المصدرة من بلدان الشرق الأوسط العربية مقارنة ببعض البلدان المجاورة المختارة، 1999 172

(2-19): توزيع العقود (لاحتياز التكنولوجيا) في بلدان الشرق الأوسط العربية، 1992-2003 174

(2-20): توزيع عقود احتياز التكنولوجيا في بلدان الشرق الأوسط العربية، بحسب القطاع، 1992-2003 175

(2-21): التوزيع القطاعي الفرعي للعقود الصناعية المبرمة في بلدان الشرق الأوسط العربية، 1992-2003 177

(2-22): التوزيع القطاعي الفرعي لعقود البنية التحتية المبرمة في بلدان الشرق الأوسط العربية، 1992-2003 178

(2-23): معدل الأمية بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا في بلدان الشرق الأوسط العربية 180

(2-24): بنية مؤشر شبكة الاقتصاد وأنظمة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات 186

(2-25): مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية بشكل عام وفي بلدان الشرق الأوسط العربية مقارنة بالمتوسط العالمي 190

(2-26): أبعاد الفجوة الرقمية: مراحل دورة اكتساب المعرفة 191

(2-27): مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية، وفقًا لمؤشر التنمية البشرية 194

(2-28): مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والبلدان الأخرى في العالم 195

(3-1): حصة الصادرات البينية الإقليمية في إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط لأعوام مختارة 217

(3-2): حصة الصادرات البينية الإقليمية من الصادرات العالمية للتكتلات الإقليمية لأعوام مختارة 218

(3-3): نصيب البلدان العربية في الشرق الأوسط وجميع البلدان العربية من الاقتصاد العالمي في عام 2002 245

telegram @soramnqraa

مقدمة الطبعة العربية

يعالج هذا الكتاب موضوعًا كان أساسًا في إطار عمل بحثي لرسالة دكتوراه استمرت سنوات عدة ونوقشت في جامعة السوربون في باريس في شباط/ فبراير 2006.

لكن البحث في هذا المجال بدأ في الواقع قبل ذلك بسنوات، إذ عمل المؤلف في الصناعة البترولية لما يزيد عن ثلاثة عقود: بحوث أكاديمية، وعمل هندسي مباشر في حقول النفط والغاز في العالم، ومتابعة السوق النفطية وتحولات الأسعار.

بين عامي 2006 و2011 كان العمل مستمرًا لتطوير هذه الأبحاث في الاقتصاد السياسي للطاقة جنبًا إلى جنب مع استمرار العمل التقني في الصناعة البترولية.

خلال ست سنوات نُشرت كتب عدة عن الموضوع نفسه ومواضيع متصلة كانت تغلب عليها المعالجة الإحصائية والرياضية، الأمر الذي جعلها موضوع اهتمام خاص للباحثين الأكاديميين وصناع القرار في الصناعة البترولية وفي مجال التسويق وتقلبات الأسعار.

منذ عام 2010 جرى التوجه إلى إعداد نسخة جديدة من العمل البحثي بشأن النفط والتنمية، بشكل تكون فيه مُبسَّطة، بعيدًا من المعالجات الرياضية الإحصائية والبيانية التي تهم عمومًا اختصاصيين متابعين قادرين على استيعاب المواضيع البحثية المعقدة. هكذا ولدت الطبعة الفرنسية للكتاب الحالي على

telegram @soramnqraa

أبواب أحداث الربيع العربي، وصدرت في أواخر شهر شباط/ فبراير 2011. كان عنوان تلك الطبعة الفرنسية الصادرة عن دار آرماتان الفرنسية **النفط والتنمية في العالم العربي: سلسلة ثورات** (*Pétrole et développement dans le monde arabe: des révolutions en chaîne*).

اليوم، في ضوء الحصائل التي وصلت إليها ثورات الربيع العربي، وفي ضوء التنمية الهشة وغير المتوازنة بل المتعثرة أحيانًا في عدد من البلدان العربية، ترسّخ شعور وتوجُّه بضرورة أن تُطرح كل تلك الإشكاليات التنموية والحصائل أمام الرأي العام الواسع في العالم العربي، سواء أكان من سياسيين أو اقتصاديين أو علماء اجتماع أو مجرد مواطنين تهمهم قضايا الشأن العام ومسيرة التنمية والعلاقة الجدلية بين الوقائع الميدانية والارتدادات السياسية، ولاحقًا الاقتصادية، في المنطقة والعالم. تلك المسألة تكتسب أهمية خاصة بعد الحصائل الكارثية لثورات الربيع العربي: لماذا وكيف أُجهِضت هذه الثورات ودور العوامل الداخلية والخارجية فيها؟

هنا لا بدَّ من الإشارة إلى دور المصادر النفطية في التنمية الاقتصادية والبشرية، وفي القفزات غير المسبوقة التي أنجزتها بلدان الخليج العربي النفطية الأهم، والتي جعلتها تقفز من مرحلة النمو الإقطاعي إلى الرأسمالي مع مرور عابر بمرحلة تحمل الملامح البرجوازية.

وغني عن التعريف أن هذه البلدان النفطية حققت، ولا تزال تحقق، أعلى مؤشرات النمو في العالم وإن كانت بدرجات متفاوتة، خاصة على الصعيد الاجتماعي والتنمية البشرية. هذه الأخيرة لا ترقى إلى القفزات الاقتصادية والوزن السياسي للبلدان الرائدة فيها مثل المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت.

وقد بدأت هذه البلدان النفطية منذ ما يزيد عن عقدين أو أكثر من الزمن بتخصيص استثمارات عملاقة في قطاعات غير نفطية وفي البنى التحتية، وبتطوير إدارة الدولة، وذلك ضمن مسيرة لتنويع اقتصادها بشكل متوازن وتنويع مصادر دخلها خارج القطاع النفطي لخلق توازن في هيكلية [بنيوية]

اقتصادها بأفق مرحلة ما بعد النفط. والأكثر من ذلك، فقد استحدث بعض البلدان الخليجية النفطية الرائدة آليات وطرائق حداثية في إدارة الدولة وهيكلتها ربما تصل أو حتى تتجاوز الآليات المتبعة في بلدان غربية متقدمة.

في أيِّ حال، لم يكن الدخل النفطي المباشر في خزان الأقطار المنتجة للنفط عاملًا حاسمًا بشكل مطلق. وفي الوقت نفسه، فإن معظم البلدان العربية غير النفطية حصلت على ثروات مهمة غير مباشرة نتيجة تحويلات الملايين من مواطنيها العاملين في الأقطار النفطية الخليجية. وفضلًا عن ذلك، فإن مؤشرات النمو في بعض بلدان المجموعة الثانية تبدو مقبولة ومتقدمة، خاصة في المستوى الاجتماعي والتنمية البشرية اللذين يعكسان تراكمات سابقة طويلة ومكتسبة عبر الاحتكاك الطويل بالمراكز العالمية، وعلى وجه الخصوص خلال المراحل الكولونيالية التي سادت فيها لفترة ليست بالقصيرة.

لقد حدث بعض العرقلات البيروقراطية لإنجاز الترجمة من الفرنسية إلى العربية بدءًا من الاتفاق مع مركز أبحاث يتبنى العملية وصولًا إلى دار النشر ذات الصلة. هذه الإشكاليات جعلت عملية إنجاز الترجمة والمراجعة تستغرق ما يزيد عن خمس سنوات، لم يكن باستطاعة المؤلف أن يقوم هو نفسه بالترجمة بسبب الأولويات والانخراط المستمر في العمل النفطي والبحث في الاقتصاد السياسي، فضلًا عن عمل وظيفي إضافي ذي صلة بتطورات الثورة السورية ومتطلباتها.

الإشكالية الأخرى هي نتيجةٌ للفترة الزمنية الطويلة للجانب الإجرائي واللوجيستي، علاوة على وجود فاصل زمني طويل بين تاريخ الأحداث اليومي الفعلي وتاريخ نشر المعلومات والتقارير الاقتصادية من جانب المنظمات الدولية المعنية، وكذلك من طرف مؤسسات البلدان مصدر المعلومات الخاصة بها. هذا الفاصل الزمني يصل غالبًا إلى 3–5 سنوات. تلك الإشكالية تخلق فجوة زمنية (Time gap) طويلة نسبيًّا حتى تصبح المعلومات والإحصاءات متاحة للباحثين المعنيين. كل هذه الإشكاليات تفسر افتقاد بعض المعلومات الإحصائية الأكثر حداثة في نص البحث. لكن أيًّا كان مصدر تأخُّر وصول

telegram @soramnqraa

المعلومات فإن افتقاد بعضها الأكثر حداثة عن الإيراد المباشر في داخل النصوص لا يغيِّر من طبيعة المسارات ولا من الحصائل النهائية نفسها. هذا واضح بجلاء لدى تفحص مسار تطوُّر الوقائع والمؤشرات على مدى فترة زمنية طويلة تزيد عن نصف قرن.

الموضوع البالغ الأهمية هو أن هذه الدراسة (وغيرها) تقوم أساسًا على معطيات وتقارير منظمات الأمم المتحدة المختصة وغيرها من المنظمات الدولية ذات العلاقة والأكثر صدقية وموضوعية في عالم المعلومات السياسية والاقتصادية.

إضافةً إلى كل ذلك، قام المؤلف في هذه الطبعة العربية بتحديث بعض الوقائع والتحولات الاقتصادية والاجتماعية وكذلك بوضعها في سياقها الزمني كلما دعت الحاجة إلى ذلك.

المؤلف رجلُ مختبرات أبحاثٍ وعلوم، وستتناول المعالجات كافة القضايا بمنهجية أكاديمية وحيادية وعقلانية بعيدًا من أيِّ اعتبارات سياسية، تمامًا كما يجري العمل في مخابر العلوم سواء التقنية منها أو العلوم الاجتماعية، والهدف الأول والأخير هو الحقيقة، كل الحقيقة، ولا شيء آخر، خاصة لأن الأمر يتعلق بمصير شعوب وأمة بأسرها.

غني عن التعريف أنه سيكون من الصعوبة بمكان تناوُل كل خصوصيات وظروف إجهاض الثورات في البلدان الخمسة المعنية، أي سورية وليبيا واليمن ومصر وتونس، وذلك لضيق المساحة المتاحة هنا. وفي أيِّ حال فإن السماتِ العامةَ والعواملَ التي كانت في عمق إجهاضها متشابهةٌ إلى حدٍّ بعيد بل متطابقة أحيانًا.

العامل الأهم في إجهاض الانتفاضات في مراحلها الأولى، وحتى اللاحقة، هو الفشل في بلورة مشروع وطني وفرز قيادات واعية ثورية نزيهة وشفافة تكون على مستوى التحديات، أي ما يعني فرز قيادة لبرنامج وطني بديل مقنع للشعب في كل بلد على حدة من جهة، ومقنع أيضًا على الصعيد الدولي والإقليمي من جهة أخرى.

العامل الحاسم الذي عرقل، وفي النهاية حسم انقلاب بوصلة المشروع الوطني، جاء نتيجة سطو القوى الشمولية القديمة منها والجديدة التي تعمل على مشروعها الخاص منذ عقود ولم تصل يومًا إلى إنجازه.

لقد قامت هذه القوى بتسييس الأهداف وتجييرها لمصلحة مشروعها الخاص. الأمر الآخر، وضمن سياق متصل، برزت بسرعة في الساحات المعنية، وبأشكال مختلفة، مشاريع إمبراطورية قديمة مندثرة، في محاولة لإعادة إنتاجها من جديد ضمن ظروف الفوضى وتداخلات المصالح لقوى إقليمية ودولية، في محاولات لتقاسم النفوذ والحصول على قسم من الكعكة المطروحة في الأسواق الجديدة. هذه القضايا والإشكاليات المتعددة الأطراف، العامة في معظمها سوف تُبحث ضمن الحالة السورية كنموذج ربما الأكثر دراماتيكية والأكثر تعبيرًا.

وعلى خلفية التطورات الأخيرة التي حدثت خلال الأعوام الأخيرة في العالم العربي هناك سؤال كبير اليوم: هل الانتفاضات التي قامت في السودان والجزائر ولبنان والعراق هي موجة جديدة من موجات الربيع العربي أم هزات ارتدادية لشحنات زلزالية لم تفرغها انتفاضات الموجة الأولى؟ الجميع يعرف أنه كانت هناك مشاريع شبه ناضجة لانتفاضات في الفترة الأولى من الموجة الأولى، خاصة في بلدان مثل السودان والجزائر والعراق، وإلى حدٍّ أقل في لبنان.

لكن التحولات الدراماتيكية طغت بشكل خاص على بعض الساحات مثل الساحة السورية، وعلى قوى التغيير التي كانت على عتبات انتفاضات جديدة في الجزائر والسودان والعراق ولبنان. ونلاحظ الأمر نفسه في ساحتين أخريين هما الليبية واليمنية، ومآلاتهما التي كانت أيضًا صادمة للرأي العام العربي بمجمله، وجعلت الناس في باقي البلدان تطرح هذا السؤال: هل يمكن المجازفة في إمكان تحوُّل البلاد إلى سورية أو ليبيا جديدة؟ أصبح مجرد التفكير في مآلات مشابهة لسورية وليبيا، واليمن بشكل خاص، يخلق حالة من الرعب لدى المواطنين سواء المحتقنين من استمرار تردّي الأوضاع في بلدانهم أو حتى لدى المواطنين الأقل التزامًا وحماسة للتغيير.

telegram @soramnqraa

من المؤكد أن التطورات المفزعة، خصوصًا في سورية وليبيا واليمن، أدت إلى فرملة كل التطورات والانفجارات المتوقعة والكامنة في بلدان الموجة الثانية، ولسنوات. لكن يبدو أن استمرار تراكمات الفساد واحتكار السلطة من دون حدود، ووصول منظومات التحاصص الطائفي إلى الحائط المسدود بعد عقود من هيمنة أمراء الطوائف، في لبنان والعراق على الأقل، جعلا كمون مشروع الانتفاضات الجديدة ينمو باستمرار ويصل إلى حدِّ الانفجار، لكن هذه المرة على خلفية استخلاص العبر والدروس من ثورات الموجة الأولى. وهكذا جاءت الانفجارات المتتالية من السودان إلى الجزائر فالعراق ولبنان وانتهت الفرملة التي استمرت منذ بدء انتفاضات الموجة الأولى للربيع العربي حتى أواخر عام 2019.

أقبلت بعد ذلك جائحة كورونا وعطّلت مشاريع الثورات الجديدة، وربما إلى حين. ماذا سيحدث بعد ذلك؟ من الصعب الإجابة الآن بدقة، خاصة ضمن المساحة المتاحة فقط لعرض أسباب وآليات إجهاض الثورات القديمة والتي لم تنتهِ بعد. ومع ذلك فسوف يتم تناوُل سريع لهذه الانتفاضات الجديدة في خطوطها العريضة لمحاولة استشفاف أولى لآفاقها وذلك في نهاية هذا البحث.

مقدمة

يتسم التجانس النسبي للبلدان النامية ببعض المعايير التي من أهمها ما يلي: المكانة الخاصة لتلك التي حققت استقلالها في الاقتصاد العالمي والتي تحددها أنماط اقتصادية مختلفة، منها مستوى منخفض من تطوُّر الإنتاج وتبعية أحادية الجانب (أي من خلال تبعية متبادلة غير متكافئة) للمراكز المتقدمة في العالم.

لقد شهدت العشرون أو الثلاثون سنة الماضية تمايزًا جليًّا، اجتماعيًّا واقتصاديًّا وسياسيًّا، بين البلدان النامية. وتُمكننا دراسة خصوصيات تمايز هذه البلدان عمومًا، وفي بعض مناطق المحيط الاستعماري السابق للاقتصاد العالمي خصوصًا، أوّلًا من التحقق بشكل أفضل من الأفكار وتجسيدها على المحاور الرئيسية، ولا سيَّما خصوصيات تطوُّر المجموعات المختلفة، وثانيًا من تحديد وضع القوى الاقتصادية (السياسية) في منطقة أو أخرى، لاستخلاص السمات الخاصة والمواصفات الاقتصادية المميزة لدول هذه المنطقة.

ونظرًا إلى أن السلطة في البلدان النامية بصفة عامة، وفي الأقطار العربية بصفة خاصة، تنتمي، كقاعدة عامة، إلى الطبقات السياسية النافذة، فإن الريع النفطي يُسَهِّل على الأخص إثراء هذه الطبقات وتعزيز مواقفها. وذلك هو الوجه الآخر للتغيرات المهمة في نظام توزيع الثروات والتي طرأت على الاقتصاد العالمي نتيجة الدور المتنامي لعامل النفط فيه.

إن أساس التحديث ينطوي على إرث ثقيل من الهياكل [البنى] التقليدية،

telegram @soramnqraa

فالبنية الفوقية البالية لا تزال موجودة. ويمكن وصف المجتمع المبني على هذا الأساس بأنه «رأسمالية إقطاعية» تشكلت في إطارها «دولة رأسمالية واحتكارية»، مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بمراكز صناعية واحتكارية. إلا أنه سيتم التوصل إلى حل لمشكلة التناقضات الموضوعية بين الأساس الجديد والبنية الفوقية القديمة من خلال التطور المنشود.

إن العائدات النفطية تحفّز التنمية في غالبية البلدان العربية وتسهِّل اندماجها على نحوٍ أعمق في الاقتصاد العالمي. لقد تحولت الدوائر الحاكمة في الأنظمة العربية وبالتوافق مع البرجوازية المالية والتجارية الكبيرة إلى بيروقراطية، الطبقة الجديدة من الرأسمالية الدولية. ومن دون التقليل بتاتًا من التأثير الإيجابي للموارد في التنمية الاقتصادية للعالم العربي وزيادة ثقله في الاقتصاد العالمي والعلاقات الدولية، يجب الاعتراف بأنه قد أدّت دورًا ملتبسًا على الصعيد السياسي - الاجتماعي، في ما يتعلق بمواقع قوى الحداثة الديمقراطية في المنطقة.

على المستوى السياسي، نرى استمرار التعايش بين المؤسسات التقليدية والحديثة. فعلى الرغم من الصعوبات الكبيرة، تشق الحداثة طريقها حتى في هذا المجال. لقد تزعزع الاستبداد المستقر جراء رغبة قوية في التحول إلى الديمقراطية. ففي نهاية الثمانينيات، كان بوسعنا فعلًا أن نتحدث عن بداية تحوُّل ديمقراطي في الأنظمة السياسية، وإن كان ذلك بالكاد ملحوظًا... إلا أن الضغط «من أسفل»، الذي كان بمنزلة قوة دفع لهذه العملية، يؤدي في بعض الأحيان إلى نتيجة معاكسة، هي العودة إلى الاستبداد، وخاصة إلى المأزق السياسي الذي يتخذ شكل التطرف والأصولية الدينية.

على مدى العقود الثلاثة الماضية، شهدت القومية العربية بل أيضًا الإسلاموية[1]، التي أصبحت نتيجة لانتصارها الذي استمر لسنوات طويلة أحد

(1) الإسلاموية: مصطلح سياسي وإعلامي وأكاديمي استُخدم لتوصيف حركات تغيير سياسية مشكوك فيها تستعمل تسيس الإسلام باعتباره «نظامًا سياسيًّا للحكم» تمامًا كما كان الوضع في بداية العصر الإسلامي. (المراجعة)

العناصر الأساسية لحياة المجتمع العربي الحديث، نجاحات وإخفاقات عدة. ثمة عوامل تسمح لنا بتصوُّر توليفة محتملة بين القومية والإسلاموية، المعاد تشكيلها من خلال التخلي عن بعض أسس القومية العلمانية وعن بعض المبادئ الأصولية.

وبما أن النشاط غير المنتج آخذ بالانتشار، فإن الطبيعة المتناقضة للتنمية تتفاقم تفاقمًا كبيرًا: إذ يرتكز **الاستقطاب الاجتماعي للمجتمع على تعميق عدم تكافؤ الفرص. ويتبع تصاعد التوتر الاجتماعي تفاقم المشاكل الاقتصادية، بظهور قيود إضافية على النمو، وهو ما يرتبط بعدم كفاية استخدام وحدات الإنتاج والبطالة والمنافسة المتزايدة في السوق الخارجية.**

تتضمن الفئات الاجتماعية من بين ما تتضمن «الطبقة الطفيلية». وتظهر هذه الطبقة الاجتماعية وتنمو في قطاع المؤسسات والتجارة بالاتحاد مع بيروقراطية جهاز الدولة والقطاع العام، فتتحول ببطء، ولكن، بثبات إلى قوة قادرة على التأثير. هذه المجموعة الاجتماعية قريبة جدًّا من البرجوازية العليا التجارية والمصرفية، بحيث أصبح ظهورها واتحادها مع المؤسسات التقليدية سمة مميزة لتطورها الاجتماعي – الاقتصادي.

تؤكد الإحصاءات تطفُّل هذه الطبقات القوية في البلدان العربية، إذ **تم إنفاق 90 في المئة من العائدات في فترة 1973–1990 على الاحتياجات والخدمات غير الصناعية، بينما جرى استثمار 10 في المئة منها فقط في الإنتاج.** إن الطابع الاجتماعي للسياسة الاقتصادية للأنظمة العربية يؤدي في النهاية إلى تأكيد وجودها بالسلطة، وإلى توسيع قاعدة التنمية.

لقد أحرزت البلدان العربية تقدمًا في العديد من جوانب التنمية الاقتصادية – الاجتماعية. لذلك، تتصدر الأنظمة الخليجية النفطية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، المراكز الأولى على الصعيد العالمي. ومع ذلك، في ما يخص المؤشرات الأخرى، خاصة المؤشرات الاجتماعية، فإنها لم تنجح تمامًا. وفضلًا عن ذلك، تضاف إلى المشاكل القائمة، التي لم تُحلّ، مشاكل جديدة تتمثل في

telegram @soramnqraa

الدين الخارجي، سواء من حيث القيمة المطلقة أو بحسب كل فرد (أو على أساس الفرد).

إن القضاء على الإقطاع لا يتم فقط من خلال حركة تصاعدية، لأن ذلك عرضة للتقلبات، ولن ينجح إلا بعد عدد من التصادمات، والصراعات الداخلية والدولية، والاتفاقات والأزمات والانفجارات الاجتماعية.. إلخ. قد تتسم هذه العملية بانحرافات أو أخطاء نتيجة تأثير الحروب، والكوارث، وهبوط أسعار المواد الأولية في السوق الدولية.. إلخ.

إن وضع البلدان العربية معقد وذلك لأن الغالبية العظمى منها لا تزال تعيش في ظروف تتركز فيها سلطة الدولة بأيدي المجموعات الاجتماعية التي غالبًا ما تفتقر إلى المهارات والإرادة السياسية. إن القادة الذين يتصرفون وفقًا لإرادة هذه الجماعات غير قادرين على الشروع في حل المشاكل المذكورة ويسعون إلى معالجتها من خلال خدمة مصالحهم الخاصة وليس خدمة مصالح المواطنين. وبالتالي، فإن إحراز أيِّ تقدُّم في عملية القضاء على الطبقات السياسية - الاجتماعية القديمة، وفقًا للتحليل، يكون بالكاد ملاحظًا في بعض الأحيان. ومع ذلك، إذا أخذنا فترة زمنية أطول، كعقد من الزمن أو ربع أو ثلث قرن، فإن التقدم الاجتماعي - الاقتصادي يكون عندها واضحًا للغاية.

إن البلدان العربية لا تشكِّل في مجموعها كلًّا موحدًا، وذلك لأسباب كثيرة. فمستوى التنمية الاقتصادية فيها متفاوت جدًّا كما أنها تتباين في ما بينها بدرجة كبيرة على المستوى الاجتماعي - السياسي. ورغم ذلك، فإن هذه الظروف المتباينة لا تنفي وجود مشاكل اجتماعية - اقتصادية متشابهة تواجهها هذه البلدان. وتتمثل أهم هذه المشاكل في **تطوير الصناعة والزراعة، ومعالجة ضيق قاعدة مصادر الطاقة، والتوسع في شبكات الاتصالات والمواصلات وتحديثها، وتدريب الكوادر الوطنية من مختلف المهن والمؤهلات، وتوفير فرص العمل، وحل مشكلة التكدس، والقضاء على عدم التناسب في الإنتاج على أراضيها، والقضاء على التفاوت بين القطاعات، وإنشاء سوق داخلية متطورة، وقبل كل شيء التوزيع العادل للثروات وغيرها.** هناك العديد من

السمات العامة والخاصة لحل المشاكل التي تميز البلدان العربية ليس بعضها من بعض فحسب ولكن أيضًا من البلدان النامية الأخرى.

كشفت تجربة التنمية عن أن الاقتصاد العالمي يشهد اتجاهات وتوجهات جديدة يمكن بالكاد التنبؤ بها أو حسابها. يكفي أن نطرح الأسئلة التالية، وعلى وجه الخصوص، ما هي وتيرة وحجم التغيرات في الدورات الاقتصادية المستقبلية، ومدى تقدُّم الثورة العلمية والاقتصادية في مجالات توفير الطاقة ومواد البناء، وتطبيق التقنيات الحديثة، واستخدام البذور العالية الغلة، ومدى التوسع في إنتاج المنتجات الفوتوغرافية والتكنولوجيا الحيوية والإلكترونيات الدقيقة؟ ماذا ستكون أوجه التوافق بين العمليات المتباينة كطفرة استثمارية جديدة محتملة، ناتجة من التطبيق العملي لأجهزة وآليات جديدة لعصر الإلكترونيات الدقيقة، والاتصالات وغيرها من الإنجازات في مجال تخفيض التبذير وسعة امتصاص وتثمين المواد الخام والطاقة والمعادن؟ هل ستتمكن البلدان العربية المتقدمة من حشد جهودها بفعالية لمواصلة سياسة الترشيد بهدف رفع معدلات الإنتاج الاجتماعي وزيادة العوائد، مع الأخذ بالحسبان الحاجة إلى إضعاف التوترات الاجتماعية – السياسية السلبية للبطالة؟

يُعدّ الإنفاق العسكري المفرط، سواء من حيث القيمة المطلقة أو النسبية، الأكبرَ في العالم.

ليس هذا من قبيل المصادفة؛ ففي خلال أقل من عقد (ثمانينيات القرن الماضي)، انخرطت بلدان عربية مختلفة في الحرب العراقية – الإيرانية، وفي الصراع العسكري في الصحراء الغربية، وفي المواجهات والحروب الأهلية في لبنان وتشاد وجنوب السودان. إن هذه الحروب والنزاعات، إضافةً إلى عدم حل المشكلة الفلسطينية، تطلبت من دول عربية عدة مشاركةً مباشرة لقواتها المسلحة ونفقات عسكرية ضخمة، تُعدّ مفرطة نسبة إلى قدراتها الاقتصادية المحدودة. إلا أن ذلك لا يمثِّل إلا جزءًا من الحقيقة. ففي الواقع، استغلت الأنظمة القائمة هذا الوضع للاستهلاك الداخلي، [أي] من أجل استخدام هذه الذريعة للحفاظ على الوضع القائم ولتبرير احتكار السلطة والحفاظ على

telegram @soramnqraa

الأنظمة القائمة. وفي هذا الصدد، كان الصراع العربي - الإسرائيلي، ولا يزال، يُستخدم ذريعةً للحفاظ على الأنظمة القمعية والشمولية تحت غطاء الحاجة إلى «كفاح وطني» و«تعبئة» مزعومة.

في الواقع، لم تُستخدم الأسلحة ضد إسرائيل، بل استُخدمت بشكل خاص في الصراعات والحروب الحدودية (إيران والعراق، ليبيا وتشاد، الصومال وأثيوبيا، المغرب والبوليساريو، العراق والكويت، وغيرها). علاوة على ذلك، لم يكن حجم واردات البلدان العربية من الأسلحة متناسبًا مع حجم الواردات الإسرائيلية التي بلغت في هذه السنوات 3.8 مليارات دولار مقابل 10.5 مليارات دولار أنفقتها سورية وحدها، وهي بلد تُعدُّ فيه معدلات الإنفاق العسكري نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي من بين أعلى المعدلات في العالم. هذا أيضًا مفهوم على خلفية السياسة التوسعية والعدوانية الإسرائيلية.

تخلق مثل هذه النفقات زيادة في الدين الخارجي للعديد من البلدان العربية. ولمواجهة هذه المديونية، أنفق بعض هذه البلدان 20 في المئة أو أكثر من عائدات التصدير في منتصف الثمانينيات.

لا يمثِّل التبادل التجاري بين البلدان العربية سوى 3-4 في المئة فقط من إجمالي حجم تجارتها الخارجية، في حين أن من الممكن دمج اقتصاداتها بشكل كامل في سوق مشتركة. ويجري تأكيدُ أن التعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال الموارد المالية والتجارة والاقتصاد الحقيقي من شأنه أن يتيح الوصول إلى سوق أوسع تستطيع أن توفر عوائد أكبر على الاستثمارات، وتكون بمنزلة مصدات للحد من الاعتماد على التقلبات في أسعار النفط وأوضاع السوق المتغيرة بصفة عامة، ويسمح بالوصول إلى عمق استراتيجي يستطيع التصدي للمخاطر الناشئة من التوترات السياسية. إن سياسات إيران ودورها المزعزع للأمن والاستقرار في المنطقة، هما اللذان يجبران دولًا غنية في المنطقة، مثل السعودية والإمارات، على إنفاق أموال كثيرة على التسليح.

لذلك، فإن تحقيق مثل هذه النتائج التنموية المتواضعة، بل البائسة أحيانًا، رغم امتلاك أفضل ثروة من الموارد في العالم، يجعل المواطن العربي بطبيعة

الحال يطرح العديد من الأسئلة. هذه الأسئلة تكتسب مشروعية أكبر لأن عشرات من البلدان الأخرى التي هي أقل ثراء بكثير في مواردها الطبيعية، سواء أكانت قريبة أم بعيدة ثقافيًا أو جغرافيًا، هي في درجات تنموية أعلى بكثير من البلدان العربية! أين المشكلة إذًا؟

لقد كان المؤلف، باعتباره متخصصًا في هندسة استكشاف النفط وإنتاجه، ومجازًا للإشراف على الأبحاث، شغوفًا منذ سنوات عديدة بالفرص وبالفعالية الحقيقية لاستخدام هذه الموارد الهائلة. ومن خلال إلقاء نظرة فاحصة على جميع مؤشرات التنمية الاجتماعية والاقتصادية في البلدان العربية، يحاول تتبُّع الإنجازات والإخفاقات في مسارها التاريخي المعاصر. ولأنه ينتمي إلى هذه المنطقة من العالم، فهو يعرف بعمق الوضع الحقيقي لهذه البلدان وديناميكياتها من الداخل، ويحاول إجراء هذا التحليل مستندًا إلى خلفية تاريخية واجتماعية باللجوء إلى المقاربات المنهجية المبتكرة والأصلية.

استند المؤلف في دراسته إلى اتجاهات محددة للتنمية في مختلف البلدان العربية، محاولًا التقليل إلى أدنى حدٍّ من هامشية بعض الظواهر. إضافةً إلى ذلك، ومن أجل مقارنة الأوضاع والظواهر المختلفة وكشف الاتجاهات العامة، فإنه يستخدم البيانات الخاصة بغالبية البلدان في المنطقة العربية.

يقوم المؤلف بتحليل مقارن للبنى الاقتصادية والاجتماعية للدول العربية العشرين. حتى الآن، لم تقدِّم الأدبيات دراسات تحتوي على خصائص مقارنة أكثر أو أقل تفصيلًا للعناصر الأساسية لاقتصادات جميع بلدان العالم العربي. ويعزى ذلك إلى حدٍّ كبير إلى الصعوبات في الحصول على البيانات الإحصائية المناسبة وإعدادها، والتي تخضع علاوة على ذلك، للأساليب التقليدية للتحليل الاقتصادي، ولا تسمح عمومًا بتصوُّر خصائص البلدان المناظرة واختلافاتها وأوجه التشابه بينها.

في هذا العمل، حاولنا الجمع بين الأساليب التقليدية للتحليل الاقتصادي والأساليب الحديثة للإحصاءات الرياضية المتعددة الأبعاد، بما في ذلك

telegram @soramnqraa

معالجة البيانات الإحصائية بمساعدة الحاسوب. ويتيح هذا المنهج إمكان الحصول على الخصائص الكمية العامة التي على أساسها يمكن الحكم على نطاق وطابع وخصائص السمات العامة والخاصة لمختلف البلدان التي تمت دراستها.

يوسِّع هذا العمل إلى حدٍّ كبير مجال الدراسات الاقتصادية: فهو يشمل إلى جانب تحليل مستوى الإنتاج، خصائص وإمكانات موارد واقتصاد البلدان العربية ومكانها في الاقتصاد العالمي. ووفقًا لمعايير معيّنة، يجري تقديم دراسة البنى الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان العربية ليس فقط من خلال الإحصاءات ولكن أيضًا من خلال الديناميات التي تأخذ بالحسبان تطوُّر السنوات الـ 40-45 الأخيرة بشكل خاص. وهكذا، نرى إمكان إجراء تغييرات في وضع بعض الدول من حيث التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

وأخيرًا، يتم إجراء دراسة تفصيلية للتباين الاقتصادي الإقليمي للدول العربية انطلاقًا من صناديق الأموال المقابلة الخاصة بالبلدان غير العربية النامية والمتقدمة. وهو ما يُعدُّ محاولة لإدراج البلدان العربية في مشهد التنمية العالمية.

كل هذا يحدد البنية والمنطق الداخليين للدراسة المقترحة. إذ يتناول الفصل الأول مستوى تطوُّر الإنتاج وبنية الاقتصاد الوطني وكل عناصر النمو في البلدان العربية، كما يتناول تحليل التحولات والتنمية في العالم العربي (وفي بعض البلدان غير العربية سواء المجاورة أو ذات المؤشرات المهمة للمقارنة في مختلف القارات). الاتجاهات العامة خلال فترة تشكيل الملامح الاقتصادية الأولية تحظى باهتمام خاص. ويطرح الفصل الثاني التنمية الاجتماعية والبشرية ودور الموارد النفطية فيها كما في التنمية الاقتصادية وكذلك العلاقات بينهما في العالم العربي. وفي محطة لاحقة، يجرى تحليل مقارن معمق ومتعدد الاتجاهات لتطور الإنتاج ولبنية الاقتصاد الوطني. وهذا يشمل المكونين الرئيسيين للتنمية: من ناحية، مستوى تطوُّر «العامل البشري» للإنتاج - التنمية البشرية، التعليم، البحث والتطوير، وسائل الإعلام، الوضع الديموغرافي والصحة العامة؛ ومن ناحية أخرى، مستوى تطوير الإنتاج -

العناصر المادية للإنتاج، وإنتاج الطاقة واستهلاكها. وهنا، نقوم بتحليل دينامية العامل البشري، والمؤشرات الاجتماعية والهيكلية. أما الفصل الثالث فيتناول التكامل العربي والتقديرات الموجزة لمراتب البلدان العربية في الاقتصاد العالمي. وأخيرًا، يحلل الفصل الرابع الاقتصاد السياسي والسياق التاريخي للعالم العربي: النفط والإسلام والعنف والديمقراطية والنمو. وتُعدّ القضايا الجيوسياسية المعاصرة الرئيسية، التي وضعت العالم العربي المعاصر في مركز جذب عالمي، موضوعًا مهمًّا في هذا الفصل.

في المجمل، نحاول تحديد نطاق ودينامية التباين الاقتصادي والاجتماعي للبلدان العربية سواء في الزمان أو في المكان – مقارنة بالبلدان النامية والأقطار المتقدمة الأخرى.

بناء على التحليل الذي أجري، يعطي المؤلف رأيه في مسارات التطور والتباين الاقتصادي والاجتماعي للدول العربية، ودور العوامل الخارجية والداخلية في تطورها والطابع المتباين لموقعها في الاقتصاد العالمي.

وحرصًا على تيسير فهم التحليل الاقتصادي والاجتماعي والسياسي الذي تم إجراؤه إلى أقصى حدٍّ ممكن، طُرحت مجموعة من الموضوعات الجانبية الأساسية في بعض الأحيان: منهجية وأساليب التحقيق التي أجريت، مع تسليط الضوء على بعض المستجدات، والاقتصاد الكلي للاقتصاد الريعي ومشكلة النمو في اقتصاد النفط أو الاقتصاد الذي يعتمد على الموارد الطبيعية وآفاق سوق النفط.

الفصل الخامس عن الربيع العربي وثوراته المجهَضة يعالج الأدلجة وتسييس الدين والتطرف والتحديات التي واجهتها ثورات الربيع العربي في موجتها الأولى الدرامية لا بل الكارثية لهذه الثورات التي كان مقدرًا لها أن تغيِّر وجه المنطقة. هذا الفصل الذي يتناول مسيرة السنوات العشر الأخيرة في تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن وحصائلها جاء بديلًا من فصل «سلسلة من الثورات» الذي ورد في الطبعة الفرنسية التي صدرت عن دار آرماتان الباريسية عشية ثورات الربيع العربي وذلك في شباط/ فبراير 2011.

telegram @soramnqraa

وهنا، ضمن هذا الفصل الخامس وفي إطار التعرض للموجة الأولى لثورات الربيع العربي، قمنا بتعرّض سريع للموجة الثانية من انتفاضات أو ثورات الربيع العربي في لبنان والعراق والجزائر والسودان في وضعها الراهن كثورات معلقة لم تكتمل.

إن هذه المهمة صعبة للغاية نظرًا إلى اتساع الموضوعات والمجالات الجغرافية محل الدراسة، إضافةً إلى مدى تعقيد الموضوع ومركزيته.

الفصل الأول

مستوى تطوُّر الإنتاج وبنية الاقتصاد الوطني في البلدان العربية

telegram @soramnqraa

مقدمة

خلال الفترة الممتدة من الستينيات حتى التسعينيات، كانت البلدان المنتجة للنفط تسجّل ميولًا واضحة إلى التصدير والادّخار أعلى من المتوسط في البلدان النامية الأخرى. وبذلك، يُنظر إليها على أنها أزالت القيدين اللذين يُعتبران بالغي الأهمية من أجل تعزيز معدل النمو.

لسوء الحظ، لم تكن استعادة التوازن الخارجي والمالية العامة كافية لتعزيز نمو أسرع وتنوُّع اقتصادي للمنتجات المحلية في آنٍ واحد. ومع ذلك، فإن بلدان الخليج، والمكسيك، ونيجيريا، والإكوادور، على سبيل المثال لا الحصر، كانت لديها خطط جادة لتعزيز قطاع النفط. إذ يمكن تقدير المبالغ المستثمرة حتى التسعينيات في اقتصادات النفط في العالم الثالث منذ عام 1973 في مشاريع التنمية بمعناها الواسع بقرابة 1500 مليار دولار. فقد كانت جميع المجالات معنية: التعليم والصحة والبنى التحتية والكهرباء والمياه والزراعة والصناعات.. إلخ، وهكذا، أكملت المملكة العربية السعودية واحدة من أكبر شبكات الطرق السريعة في العالم وتمكنت من سداد تكلفة الجسر الذي يصل البحرين بالمملكة العربية السعودية. كما زودت الجزائر ريفها كله تقريبًا بالكهرباء، وشيّد العراق آلاف الكيلومترات من السكك الحديد. وبُنيت مجمعات بتروكيماوية عملاقة في الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والمكسيك، وفنزويلا، وإيران. كما أنشئت جامعات لا مثيل لها في كلٍّ من الإمارات العربية المتحدة، وقطر، والمملكة العربية السعودية، والكويت. لقد تم تدريب مئات الآلاف من الكوادر والفنيين بتكاليف باهظة في البلدان الصناعية أو في الموقع المحلي، وأنشئت وسائل اتصالات ضخمة، مثل نظام عربسات. وأخيرًا، استُثمرت مبالغ كبيرة تقدَّر بعشرات المليارات من

telegram @soramnqraa

الدولارات في قطاع التكرير والبتروكيماويات، الذي يُعدّ القوة الدافعة لعملية التصنيع بالنسبة إلى المنتجين وفي اقتصاد ما بعد النفط حيث تنوُّع الاقتصاد يضمن النمو المستقل للدَخل.

بعد عرض الهدف المرجو لما بعد النفط، هل يمكننا القول الآن إن الاقتصادات النفطية اقتربت منه؟ هل تسير الاقتصادات النفطية على طريق التنويع الصناعي والاقتصادي؟ وعلى المستوى الأعم، هل نتجه إلى خلق اقتصادات ذات بنية رأسمالية وتطوير تقنيات محلية؟ في كلمة واحدة، هل اقتربنا من نقطة إدامة النمو الذاتية؟

أوّلًا: التحول والتطور الرأسمالي في البلدان العربية: عوامل ونماذج التنمية

إن تسليط الضوء على خصائص التحول الرأسمالي وتناقضاته في العالم العربي يجعل من الممكن تقييم التجربة الإقليمية ومقارنتها بالتصورات الموجزة لتطور «الرأسمالية الشرقية». وهذا أمر ضروري للغاية لأن المعارف النظرية لعمليات التنمية في المجتمعات الشرقية الحديثة قد تراكمت انطلاقًا من قواعد بيانات تنتمي إلى مناطق أخرى من العالم، مثل شبه القارة الهندية وعدد محدود من البلدان الكبرى الأخرى في جنوب وجنوب شرق آسيا.

في الوقت نفسه، يتميز شرق ما بعد الاستعمار بخصوصية ملحوظة. فالمنطقة العربية، وهي بمعظمها منطقة هامشية تعتمد على الاقتصاد العالمي، تتألف من 20 دولة صغيرة، أو وفقًا لمعايير العالم النامي، من 20 دولة متوسطة. فحتى البلد الأكثر اكتظاظًا بالسكان من بين هذه البلدان، وهو نوع من «الهند العربية»، كان عدد سكانه يبلغ أقل من 50 مليون نسمة في منتصف الثمانينيات[1].

(1) International Monetary Fund, International Financial Statistics, no. 8, Washington, 1987, p. 196.

بوجه عام، تتمتع المنطقة العربية باقتصاد أكثر «انفتاحًا» من مناطق أخرى من العالم النامي. إذ قال الخبير الاقتصادي العربي سمير أمين، عند تحليل وضع هذه البلدان، أنَّ من الصعب أن نجد بين البلدان النامية منطقة شاسعة أخرى تتمتع بخصائص الاندماج العالية نفسها في التوزيع الدولي للعمل[2].

يتميز العالم العربي، مقارنةً بالمناطق «النموذجية» في الشرق، بتجانس العوامل الثقافية (الإسلام، معايير الشريعة، اللغة العربية.. إلخ) التي تحدد الصور النمطية لسلوكيات المجتمع. من هذا المنطلق، تبرز عوامل وعلامات اجتماعية - اقتصادية تميز دولًا معيّنة عن أخرى أو مجموعاتها في داخل المنطقة العربية، من حيث معدل وطبيعة تكوين رؤوس الأموال. وهناك العديد من هذه العوامل التفاضلية.

يرتبط التمايز من حيث الطابع ومعدل التحول ارتباطًا وثيقًا بالاختلافات في الموارد الطبيعية في البلدان العربية. إذ تتحدد الموارد (خاصة احتياطيات النفط) أو ندرتها وفقًا لـ«مفارقة جغرافية». ومن المستحيل وصف الوضع الاجتماعي - الاقتصادي بأنه «مصادفة تاريخية» أو «احتمالية اجتماعية» ناجمة عن هذا التناقض.

لقد تأثرت خصوصية التنمية في المنطقة بشكل كبير بطبيعة التنظيم الاجتماعي للإنتاج وبمعدلات التشغيل والتوظيف.. إلخ. يتميز كل بلد (أو مجموعة بلدان) بسلسلة من العوامل التي تحدد طبيعة التنمية. وفي هذا الصدد، من الممكن تحديد خمسة متغيرات (مجموعات) للتنمية.

يمثِّل **المجموعة الأولى** لبنان. يتميز هذا البلد بتنمية اقتصادية مستقرة ومستدامة، وبتعدد أنواع رؤوس الأموال والقروض والتجارة بامتياز، وبقوى عاملة ذات جودة عالية. وهناك سمة أخرى محلية وخاصة تتمثل في الحفاظ على «الليبرالية الاقتصادية»، وهي مشروطة إلى حدٍّ كبير بالوظائف التجارية والوسيطة للبلد في المنطقة. ومع ذلك، فالعلاقات البرجوازية المتقدمة في لبنان مثقلة بآثار دينية ومجتمعية بالية.

(2) S. Amin, *L'économie arabe contemporaine* (Paris: 1980), p. 19.

telegram @soramnqraa

تشمل **المجموعة الثانية** مصر وتونس والمغرب والأردن. إن نضج الإنتاج الذي يحدث في هذه البلدان يسير جنبًا إلى جنب مع وفرة اليد العاملة، ولكن من دون توتر مفرط في سوق العمل بفضل الهجرة الجماعية إلى الخارج. إن السمات المهمة التي تميز هذه البلدان من لبنان هي في الدور الرئيس الذي تؤديه الدولة في التحول الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز رأسمالية الدولة فيها. لكن الوضع مختلف في **المجموعة الثالثة** من البلدان: الجزائر وسورية والعراق. فعلى الرغم من التاريخ القديم (كما في المجموعات الأولى) الذي تعود إليه نشأة الرأسمالية ورغم أن المعايير الاجتماعية - الاقتصادية «في البداية» (الستينيات) تتشابه بتلك الخاصة بالمجموعة الثانية، إلا أن هذه البلدان اختارت (في ذلك الوقت - حتى التسعينيات على الأقل) أيديولوجيا أخرى: شكل معيَّن من الاشتراكية، وهو ما أثّر في سياستها الاجتماعية - الاقتصادية. من هذا المنظور، تجدر الإشارة إلى أن تلك البلدان، التي اعترفت وشجعت أهمية وحتمية انتقال الإنتاج إلى القطاع الخاص، لا تستعجل الانتقال إلى مستوى التأهيل الذي يصبح فيه القطاع الخاص مهيمنًا.

بدأت بلدان **المجموعة الرابعة** (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عمان، قطر والبحرين) تطوير الرأسمالية في وقت لاحق جدًّا، لأسباب تاريخية. إلا أنها تسجِّل تحولًا مكثفًا ومتزايدًا، اعتمادًا على الدخل المرتفع الناتج من صادرات النفط. تتميز هذه البلدان بمزيج، غير تقليدي للعالم النامي، من توافر رأس المال اللازم للتمويل (بالعملة الأجنبية) ونقص العمالة الماهرة. غير أن تأمين الإنتاج الموسع يتم إلى حدٍّ كبير بفضل الوافدين. علاوة على ذلك، اضطرت الأنظمة الحاكمة (في ذلك الوقت) والدينية (الثيوقراطية) إلى حل مشاكل التنمية الكثيرة من خلال خلق شكل معيَّن من رأسمالية الدولة.

وأخيرًا، تتميز **المجموعة الخامسة** التي تضم أقل البلدان نموًّا (موريتانيا والصومال والسودان وشمال اليمن وجيبوتي) بتاريخ قصير من التنمية وبنقص في الظروف المادية والطبيعية الملائمة، جنبًا إلى جنب مع وفرة في العمالة غير

الماهرة وتدخُّل نشط من الدولة. تحتل البلدان التي تضم خصائص مجموعات مختلفة، مثل ليبيا (المجموعة الثالثة والرابعة) وجنوب اليمن (المجموعتان الثالثة والخامسة) وضعًا خاصًا.

تلك هي متغيرات التنمية في بلدان العالم العربي. فإذا أخذنا بالحسبان هذه المتغيرات، دعونا نحلل أحدث العمليات التي ترسخت منذ الستينيات حتى الثمانينيات: وهي أولًا، تطوُّر أدوات الإدارة والسوق ودورها في تحوُّل البنى الاجتماعية والاقتصادية، ثانيًا، تغيُّر دور العوامل الخارجية والداخلية للتنمية، وثالثًا، طبيعة وعقبات الإنتاج المتعلقة بالاستثمارات الخاصة ممثلة بالقطاع الخاص.

ثانيًا: تحليل الأداء وتقييم النمو والإنتاجية في منطقة الشرق الأوسط

في المنطقة العربية، يمكن أن نرى بوضوح أعلى معدل للداخلين الجدد إلى سوق العمل مقترنًا بأقل معدل نمو إجمالي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. لقد تجاوز متوسط معدل الزيادة في القوى العاملة منذ عام 1980 معدل الزيادة في التوظيف. وارتفع معدل البطالة ليفوق الـ 10 في المئة، وتشير التقديرات الأخيرة إلى تفاقم الوضع في المستقبل، مسجلًا معدلًا للبطالة في أوائل العقد الأول من هذا القرن عند قرابة 16 في المئة. كما تشير الاتجاهات إلى أن مستوى النمو المستقبلي سيكون إلى حدٍّ ما أقل من المستوى السابق، نظرًا إلى تزايد المخاطر الإقليمية وتراجع معدلات الاستثمار والفصل المستمر بين رأس المال المادي والبشري، فضلًا عن المعدلات المرتفعة من النمو الديموغرافي.

لكي نعكس مسار هذا الاتجاه، من الضروري خلق فرص عمل لائقة من خلال خطة قادرة على استيعاب العمالة الزائدة، مع مراعاة العامل الاجتماعي، إضافةً إلى النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن مثل هذا الحل سيؤدي إلى أكثر من مجرد تغيير بسيط في استراتيجيا تحسين النمو أو تعديل طفيف في السياسة المالية والنقدية.

telegram @soramnqraa

يحلل هذا العمل أسباب الأداء الضعيف من حيث إنتاجية العامل، التي تُعدّ قلب النمو الاقتصادي، وذلك، باستخدام تقنيات تحليلية وتجريبية لتحديد الفرص التي يمكن أن تعيد مسار الإنتاجية في المنطقة. ثم يستكشف مجموعة من خيارات سياسات الاقتصاد الكلي التي يمكن أن تعزز النمو بما يكفي لخلق فرص عمل تتناسب مع معدل نمو القوى العاملة؛ قد تبدو العلاقة بين الإنتاجية والتمويل غير مباشرة.

ومع ذلك، تتطلب زيادة الإنتاجية استثمار موارد إضافية. وتُظهر نتائج البحث بوضوح أن إعادة توزيع الموارد المحلية، وإحداث تغييرات محسوبة في رؤية طويلة الأمد، يمكن أن تقوم بهما المؤسسات القائمة دون المساس بمصالحها أو وجودها، رغم أن الأمر قد تكون له تداعيات على (أو من قبل) قوى من خارج المنطقة.

1- مشكلات الإنتاجية: رؤية تجريبية

تواجه الإنتاجية في بلدان الشرق الأوسط الصعوبات نفسها الموجودة في المناطق النامية الأخرى. إلا أن أهم سمة في المنطقة هي أن التراكم والتحسينات التكنولوجية يمكن أن تؤدي إلى إنتاجية أعلى لا نستطيع تجسيدها بشكل واضح. فغالبًا ما يكون تحسين إنتاجية العمل أو رأس المال البشري أو رأس المال المادي هشًّا لأسباب عدة خاصة بالمنطقة. ومن أبرز العقبات التي تحول دون زيادة العائدات نشير أوّلًا إلى الزيادة الإضافية في النفقات، التي تبيَّن أنها باهظة لأنها تتطلب زيادات إضافية في نفقات أخرى، فضلًا عن تحسين الإنتاجية؛ إن تكاليف التكيف مرتفعة نسبيًّا وقد تكون أوجه تكامل رأس المال غير موجودة. إضافةً إلى ذلك، فإن الحواجز المؤسسية واللوائح الضريبية وأنظمة العمل قد تكون كابحة. ومع ذلك، فإن العقبة الرئيسية هي أن عدم الاستقرار السياسي وخطر اندلاع حروب إقليمية أو صراعات محلية يثبطان زيادة الإنفاق، ويدفعان رأس المال إلى البحث عن التوظيفات المالية الربحية بدلًا من الاستثمارات الرأسمالية المباشرة. وتعوق زيادة الإنتاجية أيضًا

في بلدان المنطقة القيود المفروضة على الاستثمار في القطاع الخاص، ولا سيَّما انخفاض مستوى تنمية الأسواق المالية، وهو ما لا يسمح بإيجاد بيئة لزيادة الإنتاج. فمنذ الحد الأقصى للزيادة في عام 1978، انخفضت نسبة الاستثمارات العامة وشهدت المنطقة بأكملها انخفاضًا في الإنتاجية (يُنظر الشكلان (1-1) و(1-2) والجدول أدناه).

الشكل (1-1)

نسبة الاستثمار/ العائد في منطقة الشرق الأوسط، بين عامي 1975 و1999

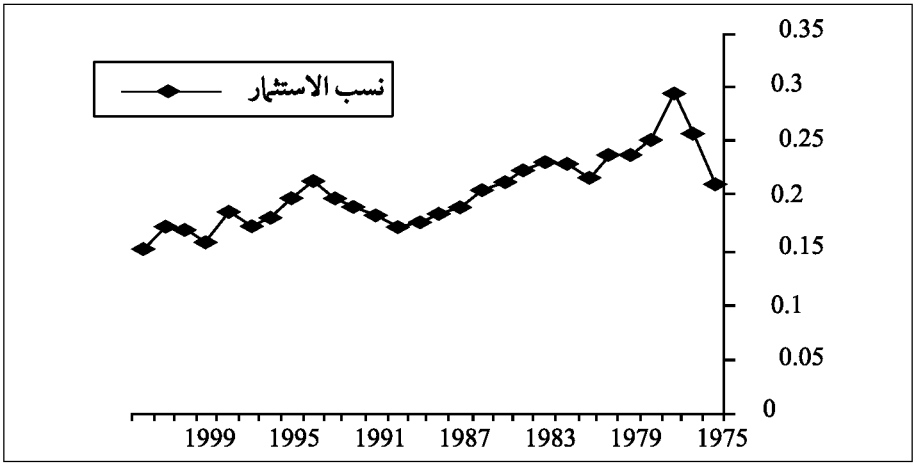

المصدر: تقديرات مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، قرص مدمج 2003.

معدل النمو، 1980-2000

المكونات	النتيجة بالنسبة المئوية
الناتج المحلي الإجمالي نسبة إلى التوظيف	1.49 -
التوظيف نسبة إلى الأيدي العاملة	1.78 -
الأيدي العاملة نسبة إلى السكان	1.14
الناتج المحلي الإجمالي بالنسبة إلى السكان	1.12 -

المصدر: تقديرات مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، قرص مدمج 2003.

telegram @soramnqraa

تهدف متطلبات السياسة التقليدية المعروفة إلى تشجيع القطاع الخاص على تكوين رأس مال مادي وبشري. ومع ذلك، فمن الضروري أن يأخذ صناع السياسات بالحسبان الطابع الخاص لعمليات التكيف وتحديد أولويات خيارات السياسة قبل معالجة المشكلة. وفي ما يلي طريقتان كميتان لتحليل العناصر وطابع الإنتاجية. فقد أجري استقصاء تجريبي في الأردن واستُخدم كمرجع، وذلك بسبب نقص البيانات عن العديد من البلدان في المنطقة. ومن الصعب الحصول على بيانات التوظيف في البلدان العربية. ومع ذلك، فإن افتقاد النفط في الاقتصاد الأردني وتوافر البيانات يجعل من الممكن التوصل إلى نتائج أكثر موثوقية[3].

يعرض الجدولان المذكوران أعلاه نتائج تطبيق الأساليب المشار إليها. ففي سياق تراجع معدلات الاستثمار، يمكن اعتبار انخفاض الإنتاجية مؤشرًا، لأنه يشير إلى أن عملية النمو لم تكن قائمة على خفض العمالة. كان من الممكن زيادة الإنتاجية من خلال إصلاح سوق العمل الذي يتطلب زيادة إنتاجية كل عامل أو زيادة مرونة سوق العمل. ومع ذلك، لم يكن هذا هو الحال. وعلاوة على ذلك، أسهمت الإجراءات الحالية للعمالة، وهي إجراءات تتسم بتضارب شديد بسبب الضغط الناجم عن نقص فرص العمل، في العوامل الإيجابية التي أدت إلى خلق العديد من الوظائف والتي تعمل بشكل غير مباشر من أجل الاستقرار تلقائيًا مع افتقاد عوامل الاستقرار العادية[4].

لا توجد تقارير مهمة على المستوى الإحصائي في عدد من المعادلات التقديرية. والنتيجة الملحوظة هي العلاقة الإيجابية بين ارتفاع الإنتاجية وزيادة رأس المال الأساسي. يعتمد تقييم الاحتياطيات الفعلية على بيانات متعلقة بتكوين رأس المال الأساسي ويتضمن الجوانب الهيكلية والجوانب المتعلقة بالمعدات. ونتيجة لذلك، فإن إدخال معدات جديدة ينطوي على تكاليف تكيّف كبيرة ويستتبع استثمارات جديدة في إنتاجية العمل كتطوير ضروري.

---

(3) استُمدت المصادر الرئيسية للمعلومات من دائرة الإحصاء الأردنية ومؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي (2002).

(4) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2004* (New York: 2004).

الشكل (1-2)

اتجاه تغيُّر رأس المال لكل عامل (بآلاف الدولارات)

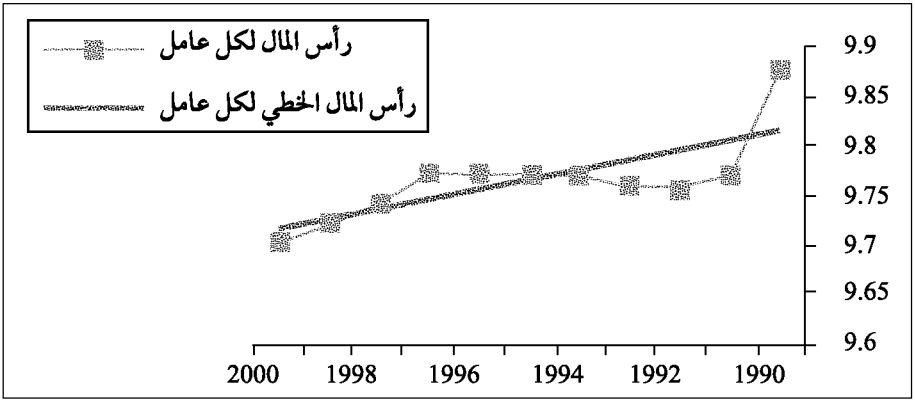

ملاحظة: أجريت الحسابات بالإشارة إلى الأردن. يمثِّل المحورالرأسي القيمة الحقيقية للأصول لكل عامل.

المصدر: حسابات تستند إلى مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، قرص مدمج 2003.

العلاقة الإيجابية المؤكدة بين الزيادة في رأس المال الأساسي والزيادات في الإنتاجية تنطوي على تأثير إيجابي لرأس المال الأساسي في إنتاجية العمل. مع ذلك، وكما يظهر من خلال الاتجاه الهبوطي في الشكل (1-2)، فإن العملية التي ساهم فيها رأس المال في الاتجاه الصعودي اتخذت اتجاهًا سلبيًّا. إضافةً إلى ذلك، تصبح الزيادة في رأس المال الأساسي باهظة التكلفة على نحوٍ متزايد وقد تتطلب نفقات إضافية. باختصار، يكشف التحليل التجريبي عن أن إنتاجية العمل ترتبط بتراكم رأس المال بالمعنى التقليدي، أو في حالة المنطقة، بغياب تراكم رأس المال، بمعنى أن تدهور الإنتاجية في المنطقة خلال العشرين سنة الأخيرة من القرن الماضي، يعود إلى انحسار تراكم رأس المال.

2 - تقييم مقارن لنمو عامل الإنتاجية الكلي

لطالما اعتمد قياس إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج لبلدٍ ما على طريقة حساب النمو. في الآونة الأخيرة، طُرح نهج بديل لقياس نمو إنتاجية مجمل

telegram @soramnqraa

عوامل الإنتاج، بما في ذلك النهج الأقصى للإنتاج. يُستخدم هذا النهج غير المعياري على نطاق واسع في الأدبيات المتعلقة بالنمو الاقتصادي التجريبي ويتمتع ببعض المزايا التقنية، ولا سيَّما في الحالة التي تتم فيها دراسة نمو إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج بشكل مقارن. يقوم نهج تقييم الإنتاج أوّلًا، بتقدير التوسع في الإنتاج في مجموعة من البلدان المختارة. ثم، يقارن أداء النمو بين البلدان المختارة من حيث المسافة من الحدود المقدرة. وبمقارنة المسافات إلى الحدود، يقوم بتحليل نمو إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج، قياسًا على نمو العملية التكنولوجية والكفاءة التقنية. يمكن تفسير هذه الطريقة بأنها وسيلة تحاول من خلالها البلدان اللحاق بالركب عبر استغلال الموارد المتراكمة سابقًا، كما يتضح من التحليل التقليدي لنمو إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج.

من هذا المنطلق، يتم تطبيق النهج الحدودي للإنتاج في بلدان الشرق الأوسط مقارنةً ببلدان مجاورة مُختارة وبلدان ناشئة في جنوب شرق آسيا وببعض الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. أظهرت النتائج أن مصر وسورية شهدتا نموًّا إيجابيًّا لإنتاجية مجمل عوامل الإنتاج خلال فترة 1980–2000، بينما سجل الأردن نموًّا سلبيًّا خلال الفترة نفسها. بلغ متوسط إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج في مصر وسورية في الفترة المذكورة ما يقارب 0.79 في المئة، وهذا مرتفع نسبيًّا بالنسبة إلى البلدان التي دُرست[5]. يمكن أن يُعزى نمو إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج في مصر إلى التقدم التكنولوجي، في حين أن النمو في سورية يعود إلى حدٍّ كبير إلى التغير في كفاءة التقنيات المستخدمة. أما في حالة الأردن، فلقد شهد هذا البلد في المتوسط تدهورًا في الكفاءة التقنية وتقدمًا تكنولوجيًّا سلبيًّا.

لقد تبيَّن أن أداء نمو إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج في مصر وسورية، والذي تم قياسه من خلال النهج المذكور، كان أداء جيدًا مقارنة بالبلدان المجاورة وبلدان الآسيان (ASEAN) (رابطة دول جنوب شرق آسيا) الناشئة. وحدها تونس شهدت نموًّا في إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج أعلى مما هو عليه

(5) Ibid.

في مصر وسورية خلال فترة 1980–2000. إن مكونات إنتاجية مجمل عوامل الإنتاج في تونس تشبه تلك الموجودة في ماليزيا وسورية وتايلاند وتكشف عن نمو إيجابي في الكفاءة التقنية ونمو سلبي في التقدم التكنولوجي. عندما يُفحص مستوى أداء نمو رأس المال الأساسي لكل عامل، يُظهر في كل من مصر وسورية نقصًا ضخمًا في رأس المال. شهدت البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا، عدا الفلبين، رسملة سريعة خلال العقدين الماضيين. كان معدل نمو رأس المال الأساسي على أساس كل عامل أو نسبة رأس المال/ العمل أعلى من 5 في المئة في البلدان الناشئة في جنوب شرق آسيا، باستثناء الفلبين، بين عامي 1980 و2000، بينما في بلدان الشرق الأوسط كان أقل من 2 في المئة.

تُظهر النتائج أن المنطقة التي دُرست لم تفعل شيئًا لتضاهي «معجزة شرق آسيا» التي تميزت بنمو ملحوظ خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. على الرغم من أن الشرق الأوسط قد حقق بالفعل قدرًا من النمو الاقتصادي، إلا أن ضعف الرسملة يعيق خلق فرص العمل ويحول دون تحوّل نمو الإنتاجية إلى نموٍّ كبير في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

3 – سياسة الاقتصاد الكلي

من أجل تحقيق تحسن واضح في مستويات المعيشة وتقليص الفقر بشكل كبير، يجب على البلدان العربية ضمان نمو سنوي بحد أدنى 6 في المئة لمدة حوالى 15 سنة متتالية. ونظرًا إلى الأداء الذي تحقق في عام 2003، فإن تفاقم التوترات السياسية والجمود يؤثران في الاستقرار في المنطقة، ونتيجة لذلك، فإن هدف النمو بنسبة 6 في المئة يمثّل أقل من محاولة متواضعة لزيادة مستويات المعيشة في الإقليم. أدى النمو بنسبة 3 في المئة إلى انخفاض معدل البطالة بنسبة 2 في المئة، وهو ما يُعدُّ غير كافٍ لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، رغم أن هناك قدرة لزيادة الموارد المحلية ودعم تراكم رأس المال اللازم لتحقيق الأهداف.

telegram @soramnqraa

ترتبط اقتصادات بلدان الخليج ارتباطًا نسبيًا بالاقتصادات المتنوعة في علاقة حذرة. ومع ذلك، فإن جانب الترابط في هذه العلاقة بدا محسوسًا في الفترة الأخيرة لأسباب عدة. فرغم أن المساهمات التي قدَّمها مجلس التعاون الخليجي خلال مؤتمر مدريد بعيد غزو صدام للكويت كانت محدودة نسبيًا، إلا أن الولايات المتحدة طلبت من الكويت والمملكة العربية السعودية تسديد جزء كبير من تعويضات الحرب والديون التي يمكن أن تصل إلى حوالى عشرة مليارات دولار أميركي.

(أ) تشكل التوترات السياسية والمشاكل الاقتصادية عبئًا ثقيلًا تتقاسمه على نطاق واسع بلدان الشرق الأوسط. فالأحداث في أيِّ بلد عربي يمكن أن يكون لها تأثير واضح في الدول الأخرى.

(ب) نظرًا إلى التقلبات المفرطة في النمو الاقتصادي للبلدان المصدِّرة للنفط والنمو المستقر إلى حدٍّ ما للدول ذات الاقتصاد المتنوع، فإن التكامل الوثيق يقلل من هشاشة الاقتصادات النفطية تجاه تقلبات أسعار النفط والإيرادات ويسمح بزيادة آفاق النمو لكل من الاقتصادات النفطية وتلك القائمة على التنويع.

(ج) أدت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر إلى التشكيك في أمن رأس المال العربي الموجود في الخارج، ولا سيَّما في الولايات المتحدة. إن الشعور بعدم الأمان، سواء كان حقيقيًا أو متخيلًا، من طرف المستثمرين العرب في الخارج، له تأثير في آفاق التنمية في المنطقة. في عام 2002، انخفضت قيمة تحويلات الرأسمال السعودي إلى الخارج بنحو الثلثين، في حين سحب العديد من المودعين المحليين أموالهم وأرباحهم من الخارج[6].

هناك خيارات تنموية لوقف هروب رأس المال العربي، والتي قد تُحسّن مناخ الاستثمار الإقليمي. فبعد عقود من النمو الضعيف، ومن البطالة المتزايدة والاضطرابات السياسية، تتجه المنطقة نحو التنمية. إن احتمال حدوث

(6) International Monetary Fund, International Financial Statistics, Washington, 2001, 2002.

انخفاض كبير في الدخل، وهو ما قد يطال الجميع، يُلقي بعبئه الثقيل. تشهد المنطقة صراعين رئيسيين، ويلوح في الأفق احتمال صراع ثالث أو حتى رابع. ومع ذلك، لا تزال المنطقة قادرة على تجميع الموارد لمواجهة التحديات التي تفرضها التنمية. إذ لا تزال المنطقة بشكل عام وبلدان الخليج على وجه الخصوص مصدرًا صافيًا لرأس المال (يُنظر الشكلان (1-3) و(1-4)). تتجاوز نسبة عائد الادخار في اقتصادات النفط بشكل ملحوظ نسبة عائد الاستثمارات، بما يُقدّر بـ 15 في المئة تقريبًا، في حين تشهد الاقتصادات المتنوعة ظاهرة عكسية[7]. إن التعاون الاقتصادي المستقر في مناخ استثماري آمن، والتدخل السياسي المحدود خارج المنطقة، وإمكانات السوق الأوسع، كلها عوامل تمثّل سياسة بديلة.

لقد اتضح أن العجز التجاري المزمن في الاقتصادات المتنوعة شهد ارتفاعًا أو ظل مستقرًا، مع بعض الاستثناءات القليلة، بينما ظلت الإيرادات في كل من الاقتصادات النفطية والاقتصادات المتنوعة على مستوى منخفض أو انخفضت.

في بعض البلدان، مثل لبنان، كان هناك اتجاه نحو عجز تجاري كبير مع معدلات نمو متناقصة أو مستقرة. وانخفض متوسط معدل نمو الفرد في الاقتصادات المتنوعة بمعدل ثابت خلال العقدين الأخيرين من القرن الماضي. خلال السبعينيات، سجلت الاقتصادات المتنوعة معدل نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 5.87 في المئة، وبلغ العجز التجاري قرابة 15 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. خلال الثمانينيات، كان متوسط معدل نمو الفرد من الناتج المحلي الإجمالي - 0.16 في المئة، في حين اقتربت نسبة العجز التجاري من 14 في المئة[8]. خلال التسعينيات، ظل متوسط نسبة العجز التجاري غير ذي شأن كما كان في العقد السابق أي في الثمانينيات.

---

(7) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2004.*

(8) Ibid.

telegram @soramnqraa

الشكل (1-3)
حصة الاستثمار والادّخار في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات النفطية بالنسبة المئوية (1970-2000)

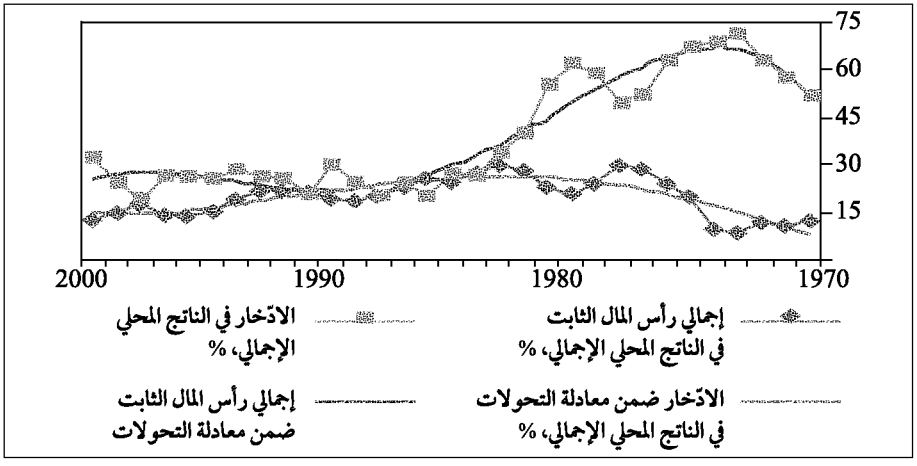

المصدر: تقديرات مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2003.

الشكل (1-4)
حصة الاستثمار والادّخار في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصادات المتنوعة بالنسبة المئوية (1970-2000)

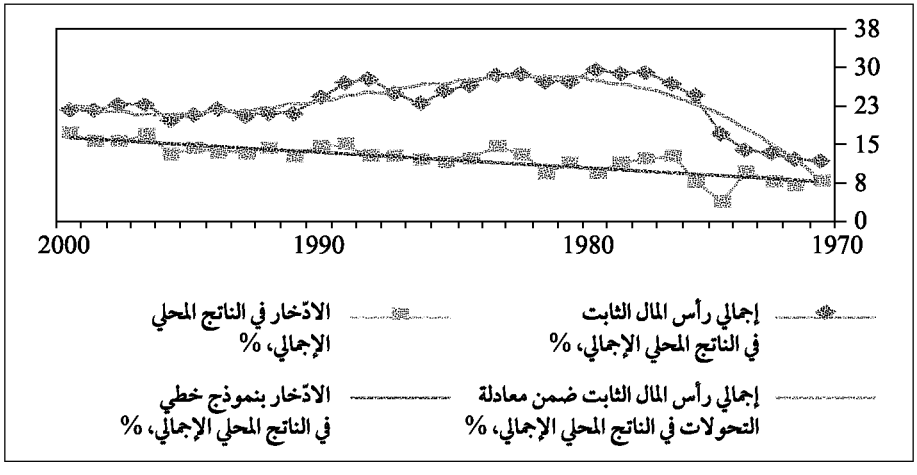

المصدر: تقديرات مستمدة من مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، 2003.

تكشف المقارنة، بين النمو والعجز التجاري لجميع الاقتصادات المتنوعة خلال السبعينيات وذينِك اللذين حدثا في التسعينيات، عن عدم وجود تحسن ملحوظ. ويمكن تفسير الهشاشة المستمرة للعلاقة بين العجز التجاري والنمو الاقتصادي في الاقتصادات المعنية خلال العقود الماضية بثلاثة عوامل تتمثل في تدهور الأوضاع التجارية الذي يتجلى في انخفاض أسعار المواد الأولية، بما في ذلك **السعر الحقيقي للنفط**؛ سرعة تحرير التجارة التي لا تتماشى مع الوصول الملائم إلى الأسواق في الدول المتقدمة، وأخيرًا، سعر صرف غير مستقر مرتبط بتحركات أكبر نسبيًّا لرؤوس الأموال وبتقلبات عالية في رؤوس الأموال الخاصة. وتتعلق الظروف التجارية أساسًا بمنطقة الشرق الأوسط، حيث سجلت أسعار السلع الأساسية، بما في ذلك النفط، تحسنًا ضئيلًا مقارنةً بأسعار الواردات.

غير أن الشيء نفسه لا ينطبق على رصيد الحساب الجاري، الذي يميل إلى تجاوز القيمة المرجعية بسبب إنفاق يتمثل في الدعم. لقد انخفضت نسبة العجز في الاقتصادات المتنوعة مقارنة بنسبة العجز التجاري بين عامي 1970 و1990. ويمكن تفسير هذا الاختلاف بعاملين. الأول هو عدد المتأخرات المتراكمة لدى بعض البلدان في سداد الفوائد خلال التسعينيات نتيجة لصعوبات السداد، والتي تُضاف إلى دينها الخارجي وليس إلى العجز في حسابها الجاري. لقد بلغت المتأخرات في مدفوعات الفوائد من عام 1989 إلى عام 1998، لمجمل الاقتصادات المتنوعة، 21 مليار دولار أميركي، أي ما يعادل تقريبًا 109 في المئة من عجز الرصيد الحالي للفترة نفسها[9]. العامل الثاني هو عنصر الدعم، فجزء لا يُستهان به من الإعانات المقدمة من بلدان الخليج وغيرها من الصناديق الدولية أو الإقليمية يُعتبر تحويلات جارية وليس تدفقات نقدية تدخل في الأصول. ولأن الحجم الرسمي للتدفقات النقدية جاء من الإعانات خلال العقد الأخير من القرن الماضي، انخفض عجز الحساب الجاري. لم تكن هناك زيادة عامة في تحويل الموارد الحقيقية من الخارج في

(9) Ibid.

telegram @soramnqraa

حين أن التمويل الرسمي العام، بما في ذلك الإعانات، لم يسجِّل تغيرات واضحة.

تضيِّق قبضة الدين الخارجي والعجز التجاري المستمر وصعوبات ميزان المدفوعات الخناق على الاقتصادات المتنوعة، في حين تواجه الاقتصادات النفطية هي أيضًا صعوبات تتعلق بزيادة العجز المحلي، وتقلبات كبيرة في الإيرادات واستمرار سيطرة النفط على الاقتصاد رغم التدابير المهمة المتخذة بهدف تحقيق التنويع. وكان مجلس التعاون الخليجي قد خفف في عام 1981 بعض التقلبات الحادة في الإيرادات وبذل جهدًا لتحقيق تكامل مع الاقتصادات ذات البنية المماثلة. ومن غير المرجح أن يؤدي التوصل إلى اتفاق أكثر ليبرالية بشأن التجارة بين البلدان التي تعتمد على صادرات النفط إلى الحد بشكل كبير من أثر التغيرات في أسعار النفط على الاقتصادات المعنية. وقد أثبتت التجربة أن التعاون الاقتصادي بين البلدان ذات الهياكل الاقتصادية المتنوعة يميل إلى تحقيق نتائج أفضل. نتيجة لذلك، فإن الاقتصادات المتنوعة والنفطية موجودة هناك من أجل التوصل إلى اتفاق اقتصادي إقليمي بحيث يتم استيعاب التقلبات الخاصة بالاقتصادات النفطية من طريق النمو المستقر للاقتصادات المتنوعة. مع ذلك، ما زال علينا أن نرى هل نقل الموارد القادمة من الخليج إلى المناطق الاقتصادية البحتة سيعتبره كبار المستثمرين العرب أمرًا مفيدًا لهم.

4 – فوائد نقل الموارد

من أجل تحديد شروط زيادة متوسط النمو في منطقة الشرق الأوسط من 3 في المئة إلى 6 في المئة في سياق اقتصادي بحت، فإن هذا البحث قد أخذ بالحسبان نموذجًا بسيطًا ثنائي المعيار لنقل الموارد من الاقتصادات النفطية إلى الاقتصادات القائمة على التنويع. من المرجح أن يؤدي الضخ الأوّلي إلى تحفيز الاستثمار من أجل زيادة العرض والطلب، وخلق سوق أعلى دخلًا. ومن المؤكد أن إيرادات الاقتصادات المتنوعة والنفطية على حدٍّ سواء سوف تنمو نتيجة للتكامل الاقتصادي المتزايد، على الرغم من أن نمو الاقتصادات النفطية قد يتأخر قليلًا. وتكشف العلاقة المنهجية أن الزيادة بنسبة 1 في المئة

في معدل نمو الاقتصادات المتنوعة خلال الفترة الحالية ستؤدي إلى نمو بنسبة 0.3 في المئة في الفترة التالية.

مع مرور الوقت، سيؤدي ارتفاع الدخول، وما يترتب عنه من ارتفاع مستوى المدخرات، إلى الحد من الاعتماد على التمويل الخارجي في الاقتصادات المتنوعة. وبعد ما يقرب من عقد من الزمن، ستتحقق الحلقة الإيجابية، فيتقلص اعتماد الاقتصادات المتنوعة على رأس المال الأجنبي. وقد تسجِّل اقتصادات الخليج النفطية ذات المستوى الشبيه أو المماثل من التكامل معدلات نمو أعلى وأكثر استقرارًا. ورغم أن مثل هذا الإسقاط عبارة عن فكرة تجريدية تحليلية، وهو بهذا لا يخلو من العيوب، فإن هدفه يتلخص في تأكيد الإمكانات الداخلية للاقتصادات، مع استمرار العوامل غير الاقتصادية.

من أجل تقييم مستوى التمويل اللازم للوصول إلى نمو بنسبة 6 في المئة خلال فترة معيّنة، فإن بيانات الإنتاج، وتأثير الاستثمارات في القدرة على الإنتاج، والإنتاجية، والتجارة الخارجية وميزان المدفوعات، ومعدل الادّخار الوطني وانعكاسه على نمو الدخل وزيادة تدفُّق رأس المال قد تكون جميعها عوامل ضرورية[10]. وبما أن جميع المتغيرات المذكورة أعلاه يمكن أن تختلف اختلافًا كبيرًا من بلد إلى آخر، وهو ما يؤدي إلى تشويه البيانات، فمن الأفضل إجراء عملية محاكاة على مستوى بلد واحد. وتطبّق هذه المحاكاة على الاقتصادات المتنوعة من خلال نهج بسيط بمتحوّلين وذلك لتوضيح، بدلًا من تقييم، الموارد التي قد تحتاج إليها الاقتصادات في المنطقة لتحقيق معدلات نمو أسرع. إن اقتصادات بلدان الشرق الأوسط لديها القدرة على تحقيق شروط التوسع والنمو. ولا توجد حواجز هيكلية كبيرة يمكن أن تحصرها في داخل حلقة مفرغة من الأسس الاقتصادية الضعيفة والنمو المنخفض.

يتمثل أحد أهداف عملية المحاكاة في توضيح المسار الذي يتمكن من خلاله النمو في بلدان المنطقة، استنادًا إلى موارد رأسمالية مناسبة، من أن يُسهم

(10) Ibid.

telegram @soramnqraa

في الحد من التبعية من خلال تعبئة المدخرات الوطنية وجذب رؤوس الأموال الضخمة الخاصة لفترة من الزمن. في هذه المحاكاة، يتم تطبيق بند «ثبات بقية العوامل» [بقاء الأمور على حالها]، الذي غالبًا ما يستشهد به خبراء الاقتصاد، كمستوى عام لهذه الممارسة.

في المحاكاة المطروحة في الشكل (1-5)، تشير نقاط الانطلاق إلى تجربة الاقتصادات المتنوعة خلال فترة 1997-2000. خلال هذه الفترة، حققت الاقتصادات مجتمعة تدفُّق رؤوس أموال متوسطَ الحجم، بما في ذلك الإعانات، بلغ 10 في المئة من إجمالي الناتج المحلي، في حين بلغ معدل نموها السنوي 3.5 في المئة. وقد خُصص قرابة 70 في المئة من هذا التدفق لتمويل عجز الحساب الجاري، باستثناء الإعانات، بينما استُخدم الباقي لسداد المعاملات المالية، بما في ذلك صافي هروب رؤوس الأموال. خلال الفترة نفسها، بلغت الاستثمارات والمدخرات المحلية قرابة 22 في المئة و16 في المئة على التوالي من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المعنية. موِّل الفارق من صافي تدفُّق رؤوس الأموال من الخارج. وتشير التقديرات المستندة إلى تجربة أميركا اللاتينية إلى أن معدل استثمار بنسبة 28 في المئة من إجمالي الناتج المحلي مطلوب لدعم معدل نمو بنسبة 6 في المئة[11]. هناك العديد من الحالات التي تم فيها تحقيق معدلات نمو عالية بفضل نسبة استثمار منخفضة. في أعقاب الركود الذي حدث في عامي 1997 و1998، حققت كوريا الجنوبية معدل نمو قدره 8.5 في المئة مع 19 في المئة، نسبة استثمار. ومع ذلك، كانت النسب أعلى بكثير قبل هروب رؤوس الأموال من جنوب شرق آسيا[12]. خلال فترة 1970-1980، سجلت تايلاند متوسط معدل نمو سنوي قدره 7 في المئة بمتوسط نسبة استثمار 26 في المئة، وبلغت ماليزيا 7.8 في المئة رغم أن نسبة الاستثمار كانت أقل حيث كانت قرابة 22 في المئة[13]. من المفترض أن

(11) Ibid.

(12) Ibid.

(13) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «Survey of Economic and Social Development in the Escwa Region 2004-2005,» United Nations Report, New York, 2005.

الاقتصادات المتنوعة، كتلك الموجودة في جنوب شرق آسيا قبل الأزمة المالية، يمكنها الاستمرار بفضل حصص كبيرة من الاستثمار غير المنتج لبعض الوقت قبل فرط النشاط الاقتصادي[14]. في الشكل (1-5)، يُفترض أننا بحاجة إلى نسبة استثمار (أو تفكك) تبلغ 32 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تتمكن الاقتصادات المتنوعة من الحفاظ على معدل نمو يبلغ 6 في المئة، أي بزيادة قدرها 8 في المئة عن نسبة 2000.

الشكل (1-5)
نموذجان للموارد يتحولان من اقتصاد نفطي إلى اقتصاد متنوع
(السنة المرجعية: 2001)

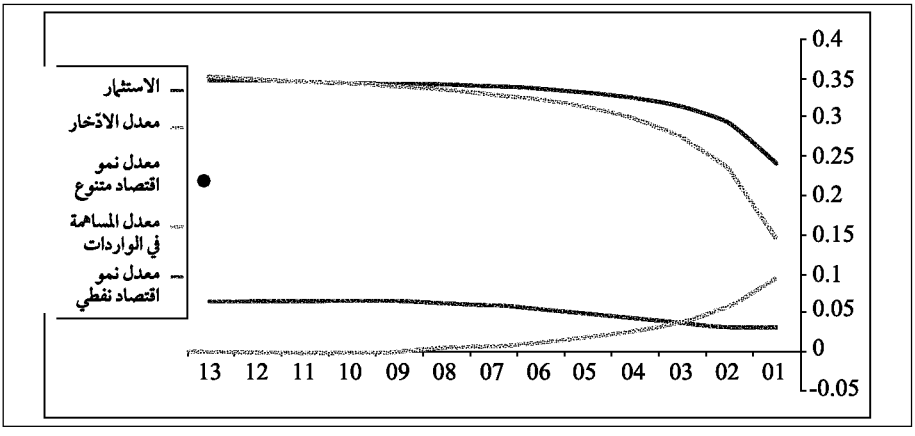

المصدر: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «Survey of Economic and Social Development in the Escwa Region 2004-2005,» United Nations Report, New York, 2005.

وتُبيِّن المحاكاة التي يستند إليها الشكل (1-5) أنه إذا انخفض ضخّ الموارد، فإن معدل نمو الاقتصادات في جميع أنحاء المنطقة يزداد بنسبة 6 في المئة ويبقى من دون تغيير قياسًا إلى السابق. أما الاحتياجات الأولية من الموارد

(14) فرط (أو تفكك) النشاط الاقتصادي يشكِّل ظاهرة تشير إلى عودة التضخم إلى الارتفاع بسبب النمو الاقتصادي الشديد. إن ارتفاع الأسعار الذي يميز فرط النشاط الاقتصادي يأتي مصحوبًا على نحو منتظم بتدخل من البنك المركزي في البلاد أو المنطقة. وآنذاك سوف يرفع البنك المركزي أسعار الفائدة القصيرة الأجل من أجل إبطاء النمو واحتواء التضخم أو حتى تخفيفه. (المراجعة)

telegram @soramnqraa

بنسبة 9 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي[15] فتنخفض بعد عامين بنسبة 5 في المئة تقريبًا.

وخلال عشر سنوات، أصبحت الاقتصادات المتنوعة مُصَدِّرة لرأس المال. فقد تم «تكييف» كفاءة الإنتاج في الاقتصادات المتنوعة والنفطية بدقة لتظل عند مستوى 6 في المئة لمدة 10 سنوات. وتتضح آثار نمو الدخل على المدخرات من خلال الرسوم البيانية، كما أصبحت موازين المدفوعات المتوسطة والطويلة الأجل إيجابية لاقتصادات النفط وكذلك للاقتصادات المتنوعة.

5 - الفجوة بين الظروف المثالية والواقعية

ستحتاج منطقة الشرق الأوسط إلى توفير ما يقرب من 35 مليون وظيفة خلال العقد الثاني من هذا القرن للحفاظ على مستوى مستقر من التنمية خلال العشرية اللاحقة، و55 مليون فرصة عمل جديدة لاتخاذ خطوة كبيرة إلى الأمام في معركة الحد من قصور التشغيل [العمالة الناقصة][16]. بالوتيرة الحالية للتوسع الاقتصادي والعمالة، بالكاد سيمكن تحقيق الأهداف المحددة. يكشف استمرار الأداء الاقتصادي الضعيف في المنطقة عن مشكلة كبيرة في الإطار المؤسسي لن تسمح بإعادة توزيع المدخرات بنجاح وبشكل واسع في مشاريع جمع وتكوين رأس المال. ولا بد من إحداث تغييرات هيكلية تكون قائمة على استثمار الموارد المتاحة في منطقة تتسم بعدم الاستقرار السياسي، وتقلُّب الأسواق، والتنظيم الاجتماعي الفوقي وذلك لتغيير المعطيات السلبية الخاصة بالنمو وقصور التشغيل.

إن تحقيق تغيير هيكلي بسيط يتضمن إنشاء أسواق أكبر، وخلق بيئة إقليمية أكثر هدوءًا ومؤسسات أكثر مسؤولية تجاه المجتمع، يُعدّ أمرًا ضروريًّا. فرغم أن التعاون الاقتصادي قد يؤدي إلى خسائر على المدى القصير، إلا أن

(15) Ibid.

(16) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2004.*

العائدات على المدى الطويل ستكون إيجابية للجميع وسيكون التأثير المحتمل على الرفاهية الاجتماعية كبيرًا جدًّا.

في ضوء ذلك، من المنطقي دراسة أسباب النتائج المخيبة للآمال والناجمة إلى الآن عن نقص التعاون، بمجرد أن تتعارض النتائج المعنية مع المنطق السليم والنظرية.

6 - استثمارات المحافظ المالية، الضوابط والتقييم

في أواخر التسعينيات ظهرت تدفقات المحافظ المالية، والتي كان يُنظر إليها، كما جرت العادة، بشكل سيئ في العديد من البلدان العربية، وظلت غير ذات أهمية مقارنة بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي ذاتها متواضعة جدًّا في المنطقة. وإجمالًا، فإن تدفُّق أموال المحافظ المالية إلى عدد محدود من البلدان العربية يهدف، في كثير من الحالات، إلى تغيير أشكال الملكية لرأس المال الأساسي الحالي الذي ظهر نتيجة للخصخصة. ولا يزال كلٌّ من رأس المال الأجنبي والاستثمار الأجنبي في الأقطار المعنية أقل من 1 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، باستثناء لبنان، الذي حصل على استثمارات في المحافظ المالية بما نسبته في المتوسط 8.12 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال النصف الأخير من التسعينيات[17].

بلغت القيمة السوقية لأسواق الأوراق المالية العربية 362 مليار دولار في نهاية عام 2003، مقابل 209 مليارات دولار في عام 2002[18]. سجل الاستثمار في محافظ الأوراق المالية مثل هذا المستوى المنخفض لعدد من الأسباب. فقد أدى الأمن الإقليمي غير المستقر المصحوب بمخاطر عالية على الأرباح، وأسواق الأوراق المالية الأقل نموًّا ومستوى الخدمات/ الأدوات غير الكافي إلى انخفاض مستمر في صناديق المحافظ المالية. إن أسواق الأوراق المالية آخذة في الظهور ولا تزال هشة للغاية رغم تميزها برسملة ضعيفة.

---

(17) Ibid.

(18) Ibid.

telegram @soramnqraa

7 - تطوُّر السياسة النقدية والضريبية

في عام 2003، واصلت سلطات الشرق الأوسط انتهاج سياسة نقدية حذرة لضمان استقرار النظام المالي. وبتشجيع من الاتجاه العام لأسعار الفائدة المنخفضة، اتَّبع العديد من البلدان سياسة أسعار الفائدة المنخفضة وبالتالي تسهيل الحصول على القروض (0.7 في المئة)[19]. بدأ ضغط التضخم بشكل طفيف، ولكنه ظل ضمن حدود معتدلة خلال العام. في منطقة تتميز بوفرة الأموال، توفر الأسواق الإقليمية الكبرى العمق اللازم لتقليل المخاطر وزيادة فعالية السياسة النقدية من خلال تمويل آلية التنمية. إن المؤسسات الأكثر حماسة للتعاون الإقليمي في المجال المالي لا تقيِّم أوضاعها على النحو الصحيح نظرًا إلى اعتمادها على بيانات غير كاملة. إن التنسيق الإقليمي وإدارة الاقتصاد الكلي للمشاكل المالية يفترض بهما، في غياب المصالح من خارج المنطقة أو، على الأقل، على أساس مخاطر إقليمية منخفضة، أن يحسِّنا الوضع للجميع.

في عام 2003، حققت دول مجلس التعاون الخليجي فائضًا ماليًّا بفضل ارتفاع عائدات النفط، في حين ازداد العجز القائم في معظم الاقتصادات الأكثر تقدمًا. ظلت ميزانيات الاقتصادات المتقدمة محدودة جدًّا، حيث زاد الإنفاق بمعدل أقل من التضخم؛ وبالتالي، سجلت النفقات انخفاضًا. كذلك زادت هذه البلدان من تعبئة مواردها المحلية، بما في ذلك إدارة أكثر فعالية لتحصيل الضرائب وفرض ضرائب ورسوم جديدة، على الرغم من تراجع الإيرادات غير الضريبية الناتجة من الحرب في العراق.

ومع ذلك، فإن إدارة المالية العامة لا تزال خاضعة لتقلبات أسعار النفط التي تقيّد الإدارة الطويلة الأجل للمالية العامة وللنفقات. يستند النظام الضريبي في المنطقة بامتياز إلى الضرائب غير المباشرة. ففي القطاع الذي يتميز بمعدل مرتفع من عدم المساواة في توزيع الدخل، توفر الضرائب المباشرة أو

(19) Ibid.

التصاعدية الفرصة للاقتصادات الإقليمية بإيجاد هامش للمناورة اللازمة لمتابعة السياسة الضريبية التي تتصدى للفعل المضاد للدورة الاقتصادية. لقد نضج الإصلاح الضريبي منذ فترة طويلة بما يكفي لجعل السياسة الضريبية أكثر فعالية.

شهد النظام المصرفي في بلدان عدة نموًّا ملحوظًا في الأصول والأرباح، وهو ما سيسمح بتمويل التوسع المستقبلي وبتحسين البيع بالتجزئة والودائع العامة عشية الحرب في العراق. في هذا السياق، فإن انخفاض الأوراق المالية في الأسواق الدولية، دفع بالمستثمرين إلى استبدال المخاطر الخارجية بالصناديق الإقليمية الضخمة، التي بدورها ساعدت على تحقيق أرباح أكبر. ارتفع إجمالي الائتمان الممنوح من القطاع المصرفي في المنطقة إلى 264,7 مليار دولار في عام 2003، وهو ما يمثِّل 73.4 في المئة من ودائع المستهلكين، وهي نسبة لا تزال غير كبيرة بحسب المعايير الدولية[20]. ونظرًا إلى انخفاض سعر الفائدة في عام 2003، جرى تشجيع البنوك على بيع الخدمات المالية بشكل متعدد الجوانب مثل قروض الرهن العقاري والصناديق العقارية المشتركة والخدمات ذات العلاقة بالملكية. لكن ما يميز المنطقة هو درجة التوسع التي يسجلها القطاع المصرفي وقطاعات الشركات، مقارنة بتشكيلات أكثر تطورًا، أو حتى باقتصادات متقدمة. إن نسبة الائتمان لتمويل الاستثمارات والتنمية صغيرة نسبيًّا؛ وهو ما يمكن تفسيره من خلال ضعف المؤسسات النقدية والقواعد الصارمة التي يفرضها القطاع المصرفي الخاص. وعلى وجه الخصوص، فإن القيود التي يفرضها القطاع العام على ضمان وجود صلة ملائمة بين التمويل والتنمية هي السبب الرئيسي لضعف مشاركة القطاع المصرفي في استثمار أكبر في الاقتصاد. يجب على بلدان الشرق الأوسط وضع صيغة ما للسياسة النقدية وقد حان الوقت لتنخرط الحكومات والقطاع المصرفي في خلق إطار تنظيمي خاص بها قبل مزيد من تحرير الاقتصاد في المستقبل.

---

(20) Ibid.

telegram @soramnqraa

إن زيادة مشاركة القطاع المصرفي، إلى جانب انخفاض أسعار الفائدة على الودائع وتقلبات أسواق الأوراق المالية الدولية بعد أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، أدت إلى زيادة الفائدة والرسملة في سوق الأوراق المالية الإقليمي خلال عام 2002. في دول مجلس التعاون الخليجي، أدى ارتفاع أسواق الأوراق المالية، مصحوبًا بنمو واضح في أسعار العقارات، إلى عودة رؤوس الأموال وإلى زيادة الطلب الداخلي والسيولة، على الرغم من التحويلات الكبيرة للعمال الأجانب. ومع ذلك، بلغت نسبة الرسملة السوقية إلى إجمالي الناتج المحلي في هذه البلدان 67 في المئة، وهي أقل من النسبة في الأسواق الناشئة بشكل ملحوظ. في عام 2003، ارتفعت رسملة سوق الأوراق المالية في المملكة العربية السعودية والكويت بنسبة 110 في المئة و95 في المئة على التوالي[21].

سمح انخفاض أسعار الفائدة في المنطقة في عام 2003 للبلدان بتخفيف الضغط على الدين العام الداخلي. سجلت المملكة العربية السعودية أكبر دين في المنطقة بقيمة 168 مليار دولار، يليها العراق بدين خارجي قدره 121 مليار دولار[22].

أدى انخفاض قيمة الجنيه المصري في عام 2003 (بنسبة 26.7 في المئة مقابل الدولار) إلى خفض قيمة الدين العام الداخلي بنسبة 20 في المئة، الأمر الذي أدى إلى انخفاض إجمالي الدين العام إلى 91,5 مليار دولار. في حين انخفضت نسبة إجمالي الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي من 113 في المئة في عام 2002 إلى 104.5 في المئة في عام 2003 في منطقة الشرق الأوسط[23]، إلا أنها لا تزال مرتفعة جدًّا بحسب المعايير الدولية. تبلغ نسبة الدين العام إلى الناتج المحلي الإجمالي في الاقتصادات المتقدمة ثلاثة أضعاف النسبة في دول مجلس التعاون الخليجي. وهذا يثير مخاوف شديدة تتعلق بالإنفاق المحدد الهدف وإصلاحات البنية الضريبية ليس لمعالجة الخلل

(21) Ibid.

(22) Ibid.

(23) Ibid.

الضريبي فحسب، بل أيضًا لجعل السياسة الضريبية أكثر فعالية رغم ضغوط التضخم والدين.

أحرز تقدُّم كبير في السنوات الأخيرة في تحقيق توازن المالية العامة، لكن، وللأسف، لم ينتج من ذلك أيُّ إنفاق ذي قيمة على المستوى الاجتماعي أو إدخال إصلاحات ضريبية تدرُّجية تهدف إلى التوزيع العادل للدخل.

استمرت مشاكل الإنفاق العام والتوظيف، في غياب عامل استقرار تلقائي منتظم، في أداء وظيفة مضادة للدورة الاقتصادية. ومرة أخرى، أدى عدم الاستقرار الإقليمي إلى إعادة النظر في الموارد المخصصة للتنمية عندما أنفقت المنطقة ضعف المعدل الدولي الإجمالي على أغراض دفاعية. لم يتم حتى الآن الاستخدام على نطاق واسع للقواعد الضريبية الدقيقة التي تسمح للحكومات بأن لا تكون عرضة لتقلبات أسعار النفط والتي تشجع الاستثمار الخاص وكذلك إصلاح النظام الضرائبي الهادف إلى دعم الاستهلاك والضرائب غير المباشرة بغية اعتماد الضرائب التصاعدية على الدخل. على الصعيد الضريبي أو النقدي، حافظ الإصلاح على علاقة وثيقة أو ما يصاحب ذلك من مصالح بين المؤسسات الإقليمية والمؤسسات في خارج المنطقة. إن السياسات التي تدعو إلى وضع القيود الضريبية والنقدية لا تأخذ بالحسبان أن العجز والديون والمخاطر والأسواق الصغيرة تعوق أدوات التدخل الاقتصادي خلال فترات الركود. في سياق الوضع القائم، يبدو الحدُّ من التوسع الضريبي والنقدي قوةً قهرية. وفي الوقت نفسه، يجب أن يكون الوضع القائم نقطة انطلاق وليس مجرد معيار للتغيير. هناك احتمال لوجود سوق إقليمية متكاملة ونظام ضريبي مباشر مواتٍ لزيادة الرفاهية.

مع كل هذه الإجراءات، لا تُعدُّ الإصلاحات الأكثر ليبرالية في الإطار المؤسسي الحالي سوى جزء من الكعكة الاقتصادية وتشجع جزئيًا فحسب على إعادة توزيع الدخل التي يمكن أن تؤثِّر في رفاهية أكبر عدد، والأهم من ذلك، في الحد من قدرة الدول على أن تكون جهات فاعلة ومهمّة في التنمية الإقليمية.

telegram @soramnqraa

توصيات

لا غنى عن الاستقرار السياسي وهو الشرط الأساسي للتنمية في منطقة الشرق الأوسط. لقد أدت المخاطر المرتبطة بالتوترات السياسية إلى انخفاض كبير في معدلات الاستثمار، وبالتالي، في معدل النمو. وترتب عن ذلك كل شيء: إذ سجَّل رأس المال البشري والتكنولوجيا وغيرها من عوامل الإنتاج الأكثر أهمية انخفاضًا في الاستثمار المادي. إلا أنه، ونظرًا إلى المخاطر المحلية المرتفعة، لا يمكن تخصيص الموارد الوطنية الخاصة لتنمية الاستثمار والنمو وخلق الوظائف. ينبغي أن يستفيد انخفاض حدة التوترات والعمل ورأس المال الإقليميين من الامتيازات والحقوق التي تتجاوز الحدود الإقليمية، في حين يُفترض بالمصادر الرسمية أن تعزز البنية التحتية ونمو الاستثمار في الإنتاج والتجهيزات وأن تعمل كمؤمِّن للقطاع الخاص.

كما ستستفيد السياسة الاقتصادية في المنطقة من فترة هدوء بفضل التغيير المؤسسي والدستوري الفعال، البعيد من مبدأ الريع والأقرب إلى مبدأ الإنتاجية. إن تحرير مناخ الاستثمار وتشجيع الاستثمار الخاص، على عكس الاستثمار العام، يتطلبان الاستقرار والضمانات المؤسسية وهو ما تفتقر إليه المنطقة. ولكي تكون سياسة الاستثمار فعالة يجب تنسيقها على الصعيدين الإقليمي والدولي. وفي التحليل النهائي، كان الانخفاض في معدل الاستثمار وما ترتب عن ذلك من تباطؤ في الإنتاج في المنطقة يعقبه مباشرة انخفاض في الأجور ومستويات المعيشة والرفاهية.

في ما يتعلق بالإصلاحات النقدية والضريبية والمالية، يجب على السلطات النقدية والضريبية في المنطقة استعادة السيطرة على أدواتها السياسية. أولًا، يجب إعادة النظر في التوسع الضريبي من خلال إصلاحات ضريبية من طريق إدخال مبادئ مباشرة وتدرُّجية في القاعدة الضريبية والإنفاق الموجّه. ثانيًا، يجب تنفيذ إصلاحات إدارية رئيسية لإعادة هيكلة القطاع العام، وزيادة شفافيته ومحاسبته على إنجازاته. ثالثًا، يجب تعزيز نمو الأسواق المالية الإقليمية وتكاملها وتنويعها جزئيًّا من خلال إشراك المستثمرين المؤسسيين (شركات

التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية وصناديق الاستثمار) وتحرير مناخ الضوابط المالية. وأخيرًا، يجب أن تؤدي السياسات والاستراتيجيات إلى تحسين فرص الحصول على التمويل للمؤسسات الخاصة بواسطة نظام مصرفي وطني على المدى القصير، أو بفضل أسواق مالية أقوى على المدى الطويل. من أجل الاستفادة من تحرير التجارة، من المهم استكمال عملية التحرير بإصلاحات مؤسسية وبسياسة صناعية ملائمة. ويمكن تحرير التجارة أن يكون بَنّاء ويُولّد أرباحًا شرط أن تكون الصناعات المحلية قادرة على التنافس. وتشمل مقتضيات الإصلاحات في المقام الأول، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقات التجارية المتعددة أو الثنائية الأطراف.

لقد سمح النمو السكاني الجامح والتنمية الاقتصادية غير الكافية بالتنبؤ في وقت مبكر جدًّا بارتفاع البطالة التي تواجهها المنطقة. وكانت الحلول المقترحة في ذلك الوقت ذات طابع عام: التحول من القطاع العام إلى الخاص، من الاقتصادات المغلقة إلى البنى المفتوحة ومن النفط إلى الاقتصادات المتنوعة. لقد مرّ العديد من بلدان المنطقة بإصلاحات، تدرُّجية أو بطيئة، ولكن التحسن الذي طرأ على الوضع الحالي لا يزال غير كافٍ. ذلك لأن وصفات السياسات السابقة عامة أكثر من اللازم ولم تأخذ بالحسبان خصوصيات المنطقة. ومع أخذ بعض الظروف بالحسبان، سيكون من الخطأ مقارنة هذه المنطقة المعقدة بمناطق أخرى أكثر استقرارًا وتقديم توصيات ميكانيكية على هذا الأساس. في منطقة الشرق الأوسط تتطور الأحداث في سياق الحرب، وتجد الموارد البشرية ورؤوس الأموال ملاذًا في الخارج، والدول الأعضاء تُتاجر مع بقية العالم أكثر مما تُتاجر في ما بينها. لا يمكن تطبيق علاجات اقتصادية جذرية في منطقة يعيش فيها السكان بين حربين تحسبًا لصراعات عسكرية. هناك حاجة إلى تحرير التجارة، لكن في داخل المنطقة نفسها في البداية. في هذا المناخ من التوترات، يجب أن تكون بلدان المنطقة انتقائية في ما يتعلق بالتحرير الاقتصادي الذي سينسقه الشركاء الرئيسيون. هناك أيضًا حاجة إلى تهيئة بيئة مواتية للنمو وتطوُّر القطاع الخاص، إلا أننا نميل إلى الاعتقاد بأن العلاقات بين القطاعين العام والخاص تقوم على العداء.

telegram @soramnqraa

في وقت تكون فيه المخاطر على الأرباح الخاصة مرتفعة وتكون الموارد وفيرة، يمكن القطاع العام المدار بشكل جيد أن يكون شبه مؤمِّن لمصالح القطاع الخاص. هناك حاجة إلى تنويع الاقتصاد، لكن بمجرد أن يزداد الطلب على النفط بنسبة 2 في المئة سنويًا، سيصعب إثبات أن منتجي النفط قد نجحوا في قطاعات أخرى ما لم تكن الاقتصادات النفطية والمتنوعة أكثر ترابطًا. من غير المحتمل أن يكون المجتمع قادرًا على تجاوز متطلبات المرحلة الانتقالية المستقبلية التي ستواجهها بلدان الشرق الأوسط من دون تنفيذ تغييرات منسقة على المستويين الإقليمي والدولي. على المستوى الاقتصادي، يشكِّل تعزيز الحوار الإقليمي الذي يساهم في الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والمالية في داخل المنطقة و/أو في إعادة الأموال إلى الوطن بهدف التنمية، الخطوة الأولى على الطريق الصحيحة.

لا يمكن أن يبقى المجتمع الدولي غير مبالٍ بمشكلة الفقر في المنطقة، التي من المرجح أن تؤثر في الاستقرار العالمي.

ثالثًا: النمو الاقتصادي

1 - التوجهات العامة

بلغ الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان العربية في عام 1999 مبلغ 531,2 مليار دولار، وهو أقل من الناتج المحلي الإجمالي في بلد أوروبي متوسط الحجم مثل إسبانيا (595,5 مليار دولار). يجب على الاقتصادات العربية ككل أن تحقق معدل نمو يبلغ 5 في المئة سنويًا إن كانت تريد الحد من البطالة الحالية وأن ترحّب بالوافدين الجدد إلى سوق العمل.

خلال فترة 1975-1998، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بالقيمة الحقيقية للعالم العربي (بالمعنى الجغرافي الانتقائي المُعتَمد هنا) من 256,7

مليار دولار إلى 445,7 مليار دولار بالأسعار الثابتة[24]. للوهلة الأولى، تبدو هذه النتيجة، التي تتجاوز قليلًا المتوسط العالمي لمعدل النمو (2.9 في المئة)، كبيرة جدًّا. بالتأكيد، حققت بلدان شرق آسيا والمحيط الهادئ، ودول جنوب آسيا أداء أفضل، بمتوسط 7.4 في المئة و5.2 في المئة على التوالي. لكن أداء العالم العربي تجاوز أداء أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، التي سجلت معدلات 3 في المئة و1 في المئة على التوالي[25]. ومع ذلك، فإن متوسط الفترة يحجب التغيرات لكل فترة. لقد شهدت البلدان العربية في الواقع نموًّا قويًّا جدًّا.

لقد شهدت مصر، والأردن، والمغرب، وعمان، وسورية، والسودان، وتونس تحسنًا كبيرًا نسبيًّا في متوسط الدخل. ومن ناحية أخرى، حدث انخفاض في متوسط الدخل في جزر القمر، وجيبوتي، والعراق (1975-1990)، والكويت، وموريتانيا، واليمن. في الجزائر والبحرين، استمر متوسط الدخل في الركود.

لا تزال المنطقة تعتمد بشكل رئيسي على النفط، الذي يمثِّل 70 في المئة من الصادرات. كانت إحدى نتائج هذا الاعتماد على النفط أنه خلال الفترة التي نمت فيها الصادرات العالمية بنسبة 6 في المئة سنويًّا، نمت الصادرات من المنطقة بمعدل 1.5 في المئة فقط، أي أبطأ بأربع مرات.

لم يقتصر الأمر على تقلُّب أسعار النفط فحسب، بل أعيد استثمار جزء كبير من عائدات النفط خارج المنطقة. وعلى الرغم من الدور الذي يؤديه البترودولار في الساحة العالمية المالية، فإن العالم العربي لا يزال خارج نطاق العولمة المالية مقارنة بأجزاء أخرى من العالم، وحصة المنطقة من إجمالي التدفق الصافي للاستثمار الأجنبي المباشر لا تتجاوز الـ 1 في المئة خلال هذه الفترة، مع اتجاه هبوطي مستمر.

---

(24) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002* (New York: 2002).

(25) Ibid.

telegram @soramnqraa

في حين أدى نقل الأنشطة الصناعية التي كانت تتم حتى الآن في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى تشجيع نقل التكنولوجيا إلى متعاقدين أو شركاء في آسيا وأميركا اللاتينية، وساهم في نهضة «التنين» الآسيوي، فإن حفنة من البلدان العربية فحسب استفادت من عولمة التعاقدات عبر المتعاقدين أو الوسطاء.

بإمكاننا ذكر بعض الأمثلة عن تحالفات ناجحة بين الشركات والتكنولوجيات الجديدة، مثل إدخال تكنولوجيا استخراج النفط ومعالجته في الكويت، وتحلية المياه في المملكة العربية السعودية أو مصانع إنتاج السكر في مصر. لكن عمومًا، يبقى التطور التكنولوجي ضعيفًا في البلدان العربية بشكل خاص.

في ما يتعلق بمقارنات نسب النمو بمناطق أخرى من العالم، فقد اختيرت أربع مناطق نامية: شرق آسيا والمحيط الهادئ، أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وجنوب آسيا، وأفريقيا جنوب الصحراء، في النصف الثاني من السبعينيات، مع معدل 8.6 في المئة بين عامي 1975 و1980، يليه انخفاض حاد جدًّا (0.7 في المئة) بين عامي 1982 و1990 - وهو العقد المعروف بالعقد «الضائع» - ثم الانتعاش باتجاه معدلات أكثر تواضعًا (3.8 في المئة) بين عامي 1990 و1998[26].

2 - تكوين رأس المال المادي الإجمالي والكفاءة

تنطوي العلاقة الإيجابية بين الزيادة في رأس المال الأوّلي والزيادة في الإنتاجية على تأثير إيجابي لرأس المال الأوّلي في إنتاجية العمل. ومع ذلك، وكما يتضح من الاتجاه الهبوطي في الشكل (1-6)، فإن العملية التي ساهم بها رأس المال في زيادة الإنتاجية قد تحركت في اتجاه سلبي. إضافةً إلى ذلك، فإن الزيادة في رأس المال الأوّلي تزداد تكلفة وقد تتطلب نفقات إضافية. بين عامي 1975 و1998، بلغ معدل إجمالي الاستثمارات (أي نسبة تكوين رأس

(26) Ibid.

المال الثابت الإجمالي إلى الناتج المحلي الإجمالي) 24.6 في المئة، رغم أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة كانت خلال هذه الفترة ضئيلة للغاية. تُظهِر متوسطات الفترات الفرعية الثلاث انخفاضًا تدرُّجيًا: 27.3 في المئة بين عامي 1975 و1980، و25.1 في المئة بين عامي 1980 و1990 و21.9 في المئة بين عامي 1990 و1998[27].

إن مساهمة الاستثمار في النمو لا تعتمد فحسب على معدل الاستثمار ولكن أيضًا على الكفاءة في استخدامه. إن الترابط بين معدل النمو الاقتصادي وكفاءة الاستثمار قوية وذات دلالة، سواء على الصعيدين العالمي أو العربي.

الشكل (1-6)
اتجاه تغيُّر رأس المال لكل عامل في بلدان الشرق الأوسط العربية
(بآلاف الدولارات)

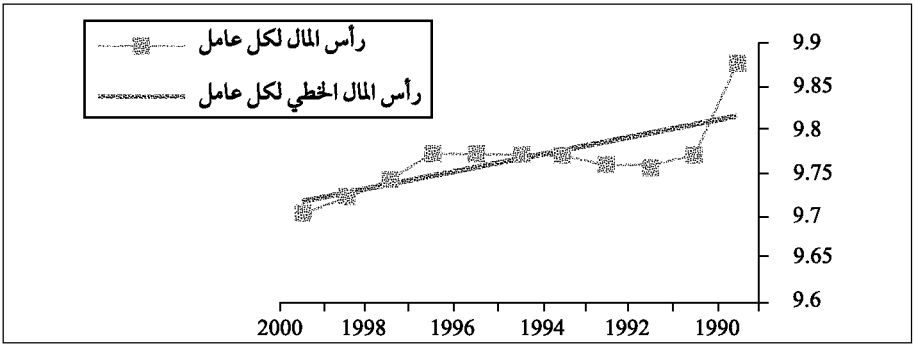

المصدر: حسابات تستند إلى مؤشرات التنمية العالمية للبنك الدولي، قرص مدمج 2003.
ملاحظة: أجريت الحسابات بالإشارة إلى الأردن. يمثِّل المحور الرأسي القيمة الحقيقية للأصول لكل عامل.

كانت إنتاجية العمل ضعيفة، وشهدت انخفاضًا مستمرًا. ففي الواقع:

- انخفضت الإنتاجية الإجمالية لعوامل الإنتاج بنسبة 0.2 في المئة سنويًا في المتوسط، خلال فترة 1960-1990، بينما ازدادت بسرعة في مناطق أخرى من العالم؛

(27) Ibid.

telegram @soramnqraa

– كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى من نصيب «النمور» الآسيوية في عام 1960 واليوم يساوي نصف الناتج المحلي الإجمالي في كوريا الجنوبية.

– بلغت إنتاجية اليد العاملة الصناعية في البلدان العربية 32 في المئة من إنتاجية أميركا الشمالية في عام 1960 واليوم، انخفضت إلى 19 في المئة[28].

صاحَب الانخفاض في إنتاجية العمال تدهور في الأجور الفعلية، وهو ما زاد من حدة الفقر. من الواضح أن البلدان العربية لم تتطور، سواء كميًّا أو نوعيًّا، بالسرعة نفسها أو بالتناغم نفسه الذي تطورت به بلدان أخرى في مناطق مماثلة. إن حالة التنمية البشرية في العالم العربي تدعو إلى القلق.

كان التقدم المحرَز في مؤشر التنمية البشرية في المنطقة العربية على مدى العقد الماضي أقل من المتوسط العالمي. فمقارنةً بمناطق أخرى، سجل العالم العربي تطورًا أفضل من حيث نمو الدخل مما في مجال التنمية. وبالتالي، أصبح أغنى لكنه لم يتطور بالنسب نفسها. على الرغم من أن الفقر من حيث الدخل (أو الفقر النقدي)، في العالم العربي، أقل من المناطق الأخرى في العالم، إلا أنه يتعين على المنطقة أن تواجه نوعًا آخر من الفقر: الفقر من حيث الإمكانات والفرص. وهو ينتج من ثلاث ثغرات في التنمية البشرية: الافتقار إلى حرية الاختيار، ضعف تحسين أوضاع المرأة، ونقص المعرفة. لن يسد النمو الاقتصادي وحده هذه الفجوات، كما أنه لن يضع المنطقة على طريق التنمية المستدامة.

يمثِّل انخفاض الإنتاجية أحد التحديات الأساسية لتنمية البلدان العربية. فوفقًا لبيانات البنك الدولي[29]، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للفرد في جميع البلدان العربية مجتمعة هو أقل من نصف هذا المستوى في

---

(28) Ibid.

(29) World Bank, *World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development* (New York & Oxford: Oxford University Press, 1999).

بلدين ناشئين من العالم الثالث، واحد في آسيا والآخر في أميركا اللاتينية (كوريا الجنوبية والأرجنتين).

إذا قسمنا البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات بحسب نسبة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، فإن كل مجموعة تضم قرابة ثلث اليد العمالة العربية، ومن الممكن ملاحظة أدلة واضحة على انخفاض الإنتاجية في البلدان العربية.

في المجموعة الأولى التي تضم البلدان العربية التسعة الأغنى من حيث الموارد النفطية، يتجاوز نصيب الفرد في الإنتاجية قليلًا نصف نظيره في البلدين الناشئين المذكورين أعلاه، كوريا الجنوبية والأرجنتين، في حين أن مؤشر الإنتاجية في الأقطار العربية ذات الموارد النفطية المنخفضة (تونس، سورية ومصر) هو أقل من سُدُس هاتين البلدين. وفي البلدان الفقيرة بالنفط (الأردن، السودان، الصومال، اليمن، جيبوتي، لبنان وموريتانيا)، فإنه أقل من العُشر.

هذا يعني أن إزالة تأثير عائدات النفط من شأنه أن يقلل من إنتاجية الاقتصادات العربية أكثر بكثير مما يمكن أن تُظهره مقارنة بسيطة.

إن نمو الإنتاجية السنوي هو 11 في المئة في الصين، و8 في المئة في كوريا، و6 في المئة في الهند، لكن أقل من 4 في المئة فقط في البلدان العربية (أي 3–4 في المئة في عُمان ومصر، 2–3 في المئة في تونس وموريتانيا والمغرب، 1–2 في المئة في الأردن والجزائر، وأقل من 1 في المئة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية).

3 – اتجاهات الدخل للفرد (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد)

لفترة من الزمن، لم يكن متوسط معدل النمو سوى 3.3 في المئة فقط، ولم ينمُ نصيب الفرد من الدخل إلا بنسبة 0.5 في المئة فقط في السنة. في عام 1998، كان الدخل الحقيقي للمواطن العربي 13.9 في المئة فقط من دخل مواطن في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. يوضح الشكل (1–7) تطوُّر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي. في الوقت نفسه، كان

telegram @soramnqraa

المتوسط العالمي يحقق نموًّا أكثر من 1.3 في المئة سنويًّا، الأمر الذي يعني تدهورًا نسبيًّا في مستويات المعيشة في العالم العربي. وحدها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حققت تقدمًا أقل من البلدان العربية، إذ سجلت المنطقة انخفاضًا حادًّا في ناتجها المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد خلال ربع القرن الأخير من القرن الماضي. على النقيض من ذلك، شهدت بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحسنًا متوسطًا، وإن كان متواضعًا، بنسبة 1 في المئة. وكانت الزيادة في جنوب آسيا 3 في المئة، بينما شهدت منطقة شرق آسيا والمحيط الهادئ، وهي الأعلى أداء، ارتفاع نصيب الفرد من ناتجها المحلي الإجمالي بنسبة 5.9 في المئة في المتوسط. مقارنة بالفترات المحددة أعلاه، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية بشكل ملحوظ بين عامي 1975 و1980، من 1834 إلى 2300 دولار، أي بزيادة 5.6 في المئة[30]. ثم انخفض هذا النمو بين عامي 1980 و1990، مسجلًا معدلًا سلبيًّا قدره 2.3 في المئة سنويًّا، وهو ما يبرهن التدهورَ العميق في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأقطار العربية خلال العقد. وفي عام 1990، لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1500 دولار. ثم ارتفع ارتفاعًا طفيفًا خلال العقد، حيث بلغ 1653 دولارًا في عام 1997، أي بمتوسط زيادة سنوية بنسبة 0.7 في المئة[31].

كما هو الحال مع المتغيرات الأخرى، فإن المتوسطات الإقليمية تُخفي وجود تباينات كبيرة بين مجموعات فرعية من البلدان. فقد شهدت أقطار الخليج، المجموعة الفرعية الأكثر ازدهارًا، التدهور الأكثر وضوحًا. إذ انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي زاد في المتوسط بنسبة 3 في المئة سنويًّا بين عامي 1975 و1980، بشكل حاد بين عامي 1980 و1990 (– 4.4 في المئة). وظل الاتجاه سلبيًّا (– 1.7 في المئة) بين عامي 1990 و1998.

(30) World Bank, *World Development Report 2003* (Washington: 2003).

(31) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد، الذي تم حسابه على أساس الربع الأخير من القرن الفائت، سلبيًّا عند (- 1.8 في المئة). لقد حققت البلدان العربية ذات الدخل المنخفض أداءً أفضل نسبيًّا، لكن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ظل سلبيًّا طوال الفترة بأكملها (- 0.1 في المئة)، وقد نتج من التدهور بين عامي 1980 و1990 بنسبة (- 1.4 في المئة)، تلاه انتعاش منذ عام 1990 (+ 1.9 في المئة). كانت البلدان ذات الدخل المتوسط فحسب هي ما سجَّل تحسنًا طفيفًا خلال الفترة بأكملها (+ 0.9 في المئة)، مع زيادة قوية بين عامي 1975 و1980 (5.8 في المئة)، يليها انخفاض (- 2.2 في المئة) خلال فترة 1980-1990، ثم انتعاش نسبي (+ 1.5 في المئة) بين عامي 1990 و1998 (الشكل 1-7)[32].

4 - النمو في دول مجلس التعاون الخليجي

ارتفع النمو العام الحقيقي في دول مجلس التعاون الخليجي من 0.4 في المئة في عام 2002 إلى 5.8 في المئة في عام 2003، وهو ما أدى إلى تحوُّل نصيب الفرد من النمو من 2.5 في المئة سلبي في عام 2002 إلى 2.8 في المئة إيجابي في عام 2003[33]. شهدت جميع اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي تحسينات نتيجة زيادة إنتاج النفط وعائداته. كما أن القطاعات غير النفطية حققت أداءً جيدًا في عام 2003، مدعومة باستعادة الثقة وبفرص اقتصادية أفضل بعد الحرب في العراق. هناك عامل آخر ساهم في النمو الاستثنائي لعام 2003 ألا وهو الإنفاق العام الكبير، مع ارتفاع مستوى السيولة المحلية وانخفاض أسعار الفائدة، الأمر الذي عزز الاستهلاك المحلي والاستثمارات.

علاوة على ذلك، مع تنامي قوة سوق الأوراق المالية بالتزامن مع ارتفاع أسعار العقارات في دول مجلس التعاون الخليجي في عام 2003، تمت إعادة رؤوس الأموال المحلية المستثمَرة في الخارج، فأدى هذا إلى زيادة الطلب

(32) Ibid.

(33) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2004.*

telegram @soramnqraa

المحلي. وتشير جميع المؤشرات إلى أن قطر حققت أعلى معدل نمو في الناتج المحلي الإجمالي للفرد (5.44 في المئة) بين دول مجلس التعاون الخليجي، في حين سجلت عُمان مؤشرًا سلبيًّا بنسبة (- 0.80 في المئة)[34]. ومن أجل الحد من اعتمادها على النفط ودعم النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للقوى العاملة الوطنية، يجب أن تتوجه سياسة دول مجلس التعاون الخليجي نحو تشجيع الاستثمارات ومشاركة القطاع الخاص نحو تنمية قطاعات ديناميكية وتنافسية غير نفطية.

صناعة البتروكيماويات في دول الخليج: هل هي منفذ إلى التنويع الاقتصادي والريادة التكنولوجية؟

على الرغم من أن إنشاء المجمعات البتروكيماوية العملاقة في بلدان الخليج يبدو للوهلة الأولى تطورًا مهمًّا في تنويع الاقتصاد الوطني وإتقان التكنولوجيا، إلا أن الواقع مختلف تمامًا.

لقد كان هذا الإجراء في الواقع مضرًّا للأسباب التالية:

• إن هذه المجمعات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالنفط والغاز؛ واستمراريتها على مدار الوقت مشروطة بتوافر الهيدروكربونات، لذلك لا يمكن أن تكون جزءًا من تنوُّع طويل الأجل للإنتاج أو في إطار التنمية المستدامة.

• يتم تصنيع وتركيب وصيانة وتشغيل هذه المجمعات بالكامل من شركات ومتخصصين من البلدان المتقدمة. كما أن دور هذه المجمعات في نقل التكنولوجيا محدود للغاية أو يكاد يكون معدومًا. من بين أمور أخرى، الفوائدُ الاقتصادية للبلدان المصدرة للتجهيزات والمجمعات عبر الدورة المغلقة لهذه الصناعة هائلةٌ.

• أثرها على البيئة والتلوث الذي تحدثه في الوسط المعيشي كارثيان. ففي العقود الأخيرة، كان هناك اتجاه ملحوظ في بعض البلدان المتقدمة للتخلص من هذا النوع من الصناعة ونقله إلى البلدان المنتجة للنفط أو البلدان

(34) Ibid.

النامية، وذلك لأسباب بيئية بشكل رئيسي. نلاحظ بالفعل أدلة واضحة على وجود آثار مسرطنة في بعض البلدان المعنية في المنطقة.

إن البلدان المتقدمة لا تعدم الوسائل المالية والقدرات التكنولوجية لبناء مثل هذه المجمعات عندها. وعلى الرغم من الربحية الاقتصادية لصناعة البتروكيماويات في البلدان المستوردة (غير المنتجة اوالمصدرة للخام) لدى تجاهل الآثار البيئية الخطيرة، فإننا نسمع من حين إلى آخر أن هناك نقصًا في الوقود أو في غيره من المشتقات البتروكيماوية في الولايات المتحدة. إن لهذه الحقيقة دلالة كبرى!

الشكل (1-7)

الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد في العالم العربي وبعض مناطق العالم، 1975-1998 (بالدولار الأميركي)

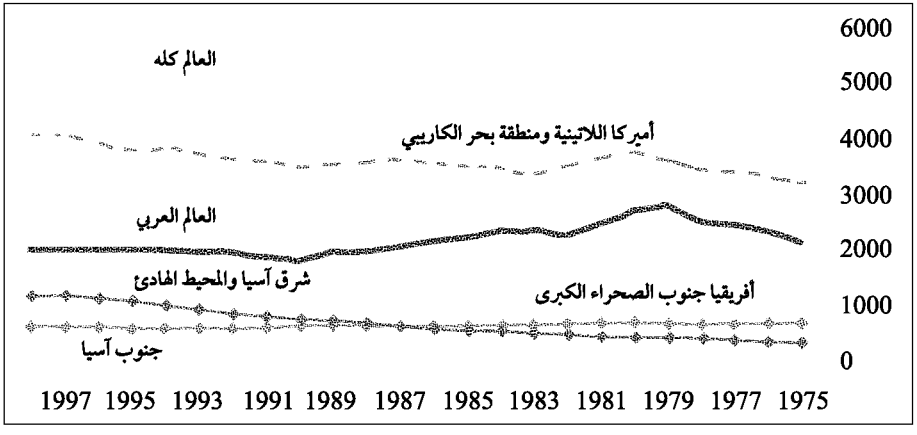

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002* (New York: 2002).

5 - النمو في الاقتصادات الأكثر تنوعًا

لا يزال عدم الاستقرار السياسي أحد أهم العوامل المؤثرة في النمو في هذه المجموعة. فقد كان للحرب في العراق وما نتج منها من عدم استقرار،

telegram @soramnqraa

تفاقم بفعل استمرار هضم حقوق الشعب الفلسطيني، أثر سلبي قصير وطويل الأمد على الاقتصادات المتنوعة. وبقي نمو الناتج المحلي الإجمالي للمجموعة الفرعية المعنية ثابتًا تقريبًا، من 3.15 في المئة في عام 2002 إلى 3.14 في المئة في عام 2003، حيث ظل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أقل من 0.8 في المئة في عام 2003[35]. ومن بين البلدان الأكثر تأثرًا، نذكر الأردن وسورية، ولا سيَّما في قطاعي الإنتاج والتجارة، اللذين سجّلا نموًّا سلبيًّا للفرد في عام 2003. لا يزال الاقتصاد الأردني معرّضًا بشدة للعوامل الإقليمية، وخسائره الناجمة عن الحرب في العراق خفِّفت إلى حدٍّ كبير بفضل المساعدات الخارجية. في سورية، تأثر الاقتصاد بآثار الحرب، وبإجراءات الإصلاح البطيئة، وبالتزايد المستمر لعدد السكان. وأدى انخفاض قيمة العملة المصرية إلى زيادة الصادرات والسياحة والخدمات، الأمر الذي أزال جزئيًّا الآثار السلبية لارتفاع التضخم ولانعدام الثقة في السوق الداخلية.

أما الاقتصاد اليمني، الذي يعتمد بشكل متزايد على النفط، فقد سجل نموًّا طفيفًا في عام 2003 بفضل ارتفاع القيمة المضافة في الزراعة والخدمات، أما إنتاج النفط فقد استمر في حالة ركود. إن آفاق النمو الاقتصادي في عام 2004 لهذه المجموعة أفضل من حيث نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الذي يرتفع شريطة زيادة الاستقرار الإقليمي وتجديد العلاقات الاقتصادية مع العراق وكذلك مع البلدان النفطية[36]، وهو ما سيزيد من التجارة الإقليمية ويدعم تنمية القطاعات الصناعية والمالية، إلى جانب جذب الاستثمارات الدولية والإقليمية إلى الأقطار المعنية.

ختامًا

انخفضت إنتاجية اليد العاملة في البلدان العربية خلال العقدين الماضيين. ويمكن أن يعزى السبب الرئيسي لهذا التراجع إلى الانخفاض السائد في معدل

---

(35) Ibid.

(36) Ibid.

الاستثمار، ولا سيَّما في ما يتعلق بالاستثمار المادي في المعدات والمواد في ظل ظروف الاستقرار التقني. كان للزيادة في الإنتاجية المحققة نتيجة لتدابير تخفيض القوى العاملة أثر سلبي كبير على العمالة. وكان المعدل المرتفع للعمالة المقنّعة[37] في المنطقة قد شكَّل عامل استقرار اقتصادي وساعد في إزاحة البطالة الدورية[38] المزمنة جزئيًّا.

تُظهر محددات الإنتاجية لكل عامل من الناحية التجريبية دلالة إحصائية لرأس المَال السهمي وليس التقدم في رأس المال البشري والتكنولوجي. إذ تشير معدلات الاستثمار المنخفضة في المعدات والمواد إلى انخفاض مستوى الموارد البشرية المرسملة. ويمكن أن يعزى انخفاض الاستفادة المثلى للموارد البشرية إلى انخفاض مستوى الاستثمار في رأس المال المادي، والذي يمكن أن يؤخر إدخال تكنولوجيات جديدة ويمنع زيادة الكفاءة الآتية من الأسواق الكبيرة.

يتطلب تحقيق زيادة الإنتاجية الديناميكية ارتفاعًا في معدل الاستثمار الذي يتطلب بدوره، تعبئة وإشراك الموارد في المنطقة.

وبخصوص الموارد المجمدة أو الراكدة بدرجة كبيرة فقد تم إجراء عملية افتراضية، نقلت فيها الموارد من بلدان ذات رؤوس أموال وفيرة إلى بلدان تعاني ندرةَ رأس المال. وكانت نتيجة هذا النهج «الثنائي المتحولات» على مستوى العلاقة الحالية بين الاقتصادات النفطية وغير النفطية بمنزلة لعبة ربح فيها الجميع عندما قلَّت التبعية في الاقتصادات غير النفطية وتراكمت الأرباح في البلدان المنتجة للنفط.

---

(37) مصطلح يعبِّر عن مجموعة من العمال الذين يحصلون على أجور أو رواتب أقل من المقابل النقدي الذي تتطلبه الوظيفة، وهي نسبة إذا سُحبت من مجال العمل لا يترتب عن خروجها أيّ نقص في إجمالي إنتاج الشركة أو المؤسسة التي هم موظفون فيها، وربما زاد الإنتاج إذا بقوا في وظائفهم. (المراجعة)

(38) البطالة الدورية هي عندما يفقد العمال وظائفهم بسبب الركود في دورة الأعمال. يمكنك معرفة الوقت الذي ينكمش فيه الاقتصاد من طريق قياس الناتج المحلي الإجمالي. فإذا انكمش الاقتصاد لمدة فصلين أو أكثر، فإنه يكون في حالة ركود. وعادةً ما تكون البطالة الدورية السبب الرئيس لارتفاع معدل البطالة. (المراجعة)

telegram @soramnqraa

ومع ذلك، فإن أيَّ محاولة لنقل الموارد يجب أن تأخذ بالحسبان تنوُّع بلدان المنطقة. فهناك أسباب وطنية وفوق وطنية حساسة تحدد الاختلافات بين هذه البلدان. في السياق المؤسسي الحالي، تشكِّل إعادة توزيع الموارد لأغراض غير عمومية والانحياز المفرط لرأس مال الدولة العقبة الرئيسية التي تحول دون التكامل الإقليمي.

إلا أن الخطر الحقيقي يرتبط بالتوترات السياسية التي تؤثر باستمرار في معدلات الاستثمار، وبالتالي في معدلات النمو. فقد انخفضت معدلات الاستثمار في المنطقة بمعدل 2 في المئة سنويًّا منذ عام 1987. ولم يقابَل تقنين الاستثمار العام المطبَّق منذ نهاية عام 1980، بتدابير أخرى مثل زيادة الاستثمار في القطاع الخاص. إن الاستثمار في القطاع الخاص أشد حساسية لعدم الاستقرار السياسي، وهو الأمر الذي يميز إلى حدٍّ كبير معظم بلدان المنطقة.

لا بد من إعادة توجيه سياسة التنمية المتّبعة في المنطقة من أجل خلق فرص عمل لائقة من خلال خطة لاستيعاب العمالة مع التركيز على الجوانب الاجتماعية، وإنجاز معدلات عالية من النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي من دون تنمية اجتماعية تلازمه، لن يكون كافيًا في منطقة تتميز بنمو ديموغرافي كبير.

يرتبط الاستثمار والنمو والتنمية ارتباطًا وثيقًا بالأمن الإقليمي. إذ يشجع الأمن على الاستثمار الطويل الأجل، ويمكِّن الحكومات من إدارة الموارد بشكل أفضل ويحفز تدفُّق عودة موارد كبيرة من الخارج.

من هذا المنطلق، فإن حل الصراعات الإقليمية مثل الصراع العربي – الإسرائيلي والمشكلة العراقية والصراعات الجديدة في المنطقة هو أمر أساسي للتنمية المستقبلية للمنطقة. إن هذه المنطقة فيها أكبر احتمالات للنزاعات الداخلية والخارجية مقارنة بالمناطق الأخرى في العالم.

يركز هذا البحث على كفاءة استخدام الموارد المتاحة والكفاءة التكنولوجية ويقوم بتحليل عامل نمو الإنتاجية. تُظهر التقديرات أن المنطقة

العربية تعاني نقصًا في رأس المال وإن كانت تتمتع بإمكانات هائلة لنمو رأس المال.

6 - الأبعاد والجوانب السياسية للنمو

يتطلب نمو الإنتاجية زيادة في الاستثمارات. ويُعدُّ الاستثمارُ المادي نقطةَ الانطلاق الضرورية التي تبدأ من خلالها المهارة أو التجارة أو التكنولوجيا بوصفها أكثر العوامل فعالية للنمو الاقتصادي. إن الاستثمار المتنامي يتطلب نقلًا للموارد في داخل المنطقة.

إن الهيكل السياسي هو ما يحدد الأولويات. فقد انخفضت معدلات الاستثمار في المنطقة بمعدل سنوي تدرُّجي بلغ 2 في المئة منذ الذروة التي بلغتها في عام 1978. ولم يقابَل تقنين الاستثمار العام، الذي يتَّبع منذ أواخر الثمانينيات، حتى الآن بنظام معادل أو أكثر تطورًا، مثل النمو في الاستثمار الخاص. لقد كان العائد على الاستثمارات الخاصة في المناطق غير المستقرة سياسيًا - وهو حال معظم البلدان في المنطقة - من أضعف العائدات. وبالتالي، إذا ثبُت أن هناك صعوبة بالغة أو من المستحيل تجميع الموارد الوطنية الخاصة من أجل القيام باستثمار أو خلق فرص عمل بسبب المخاطر الكبيرة، بما في ذلك المخاطر السياسية في المنطقة؛ ينبغي أن تكون الهيئات الرسمية بمنزلة شبه مؤمِّن لرؤوس الأموال الناشئة التي ينبغي أن تستفيد من الامتيازات ومن الحقوق التي تتمتع بها الأصول القادمة من خارج حدود البلد. سيكون من غير المعقول وغير المجدي إسناد الدور الأساسي في التنمية إلى القطاع الخاص في منطقة تمر بمرحلة تحوّل ديموغرافي وتشهد اضطرابات سياسية على جبهات عدة. ومع ذلك، لا ينبغي الاستهانة بدور القطاع الخاص المكَمِّل من حيث الموارد المتاحة والدينامية الكامنة.

من ناحية أخرى، كان يمكن أن تكون منطقة الشرق الأوسط أكثر ثراءً بما لا يقل عن 600 مليار دولار لو لم تكن هناك حرب في 1990-1991. وكان

telegram @soramnqraa

يمكن أن يكون الدخل السنوي للفرد أعلى بمقدار 300 دولار[39]. كما كان من الممكن لنصف الذين يبحثون عن فرصة عمل اليوم أن يجدوا وظيفة لائقة نسبيًا. من الصعب تقييم الآثار الفعلية للرفاهية في المنطقة في ظل الظروف التي ينفَق فيها لأغراض عسكرية ما لا يقل عن ثلاثة أضعاف ما ينفَق على المستوى العالمي. ومع ذلك، ووفقًا للتقديرات المتحفظة، كان يمكن المنطقة في ظل هذه الأوضاع أن تتمتع بسهولة بمعدلات نمو مماثلة لتلك الموجودة في جنوب شرق آسيا. وكان من الممكن أن ينخفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام 2015 أو 2020 على أبعد حد، كما كان من الممكن الحد من العنف الذي ينجم عن ضعف التنمية. إن المنطقة غنية بالموارد، لكنها لا تستطيع حشد هذه الموارد بفعالية لأغراض التنمية بسبب عدم الاستقرار الواضح.

إن الوضع الحالي في المنطقة هو الوضع الذي تعيق فيه الحروب المتقطعة والمخاطر المحتملة السباق نحو التنمية بشكل ملحوظ، أكثر مما هو عليه في أجزاء أخرى من العالم. يجب أن تخضع سياسة التنمية لعملية تغيير.

يُعدُّ الأمن الإقليمي شرطًا ضروريًّا للاستثمار والنمو والتنمية لأنه يشكّل أساسًا للاستثمارات الطويلة الأجل، ويتيح للدول إدارة نفقاتها بشكل أفضل وإعادة الموارد الموضوعة في الخارج إلى الوطن بهدف التنمية، وهي موارد كانت لتظل مُجمدة لولا ذلك. تُعدُّ احتياطيات منطقة الشرق الأوسط من النفط حيوية للاقتصاد العالمي. إن أي تأخير في تنفيذ العملية التي يمكن أن تنزع فتيل التوترات الناجمة عن الصراع العربي – الإسرائيلي، ولاحقًا، عن احتلال العراق واندلاع صراعات جديدة، يفاقم من الشك في المستقبل الذي قد يعوق الاستثمار والنمو والتنمية. فبين حرب وحرب تعيش المنطقة في انتظار حرب أخرى، وهو وضع ضار بالأعمال وبالسلطات وبالجميع. كان معدل البطالة المرتفع في المنطقة موضوعًا للعديد من الكتب في أوائل الثمانينيات، حيث سهّلت الإصلاحات المقترحة في ذلك الوقت، الانتقال من القطاع العام إلى

(39) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

القطاع الخاص، ومن الاقتصادات المغلقة إلى الاقتصادات المفتوحة ومن الاقتصادات النفطية إلى تلك الموجَّهة نحو التنويع. ومنذ ذلك الحين، قامت بلدان عدة في المنطقة بمئات الإصلاحات. مع ذلك، لا يزال الوضع غير واضح سواء بالنسبة إلى البلدان التي قامت بالإصلاحات أو تلك التي استغنت عنها. يمكن تفسير هذا الوضع في معظم الحالات، بشكل أكثر منطقية، في إطار الشرق الأوسط، بدواعٍ جيوسياسية أكثر منها لأسباب اقتصادية. في الماضي، كانت توصيات السياسة المتبعة ذات طبيعة عامة ولم تأخذ بالحسبان الخصوصيات الإقليمية. سيكون من الخطأ مقارنة هذه المنطقة المعقدة بمناطق أخرى أكثر استقرارًا ووضع توصيات بناء على تجربتها من دون مراعاة التعقيد الجيوسياسي للمنطقة. إن المنطقة معرضة للحروب، والموارد البشرية ورأس المال تلجأ إلى الخارج، والبلدان الأعضاء تنخرط في التجارة مع بقية العالم بدلًا من جيرانها. ليس الاقتصاد وحده ما يعاني تنميةً غير كافية. ومع ذلك، إذا كان هذا هو الحال، فإن فصل السلطات بين النخب الإقليمية والقوى من خارج المنطقة، في مجملها، هو ما يحدد مسار التنمية. ومن العبث أيضًا تجاهل، بنية اجتماعية راسخة بقدرٍ كاف، أو الانسحاب منها، حيث التقسيم العالمي للعمل[40] يطغى على المصالح الوطنية. نحن بحاجة إلى تحرير التجارة، وهو أمر ضروري في المنطقة. قد تضطر بعض البلدان التي تعتمد على استيراد المنتجات الغذائية إلى الاقتراض لشراء المواد الغذائية الأساسية، وهو ما قد يحدث حتى في غير سنوات الحصاد السيئة. في هذا المناخ المتوتر، يجب على أقطار المنطقة أن تكون حذرة للغاية في اختيار مجالات تحرير الاقتصاد، والعمل مع مراعاة مصالح شركائها الرئيسيين. كما أن هناك حاجة إلى تهيئة بيئة مواتية لنمو وتنمية القطاع الخاص، لكن لا ينبغي النظر إلى العلاقة بين القطاع والنشاطات الخاصة والعامة، على أنها متضادة. إذ يمكن أن يكون القطاع العام،

(40) يعني مصطلح «تقسيم العمل» أن كلًّا من الناس والكيانات الاقتصادية تتخصص في عدد من الأنشطة المختلفة، وهو يشير إلى تخصص الاقتصادات الوطنية في أنشطة بعينها سواء إنتاجية أو خدمية. ويستند هذا التخصص إلى المزايا النسبية. ووفقًا لنظرية الميزة النسبية، فإن لكل بلد مصلحة في التخصص في الإنتاج الذي يتميز به بكفاءة نسبيًا. (المراجعة)

telegram @soramnqraa

إذا تمت إدارته بشكل سليم، شبه مؤمّن للقطاع والنشاطات الخاصة عندما تكون المخاطر على الأرباح الخاصة مرتفعة والموارد وفيرة. كما أن من الضروري التحرر من الاعتماد على النفط. ومع ذلك، من الصعب إثبات أن أداء منتجي النفط كان على المستوى نفسه من الأداء في القطاعات والمجموعات الأخرى؛ إذ يجب أن تكون الاقتصادات النفطية والمتنوعة مترابطة بشكل أفضل.

يمكن زيادة التكامل الاقتصادي بين الاقتصادات النفطية والمتنوعة أن تخفف من مخاوف الاقتصادات المنتجة للنفط بشأن تقلبات أسعار النفط وأن تساعد على تخفيف الصدمات النفطية. ويمكن هذه البلدان، الغنية برأس المال وبالإمكانات الصناعية، أن تعتمد على مجالات اقتصادية وأسواق إقليمية أوسع بكثير. وفي ما يتعلق بالسياسات الإقليمية، ينبغي أن تصبح أكثر تحديدًا ودقة.

يتم تأكيد أن التعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال التمويل والاقتصاد الحقيقي من شأنه أن يتيح الوصول إلى سوق أوسع تستطيع أن توفر عائدات أكبر على الاستثمارات، وأن تكون بمنزلة مصد للصدمات للحد من تقلبات أسعار النفط وتحقيق عمق استراتيجي يستطيع أن يتصدى للمخاطر الناجمة عن التوترات السياسية. لقد حقق التكامل التجاري تقدمًا في الآونة الأخيرة مع دخول اتفاقية التجارة الحرة لجامعة الدول العربية حيز النفاذ (GAFTA)، وهي اتفاقية وإن كانت ضرورية، إلا أنها غير كافية، كما تبيَّن. وسيظل التقدم بطيئًا مع افتقاد ترتيبات مالية إقليمية موثوق بها، تهدف إلى تعزيز العملات الإقليمية وتشجيع الاستثمار في إطار التنمية الإقليمية.

سيكون من الصعب على أيِّ مجتمع أن يتحمّل متطلبات تحوُّل كالذي يحدث في منطقة الشرق الأوسط؛ وسيتعين عليه المواجهة في حال لم يكن هناك تغيير في السياسة المنسقة على المستويين الإقليمي والدولي. إن تشجيع الحوار الإقليمي في القضايا الاقتصادية، والسعي إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية والبشرية والمالية في المنطقة وإلى إعادة الأموال إلى الوطن بهدف التنمية الاقتصادية، سيكونان خطوة أولية على الطريق الصحيحة. لا يمكن

المجتمع الدولي أن يتجاهل قضايا تهدف إلى تخفيف حدة الفقر في المنطقة، لأنه أمر حيوي للاستقرار العالمي برمته. إن الوضع الحالي في منطقة الشرق الأوسط يشهد تباينًا واضحًا بين الحق في العمل الذي أقره إعلان حقوق الإنسان والهدف المتمثل في الحد من الفقر.

7 - الاستثمار الأجنبي المباشر

يقودنا بحثنا إلى الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، فيما علاقته بسياسات الاقتصاد الكلي تشير إلى أن البلدان العربية متخلفة كثيرًا من حيث جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالأرقام المطلقة والأرقام النسبية، بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي (يُنظر الشكل (1-8)). يسهم حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة العربية مساهمة متواضعة في تكوين رأس المال الإجمالي والثابت وكذلك في نقل التكنولوجيا. يبيِّن هذا البحث أيضًا الآثار السلبية للتوترات وعدم الاستقرار السياسي على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة. **وهذا يدل على أهمية الاستقرار السياسي لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بشرط وجود حوافز اقتصادية وضريبية مناسبة.** من المهم تجنُّب بعض الاستثمارات الأجنبية التي قد تستبعد الاستثمار المهم للاقتصاد الوطني والمستفيد المحلي. تتمثل الشروط الأساسية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في تحسين نوعية الاستثمار، وتطوير الثقافة الصناعية، وتعزيز الشبكة التجارية والاستثمار المادي.

بلغ متوسط مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تراكم رأس المال في العالم العربي 0.8 في المئة بين عامي 1975 و1998. وقد كانت النسبة 0.7 في المئة تقريبًا بين عامي 1975 و1990، وارتفعت منذ ذلك الحين قليلًا لتصل بالكاد إلى 1 في المئة فقط. وعلى سبيل المقارنة، بلغت هذه المساهمة في شرق آسيا والمحيط الهادئ وكذلك في جنوب آسيا، 1.7 في المئة وقرابة 1 في المئة خلال الفترة نفسها[41].

(41) Ibid.

telegram @soramnqraa

هكذا، كان نصيب العالم العربي من إجمالي صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتجاوز 1 في المئة خلال هذه الفترة، مع انخفاض مستمر: 2.6 في المئة بين عامي 1975 و1980، 1.3 في المئة بين عامي 1980 و1990، و0.7 في المئة بين عامي 1990 و1998[42]. وهكذا يبقى العالم العربي بعيدًا نسبيًّا من العولمة المالية، رغم أن بعض البلدان كمصر، والمملكة العربية السعودية، والمغرب، وتونس قد شهدت مؤخرًا زيادة حصتها في الاستثمار الأجنبي المباشر، وإن ظلت منخفضة بشكل عام.

رابعًا: إعاقات التنمية والنمو

1 - فخ النمو المُفقِر[43]: الاحتمالات على مستوى البلدان العربية ودول أوبك

سلّط الضوء على هذه النقطة المهمة المتعلقة بالتكرير وبالبتروكيماويات كلٌّ من رضوي[44] وفيشاراكي[45]. فقد حاول الاثنان بالفعل تقييم تكاليف وفوائد الاهتمام بالهيدروكربونات في قطاع التكرير. الافتراض الأوّلي يقول إن هناك تضاربَ مصالح محتملًا بين البلدان المنتجة والمصدرة - على وجه الخصوص للنفط الخام - وتلك المصدِّرة للمنتجات المكررة[46].

---

(42) Ibid.

(43) النمو المُفقِر (immiserizing growth): وضعٌ نظري اقترحه جاغديش باغواتي (Jagdish Bhagwati) أول مرة في عام 1958 وفيه يمكن أن يؤدي النمو الاقتصادي إلى أن يصبح البلد أسوأ حالًا من وضعه قبل النمو. فإذا كان النمو يعتمد بشدة على التصدير فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض معدلات التبادل التجاري للبلد المصدر. وفي ظروف نادرة، قد يكون هذا الانخفاض في معدلات التبادل التجاري كبيرًا إلى الحد الذي يفوق المكاسب التي تحققت من النمو. (المراجعة)

(44) بهزاد رضوي (Behzad Razavi): أستاذ وباحث إيراني أميركي متخصص في الهندسة الكهربائية والإلكترونية. اشتهر رضوي بأبحاثه في دوائر الاتصالات، وهو مدير مختبر دوائر الاتصالات في جامعة كاليفورنيا في لوس أنجلوس. (المراجعة)

(45) الدكتور فيريدون فيشاراكي (Fereidun Fisharaki): مؤسس ورئيس مجموعة FGE. وهي مجموعة استشارية رائدة تركز على أسواق النفط والغاز شرق السويس وأوروبا والولايات المتحدة، ولها مكاتب في لندن وسنغافورة وطوكيو ودبي وهونولولو ولوس أنجلوس وبكين وهيوستن. (المراجعة)

(46) Abdelkader Sid Ahmed, *Industrialisation sur la base des resources naturelles* (Alger: OPU, 1989).

الشكل (1-8)

توزيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان العربية، 2000

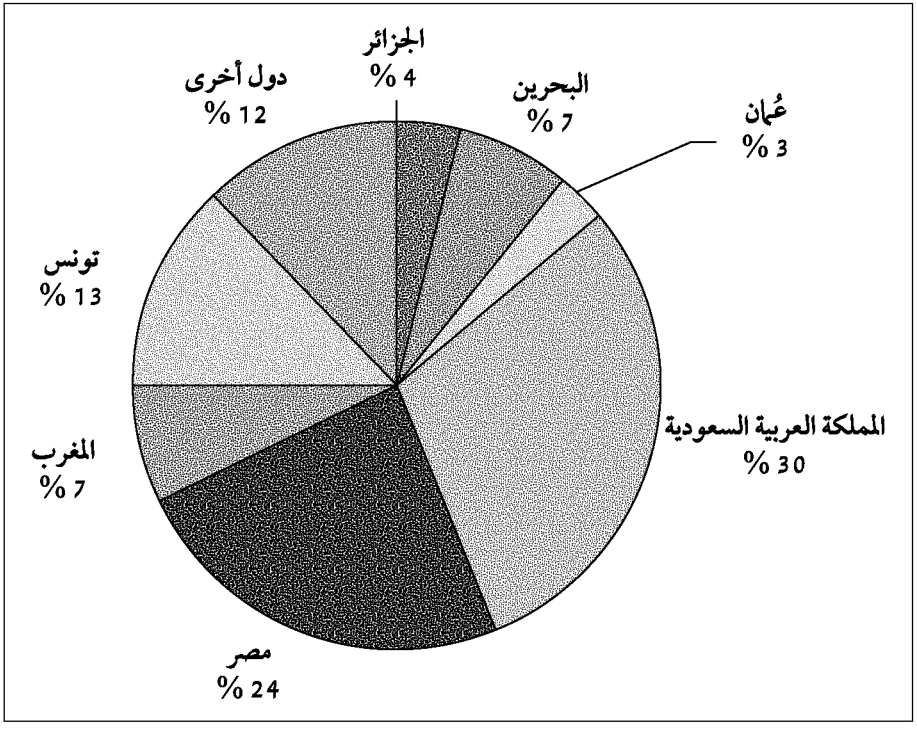

على سبيل المثال، إن المملكة العربية السعودية والكويت، البلدين اللذين استثمرا مليارات الدولارات في المصافي (في الداخل وفي جميع أنحاء العالم)، هما أيضًا مصدّران للمنتجات المكررة. ولاكتساب حصة من السوق، عليهما إمّا تخفيض تكاليف منتجاتهما النهائية من طريق دعم النفط الذي يُسلَّم إلى المصافي، أو ربط مبيعات النفط الخام بمبيعات المنتجات المكررة.

هذا لا يعني أن الزيادة في مبيعات المنتجات تُترجم بزيادة في عائدات الدول المنتجة ككل؛ إذ إن كل شيء يعتمد في الواقع على الأسعار. في السيناريو المتشائم، يمكن أن يتصور المرء السيناريو التالي: المنتجات النهائية القادمة من المصافي الجديدة تغزو السوق العالمية بأسعار الإغراق، بينما

telegram @soramnqraa

تحافظ البلدان المنتجة على حجم صادراتها من النفط الخام. تؤثر زيادة المعروض من المنتجات المكررة في أسعار هذه المنتجات وتغيّر هيكل أسعار النفط الخام. إن مصانع التكرير التي تراجعت مبيعاتها بسبب زيادة مبيعات الأقطار المنتجة (أوبك على سبيل المثال) تقلل من طلبها على النفط الخام، وهو ما يزيد من الاتجاه نحو خفض أسعار النفط الخام، وبالتالي الانخفاض الحاد في أسعار سوق المنتجات المكررة والنفط الخام، وأبعد من ذلك، انخفاض إيرادات الدول المنتجة. على سبيل المثال، يوضح رضوي وفيشاراكي أن زيادة الصادرات بمقدار مليون برميل من المنتجات المكررة سيكون لها تأثير مباشر أقوى في الأسعار من زيادة مماثلة في صادرات النفط الخام. في الواقع، يمثل مليون برميل حصة أكبر بكثير من التجارة الدولية لمنتجات أخرى مما هي تجارة النفط الخام. وبافتراض التساوي في جميع العوامل الأخرى، وعلى سبيل المثال، فإن كل مليون برميل/ يوميًّا من منتجات أوبك، سيخفض أسعار المنتجات بمقدار 2,20 دولار للبرميل على المدى القصير و4,80 دولارات على المدى الطويل. وهذا من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض أسعار النفط الخام بمقدار 4,90 دولارات للبرميل، بسبب انخفاض أسعار المنتجات.

من هذا المنظور، فإن هذا الوضع سيشمل بضعة ملايين من البراميل/ يوميًّا بقدرات إضافية، على دول منظمة أوبك تصديرها[47]. في هذه الحالة، من المحتمل أن تخفِّض بلدان الخليج صادراتها من النفط الخام، ولكن ماذا لو قام منتجون آخرون، أوبك أو غيرها، بزيادة صادراتهم من النفط الخام في الوقت عينه؟

على العكس من ذلك، فإن أفضل سيناريو لدول أوبك أو للبلدان العربية النفطية يتضمن الفرضيات التالية:

- أن تتولى المصافي الجديدة السيطرة على أسواق المصافي الحالية المملوكة من أطراف ثالثة.

---

(47) Ibid.

– أن يتم تخفيض مبيعاتها من النفط الخام بالتوازي مع نمو صادراتها من المنتجات المكررة وبالقدر نفسه. وهذا شرط لتحسين استخدام المنتجين للعائد وتحقيق التحكم الأفضل في سوق النفط الخام، حيث إن الأسعار الأكثر ثباتًا في هذه السوق الأخيرة تُحسّن أسعار السوق. لكن يجب أن تُقتطع من هذه الأرباح تكاليف النقل ومعالجة المنتجات الخام.

من الناحية العملية، سينحصر الواقع بين هذين النقيضين:

– إن صادرات أوبك من المنتجات المكررة لن تحلّ إلا جزئيًّا فحسب محل النفط المكرر القادم من مصادر أخرى، وبالتالي سوف تضاف جزئيًّا إلى المعروض من المنتجات المكررة. وإذا ما ارتفعت قدرة أوبك على التكرير كما هو متوقع، فلا بد من أن يستمر سعر النفط الخام الحقيقي في الهبوط.

هناك سيناريوان:

– في السيناريو «المتطرف»، الذي يفترض استخدام 80 في المئة من طاقة التكرير لدى أوبك، يُلاحَظ انخفاض حاد في كلٍّ من أسعار المنتجات الخام والمكررة. وتنخفض العائدات النفطية لأوبك بشكل كبير وتخسر. جميع البلدان الأعضاء تكون خاسرة.

– في السيناريو «المحافظ»، ترتفع تدريجًا معدلات الاستفادة من طاقات التكرير في منظمة أوبك فحسب. وبالتالي، فإن الوضع المعتدل بالنسبة إلى المسؤولين عن النموذج سيحقق أقصى قدر من الإيرادات للدول المنتجة (نسبة إلى حالة الأساس وإلى الحالة المتطرفة) من خلال تعزيز أسعار النفط الخام وإنتاج أرباح أعلى. ومع ذلك، فمن الواضح أن الدول، عند النظر إليها بشكل فردي، لا تتأثر جميعها بالطريقة نفسها[48].

وإذا افترضنا أن هناك استبدالًا كاملًا بين صادرات المصافي الجديدة وصادرات المصافي القائمة، فهل تستفيد جميع الدول الأعضاء في أوبك من

(48) Ibid.

telegram @soramnqraa

التوسع في طاقات التكرير؟ عندما تنخفض نسبة الربحية إلى أقل من 92 في المئة، فإن البلدان الأعضاء في منظمة أوبك المُصدّرة للخام بصفة رئيسية تكون خاسرة. عندها قد ينشب صراع في داخل أوبك. ويمكن إضافة الازدواجية، المتمثلة في أسعار المنتجات المكررة وأسعار النفط الخام، إلى الانقسام التقليدي بين البلدان ذات القدرة الاستيعابية المنخفضة والبلدان ذات القدرة الاستيعابية العالية.

وأخيرًا، لا يُستبعد تضارب المصالح بين منتجي المنتجات المكررة أنفسهم: ففي سوق مغلقة، قد تتباين مصالح الكويت، والإمارات العربية، والمملكة العربية السعودية[49].

وبالتالي، فإن تقييم الفوائد التي تجنيها البلدان المنتجة من تحسين إنتاجها النهائي من المواد الهيدروكربونية (البتروكيماويات) يتطلب أن تأخذ بالحسبان تأثيرها في سوق الخام، أي تأثير سياسات التصدير التي تعتمدها البلدان الأعضاء.

إلى جانب التأثير المعروف جيدًا للنمو المُفقر (التأثير السلبي للتنمية من خلال زيادة قيمة النفط الخام على وجه الخصوص، [تأثيره] في معدلات التبادل التجاري لهذا الأخير)، فإن الربحية الاقتصادية الجزئية للتكرير موضع شك.

2 - «المرض الهولندي» في التنمية: المرض والتشخيص

أدت ملاحظة بعض التأثيرات العكسية في أواخر السبعينيات إلى تحليل منهجي لبعض جوانب التغييرات الهيكلية في الاقتصاد المفتوح. يوفر التعايش في قطاع من **القطاعات الفرعية** الآخذة بالتوسع أو الانكماش المفهوم الأساسي لـ«المرض الهولندي»[50]. في معظم الحالات التي

---

(49) Ibid.

(50) المرض الهولندي: بالإنكليزية (Dutch Diseas) ويُعرف في علم الاقتصاد، بأنه العلاقة الظاهرة بين ازدهار التنمية الاقتصادية بسبب وفرة الموارد الطبيعية وانخفاض قطاع الصناعات التحويلية (أو الزراعية). إن الآلية في هذا الداء تكمن في أن ارتفاع عائدات الموارد الطبيعية (أو تدفقات =

لوحظت يكون القطاع المزدهر قطاعًا استخراجيًّا (النفط والغاز في بريطانيا، النرويج وهولندا أو دول أوبك والمعادن في أستراليا) وإن قطاع الصناعات التحويلية هو ما يتأثر بالتداعيات السلبية لارتفاع الأسعار الكبير. ولذلك فمن الأهمية بمكان استكشاف طبيعة الضغوط المُترتبة عن ذلك والتي تؤدي إلى **تراجع الصناعة**.

المرض - يمكن تشخيص المرض الهولندي باستخدام نموذج كوردن[51] - نيري[52]. وتكمن أهمية هذه البنى في أنها تنطبق على مجموعة كبيرة من الحالات، كمثل تلك التي تتميز باستبدال صناعة أكثر تقدمًا من الناحية التكنولوجية بصناعة أخرى قديمة[53]. بمعنى آخر، ينطبق النموذج المقدم أيضًا على الحالات من النوع غير الاستخراجي وبالطبع على حالات الإيرادات الدائمة أو المتجددة. وهذا أمر أكثر سهولة لأن النموذج معني **بالآثار المتوسطة الأجل لنمو غير متكافئ** من حيث تخصيص الموارد وتوزيع الدخل، وليس بالمشكلة الطويلة الأجل التي يطرحها معدل التشغيل الأمثل ومعدات الموارد المتجددة.

يستوحى النموذج الأساسي من نموذج الاقتصاد التابع لسالتر (Salter) (1989)، والاقتصاد المنتج لسالتر (1959)، وخاصة من الإشكالية التي طورها غريغوري (Gregory) (1976).

= المساعدات الخارجية) سيجعل عملة البلد المعني أقوى مقارنة بالبلدان الأخرى، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة صادراته بالنسبة إلى البلدان الأخرى، بينما تصبح وارداته أرخص، وهذا يجعل قطاع الصناعات التحويلية في البلد أقل قدرة على المنافسة. ورغم أن المصطلح يرتبط غالبًا باكتشاف الموارد الطبيعية، فإنه يمكن ربطه (بأيِّ تطور ينتج منه تدفُّق كبير من العملات الأجنبية، بما في ذلك زيادة حادة في أسعار الموارد الطبيعية والمساعدات الأجنبية، والاستثمار الأجنبي المباشر). (المراجعة)

(51) وارنر ماكس كوردن: اقتصادي أسترالي (آب/ أغسطس 1927) معروف بنظريته عن حماية التجارة بما في ذلك تطوير نموذج المرض الهولندي عن التجارة الدولية. (المراجعة)

(52) بيتر نيري: خبير اقتصادي متخصص في التجارة الدولية. وهو أستاذ الاقتصاد في جامعة أكسفورد، وزميل أستاذ في كلية ميرتون، أكسفورد. (المراجعة)

(53) W. M. Corden & P. Neary, «Booming Sector and De-industrialisation in a Small Open Economy,» *Economic Journal*, 92 (December 1982).

telegram @soramnqraa

3 - الهيدروكربونات ونماذج «المرض الهولندي»

تؤكد المناهج الإحصائية المُقارَنة الكلاسيكية الجديدة التأثيرَ السلبي في القطاع الإنتاجي (السلع القابلة للتداول)، الناتج من الزيادة في إنتاج منتج باطني، أو منتج زراعي أو أيِّ عملية ريعية بشكل عام. وبشكل أدق، فإن الوضع المقصود هو ذلك الذي وصفه نموذج فورسيث وكاي[54] بالنسبة إلى نفط بحر الشمال ووصفه إيلمان[55] بالنسبة إلى الغاز الهولندي.

وبعيدًا من تشخيص «المرض الهولندي»، فإن الخلافات المشار إليها تؤدي إلى اقتصاد كلي حقيقي من الصدمات المرتبطة بالتوسع المفاجئ في قطاع خارجي أيًّا كانت طبيعته. في هذا السياق، حظيت الآثار الاقتصادية الكلية المترتبة عن الصدمة في مجال الطاقة باهتمام خاص مع مسألة التأثير الانكماشي أو غير الانكماشي الناجم عن زيادة إنتاج النفط. وقد طعن في هذه الفرضية كلٌّ من بويتر (Buiter) وبورفي[56] (Purvis)، وقد اعتبرا أن التأثير الناجم عن ذلك انكماشي. في الآونة الأخيرة، حاول فيندر (Fender) من خلال نموذج ديناميكي، التوفيق بين وجهتي النظر وذلك بالتخلي عن بعض الفرضيات التبسيطية لهؤلاء المؤلفين وعلى وجه الخصوص تلك المتعلقة بوجود منتج واحد غير نفطي من إنتاج محلي[57].

إضافةً إلى هذه المناهج، ينبغي إضافة المنهج المسمى النموذجَ «الاسكندنافي» بقطاعاته المستورة والمكشوفة، وسعر صرفه الثابت واستخراج الموارد دون مُدخَلات متغيرة ضرورية لكنها خاضعة لإشراف الدولة[58].

---

(54) P. J. Forsyth & J. A. Kay, «North Sea Oil and British Structural Change: An Application of the Gregory Thesis,» Communication présentée à la neuvième conférence des économistes, Université de Queensland Mimeo, Août 1980.

(55) M. Ellman, «Natural Gas and the Dutch Economy,» in: J. Sargent (ed.), *Foreign Macroeconomic Experience: A Symposium* (Toronto: 1986).

(56) W. Buiter & D. D. Purvis, «Oil, Disinflation and Export Competitiveness: A Model of the Dutch Disease,» N.B.E.R. Working Paper 592, December 1980.

(57) J. Fender, «Oil in a Dynamic Two Good Model,» *Oxford Economic Papers*, 37 (1985), p. 249.

(58) M. Hoel, «Employment Effects of an Increased Oil Price in an Economy with Shortrun Labour Immobility,» *Scandinavian Journal of Economics*, vol. 83 (1981); M. Hoel, «Resource =

إذا كانت هذه النماذج تتسم بأهمية كبيرة في تحديد التغيرات في الأسعار والدخول الحقيقية والعمالة والتغيرات القطاعية القصيرة والطويلة الأجل الناتجة من صدمة خارجية، إلا أنها تفترض جميعها في الأصل وجود اقتصادات متجانسة هيكليًّا (بنيويًّا) من دون ماضٍ تاريخي ذي «بُعد متساو» وحيث نقص الاستغلال للعوامل المحلية يشكِّل الاستثناء وليس القاعدة. ومع ذلك، فإن أهمية هذه المناهج تكمن في عزل أسباب وآثار «المرض الهولندي»، خاصة انكماش القطاع التقليدي للسلع القابلة للتداول. عندها يصبح من الممكن تطوير الأدوات وتحديد السياسات التي تسمح - على الأقل من الناحية النظرية - بمواجهة الآثار الضارة للريع، خاصة إذا اعترفنا بأن التقدم التقني أسرع في القطاعات الاقتصادية غير المحمية مما هو عليه في قطاع السلع غير المسوّقة، فثمة خطر كبير من أن نرى الاقتصاد، على المدى الطويل، يغرق في الركود. بالنسبة إلى البلدان النامية وفي بداية التصنيع، فإن انكماش القطاع الإنتاجي يؤخر تجربة التعلم من طريق الممارسة (learning by doing)، وهو العامل الحاسم للميزة المقارنة، وبالتالي لتنويع القاعدة الإنتاجية[59].

مع ذلك، فإن هذه النماذج غير قادرة **على السيطرة** على جميع الآثار المترتبة عن «المرض الهولندي»، ولا سيَّما التأثيرات غير القابلة للقياس الكمي. كيف يمكننا في الواقع، أن نوقف انطلاقًا من هذه الآثار، استرخاء الانضباط المالي للبلاد الناجم عن انفراج مفاجئ، والذي قد تشمل عواقبه، من بين أمور أخرى، ضمور النظام الضريبي (الإحلال التدرُّجي لضرائب النفط محل الضرائب الحالية) ومديونية خارجية غير مقيدة؟ بصفة عامة، فإن ضعف قدرة الدولة على استثمار برامج أكبر وإدارتها تؤدي إلى مجموعة من المشاكل، تناولها لويس (Lewis) إلى حدٍّ كبير في دراسته عن الآثار الضارة لطفرة (boom) تطرأ على قطاع تقليدي في البلدان النامية[60].

---

(59) K. Arrow, «The Economic Implications of Learning by Doing,» *Review of Economic Studies*, vol. 9 (1962).

(60) S. R. Lewis, «Development Problems of the Mineral Rich Countries,» in: *Economic* = Extraction by Monopolist with Influence Over the Rate of Return on Non-Resources Assets,» *International Economic Review*, vol. 22 (1981).

telegram @soramnqraa

الأخطر من ذلك هو أن هذه النماذج لا تذكر شيئًا عن المساهمة المحتملة للتصنيع القائم على أساس تحويل الموارد الطبيعية من أجل نمو فعال، مصحوبًا بخلق فرص العمل وعدالة اجتماعية أكبر وحدٍّ أدنى من الاستقلال الاقتصادي. ليس من الواضح، كما يلاحظ رومر (Roemer)، أن التصنيع القائم على الموارد هو الشكل الأنسب للتصنيع، نظرًا إلى الهدف السابق[61]. ويستند هذا الاستنتاج، ضمن أمور أخرى، إلى الحقائق التالية:

1 - يمكن الاستعاضة عن استخدام الأساليب الرأسمالية التراكمية لخفض تكلفة المواد الخام والحصول على المزايا النسبية الناتجة من رأس المال الرخيص من خلال تخفيض تكاليف النقل المتضمنة في الانخفاض الكبير في وزن المنتجات المصنّعة، على الأقل في المراحل الأولى.

2 - إذا كان عدد من البلدان النامية يقوم بتصدير كميات كافية بما يحقق الاستفادة من وفورات الحجم[62] النموذجية المرتبطة بتحويل الموارد، فإن وفورات الحجم هذه لا تزال تشكِّل مع ذلك، عقبة أساسية أمام التحول في السوق المحلية، باستثناء ما يتعلق بالبلدان النامية الأكثر أهمية.

3 - تشجع اقتصادات التصنيع الخارجية على أن تتم عمليات التحويل في الأقطار الصناعية نفسها، حتى وإن كانت الروابط المحتملة قد تحفز استثمارات تكميلية في البلدان النامية[63].

4 - من المرجح أن يؤدي تقليص خلق فرص العمل المباشرة وغير المباشرة إلى الحد من الازدواجية وعدم المساواة الموجودة في الأقطار الغنية بالموارد.

Structure and Performance, Essays in Honour of H. B. Chenery (New York: Academic Press, 1984). =

(61) M. Roemer, «Resource-Based Industrialization in the Developing Countries,» *Journal of Development Economics*, vol. 6, no. 2 (June 1979), p. 164.

(62) وفورات الحجم: أو اقتصادات الحجم، أو اقتصادات السعة، تمثِّل انخفاضًا متوسط التكلفة الكلية في الأجل الطويل كلما ارتفع حجم إنتاج الشركة. وهو مصطلح مرتبط باقتصادات الإنتاج الواسع النطاق، حيث تؤدي الزيادات المطردة في الإنتاج إلى انخفاض متوسط (أو وحدة) التكاليف على المدى الطويل. (المراجعة)

(63) Sid Ahmed, *Industrialisation.*

5 – هناك خطر لاستبعاد مصدِّري البلدان النامية من مجال تحويل الموارد بسبب هيمنة الشركات المتعددة الجنسيات على الصناعات النفطية وصناعة المعادن، والمؤتمرات التي تروِّج المنتجات غير المحولة وتعريفات الأقطار المستوردة التي توفر حماية حقيقية لصادرات المنتجات نصف المحولة في البلدان النامية.

6 – ومن ثم فإن تحويل الموارد الطبيعية بهدف التصدير يميل إلى تعديل طفيف للبنية القائمة للتجارة الدولية في العالم وكذلك للتبعية المالية والتقنية للبلدان النامية، حتى وإن كان هذا الاعتماد على الأسواق قد ينخفض مع التحويل. لكن إذا كان التحويل المحلي قد يقلل من الاعتماد على الأسواق، فإنه لا يمكن أن يقلل من الاعتماد على التكنولوجيا والإدارة والتمويل الخارجي[64].

بالطريقة نفسها التي يمكن من خلالها تحديد الخطوط العريضة للاقتصاد الكلي للازدهار في القطاع التقليدي، من الممكن رسم ملامح تصنيع محدد تستند إلى الموارد التي تشكِّل النقاطُ المذكورة أعلاه، من بين أمور أخرى، خصائصَها الأساسية.

4 – طفرة في قطاع التصدير وتراجع التصنيع في اقتصاد صغير

عرض غريغوري في عام 1976 فكرة مفادها أن تنمية الموارد الطبيعية تعني ضمنًا حدوث انخفاض نسبي حتمي في الصناعة التحويلية. سلط غريغوري الضوء على التغيرات الهيكلية المتوقعة في أستراليا نتيجة التطوير الواسع النطاق لقطاع التعدين. وتم تطوير نموذج بسيط، يعرض آثار الأسعار المحلية النسبية على تسويق الصادرات والطلب على الواردات. كانت الأسعار المعروضة هي أسعار السلع المتداولة دوليًا – الواردات والصادرات – نسبة إلى أسعار السلع غير المعروضة للتداول، مع الافتراض أن الأسعار العالمية

(64) Roemer, «Resource-Based Industrialization,» p. 63.

telegram @soramnqraa

لا تتأثر بالاقتصاد الأسترالي[65]. ويتمثل جوهر هذا النموذج في أن الاكتشافات المعدنية تؤدي إلى زيادة في عرض التصدير وبالتالي إلى فائض.

يؤدي تصحيح هذا الفائض - من طريق إعادة تقييم العملة أو التضخم المحلي - إلى زيادة أسعار السلع غير القابلة للتداول بالنسبة إلى أسعار الصادرات والواردات. وبالتالي تتأثر صناعات التصدير القائمة بالفعل أو صناعات الاستيراد المنافسة. بالنسبة إلى غريغوري، يعبّر هذا النموذج البسيط عن الصعوبات التي يواجهها قطاع الصناعة التحويلية في الاقتصادات ذات الموارد الطبيعية الوفيرة[66].

5 - حدود النموذج العام

لقد افترض النموذج الذي تم تحليله حتى الآن وجود أسعار **لعوامل مرنة**، وبالتالي استبعاد أيِّ بطالة قسرية[67]. وينتج قدر معيَّن من البطالة التقليدية عن جمود الأجر الحقيقي[68]. في بعض الحالات، تزيد الطفرة البطالةَ، وفي حالات أخرى تقللها. المبدأ العام هو نفسه في جميع الحالات، كما يشير كوردن[69]. إذا تسببت الطفرة في ارتفاع الأجور الحقيقية - الجامدة في النموذج - مع أسعار العوامل المرنة، فإن البطالة تنخفض. وعلى العكس من ذلك، يؤدي خفض الأجور الحقيقية في ظل ظروف مرونة الأسعار إلى توليد البطالة في حالة الأسعار الجامدة. تجدر الإشارة إلى أن فرضية الأجور الجامدة هذه هي جوهر نموذج س. فان فاينبرخن (S. Van Wijnbergen). يبرهن هذا الأخير أنه

---

(65) Sid Ahmed, *Industrialisation.*

(66) R. G. Gregory, «Some Implications of the Growth of the Mineral Sector,» *Australian Journal of Agricultural Economics*, vol. 20, no. 2 (August 1976).

(67) البطالة الإجبارية أو القسرية: يُقصد بها الحالة التي يتعطل فيها العامل بشكل قسري، أي من غير إرادته أو اختياره، وتحدث من طريق تسريح العمال بشكل قصري مع أن العامل راغب في العمل (مثل ظاهرة المعاش المبكر الإجباري) وقادر عليه وقابل لمستوى الأجر السائد. (المراجعة)

(68) Ibid.

(69) W. M. Corden, «Exchange Rate Production,» Working Paper no. 60, Australian National University, 1978.

تحت تأثير «صدمة النفط»، سيشهد الاقتصاد إمّا تضخمًا مكبوتًا (زيادة الطلب على العمالة والسلع غير القابلة للتداول) أو بطالة تقليدية بحسب ما إذا كانت سلة المستهلك تحتوي أم لا حصةً كبيرة من السلع القابلة للتسويق[70]. يمكن تمييز حالتين مثيرتين للاهتمام مع كوردن[71].

الموارد القابلة للنفاذ

لنأخذ الآن حالة اكتشاف مورد قابل للنفاذ. ينمو الاستهلاك حتى قبل أن يبدأ استخراج الموارد. ومع ذلك يستمر الشك في حجم المورد وقيمته. لذلك فإن الأثر الكامل لتأثير الإنفاق لن يؤدي دوره إلا لاحقًا. وحينها، تعتمد قرارات الإنتاج المثلى على اعتبارات الأدبيات التي تتناول مشكلة نضوب الموارد[72]. تكمن المشكلة في التحويل الأمثل للأصول تحت الأرض أو تحت الماء في وقت معيَّن إلى محفظة مثالية على أساس الأسعار الحالية والمتوقعة للأصول[73]. يجري تمويل الزيادة في الاستهلاك بالتوازي مع انخفاض الأصول الخارجية. وسوف يعتمد تأثير الموارد مرة أخرى على الزيادة الحقيقية في الإنتاج، أي على معدل استخراج الموارد.

في مثل هذه الظروف تبقى حالة التقلبات في الاستثمار المحلي. يميز كوردن هنا بين تأثيرين: تأثير الإنتاجية وتأثير المحفظة. في النموذج الأساسي، تزيد إيرادات رأس المال المحدد في القطاع المزدهر، وتنخفض في القطاع البطيء، وربما تزيد في قطاع الصناعات التحويلية. وتختلف الإنتاجية المتوقعة

---

(70) S. Van Wijnbergen, «Taxation of International Capital Flows: The Intemporal Terms of Trade and the Real Price of Oil,» *Oxford Economic Papers*, 37 (1985), pp. 235, 241.

(71) W. M. Corden, «Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation,» *Oxford Economic Papers*, vol. 36, no. 3 (November 1984), p. 359.

(72) P. S. Dasgupta & G. M. Heal, *Economic Theory and Exhaustible Resources* (Cambridge: Cambridge University Press, 1979); J. Amuzegar, «Oil Wealth: A Very Mixed Blessing,» *Foreign Affairs* (Spring 1982).

(73) Abdelkader Sid Ahmed, «Vers une théorie de l'industrialisation à partir de l'exportation et de la transformation des ressources naturelles: De la 'Stable Story' à la rente pétrolière,» Communication présentée au Colloque de l'ORSTOM: Économie industrielle et stratégies d'industrialisation dans le Tiers Monde (Paris. 26 Février 1987).

telegram @soramnqraa

للاستثمار الجديد في القطاعات الثلاثة تبعًا لذلك، وهو ما يؤدي إلى تسلسل الاستثمار المناسب. وبافتراض وجود سوق عالمية لرأس المال وحرية انتقال رأس المال، فإن هذه الاستثمارات أو «تصفية الاستثمار» (désinvestissement) سوف تنعكس على مستوى الحساب الجاري[74].

الخلاصة

في النموذج الأساسي، يتم تحليل الآثار على الموارد، والتوزيع للدخل وفق القطاعات، وسعر الصرف الحقيقي للطفرة في جزء من قطاع السلع القابلة للتسويق في بلدٍ ما. وفي أبسط نسخة من النموذج الذي يَفترض تحوُّل العمل وحده بين القطاعات، يحدث تراجع للتصنيع (أي انخفاض في الجزء غير المزدهر من قطاع السلع القابلة للتسويق، وهو في هذه الحالة الصناعة التحويلية). ومن بين خصائص هذا التراجع في التصنيع، نذكر انخفاض الناتج الصناعي والعمالة، وتدهور رصيد الحساب الجاري لقطاع الصناعة التحويلية وانخفاض الإيرادات الحقيقية لعوامل محددة. تثير الطفرة، في هذه النسخة، ظاهرة ارتفاع حقيقي، أي زيادة في السعر النسبي للسلع غير القابلة للتداول مقابل السلع القابلة للتسويق.

خامسًا: الآثار الاجتماعية والاقتصادية للتنمية المعاقة في العالم العربي: مؤشرات ملحّة لمرض هولندي متفاقم

إذا أخذنا مثال الجزائر، سنجد أن هذا البلد انطلق من إشكالية مثيرة للنقاش: فقد ركز على الصناعة الثقيلة من دون الالتفات إلى الصناعة الخفيفة؛ وأعاد هيكلة الزراعة، من دون الاهتمام بالبناء العقاري والربحية الحقيقية في أوقات الضغط الديموغرافي. أصبحت المؤسسات العامة فاشلة وطفيلية: 30 في المئة من الموظفين من كبار المديرين. **هكذا فإن تجاهل العوامل الاجتماعية عند وضع وتنفيذ السياسة الاقتصادية أدى إلى انفجار اجتماعي في الجزائر في تشرين الأول/ أكتوبر 1988، الأمر الذي كشف الحاجة الملحة إلى إعادة تقييم هيكلة الاقتصاد.**

(74) Corden, «Booming Sector and Dutch Disease Economics,» p. 373.

1 - قصور استخدام القدرات الإنتاجية

لم تجرِ على حدٍّ علمنا سوى دراسات قليلة في اقتصادات النفط بشأن نقص استغلال القدرات الصناعية. تعتبر الدراسة الاستقصائية التي أجراها فابايو والتي شملت 75 شركة[75]، تغطي الفروع الصناعية الرئيسية الخمسة، المعروفة باسم إحلال الواردات و«القاعدة التكنولوجية»، مثيرةً للاهتمام إلى حدٍّ كبير: المشروبات الكحولية والإسمنت والمشروبات غير الكحولية والمنسوجات والتبغ. كانت هذه الصناعات تمثِّل 41 في المئة من القيمة المضافة للقطاع الصناعي في عام 1974 وأكثر من 30 في المئة في العمالة الصناعية للجزائر[76]. ويلاحظ فابايو أن درجة سوء الاستغلال للقدرات تختلف من صناعة إلى أخرى.

تتوافر بيانات أوسع عن الجزائر: ففي قطاع الأغذية، تراوحت معدلات نشاط القدرات في عام 1980 بين 9 في المئة للخضروات المعلبة، و11.4 في المئة للسكر، و34 في المئة للفواكه المعلبة، وغيرها. في الفرع الصناعي الميكانيكي والكهربائي، كانت معدلات بعض المنتجات كما يلي: 26 في المئة لأجهزة الاستقبال الإذاعي، و35 في المئة لمركزات الزنك، و29.8 في المئة لكابلات الهاتف ولكن 100 في المئة للمحاريث[77]. المنتجات التالية كانت تبلغ قرابة 50 في المئة: مسامير وبراغٍ، صنابير، سخانات المياه، أملاح وأخلاط معدنية. وفي مجال مواد البناء، كانت المعدلات في عام 1980 كما يلي: 50 في المئة للإسمنت، 43 في المئة للجص، 35 في المئة للزجاج، ولكن 106 في المئة للدهانات والورنيش[78].

في قطاع الصناعات الثقيلة، تراوحت المعدلات في عام 1980 بين 11 في المئة للصفائح المدرفلة على الساخن و100 في المئة للأثاث المعدني.

---

(75) A. Fabayo, «The Determinants of Capacity Utilization in the Nigerian Manufacturing Sector,» *Journal of Economics and Sustainable Development*, vol. 7 (1981), p. 317.

(76) Sid Ahmed, *Industrialisation.*

(77) Ibid.

(78) Ibid.

telegram @soramnqraa

وكانت المنتجات التالية تدور حول 50 في المئة: الصلب 59.5 في المئة، الصفائح المدرفلة على البارد 47.1 في المئة، الأنابيب من دون لحام 55.2 في المئة، مُجنبات على البارد 48.6 في المئة. وأخيرًا، في قطاع البتروكيماويات، كانت المعدلات مميزة: 32 في المئة للغاز النفطي المسال، 28 في المئة للأسمدة، 41 في المئة للوقود والمحروقات، 18 في المئة للبيتومين[79]، 20 في المئة للأسمدة النيتروجينية، 32 في المئة للأسمدة الفوسفاتية، 19 في المئة للإثيلين، 43 في المئة للميثانول، 22 في المئة للراتينجات[80]، 25 في المئة للكلور.. إلخ[81].

لا تزال وحدات الإنتاج الجديدة هذه هشة وغير مستخدمة بشكل كافٍ لأنها لا تزال منفتحة للغاية على الخارج، أي إنها تتطلب كي تعمل بصورة طبيعية الكثير من الاعتماد على الموارد الاقتصادية والعقول الأجنبية. ومن شأن هذا التصنيع غير المكتمل والمُصمَم لتحديث الاقتصاد أن يخلق في الوقت الحاضر مصادر جديدة للتبعية. إن الدور المفرط للواردات المطلوبة للعمل اليومي لهذا الاقتصاد الحديث أصبح كذلك ممكنًا من خلال التوسع الكبير جدًّا في القدرات التمويلية (الخارجية) لأغراض «التنمية»[82].

وبشكل عام، يقع اللوم في معظم الحالات على الإجراءات البيروقراطية، والحصول على قطع الغيار، وقلة الاهتمام بالصيانة، والأداء الضعيف للصناعات الاستراتيجية (المرافق والمنتجات الوسيطة والنقل).

---

(79) البيتومين: مادة موجودة بشكل طبيعي في البيئة أو يمكن إنتاجها صناعيًّا بعد تقطير بعض الزيوت الخام. وهي تتكون من خليط من الهيدروكربونات، قد تكون في الحالة السائلة أو الصلبة، ولها لون بني إلى أسود. وعادة ما تكون سائلًا حارًّا ومختلطة بما تتم إضافته إليها. (المراجعة)

(80) الرَاتينَج: إفراز عضوي يحوي المواد الهيدروكربونية من النبات، ولا سيَّما الأشجار الصنوبرية. قيمتها كبيرة في السوق لمكوناتها الكيماوية واستخداماتها، مثل الورنيش والصمغ، وبوصفها مصدرًا مهمًّا للمواد الخام وللتركيب العضوي، والبخور والعطور. (المراجعة)

(81) M. Ourabah, *Les transformations économiques de l'Algérie au 20e anniversaire de l'indépendance* (Paris: Éd. Publisud, 1982), pp. 152-155.

(82) Ibid., pp. 135-136.

إن الاستغلال غير الكافي للقدرات الإنتاجية، وهو أمر أكثر وضوحًا في الاقتصاد الريعي حيث وفرة المعروض من النقد الأجنبي تشجع على الاستيراد، قد يؤدي إلى مسار «التنمية المُفقرة».

2 – الاقتصاد الخفي والإيرادات النفطية

وفقًا لشكري، فإن الاقتصاد الخفي أو المستور ينتج من موجات هجرة كبيرة من الأشخاص الذين يبحثون عن عمل خارج الحدود الوطنية. وتحدد الإيرادات المحولة إلى الوطن الأصلي، والتي تُرسل إلى حدٍّ كبير بالوسائل غير الرسمية، شبكة من العلاقات الاقتصادية والمالية التي تؤطر الاقتصاد الخفي وتميزه. وطبقًا لشكري، فإن الاقتصاد الخفي يُمثِّل الكثير من المعايير الحاسمة لاقتصاد الشرق الأوسط مثل أسعار الصرف والعرض من النقد الأجنبي[83]. ومع ذلك، فإن هذه الظاهرة يصعب فهمها وقياسها، حيث إن المعاملات بطبيعتها في الأساس، غالبًا ما تكون غير نظامية وغير رسمية وغير قانونية.

تتمثل الفرضية الرئيسية لهذا المفهوم في أن «الاقتصاد السياسي في العالم العربي أصبح منذ عام 1973 يتشكل في الأساس بفعل أسعار النفط»[84]. إن التدفقات الرئيسية لرؤوس الأموال، ومعظمها غير مسجلة وغير خاضعة للإجراءات المحاسبية للاقتصاد الرسمي، هي المصدر الأساسي لهذا الاقتصاد الخفي لأن كل ما ينشأ من هذه المعاملات (السوق السوداء لمدخلات ومخرجات السلع) غير قانوني وبالتالي غير مسجل في الاقتصاد الرسمي.

وهناك فرضية أخرى بالغة الأهمية مفادها أن تدفُّق رؤوس الأموال «غير المحتسبة» ربما كانت له **آثار مختلفة** عن تلك الناتجة من تدفقات رؤوس الأموال الرسمية التقليدية. والواقع أن استخدام الوسائل غير الرسمية لنقل هذه التدفقات يحرم الدولة من عمليات صرف العملات المهمة، وهو ما يعيق تنفيذ

(83) N. Choucri, «The Hidden Economy: A New View of Remittances in the Arab World,» *World Development*, vol. 14, no. 6 (1986), p. 697.

(84) Ibid., p. 697.

telegram @soramnqraa

السياسات العامة. وأخيرًا، فإن عددًا من معايير الاقتصاد الكلي قد تكون مغلوطة بسبب عدم دقة البيانات المتعلقة بالإنتاجية الحقيقية لرعايا البلد في الخارج.

من وجهة النظر التحليلية، فإن دور الهجرة والدخل المرتبط بها، والذي ينشأ من عائدات النفط، لا يمكن الإحاطة به إلا من خلال التحليل الثنائي للاقتصاد الحقيقي والاقتصاد النقدي. إن النهج التقليدي في التعامل مع أسواق المنتجات يخفي الآثار السلبية على السوق النقدية الخاضعة لإجراءات المحاسبة الرسمية.

3 - تفاقم التفاوت في الدخل

تتسم الاقتصادات المصدرة للنفط بالمظهر التطوري نفسه. ففي إيران على سبيل المثال، ارتفعت نسبة أغنى 20 في المئة من السكان (في المناطق الحضرية) في إجمالي الإنفاق من 51.79 في المئة في عام 1959 إلى 55.56 في المئة في عام 1973. وبعبارة أخرى، ومع الزيادة في إجمالي الدخل القومي، ازداد إنفاق الأفراد في العُشرَين[85] الأعلى بمعدل أسرع[86]. ومع ذلك، إذا كان الأغنياء قد زادوا إثراء، فقد استفاد الفقراء أيضًا من ارتفاع الدخول، لكن التقدم الذي أحرزوه كان أقل. فقد سجلت الدخول الحضرية نموًّا أسرع من الدخول الريفية، وزادت دخول الأشخاص الحاصلين على تكوين جامعي بشكل أعلى من هؤلاء الحاصلين على مستوى تعليمي أدنى.

ومع ذلك هناك اتجاه نحو تفاقم الفوارق الاقتصادية والاجتماعية، التي لا يتم احتواؤها إلا بجهود مالية مهمة للغاية ولا يمكن الاستمرار فيها لأجل غير مسمى. إذا حدث انخفاض في الدخل، فسرعان ما سينفجر الوضع مع انخفاض

(85) عندما نقسم السكان إلى شرائح متساوية من 10 في المئة، نحصل على ما يسميه الإحصائيون «العُشر». فإذا قسمنا السكان وفقًا لمستوى الراتب، فإن العشر هو قيمة مستوى الراتب الذي يفصل بين كل شريحة، من 10 في المئة إلى 20 في المئة. (المراجعة)

(86) Sid Ahmed, *Industrialisation.*

الدعم العام! هل تخضع الاقتصادات المصدرة للنفط أيضًا لظاهرة التصحيح، أي الحالة التي يفرض فيها الوضع الاقتصادي عاجلًا أم آجلًا تعديل أسعار المنتجات المدعومة؟

من أجل حماية القوة الشرائية للأجور المنخفضة في فترة التضخم المرتفع (أي المكون من رقمين)، على الرغم من الدعم الكبير للسلع الأساسية، حدثت تعديلات متعاقبة ومؤقتة للأجور الدنيا في بعض البلدان، مثل الجزائر. إلا أن النتيجة كانت «تحطيم نطاق الأجور» في القطاع الاقتصادي العام، في حين اضطر بعض الشركات إلى اللجوء إلى «التصنيف المفرط» للوظائف بديلًا من زيادات الأجور.

يتعارض مبدأ المساواة هذا الموجود في داخل القطاع العام مع الوضع المعاكس في بقية الاقتصاد إذا ما أخذنا بالحسبان **إجمالي الدخول** وليس نفقات الأجور فحسب. لقد تحققت إيرادات كبيرة محفزةً التوسع السريع للطبقة المتوسطة الكبيرة. ويؤكد فحص نتائج تحليل الاستهلاك أيضًا أن هذه الفترة ذات معدل الاستثمار المرتفع قد خلّفت طبقة متوسطة كبيرة.

هكذا تتضافر، في اقتصادات النفط، الاختلالات الاجتماعية والاقتصادية من ناحية والإيرادات من ناحية أخرى لتوليد وضع لا يفضي إلى جهد منتج أو توافق اجتماعي، خاصة في البلدان ذات الخلل الكبير في توازن الهيكلية الاقتصادية.

سادسًا: التوظيف في العالم العربي

بلغ مجمل الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية 531,2 مليار دولار في عام 1999 (أقل بقليل من الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا، البالغ 595,5 مليار دولار). وأدى الاستقرار الناجح للاقتصادات في التسعينيات إلى احتواء التضخم والعجز في الميزانية. واستثمرت الحكومات بكثافة في الهياكل الأساسية المادية لتعزيز النمو الاقتصادي. ومع ذلك، فإن معدلات النمو تعاني الركودَ ومعرضةٌ بشدة للتغيرات في أسعار النفط. وفي عام 1998، كان متوسط

telegram @soramnqraa

الدخل الحقيقي (المعدّل ليلائم القوة الشرائية) لكل مواطن عربي يمثّل 13.9 في المئة فقط من متوسط الدخل الحقيقي لكل مواطن من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وكما ذكرنا سابقًا، فإن البلدان العربية لديها أدنى مستوى من الفقر المدقع من حيث الدخل (إذا اعتبرنا أن خط الفقر هو دولار واحد في اليوم)، وهو الأدنى بين البلدان النامية، مع وجود تفاوتات طفيفة في الدخل. ومع ذلك، يعيش 2 من كل 5 مواطنين عرب بأقل من دولارين في اليوم. هذه الأرقام هي وفق إحصاءات حتى أواسط العقد الأول من هذا القرن. في المقابل، يُعدُّ الفقر من حيث الإمكانات الأكثرَ حدّة نتيجة لارتفاع معدلات الأمية، وعدم المساواة في الحصول على التعليم الجيد والتدريب.

وقد بلغ العدد المقدّر للعاطلين من العمل في المنطقة العربية قرابة 12 مليونًا في عام 1995، أي معدل بطالة قدره 15 في المئة من القوى العاملة. ووصل عدد العاطلين من العمل إلى 25 مليونًا في عام 2010. وتعيق الحواجز المؤسسية القوية خلق فرص العمل في البلدان العربية. إن أسواق العمل تقليدية ومجزأة إلى حدٍّ كبير وتعاني خللًا وظيفيًّا. ولا يزال التنقل في داخل سوق العمل من خلال عمليات تبادل الوظائف، من دون نتائج حقيقية مهمة. كما أن خطط التكيف الهيكلي لم تشجع الإصلاحات القادرة على تنظيم أسواق عمل تتسم بالكفاءة والتنافسية، باعتبارها شرطًا أساسيًّا للنمو.

كانت فرص العمل والحصول على التعليم الشواغل الرئيسية للشباب. فبسبب شعورهم بالقلق إزاء المستقبل، أعرب 51 في المئة من المراهقين الأكبر سنًّا و45 في المئة من الأصغر سنًّا عن رغبتهم في الهجرة، وأبدوا بوضوح عدم رضاهم عن الظروف الحالية والآفاق المستقبلية في بلدهم الأصلي.

1 - جوانب وبنية البطالة

تميل المعالجة التقليدية للبطالة مع ذلك إلى التركيز على القصور في استغلال العمالة (عندما يعمل الشخص بأقل من المعيار المحدد) وغالبًا ما تتجاهل قصور استغلال العمالة غير المرئية، أي عندما يعمل الموظف بمستوى

إنتاجي منخفض أو لا يستغل قدراته بالقدر الكافي أو يحصل على دخل لا يكفي لتلبية الاحتياجات الأساسية.

وبشكل عام، يعمل الأشخاص في البلدان النامية في أغلب الأحيان في ظروف تؤثِّر في رفاهيتهم. وبالتالي، يجب أن يُنظر إلى مشكلة البطالة في هذه البلدان من حيث نوعية التوظيف - بما في ذلك ظروف العمل اللائقة، وضرورة غياب التمييز، والمشاركة في عملية صنع القرار وحرية تشكيل الجمعيات.

الشكل (1-9)

مقارنة معدل البطالة بحسب المنطقة في العالم

المصدر: World Bank, *Will Arab Workers Prosper or be Left Out in the Twenty-first Century?*, Regional Perspectives on World Development Report 1995 (Washington, D.C.: World Bank, 1995).

وفقًا لتصنيف البنك الدولي لمناطق العالم، فإن معدل البطالة المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا هو الأعلى في العالم (يُنظر الشكل (1-9)). ووفقًا للتقديرات، فإن معدل البطالة في البلدان العربية آخذ بالارتفاع، وكذلك الفقر. إلا أنه لا يمكن الوصول إلى بيانات موثوقة عن العمالة والبطالة في هذه الأقطار. يعتبر المؤلف أن المستوى الواضح للبطالة في جميع البلدان

telegram @soramnqraa

العربية لم يكن أقل من 15 في المئة في منتصف السبعينيات، وهو قريب من مستوى البنك الدولي المذكور أعلاه، في حين أن منظمة العمل الدولية[87] تقدّر البطالة العالمية بأقل من 5 في المئة. ويبلغ عدد العاطلين من العمل في الأقطار العربية أكثر من 12 مليونًا.

بالنسبة إلى كل شخص وجد عملًا في الثمانينيات، دخل شخصان جديدان سوق العمل. وبحلول نهاية التسعينيات، كان هناك قرابة 3 أشخاص جدد يدخلون إلى سوق العمل مقابل كل شخصين جرى توظيفهما.

من الأهمية بمكان هنا الإشارة إلى توسّع القطاع العام، الذي أصبح وسيلة مهمة سمحت للمرأة العربية بالدخول إلى سوق العمل. ومع ذلك، فإن النمو الاقتصادي البطيء بنسبة 1.2 في المئة سنويًّا، ومعدل النمو السكاني السريع بنسبة 4.3 في المئة بين عامي 1980 و2000، قللا من قدرة الحكومات على توسيع نطاق فرص العمل في القطاع العام من خلال استثمارات عامة جديدة[88].

في بعض الحالات، أدت السياسات التي انتهجتها الحكومات تشجيعًا للتصنيع القائم على ضخ لرأس المال، من دون إيلاء أهمية كافية للتنمية الزراعية (الجزائر، مثلًا)، إلى خلق ظروف من عدم الاستقرار من خلال التسبب بهجرة جماعية مكثفة من المناطق الريفية، الأمر الذي أدى في نهاية المطاف إلى تحويل المدن إلى غيتو وبؤر استياء واحتقانات بسبب النمو السكاني والبطالة بين الشباب والفقر. بشكل عام، هناك عوائق مؤسسية كبيرة أمام خلق فرص العمل في البلدان العربية. فعلى سبيل المثال، تتسم أسواق العمل عمومًا بالتجزئة والتقليدية وغير الوظيفية، في حين أن الوساطة في مجال العمالة، التي يمكن تكليف وكالات التوظيف بها على سبيل المثال، غيرُ فعالة.

---

(87) International Labour Organisation (ILO), *World Employment Report 1998-1999: Employability in the Global Economy: How Training Matters* (Paris: 1998).

(88) Fadhil Madhi, «Croissance et déclin des économies arabes: Le bilan,» 2001.

2 - معدل البطالة

من الصعب مقارنة بيانات البطالة بين البلدان. فقد ظلّ معدل البطالة، المحدد كنسبة مئوية للسكان العاطلين من العمل، مرتفعًا بالنسبة إلى النساء في جميع البلدان العربية تقريبًا في الفترة بين عامي 1995 و2000 (يُنظر الشكل (1-10)). ففي الأردن، على سبيل المثال، كان معدل البطالة بين النساء في عام 2000 ضعف المعدل بين الرجال. إن النمو السنوي المرتفع للقوى العاملة في الأقطار العربية لا يعادل غالبًا خلق فرص العمل. ومن بين العوامل التي تُظهِر أوجه التفاوت في سوق العمل العربية وارتفاع معدل البطالة بين النساء والرجال، معدلات النمو الراكدة، وتدهور القطاع العام في بعض البلدان وعدم التوافق بين المؤهلات والوظائف المعروضة[89].

3 - تحديات التوظيف الكامل

لقد فقدت مشكلة توظيف الرجال والنساء أولوياتها في سياق العولمة. إن استراتيجيات التنمية تتناول قضايا الاقتصاد الكلي الأساسية وتعتبر أن توفير فرص العمل يأتي نتيجةً لحل هذه القضايا.

نظرًا إلى المعدلات المرتفعة للنمو السكاني والبنية الديموغرافية التي تتضمن أعدادًا كبيرة من الشباب، يتبيّن أن النمو الاقتصادي غير كافٍ لخلق فرص العمل لأولئك الذين يدخلون سوق العمل أو الذين ينضمون إلى جانب العاطلين من العمل. إضافةً إلى ذلك، لا يقلل التعليم بالضرورة من خطر البطالة بين الرجال والنساء في المنطقة العربية. ويرجع ذلك إلى اختلال التوازن بين التعليم والوظائف المتاحة، التي تتطلب بالتالي، أشكالًا من التعليم أكثر استجابة وتوازنًا .

(89) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region*, E/ESCWA/STAT/2001 (New York: 2002).

telegram @soramnqraa

مقارنةً بالمناطق النامية الأخرى، لا يزال معدل النشاط الاقتصادي للمرأة في الأقطار العربية منخفضًا، خاصة في دول مجلس التعاون الخليجي. يجب أن تتغير المواقف والأفكار المسبقة تجاه عمل المرأة لتمكينها من القيام بدور نشط في سوق العمل، وبالتالي تحقيق استقلالية اقتصادية وضمان المساواة بين الرجال والنساء.

ختامًا

إن مشاكل البطالة والفقر وخلق وظائف منتجة ومجزية للعاطلين من العمل اليوم، وأيضًا لجميع الوافدين الجدد إلى سوق العمل، تُشكِّل تحديات هائلة للبلدان العربية (خاصة عندما لا يتم استيفاء الشروط لإنشاء نظام رسمي للضمان الاجتماعي). يجب معالجة هذه المشاكل الآن، وإلا فإن الوضع سيتفاقم. فبافتراض أن الداخلين الجدد إلى سوق العمل يولدون زيادة سنوية بحدود 2 أو 3 في المئة من القوة العاملة كل عام، فسيتعين خلق 50 مليون وظيفة جديدة من الآن حتى عام 2010[90] وهذا لم يتحقق ولو بشكل نسبي، حيث ليست هناك معلومات إحصائية دقيقة تسمح بذكر رقم محدد. إذا استمرت معدلات البطالة الحالية، فسوف تتضاعف معدلات البطالة لتصل إلى 25 مليون شخص في التاريخ نفسه. يجب توفير ما لا يقل عن خمسة ملايين وظيفة كل عام حتى عام 2020 على الأقل حتى يتسنى الحفاظ على البطالة عند مستوى مقبول.

كان معدل البطالة المرتفع في المنطقة متوقعًا منذ زمن طويل على أساس النمو السكاني الجامح والتنمية الاقتصادية غير الكافية. وكانت الإيرادات المقترحة آنذاك والتي تم بموجبها إنفاق 90 في المئة من عائدات النفط في فترة 1973–1980 للاحتياجات والخدمات غير الصناعية، قد تم استثمار 10 في المئة منها فقط في الإنتاج الصناعي.

(90) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

الشكل (1-10)

معدل البطالة بحسب الجنس في بعض البلدان العربية في فترة 1995-2000

المصادر: Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Compendium of Social Statistics and Indicators*, 5th issue, 2001 (E/ESCWA/STAT/2001/10) (Sales No. A/E.02.II.L.5); Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Women and Men in Tunisia: A Statistical Portrait* (E/ESCWA/STAT/2001/2) Published in Cooperation with the Government of Tunisia, Ministry for Women and Family Affairs (MAFF) and funded by United Nations Development Programme (UNDP) and International Development Research Centre Canada (IDRC) (Beirut, 2001), p. 89; Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA) & Centre National d'études et d'analyse pour la Planification (CENEAP), (Algéria), 2001.

يجب إعادة توجيه سياسة التنمية المتبعة في المنطقة حتى تتمكن من خلق وظائف لائقة من خلال خطة لاستيعاب العمالة، مع التركيز على الجوانب الاجتماعية، كما على معدلات مرتفعة للنمو الاقتصادي. إلا أن النمو الاقتصادي، من دون الركيزة الاجتماعية، لن يكون كافيًا في منطقة تتميز بتحول ديموغرافي مهم جدًّا.

telegram @soramnqraa

سابعًا: التغيرات الاجتماعية والسياسية في البنى الاجتماعية للبلدان العربية ذات التوجه الاشتراكي (سابقًا) ومصائر هذا التوجه: التقييم

إن التغيرات التي طرأت على البنى الاجتماعية للبلدان المعنية لم تكن لها آثار إيجابية فحسب، بل كانت لها أيضًا عواقب سلبية. فقد تسببت في انحراف المجالين الاجتماعي والاقتصادي وأصبحت الاختلافات بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي أكثر حدة، وكذلك بين بعض فروع الاقتصاد. فبدلًا من أن يتناقص الاعتماد الاقتصادي على البلدان المتقدمة ازداد قوة، خاصة في مجالات التكنولوجيا والتجارة الخارجية والتمويل. وما زال التضخم قائمًا.

أدى انخفاض مستوى الاستثمار في الزراعة إلى تدهور هذا القطاع من الاقتصاد، وأدى إلى انخفاض حاد في معدلات نمو الإنتاج وإلى نقص حاد في المنتجات الغذائية، ولا سيَّما القمح ومنتجات الثروة الحيوانية. ففي الجزائر، على سبيل المثال، انخفض مستوى الإمدادات الغذائية من 93 إلى أقل من 40 في المئة في الفترة الممتدة من بداية عام 1965 إلى أوائل الثمانينيات.

في ما يلي نرى بيانات متوسط النمو السنوي في الإنتاج الغذائي للفرد في فترة 1970-1978 (بالنسبة المئوية)[91]

الجزائر	2.2 -
مصر	0.4 -
العراق	2.0 -
ليبيا	7.5
اليمن الجنوبي	0.8
سورية	6.6
الصومال	1.7 -

(91) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1977* (New York: 1980).

على الرغم من نمو الإنتاج الزراعي في ليبيا وسورية وجنوب اليمن، إلا أن معاناة هذه البلدان من النقص الغذائي لم يكن أقل من غيرها. لقد تطلّب نقص الغذاء موارد مالية كبيرة للواردات التي بلغت نفقاتها في بعض الأحيان 10-20 في المئة من عائدات التصدير، ما أدى إلى تفاقم وضع النظام المالي، الكارثي أصلًا، في البلدان التي تم تحليلها. في العادة، كان يتم إنتاج المواد الغذائية الأساسية باستخدام الإعانات.

وأدت صعوبات الإمدادات وأوجه القصور في نظام الصحة العامة والنقص الكارثي في السكن إلى تفاقم التوترات الاجتماعية. وكان مما زاد من حدة هذا الوضع إفقار الفلاحين، والاكتظاظ السكاني في المناطق الحضرية، وتهميش سكان المناطق الحضرية والريفية وظهور طبقات جديدة من أصحاب الامتيازات. وهكذا تناقض عدم المساواة الاجتماعية المتفاقمة في المجتمع مع المبادئ الاشتراكية المعلنة نظريًّا للتنظيم الاجتماعي، وهو ما أدى الى زيادة نشاط التيارات الأصولية.

إن سمة المجتمع في البلدان ذات التوجه الاشتراكي في المنطقة العربية في العقدين الأخيرين للقرن الماضي هي حصيلة العمليات المعقدة التي ظهرت بالفعل وإلى حدٍّ كبير في العقدين السابقين. ولم يقترن النمو العددي للطبقة الاجتماعية المتميزة وتعزيز مكانتها الاقتصادية بتغيُّر مفاهيمها الأيديولوجية فحسب، بل اقترن أيضًا بالتغييرات التي حدثت في سيكولوجيا هذه الطبقة. فقد اكتسبت هذه الطبقة وضعًا اقتصاديًّا واجتماعيًّا وسياسيًّا جديدًا، مكّن شرائحها العليا من الظهور وتشكيل مجتمعات جديدة. إنها طبقة جديدة أدت إلى خلق النواة البيروقراطية والطفيلية.

في الوقت نفسه، أدى تشجيع المؤسسات الخاصة، الذي لم يسبق له نظير في تاريخ الجزائر (كمثال)، إلى تغييرات في بنية القاعدة الاجتماعية للنظام: فقد شهدنا توسعًا في المواقف السياسية والاقتصادية لطبقة ليبرالية جديدة مستوحاة من الأفكار القومية التي تشكلت بفضل البيروقراطية الطفيلية، ذات الطابع الكوزموليتاني والسياسي بطبيعتها.

telegram @soramnqraa

وقد عكست التغييرات الاجتماعية والسياسية التي حدثت في الجزائر في الثمانينيات تحوُّل البنية الاقتصادية الفوقية وفق قاعدة جديدة كان يتم تشكيلها ويُهيَمِن عليها القطاع الخاص بشكل متزايد. يتجلى ذلك، على وجه الخصوص، في إصدار نسخة منقحة من الميثاق الوطني تشدد على ضرورة توسيع الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية للقطاع الخاص والدور الاجتماعي – السياسي للعامل الديني في الحياة الاجتماعية للبلد.

شهدت القاعدة الاجتماعية للنظام في العراق هي الأخرى بعض التغيرات. إذ يمكن ملاحظة ذلك من خلال التغييرات التي طرأت على المضمون الاجتماعي لحزب البعث. فعلى الرغم من أن الحزب قد جمع في صفوفه في عام 1963، 70 في المئة من ممثلي الطبقات الوسطى، و20 في المئة من العمال، و5 في المئة من الفلاحين (50 في المئة من العمال والفلاحين في عام 1975)، فإنه في بداية الثمانينيات، جمع بالفعل بين ممثلي البرجوازية الحديثة والبرجوازية القديمة على حدٍّ سواء، وأيضًا ممثلي البيروقراطية الذين كانوا على اتصال وثيق، ليس فقط بمصالح مجموعته الاجتماعية، بل أيضًا بمصالح بعض الشرائح من السلطة نفسها.

في الثمانينيات من القرن الماضي، شهد العراق تحولًا من سلطة الطبقة الوسطى إلى نظام رأسمالية الدولة والبيروقراطية، حيث استفاد من نمو القطاع الخاص إلى حدٍّ كبير بعض الأشخاص من الطبقة الاجتماعية المرتبطة ارتباطًا وثيقًا بجهاز حزب البعث والدولة. وتسير هذه العملية جنبًا إلى جنب، كما هو الحال في بلدان أخرى في المنطقة، مع زيادة المواقف القومية والدينية. ولا يمكن النظام السياسي في العراق وغيره أن يتجاهل العامل الإسلامي كمظهر من مظاهر النسيج الاجتماعي للجماهير الشعبية العريضة.

لقد كان كلٌّ من التقارب مع بلدان الخليج العربي، من جهة، ونمو حجم القطاع الخاص الذي مُنح تفويضًا مطلقًا، وفقًا لقرارات البعث (1982)، في المجالات الاقتصادية الجديدة، إضافةً إلى إلغاء تأميم بعض المؤسسات العامة العاملة في التجارة والصناعات الخفيفة، وحل التعاونيات، وزيادة عدد

المليونيرات، من جهة أخرى، عوامل تدلّ على تحوُّل النظام العراقي إلى الليبرالية.

أما في سورية، فقد بلغت استثمارات رأس المال الخاص بين عامي 1965 و1982 أكثر من 21 في المئة من إجمالي الاستثمار في الاقتصاد، وهو ما يُعدّ من أكبر العوامل لمشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد مقارنة بالبلدان الأخرى في المجموعة قيد البحث. فعلى سبيل المثال، لا يتجاوز المؤشر المماثل للجزائر أكثر من 5 في المئة.

تتخذ الحكومة السورية، خلافًا لغيرها من البلدان ذات التوجه الاشتراكي، تدابير فعالة لجذب رؤوس الأموال الأجنبية. إذ تنشئ الدولة مناطق «تجارة حرة» حيث يمتلك القطاع الخاص، بما في ذلك الشركات الأجنبية، تفويضًا مطلقًا. في هذه المناطق، تُعدُّ حصانة رؤوس الأموال الخاصة مضمونة، ويخوَّل رجال الأعمال السوريون إبرام عقود مع شركات أجنبية، بما في ذلك اتفاقات تتعلق بالقروض، وتصدير العائدات. **ومع ذلك، فإن هذا الجيب الاقتصادي لم يخلق للأسف سوى مجال للاحتكار المملوك للمجموعات المسيطرة في السلطة.**

تعزَّز حجم ومجالات نشاط القطاع الخاص من خلال تحوُّل قادة البلاد إلى شكل من أشكال الأنظمة الليبرالية، ومن خلال تغيير جهاز حزب البعث (السوري) وجهاز الدولة، إلى قوة مهيمنة ذات مصالح خاصة خارج المصالح العامة. من عام 1970 إلى عام 1982، ازداد رأس المال الأساسي للقطاع الخاص السوري بنحو 25 مرة (في النصف الثاني من الستينيات، بمقدار 1.5 مرة فقط). ويعمل في القطاع 60 في المئة من العاملين. في عام 1980، كانت هناك 936 شركة خاصة في الصناعة التحويلية، يعمل في كل واحدة منها 10 أشخاص أو أكثر، مقارنةً بـ 220 شركة في عام 1970.

في مصر، بعد اغتيال الرئيس السادات، اعتمد الرئيس الجديد حسني مبارك (1981) إجراءات للتخفيف من العواقب السلبية لسياسة «الانفتاح»، التي تعرضت للنقد. ولم تسلم من الانتقادات أنشطة المستثمرين الأجانب (إلى

telegram @soramnqraa

جانب الطبقات الطفيلية) الذين وضعوا رؤوس الأموال في المجالات غير الصناعية للاقتصاد ولم ينعِشوا الأوضاع الاقتصادية.

وضع الرئيس مبارك برنامجًا لتنظيم عمل مؤسسات القطاع العام، ولتعبئة الموارد المحلية (الرقابة الصارمة على وسائل الإنفاق، مكافحة اختلاس الأموال، الحد من استيراد السلع الثانوية) لإطلاقها بعد ذلك كاستثمارات في المجالات الصناعية للاقتصاد (استعادة بعض عناصر التخطيط)، وتم تأكيد ضرورةِ تقليل العجز الكبير في الميزانية من أجل تصحيح الوضع في الاقتصاد الوطني.

كل هذه الإجراءات لم تسفر عن أيِّ تغيرات تُذكر في الاقتصاد المصري، بل أثارت استياء النخبة البيروقراطية والطفيلية.

لا يزال الوضع الاجتماعي والاقتصادي في البلاد متوترًا، لأن الاتجاهات الرئيسية لسياسة الانفتاح لا تزال قائمة، في حين أن وضع الجماهير الشعبية لا يعكُس أيَّ تغيير. ومن أجل تخفيف التوترات الاجتماعية، وعد مبارك بتحسين الإمدادات الغذائية للسكان، وتطوير السكن العمومي العقاري، ووضع أسعار ثابتة للضروريات الأساسية. لكن في الواقع، كان الوضع يزداد سوءًا والنتيجة معروفة....

***

يسمح تحليل العملية الاجتماعية في البلدان المعنية باستخلاص تشابه في اتجاهات التحول في البنى الاجتماعية - الاقتصادية الجديدة التي تشكلت هناك. فمن الواضح أن العملية المذكورة في مصر (وبالتالي، التخلي عن التوجه الاشتراكي) قد ذهب إلى أقصى حدٍّ ممكن في هذه المرحلة الجديدة نوعيًا من التطور الاجتماعي للبلاد. ويعود ذلك بوجه خاص، إلى أن استقطاب القوى الاجتماعية في مصر من الناحية التاريخية، امتد مقارنة بالبلدان الأخرى في المجموعة المعنية، إلى فترة أطول شملت فترة ما قبل الثورة في عام 1952.

لا تمتلك البرجوازية في البلدان الأخرى من هذه المجموعة تقليدًا تاريخيًّا غنيًّا كمثل الذي تمتلكه مصر. لقد تشكلت البرجوازية في إثر إنشاء نظام اجتماعي سياسي جديد في هذه الأقطار. لذا، كونها نتاج النظام، كانت موالية للأنظمة السياسية التي دعمتها في أنشطتها.

لم تكن للطبقة الجديدة حتى الآن أسس سياسية أيديولوجية مستقلة. ومع ذلك، فمع نمو وزنها السياسي وأهميتها الاقتصادية، بدأت تطالب بتوسيع قدرات المؤسسة الخاصة وأحرزت تقدمًا ملحوظًا في هذا المجال. وأصبح هذا ممكنًا بفضل تعزيز الاتجاهات الحديثة في البنية الفوقية السياسية، بما في ذلك الدوائر العسكرية، التي تشكِّل قوة سياسية مهمة في هذه المجموعة من البلدان.

إن التحول في البنى الاجتماعية في الجزائر وسورية والعراق لم يصل إلى حدٍّ ما وصل إليه التحول في مصر، ولذلك فإن علاقة القوى الاجتماعية في هذه الأقطار وفي مصر تُظهر اختلافات كبيرة (بما في ذلك استقطاب هذه القوى)، حتى وإن كانت التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي تظهر هناك لديها سمات مشتركة مع التحولات التي حدثت في مصر.

تتجلى العلاقة بين المبادئ الدينية والعلمانية في الخط السياسي للبلدان المعنية بشكل مختلف. إذ ينتمي موقف أقصى اليسار إلى ليبيا. أما في القطب الآخر فيوجد العراق، حيث يمثِّل العامل الإسلامي في السياسة مجرد استمرار للتقاليد. بينما ينتمي الوضع الوسطي إلى البلدان الأخرى. وهناك من المؤشرات ما يجعلنا نعتقد أن المبادئ العلمانية تسيطر على المبادئ المذهبية. ومع ذلك، توازن القوى بينهما تغيَّر لمصلحة الأخيرة مع ازدياد نشاط النزعات الأصولية. وهكذا، لم ينكر بن بلة ولا بومدين دور الإسلام في الثورة الجزائرية، لكنهما أكدا باستمرار أن العامل الاجتماعي - الاقتصادي هو ما كان وراء الثورة وليس العامل الديني. وأعاد الشاذلي بن جديد، في أحد تصريحاته في أوائل الثمانينيات، النظر في مفهوم الاشتراكية خارج المبادئ الإسلامية؛ إذ من المحتمل أن يكون القصد من هذا التصريح هو تحييد المعارضة الأصولية المتزايدة.

telegram @soramnqraa

فمن خلال التمسك بمواقفهم الراسخة تجاه الأوساط الدينية ومراعاة ارتباط غالبية السكان بالإسلام، يواصل قادة الأنظمة المعنية (إضافةً إلى قادة مصر) تأكيدَ تفانيهم في التقاليد الدينية، وضرورة ممارسة المبادئ الدينية على أساس يومي، وذلك لإرباك الدوائر الدينية التي غالبًا ما تكون اتهاماتها للحكومة ديماغوجية[92]. إنها إشكالية معقدة تتطلب دراسة متعمقة منفردة.

إن التأثير المتزايد للأصوليين، الذي لوحظ منذ نهاية السبعينيات في بعض شرائح المجتمع في البلدان المعنية، ليس سوى انعكاس لاستقطاب القوى الاجتماعية، وللتناقضات الاجتماعية وعدم المساواة الذي ينتج منها، إضافةً إلى تزايد استياء الأوساط البرجوازية والمحافظة في المجتمع وتلك الموجودة في أسفل السلم الاجتماعي.

مع ذلك، فرغم فشله فإن النظام ذا التوجه الاشتراكي أدى نسبيًّا دورًا واضحًا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد أثبتت نظرية التوجه الاشتراكي وممارسته إمكان تطبيق نظام اجتماعي خلال فترة انتقالية، تم خلالها، في فترة قصيرة من الزمن، التنفيذ العملي لتفكيك الاستعمار بشكل جذري وخلق بنى اجتماعية جديدة في المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية. **ومع ذلك، كانت هناك إخفاقات وتشوهات كبيرة ذات عواقب سياسية واقتصادية واجتماعية خطيرة، تعود أساسًا إلى التباين الصارخ بين طبيعة الطبقة السياسية الحاكمة والأهداف المعلنة. وقد عكس ذلك صراعًا شرسًا على السلطة والامتيازات بجميع أنواعها بين الجماعات الاجتماعية، وهو صراع غالبًا ما يكون مغلّفًا بشعارات أيديولوجية ذات طابع اشتراكي ويساري.**

(92) استراتيجيا لإقناع الآخرين استنادًا إلى مخاوفهم وأفكارهم المسبقة. ويشير المصطلح إلى استراتيجيا سياسية للحصول على السلطة والكسب للقوة السياسية من خلال مناشدة التحيزات الشعبية معتمدين على مخاوف وتوقعات الجمهور المسبقة، وذلك عادة من طريق الخطابات والدعاية الحماسية مستخدمين المواضيع الدينية والشعبية محاولين استثارة عواطف الجماهير. (المراجعة)

الفصل الثاني

التنمية الاجتماعية والبشرية في العالم العربي

telegram @soramnqraa

أوّلًا: الترابط الديناميكي بين التنمية البشرية والنمو والإنتاجية في الاقتصاد الوطني للبلدان العربية

إن وضع التنمية البشرية في البلدان العربية يثير قلقًا بالغًا، على عكس التصورات الشائعة. إذ تكفي الإشارة إلى الحد الأدنى من التنمية البشرية؛ فالمعلومات المتوافرة، وعلى الرغم من كونها مبعثرة وغير صحيحة، تُظهر أن الوضع في هذا المجال بعيد من تلبية المعايير الأساسية، بل إنه يؤكد تفاقم الفقر في الأقطار العربية.

قبل الخوض في التفاصيل، يجب أن نشير إلى أن هذا الاستنتاج لا ينبغي أن يكون مفاجئًا، في ضوء التدهور الاقتصادي وانخفاض الإنتاجية في المنطقة العربية. سنشير إلى بيانات البنك الدولي بشأن «الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، التي تغطي بشكل رئيسي البلدان العربية وغير العربية ذات المستوى المرتفع من الإنتاجية والكفاءة، والمُدرجة ضمن البلدان الأقل نموًّا (يُنظر الشكل (2-1)).

الشكل (2-1)
النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (بالنسبة المئوية)

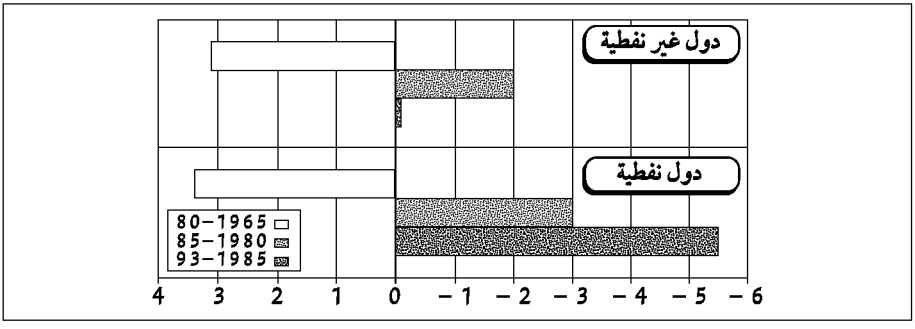

المصدر: World Bank, *Will Arab Workers Prosper or be Left Out in the Twenty-first Century?*, Regional Perspectives on World Development Report 1995 (Washington, D.C.: World Bank, 1995).

telegram @soramnqraa

مقارنةً بمعدل النمو المرتفع نسبيًّا خلال فترة ارتفاع أسعار النفط في السبعينيات، ظل معدل النمو سلبيًّا في الأقطار العربية وفي معظم البلدان المنتجة للنفط، منذ بداية الثمانينيات.

في حين أن الإحصائية الموضحة على الشكل (2-1) تتوقف عند عام 1993، إلا أنه ليس هناك شك في أن انهيار السوق قبل بضع سنوات قد ساهم في الانخفاض الكبير اللاحق في الإنتاجية الاقتصادية في الأقطار العربية. بالقيمة الحقيقية، لم يكن سعر النفط الخام في عام 1998 ليرتفع خلال ما يزيد على عقد من الزمن. ومن الواضح أن هذا خلق صعوبات مالية للبلدان العربية (ففي عام 1998، شهدت ميزانية الكويت أكبر عجز في العالم).

يُعدُّ انخفاض الإنتاجية أحد التحديات الرئيسية لتنمية البلدان العربية. فوفقًا لبيانات البنك الدولي[1]، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجمل الأقطار العربية هو أقل من نصف ناتج بلدين من البلدان الناشئة في العالم الثالث، أحدهما في آسيا والآخر في أميركا اللاتينية (كوريا الجنوبية والأرجنتين) (يُنظر الشكل (2-2)).

إذا قسمنا الأقطار العربية إلى ثلاث مجموعات وفقًا لنسبة النفط في الناتج المحلي الإجمالي، بحيث تضم كل مجموعة قرابة ثلث العمالة العربية، يمكننا ملاحظة قرائن واضحة على انخفاض الإنتاجية في هذه البلدان.

ففي المجموعة الأولى، التي تضم الأقطار العربية التسع ذات الموارد النفطية الأعلى، فإن نصيب **الفرد** من الإنتاجية يزيد بالكاد عن نصف إنتاج البلدين الناشئين المذكورين أعلاه، في حين أن مؤشر الإنتاجية في الأقطار العربية ذات الموارد النفطية المنخفضة (تونس وسورية ومصر) أقل من سدس ذَينك البلدين. أما في البلدان الفقيرة من حيث النفط (الأردن، السودان، الصومال، المغرب، اليمن، جيبوتي، لبنان، موريتانيا)، فهو أقل من العُشر.

---

(1) World Bank, *World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development* (New York & Oxford: Oxford University Press, 1999).

هذا يعني أن استبعاد تأثير عائدات النفط سيقلل من إنتاجية الاقتصادات العربية أكثر بكثير مما يمكن رؤيته من مقارنة بسيطة.

يبلغ نمو الإنتاجية السنوي 15 في المئة في الصين، 8 في المئة في كوريا، و6 في المئة في الهند، لكن 4 في المئة فقط في البلدان العربية (بالترتيب التنازلي، 3-4 في المئة في عُمان ومصر، 2-3 في المئة في تونس وموريتانيا والمغرب، 1-2 في المئة في الأردن والجزائر، وأقل من 1 في المئة في الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية)[2].

الشكل (2-2)

مقارنة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية وكوريا الجنوبية والأرجنتين، في عام 1997 (بمليارات الدولارات)

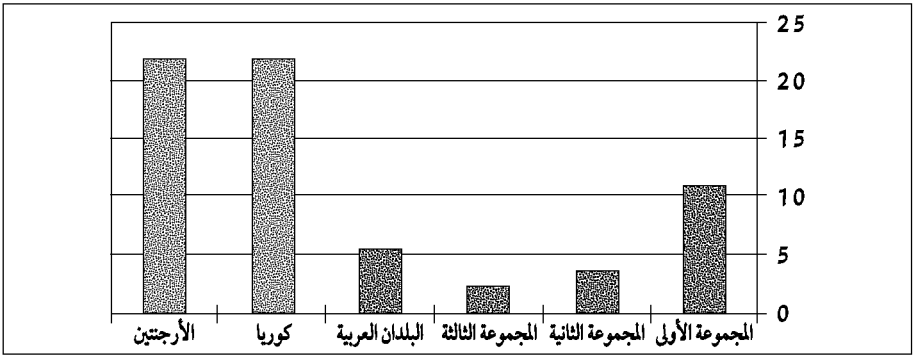

المصدر: World Bank, *World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development* (New York & Oxford: Oxford University Press, 1999).

من المثير للدهشة، على سبيل المثال، أن تحتل الأقطار العربية المرتبة الأخيرة بين البلدان الناشئة في مجال رأس المال البشري (تم تقييمه استنادًا إلى متوسط عدد سنوات الدراسة)، كما تدلل عليه مقارنة أداء التعليم والتدريب مع «النمور» الآسيوية الثلاثة: هونغ كونغ وكوريا وتايوان، على سبيل المثال (يُنظر الشكل (2-2)).

(2) Ibid.

telegram @soramnqraa

تشير المقارنة بين عدد سنوات الدراسة للفرد في مجموعة من البلدان العربية التي يمكن الوصول إلى المعلومات الخاصة بها والكافية لمتابعة التطور التاريخي للتعليم وعدد سنوات الدراسة في «النمور» الآسيوية الثلاثة، إلى هذا الاختلاف الكبير في مستوى خلق رأس المال البشري في هاتين المجموعتين منذ عام 1960.

والاستنتاج الواضح هو أن هذه «النمور» الثلاثة سبقت الأقطار العربية في مجال التنمية البشرية بأكثر من أربعين سنة. وبالمثل، من الواضح أن البلدان العربية لم تستطع اللحاق بالركب في هذا المجال بالنسبة إلى «النمور» الثلاثة. في الواقع، لقد أصبح هذا التأخير، هاوية. ازداد الفرق في التعليم بأقل من ثلاث سنوات بالنسبة إلى متوسط مدة الدراسة في عام 1960، ليصل إلى ما يقارب ستة أعوام في عام 1995 (أكثر من الضعف). أما في أوساط النساء، فالتأخير أكثر وضوحًا[3].

الشكل (2-3)

متوسط عدد سنوات التعليم (لمن يبلغون 25 سنة فأكثر)، في البلدان العربية و«النمور» الآسيوية الثلاثة، 1960-1995

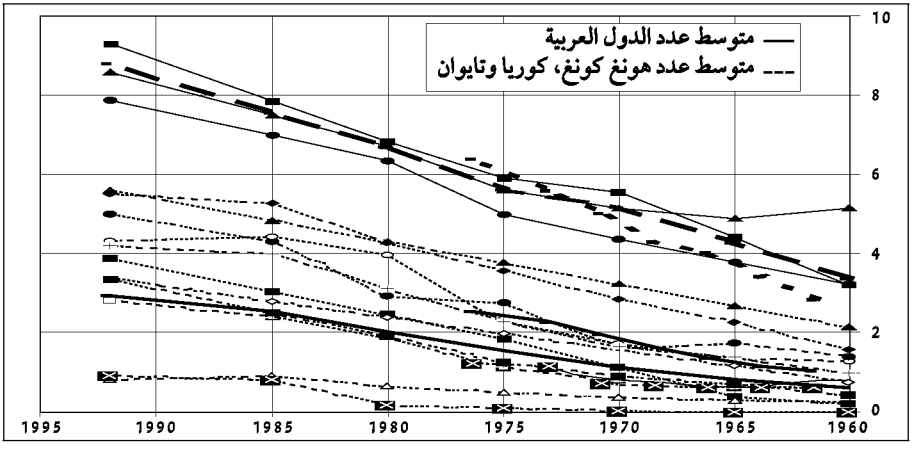

(3) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 1995* (New York & Oxford: Oxford University Press, 1995).

وفقًا لتصنيف البنك الدولي لمناطق العالم، فإن معدل البطالة المسجل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، هو الأعلى في العالم (يُنظر الشكل (2-4)). ووفقًا للتقديرات، يتزايد معدل البطالة في البلدان العربية، وكذلك الفقر. لا يمكن الوصول إلى بيانات موثوقة متعلقة بالعمالة والبطالة في هذه الأقطار. ويعتقد المؤلف أن المستوى الواضح للبطالة فيها جميعًا لم يكن أقل من 15 في المئة في منتصف السبعينيات، وهو قريب من مستوى البنك الدولي المذكور أعلاه، في حين أن منظمة العمل الدولية[4] قيّمت البطالة العالمية بأقل من 5 في المئة. وبلغ عدد العاطلين من العمل في البلدان العربية أكثر من 12 مليونًا في أواخر القرن الماضي بينما يعاني من البطالة اليوم حوالى 30 في المئة من الشباب في العالم العربي.

الشكل (2-4)

مقارنة معدل البطالة بحسب المناطق العالمية، 1993 (بالنسب المئوية)

(4) International Labour Organisation (ILO), *World Employment Report 1998-1999: Employability in the Global Economy: How Training Matters* (Paris: 1998).

telegram @soramnqraa

ثانيًا: تطوُّر الأنظمة الخليجية النفطية: الجوانب الاجتماعية والاقتصادية

إن انتقال بلدان النفط في شبه الجزيرة العربية من العلاقات شبه الإقطاعية في مرحلة ما قبل النفط - مع استمرار بعض بقايا أنماط العيش القبلية - إلى الرأسمالية مباشرة، يمثِّل ظاهرة غير مسبوقة في التاريخ سواء من حيث النوعية أو من حيث الديناميكية وأشكال التحول إلى مجتمع برجوازي. إذا كانت الفترة نفسها من التحول الاجتماعي في أوروبا قد امتدت على مدى قرون عدة، فقد استغرقت هنا أقل من ربع قرن. وإذا حدث الانتقال إلى الرأسمالية في أوروبا مصحوبًا باندلاع اضطرابات ثورية، فقد جرى هنا في سلام تام. وإذا كانت البرجوازية في أوروبا قد هدمت البنية الفوقية وأعادت بناء القاعدة، فإن العلاقات الرأسمالية تتداخل هنا «سلميًّا» في القاعدة القديمة لتحويلها إلى هياكل على شاكلة البرجوازية بدعم من السلطة الجديدة منذ بدء مرحلة النفط، مع بقاء السلطة المطلقة في أيدي الأرستقراطية القبلية. لقد أصبح ممثلو نمط العيش الإقطاعي السابق أنفسُهم برجوازيين ليبراليين. ولأنهم بحاجة إلى المثابرة في الأعمال التجارية وإلى الخبرة في الأنشطة التجارية، قاموا بإشراك البرجوازية التجارية والمصرفية وتكليفها بإدارة بعض الشؤون، واقتربوا من هذه الأخيرة من خلال العلاقات التجارية ووضعوا ممثليها في جهاز الدولة.

هذه العملية المكثفة، رغم كونها متناقضة إلى حدٍّ ما، أنجبت فئة اجتماعية نخبوية، نعتقد أن من الممكن تسميتها «البتروقراطية». إنها طبقة جديدة من الأوليغارشية المالية الدولية آخذة بالنمو.

بعد إجراء مقارنة بأوروبا، تجدر الإشارة إلى أنه إذا كان التراكم الأوّلي قد تحقق إلى حدٍّ كبير بفضل الثروات الواردة من المستعمرات السابقة ومن الإنتاج الرأسمالي، فإن العملية المماثلة في الأنظمة النفطية العربية اعتمدت بشكل خاص على الإيرادات المستمدة من صادرات ثرواتها الرئيسية، ألا وهي النفط، فضلًا عن الريع الاحتكاري.

إن القوة المطلقة للأرستقراطية القبلية، نظرًا إلى ضعف البرجوازية المحلية، قد ساعدت في إنشاء قطاع عام قوي. يشمل هذا الفرعَ الرئيسي للاقتصاد ألا وهو الصناعة النفطية، وكذلك الصناعة الثقيلة والبنية التحتية. في المملكة العربية السعودية، يؤمِّن القطاع العام أكثر من 70 في المئة من رأس المال الأساسي في الإنتاج، فالدولة تنفق وتُنجز أكثر من 80 في المئة من جميع الاستثمارات لأغراض اجتماعية واقتصادية، ونحو 90 في المئة من الاستثمارات الصناعية. تقوم الحكومات، التي يشرف عليها بالعموم أعضاء الأسر التي واكبت مراحل الانتقال، بعملية التخطيط الذي يتخذ، في جوهره، طابعًا مركزيًّا، ويشمل كلًّا من الإنتاج المادي والمجال الاجتماعي.

هكذا، شهدت الأنظمة الخليجية العربية ظهور قطاع عام معيّن. فقد أنشأت هذه البلدان رأسمالية الدولة والرأسمالية الاحتكارية. في الوقت نفسه، لم تفقد مؤسساتها الاجتماعية حتى الآن كل الصفات الخاصة بهياكل ما قبل الرأسمالية. لم تنمُ رأسمالية الدولة الاحتكارية نتيجة لتركيز رأس المال ومركزية الإنتاج، وليس بسبب ظهور الاحتكارات واندماجها في الدولة، وإنما تم إنشاؤها بوعي من النظام الحاكم لضرورة موضوعية، وهي تُستخدم لتكثيف التنمية ولحماية البنية الفوقية الأساسية. إن المخطط الكامل للمراحل التدرُّجية للتنمية الرأسمالية ومحتواها الاجتماعي أصبح معكوسًا. كل هذا يوحي بأن الأنظمة الخليجية العربية تشكِّل رأسمالية عامة.

أصبح القطاع العام أداة لتوزيع وتحويل عائدات النفط والدخل القومي. من المتوقع أن ينتهي الأمر بجميع فروع الاقتصاد الوطني بأن تكون في أيدي القطاع الخاص المحلي، كليًّا أو جزئيًّا من خلال شركات عامة وخاصة. وبالتالي، فإن الدولة ممثلة بصناديق التنمية الصناعية تضمن أفضل الشروط عند شراء الأسهم، وتتكفل بتمويل نصف رأس مال الشركة بفائدة ضئيلة (2.5 في المئة بمنزلة «دفع مقابل خدمات»)، متوسط ربح الشركات في الصناعة التحويلية هو 10 في المئة. يقوم المصرف الزراعي الحكومي بتقديم قروض من دون فوائد للأفراد، ويسدد نصف تكلفة المعدات والأسمدة

telegram @soramnqraa

والأعلاف والتكلفة الكاملة للمبيدات. لا يستطيع رواد الأعمال في أيِّ بلد متقدم النمو إلا أن يحلموا بظروف مواتية كهذه. أما إذا كانت الظروف أكثر صعوبة، فسينخرطون عندها في أنشطة عامة. يحدث أحيانًا أن تتاح الفرص لأصحاب الملايين العديمي الخبرة لشراء أصول تابعة للدولة بمثل هذا السعر.

من هذا المنظور، من المفيد تذكّر نشأة البرجوازية المحلية. كان الرأسماليون الأوائل من التجار، وأصحاب المشاغل، والمصانع، وصيادي الأسماك واللؤلؤ، ومقرضي الأموال. وبدأوا العمل لمصلحة احتكارات النفط الأجنبية كمقاولين أو مساهمين أو وكلاء في قطاع الخدمات أو الإنشاءات، من خلال إنشاء شركات صغيرة تُنتج مختلف المواد الضرورية.

يجري تطوير الزراعة في البلدان الخليجية الصغيرة وفي العدد المتزايد من الواحات في المملكة العربية السعودية على أساس المزارع الرأسمالية. لقد سُجِّل انخفاض في القطاعات التقليدية للاقتصاد مثل بناء السفن، وصيد الأسماك، وصيد اللؤلؤ، ومصانع الغزل، وصناعة الفخار والجلود، على الرغم من أن الطلب المحلي على الملابس التقليدية والمجوهرات لا يزال يدعم بعض الحرفيين.

هناك ازدياد في عدد الطبقات المتوسطة في المدن: الموظفون، الضباط، الطلاب، المثقفون الوطنيون. عشرات الآلاف من طلاب مؤسسات التعليم العالي الموجودة في البلدان الخليجية، وعدد كبير من الشباب الذين حصلوا على شهاداتهم في الخارج، يغيّرون بسرعة مستوى التعليم وصورة المجتمع بكاملها.

إن تحوُّل المجتمعات الخليجية العربية يكشف عن إمكانات التطور الاجتماعي والاقتصادي للبلدان الأقل تقدمًا وذلك على المسار الرأسمالي.

إن مصير دول مجلس التعاون الخليجي التي لديها كميات غير متساوية من الموارد يمكن أن يصبح مختلفًا للغاية. فطبقًا للتقديرات، ووفق المعدلات

الحالية لاستغلال النفط، لن يتم استنفاد موارد الكويت وأبوظبي سوى بعد 100 عام. في ما يتعلق بالغاز، فإن تقديرات الخبراء تقريبية، إذ إن آبار «البلدان العربية الستة» الغازية الكبيرة لم يتم استكشافها بالكامل. وتشكّل قطر هنا استثناء. وإذا أخذنا بالحسبان انخفاض مستوى الاستخراج، فلن يتم استنفاد الموارد المؤكدة إلا بعد 100 عام على الأقل. وحدها البحرين لديها موارد غير كافية بأقل من 15 عامًا. في أيّ حال، سيتم استنفاد مصادر الهيدروكربون غير المتجددة في نهاية المطاف، وهو ما يُحتّم على الأنظمة الخليجية ضرورة اعتماد التنويع الاقتصادي.

تسمح المناهج التي اتبعتها دول مجلس التعاون الخليجي في هذا الصدد بتوقّع الاتجاهات التالية: الرغبة في الحفاظ، قدر المستطاع، على احتكار استخراج النفط، وتقليل مشاركة رأس المال الأجنبي في إنتاج النفط والغاز، وتشجيع الاستثمارات في صناعة معالجة النفط والغاز والبنية التحتية المرتبطة بها. كان توسيع الشراكة مع الشركات الأجنبية أمرًا ضروريًّا لأنَّ هناك حاجة إلى تقنيات متقدمة ومتخصصين رفيعي المستوى لتشغيل مواقع صناعية للبتروكيماويات. وفقًا لتقديرات خبراء البنك الدولي، كان على دول المجلس في الفترة من 1995 إلى 2005، أن تُنفق ما لا يقل عن 60 مليار دولار لتطوير البنية التحتية وضمان الاستغلال الفعّال للموارد الهيدروكربونية.

بلغ متوسط التضخم المنخفض في البلدان «الستة» في الفترة بين عامي 1995 و1997 ما يقارب 3.3 في المئة، وكان المعدل الأعلى في الإمارات العربية المتحدة (5.17 في المئة) والأقل في عُمان (0.9 في المئة). من ناحية أخرى، يجب أن يؤخذ بالحسبان أن جميع البلدان المعنية تلجأ إلى الكثير من الاعتمادات والإعانات وتنفق الكثير على البرامج العسكرية. فعلى سبيل المقارنة، بلغ متوسط معدل التضخم في إيران 40 في المئة، وفي اليمن 36.1 في المئة، وفي العراق، الذي تضرر بشدة من العقوبات الدولية، 433 في المئة.

telegram @soramnqraa

ومع ذلك، وبغضّ النظر عن الكليشيهات الدعائية، يجب الإقرار بموضوعية، من وجهة نظر تاريخية، أنه حتى في ظل الظروف غير المثالية لاستغلال الموارد الهيدروكربونية، فقد عادت هذه الموارد بالفائدة على البلدان الخليجية المعنية. ولولا رأس المال الأجنبي والمشاركة التقنية للاحتكارات الغربية لبقيت الموارد من دون تغيير لفترة طويلة.

تميزت جميع دول مجلس التعاون الخليجي بتركيز إنتاج النفط في أيدي الحكومات، وليس في القطاع الخاص، وهو ما يدل على الأهمية الاستراتيجية للموارد الهيدروكربونية وضعف البرجوازية الوطنية. وتؤكد هيمنةُ الدولة وجودَ دافع موضوعي للغاية: وهذا يعني، في البلدان المعنية، احتكار المصدر الرئيسي للرفاهية والتطور.

إن تراكم الموارد المالية ورسملة الاقتصاد، اللذين اتخذا طابعًا سريعًا نتيجة «الطفرة النفطية»، سمحا لـ«البلدان العربية الستة» بالانتقال إلى استغلال الموارد النفطية، ووضع قدرات معالجة النفط الخاصة بها موضع التنفيذ، وإلى خلق شبكة واسعة من البنية التحتية الحديثة وإنشاء الصناعة النفطية والكيماوية. وقد ظهر مجمّع كبير للنفط والكيماويات. مرة أخرى، ونظرًا إلى انخفاض أسعار النفط العالمية في الثمانينيات والتسعينيات، أُجبِرت الأنظمة الخليجية على تشجيع رأس المال الأجنبي للاستثمار في قطاع التحويل. في حالة وجود وضع غير مواتٍ ناتج من انخفاض الأسعار، فإن البوابات سوف تُفتَح جزئيًّا للسماح للشركات الأجنبية بدخول قطاع إنتاج الغاز.

رغم أن هذا العرض لتطوُّر الموارد الهيدروكربونية يبدو للوهلة الأولى اقتصاديًّا بحتًا، فإنه مع ذلك يُظهر بوضوح الجانب الاجتماعي العميق للتطور المعني، الذي يهدف خصوصًا إلى تحديث مجتمعات «البلدان العربية الستة» بأكملها.

في الوقت ذاته، من المهم الأخذ بالحسبان أن الهيدروكربونات هي موارد

غير متجددة، وبالتالي فإن كفاءة مجمّع النفط والغاز في دول مجلس التعاون الخليجي محدودة بمهل زمنية محددة جدًّا على السلَّم التاريخي.

ثالثًا: الطفيلية الاجتماعية للمجتمع الاستهلاكي و«الازدهار النفطي»: مرض معدٍ

ونحن ننتقل إلى تحليل المرحلة النهائية من الإنتاج، يجب أن نؤكد أوّلًا أن السمة المميزة للبلدان المصدرة للنفط هي المستوى المرتفع لاستهلاك الفرد، العام والشخصي. في هذا المجال، فإنه يتجاوز بكثير حتى أكثر البلدان المتقدمة، من دون ذكر البلدان النامية. إن مستوى استهلاك الفرد هنا هو أعلى من نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان النامية الأخرى.

عمليًّا، يلبي جميع سكان البلدان الكبرى المصدرة للنفط احتياجاتهم من الغذاء والملبس والسكن والتعليم، وهم قادرون على الادّخار. يمتلك العمال المهرة، فضلًا عن الطبقات الوسطى، منازلهم الخاصة، وسياراتهم، والأجهزة المنزلية، بما في ذلك أجهزة التلفزيون والفيديو والجوالات والإنترنت، كما أنهم مُعفون من ضرائب الدخل، ويستفيدون من الرعاية الصحية والتعليم المجاني، والأسعار التفضيلية لدفع الخدمات الصحية. لقد وصلت هذه الأقطار إلى، بل تجاوزت، مستوى البلدان المتقدمة من حيث الاستهلاك.

إن «أثر المحاكاة [أو التقليد التفاخري]» له أيضًا أهمية كبيرة، لأنه يُشجِّع على التعلم من البلدان المتقدمة، أي المستوى العالي وتنوُّع جميع الاحتياجات، بما في ذلك السلع الراقية. إن الوزن المحدد لهذه الأخيرة، إضافةً إلى الخدمات في الاستهلاك العام، يُستخدمان، كما نعرف، كمؤشر لمستوى التنمية الاقتصادية.

يمتلك العديد من الموظفين المؤهلين وممثلي الطبقة الوسطى في الغرب منازل خاصة أو شققًا واسعة تحتوي جميعَ وسائل الراحة الحديثة، فضلًا عن السيارات والأجهزة المنزلية. كما أنهم يتغذون جيدًا ويرتدون

telegram @soramnqraa

ملابس جيدة. نتيجة لذلك، تُطابق جميع هذه الاحتياجات في الربع الأخير من القرن العشرين، التكلفة الحالية للعمالة، ومستوى التمدّن، وأداء العمالة الوطنية. إن القوى العاملة لديها كل شيء، بما في ذلك السلع الفاخرة، والسيارات الباهظة الثمن، والقصور، والجواهر وأكثر من ذلك بكثير.

إن العائد المرتفع للعمل في استخراج النفط، الذي يدر تصديره مكاسب ضخمة من العملات الأجنبية والذي يُشكّل المكوّن الرئيسي للناتج المحلي الإجمالي، يُعتبر في المقام الأول هدية سخية من الطبيعة أو من القدرة الإلهية. فمن غير الممكن في أيِّ فرع من فروع الاقتصاد في البلدان المتقدمة، إنشاء مثل هذه الكتلة من الأرباح، حتى لو تمّ استخدام تقنيات وتنظيم الإنتاج بمشاركة أكثر المتخصصين المؤهلين. **في الوقت نفسه، فإن مستوى المعيشة الحالي للعمال في البلدان المتقدمة هو نتيجة عمل شاق ودؤوب للعلماء والمثقفين والموظفين والعمال والفلاحين الذين ينتجون جميع العناصر المكوّنة للحضارة، وفي نهاية المطاف، نتيجة إنتاج متطور وقيمة مضافة متراكمة.** غني عن القول إن استغلال المستعمرات وشبه المستعمرات أدى دورًا مهمًّا في التراكم الأوّلي واللاحق لكلٍّ من رأس المال الأوروبي والأميركي. لكن لا يمكن القول في أيِّ حال من الأحوال أنه أدى دورًا أساسيًّا أو حصريًّا في تكوين اقتصاد الغرب الحديث.

إن ارتفاع مستوى الاستهلاك، بكل المقاييس، في البلدان الرئيسية المصدرة للنفط له طابع اجتماعي - اقتصادي وتاريخي خاص. إن إيرادات النفط الهائلة، التي تتمتع بها هذه الدول، هي نتيجة امتلاك هذه البلدان سلعةً مطلوبة بشكل كبير في العالم والتي لا يوجد ما يعادلها حتى الآن.

إن نسبة الإعانات الاجتماعية للسكان الأصليين كبيرة إلى درجة أن بعضهم يفضّل عدم العمل وبعضهم الآخر لا يستعجِل القيام بإعادة التأهيل أو بتغيير مِهنته القديمة (المزارعون والصيادون). الأمر الذي يُفسِّر على ما يبدو، المفارقة التالية: بلغ عدد العاطلين من العمل والأشخاص ذوي المهن غير المحددة في عام 1981 في البحرين 4.8 في المئة من العاملين، وفي الكويت،

بين عامي 1965 و1975، من 2 إلى 3.5 في المئة، وفي الإمارات العربية المتحدة في عام 1975، 1.5 في المئة[5].

أصبحت هذه البلدان من دون شك المستورد الرئيسي في العالم للعطور والجواهر وأغلى السيارات ولجميع السلع الفاخرة. إضافةً إلى ذلك، فهي تحتل المرتبة الأولى بين جميع أقطار العالم من حيث شراء الأسلحة. لمحاولة فهم موقف السكان الأصليين في الأنظمة النفطية تجاه العمل، يجب العودة إلى الثقافة وإلى مستوى المثقفين والوعي. سيكون من الخطأ ومن غير الأخلاقي تجاهل المساهمة الكبيرة للعرب في تقدُّم الحضارة العالمية، وكذلك العمل الفكري والبدني الدؤوب للفلاحين والمثقفين والعمال الذين خلقت أيديهم اقتصاد بلدهم وثقافته، فلا **يمكن المرء إغفال التراث الثقافي والعلمي العربي البعيد، الذي كان فيه القرآن يُمجِّد العمل.**

إن ارتفاع مستوى الاستهلاك يُعدُّ ظاهرة عشوائية، حيث إن 40 في المئة من واردات البلدان المعنية هي سلع وخدمات استهلاكية، بما في ذلك العديد من السلع الكمالية، وهو ما يزيد اعتماد هذه البلدان على «العالم الصناعي»[6]. وقد وصف أيضًا الرئيس السابق للشركة الوطنية الكويتية السيد الصباح اقتصاده بأنه اقتصاد استهلاكي[7].

بل تعتقد عالمة الاجتماع الفرنسية لونغونيس (Elizabeth Longuenesse) أن «موقف السكان الأصليين لبلدان الخليج من موضوع العمل لا يتم تحديده من خلال آلية سوق العمل، إنما من خلال 'العملاء' ومنطق الدخل نفسه، لأن الهدف النهائي هو الحصول على وظيفة توفّر أجرًا ليس إلا الدخل

(5) Organization of Arab Petroleum Exporting Countries, *Energy Developments: Consumption, Policies, Sources* (Kuwait: 1979).

(6) Y. A. Sayigh, *The Arab Economy. Past Performance and Future Prospects* (Oxford: 1982), p. 119.

(7) Sabah.

telegram @soramnqraa

نفسه». ومن خلال تحليل سوق التوظيف، كتبت لونغونيس أن «المجتمع كله يعيش بفضل إيرادات رأس المال، وأفراده يستفيدون من وسائل توزيع الدخل»[8].

في أيِّ حال، هناك تحولات جذرية اليوم بعد مرور أكثر من عقدين على تحليل المرحلة قيد الدراسة سواء اقتصاديًّا أو اجتماعيًّا. الصورة الجديدة تحمل سمات تطوُّر إيجابي لمعظم الإشكاليات السلبية التي أشير إليها بشكل علمي وموضوعي. **اليوم يلحظ المرء قفزات كبيرة في تحوُّل البنية الاجتماعية وإدارة الاقتصاد بما يقترب بشكل ما من البلدان المتقدمة التي تطورت على أساس التراكم ومكاسب رأسمالية ناتجة ليس من الريع فحسب وإنما من الإنتاج وتراكمه.**

رابعًا: التنمية البشرية: رفاهية الإنسان والتعليم والبحث والتكنولوجيا ووسائل الإعلام في العالم العربي

إن المكونات الاقتصادية ووضع البلدان العربية في الاقتصاد العالمي لها تأثير في حجم التنمية ووتيرتها ومستواها، سواء العناصر المادية أو «العامل البشري». يتناول هذا الفصل بعض المؤشرات المهمة لتنمية الموارد البشرية، التي لا ينبغي التقليل من دورها وأهميتها في ديناميكية التقدم الاقتصادي. فالإنسان هو الذي يطوّر وسائل الإنتاج التي تُنتج جميع السلع المادية للمجتمع.

تحدد الخصائص الكمية والنوعية لأصول بلد معيّن الحاجة إلى استخدام نظام معيّن من المؤشرات التي تميز ظروف العمل وأسلوب حياة السكان. إلا أنه، عندما يتعلق الأمر بالبلدان العربية، يواجه الباحث «حاجزًا» موضوعيًّا يتألف من افتقاد، وعدم كفاية وعدم مطابقة المعلومة الإحصائية المتعلقة بالعديد، إن لم يكن بمعظم، الدول المعنية. وبالتالي،

(8) *Peuples Méditerranéens*, no. 5 (1984).

من الضروري أن نأخذ بالحسبان قيَم مؤشرات تطوُّر «العامل البشري» الموثوقة فحسب.

بعد البحوث ومعالجة المعلومات وتقييم البيانات المناسبة، كان من الممكن الحصول على بعض الخصائص الكمية المتعلقة بالتنمية البشرية والتعليم والوضع الديموغرافي، والعمالة ومستوى الاستهلاك وتطوير وسائل الإعلام في البلدان العربية العشرين. وغني عن القول إن هذه المؤشرات، مهما بلغت أهميتها، لا تقدِّم صورة كاملة عن «نوعية» القوى العاملة والجوانب الأخرى المتعلقة بحياة الناس. ومع ذلك، فهي تسمح بمتابعة التقدم الملحوظ في مجال التعليم والثقافة وبتحليل التمايز بين البلدان العربية وفقًا لمستوى تطوُّر «العامل البشري» والإنتاج.

1 – التنمية البشرية من حيث الرفاهية

أ– منهجية جديدة لقياس التنمية البشرية

منذ عام 1990، يتعارض مؤشر التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي نشر في **تقرير التنمية البشرية** الأول (*Rapport mondial sur le développement humain*)، مع فكرة أن النمو في الناتج القومي الإجمالي هو مرادف للتنمية. يضع مؤشر التنمية البشرية (Indicateur du Développement Humain) (IDH)، الأفراد بقوة في صلب عملية التحليل.

في النسخة الأولى من التقرير الخاص بالبلدان العربية[9]، ركّز المؤلف نادر فرجاني[10] على تطوير أداة قياس أكثر شمولية، أسماها مؤشر التنمية

(9) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002* (New York: 2002).

(10) نادر فرجاني: ولد في عام 1944، وهو مفكر اجتماعي مصري، وأستاذ بجامعة القاهرة. رئيس فريق تحرير **تقرير التنمية العربية** الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ورئيس مركز المشكاة. من أهم أعماله **الهجرة إلى النفط** (1983)، **وعن نوعية الحياة في الوطن العربي** (1992)، وحرر كتاب **العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي** (2001). (المراجعة)

telegram @soramnqraa

البشرية «المُعدّل» أو «الآخر». ففي رأيه، لا يعطي مؤشر التنمية البشرية كل ثراء مفهوم التنمية البشرية، الذي لا يمكن فصله عن حرية البشر. إن التنمية البشرية تهدف إلى توسيع القدرات والخيارات وتعزيز الحريات، التي من دونها لا يمكننا بناء القدرات ولا تحديد الخيارات. وتُعدُّ المعرفة بُعدًا آخر مهمًّا للتنمية البشرية لأنها تؤدي دورًا حاسمًا في خلق القدرات البشرية. ونتيجة لذلك، فإن مؤشر التنمية البشرية «المعدّل» الذي اقترحه فرجاني يتضمن هذين العنصرين الأساسيين للتنمية البشرية، إضافةً إلى أبعاد رئيسية أخرى. يقدِّم فرجاني[11] مقاله الشخصي كنقطة انطلاق لبحث أكثر تعمقًا ولإحصاءات أكثر دقة. إنه يستخدم اثنين من العوامل التي أخذها بالحسبان مؤشر التنمية البشرية الأصلي (IDH)، وهما تحديدًا متوسط العمر المتوقع عند الولادة ومستوى التعليم، فضلًا عن عوامل من مؤشر تحرير المرأة كما وردت في **تقرير التنمية البشرية لعام 1995** (*Rapport mondial sur le développement humain* 1995). وأضاف إلى ما سبق ثلاثة عوامل جديدة[12]:

- **الحرية**، للتعبير عن **التمتع** بالحريات المدنية والسياسية، وهو هدف ينشده الجميع، وفي الوقت ذاته لإبراز **انعدام الحريات** في المنطقة العربية؛

- **عدد مستخدمي الإنترنت**، لتحديد مستوى استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإظهار **العجز في اكتساب المعرفة** في المنطقة العربية؛

- **نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون** (بالطن)، التي تُعتبَر **عقوبة**، لحصر الأضرار البيئية.

من ناحية أخرى، **تعمَّد** فرجاني **استبعاد عامل الدخل من أجل «الحد من أهمية متوسط الدخل كمقياس للتنمية البشرية بشكل عام ولإظهار العجز في القدرات البشرية مقارنة بالدخل في البلدان العربية»**. ففي رأيه، سواء تعلق الأمر

(11) N. Fergany, «Le Développement humain dans les pays arabes, le cadre contextuel et l'acquisition du savoir,» *Futur arabe*, no. 24 (Juillet 1992).

(12) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

بـ «البلدان العربية أو غيرها من البلدان الأخرى التي تعتزم الأداء بشكل جيد في مجال التنمية البشرية»، فعلى الجميع تحقيق نتائج جيدة في العوامل الستة المدرجة في مؤشره «**المُعدّل**» **أو** «**الآخر**».

تصنيف جديد

بتطبيق هذا الحساب الجديد على 111 بلدًا في العالم، احتلت السويد المرتبة الأولى، في حين تتراجع كندا إلى المرتبة الثالثة (علمًا أنها كانت الرقم 1 من بين 174 بلدًا وفقًا لمؤشر التنمية البشرية لعام 1998)[13]. وتحتل بلدان اسكندنافية أخرى مرتبة جيدة أيضًا، بينما لا تندرج الولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وفرنسا ضمن العشرة الأوائل في الترتيب.

وكما كان متوقعًا، فبحكم أن الدخل غير مُدرج في هذا المؤشر «المعدّل»، فإن وضع المنطقة العربية أسوأ مما كان عليه في تصنيف مؤشر التنمية البشرية العالمي التقليدي. فمن بين 14 بلدًا عربيًا مشمولًا بالتحليل، احتل المراكز الأولى بحسب الترتيب كلٌّ من الأردن، والكويت، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، يليها المغرب، ثم جزر القمر، فمصر، وتونس. احتفظت بلدان مثل الأردن وجزر القمر فحسب بالمراكز التي كانت قد احتلتها في مؤشر التنمية البشرية والمؤشر المعدّل على التوالي.

ب- قياس الرفاهية البشرية: مقاربة لعامل الحرية

إن مؤشر التنمية البشرية الذي يستخدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هو تطبيق جزئي للمنهج المتعلق بـ «القدرات» والهادف إلى تعريف الرفاهية. يَجمَع هذا المؤشر النتائجَ التي تم الحصول عليها في ثلاثة مجالات للحرية: حرية الحصول على مستوى معيشي لائق، والذي يَعتبر الدخل الفردي الحقيقي مؤشرًا موثوقًا به نسبيًا، وحرية العيش طويلًا، أي العيش في مأمن من الأمراض

(13) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 1998* (New York & Oxford: Oxford University Press, 1998).

telegram @soramnqraa

التي يمكن الوقاية منها ومن الوفاة المبكرة، مُمَثلة بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة، وحرية الوصول إلى مستوى مُرضٍ من المعرفة، ويقاس ذلك بعدد من المؤشرات المتعلقة بالتعليم. كل هذه الحرِيات هي حريات أساسية يتفق عليها الجميع. نتفق أيضًا على الاعتقاد بأن مؤشر موريس (Morris) (1979)، الذي يسمح بقياس جودة الحياة المادية إضافةً إلى مؤشر التنمية البشرية هو أكثر الأدوات الناجحة لمقارنة مستويات الرفاهية على الصعيد الدولي. ومع ذلك، وبسبب الطريقة المستخدمة لتجميع المتغيرات، تُعتبر هذه المؤشرات خالية من أيِّ دلالة معيارية[14].

من المحتمل أن تعطي قاعدة بوردا (Borda) دلالة معيارية لطريقة تجميع المتغيرات. إذ تسمح هذه القاعدة بالتصنيف بحسب الدرجة، وذلك بالتخصيص لكل متغير (هنا، بلد) قيمة تتوافق مع ترتيبه وفقًا لكل معيار من المعايير المحددة للتصنيف، ثم الجمع بين الرتب الفرعية لكل عنصر للوصول إلى النتيجة النهائية. وأخيرًا، يتم تصنيف العناصر المختلفة وفقًا لهذه النتيجة النهائية[15]. وفي النهاية، **تصنِّف قاعدة بوردا العناصر المختلفة وفقًا لهذه النتيجة النهائية، الأمر الذي ينتج منه تصنيف شامل للعناصر التي يمكن اعتبارها معيارًا صحيحًا للرفاهية الاجتماعية. ونطلِق على نتيجة هذا الحساب اسم مؤشر التنمية البشرية البديلة** ((Indicateur du Développement Humain Alternatif) (IDHA)).

«يُنتِج دائمًا هذا الأسلوب تصنيفًا شاملًا للعناصر. لذلك يمكن أن نعتبر أنه يفسِّر بشكل صحيح وظيفة الرفاهية الاجتماعية». في هذا العمل، اتّبعنا طريقة داسغوبتا (Dasgupta) ودرسنا الرفاهية على أساس التصنيفات التي تم الحصول عليها من خلال تطبيق قاعدة بوردا باستخدام عدد من محددات الرفاهية

(14) يُنظر، على سبيل المثال: P. Dasgupta, *An Inquiry into Welfare and Destitution* (Oxford: Clarendon Press, 1993).

(15) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

المستخدمة تقليديًّا، ومن ناحية أخرى، مجموعة من مكونات الرفاهية التي تتعلق بالحريات والمؤسسات.

لا تعطي هذه العملية سوى ترتيب واحد لكل بلد. وبما أن هدفنا هنا هو أن نضع على جدول أعمال أبحاث التنمية البشرية الطريقة الفُضلى لقياس هذه التنمية البشرية، سيكون كافيًا إنتاج تصنيفٍ واحدٍ بحسب البلد. **ومع ذلك، سيكون من السهل نسبيًّا حساب قيم مؤشر التنمية البشرية البديلة وفقًا لمجموعة المؤشرات المُقترحة هنا.**

والمؤشرات المُستخدمة لهذا التحليل هي بالترتيب كالتالي[16]:

• **مستوى العمر المتوقع عند الولادة،** كمقياس لطول العمر وللحالة الصحية العامة؛

• **مستوى التعليم الذي تم التوصل إليه،** كوسيلة اكتساب المعرفة؛

• **مؤشر الحرية،** كتعبير عن التمتع بالحريات المدنية والسياسية، كهدف عالمي، وكتعبير عن نقص الحريات في المنطقة العربية؛

• **مؤشر مشاركة المرأة،** كما يحسبه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتعبير عن وصول المرأة إلى السلطة في المجتمع بشكل عام للكشف عن انخفاض مشاركتها في الحياة المجتمعية للمنطقة العربية؛

• **عدد مواقع الإنترنت التي يؤمها كل فرد،** كتعبير عن مستوى التواصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكتعبير عن الحاجة المُعترف بها عالميًّا إلى الاستفادة من العولمة والمعرفة في عصرنا، وكعرض للعجز عن اكتساب المعرفة في المنطقة العربية؛

N. Fergany, «Sur l'être humain et le développement dans les pays arabes.» *Futur arabe* (16) (Juillet 1988); Fergany, «Le Développement humain;» United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

telegram @soramnqraa

• **معدل انبعاثات ثاني أكسيد الكربون للفرد** (معبَّر عنه بالأطنان)، الذي يجب أن يُفهم على أنه عقوبة نتيجة تدمير البيئة، ويعكس الأضرار البيئية.

يمكن ملاحظة **أن مؤشر التنمية البشرية البديلة يرتبط ارتباطًا إيجابيًّا وقويًّا جدًّا بمؤشر** التنمية البشرية **(مؤشر الارتباط = + 0.904). ويدلّ هذا الارتباط القوي بين المؤشرين على أنهما ينتميان حقًّا إلى الفئة نفسها من مؤشرات التنمية**[17].

غير أن ترتيب البلدان وفقًا لمؤشر التنمية البشرية البديلة يعطي نتائج مختلفة تمامًا. من المهم ملاحظة أن ترتيب بلد معيّن وفقًا لمؤشر التنمية البشرية البديلة الذي تم الحصول عليه هنا، لا يتوافق مع تصنيفه وفقًا لمؤشر التنمية البشرية كما هو مبين في **تقرير التنمية البشرية**. فمن ناحية، يعتمد التصنيف الوارد هنا على قاعدة بوردا للتصنيف وليس على قيم مؤشر التنمية البشرية، ومن ناحية أخرى، يتم هنا تحليل 111 بلدًا فقط (مقارنة بـ 174 بلدًا في **تقرير التنمية البشرية**)[18].

يبيِّن الشكل (2-5) (أ) إعادة التصنيف هذه، على المستوى الإقليمي، باستخدام متوسط ترتيب البلدان في المنطقة. **تعكس المرتبة الأعلى التنمية البشرية الأضعف.**

ويُظهر الشكل (2-5) (ب) الترتيب نفسه، على مستوى 111 بلدًا فرديًّا في العالم. وتحتل السويد المرتبة الأولى في مؤشر التنمية البشرية البديلة بينما تتراجع كندا إلى المرتبة الثالثة من أصل 111 (كانت الأولى من بين 174 بلدًا على مقياس مؤشر التنمية البشرية في عام 1998). لا تُعتبر الولايات المتحدة، ولا المملكة المتحدة، ولا فرنسا، ولا ألمانيا، من بين البلدان العشرة الأولى على مقياس مؤشر التنمية البشرية البديلة؛ وبالمقابل، فإن البلدان الاسكندينافية، تأتي في المراتب الأولى في معظم الحالات.

---

(17) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

(18) Ibid.

الشكل (2-5)
ترتيب جميع البلدان العربية ضمن المجموعات الإقليمية الأخرى في العالم
بحسب مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنمية البشرية البديلة (أ)
وبشكل منفصل بين 111 بلدًا فرديًّا وفقًا لمؤشر التنمية البشرية (ب)

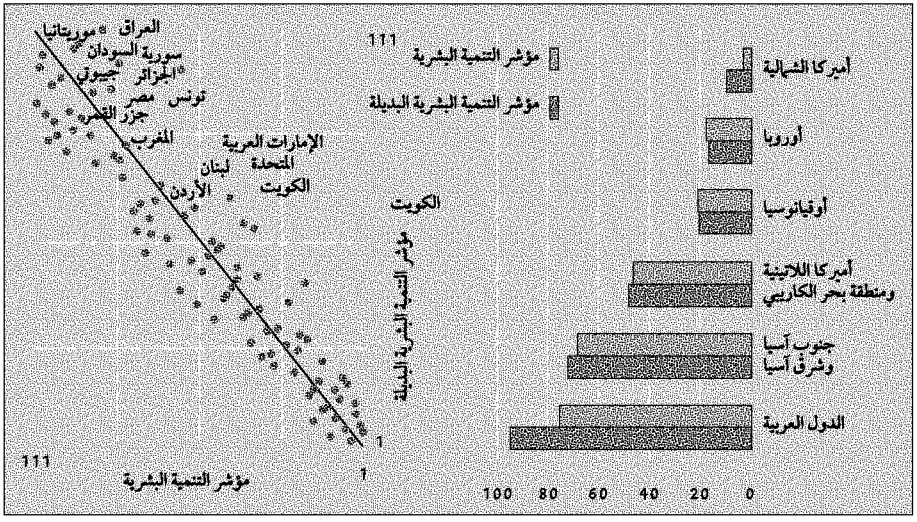

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002* (New York: 2002).

ومن بين البلدان العربية الـ 14 المشمولة في التحليل، صنِّفت أربعة في المراكز العشرة الأخيرة: سورية والسودان وموريتانيا والعراق (الشكل (2-5) (ب)). بينما يتصدر الأردن والكويت ولبنان والإمارات على التوالي قمة ترتيب البلدان العربية وفقًا لمؤشر التنمية البشرية البديلة، يليها المغرب وجزر القمر ثم مصر وتونس. من المرجح جدًّا أن هذا الترتيب يعكس بشكل أفضل الاختلافات في مستوى رفاهية الإنسان في كل البلدان العربية أكثر مما يعكسه مؤشر التنمية البشرية الكلاسيكي.

ليس من المستغرب إذًا أن تكون جميع البلدان العربية في أسفل التصنيف، بنسب متفاوتة، عند الانتقال من مؤشر التنمية البشرية إلى مؤشر التنمية البشرية البديلة بسبب دور عامل الحرية في مؤشر التنمية البشرية البديلة.

telegram @soramnqraa

ج- الحريات والمكونات المؤسسية للرفاهية

تُستخدَم المتغيرات المعيارية التي تدخل في تكوين مؤشرات الحريات والمؤسسات في نموذج اقتصادي قياسي لتقييم آثار الحوكمة على مؤشرات نتائج التنمية: الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومعدل وفيات الرضع ومعدل محو أمية الكبار. وقد تبيَّن أن كل مؤشر للحوكمة شكّل عاملًا محددًا ذا صلة بهذه النتائج التنموية.

بالنسبة إلى النموذج المُطبّق، فقد استُخدمت مؤشرات موحدة للحوكمة كمجموعة من التقييمات لضمانات الشفافية التي تحدد نوعية المؤسسات. ومع مراعاة إجراءات التوحيد القياسي المستخدمة والمنهجية السائدة التي تتمثل في استخدام المتوسط البسيط للمؤشرات كمؤشر مركَّب للظاهرة التي تم تحليلها، فقد تم أيضًا حساب مؤشر عام لنوعية المؤسسات في النهج المستخدم.

يُلخّص الجدول أدناه النتائج الخاصة بالبلدان العربية. قد يتضح من هذا الجدول وجود علاقة إيجابية بين إنجازات التنمية البشرية، كما يعكسها مؤشر التنمية البشرية، ونوعية المؤسسات. تمتلك مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المرتفعة مؤسسات ذات جودة أعلى من المتوسط بالنسبة إلى جميع المؤشرات، باستثناء مؤشر «إبداء الرأي والمساءلة». في حين أن هذه المؤشرات العليا تنحرف عن المتوسط بأقل من نقطة واحدة لدى إدماج مؤشر «إبداء الرأي والمساءلة»، الذي يشمل كل ما يتعلق بالحرية السياسية، وهو ما يترجَم رقميًّا ضمن منظومة المعايير بقرابة 0.6 نقطة تحت المتوسط. أما نوعية المؤسسات في مجموعة البلدان ذات التنمية البشرية المتوسطة والمنخفضة فهي أقل من المتوسط. بالنسبة إلى هذه المجموعات الثلاث، فإن البلدان العربية هي أقل عمومًا من المتوسط في ما يتعلق بضمانات الشفافية، باستثناء مجال «احترام الشرعية»، الذي لا يتجاوز المتوسط إلا بقدر بسيط[19].

(19) Fergany, «Le Développement humain;» United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

د- الرفاهية البشرية في البلدان العربية في السياق العالمي

إن طريقة تجميع مؤشرات الرفاهية تتمثل في استخدام قاعدة بوردا كوسيلة لتفسير وظيفة أو مؤشر الرفاهية الاجتماعية. من أجل تنظيم هذه المعلومات على المستوى العالمي، نحتاج إلى استخدام عينة من البلدان التي لدينا عنها معلومات بشأن المؤشرات الستة التي تتعلق بالمؤسسات (الحوكمة)، والتي نعرف ترتيبها على مؤشر التنمية البشرية. لقد جرى التوصل إلى عينة من 147 بلدًا مستوفيًا هذه الشروط، من بينها 17 بلدًا عربيًا[20]. دون تعميم مفرط، ووفقًا للممارسات المعمول بها في ما يتصل بمؤشر التنمية البشرية، يمكننا تصنيف مجموعات البلدان المختلفة تبعًا لقاعدة بوردا وفق ثلاثة مستويات: الرفاهية البشرية المرتفعة (البلدان التي يزيد الإجمالي الكلي فيها عن 0.8 من الحد الأقصى)، الرفاهية البشرية المتوسطة (البلدان التي يُراوح مجموعها بين 0.5 و0.8 من الحد الأقصى) والرفاهية البشرية المنخفضة (البلدان التي يقل الإجمالي الكلي فيها عن 0.5 من الحد الأقصى). وهذا الإجراء، رغم كونه عشوائيًا، له فائدة تحليلية[21].

تقييم نوعية المؤسسات في البلدان العربية

البلدان المصنفة بحسب المجموعة وفقًا لمؤشر التنمية البشرية	إبداء الرأي والمساءلة	عدم الاستقرار السياسي	فاعلية السلطات العامة	العبء التنظيمي	احترام الشرعية	الفساد	نوعية المؤسسات
مؤشر التنمية البشرية مرتفع	-0.586	0.704	0.198	0.321	0.902	0.237	0.296

يتبع

(20) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

(21) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2001* (New York & Oxford: Oxford University Press, 2001).

telegram @soramnqraa

تابع

مؤشر التنمية البشرية متوسط	0.671 –	0.385 –	0.305 –	0.561 –	0.032 –	0.317 –	0.394 –
مؤشر التنمية البشرية منخفض	0.872 –	1.602 –	1.159 –	0.680 –	0.787 –	0.953 –	1.009 –
مجموع البلدان العربية	0.749 –	0.272 –	0.287 –	0.400 –	0.006	0.262 –	0.329 –

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2001* (New York & Oxford: Oxford University Press, 2001).

في هذه العينة من 147 بلدًا، فإن الدرجة القصوى المحققة هي 882 نقطة. وعلى هذا الأساس، فإن الحد الأدنى المطلوب للتصنيف في مجموعة البلدان ذات الرفاهية البشرية العالية هو 705.6. في عيّنتنا، تجاوزت المجر هذا الحد بحصولها على درجة إجمالية قدرها 711. بالنسبة إلى مجموعة البلدان ذات الرفاهية البشرية المتوسطة، فإن الحد الأدنى المطلوب هو 441 نقطة، وهو حد تجاوزته المكسيك بحصولها على درجة إجمالية قدرها 442[22].

كما هو مبيّن في الشكل (2-6)، تتجاوز المنطقة العربية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا من حيث مؤشر التنمية البشرية والمؤشرات الصحية (متوسط العمر المتوقع عند الولادة) والمستوى التعليمي (ممثلة بشكل غير مباشر من خلال محو أمية الكبار). لكنها لم تصل إلى المستوى الذي وصلت إليه منطقة شرق آسيا (مع الصين أو من دونها) وأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي لهذه المؤشرات. في ما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (من حيث تكافؤ القوة الشرائية)، فإن مرتبة البلدان العربية أفضل، بل أعلى من مرتبة جنوب شرق آسيا والمحيط الهادئ، وكذلك من مرتبة جنوب آسيا وأفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. بعبارة أخرى، **بحسب المؤشرات الرئيسية للتنمية البشرية، فإن المنطقة العربية هي ثرية ماديًّا أكثر مما هي متطورة بشريًّا.**

(22) Ibid.

وبما أن هناك علاقة وثيقة على المستوى العالمي، بين نصيب الفرد من الناتج المحلي ومؤشر التنمية البشرية، فإن البيانات الواردة أعلاه تشير في ما يبدو، إلى أن البلدان العربية ربما استثمرت في بناء رأس المال المادي أكثر مما استثمرت في تنمية الموارد البشرية. وهذا يعني بالتالي أن على البلدان العربية أن تفعل الكثير من خلال الاستثمار مستقبلًا في تكوين رأس المال البشري، الذي يُعدُّ حجر الزاوية في التنمية بمجملها البشرية.

الشكل (2-6)

مؤشر التنمية البشرية في المنطقة العربية مقارنة بمناطق أخرى من العالم، 1998

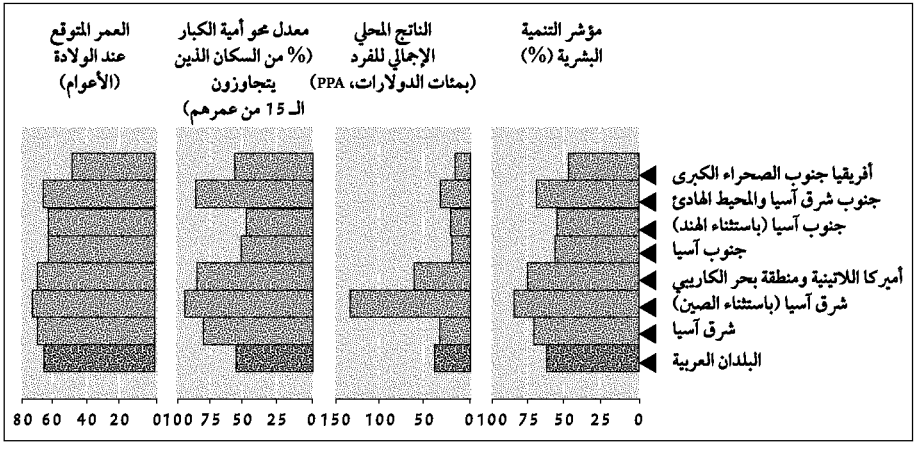

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2000* (New York: 2000).

يضم الجدول أدناه نتائج توزيع البلدان في العالم بحسب مستويات الرفاه التي تحققت.

الرفاهية البشرية في العالم: تصنيف البلدان وفقًا لقاعدة بوردا بما في ذلك الحريات والمؤسسات				
مجموعة البلدان	عدد البلدان	أعلى عدد من النقاط تم الحصول عليه	أقل عدد من النقاط تم الحصول عليه	عدد البلدان العربية
الرفاهية البشرية المرتفعة	25	856 (سويسرا)	711 (كوستاريكا)	0

يتبع

telegram @soramnqraa

تابع

الحريات الرفاهية البشرية المتوسطة	42	705 (شيلي)	442 (المكسيك)	8
الحريات الرفاهية البشرية المنخفضة	73	439 (غامبيا)	13 (العراق)	9
الحريات كل البلدان	147	856 (سويسرا)	13 (العراق)	17

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2001.*

يُظهِر الجدول، بناءً على تصنيف البلدان وفقًا لمكونات الرفاهية البشرية المتعلقة بالحريات والمؤسسات، أن ما من بلد عربي يتمتع بمستوى عالٍ من الرفاهية، بينما 2.4 في المئة من سكان البلدان العربية يعيشون في دولة مصنَّفة على أنها ذات تنمية بشرية عالية.

تتمتع ثمانية بلدان عربية، تمثِّل 20.6 في المئة من إجمالي سكان الأقطار العربية، بمستوى متوسط من الرفاهية البشرية، وفق مؤشرنا، مقابل 78.3 في المئة يعيشون في بلدٍ مصنَّف على أنه يتمتع بتنمية بشرية مرتفعة. أما بالنسبة إلى البلدان العربية التسعة المتبقية، والتي تمثِّل 79.4 في المئة من سكان العينة، فلديها رفاهية بشرية منخفضة، مقابل 19.3 في المئة من البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة[23].

2 - التعليم والتحديات المستقبلية

أ- تحليل نظام التعليم العربي

منذ عام 1995، تضاءلت الموارد المخصصة للتعليم. فمقارنةً بالبلدان الصناعية، انخفض نصيب الفرد من الإنفاق على التعليم في البلدان العربية، والذي يمثِّل 20 في المئة من الإنفاق المماثل في البلدان الصناعية عام 1980، إلى 10 في المئة في منتصف التسعينيات. يُعزى هذا الانخفاض جزئيًّا إلى

(23) Ibid.

سياسات التكيف الهيكلي السيئة التصميم التي لا تولي التنميةَ البشرية اهتمامًا كافيًا. ونتيجة لذلك، فإن التمدرس بجميع المستويات لا يزال متخلفًا عن المناطق النامية الأخرى. ولا يتناسب الالتحاق بالتعليم الابتدائي مع الزيادة السريعة في أعداد الشباب.

ويُعدُّ معدل الالتحاق بالتعليم العالي أقل مما هو عليه في مناطق أخرى من العالم وهناك فجوة حقيقية بين التعليم وسوق العمل. وعلى كل المستويات، بما في ذلك مستوى التعليم العالي، قد تكون النساء مهددات بالتخلف عن الركب.

1 - **الأمية**

حققت البلدان العربية تقدمًا ملموسًا في مجال التعليم: فقد انخفض **معدل الأمية** بين البالغين من 60 في المئة عام 1980 إلى قرابة 43 في المئة في منتصف التسعينيات؛ إذ تضاعف معدل محو أمية المرأة العربية ثلاث مرات منذ عام 1970. ومع ذلك، يوجد اليوم 65 مليون بالغ أميٍّ، ثلثهم من النساء؛ ومن غير المرجح سد هذه الفجوة قبل ربع قرن على الأقل.

لا تزال معدلات الأمية في العالم العربي أعلى من المتوسط العالمي، بل أعلى من المتوسط في البلدان النامية. إضافةً إلى ذلك، فإن عدد الأميين آخذ في الازدياد: فالبلدان العربية تعبُر إلى القرن الحادي والعشرين مع 70 مليون أميٍّ، معظمهم من النساء[24] (الشكلان (2-7) و(2-8)).

تتوافق الفروق المتعلقة بمحو الأمية مع الفروق في التعليم الابتدائي بحسب الجنس والوضع الاجتماعي ومكان التعليم. وبالتالي، لا تؤدي الاختلافات في التعليم الابتدائي إلا إلى تفاقم الفوارق في التعليم المرتبط بنوع الجنس والوضع الاجتماعي والإقامة في المناطق الريفية أو الحضرية. نلاحظ أنَّ من غير المتوقع أن تختفي الأمية بين السكان الذكور في البلدان العربية قبل

(24) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

telegram @soramnqraa

نهاية الربع الأول من القرن الحادي والعشرين، أما في حالة النساء، فلن تختفي قبل عام 2040[25].

2- التمدرس

تشير البيانات المتاحة عن الالتحاق بالمرحلة الأولى من التعليم الرسمي إلى أن العالم العربي غير قادر حتى الآن على استيعاب أجيال جديدة من المواطنين. يبدو أن الفتيات أقل حظًّا في البلدان العربية، إذا ما قارناهن بالفتيات في معظم البلدان النامية أو في مجمل العالم.

الشكل (2-7)
معدلات الأمية في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، 1980 و1995 (بالنسبة المئوية)

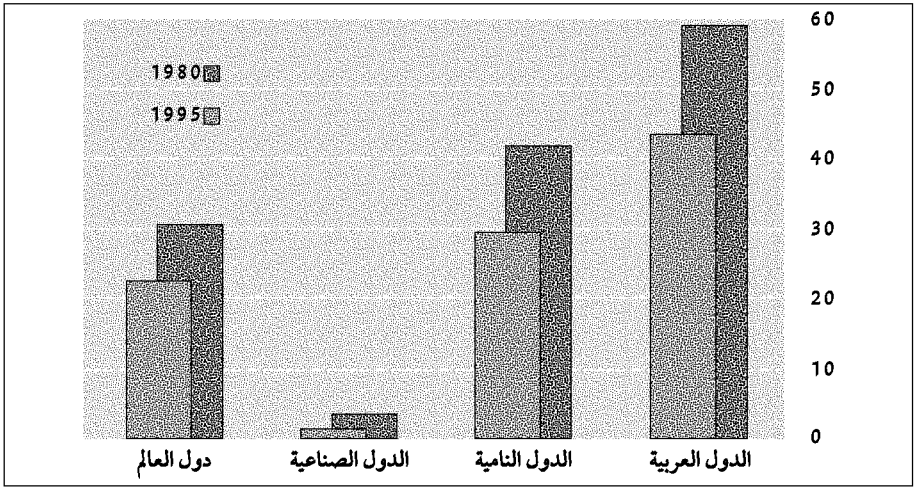

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

في منتصف التسعينيات، كانت المعدلات الإجمالية للالتحاق بالتعليم في المراحل الثانوية والجامعية في الأقطار العربية (54 في المئة و13 في المئة

(25) Ibid.

على التوالي) أي أعلى مما هي عليه في البلدان النامية (49 في المئة و9 في المئة على التوالي) (الشكل (2-9)). ومع ذلك، فإن هذه النسب هي أقل بكثير من تلك المسجلة خلال الفترة نفسها في البلدان الصناعية 85 في المئة و60 في المئة على التوالي) (قد يتجاوز معدل الالتحاق الإجمالي الـ100 في المئة). من غير المتوقع أن تصل الأقطار العربية بحلول عام 2030 إلى مستويات التعليم التي حققتها البلدان الصناعية في منتصف التسعينيات من القرن الماضي في مستويات التعليم الثلاثة[26].

الشكل (2-8)

معدل الأمية في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، بحسب الجنس، 1995 (بالنسبة المئوية)

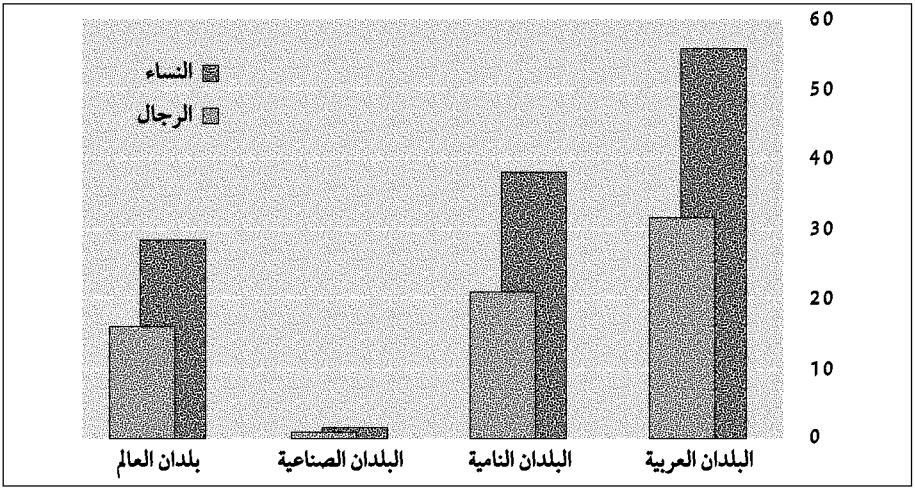

المصدر: Ibid.

شهدت الأقطار العربية تطورًا كميًّا كبيرًا في التعليم، بما في ذلك عند الفتيات، لكن معدلات التحاق الإناث بالمدارس أقل من معدلات الذكور، خاصة في التعليم العالي. كما تتخلف البلدان العربية أيضًا عن مناطق أخرى من العالم من حيث معدلات التحاق الفتيات بالتعليم العالي (الشكل (2-10)).

(26) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2001*.

telegram @soramnqraa

الشكل (2-9)
عدد طلاب التعليم العالي لكل 100,000 نسمة في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، 1980-1995

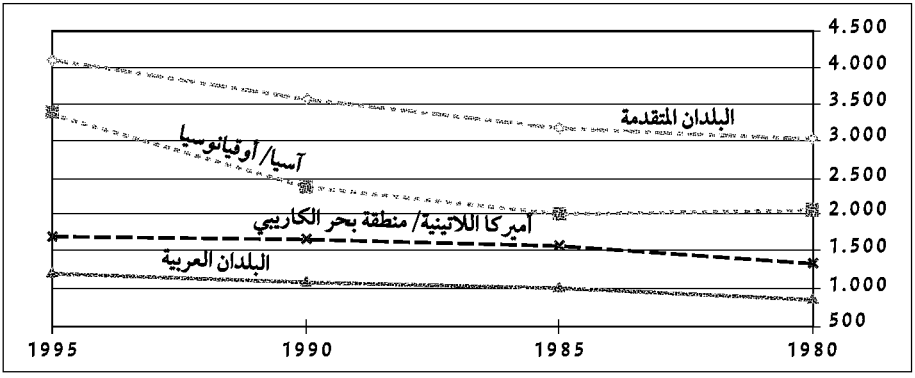

المصدر: يستند الشكل إلى بيانات اليونسكو: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), «World Statistical Outlook on Higher Education, 1980-1995,» in: World Conference on Higher Education, *Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action: UNESCO, Paris, 5-9 October 1998* (Paris: UNESCO, [1998]).

ب- العالم العربي في السياق العالمي للتعليم

من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، يرافق التوسع في التعليم العالي زيادة في الإنتاجية الاقتصادية والرفاهية المادية، ولا سيَّما في المراحل المبكرة.

1 - العودة إلى تطوير التعليم العالي

في العالم المعاصر، هناك علاقة قوية وديناميكية بين مستوى التنمية الاقتصادية، من جهة، والتوسع في التعليم العالي، من جهة أخرى. لِنُلقي نظرة الآن على هذه العلاقة باستخدام المعلومات عن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهي الأداة الأنسب للمقارنات الدولية كمؤشر عام للإنتاجية الاقتصادية والازدهار المالي، وعدد طلاب التعليم العالي لكل 100,000 في عام 1995[27].

(27) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD), *The Measurement of Scientific and Technological Activities: Proposed Standard Method of Compiling and Interpreting Technology Balance of Payments Data: TBP Manual* (Paris: 1990).

لقد حصلنا على قيم المؤشرين اللذين اختيرا لـ111 دولة، واللذين يوفران أساسًا صلبًا لمناقشة العلاقة المعنية. يوضح الشكل (2-11) العلاقة بين القيمتين. ويتطور نموذج هذه العلاقة مع التوسع في التعليم العالي في المراحل المبكرة بالتزامن مع النمو السريع للدخل والقوة الشرائية للفرد الواحد.

هذا النمو في دخل الفرد يتباطأ مقارنة بالتوسع اللاحق للتعليم العالي. وبهذه الطريقة، ومن منظور الاقتصاد الكلي، يصاحب التوسع في التعليم العالي نمو في الإنتاجية الاقتصادية والرفاهية المادية، ولا سيَّما في المراحل المبكرة.

2 - المنطقة العربية في السياق العالمي

وفقًا لليونسكو، بلغ عدد الطلاب الذين يواصلون التعليم العالي في الأقطار العربية في عام 1995 قرابة 3,1 ملايين. وهو ما يعادل ضعف عدد الطلاب في هذه المنطقة الذين تابعوا التعليم العالي في عام 1980. وهذا بلا شك يمثِّل نموًّا كبيرًا.

ومع ذلك، فإن معدل النمو هذا ليس استثنائيًّا، مقارنة بعدد الطلاب الدارسين في مؤسسات التعليم العالي في البلدان النامية الأخرى، حيث إن هذا المعدل أعلى حتى من ذلك خلال الفترة نفسها.

يوضح تقييم نسبة الطلاب المسجلين أن مستوى الانخراط في التعليم العالي أقل من المستوى المتوسط في أميركا اللاتينية لفترة 1980-1995 (يُنظر الشكل (2-9)).

ومقارنةً بالبلدان المتقدمة، كان مستوى الانخراط في التعليم العالي في الأقطار العربية في بداية الفترة المشار إليها وقبيل نهايتها، أقل من 30 في المئة. استمر الفرق بين هاتين المجموعتين في التزايد. بل إن الفرق بين البلدان العربية ومنطقة آسيا - أوقيانوسيا ازداد بسرعة أكبر، خاصة بعد عام 1985، عندما

telegram @soramnqraa

بلغت التوصية بخفض الإنفاق على التعليم العالي ذروتها[28]. يمكن الاستنتاج أن البلدان العربية تواجه تحدِّي نشر التعليم العالي وأن هذه التوصية بخفض الإنفاق على التعليم العالي تعني حرمان هذه المجتمعات من الأسس الرئيسية للعلوم والتكنولوجيا.

الشكل (2-10)

المعدل الإجمالي لالتحاق الإناث بالتعليم العالي في البلدان العربية وبعض المجموعات من البلدان، 1980-1995 (بالنسبة المئوية)

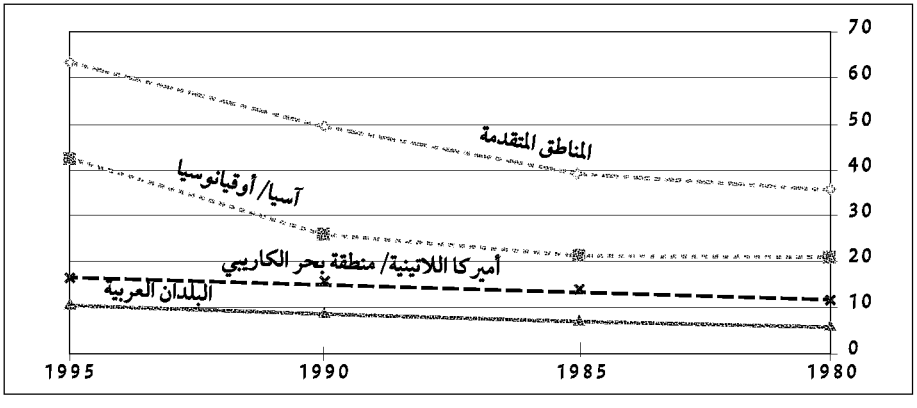

المصدر: يستند الشكل إلى بيانات اليونسكو: Ibid.

إضافةً إلى ذلك، فإن البلدان العربية ظلت متخلفة بوضوح عن المناطق الثلاث الأخرى في ما يتعلق بعدد النساء اللواتي يتابعن التعليم العالي، رغم الزيادة الطفيفة التي تحققت خلال الفترة المشمولة بالدراسة (الشكل (2-10)). فضلًا عن ذلك، ازداد بشكل ملحوظ الفرق في نسبة النساء في التعليم العالي بين الأقطار العربية والمنطقتين الأكثر تقدمًا، خاصة منذ عام 1985[29].

(28) K. Smith, «Innovation Indicators and the Knowledge Economy: Concepts, Results and Policy Challenges,» Norway, STEP Group, November 2000.

(29) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Application of Sustainable Development Indicators in the ESCWA Member Countries: Analysis of Results*, E/ESCWA/ED/2000/4 (New York: 2001).

لا جدال في أن الرفض المتزايد لوصول المرأة إلى التعليم العالي هو مؤشر إلى التخلف، والأمر متروك للبلدان العربية لبذل جهود جادة لمعالجة هذا الوضع.

لا يزال هناك تأخر في البلدان العربية في بنية التعليم العالي.

مقارنةً بالبلدان المتقدمة، وحتى بالبلدان النامية، فإن عدد الموظفين الذين حصلوا على الشهادة الجامعية الأولى في الأقطار العربية قد زاد على حساب الانخفاض الكبير في مدة التعليم العالي، والتي عادة ما تكون على شكل معاهد فنية. علاوة على ذلك، فإن نسبة الانخراط في أعلى مستويات التعليم العالي في البلدان العربية هي أعلى بكثير من النسبة في الأقطار النامية، بخاصة بلدان أميركا اللاتينية (الشكل (2-11)).

الشكل (2-11)

العلاقة بين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد طلاب التعليم العالي لكل 100,000 نسمة، 1995. مقارنات ببلدان أخرى في العالم

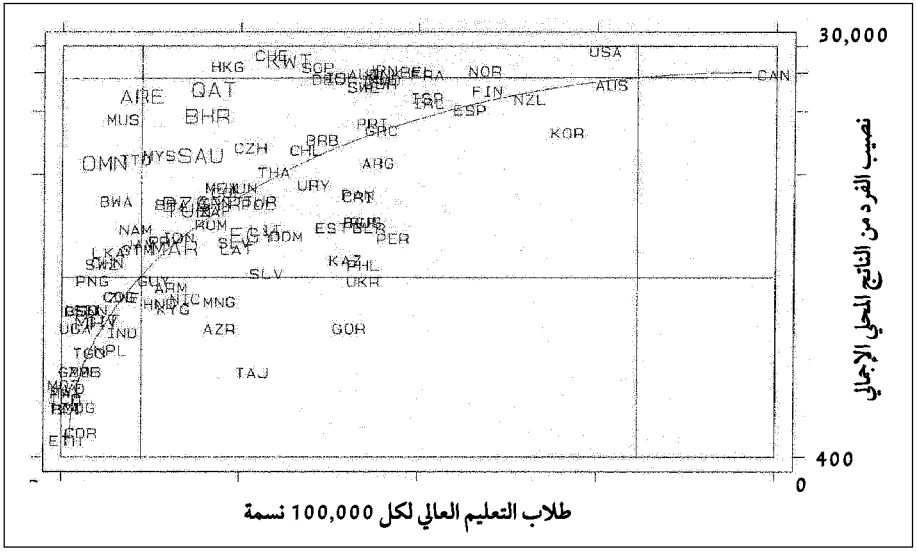

المصدر: يستند الشكل إلى بيانات مستقاة من مواد إحصائية مختلفة تابعة لليونسكو: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *World Education Report 1998: Teachers and Teaching in a Changing World* (Darantière, France: 1998).

telegram @soramnqraa

3 - العلم والبحث والتنمية

أ- العالم العربي في سياق الثورة العالمية للعلم والبحث والابتكار التكنولوجي: منطقة من الاستهلاك الطفيلي أم منطقة من الكوارث الوبائية الخفية الطويلة الأجل؟

إن تحليل نظام العلوم والتكنولوجيا الحالي يحدد مكوناتهما. في هذا الصدد، يمكننا أن نشير إلى ثلاثة عناصر تنطوي على معلومات خط الأساس (أو الانطلاق) والتطور والنتيجة. كانت مؤشرات العلوم والتكنولوجيا التقليدية تتعلق بامتياز بقياس معلومات خط الأساس والنتائج. لذلك، من المعتاد قياس الطابع الكمي لنتائج النظام الناجم عن عملية العلوم والتكنولوجيا القائمة، طالما أنها تتعلق بصحة معلومات خط الأساس. تُستخدم المؤشرات المتعلقة بمعلومات خط الأساس وبتطورها كمرجع، لأنها تسمح بتفحّص المناطق المتأثرة مباشرة بالسياسة. في الوقت نفسه، قد تكون المؤشرات المتعلقة بالنتائج مرتبطة بجودة العملية نفسها. مؤخرًا، نُظر إلى معلومات خط الأساس وإلى نتائج المنظومة من الناحية النوعية. ومن هذا المنظور، قد تدخل المؤشرات المتعلقة بالعلوم وبالتكنولوجيا في فئات محددة بخصائصها الجوهرية، سواء الكمية أو النوعية، أو في مراحل التطور التي تتعلق بها، ولا سيَّما البيانات الأولية، النتيجة والتطور.

غالبًا ما تُقسم الأنظمة القائمة على العلوم والتكنولوجيا إلى أنظمة فرعية وفقًا لوظائفها، وهي تشمل، التعليم العالي أو العام، البحث والتطوير، نقل التكنولوجيا أو اكتساب المعرفة. ويشمل تنوُّع فئات المؤشرات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا، التي تنفذها وتستخدمها الهيئات العالمية مِثل اليونسكو ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، معايير تقيس أداء الأنظمة الوطنية في مجال العلوم والتكنولوجيا في أنظمة فرعية محددة. وغني عن القول إن المكونات المتعلقة بالتعليم العالي وبالبحث والتطوير تؤدي دورًا مهمًّا كمحرِّك لمعلومات خط الأساس وللنتائج في إطار النظام الوطني للعلم والتكنولوجيا.

وتجدر الإشارة إلى ضعف مستوى الاستثمار المخصص للمعرفة في المنطقة وإلى الفجوة الآخذة بالاتساع بينها وبين مناطق أخرى. إن إعادة بناء العلوم العربية ليست مجرد عملية نظرية؛ بل هي وسيلة أساسية لاقتصادات المنطقة للوصول إلى العالم الحديث للصناعات القائمة على المعرفة. فاليوم، تبلغ نفقات البحث والتطوير أقل من 0.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بـ 1.26 في المئة في كوبا، و2.9 في المئة في اليابان في عام 1995.

ب- المؤشرات المتعلقة بالبحث والتطوير

ترتبط أنشطة الابتكار ارتباطًا مباشرًا بالجهود الوطنية في مجال البحث والتطوير، التي يهدف اتجاهها العام في التقييم، إلى تغليب بيانات خط الأساس على المؤشرات المتعلقة بالنتائج. إن تعقيدات التقييم المتعلق بنتائج البحث والتطوير أدت إلى تعميم المؤشرات، مثل نفقات البحث والتطوير، وعدد الموظفين المشاركين فيه وعدد المشاريع المتعلقة به في مجال معيَّن. يتمثل أحد القيود على البيانات، التي جُمعت لتقدير الموارد المخصصة للبحث والتطوير، في أن هذه البيانات ذاتية، وبالتالي فإنها لا تُقدّر التغييرات التقنية ولا تتضمن عوامل مثل التعلم بالتجربة. لقد تم أيضًا تجميع مؤشرات مناسبة على أساس المؤشرات السابقة، وهي تحديدًا عدد العلماء لكل مشروع في مجال معيّن، والإنفاق السنوي لكل عالِم ولكل مشروع.. إلخ.

إن المؤشرات التي يجب أن توفّر معلومات عن مساهمة بلدٍ ما في قطاع البحث والتطوير وأدائه، غالبًا ما تتعلق بدرجة المساهمة في العملية المُقسّمة إلى خمسة «قطاعات» تتعلق بالنفقات الوطنية للبحث والتطوير:

أ) الإنفاق على البحث والتطوير الذي تحملته الشركات التي تُمثِّل المساهمات التي قدمتها الشركات والمنظمات والمعاهد التي تنتج السلع والخدمات بشكل رئيسي لبيعها للطبقات الاجتماعية المختلفة، وكذلك المؤسسات الخاصة غير الربحية التي تعمل من أجلها. كما تندرج ضمن هذه

telegram @soramnqraa

الفئة مساهمات البحث والتطوير التي تقدمها مؤسسات القطاع العام في تلك الفئة[30].

ب) الإنفاق الحكومي على البحث والتطوير، والذي يشمل المساهمات في البحث والتطوير التي تقدمها الوكالات والمؤسسات وغيرها من المؤسسات التي تقدِّم السلع والخدمات إلى السوق، وكذلك من قبل أولئك الذين يحددون السياسة الحكومية، الاقتصادية والاجتماعية للبلد أو للمجتمع. يشمل هذا المؤشر أيضًا نفقات المؤسسات غير الربحية التي أنشأتها وتديرها الحكومة؛

ج) الإنفاق على البحث والتطوير الذي تتحمله مراكز التعليم العالي والتي تمثِّل المساهمات المقدمة من مؤسسات التعليم العالي، بما في ذلك الجامعات والكليات بغضّ النظر عن مصادر تمويلها، وعن اعتمادها على السياسة الاجتماعية والتنظيم القانوني. ويتعلق ذلك أيضًا بالإنفاق الذي تتكبده مراكز الأبحاث والمراكز التجريبية والعيادات الطبية العاملة في إطار مؤسسات التعليم العالي أو المنتسبة إليها؛

د) الإنفاق على البحث والتطوير الذي تتكبده المؤسسات الخاصة غير الربحية والذي يشمل مساهمات المؤسسات غير الربحية العاملة في القطاع العام وتلك المقدمة من جهات مانحة خاصة؛

هـ) المساهمات الخارجية التي تتعلق بتلك المقدَّمة من المنظمات والأفراد العاملين في الخارج. قد يشمل ذلك أيضًا أصول المنظمات أو الأفراد إضافةً إلى أنشطة نقل المعرفة التي يمكن رصدها في بلد معيَّن.

بطبيعة الحال، يمكن تشغيل نظام من المؤشرات المعقدة والقيام بتحليل أكثر تفصيلًا للمساهمات التي يقوم بها القطاع الخاص أو العام في البحث والتطوير، شرط توافر بيانات إضافية[31]، هي:

---

(30) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region*, E/ESCWA/STAT/2002/6 (New York: 2003).

(31) A. Vonortas, «Science, Technology and Innovation Indicators,» George Washington University, USA, 2002.

أ) نفقات لنوعٍ معيَّن من الأبحاث النظرية والتطبيقية، أو التي تتعلق ببساطة بمواصلة النشاط الذي بدأ بالفعل؛

ب) المجال العلمي أو التكنولوجي للنشاط المعني، أي علوم الحياة والعلوم الطبيعية والرياضيات، المعلوماتية والدراسات البيئية.. إلخ؛

ج) معلومات أكثر تفصيلًا عن طبيعة مصادر التمويل.

وُضعت المؤشرات المتعلقة بالإنفاق على البحث والتطوير موضع التنفيذ، لتحديد المعايير في بلد معيَّن، وكذلك لتتبُّع تطوُّر أو غياب نشاط البحث والتطوير من حيث الوقت، ولمقارنة مستوى الدعم الذي يقدمه لمختلف القطاعات والمنظمات في داخل البلد الواحد.

ويتيح نشاط البحث والتطوير تحديد «الكثافة التكنولوجية»[32] في شركة أو في قطاعات، ما يسمح بعرض نمو الإنتاجية ودرجة التنافسية في السوق الدولية.

تختلف الكثافة التكنولوجية من صناعة إلى أخرى، وتتمايز البلدان في ما يتعلق بمستوى التقنيات التي تعتمدها الأنشطة الصناعية السائدة، أي وفقًا لتنفيذ الصناعات ذات التكنولوجيا العالية أو التكنولوجيا المتوسطة أو التكنولوجيا المنخفضة. على الرغم من بساطته الظاهرة فإن هذا التصنيف مربك. وبالتالي، لا يسمح تعريف الصناعة المتقدمة دائمًا بمعرفة ما إذا كان البلد منخرطًا في الاستيراد المكثَّف للتقنيات المتقدمة التي يطبِّقها، مع تشجيع النقل الفعال للتكنولوجيا والدراية الفنية، أم إنه ينتج التكنولوجيات المتطورة للاستخدام الذاتي.

تُستخدم ثلاثة مؤشرات للكثافة التكنولوجية لتصنيف الصناعات والسمات المميزة للإنتاج التكنولوجي واستخدام التقنيات، هي:

(32) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD).

telegram @soramnqraa

أ) النفقات على البحث والتطوير مقارنةً بالقيمة المضافة؛

ب) النفقات على البحث والتطوير مقارنةً بالإنتاج؛

ج) النفقات على البحث والتطوير، مصحوبةً بتكنولوجيات، وُضعت موضع التنفيذ في منتجات وسيطة واستثمارية، مقارنةً بالإنتاج.

إن استخدام هذه المؤشرات سيتطلب بالتأكيد معلومات مفصلة وموحدة عن الأداء الاقتصادي على الصعيدين الصناعي والوطني.

ويمكننا التمييز بين فئات معيَّنة من الموظفين العلميين، والمؤشرات المتعلقة بالبحث والتطوير في البلدان العربية، وعدد العاملين في المجال المتعلق بالبحث والتطوير وكمية الوحدات وتمثيلها في مختلف مجالات البحث.

تشمل مؤشرات البحث والتطوير المتعلقة بالنتائج عدد المنشورات العلمية وبراءات الاختراع المسجلة. وتُستخدم المؤشرات المتعلقة بالمنشورات العلمية وببراءات الاختراع للفرد بشكل عام واعتمادًا على عدد موظفي البحث والتطوير، لتقييم «كثافة أنشطة البحث» الوطنية والمؤسسية. فمن الناحية الكمية، يمكن تقييم أداء البحث والتطوير من خلال المعرفة المقدمة في الاكتشافات العلمية المنشورة والابتكارات التكنولوجية، وكذلك من خلال المعلومات التي تعرض بالتفصيل تقارير الأبحاث وبراءات الاختراع المنشورة. ومع ذلك، يُعدُّ قياس إنتاج المعرفة من الأنشطة البحثية أمرًا في غاية الصعوبة. فمن المهم تدقيق عدد كبير من المنشورات، بمساعدة الخبراء في مجال معيَّن، لتحديد ما إذا كان الاكتشاف يشكِّل اكتشافًا حقيقيًّا أم إنه مجرد تأكيد أو تفسير لحقائق معروفة بالفعل.

إن تحديد أهمية الأنشطة البحثية للتنمية الوطنية يجب أن يقاس من خلال تحليل المنشورات البحثية. أحد أكثر المؤشرات استخدامًا على نطاق واسع هو معدل الإشارة إلى المنشور (أو البحث) كمرجعية في منشورات لاحقة متعلقة بالمجال نفسه. لقد أنشئت قواعد بيانات ببليوغرافية لتوثيق المقالات البحثية

في مجلات ذات مرجعية دولية. وتعتبر حصة الدولة من المنشورات الدولية بشكل عام مؤشرًا يميّز أداء باحثيها، فضلًا عن كونها مقياسًا للإمكانات المستقبلية للتدريب العلمي والتطوير التقني. في حين أن الحصة في المنشورات الدولية تشكِّل مؤشرًا كميًّا، فإن حقيقة أنها تستقى من قدرٍ كبيرٍ من المعلومات المرجعية تجعلها مؤشرًا مفيدًا يتعلق بجودة البحث.

الباحثون المتفرغون: يوضح معدل توزيع الباحثين المتفرغين في البلدان العربية في عام 1996 أن غالبيتهم، ما يقرب من 44 في المئة، يركزون على البحوث الزراعية، ويعود ذلك إلى أن معظم الأقطار العربية تعتمد على الاقتصاد الزراعي. فعلى سبيل المثال، خصصت مصر قرابة نصف الباحثين المتفرغين لهذا المجال بالذات لتجمع 10,744 شخصًا، أي 56 في المئة[33]. هناك ثلاثة بلدان عربية فقط تختلف فيها مجالات البحث الرئيسية، هي البحرين والأردن وقطر، بحيث تركّز على الاقتصاد والصناعة والتعليم على التوالي. يوضح الشكل (2-12) عدد الباحثين المتفرغين في البلدان العربية في عام 1999 العاملين في مجالات محددة من البحث والتطوير. ولا يهمّ ما إذا كانت البحوث المتعلقة بالنفط، المصدر الرئيسي للدخل في العديد من البلدان العربية، تضم عددًا محدودًا من الباحثين. في عام 1996، تخصَّص 6 إلى 8 في المئة فقط من الباحثين المتفرغين في الكويت وعُمان والسعودية في النفط، في حين أن 11 إلى 15 في المئة تحولوا إلى القضايا المتعلقة بالطاقة. وخصصت الإمارات العربية المتحدة 64 في المئة من الباحثين المتفرغين للزراعة، في حين أن الأردن، بنسبة 24 في المئة فقط، لديه أكبر عدد من الباحثين العاملين في الصناعة في المنطقة. في عام 1996، كان الباحثون في مجال الهندسة في سورية يشكلون عددًا كبيرًا، حتى بلغوا 32 في المئة من الإجمالي. وفي الوقت نفسه، خصص لبنان 22 في المئة وقطر 24 في المئة من الباحثين المتفرغين لديهما للعلوم الأساسية[34].

(33) United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *World Science Report 1998* (Paris: 1998).

(34) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region* (2003).

telegram @soramnqraa

الشكل (2 - 12)
الباحثون المتفرغون بحسب القطاع في البلدان العربية، 1999

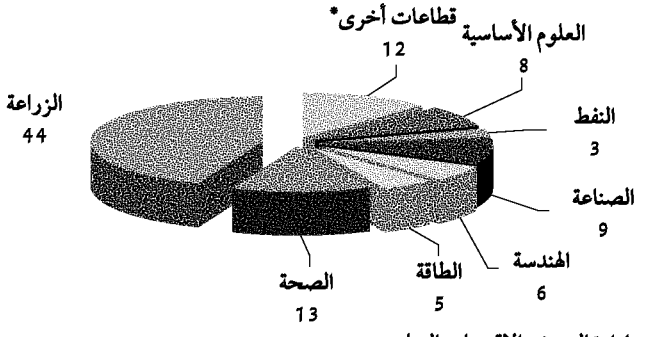

* قطاعات أخرى تجمع إدارة البحث، الاقتصاد والتعليم

المصدر: Escwa-Unesco, E/Escwa/Tech/1998/3.

ج- الببليومترية(35)

يمكن استخدام التحليل الإحصائي للمنشورات العلمية لدراسة مدى وتوزيع الإنتاج العلمي في مجال معيَّن، إضافةً إلى مساهمة مؤسسات وأفراد معيَّنين. تركِّز المؤشرات المتعلقة بالقياسات الببليومترية عادة على أداء الأنشطة البحثية التي تقوم بها الجامعات ومعاهد البحوث العامة والتي تتعلق بكمية هذه الأنشطة ونوعيتها. وكغيرها من المؤشرات، لن تكون ذات دلالة سوى عند مقارنتها.

أحد أوجه القصور في استخدام القياسات الببليومترية كمؤشر هو أنها تقوم على افتراض أن الهدف النهائي للجهود العلمية هو إنتاج المعرفة الفنية ودمجها في الأدبيات ذات الصلة. وعلى الرغم من استخدامها على نطاق واسع لتقييم الأداء العلمي، فإن المؤشرات الببليومترية لا تخلو من عيوب إضافية:

(35) أي تحليل الاستشهادات المرجعية وهو تحليل إحصائي للمنشورات المكتوبة مثل الكتب والمقالات. ويُعدُّ تحليل الاستشهادات المرجعية أهم عملية في القياسات الببليومترية (bibliometric) وهي تهدف إلى إلقاء الضوء على الخصائص البنائية للإنتاج الفكري المتخصص ويمكن من طريقها تقييم المؤلفين وإنتاجهم العلمي وتأثيرهم المتبادل في مجالهم العلمي وتقييم المنشورات التي تنشر إنتاجهم وفترات الركود العلمي في مجال من المجالات. (المراجعة)

أ) في المجالات العلمية المختلفة، يجري نشر وذكر الأعمال السابقة بطريقة مختلفة. هناك أيضًا اختلافات بين البلدان؛

ب) قد تحدث التباسات لغوية في أثناء العمل مع مجلات مختارة ومنشورات دورية. هذا هو الحال في البلدان النامية، ولا سيَّما تلك التي لا تكون فيها اللغة الإنكليزية لغة عمل وتعليم وتواصل علمي. وغني عن القول إن البلدان العربية تقع ضمن هذه الفئة؛

ج) بعض النتائج العلمية القيمة، التي تُعتبر بالفعل «بديهية»، قد لا يُستشهَد بها؛

د) غالبًا ما تكون هناك فترة طويلة بين الإعلان عن نتيجة معيّنة والاعتراف بقيمتها الفعلية؛

هـ) بعض الدوريات الرئيسية لا يأخذ بالحسبان سوى الأعمال التجريبية أو المخبرية، متجاهلًا ابتكارات في مجالات مهمة، بما في ذلك تطوير الحساب الآلي والبرمجيات.

تَستخدم مؤشرات القياسات الببليومترية القائمة الكاملة للمنشورات المجمعة بحسب البلد أو المنطقة. بعبارة أخرى، يمكنها أن تأخذ بالحسبان توزيع الدوريات في المجالات العلمية المختلفة. من الممكن أيضًا دمج تأثير بعض القرائن الأكثر تعقيدًا، والتي يجب إجراؤها وفقًا للمنهجيات التالية[36]:

أ) مؤشر التخصص النسبي: من خلال الإشارة إلى حصة بلدٍ ما في المنشورات العالمية في ميادين علمية معيَّنة؛

ب) اتحاد المؤلفين أو منشور جماعي يضم عددًا من المشاركين عادة يتجاوز اثنين على الأقل: لتحديد الارتباط بين المناطق الجغرافية المختلفة من

(36) Vonortas.

telegram @soramnqraa

خلال اتحاد بعض المؤلفين في المنشور نفسه، بمعنى مشاركة عدد من المؤلفين في بحث واحد؛

ج) الإنتاجية العلمية: لقياس إنتاجية المؤسسات الفردية.

د- أداء أنظمة البحث والتطوير في البلدان العربية

يوضح الشكل (2-13) وضع البلدان العربية إزاء مؤشرات السكان العالمية، والناتج المحلي الإجمالي، والبحث والتطوير.

هناك القليل من الأبحاث المُعمّقة بشأن أنظمة البحث والتطوير في البلدان العربية. مع ذلك، هناك مؤشرات لأدائها ومشاكلها في دراسات اليونسكو المتمثلة في **التقرير العالمي للعلوم** (*Rapport Mondial sur la Science*). تميل هذه الدراسات إلى التركيز على البحث والتطوير في مجالات العلوم الطبيعية والعلوم الدقيقة، لأن البيانات عن العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية غير كافية.

يعتمد البحث في هذا المجال نموذج الإنفاق/ العائد (من المنتجات). إن النفقات الأساسية في عملية البحث والتطوير تتمثل في الموارد البشرية والمال. ويتم استخدام معيارين لقياس الأداء هما: النشر في الدوريات (الدولية) المحترمة أو الرائدة، وتسجيل براءات الاختراع.

توجد منطقتا التسجيل على المستوى الدولي في الولايات المتحدة وأوروبا. تعكس نسبة العائد إلى النفقات درجة كفاءة نظام البحث والتطوير أو إنتاجيته. يمكن أيضًا تحديد إنتاجية البحث والتطوير من خلال نسبة الإنفاق إضافةً إلى مؤشرات كمية أخرى مثل عدد السكان أو الناتج المحلي الإجمالي كتعبير عن إجمالي إنتاجية الموارد الأساسية المخصصة للبحث والتطوير لمجتمع ما.

وباستخدام هذه المعايير وباستخدام معلومات مستمدة من تقرير اليونسكو **التقرير العالمي للعلوم** لعامي 1996 و1998 ومصادر تكميلية أخرى[37]،

(37) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 1995*; United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 1997* (New York & Oxford: Oxford University Press, 1997).

يمكن مقارنة نفقات وأداء أنشطة البحث والتطوير مقارنة بعدد السكان وبالناتج المحلي الإجمالي في جميع البلدان العربية من ناحية، وفي المجموعات التسع الأخرى من أقطار العالم من ناحية أخرى. يتضمن الشكل (2-13) جميع ميزات هذه المقارنة.

بدايةً، يشكِّل العرب ما يزيد قليلًا عن 4 في المئة من سكان العالم، في حين أن معدل الناتج القومي الإجمالي أقل من هذا الرقم. ووفقًا لهذا المعيار، فإنهم في مرتبة أعلى من المتوسط العالمي. فلدى البلدان العربية مستوى كافٍ من العاملين في البحث والتطوير (ليس أقل من حصتهم من سكان العالم). ومع ذلك، فإن هذا العدد الكبير نسبيًّا من موظفي البحث والتطوير لا يتناسب مع الإنفاق على البحث والتطوير، والذي يعادل 0.2 في المئة من الناتج القومي الإجمالي، مقارنة بـ 1.4 في المئة في المتوسط على مستوى العالم. في الواقع، إن هذا المعدل أقل من المعدل في منطقة جنوب الصحراء الكبرى حيث يقل الناتج المحلي الإجمالي عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي. وبسبب هذا العامل وعوامل أخرى، فإن حصة البلدان العربية في البحث والتطوير العالميين هي بطبيعة الحال متواضعة. إذ يبلغ نصيبها من المنشورات أقل من 1 في المئة ولا تكاد تظهر في سجل البراءات[38]. إضافةً إلى التفاوت في نشر وتسجيل براءات الاختراع، والتأخر في البحث والتطوير بشكل عام، وضعف اكتساب المعرفة في البلدان، فإن الدعم المؤسسي للبحث والتطوير هو ما يمثِّل المشكلة الرئيسية. ويتجلى ذلك بطرائق عدة.

من ناحية أخرى، يُعتبر هذا الاختلاف أحد الأسباب الرئيسية لهجرة العقول. من المهم الإشارة إلى التباين الكبير بين الأقطار العربية من حيث الإنفاق على البحث والتطوير مقارنة بعدد السكان والناتج القومي الإجمالي[39].

---

(38) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

(39) S. Qasem, «R&D Systems in the Arab States: Development of S&T Indicators,» United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) & Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), Cairo, 1998.

telegram @soramnqraa

الشكل (2-13)
ترتيب البلدان العربية في المؤشرات العالمية للنشر، والناتج المحلي الإجمالي، والبحث والتطوير (بالنسب المئوية)

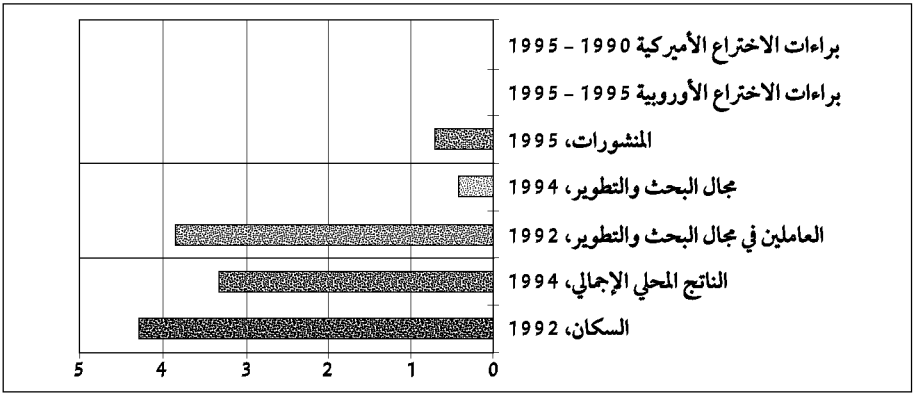

ويوضح الشكل (2-14) هذا التباين من خلال مقارنة الإنفاق على البحث والتطوير بعدد السكان والناتج القومي الإجمالي في الأقطار العربية (بناءً على عدد موظفي البحث والتطوير).

بداية، تحتل مصر والمملكة العربية السعودية بلا شك الصدارة، نظرًا إلى الموارد الأساسية. فمصر لديها أكبر عدد من السكان؛ والمملكة العربية السعودية لديها أكبر ناتج قومي إجمالي. لكن المملكة العربية السعودية، رغم الإنفاق المرتفع نسبيًّا على البحث والتطوير - وإن كان هذا الإنفاق يمثِّل معدلًا أقل من الناتج القومي الإجمالي - لا تتوافر عندها إلا نسبة متواضعة من العاملين في مجال البحث والتطوير[40]. أما في مصر فنسبة موظفي هذا المجال مرتفعة للغاية، إذ يفوق هذا المؤشر بالمقياس النسبي ضعفي معدل السكان، وإنفاقها على البحث والتطوير يتجاوز إنفاق المملكة العربية السعودية. إن التفاوت بين مصر والمملكة العربية السعودية مثال جيد على إمكان التكامل المحتمل بين هذين البلدين وعلى صعيد المنطقة ككل، في مجال اكتساب المعرفة.

(40) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Application of Sustainable Development Indicators.*

يمثِّل المغرب توازنًا بين الموارد الأساسية والنفقات على البحث والتطوير، وتختلف الكويت من حيث كثافة منشوراتها التي تفوق المتوسط. بينما يمثِّل اليمن الطرف المعاكس، مع الأخذ بالحسبان مؤشرين، هما نسبة الموارد البشرية إلى عدد المنشورات ونسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى الناتج القومي الإجمالي. مرة أخرى، ازداد هذا الإنفاق بشكل رئيسي في بلدان صغيرة نسبيًا (البحرين وعُمان وسورية)، وانخفض في العراق، بينما حافظت الإمارات العربية المتحدة على سخائها في ما يخص هذا الإنفاق (مع مراعاة الأسعار الحالية). كل هذا يعني أن أزمة الإنفاق المنخفض على البحث والتطوير قد اشتدت، على الرغم من توافر الموارد البشرية نسبيًا. لذلك من المنطقي في هذا المجال أن ينعكس هذا الوضع على انخفاض مستوى إنتاجية البحث والتطوير في العديد من الدول العربية[41].

الشكل (2-14)

الحصص الفردية للبلدان العربية في المجموع الإقليمي للمنشورات، والناتج المحلي الإجمالي، والبحث والتطوير، 1996

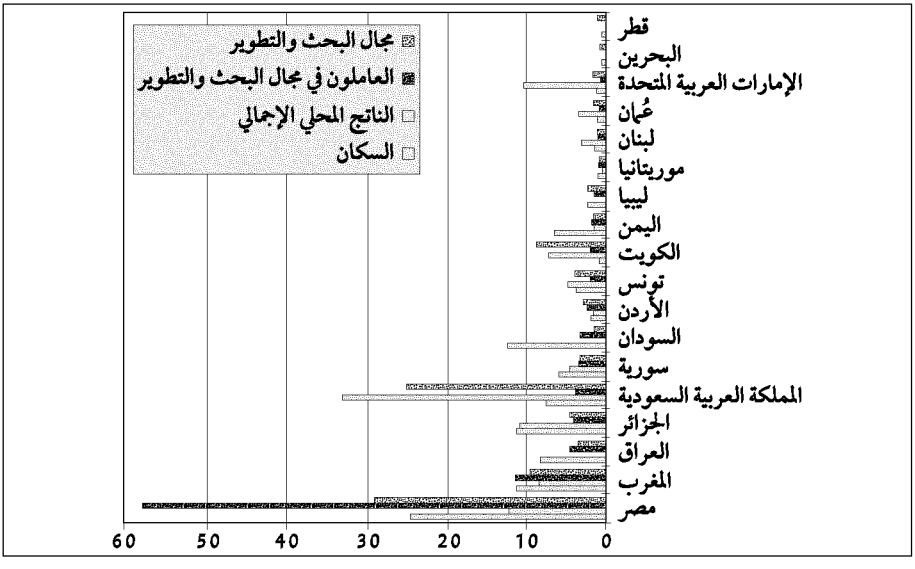

(41) Ibid.

telegram @soramnqraa

ينبغي الآن أن نتفحّص إنتاجية جميع الدول العربية، والتي يمكن قياسها من خلال نسبة واحدة من المؤشرات الواسعة الانتشار، مثل عدد العاملين في البحث والتطوير أو الإنفاق في هذا المجال، ومن الممكن أيضًا أخذ مؤشرات اجتماعية أخرى بالحسبان، مثل الناتج القومي الإجمالي وعدد المنشورات.

دعونا نلقِ نظرة على معيار عدد المنشورات (لا يوجد سبب لاستخدام معيار عدد براءات الاختراع المسجلة نظرًا إلى التواجد العربي المتواضع في هذا المجال) في مقارنة بين المناطق الجغرافية المختلفة في العالم، وفقًا لتصنيف يجمع بين تصنيفين وضعتهما اليونسكو في طبعة لعام 1996 من **تقرير العلوم في العالم**. سنرى أن إنتاجية البحث والتطوير في جميع الأقطار العربية، من حيث التناسب بين عدد المنشورات والإنفاق على البحث والتطوير، مرتفعة، بسبب انخفاض مستوى الإنفاق العربي بصورة رئيسية (يُنظر الشكل (2-15)). ومع ذلك، فنسبة عدد المنشورات إلى عدد العاملين في مجال البحث والتطوير في البلدان العربية هي الأدنى من جميع أنحاء العالم. وقد تم التوصل إلى هذه النتيجة من ملاحظة تقرير السعادة القومية الإجمالية[42] في جميع أنحاء العالم، باستثناء أميركا اللاتينية.

لقد توقفنا وقتًا طويلًا عند أهمية الأداء التي يعكسها عدد المنشورات في مجال البحث والتطوير، والتي نعتبرها مؤشرًا إلى إنتاجية البحث والتطوير للمجتمع ككل. وفقًا لهذا المؤشر، فإن إنتاجية البحث والتطوير في البلدان العربية هي أقل بكثير من المتوسط العالمي. إنتاجية أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فحسب، أضعف من العرب. على الرغم من الصعوبات العديدة التي تواجهها دول الاتحاد السوفياتي السابق منذ انهياره، فإن إنتاجيتها البحثية أعلى بخمس مرات من مثيلتها في الأقطار العربية. يقلل التصنيف الجغرافي المستخدم من أهمية بلدان هي بالفعل

(42) تقرير السعادة القومية الإجمالية يتضمن دليلًا لمقياس الرفاهية الفعلية لمواطني البلد بدلًا من الاستهلاك، وهو ما يعبّر بشكل أكثر ملاءمة عن الحقائق الاجتماعية والإنسانية والبيئية. فرضيته هي أن السعادة الأساسية يمكن قياسها لأنها تنتمي إلى نوعية التغذية والمسكن والتعليم والرعاية الصحية والحياة المجتمعية. على عكس ذلك، فإن المفهوم التقليدي للناتج القومي الإجمالي يقيس فقط مجموع الإنتاج المادي الصرف في البلد. (المراجعة)

مهمة في مجال البحث والتطوير. على سبيل المثال، فإن البلدان الآسيوية، التي يقطنها عدد كبير جدًّا من السكان، تُظهر تنوعًا كبيرًا في البحث والتطوير[43]. لا شك أن المقارنات الأكثر تفصيلًا، والأكثر ملاءمة للبحث والتطوير، سوف تُسلط الضوء على التقدم والمزايا التي تتمتع بها مختلف البلدان الآسيوية مقارنة بالأقطار العربية في العديد من المجالات، مثل الإلكترونيات والمعلوماتية، وتقنيات الفضاء واستخدام الطاقة الذرية. نستطيع قول الشيء نفسه عن الأرجنتين (فعلى سبيل المثال، استوردت مصر مؤخرًا مفاعلًا ذريًّا من ذلك البلد).

الشكل (2-15)

توزيع ترتيب مناطق العالم في ما يتعلق بالمؤشرات العالمية للمنشورات، والناتج المحلي الإجمالي، والبحث والتطوير (بالنسبة المئوية من المتوسط العالمي)

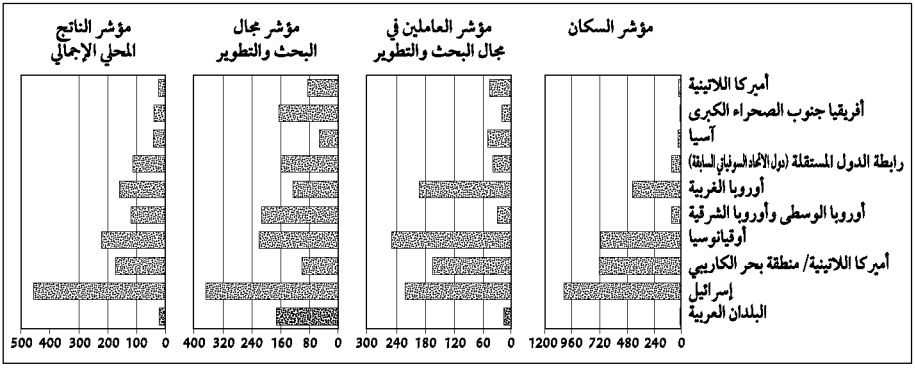

المصدر: يستند الشكل إلى قاعدة بيانات اليونسكو: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *World Science Report 1996* (Paris: 1996); United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO), *World Science Report 1998* (Paris: 1998).

مع ذلك، فإن هذا التصنيف الجغرافي يمثّل تباينًا مهمًّا بين البلدان العربية ومنافسها الإقليمي، إسرائيل. في الواقع، تُعتبر إسرائيل، وفقًا لمعايير عدة، حالة فريدة من حيث البحث والتطوير. فإنتاجيتها من المنشورات تتجاوز إلى حدٍّ كبير جميع مناطق تصنيفها الجغرافي، وفقًا لنسبة إنتاجية المنشورات إلى العدد من المنشورات، والناتج القومي الإجمالي أو الإنفاق على البحث والتطوير. إن

(43) Ibid.

telegram @soramnqraa

إنتاجية منشورات إسرائيل تأتي قليلًا فقط بعد منشورات أوقيانوسيا، وفقًا لنسبة المنشورات إلى عدد موظفي البحث والتطوير[44]. ونظرًا إلى أهمية المقارنات بين البلدان العربية وإسرائيل في السياق الإقليمي، فسوف نبحث هذه المسألة بمزيد من التفصيل لاحقًا.

هـ- المنشورات المتعلقة بالعلوم والتكنولوجيا الصادرة في البلدان العربية في الشرق الأوسط

زاد عدد منشورات العلوم والتكنولوجيا الصادرة في المجلات المرجعية الدولية على مدار العشرين سنة الماضية من 5,865 في فترة 1970-1975 إلى 34,594 بين عامي 1990 و1995[45]. بالقيم المطلقة، ثبت أن مصر والسعودية هما الأكثر إنتاجًا؛ إذ أصدرتا معًا قرابة 74 في المئة من مجمل المنشورات في المنطقة العربية بين عامي 1990 و1995. وكان لبنان البلدَ الوحيد في المنطقة الذي انخفض معدل منشوراته من 743 بين 1970 و1975 إلى 500 بين 1990 و1995 (يُنظر الشكل (2-16)). مع ذلك، فإن عدد الاستشهادات كمرجعية بهذه المنشورات لا يستحق الذكر على الإطلاق. إذ تُظهر البيانات الحديثة، الواردة في تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002، أن أربعة منشورات فقط من مجموع المنشورات التي صدرت في المنطقة استُشهد بها أكثر من 40 مرة، أي تقريبًا لا شيء إذا ما قارنا ذلك بآلاف المقالات من الولايات المتحدة التي استُشهد بها بعدد المرات نفسه. يوضح الشكل (2-16) عدد المنشورات المرجعية الصادرة عن جميع البلدان العربية.

يعرض **الشكل** (2-17) سلسلة من المؤشرات الرئيسية للموارد البشرية والأداء الاقتصادي، فضلًا عن الإنفاق على الإنتاج والتطوير، والأداء والإنتاجية في إسرائيل، مقارنة بالبلدان العربية (على مقياس لوغاريتمي، لتسليط الضوء على الاختلافات الضخمة بين المؤشرات المستخدمة).

---

(44) Ibid.

(45) Ibid.

يبلغ عدد السكان العرب تقريبًا 50 ضعفًا عدد سكان إسرائيل. ويكاد يكون مجموع الناتج القومي الإجمالي العربي 15 ضعف الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل[46]. فدخل الفرد في إسرائيل أكبر بثلاث مرات من متوسط البلدان العربية وهو ينمو بشكل أسرع. إضافةً إلى ذلك، فإن عدد موظفي البحث والتطوير في الأقطار العربية هو ثمانية أضعاف حجمه في إسرائيل، والإنفاق على البحث والتطوير العربي يكاد يكون أكبر بقرابة 50 في المئة منه في إسرائيل. هنا، يمكننا ملاحظة الانخفاض التدرُّجي في الميزة الكمية للعرب كلما اقتربنا من المؤشرات الأكثر أهمية لنشاط البحث والتطوير.

الشكل (2-16)

توزيع المقالات المنشورة في البلدان العربية في الشرق الأوسط، 1970-1995

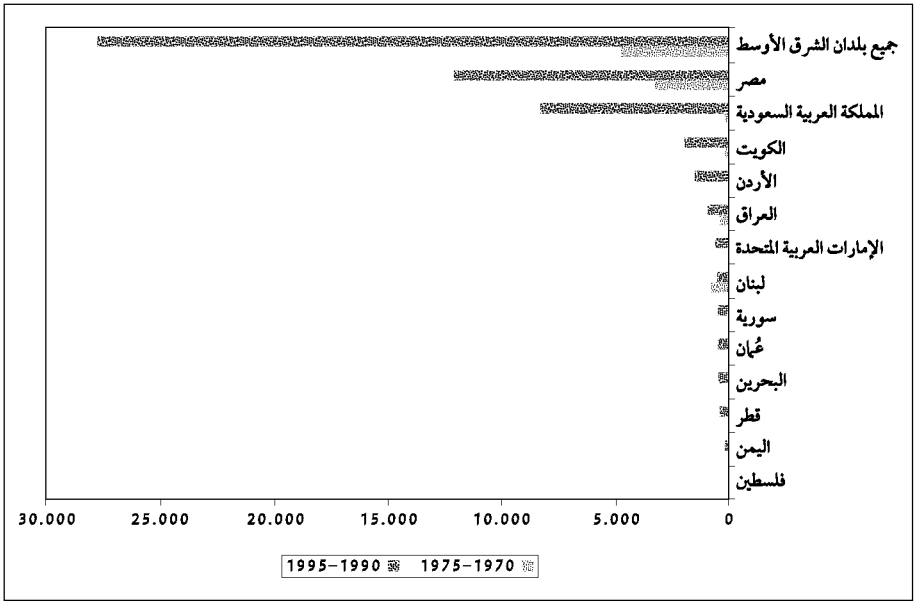

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

(46) Ibid.

telegram @soramnqraa

علاوة على ذلك، فإن التفوق الكمي للعرب على إسرائيل يكون في بعض الأحيان صارخًا جدًّا، خاصة عندما ننظر إلى مؤشرات الأداء الاقتصادي الأكثر وضوحًا (مثل نسبة صادرات المنتجات النهائية إلى إجمالي التصدير)، وإمكانات الموارد البشرية وكثافة وإنتاجية الإنفاق على البحث والتطوير أو غيرها من المعايير أيًّا كانت. **تبلغ منشورات الباحثين الإسرائيليين خمسة أضعاف منشورات الباحثين العرب، ومعدل الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج القومي الإجمالي الإسرائيلي أكبر بعشر مرات من معدل البلدان العربية مجتمعة. في بداية عام 1998، كان معدل الأشخاص المتصلين بالإنترنت مقارنة بمجموع السكان أعلى بخمس عشرة مرة تقريبًا من معدل الأقطار العربية**[47].

يُعدُّ أداء البحث والتطوير في إسرائيل أكبر بمرتين ونصف من أداء البلدان العربية من حيث عدد المنشورات و20 مرة أكبر من حيث براءات الاختراع[48].

أما في مجال مؤشرات الإنتاجية فالهوة بين إسرائيل والبلدان العربية تصبح هائلة: فنسبة المنشورات إلى الإنفاق على البحث والتطوير في إسرائيل هي ضعف نسبة المؤشر المماثل في الأقطار العربية ويبلغ نصيب الفرد من المنشورات بالنسبة إلى عدد المنشورات ستين مرة من نسبة المؤشر المماثل في البلدان العربية، وحتى ما يقرب من 1000 ضعف في ما يخص عدد براءات الاختراع مقارنة بعدد الاختراعات او المنشورات العربية، بالترتيب نفسه.

---

(47) Ibid.

(48) US Patents and Trademark Office, 1997.

الشكل (2-17)

المؤشرات الأساسية ومؤشرات العلوم والتكنولوجيا للبلدان العربية وإسرائيل في منتصف التسعينيات (مقياس لوغاريتمي)

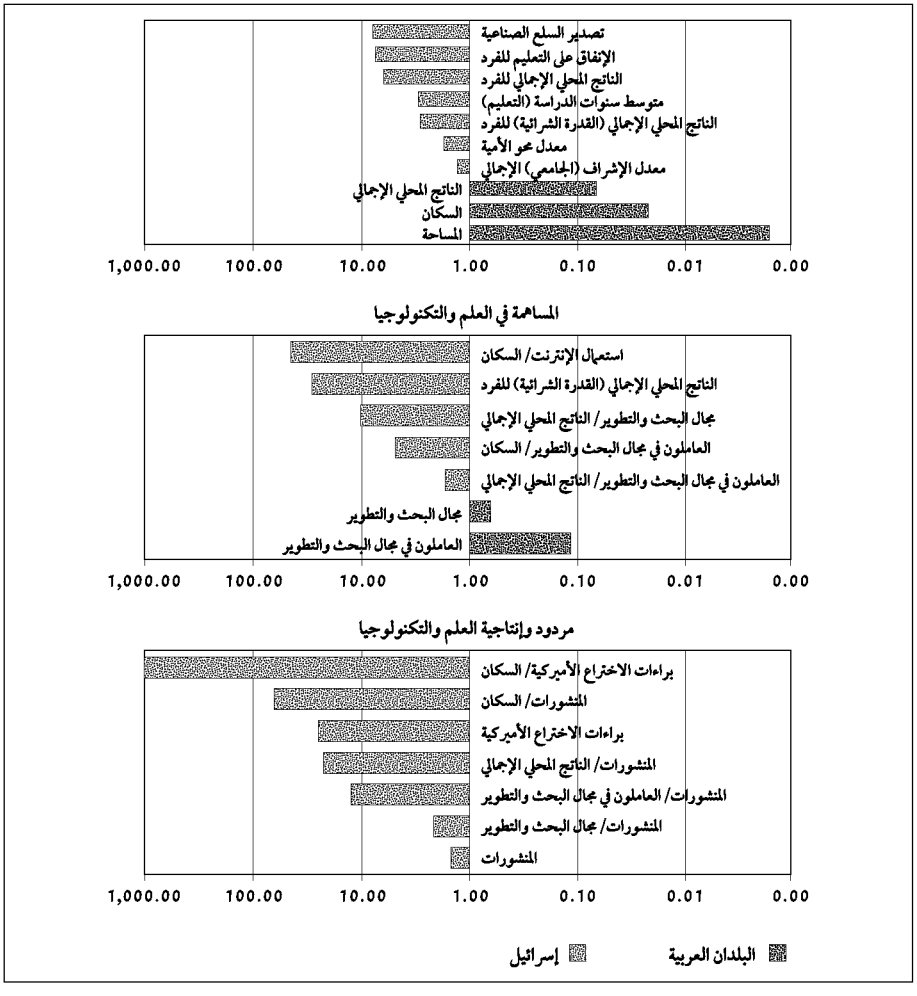

المصدر: يستند الشكل إلى بيانات مستمدة من تقارير اليونسكو، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي: 1994-1998.

بما أن إسرائيل هي بالفعل حالة خاصة في ما يتعلق بالبحث والتطوير، خاصة نظرًا إلى صلاتها بالشتات اليهودي، وإلى دمج المهاجرين اليهود في

telegram @soramnqraa

مجتمعها العلمي (على عكس البلدان العربية التي تعاني «هجرةَ العقول» وحتى الذهاب إلى حدِّ طردها إذا ما بدا أنها مزعجة سياسيًّا) وعلاقاتها التاريخية بالبنية التحتية للبحث والتطوير في البلدان المتقدمة، فإن العرب لا يستطيعون الإفلات من هذه المقارنة في سياق الصراعات الإقليمية إذا ما أخذنا بالحسبان الأهمية الحاسمة للمعرفة في العالم المعاصر.

إن أهم نقطة في المقارنة بين إسرائيل والبلدان العربية في مجال البحث والتطوير لا تتعلق بالمؤشرات الكمية، بل بالسبب الرئيسي لهذا التباين، ولا سيَّما البنية التحتية للمؤسسات وسياقها الاجتماعي.

الخلاصة

على الرغم من نقص المعلومات، يمكن القول بكل ثقة إن نظام اكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية ضعيف، بل هو في الواقع أضعف من أن يُقدِّم مساهمة حقيقية لتحسين شروط التنمية البشرية.

يتضمن القسم الخاص بالتعليم العالي سلسلة من المشاريع العاجلة لتطوير التعليم العالي في الأقطار العربية، إذا كان هناك بالفعل نية لضمان تنمية بشرية حقيقية. ينتهي القسم الأخير بتحليل ما نعتقد أنها الأسباب الرئيسية لتدهور البحث والتطوير في المنطقة، والتي سيكون نقيضها إنقاذ نظام البحث والتطوير في البلدان العربية. لكن هذا الاستنتاج لا يهدف إلى تقديم توصيات.

لا تندرج التوصيات في إطار العِلم، إنما تقع ضمن إطار السياسة. ومن أجل أن تكون قابلة للنجاح، يجب أن تكرَّس من خلال سياسة قوية وفعالة. إن بنية السلطة في الأقطار العربية ضعيفة مثلها في ذلك مثل نظام اكتساب المعرفة الضعيف، وأيّ توصية ستكون عديمة الفائدة كما يتضح من العديد من التوصيات الصادرة عن العديد من الاجتماعات والمؤتمرات في البلدان العربية والتي بقيت حبرًا على ورق.

لكن في مجال العلوم الاجتماعية، يمكن أن يقدِّم الباحث، إن كان محظوظًا، وصفًا دقيقًا للأمور، كما يمكن فهمها وتفسيرها. إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يقدِّم العالِم، ودائمًا إن كان محظوظًا، توقعات، رغم أن هذا صعب. يهدف القسم الأخير من هذا العمل إلى الوصف والتفسير.

في ما يتعلق بالتوقعات، يكفي أن نقول بكل وضوح وبساطة إن مستقبل الوضع الحالي لنظام اكتساب المعرفة المتقدمة في البلدان العربية، في عالم تكثيف المعرفة وسرعة تقدمها وفي سياق العولمة المتنامية، لا يمكن إلا أن يؤدي إلى كارثة، ولا سيَّما من منظور التنمية البشرية.

بدلًا من التوصيات، سوف نقترح سلسلة من الشروط الضرورية، وإن كانت غير كافية، التي يمكن أن تضمن «نهضة المعرفة» في الأقطار العربية.

في المقام الأول، هناك حاجة إلى مزيد من المعلومات بشأن نظام اكتساب المعرفة ودرجة إسهامه في التنمية البشرية في البلدان العربية. سوف يتطلب ذلك بحثًا أكثر عمقًا وأوسع نطاقًا في نظام اكتساب المعرفة المتقدمة في هذه الأقطار. في مجال علاقات وموازين القوى في البلاد العربية، لا توجد بدائل سياسية تعطي الأولوية لاكتساب المعرفة باعتبارها المسار الرئيسي للتقدم. مع ذلك، فإن هذا من شأنه توفير بيئة اجتماعية داعمة لنظام اكتساب المعرفة. تحتوي هذه البيئة الاجتماعية المكوناتِ التالية: نظام التحفيز الاجتماعي الذي يكافئ بسخاء المساهمة في اكتساب المعرفة التي تَعتَبر حرية الفكر والبحث مقدسة، والمؤسسات المستقلة ولكن الممولة تمويلًا جيدًا في مجال اكتساب المعرفة المتقدمة.

غير أنَّ أيًّا من هذه المكونات لا تظهر بصورة تلقائية. فالبيئة المواتية المشار إليها لا يمكنها أبدًا أن تحقق الهدف المنشود بمفردها.

في الواقع، سيكون من الصعب تحقيق ذلك من دون إحداث تغيير جذري في أنظمة اكتساب المعرفة المتقدمة في العالم العربي، خاصة في

telegram @soramnqraa

مجال العلوم الإنسانية والاجتماعية، وهو ما يقودنا إلى الشرط الأساسي الثاني.

لا يمكن أن يحدث أمر جيد ما لم تحاول المجتمعات العلمية العربية تغيير نفسها، ولا سيَّما في ما يخص العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، لتصبح كيانات اجتماعية كبيرة، مبدعة غنية ومثمرة. وقبل أيّ أمر، عليها أن تخدم قضية التنمية البشرية في البلاد العربية.

الهدف الثالث، وربما أكثر الشروط الثلاثة صعوبة في التحقيق، هو تفاعل التحولات المطلوبة في العلاقات بين مجالين: مجال السلطة ومجال الأوساط العلمية.

سيفهَم القارئ الذي يتفحص محتوى هذه الشروط الأساسية أن ظهور طليعة المعرفة، خاصة في مجال العلوم الاجتماعية البالغ الأهمية، قد يشكِّل الشرط الأساسي الوحيد المستقل نسبيًّا لبدء التحولات الضرورية. بناءً على كل ما قيل سابقًا، يبدو لنا أن ظهور نخبة المثقفين «العلميين» بكل معنى الكلمة هو الشرط الأساسي الحاسم للنهضة العربية القائمة على اكتساب المعرفة. سيتعين على بعض العلماء العرب دفع الثمن التاريخي للمشاركة في استحداث هذه الطليعة ونشوئها. إنه أمر لا مفر منه.

يمكننا المساهمة أيضًا في سد فجوة المعرفة من خلال خلق مناخ ملائم لاكتساب المعرفة. في هذا الصدد، سيكون تعديل السلوك وتنفيذ حوافز مجتمعية تُركّز على الإبداع والابتكار، محركًا رئيسيًّا للتغيير. يجب تغيير قواعد اللعبة الاجتماعية لتوفير حافز - تغيير وخلق فرص حقيقية للاعتراف الاجتماعي والتجديد والتقدم لجميع العاملين في مجال المعرفة والتطوير. يمكننا المساعدة أيضًا في سد الفجوة المعرفية من خلال تجديد العلاقات بالمغتربين العرب، ومن خلال إنشاء قنوات اتصال بهم وبأنشطتهم، وتشجيعهم على العودة إلى العمل في المنطقة العربية أو التعاون عن بعد مع المؤسسات البحثية القائمة في أوطانهم.

4- التكنولوجيا

يُعدّ نشاط نقل التكنولوجيا بين البلدان مكثفًا في مؤشر ميزان المدفوعات التكنولوجي[49] (BTP)، الذي يأخذ بالحسبان حركة الأموال المتعلقة بالملكية الفكرية. يمكن أن يوفر هذا المؤشر أيضًا معلومات عن انتشار التقنيات المستخدَمة وقدرتها التنافسية من حيث المقارنة بين البلدان، شريطة تطبيق أساليب جمع المعلومات نفسها. يتعلق ميزان المدفوعات التكنولوجي بشراء وبيع التقنيات «المفككة» أو الانفرادية، مثل حقوق الملكية، والتراخيص، والمساعدة الفنية إضافةً إلى المدفوعات التي لا تتعلق بالتكنولوجيا، بما في ذلك خدمات الإدارة. غير أن هذا لا يتعلق بتبادل التقنيات الذي لا يستلزم دفع الأموال. هذا هو بالفعل حال اتفاقات تبادل التراخيص أو نقل المعرفة. إضافةً إلى ذلك، فإن تحديد أسعار التحويل، وهو ممارسة شائعة للشركات متعددة الجنسيات، يضمن ثلثي القيم أو العائد في ميزان المدفوعات التكنولوجية[50].

هناك العديد من مؤشرات نقل التكنولوجيا التي يجري تطبيقها بشكل أكثر من ميزان المدفوعات التكنولوجي الواسع الانتشار. اقترحت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الميدان أساليب لتجميع واستخدام بيانات ميزان المدفوعات التكنولوجي، التي قامت بجمعها ونشرها منذ عام 1982 لتقديم توصيات بشأن تطبيقها على قياس نشاط نقل التكنولوجيا.

أ- التجارة الدولية للتكنولوجيات المتطورة

يتيح النشاط التجاري لبلدٍ ما في مجال التكنولوجيا المتقدمة الحكم على قدرته التنافسية. وتتمثل إحدى الوسائل المهمة في النظر إلى النسبة المئوية

---

(49) ميزان المدفوعات التكنولوجية ((Balance des Paiements Technologique (BTP)): إنه جزء من ميزان المدفوعات، ويشمل المعاملات غير المرئية المرتبطة بتجارة المعارف والخدمات التكنولوجية بين شركاء ينتمون إلى بلدان مختلفة. (المراجعة)

(50) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region* (2003).

telegram @soramnqraa

لتجارة التكنولوجيا المتقدمة من إجمالي صادرات البلاد. يمكن قياس هذا المؤشر على مستوى القطاعات أو المنتجات.

غالبًا ما تكون البيانات بشأن التكنولوجيات المتقدمة ذات طبيعة عامة جدًّا، وهو ما يسمح بإجراء تحليلات جيدة. ومع ذلك، فحتى استخدام البيانات بالاقتران مع معلومات البحث والتطوير يمكن أن يقدِّم نظرة أكثر تفصيلًا للوضع، ولكن لا يمكن تحديد محتوى التقنيات المتقدمة في المنتج بشكل واضح. علاوة على ذلك، فإن نقص المعايير في قياس الأداء التكنولوجي يُلزِم الشركات أن تصنِّف المنتجات ذات المحتوى التكنولوجي المماثل بشكل مناسب.

في **تقرير التنمية البشرية لعام 2001**[51]، يُصنِّف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (United Nations Development Program (UNDP)) الصادرات على أنها تكنولوجيات «منخفضة»، «متوسطة» أو «عالية». ووفقًا لهذا التصنيف، تُظهر البيانات أن غالبية البلدان العربية في الشرق الأوسط لا تصدّر منتجات ذات محتوى تكنولوجي عالٍ. وذلك باستثناء مصر وعُمان، حيث تمثِّل التكنولوجيات العالية 2 في المئة من إجمالي صادرات كل بلد[52]. إن تصدير التكنولوجيات المتوسطة، وكذلك الأنواع المختلفة من المعدات الصناعية، متشابه إلى حدٍّ ما بالنسبة إلى هذين البلدين (يُنظر الشكل (2-18)).

من أهم خصائص البلدان التي وصلت إلى مستوى عالٍ في المؤشر المتصل بالتنمية البشرية هو الرابط بين تصدير التكنولوجيات وحجم الصادرات الإجمالي، والتي تمثِّل أكثر من 70 في المئة من هذه الصادرات. يحقق بعض الأقطار العربية أرقامًا كبيرة لهذا المؤشر، ولا سيَّما تونس بنسبة 71 في المئة، والمغرب بنسبة 34 في المئة، ومصر بنسبة 33 في المئة. وإجمالًا فإن الأرقام التي تمثِّل تقنيات منخفضة هي: 52 و22 و24 في المئة لتونس والمغرب ومصر على التوالي،

(51) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2001.*

(52) Ibid.

والتكنولوجيات المتوسطة: 16، و12 و7 في المئة على التوالي[53]. يشمل تصدير التكنولوجيات في البلدان العربية الأفضل حالًا من حيث المؤشرات البشرية نسبة ضئيلة من إجمالي صادراتها (يُراوح بين 7 و9 في المئة)، وإلا فلا توجد بيانات متاحة. وينطبق الأمر نفسه على بقية الأقطار العربية.

ب- نقل التكنولوجيا

يسمح لنا فحص ومراقبة مخططات نقل التكنولوجيا بمقارنة نقاط القوة والضعف في السياسة التي تتَّبعها العلوم والتكنولوجيا الوطنية، ونظم الابتكار العلمي والتكنولوجي ((Innovation Scientifique et Technologique) (IST)) والتي تهدف إلى الاستفادة من الأنشطة المعنية. ويأتي نقل التكنولوجيا كنتيجة للاتفاقات التعاقدية التي تنفذها عادة الحكومات[54].

في البلدان العربية في الشرق الأوسط، وضِع العديد من التقنيات المتعلقة بالإنتاج والخدمات تحت تصرّف هذه الأقطار من خلال نقل التكنولوجيا، سواء في القطاع العام أو القطاع الخاص.

إن المعلومات الحديثة عن نقل التكنولوجيا ليست دائمًا متاحة أو موثوقة، لأن جميع البلدان لا تقدِّم معلومات عن أنشطتها التعاقدية. ينشر بعض بلدان المنطقة بشكل دوري بيانات عن المناقصات والعقود المبرمة، والتي يتم تجميعها في مجلات متخصصة مثل **ميدل إيست إكونوميك دايجست** (*Middle East Economic Digest*) [نشرة الشرق الأوسط الاقتصادية] (يُنظر أدناه). لا تعكس الأرقام المذكورة أعلاه دائمًا جميع الأنشطة أو النفقات المنفقة لنقل التكنولوجيا، حيث لا تُدرج جميع العقود في **ميدل إيست إكونوميك دايجست**، وبعض ما هو منشور من هذه العقود غير واقعي، ولا سيّما تلك التي أبرِمت في العراق. إضافةً إلى ذلك، من غير المرجح أن يُشار إلى جميع عقود قطاع الدفاع.

---

(53) Ibid.

(54) Ibid.

telegram @soramnqraa

الشكل (2-18)

المستويات المنخفضة والمتوسطة والعالية للتكنولوجيات المصدرة من بلدان الشرق الأوسط العربية مقارنة ببعض البلدان المجاورة المختارة، 1999

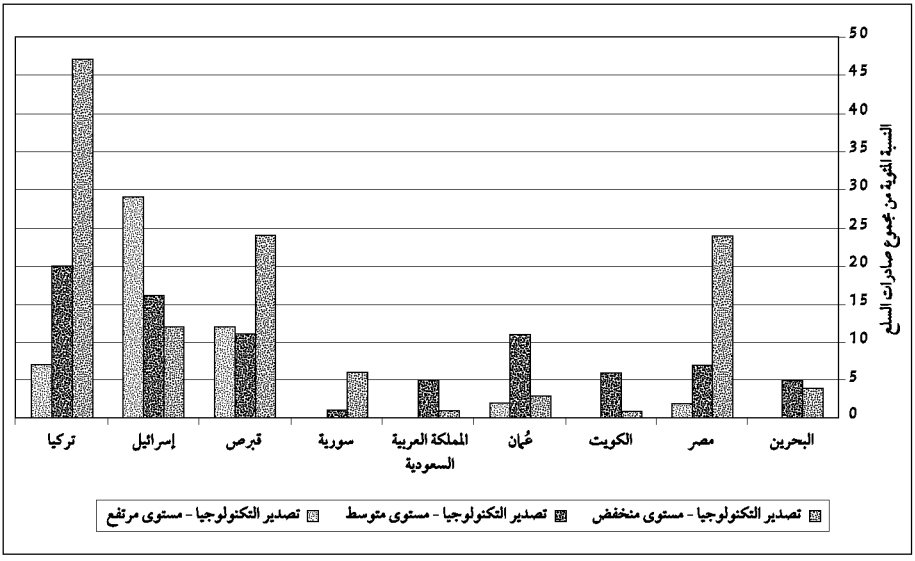

المصدر: مقتبس من: United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report 2001* (New York & Oxford: Oxford University Press, 2001).

العقود التكنولوجية المبرمة في البلدان العربية من الشرق الأوسط، بين كانون الثاني/ يناير 1992 وحزيران/ يونيو 2003

يقدِّم هذا البحث مراجعة للعقود المبرمة في المنطقة بين كانون الثاني/ يناير 1992 وحزيران/ يونيو 2003. وعلى الرغم من أن العقود المعنية لا تتضمن بالضرورة النقل نفسه، إلا أنها تشمل جوانب مختلفة من احتياز التكنولوجيا وتعكس الاحتياجات التكنولوجية بحسب القطاعات.

بلغ إجمالي عدد العقود المبرمة في البلدان العربية في الشرق الأوسط في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير 1992 وحزيران/ يونيو 2003 قرابة 4778 عقدًا، وبلغت قيمتها 289 مليار دولار. يوضح الشكل (2-19) أن المملكة

العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة هما اللتان عقدتا أكبر عدد من العقود خلال هذه الفترة. إذ نفّذتا معًا 43 في المئة من الأنشطة التعاقدية للمنطقة، وانخرطتا إلى حدٍّ بعيد في بناء وتوسيع قدرات النفط والغاز والبتروكيماويات وقدرات الطاقة، في حين أن بلدانًا أخرى مثل لبنان واليمن لا توقِّع سوى عدد قليل من العقود سنويًّا. في عامي 2001 و2002، انخفض عدد العقود المبرمة في جميع أنحاء المنطقة بشكل كبير (بنسبة 64 في المئة)؛ وأبرم قرابة 421 و150 عقدًا على التوالي في هاتين السنتين[55].

مع ذلك، يبدو عام 2003 واعدًا جدًّا في جوانب مختلفة. ففي النصف الأول من هذا العام، أبرِم 159 عقدًا في المنطقة، وهو ما يفوق بكثير عدد عام 2002. وفي ضوء الأحداث، زاد العراق من عدد عقوده، ولا سيَّما تلك المتعلقة بالبنية التحتية خلال شهري أيار/ مايو وحزيران/ يونيو 2003.

ازدادت النفقات على العقود في الشرق الأوسط بشكل تدرُّجي خلال الأعوام 1992–2000 وارتفعت بشكل حاد في عام 2001، خاصة في ثلاثة بلدان هي عُمان والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. في عام 2001، أبرمت عُمان عقودًا بقيمة 15 مليار دولار لشراء طائرات تجارية جديدة، وأبرِمت عقود أخرى بقيمة 779 مليون دولار للإمارات العربية المتحدة لبناء مجمّع للطاقة ولتحلية مياه البحر في الفجيرة. وفي الوقت نفسه، أبرمت المملكة العربية السعودية عقدًا لإنشاء محطة قيمتها 32 مليون دولار، إضافةً إلى عقد لتوسيع شبكة الهواتف المحمولة (GSM)، تقدّر تكلفتها بـ 826 مليون دولار[56]. قيمة العقود التي أبرمت في عام 2002 انخفضت بدرجة كبيرة مقارنة بعام 2001 إنما زادت بشكل ملحوظ في النصف الأول من عام 2003.

---

(55) Ibid.

(56) Ibid.

telegram @soramnqraa

الشكل (2-19)
توزيع العقود (لاحتياز التكنولوجيا) في بلدان الشرق الأوسط العربية، 2003-1992

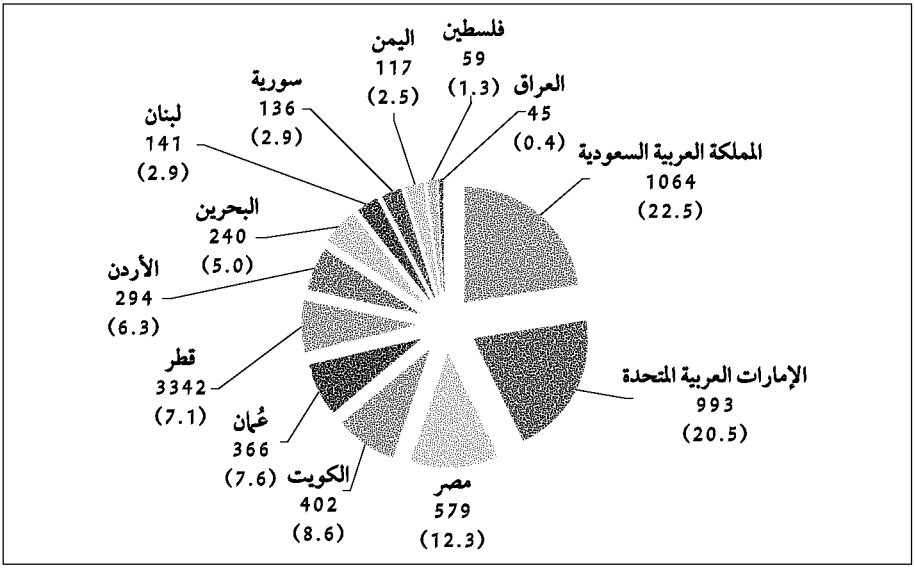

المصدر: Middle East Economic Digest (MEED), Contract Issues, February 1992-June 2003.

هذه الأخيرة ناجمة عن شراء طائرات تجارية أخرى بلغت قيمتها قرابة 5,1 و19 مليار دولار لقطر ولدولة الإمارات العربية المتحدة على التوالي. عُمان ساهمت أيضًا في الارتفاع الذي حصل في النصف الأول من عام 2003 من خلال استثمارها المكثف في صناعتها النفطية والغازية.

يوضح الشكل (2-20) أن العمليات التعاقدية تركِّز بوضوح على الصناعة والقطاعات المتعلقة بالبنية التحتية، حيث يمثِّل كلٌّ منها قرابة 30 في المئة من هذه العمليات. وكانت كلٌّ من قطر، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، ومصر، والكويت، وعُمان من بين الأكثر نشاطًا في الصناعة والقطاعات المتعلقة بالبنية التحتية بين كانون/يناير 1992 وحزيران/يونيو 2003. كما أظهرت المملكة العربية السعودية نشاطًا كبيرًا في مجال الخدمات، حيث أبرمت 221 عقدًا، أي 28 في المئة من جميع عقود الخدمات المبرمة

خلال الفترة قيد المراجعة. تليها دولة الإمارات العربية المتحدة، التي أبرمت 148 عقد خدمات، أي 20 في المئة من الإجمالي[57]. في الوقت نفسه، أبرم العراق وسورية 8 و9 عقود على التوالي، وهو رقم ضئيل جدًّا، ولم يتم إبرام سوى 7 أو 8 عقود خدمات في العراق بين نيسان/أبريل وحزيران/يونيو 2003.

على الرغم من أن العديد من البلدان في المنطقة كانت تتميز منذ البداية بالاقتصادات الزراعية، إلا أن القطاع الزراعي هو القطاع الذي شهد أدنى مستوى من النشاط التعاقدي بين عامي 1992 و2003، حيث بلغ كحدٍّ أقصى 6 عقود لمعظم البلدان، باستثناء مصر مع 11 عقدًا[58].

الشكل (2-20)
توزيع عقود احتياز التكنولوجيا في بلدان الشرق الأوسط العربية، بحسب القطاع، 1992-2003

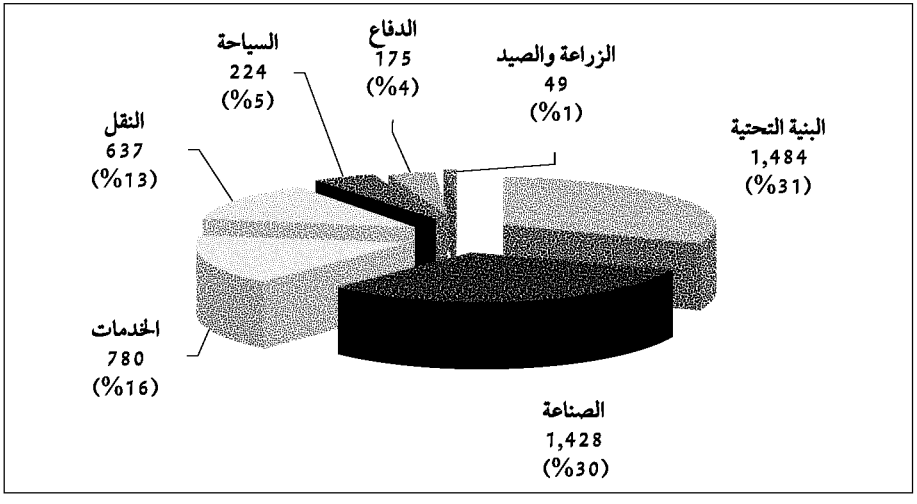

المصدر: Middle East Economic Digest (MEED), 2003, at: http://meed.com

(57) Ibid.

(58) Ibid.

telegram @soramnqraa

في الفترة ما بين كانون الثاني/ يناير 1992 وحزيران/ يونيو 2003، أبرِمت معظم العقود الصناعية في قطاع النفط والغاز، منها 616 عقدًا في جميع أنحاء المنطقة، على الرغم من أن قطاعي الإسمنت والزجاج، والصناعات التعدينية والبتروكيماوية أثبتت نشاطًا كبيرًا. وقد انخرطت مصر بشكل كبير في إنتاج الإسمنت وبدأت تشغيل العديد من مصانع الإسمنت في غضون 10 سنوات. منذ عام 1998، بلغت قيمة العقود المبرمة في مصر لبناء مصانع الإسمنت في بني سويف قرابة 410 ملايين دولار[59].

ركزت المملكة العربية السعودية على معالجة النفايات في المنطقة من خلال إبرام 21 عقدًا قدَّرت قيمتها الإجمالية بقرابة 450 مليون دولار بين عامي 1992 و2003. وقد استثمرت البلاد بكثافة في صناعة البتروكيماويات بإبرامها 74 عقدًا تقدّر قيمتها بنحو 38 مليار دولار. يوضح الشكل (2-21) توزيع العقود الصناعية في مختلف القطاعات الفرعية. وفي الفترة من كانون الثاني/ يناير 1992 إلى حزيران/ يونيو 2003، كان هناك 1484 عقدًا في قطاع البنية التحتية وصلت قيمتها إلى أكثر من 63 مليار دولار[60]. كانت معظم العقود التي أبرمت في قطاع البنية التحتية لبناء وتوسيع شبكات الطاقة الوطنية، ولا سيَّما في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، اللتين شكلتا مجتمعتين ما يقارب من 43 في المئة من عقود الطاقة المبرمة بين كانون الثاني/ يناير 1992 وحزيران/ يونيو 2003[61]. لم تغِب تحلية مياه البحر ومعالجة مياه الصرف الصحي وغيرها من الأنشطة المتعلقة بالمياه عن الاهتمام المركّز خلال الفترة المعنية في كل أنحاء المنطقة. وفي الوقت نفسه، تم التوسع في أنشطة الاتصالات السلكية واللاسلكية، مثل تحديث الشبكة الثابتة وتوسيع شبكة الهاتف المحمول، في مصر وقطر والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة (يُنظر الشكل (2-22)).

(59) Ibid.

(60) Ibid.

(61) Middle East Economic Digest (MEED), 2003, at: http://meed.com

الشكل (2-21)

التوزيع القطاعي الفرعي للعقود الصناعية المبرمة

في بلدان الشرق الأوسط العربية، 1992-2003 (بالنسب المئوية)

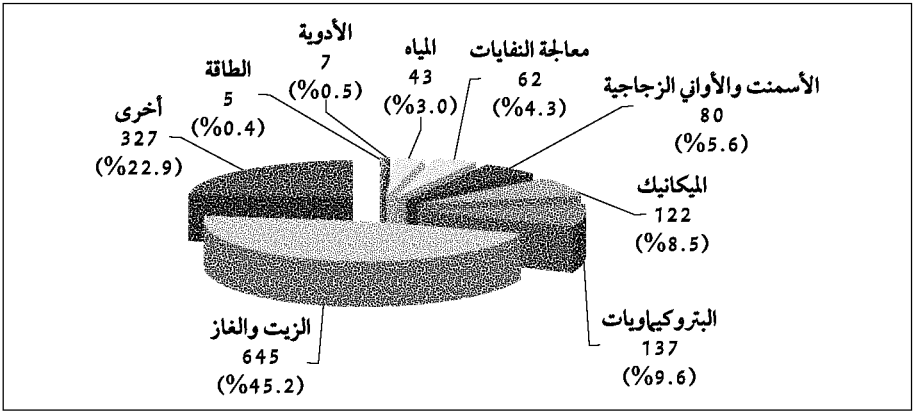

المصدر: Ibid.

ج- الروابط بين العلم والتكنولوجيا والابتكار (STI) والمؤشرات الاجتماعية

تكتسب الروابط بين مؤشرات العلم والتكنولوجيا والابتكار أهمية قصوى إذا أخذنا بالحسبان الاستجابة الوطنية لابتكارات محددة، وبشكل أعم لإمكانات تنفيذ العلم والتكنولوجيا والابتكار. قد تعتمد مشكلات اجتماعية خاصة على جهود تكنولوجية محددة تحتاج إلى تكييفها مع الاحتياجات المحلية والوطنية. ففي المناطق الريفية حيث المجتمعات المحلية ليست غنية ولديها فرص محدودة للوصول إلى التعليم والصحة، يمكن التكنولوجيات مثل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تفتح الباب أمام حل مشاكل محو الأمية سواء التقليدية أو التكنولوجية، والمشاكل الصحية، ونشر الممارسات الأولية، وما إلى ذلك. إن تنمية الموارد البشرية على جميع مستويات المجتمع سوف تعزز الوصول إلى سوق العمل والمساعدة في التخفيف من حدة الفقر. في مجال التنمية المجتمعية، ينبغي التركيز بشكل خاص على وضع النساء والشباب. وهناك تكنولوجيات أخرى، مثل المواد الجديدة والتكنولوجيا الحيوية، تبشر بالخير بالنسبة إلى بعض التطبيقات لتحسين قطاعي الزراعة

telegram @soramnqraa

والأغذية الزراعية. ومن الطرائق التي يمكن بها معالجة المشاكل المذكورة أعلاه إنشاء مراكز مجتمعية على أساس مناطقي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وستكون هذه المراكز مسؤولة عن إدخال التكنولوجيات في المناطق النائية لمكافحة الفقر وتوفير فرص عمل لسكانها. كما سوف تساعد المراكز على رفع مستوى التعليم من خلال إدخال «مدارس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات». وقد تم بالفعل تنفيذ مبادرة لإنشاء مراكز معلومات مجتمعية في الأردن[62].

الشكل (2-22)
التوزيع القطاعي الفرعي لعقود البنية التحتية المبرمة في بلدان الشرق الأوسط العربية، 1992-2003 (بالنسب المئوية)

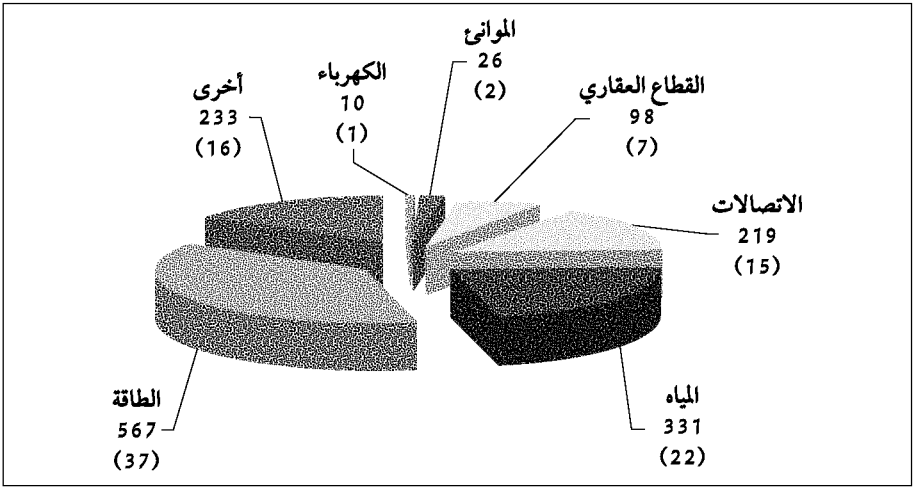

المصدر: Ibid.

تعاني الدول العربية مشاكلَ عدة اجتماعية واقتصادية مشتركة، مثل الأمية والبطالة ونقص التوازن العام في الهيكلية الاقتصادية وانخفاض دخل الفرد

(62) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region* (2003).

وعدم كفاية الإنتاجية الزراعية. ووفقًا لأحدث الإحصاءات، كان لدى الأردن أدنى معدل للأمية بين بلدان المنطقة في عامي 1999 و2000، أي 10.8 في المئة و10.2 في المئة على التوالي[63]. بينما تتأثر مصر واليمن من الأمية بشكل خطير، بمعدلات وصلت إلى 44.7 في المئة و53.8 في المئة على التوالي في عام 2000.

يتعلق ارتفاع معدل الأمية في هذين البلدين بشكل أساسي بالنساء. ففي مصر، 56.3 في المئة من النساء فوق سن الخامسة عشرة أميات وفي اليمن 75 في المئة[64]. شهدت جميع البلدان المعنية انخفاضًا طفيفًا في نسبة الأمية بين الذكور والإناث بين عامي 1999 و2000. وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عن التعليم في السنوات القليلة الماضية، فإن معدلات الأمية الضخمة هذه تتوافق مع متوسط عدد سنوات الدراسة التي لوحظت في عام 1992 (يُنظر الشكل (2-23)).

شهدت بلدان الشرق الأوسط الأخرى معدل أمية مرتفع نسبيًّا في عام 1999، حيث تراوحت معدلات الأغلبية بين 15 و30 في المئة بالنسبة إلى عدد السكان. يكمن أحد حلول مشكلة الأمية المزمنة في تنفيذ برامج التعليم عن بُعد، القائمة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويمكن تنفيذ برامج خاصة للفتيات في المناطق الريفية لتشجيعهن على المشاركة في تنمية مجتمعهن. لا تتوافر بسهولة بيانات عن الالتحاق بالمدارس في المنطقة. فوفقًا للبيانات الإحصائية لعام 2000، نرى أن التحاق الإناث بالمدارس متأخر عن مثيله بالنسبة إلى الرجال. على سبيل المثال في مصر، كان متوسط عدد سنوات الدراسة للنساء 4.5، أي أقل بنسبة 30 في المئة تقريبًا من عدد سنوات الرجال المقدرة بـ 6.5. وفي الكويت، يكاد متوسط عدد سنوات التعليم يكون متساويًا للرجال والنساء: 7.2 و6.9 سنوات على التوالي[65].

---

(63) Ibid.

(64) Ibid.

(65) Ibid.

telegram @soramnqraa

ختامًا

قدِّمت مناقشة مفصلة لمؤشرات العلوم والتكنولوجيا الأكثر انتشارًا، وكذلك الحاجة المتزايدة باستمرار إلى تحديد استراتيجيات القياس والتقييم. إن أيَّ نقطة تتعلق بالعلوم والتكنولوجيا، مثل التعليم العالي والبحث والتطوير أو براءات الاختراع، تولِّد كمية من المؤشرات. وقد فُحصت هذه المؤشرات وفقًا لوظائفها في النظام الوطني للعلوم والتكنولوجيا، وهو مفهوم ناشئ يسمح بتصوّر الإنفاق والإنجازات في العلوم والتكنولوجيا.

الشكل (2-23)

معدل الأمية بين الأشخاص الذين تزيد أعمارهم عن 15 عامًا

في بلدان الشرق الأوسط العربية (بالنسب المئوية)

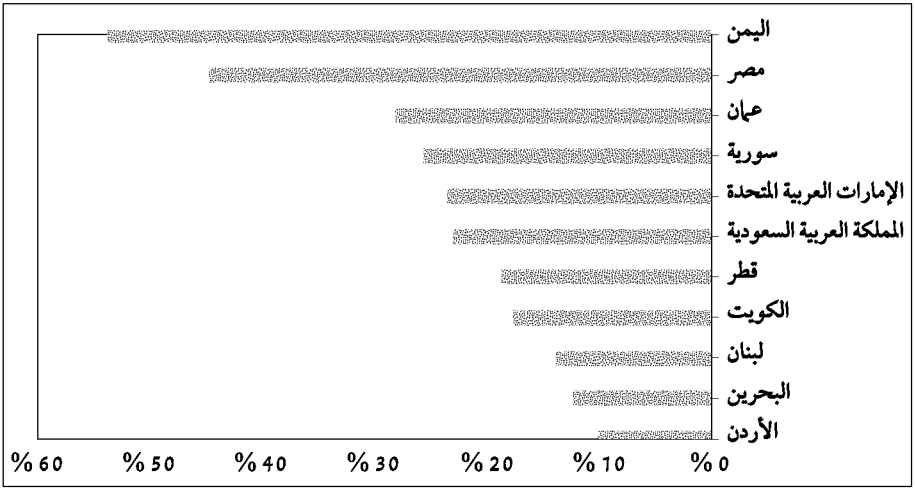

على سبيل المثال، قُدِّمت أيضًا بيانات عن بعض المؤشرات، مع الإشارة إلى التناقضات في جمع البيانات في بلدان المنطقة، الأمر الذي يمنع التقييم الدقيق للإمكانات العلمية والتكنولوجية للأمة. لذا، فإن أحدث البيانات عن

البحث والتطوير وكذلك التعليم العالي تعود إلى عام 1996[66]، وهو ما يجعل من الصعب استخلاص نتيجة مناسبة ووضع سياسات ملائمة للتطور العلمي والتكنولوجي. من المهم للغاية أن يكون بالإمكان جمع مجموعة كاملة من مؤشرات العلم والتكنولوجيا موحدة ومعترف بها دوليًا. بالطبع هناك بيانات أكثر حداثة الآن لكنها ليست في متناولنا اليوم. لكن في الحصيلة سوف تبقى المسارات الواردة أعلاه قائمة ربما مع تغيير كمّي بسيط في النسب.

ثمة بيانات أخرى أحدث، وهي تلك المتعلقة ببراءات الاختراع والمنشورات في المجلات المرجعية، ولكنها لا ترقى إلى المستوى المنشود في بلدان الشرق الأوسط العربية. إن عدد براءات الاختراع والمنشورات المسجلة، وكلتاهما مرتبطة بالمخرجات (النتائج)، لا يكاد يذكر عند مقارنتها بالبلدان الأخرى، بسبب نقص الأبحاث والباحثين المتفرغين. فمن دون الموارد البشرية المؤهلة، بالكاد يمكن الحفاظ على أنشطة البحث والتطوير على المستوى المناسب.

كذلك، تمت في هذا الفصل دراسة التوسع في نقل التكنولوجيا القائم على التكنولوجيا المنخفضة والمتوسطة والعالية، فضلًا عن توسُّع الأنشطة التعاقدية. وفي جميع الحالات، توجد اختلافات كبيرة في القدرات التكنولوجية الوطنية بين أقطار المنطقة.

5- تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية في العالم العربي: ما هو المستقبل في عالم يشهد ثورة تكنولوجية كاملة تتحول اليوم إلى ثورة رقمية؟

أ- عالم مترابط

ساهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مساهمة كبيرة في التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان الساعية إلى التقدم نحو اقتصاد قائم على

(66) Ibid.

telegram @soramnqraa

المعرفة. إن العالم المترابط يخلق تحديات كبيرة وفرصًا ذات أبعاد اجتماعية واقتصادية وثقافية؛ فالاستثمار في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات سيمكّن البلدان النامية من الاندماج في الاقتصاد العالمي ومن توسيع آفاقها. ومع ذلك، فبالتوازي مع وعود الازدهار الاقتصادي، هناك مسؤولية الاعتراف بتحديات جديدة تجلبها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، خاصة للبلدان النامية.

أجبر التأثير الاجتماعي - الاقتصادي الهائل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات العديد من منظمات التنمية على وضع أساليب لتقييم الجهود المبذولة لبناء إمكاناتها. سيؤدي تطوير منهج منظم لجمع بيانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى تحسين عملية صنع القرار من خلال الكشف عن مجالات الضعف والقوة. يجب على البلدان النامية أن تدرك الحاجة إلى تحديد موضعها بالنسبة إلى بقية العالم. إن الافتقار إلى بيانات موثوقة بشأن بناء إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يشكك في الإنجازات المستقبلية.

إن الوضع الحالي لإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في بلدان الشرق الأوسط العربية بشكل عام لا يرقى إلى المستوى المرغوب فيه. ونتيجة لذلك، تتخذ جميع هذه الأقطار خطوات تهدف إلى تطوير قاعدة بيانات شاملة عن مؤشرات العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما سوف يدعم بالتأكيد اتخاذ المواقف والقرارات. وقد أسهمت المؤشرات العلمية والتكنولوجية المختارة، بتعريفاتها، إسهامًا كبيرًا في تشكيل هذا الأساس.

ب- مؤشرات مختارة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

يعرّف البنك الدولي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها «عدد من الأنشطة التي تُسهل إلكترونيًا معالجة المعلومات ونقلها واستقبالها». فمن طريق تحسين الاتصال، تسمح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتبادل المعلومات وتراكم المعرفة، وأثبتت أهميتها في تنظيم أساليب العمل وإعادة هيكلتها. ومع

ذلك، توجد عوائق تحول دون نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتنفيذها على نحوٍ فعال في العديد من البلدان، بما في ذلك المعارف العامة وقطاع المعلوماتيّة. إن التوزيع غير المتوازن للتكنولوجيات، الذي يشمل حتى المهاتفة التقليدية، يحطم جهود البلدان النامية لتصبح جزءًا من العالم الرقمي[67].

تشمل مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تُنَاقَش في هذا القسم، أجهزة الحاسوب الشخصية، وخطوط الهاتف الثابت، ومشتركي الهواتف الخلوية، ومستعملي الإنترنت، والوصول إلى تطبيقات شبكة الإنترنت. كما يؤخذ بالحسبان مؤشر جاهزية الشبكة[68] (NRI)، وهو مؤشر طوِّر مؤخرًا، إضافةً إلى المؤشرات المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم. ووفقًا لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[69]، قد تتميز القدرات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يلي: الربط، إمكان الاتصال، والسياسة، والاستخدام.

تسمح المؤشرات بمقارنة إمكان إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان بناءً على معايير محددة تتيح للمسؤولين وضع سياسة مناسبة وخطط للأعمال المستقبلية. مع ذلك، ومن أجل تقدير أهمية مؤشرات معيّنة بشكل كامل، فمن الضروري مراعاة عدد معيّن من المعايير الاجتماعية والاقتصادية، ما دامت قيمة المؤشر لا تعتمد دائمًا على الظروف الاجتماعية والاقتصادية، ونادرًا ما يتم استخدامها بشكل منفصل عن الظروف التي قد تسهِّل أو تعوِّق استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ورغم ذلك فالأهم هو جمع المعلومات عن المؤشرات على المستوى الوطني لتحليلها مقارنة بالعوامل

---

(67) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Information and Communication Technology Development Indices*, UNCTAD/ITE/IPC/2003/1 (New York & Geneva: 2003).

(68) مؤشر جاهزية الشبكة، أو مؤشر الجاهزية الشبكية ((Networked Readiness Index (NRI)): يقيس قدرة اقتصاد معيّن على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي. (المراجعة)

(69) Ibid.

telegram @soramnqraa

الاجتماعية والاقتصادية وغيرها من العوامل. وقد ضُمِّنت البيانات المتعلقة بالمؤشرات التي تجري مناقشتها في هذا القسم لأغراض توضيحية.

ج- مؤشر جاهزية الشبكة

مؤشر جاهزية الشبكة هو مؤشر يُعرّف بأنه مؤشر «إمكان ودرجة» إعداد منشور أو جماعة معيّنة ليصبح [أو تصبح] جزءًا من «العالم المترابط»[70]. يُعرَّف بأنه مجموعة من الأفراد والمؤسسات والشركات والهيئات والمؤسسات التعليمية التي تتواصل بعضها مع بعض من خلال تقنيات مثل[71] تكنولوجيا النانو والإنترنت[72]. يستند مؤشر جاهزية الشبكة إلى ثلاثة مستويات من المؤشرات الفرعية كما هو موضح في الشكل (2-24). يشكِّل المؤشران الفرعيان المستوى الأول، وتحديدًا عاملي الدعم ودرجة استخدام شبكة الإنترنت.

تشير العوامل الداعمة إلى الظروف الحالية والإمكانات المستقبلية لشبكة الإنترنت الوطنية والتي تشمل:

---

(70) Harvard University, Information Technologies Group, Center for International Development, «The Networked Readiness Index: Measuring the Preparedness of Nations for the Networked World,» 2002, at: https://bit.ly/2U96Qcr

(71) تُعدّ تكنولوجيا النانو ثورة علمية هائلة لا تقل عن الثورة الصناعية التي نقلت الإنسان إلى عصر الآلات أو ثورة التكنولوجيا التي نقلت الإنسان إلى عصر الفضاء والاتصالات والإنترنت. تكنولوجيا النانو هي الجيل الخامس الذي ظهر في عالم الإلكترونيات وقد سبقه أولًا الجيل الأول الذي استخدم المصباح الإلكتروني بما فيه التلفزيون، والجيل الثاني الذي استخدم جهاز الترانزيستور، ثم الجيل الثالث من الإلكترونيات الذي استخدم الدوائر المتكاملة؛ وجاء الجيل الرابع باستخدام المعالجات الصغيرة فأحدث ثورة هائلة في مجال الإلكترونيات بإنتاج الحاسبات الشخصية والرقائق السيليكونية التي أنشأت تقدمًا في العديد من المجالات العلمية والصناعية. فالنانو تعني تقنيات تُصنع على مقياس النانومتر، وهي أدق وحدة قياس مترية معروفة حتى الآن وحجم النانو أصغر بقرابة 80.000 مرة من قطر الشعرة. وكلمة النانو تكنولوجي تُستخدم أيضًا بمعنى أنها تكنولوجيا المواد المتناهية في الصغر أو التكنولوجيا المجهرية الدقيقة أو تكنولوجيا المنمنمات. تطبيقات النانو في عالم الإلكترونيات ستقضي على الأجيال الحالية من أجهزة الحاسوب الآلي والأجهزة الإلكترونية لإنتاج أجيال ذات سرعة عالية في نقل البيانات وجودة في الأداء وأحجام صغيرة، إلا أنها تتضمن آثارًا سلبية من الناحية الاجتماعية والعسكرية والملكية الفكرية ولا سيَّما في البلدان النامية. (المراجعة)

(72) Ibid.

أ) الوصول إلى شبكة الإنترنت: يتألف من البنية التحتية للشبكة ودعم الأجهزة والبرمجيات؛

ب) السياسة المتعلقة بشبكة الإنترنت: تتكون من الأدوات الحالية لسياسة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

ج) مجتمع شبكة الإنترنت: يشمل توسيع نطاق مشاركة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الخدمات الاجتماعية، مثل التعليم ؛

د) اقتصاد شبكة الإنترنت: وهي تشمل التجارة الإلكترونية وبعض جوانب الحوكمة الإلكترونية.

من ناحية أخرى، فإن امتداد استخدام الإنترنت يرتبط ويتوافق مع عدد مستخدمي الإنترنت لكل 1000 نسمة، ومشتركي الهاتف المحمول لكل 1000 نسمة، ومن مستخدمي الإنترنت من خلال «المضيف»، إلى النسبة المئوية لأجهزة الحاسوب المتصلة بالإنترنت ومدى وصول الجمهور إلى شبكة الإنترنت[73].

يقاس معدل مؤشر جاهزية الشبكة لبلدٍ ما بالجمع بين جميع المؤشرات الفرعية المذكورة أعلاه. ومع ذلك، يجب ألا يقتصر فقط على القيم الكمية للمؤشرات الفرعية، إذ ينبغي أن يتضمن أيضًا مقاييس نوعية مثل تلك التي توضح كيف تؤثِّر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في استدامة فترة صلاحية المنشورات على ضوء التطورات العلمية اللاحقة ومدى استخدامها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. مع ذلك، ففي الوقت الحاضر، لا يتم تحديد مؤشر جاهزية الشبكة بواسطة المقاييس النوعية. أدرجت ثلاثة بلدان عربية فقط في الدراسات الحديثة مع استخدام مفاهيم مؤشر جاهزية الشبكة، هي مصر والأردن والمغرب، مع قيم للمؤشر: 3.13، 3.51 و3.5 على التوالي[74].

(73) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region* (2003).

(74) Harvard University, Information Technologies Group, Center for International Development.

telegram @soramnqraa

هذه الأقطار العربية الثلاثة متخلفة عن البلدان المتقدمة مثل الولايات المتحدة التي بلغت قيمة مؤشرها 6.05. تجدر الملاحظة، أن قيم مؤشر الجاهزية للأقطار العربية المعنية متأخرة أيضًا عن قيمة هذا المؤشر في إسرائيل المقدرة بنسبة 4.54[75].

الشكل (2-24)
بنية مؤشر شبكة الاقتصاد وأنظمة التكنولوجيا والمعلومات والاتصالات

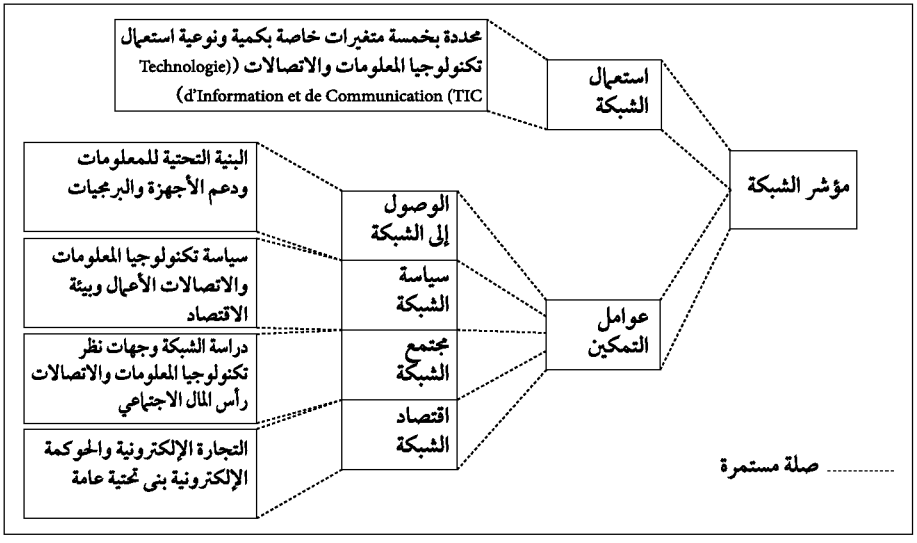

المصدر: Harvard University, Information Technologies Group, Center for International Development, «The Networked Readiness Index: Measuring the Preparedness of Nations for the Networked World,» 2002, at: https://bit.ly/2U96Qcr

باختصار

أسهمت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إسهامًا كبيرًا في تحسين الظروف الاجتماعية - الاقتصادية في البلدان المتقدمة، وهي تمثّل الإمكانات والآفاق التي يجب الوصول إليها بالنسبة إلى البلدان النامية. يتناول هذا الفصل

(75) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region* (2003).

بالتفصيل بعض مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأكثر استخدامًا، بما في ذلك الهواتف الثابتة والمحمولة والحواسيب الشخصية والوصول إلى الإنترنت.

وقد تم توفير البيانات المختارة المتعلقة بهذه المؤشرات، والواردة بصفة أساسية من الاتحاد الدولي للاتصالات[76] (UIT)، لبلدان الشرق الأوسط العربية المتخلّفة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات العالمية، والتي تعرقل انتقالها واندماجها في الاقتصاد العالمي القائم على المعرفة. في العديد من الحالات، تفوقت دول مجلس التعاون الخليجي التي لديها أعلى نصيب من الناتج المحلي الإجمالي للفرد على الأقطار غير الأعضاء في المجلس في ما يتعلق بإمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وضع الأونكتاد[77] (CNUCED) مؤشرات جديدة لقياس الارتباط، بما في ذلك الوصول إلى وسائل الاتصال والسياسة اللذين يستندان إلى عدد من المؤشرات الفرعية التي نوقشت في هذا الفصل. وإضافةً إلى البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يجب أن تكون هناك سياسة دعم وبيئة تشريعية. يركّز مؤشر السياسة الذي اقترحه الأونكتاد بامتياز على المنافسة في

---

(76) الاتحاد الدولي للاتصالات ((Union internationale des télécommunications (UIT): وكالة تتبع الأمم المتحدة ومجال عملها هو مسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ويتمثل دور الاتحاد، بوصفه النقطة المركزية العالمية للحكومات والقطاع الخاص في مساعدة العالم على الاتصال، ويضم ثلاثة قطاعات رئيسية هي الاتصالات الراديوية، وتقييس الاتصالات، وتنمية الاتصالات، كما ينظم الاتحاد مناسبات التليكوم، وكان الوكالة الرائدة لتنظيم القمة العالمية لمجتمع المعلومات. (المراجعة)

(77) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية - الأونكتاد: (بالإنكليزية United Nations Conférence on Trade and Development (UNCTAD)، وبالفرنسية Conférence des Nations Unies sur le commerce et le développement (CNUCED). منظمة دولية تعمل على مساعدة البلدان النامية على مواجهة تحديات التنمية على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي من خلال تنويع الاقتصادات وجعلها أقل اعتمادًا على السلع، والمساعدة على الاستقرار الاقتصادي والحد من التقلبات المالية والتعرض للديون.. إلخ. وتقيس المنظمة التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية في كل من البلدان التي تسير وفق خطط التنمية الاقتصادية، إضافة إلى المساهمة في أعمال خطة «تمويل التنمية» وما يعرف بخطة عمل أديس أبابا التي تعمل على دعم اتساق السياسات على المستوى العالمي. (المراجعة)

telegram @soramnqraa

المهاتفة المحلية الثابتة وسوق مقدمي خدمات الإنترنت[78] (FSI). يشهد العديد من البلدان درجة منخفضة من المنافسة في جميع هذه المجالات، حيث إن مشغلي الخطوط الهاتفية الثابتة ومقدمي خدمات الإنترنت مرجعُهما الدولة. إن تطبيق اللامركزية في هذه الخدمات سوف يؤدي إلى تقليل تكاليف الوصول وتشجيع تصفح الإنترنت.

يتضمن المؤشر المركّب الذي طورته جامعة هارفرد أيضًا مؤشر جاهزية الشبكة. يقيس هذا المؤشر قدرة بلد معيَّن على دخول العالم المترابط. إنه يأخذ بالحسبان البنية التحتية للشبكة والسياسة فضلًا عن العوامل الاجتماعية والاقتصادية. لا يبدو أن مؤشر الجاهزية ملائم للأقطار العربية بشكل عام، كما هو الحال بالنسبة إلى البلدان المتقدمة، حيث لا يوجد سوى ثلاثة أقطار فقط دخلت ضمن التصنيف هي: مصر والأردن والمغرب.

أصبحت فوائد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أنظمة التعليم، وبشكل خاص التعليم عن بُعد، محسوسة في جميع أنحاء العالم، رغم أن البلدان العربية لا تزال في المراحل الأولية في هذا المجال. يقدِّم هذا الفصل مؤشرات خاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم، بما في ذلك توافر ونوع معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الموجودة في المؤسسات التعليمية، ومستوى مهارات التطبيقات النموذجية، بما في ذلك معالجة النصوص والرسوم البيانية.

د- توليف مقارن، استعراض تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفجوة الرقمية في العالم العربي

1- أوجه الفجوة الرقمية: المعلومات والمعرفة والتكنولوجيا

يمكن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجات البحث والتطوير والعناصر المتزايدة الأهمية لاقتصاد المعرفة في القرن الحادي والعشرين أن

(78) مقدمي خدمات الإنترنت ((fournisseur de services Internet (FSI)): الشركات التي توفر لعملائها إمكان الوصول إلى شبكة الإنترنت. (المراجعة)

تكون عاملًا موَحِّدًا بقدر ما يمكن أن تكون مصدرًا للانقسام. يشير هذا الانقسام، المعروف الآن باسم «الفجوة الرقمية»، إلى الاختلافات بين أولئك الذين لديهم إمكان الوصول إلى المعرفة بالوسائل الرقمية وأولئك الذين يفتقرون إليها. يستند هذا التعبير، القادم من الولايات المتحدة، إلى الدراسات الإحصائية التي تربط من ناحية بين امتلاك الأفراد والمدارس والمكتبات لموارد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ناحية أخرى متغيرات مثل الدخل والعمر والانتماء العرقي ومستوى التعليم والجنس والسكن في المناطق الريفية أو الحضرية. وقد أثّر إنشاء، مثل هذا التعبير في الولايات المتحدة، في التعريف والقياس والتوصيات المناسبة.

2- قاعدة بيانات مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

تهدف قاعدة البيانات إلى إنشاء جداول ورسوم بيانية قابلة للمقارنة ومتلائمة مع المؤشرات الإقليمية للوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مثل كثافة الهواتف المحمولة والحواسيب الشخصية ومزودي الإنترنت ومشتركي الإنترنت[79]. يمكن تقديم البيانات بحسب البلد أو بمقارنتها بالمؤشرات المقابلة من بلدان ومناطق أخرى من العالم. يوفر البيان الإقليمي تحليلات مصنَّفة ومقارِنة ويركز على المجال الرئيسي لمجتمع المعلومات: سياسة واستراتيجيا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، البيئة القانونية والتنظيمية، البنى التحتية، قدرات بناء قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقها [التكنولوجيا] في بنى الدولة، وفي التعليم والأعمال التجارية والخدمات الصحية. يصنف البيان الإقليمي البلدان العربية باعتبارها مجموعات متجانسة وفقًا لمستوى تطورها ويقيّم أداءها مقارنة بالمناطق الأخرى فضلًا عن بقية العالم (يُنظر الشكل (2-25)).

(79) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

telegram @soramnqraa

الشكل (2-25)
مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان العربية بشكل عام وفي بلدان الشرق الأوسط العربية مقارنة بالمتوسط العالمي

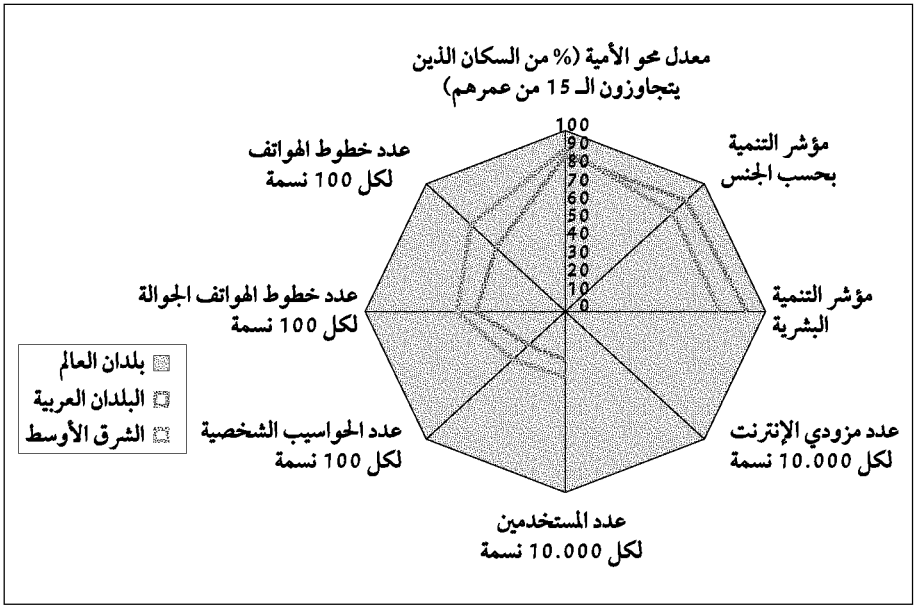

المصدر: موجز مجمع يستند إلى البيانات ذات العلاقة المذكورة سابقًا في الرسوم البيانية والجداول الصادرة عن MEED وUNDP وUNCTAD وUNESCO وESCWA.

إن المعرفة الحقيقية هي ما يمكِّن الإنسان من مواجهة العالم الحالي، وهو عالم معقّد وآخذ في التطوّر. بمعنى آخر، إنها المعرفة بالحياة، المعرفة كأسلوب ووسيلة حياة. يتجاوز مفهوم المعرفة هذا حدود المعرفة العلمية ويشمل المجالات الثلاثة المتمثلة في العلوم الدقيقة، والآداب والعلوم الإنسانية، والفنون[80]. ومع ذلك، فإذا أردنا فهم الجوانب المختلفة للفجوة الرقمية، فمن الضروري دراسة هذه الظاهرة وفقًا لمحورين مختلفين (يُنظر الشكل (2-26)).

(80) Ibid.

يمثِّل المحور الأول دورة اكتساب المعرفة التي تتكوّن من خمس مراحل: الوصول، والتنظيم، والاستخراج، والاستغلال، والإبداع. يمثِّل المحور الثاني مكونات صناعة المعلومات: المحتوى، والمعالجة، والنشر. ويُعدّ المحتوى أكثر هذه العناصر أهمية.

إن التعريف الأكثر شيوعًا للفجوة الرقمية ولوسائل سدّها يركِّز على المنطقة المُظلَّلة (1) من الشكل، بينما يجب على النقيض من ذلك تحويل الانتباه نحو المنطقة (2). إن تغيير تصورنا للفجوة الرقمية أمر لا غنى عنه لأنه يحدد اختيار البنية التحتية وكيفية تنمية الموارد البشرية المطلوبة.

3- العناصر الأساسية

كرِّس العديد من الدراسات للعقبات التي تحول دون نشر المعرفة في البلدان العربية. يجب ألّا تغيب عن بالنا حقيقة أن المعرفة في عصر المعلومات ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتكنولوجيا وتعتمد عليها. وبعبارة أخرى، تعتمد وظائف إنشاء واستغلال المعلومات على حالة التكنولوجيا.

الشكل (2-26)
أبعاد الفجوة الرقمية
مراحل دورة اكتساب المعرفة

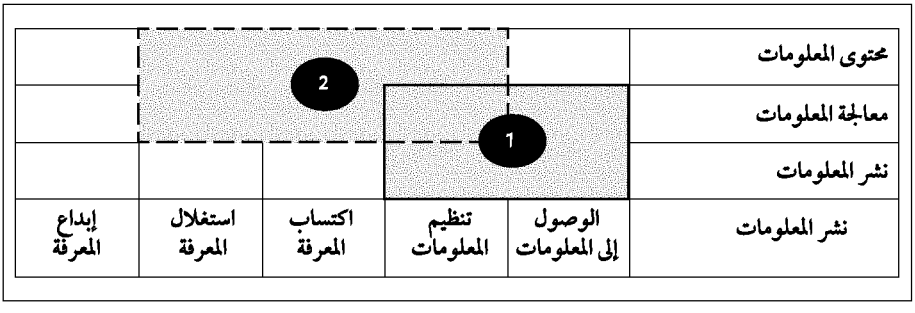

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

telegram @soramnqraa

مؤسسات البحث والتطوير العامة العربية غير قادرة على أداء دورها الكامل في إنتاج المعرفة، بينما تفتقر قطاعات التصنيع والخدمات في البلدان العربية إلى النضج التكنولوجي وإلى البنية التحتية للبحث والتطوير لإنتاج معرفة جديدة. وعلى الرغم من هذه العقبات، يمكن العديد من العوامل الإيجابية مضاعفة قدرة الأقطار العربية على إنتاج معارف جديدة:

المعلومات بطبيعتها قابلة للتجديد. ستعمل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الإسراع في وتيرة هذا التجديد، بما يسمح للبلدان العربية بسد فجوة المعرفة.

أبرزت تقنيات المعلومات الحديثة أهمية الآداب والعلوم الإنسانية، وهما تخصصان يبحثان عن منهجية جديدة تتجاوز تلك الخاصة بالعلوم الطبيعية. إن العلماء العرب لديهم الفرصة للمشاركة في عملية التحول هذه في المعرفة، نظرًا إلى أن من المتوقع أن تحفز الآداب والعلوم الإنسانية العلوم الطبيعية بشأن ما يتعلق بمنهجية المستقبل[81].

4- العالم العربي والفجوة الرقمية

الفجوة بين مستخدمي الإنترنت وبقية السكان العرب لا تزال كبيرة رغم التقدم المحرز مؤخرًا. فعلى الرغم من أن عدد مستخدمي الإنترنت في العالم العربي زاد بنسبة 60 في المئة بين عامي 2000 و2001، فإن سكان البلدان العربية الذين لديهم إمكان الوصول إلى الإنترنت لا يمثّلون سوى 1.6 في المئة من مجموع السكان، أحد أدنى المعدلات في العالم. وهو ما يُمثّل بالكاد الأساس الضروري لاستخدام المعلوماتية لتوصيل المعرفة، وزيادة الطلب المقابل، أو للوصول إلى شبكات البحث العلمي الواسعة والجامعات ولغيرها من مصادر المعرفة الأخرى المتاحة على الإنترنت.

---

(81) نبيل علي، **الثقافة العربية وعصر المعلومات**، عالم المعرفة 265 (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001)، ص 20.

في ما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تفسر الأسباب السياسية والاقتصادية أن 1.2 في المئة من العرب بالكاد يستطيعون الوصول إلى جهاز كمبيوتر، وأن نصف هذه الأقلية الضئيلة فقط متصل بالإنترنت[82].

خصِّص العديد من الدراسات للفجوة الرقمية بين مختلف مناطق العالم، من طريق قياسها بواسطة مجموعة من المؤشرات الإحصائية، من ضمنها عدد خطوط الهاتف والحواسيب الشخصية والمواقع الإلكترونية ومستخدمي الإنترنت ونسبتهم بالنسبة إلى إجمالي السكان. وكما هو متوقع، فإن المنطقة العربية تقع في الشريحة الدنيا من هذه التصنيفات الإحصائية. فعلى سبيل المثال، يشكِّل العرب 5 في المئة من سكان العالم، لكن 0.5 في المئة فقط من مستخدمي الإنترنت[83].

تجدر الملاحظة أن المنطقة العربية، التي لديها أجهزة كمبيوتر أكثر من أيِّ منطقة نامية أخرى باستثناء أميركا اللاتينية، تأتي في المرتبة الأخيرة من حيث الوصول إلى الإنترنت واستخدامه، كما هو مبيَّن في الشكلين (2-27) و(2-28). يُظهر هذان الشكلان عددًا من المقارنات بين البلدان العربية ومناطق أخرى في العالم النامي، وكذلك ضمن الأقطار العربية. إذا كان العالم العربي في وضع جيد نسبيًّا في ما يتعلق بخطوط الهاتف والحواسيب الشخصية لكل ألف شخص، فإنه يحتل المرتبة الأخيرة من حيث مواقع الإنترنت ونسبة مستخدميها على حدٍّ سواء، وهما المؤشران الأهم لتحديد مستوى تطوير المعلومات والأهمية التي يوليها المجتمع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات[84].

---

(82) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

(83) A. Dewachi, «Information and Communications Infrastructures of the ESCWA Region,» ESCWA, Beirut, 15-16 May 2000.

(84) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2002.*

telegram @soramnqraa

الشكل (2-27)

مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية، وفقًا لمؤشر التنمية البشرية

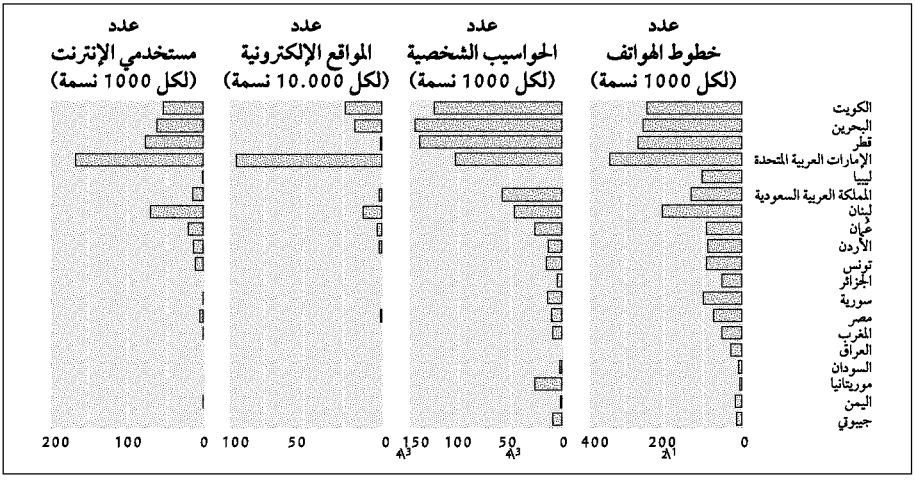

المصدر: Ibid.

الاستنتاجات

في العقود الأخيرة، أحرِز تقدُّم كبير في مجال رصد القدرات الوطنية على الابتكار العلمي والتكنولوجي (IST) (أو STI).

أدى الفهم الأفضل لمسارات التطور العلمي والتكنولوجي، ولتأثيرها في الابتكار، وبالتالي في القدرة التنافسية والإنتاجية الوطنية، أدى إلى ظهور نُظُم المؤشرات التي تُستخدَم حاليًا في معظم البلدان الصناعية والأقطار الأكثر تطورًا في العالم. ويُعدُّ التحكم في استخدام هذه المؤشرات أمرًا ضروريًّا بالنسبة إلى السياسة الاجتماعية - الاقتصادية الوطنية وبالنسبة إلى صنع القرار. إذ ستحتاج الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية، أكثر من أيِّ وقت مضى إلى هذه الأدوات المُحسَّنة لتقييم حالة القدرات الوطنية للابتكار العلمي والتكنولوجي، وللتنبؤ بالآفاق المستقبلية، ولاتخاذ الإجراءات المناسبة لتحقيق التغييرات المرجوة.

حاولت معظم البلدان العربية وضع استراتيجيات لزيادة القدرات الوطنية على الابتكار العلمي والتكنولوجي. وتعطي هذه الاستراتيجيات الأولوية للحاجة إلى التغلب على العوائق التي تحول دون الرصد والتقييم الفاعل في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي.

التحديان الرئيسيان اللذان يواجهان بلدان المنطقة في هذا المجال هما :

أ) نقص التدابير المؤسسية لرصد وتقييم الابتكار العلمي والتكنولوجي.

ب) درجة محدودة من الاتفاق بين المؤسسات المعنية بشأن تعريفات العناصر الخاصة بتقييم أداء الابتكار العلمي والتكنولوجي، خاصة الأساسية منها.

الشكل (2-28)

مؤشرات الفجوة الرقمية بين البلدان العربية والبلدان الأخرى في العالم

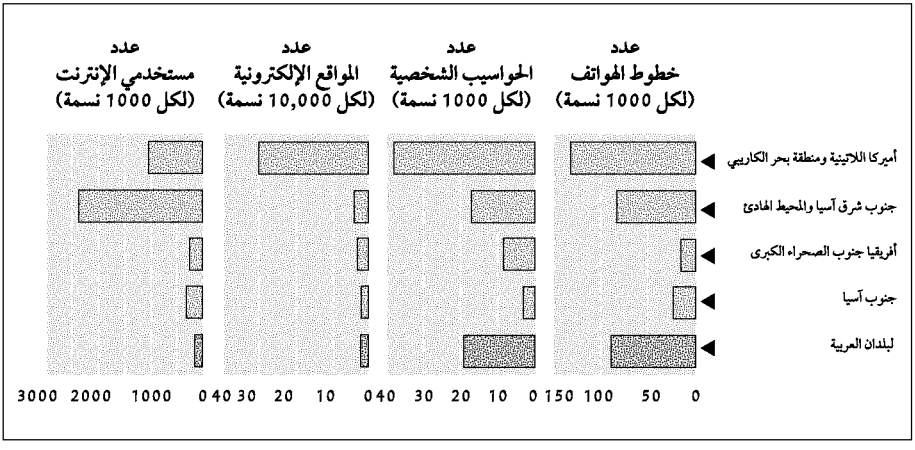

المصدر: Ibid.

ولذلك ينبغي أن تكون الحاجة إلى استحداث «مراصد» وطنية لرصد تطوُّر وقدرات الابتكار العلمي جزءًا لا يتجزأ من السياسة الوطنية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي واستراتيجيا تنفيذها. إضافةً إلى ذلك، سيكون

telegram @soramnqraa

من الضروري إنشاء هيئات لتعزيز الطلب على المعلومات التي توفرها المراصد، مثل وحدات بحوث السياسة الوطنية للابتكار العلمي والتكنولوجي، وهو ما يسمح باستخدام تحليل نتائج أعمال المراصد لمصلحة السياسة وصنع القرار.

ينبغي أن تتضمن خطط تنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للابتكار العلمي والتكنولوجي أنشطة تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف، والتي يجب تطويرها في إطار عملية تحقيق هذه الاستراتيجيات في أقرب وقت ممكن.

سيكون من الضروري للمراصد الوطنية للابتكار العلمي والتكنولوجي ووحدات الأبحاث السياسية تقديم تقرير عن الطبيعة المتعددة الجوانب للقدرات الوطنية للابتكار العلمي والتكنولوجي، وعن مجموعة واسعة من المسائل المتعلقة بتطوره. ويجب أن تكون البنية الداخلية واحتياجات هذه المراصد ووحدات أبحاث سياسات الموارد البشرية على درجة عالية من التخصص.

من المؤكد أن تطوُّر القدرات الوطنية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار يمكن تيسيره من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وبهذه الطريقة، فإن تطوير وحدات من المتخصصين في الإحصاء في الجامعات ومؤسسات التعليم على المستوى الوطني وعلى مستوى الإدارات التنظيمية من شأنه أن يتيح الفرصة لجمع المعلومات وتحليلها الأوّلي في مجال أنشطتهم. ومن شأن هذه المحاولات أن تضمن مساهمة مستمرة في التحديث، وفي أداء الابتكار العلمي والتكنولوجي ونشر أنشطته، ولا سيَّما جودة ومستوى تطوير الابتكار العلمي والتكنولوجي والموارد البشرية. من الممكن إنشاء مثل هذه الوحدات على مستوى المنشآت الصناعية. وستهتم من بين أمور أخرى بالبيانات بشأن نقل التكنولوجيا واستخدامها، وبالابتكار في مجال المنتجات والإجراءات، وبتقليل الإنفاق وبالحد من اليد العاملة لزيادة المردودية. وهذا بالطبع موضوع جدلي حتى في البلدان المتقدمة. ويمكن تطوير أنشطة الرقابة نفسها على فعالية الابتكار العلمي والتكنولوجي على مستوى المؤسسات المخصصة للتنمية الزراعية.

يمكن جمع المعلومات المقدمة من جميع هذه الوحدات وتحليلها بطريقة مركزية ويمكن استخدام النتائج في التغيير السياسي والمؤسسي.

على الرغم من أن إنشاء المراصد ووحدات دراسة السياسات، التي تيسرها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يمكن أن يجعلها بمنزلة مرصد حقيقي للابتكار العلمي والتكنولوجي الوطني وكجهاز لوضع السياسات، فسيظل من الضروري إنشاء كيان مؤسسي مركزي لتنسيق الأنشطة ورصد عمل الشبكة وتوفير التدريب المستمر.

وعلى الرغم من أن الاستراتيجيا وُضعت لزيادة القدرات الوطنية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي، فإن أيَّ تقييم للأداء يجب أن يعتمد على مفاهيم واضحة وفريدة لجميع الجهات الفاعلة في مجال التدريب على، ونشر، ونقل، واستخدام المعارف المتعلقة بالابتكار العلمي والتكنولوجي في مؤسسة أو قطاع معيَّن.

سيتطلب ذلك على الدوام تقريبًا دراسات متعمقة عن وضع الابتكار العلمي والتكنولوجي والسياسات ذات الصلة، وهي مهمة لا يمكن القيام بها على نحو فعال سوى على المستوى الوطني وليس على مستوى القطاعات أو المؤسسات.

من الضروري أن تسعى الدول العربية للاقتراب أكثر من نُظُم المؤشرات وطرائق التحليل المعتمدة دوليًا. إن تطوير بعض أنظمة المؤشرات التي سبقت مناقشتها، بما في ذلك تلك المتعلقة بالابتكار وباستخدام معارف الابتكار العلمي والتكنولوجي، لن يكون التزامًا مباشرًا من جانب الدول. إذ سيتطلب هذا نشاطًا بحثيًا كبيرًا يشمل الحاجة إلى ربط مراصد العلوم والتكنولوجيا والابتكار الوطنية بمرافق البحث السياسي.

باختصار، يجب بذل جهود كبيرة في جميع البلدان العربية في مجال جمع وتحليل الإحصاءات وغيرها من المعلومات بشأن تطوُّر قدراتها في مجال

telegram @soramnqraa

الابتكار العلمي والتكنولوجي. ستكون هناك حاجة إلى موارد بشرية ومالية ومؤسسية إضافية:

أ) لتطوير نظم وطنية للمؤشرات تعكس التطلعات والخصائص الوطنية مع التركيز على التوافق مع الأنظمة الإقليمية والدولية؛

ب) لإنشاء وحدات تهدف إلى تطوير وخلق مؤشرات للابتكار العلمي والتكنولوجي كجزء من الجهود المبذولة لدراسة وتحديث السياسات الوطنية في مجال الابتكار العلمي والتكنولوجي؛

ج) لتوفير الموارد اللازمة للتدريب والعمران والمنشآت وتطوير البرمجيات وما إلى ذلك، وكذلك لتوحيد استخدام مؤشرات الابتكار العلمي والتكنولوجي.

هذه هي المتطلبات الأساسية لرصد الابتكار العلمي والتكنولوجي، التي تشكِّل الأداة السياسية الأساسية للانضمام إلى الاقتصاد العالمي في عصر المعلومات. في مرحلة التخطيط، من الضروري امتلاك القدرات على تحليل الابتكار العلمي والتكنولوجي على مستويات مختلفة: المؤسسة، الصناعة، البلد والعالم.

وقد يؤدي إهمال هذه الاحتياجات إلى فقدان البلدان النامية قدرتها على التماشي مع الآخرين وعلى أن تكون فعالة في تطوير مشاريعها وتحسين نُظم الابتكار الخاصة بها.

هـ- أفضل الاستثمارات: التعليم، البحث والتطوير

ينبغي على البلدان العربية أن تحاكي نجاح التنانين الآسيوية من خلال تبنّي سياسة استثمارية فورية ومكثفة في التعليم، مصحوبة بتحسين مستمر وسريع لمستواها التعليمي. إن تأثير الاعتماد المفرط على النفط والهجرةِ المتسارعة للمهنيين المؤهلين يُعدُّ أمرًا سلبيًّا للمعرفة في المنطقة. فعلى مدى العقود الثلاثة أو الأربعة الماضية، تمكنت التنانين الآسيوية (هونغ كونغ وسنغافورة وجمهورية كوريا وبشكل خاص الصين لاحقًا) من زيادة دخلها

ومستوى معيشتها بشكل هائل، والفضل في ذلك يعود إلى حدٍّ كبير إلى الاستثمار المستدام في التعليم والبحث[85].

في المقابل، زادت فجوة الدخل بين الأقطار العربية والبلدان الصناعية على نحوٍ ملحوظ خلال الفترة نفسها.

على الرغم من الاعتقاد الشائع أن الأقطار العربية غنية، **إلا أن إجمالي ناتجها المحلي في نهاية القرن العشرين (604 مليارات دولار) كان أعلى بقليل من إجمالي الناتج المحلي في إسبانيا (559 مليار دولار)، التي يبلغ عدد سكانها 15 في المئة من السكان العرب**[86]. وبعد الطفرة النفطية في سبعينيات القرن الماضي، شهدت معظم بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إما ركودًا أو تراجعًا.

6- وسائل الإعلام وحرية الصحافة والنشر في العالم العربي اليوم: العقبات والتحديات

في البلدان العربية، التي بلغ عدد سكانها قرابة 300 مليون نسمة في حدود العقد الأول من هذا القرن، لا يمكن أن تتجاوز طباعة كتاب من فئة الكتب الأكثر مبيعًا 5000 نسخة بسبب الرقابة والقيود الأخرى المفروضة على الناشرين المستقلين. لا يزال حجم ترجمات الأعمال الأجنبية إلى اللغة العربية أقل بكثير من حجم الترجمات في بلدان أخرى من العالم: إذ تتم ترجمة خمسة أضعاف هذه الكتب كل عام إلى اليونانية، وهي لغة يتحدث بها 11 مليون شخص فقط. وتُنشر 53 صحيفة لكل 1000 نسمة يوميًّا في المنطقة، مقارنةً بـ 285 لكل 1000 نسمة في البلدان الصناعية، ولا يوجد سوى 18 جهاز كمبيوتر لكل 1000 نسمة في العالم العربي، مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ 78

(85) United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2003* (New York: 2003).

(86) Ibid.

telegram @soramnqraa

جهاز كمبيوتر لكل 1000 نسمة[87]. تشير هذه الإحصاءات إلى أن الرقابة الحكومية قد أعاقت تطوير الإعلام العربي المستقل وقطاع النشر في المنطقة.

أ- القيود التي تفرضها الدولة

تعمل وسائل الإعلام، في معظم البلدان العربية، في بيئة تَحُدّ بشدة من حرية الصحافة وحرية التعبير والرأي. ويواجه الصحافيون مضايقات غير قانونية وترهيبًا بل حتى تهديدات جسدية؛ فالرقابة واسعة الانتشار وأحيانًا تُغلق الصحف والقنوات التلفزيونية إغلاقًا تعسفيًا. كما أن معظم وسائل الإعلام مملوكة للدولة، بما في ذلك الإذاعة والتلفزيون.

مع ذلك، فوفقًا للتقرير هناك تحوُّل جارٍ. وقد لوحظ بعض التحسينات في السنوات الأخيرة في بيئة المعلومات في العالَم العربي، بسبب المنافسة الناشئة. فظهر المزيد من الصحف المستقلة، متحديةً سيطرة الصحافة القديمة المدعومة من الدولة على الرأي السياسي والمعلومات. ولأن مقرها في الخارج، يمكن أن تفلت هذه الصحف من رقابة الدولة. كما بدأ بعض القنوات الفضائية العربية الخاصة الناطقة باللغة العربية يتحدى احتكار قنوات الدولة لوسائل الإعلام.

على الرغم من هذه الفرص القليلة في الإعلام العربي، فإن معظم وسائل الإعلام لا يزال مملوكًا للدولة في البلدان العربية. وعلى الرغم من نمو البث الفضائي، فإن أكثر من 70 في المئة من أصل 120 قناة فضائية في العالم العربي تخضع رسميًا للرقابة الحكومية[88].

ووفقًا للتقرير ذاته، لا تزال التغطية الإخبارية غير كافية إلى حدٍّ كبير، لأنها تركِّز في الأساس على الأخبار والتطورات الرسمية وكبار القادة السياسيين. أما المعلومات التي يمكن أن تهم غالبية السكان والتي تتعلق باهتماماتهم اليومية أو التي يمكن أن تثري معارفهم العلمية والثقافية فهي نادرة. كما أن المعلومات

---

(87) Ibid.

(88) Ibid.

بشأن جوانب معيَّنة من السياسات والمجتمعات والأديان في العالم العربي غالبًا ما تُحجب ببساطة.

ب- إعاقة «نشر المعرفة»

في الواقع، يُعدُّ انتشار المعرفة والأفكار في العالم العربي مُقيّدًا أيضًا في مجالات أخرى مثل مجال النشر. إذ يسود على نطاق واسع القمع والتطبيق التعسفي للقوانين والرقابة وغيرها من القيود التي تحركها المخاوف السياسية. وغالبًا ما تتخذ هذه القيود شكل القيود القانونية المفروضة على المنشورات والجمعيات العامة ووسائل الإعلام الإلكترونية، وتمنعها من القيام بدورها كوسيلة للتواصل فضلًا عن دورها الثقافي. وتحول هذه القيود أيضًا دون نشر المعرفة وتثقيف الرأي العام.

ومع ذلك، تظل أخطر القيود هي تلك التي تفرضها السلطات الأمنية عندما تصادر المنشورات، وتحظر على أشخاص معينين السفر إلى بلدٍ ما أو تمنع بيع بعض الأعمال خلال بعض المعارض بينما تقوم بترويج أنواع أخرى من الأعمال. من خلال هذه الإجراءات، تتجاوز السلطات المؤسسات الدستورية والقوانين تحت ذريعة **الأمن القومي** أو النظام العام. ثمة أشكال أخرى من القيود يفرضها بعض الفئات من المواطنين... الذين نصّبوا أنفسهم أوصياء على الأخلاق العامة ويدعون إلى فرض الرقابة على بعض الأعمال والمقالات والفعاليات الإعلامية.

ودائمًا تتم الإشارة إلى أن «الحريات التي هي رهينة القضايا الأمنية والرقابة وأولئك الذين يعملون حراسًا على الأخلاق العامة ليست إلا حريات منتهكة. وأول ضحايا انعدام الحرية هذه الإبداع والابتكار والمعرفة».

ومن مفارقات الرقابة العربية حظر روايات المؤلف الذي فاز بالجائزة الأولى في أكبر معرض للكتاب العربي في عام 2000[89]. وفي حالة أخرى،

(89) Ibid.

telegram @soramnqraa

ودائمًا وفقًا للتقرير، حظرت الرقابة توزيع الرواية التي فازت بجائزة التميز في عام 2000، في عاصمة الثقافة العربية في ذلك العام.

ج- الكتب نادرة، وكذلك المعرفة

يشكِّل العرب 5 في المئة من سكان العالم، غير أنهم لا ينتجون سوى 1 في المئة من كتب العالم. وعلى الرغم من انخفاض هذا الإنتاج، فإن نسبة أعلى بكثير من متوسط الإنتاج العالمي مخصصة للمطبوعات الدينية. وهي تمثِّل 17 في المئة من مجمل المؤلفات المنشورة في البلدان العربية مقارنة بمتوسط عالمي يبلغ قرابة 5 في المئة. وتمثِّل كتب العلوم الاجتماعية والأدب والفن نسبة أقل بكثير. في عام 1996، لم تنتج الأقطار العربية سوى 1945 عملًا أدبيًا وفنيًا، رغم وجود 280 مليون قارئ في 22 بلدًا عربيًا. ويُعدُّ هذا أقل من إنتاج بلدٍ مثل تركيا التي يبلغ عدد سكانها ربع عدد سكان الأقطار العربية. بشكل عام، يُراوح عدد النسخ المطبوعة من الروايات أو المجموعات القصصية ما بين 1000 و3000 نسخة[90].

يكافح المؤلفون والناشرون للتعامل مع نزوات وتعليمات 22 رقيبًا عربيًا. ففي كثير من الأحيان، يتم التعامل مع الكتاب العربي على أنه منتج محظور، خاضع للرقابة والإجراءات البيروقراطية التي تزيد بشكل كبير من تكاليف الناشرين. تعوق هذه القوانين حتمًا نشر الأعمال وتداولها. إضافةً إلى العقبات التي تفرضها الرقابة، يعتبر **تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003**[91] أن «ارتفاع معدلات الأمية» في بعض البلدان العربية وتراجع القوة الشرائية الحالية للقراء العرب هما العاملان الحقيقيان اللذان يؤثران في عدد القراء. ومع ذلك، يتساءل المؤلفون عن احتمال أن يختار العرب قراءة كتاب أدبي خلال أوقات فراغهم، حتى لو كانوا قادرين على شراء الكتب. لا توجد إحصاءات دقيقة عن أنواع الكتب التي يفضلها القراء العرب، ولكن بحسب عدد من الناشرين

(90) Ibid.

(91) Ibid.

والمراقبين، فإن أفضل المبيعات خلال معرض القاهرة الدولي للكتاب هي تلك الخاصة بالكتب الدينية وتليها الكتب التربوية.

تُعتبر الكتب المترجمة - وهي ذات أهمية حاسمة لاكتساب المعرفة ونقلها - أكثر ندرة في العالم العربي مما في مناطق أخرى ذات مستويات متقاربة من معرفة القراءة والكتابة والتنمية الاقتصادية. فقد تُرجم إلى العربية ما لا يزيد عن 10,000 كتاب في الألفية الأخيرة، وهو ما يساوي عدد الكتب المترجمة إلى الإسبانية في كل عام[92].

(92) Ibid.

telegram @soramnqraa

الفصل الثالث

التكامل العربي وتقديرات موجزة لوضع البلدان العربية في الاقتصاد العالمي

telegram @soramnqraa

أوّلًا: تجربة عالمية لسياسة الاقتصاد الكلي

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي إلى تقلب سعر الصرف الحقيقي واختلاله (في إشارة إلى التغيرات في سعر الصرف الحقيقي). وبما أن سعر الصرف الحقيقي هو السعر النسبي الذي تجري به معاملات الاستيراد والتصدير، فإن تقلباته تؤثر في التجارة من خلال دائرتين. الدائرة الأولى هي دائرة الشك أو التقلبات بشأن السعر المستقبلي لأسعار الاستيراد والتصدير والتأمين. والدائرة الثانية هي دائرة اللوبي، التي تشهد تنوُّع أسعار الصرف الحقيقية التي تؤدي إلى منحنيات أسعار المنتجات البديلة المستوردة، وهذه بدورها لها انعكاسات سلبية على التكامل وتخلق لوبي لحماية الصناعات المنافسة على الاستيراد.

لقد شُرحت هذه العقبات الاقتصادية الكلية التي تعوق التكامل التجاري منذ فترة، في مناطق عديدة من العالم في طور التكامل الاقتصادي، واتُّخذت تدابير للحد من آثارها السلبية. أوضح مثال على ذلك هو مثال الاتحاد الأوروبي الذي قام، بعد عقود عدة من التنسيق بين سياسات الاقتصاد الكلي المختلفة، بإدخال عملة وبنك مركزي مشترك. وفي دول مجلس التعاون الخليجي، كرَّروا مثال الاتحاد الأوروبي إلى حدٍّ ما، والموعد النهائي للانضمام إلى الاتحاد النقدي حدِّد في عام 2010[1]. في منطقة ميركادو كومون ديل سور (ميركوسور)[2]، كان عدم الاستقرار الاقتصادي قويًّا جدًّا

(1) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region*, E/ESCWA/STAT/2002/6 (New York: 2003).

(2) السوق المشتركة الجنوبية: (بالإسبانية Mercado Común del Sur) وتُعرف باختصار بميركوسور وهو اسم تجمُّع لبلدان المخروط الجنوبي في أميركا اللاتينية في إطار اقتصادي أو بمعنى =

telegram @soramnqraa

وهو يهدد حاليًا وجود اتفاق السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. على الرغم من هذه الحقيقة ومن العديد من المحاولات الرامية إلى تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي بين البلدان الأعضاء، فإن درجة تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي لم تصل إلى المستوى الذي كان من شأنه أن يخفف من الآثار السلبية على التكامل التجاري. من ناحية أخرى، لم تفعل دول اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا (NAFTA))[3] شيئًا لتنسيق سياستها الاقتصادية الكلية، تاركة اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية غير مهيأة لمواجهة عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي المحتمل، تمامًا كالوضع الذي مرت به رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان) عندما ضربت الأزمة المالية الآسيوية تلك المنطقة. وقد أدت هذه الأزمة إلى عدد من المبادرات لتكثيف تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي في منطقة رابطة الآسيان، بما في ذلك تكثيف تبادل المعلومات والمقترحات لإنشاء صندوق النقد الآسيوي. تُبيّن تجربة التكامل الإقليمي في العالم أن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي ضروري لنجاح تنفيذ اتفاقات التجارة الحرة في المناطق التي تعاني عدمَ استقرار شديد للاقتصاد الكلي. إضافةً إلى ذلك، هناك عنصران مهمان لنجاح تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي: الإرادة السياسية لتنفيذ هذه السياسات، وفترات من الهدوء النسبي للاقتصاد الكلي.

= أصح تكتل اقتصادي يمثل تلك البلدان شأنها بذلك شأن رابطة آسيان. وتتألف هذه الرابطة من الأرجنتين والبرازيل، وأوروغواي، وباراغواي أما فنزويلا فليست عضوًا كاملًا وكذلك بوليفيا وبلدان أخرى في أميركا اللاتينية. تضم 250 مليون نسمة مع ناتج محلي إجمالي يبلغ تريليون دولار أميركي أو نحو 76 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في أميركا اللاتينية. (المراجعة)

(3) معاهدة لإنشاء منطقة تجارية حرة ما بين الولايات المتحدة وكندا والمكسيك. وقد وقِّعت اتفاقية التبادل الحر لأميركا الشمالية في كانون الأول/ديسمبر 1992 وأصبحت سارية المفعول في كانون الثاني/يناير 1994. ويُفهم منها أنها مفتوحة أمام بقية البلدان الأميركية بما في ذلك بعض دول أميركا اللاتينية التي قد تنضم إليها في المستقبل. وإذا تفحصنا أهداف هذا الاتحاد نجدها لا تختلف كثيرًا عن أهداف الاتحاد الأوروبي، فهي بعد تحقيق اقتصاد قوي للأقطار الأعضاء تعطي كل أولوياتها للقدرة على منافسة التكتلات الاقتصادية الأخرى الصاعدة على المستوى العالمي ولا سيَّما الاتحاد الأوروبي، محاولة حجز مكان اقتصادي يناسب المكان المعتبر لهذه الكتلة وخاصة أميركا. (المراجعة)

ثانيًا: اتحاد المغرب العربي:
إمكانات التنمية والتنسيق في سياق العولمة

إن العولمة المتزايدة للروابط الاقتصادية العالمية تحدّ من استقلالية الحكومات الوطنية في وضع خططها الاقتصادية وتنفيذها، وبالتالي هناك اتجاه آخر بدأ يتواجد بشكل متزايد ألا وهو التطلُّع إلى الإقليمية. إذ يسعى بعض البلدان النامية إلى الاتحاد، من خلال الجهود المشتركة والتعاون مع جيرانها، للحد من الآثار السلبية للعولمة من أجل حماية مصالحها الوطنية بشكل أفضل.

مع ذلك، نجحت الدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي (UMA) في تنفيذ بعض المشاريع المهمة. وكانت أهم مجالات الاتصال تتعلق بالمجال المشترك لغالبية البلدان، أي صناعة النفط والغاز إضافةً إلى نقل الهيدروكربونات. يتعلق الموضوع بخط أنابيب الغاز المغاربي – الأوروبي الذي يمتد من حاسي الرمل[4] (الجزائر) عبر المغرب إلى إسبانيا والبرتغال والذي ستزيد سعته من 9 مليارات و800 مليون متر مكعب إلى 19 مليار متر مكعب سنويًّا. كذلك سوف تزيد طاقة خط أنابيب الغاز بين الجزائر وتونس وإيطاليا من 12 مليار متر مكعب إلى 24 مليار متر مكعب. وتؤدي إيطاليا دورًا كبيرًا في اقتصاد المنطقة لأنها تتيح لدول اتحاد المغرب العربي الوصول إلى السوق الأوروبية.

يرتبط أحد أكبر مشاريع اتحاد المغرب العربي بمجال النفط أيضًا؛ إذ سمحت مشاركة تونس والجزائر وليبيا ببناء خط أنابيب بطول 400 كيلومتر من وادي الصفصاف[5] عبر مدينة قفصة[6] (تونس) وصولًا إلى الزوارة[7]

---

(4) حاسي الرمل: بلدية تابعة لولاية الأغواط إحدى الولايات الجزائرية. تبعد قرابة 120 كيلومترًا عن الولاية وتُعتبر من بين أغنى البلديات، لتوافر حقول الغاز ويُعدّ مشروع محطة توليد الكهرباء بالطاقة الشمسية والغاز فيها حلًّا بيئيًّا وبديلًا من الطاقة التقليدية. (المراجعة)

(5) مدينة بالشمال الشرقي للجزائر. (المراجعة)

(6) قفصة: كبرى مدن الجنوب الغربي التونسي وفيها يقع مقر ولاية قفصة. (المراجعة)

(7) مدينة ليبية تقع على شاطئ البحر الأبيض المتوسط، وتبعد عن العاصمة طرابلس قرابة 120 كيلومترًا غربًا. (المراجعة)

telegram @soramnqraa

(ليبيا)، وتبلغ طاقته السنوية 3.5 مليارات متر مكعب من الغاز ويزوّد بالغاز الجزائري المناطقَ الشرقية من ليبيا، بما في ذلك الشركة المختلطة الجزائرية الليبية لإنتاج الألومنيوم في الزوارة. ولإدارة الإنشاءات وتوزيع الغاز، أنشئت شركة مختلطة هي شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي. وأعيد تشغيل المصفاة الجزائرية - الموريتانية في نواذيبو[8]؛ وقدرتها الإنتاجية مليون طن في السنة فتسمح بتزويد جميع البلدان الأعضاء بالمنتجات النفطية.

في مجال الصناعة، ترجع الأهمية الكبرى للسوق المغاربية إلى مصنع إسمنت في مدينة فريانة[9] (تونس) وتبلغ طاقته الصناعية 220,000 طن من الإسمنت الأبيض سنويًّا ويزوّد إنتاجه كلًّا من الجزائر، وتونس، والمغرب، وليبيا. تمتلك تونس والجزائر 40 في المئة من رأس المال لكلٍّ منهما، ويمتلك بنك التعاون العربي المغاربي النسبة المتبقية والبالغة 20 في المئة. ويُعدُّ اتحاد صناعة الزجاج، الذي يجمع تونس وليبيا والمغرب، نشطًا جدًّا في السوق المغاربية. كما أنشئت مؤسسات صناعية؛ منها مثلًا مصنع تصنيع محركات الديزل بموجب ترخيص إيطالي، الذي يصل إنتاجه إلى 30,000 محرك في السنة: 37 في المئة من المنتجات يتم توريدها إلى تونس، و63 في المئة إلى الجزائر. وتم بناء خط للسكك الحديد يربط تونس بالجزائر والدار البيضاء بطول 2262 كيلومترًا وبدأ تشغيله بالفعل. ويربط الطريق المغاربي نواذيبو - طبرق بين موريتانيا وليبيا.

مع ذلك، وعلى الرغم من العديد من المشاريع المهمة المنجزة في المنطقة وغيرها من الخطط التي لا تزال على الورق، فإن التكامل الإقليمي لا يزال في بداية تطوره.

---

(8) نواذيبو: مدينة وميناء بموريتانيا تقع على ساحل المحيط الأطلسي. عاصمة ولاية داخلة نواذيبو أي العاصمة الاقتصادية لموريتانيا وثاني أكبر مدينة من حيث النشاط التجاري. تُعدّ بوابة شمال أفريقيا على موريتانيا، يوجد فيها ميناء معدني وتجاري إضافة إلى مطار دولي ومنشآت صناعية وسياحية عدة. (المراجعة)

(9) فريانة: إحدى مدن الجمهورية التونسية. تقع في ولاية القصرين، وتضم المصنع الوحيد لإنتاج الإسمنت الأبيض في البلاد التونسية. (المراجعة)

يريد المجتمع الأوروبي من جانبه، أن يرى منطقة شمال أفريقيا منطقة اعتدال واستقرار سياسي لا تمثِّل أيَّ خطر على الحدود الجنوبية للاتحاد الأوروبي. ووفقًا للظروف الجديدة التي حددتها العولمة، غيّر الاتحاد الأوروبي سياسته تجاه البلدان المغاربية، برفع مستوى «الشراكة» في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى مستوى آخر. في البداية كان الأمر يتمثل في تقديم المساعدة في مجال إصلاحات السوق وتسريع وتيرة التنمية في بلدان الجنوب المتخلفة من أجل الوصول بها إلى مستوى متطور. بحلول عام 2010، كان من المقرر إنشاء منطقة تجارة حرة في منطقة البحر الأبيض المتوسط، وتقديم مساعدة تقنية ومساعدات مالية إلى اتحاد المغرب العربي لتنفيذ بعض المشاريع. ولذلك، ساعد الاتحاد الأوروبي اتحاد المغرب العربي في بناء طريق سريعة وخط سكة حديد إضافةً إلى خط أنابيب الغاز الذي يعبر المغرب وجبل طارق باتجاه أوروبا.

في الآونة الأخيرة، تقدِّم دول الاتحاد الأوروبي قروضًا طويلة الأجل لدول اتحاد المغرب العربي مقابل تصدير منتجات الشركات التي أنشئت بواسطة التمويل الممنوح. كما تأخذ الشركات الأجنبية حصصًا في رأس مال الشركات المختلطة التي أقيمت في دول اتحاد المغرب العربي. وهذا يعزز بشكل كبير القاعدة الاقتصادية للأقطار العربية، ويؤدي إلى استقرار أوضاعها الداخلية والحد من البطالة.

اليوم، تكمن العقبة الرئيسية أمام معالجة الخلافات في افتقاد الإرادة السياسية ورغبة القادة في التوصل إلى تسوية لإزالة كل الصعوبات التي تنشأ في أثناء التقارب الاقتصادي والسياسي. هنا مرة أخرى، نواجه مشكلة الصحراء الغربية التي قد تزيد من تفاقم العلاقات بين الجزائر والمغرب.

يشكِّل الاستقرار في المنطقة هو أيضًا مشكلة لا يُستهان بها. إذ أجمع معظم السياسيين في شمال أفريقيا على أن الأزمة الجزائرية في تسعينيات القرن الماضي وتصاعد التطرّف الديني يشكلان عاملين لزعزعة الاستقرار وخلق خطر أمني ليس فقط بالنسبة إلى شمال أفريقيا بل أيضًا بالنسبة إلى منطقة البحر المتوسط بأكملها. وهو ما يؤدي إلى وقف مسار التكامل.

telegram @soramnqraa

بالنسبة إلى السكان، فإن عدم وجود نتائج ملموسة لإصلاحات السوق ونتائجها الاجتماعية ونمو البطالة كلها تُعدّ مشاكل مشتركة بين بلدان المغرب العربي. بالتأكيد لن يستطيع تكامل هذه البلدان من معالجة جميع المشاكل، ولكن من شأنه أن يشجع بلا شك على الحد من التوتر وعلى النهضة الاقتصادية وخلق فرص العمل والاستقلالية في العديد من فروع الاقتصاد.

نعلم أن التجارة بين البلدان المغاربية تُمثّل جزءًا ضئيلًا جدًّا من ميزانها التجاري مقارنة بحجم التبادلات التجارية التي تجري بين دول الاتحاد الأوروبي. بالتالي، فإن التجارة مع المغرب تمثّل 0.7 في المئة فقط من التجارة الخارجية التونسية. وفي الوقت نفسه، إذا نظرنا إلى الاتصالات الخارجية للبلدان المعنية بالاتحاد الأوروبي، فإننا نرى أنه في منتصف التسعينيات، كانت دول الاتحاد الأوروبي تؤمّن ما يصل إلى 45 في المئة من الواردات و54 في المئة من الصادرات المغربية، و60 في المئة من الصادرات التونسية وحجم الواردات نفسه تقريبًا. هنا أيضًا، تراجعت التجارة بين البلدان المغاربية بدرجة أكبر في السنوات الأخيرة.

مع ذلك، فرغم أن اقتصادات بلدان المغرب العربي موحدة وبنيتها القطاعية متشابهة، فقد تستطيع هذه الدول في إطار اتحاد المغرب العربي، الاستفادة من توسيع التعاون الاقتصادي. وهكذا، يمكن المغرب، وهو في أمس الحاجة إلى مواد الطاقة - والأسعار في الأسواق العالمية مرتفعة - أن يسدّ عجزه من طريق شحنات من البلدان المجاورة. يمكن السوق المغربية أيضًا استيعاب إنتاج الصناعة الثقيلة الجزائرية. من جهتها، يمكن تلبية احتياجات الجزائر جزئيًّا من المنتجات الزراعية من طريق شحنات من المغرب. وتبحث تونس عن منافذ إقليمية لبيع منتجات صناعتها التحويلية قيد التطوير. كما أن هناك العديد من المنتجات المطلوبة اليوم في ليبيا التي بصدد الاندماج في المجتمع الدولي بعد سنوات طويلة من العزلة. وإذا تطلَّب الأمر عمالة أجنبية، فبإمكان البلد استيعاب المزيد من العمال القادمين من الأقطار المجاورة. أخيرًا، سيقدِّر اقتصاد موريتانيا المتعثر المساعدة القادمة من البلدان

المجاورة. وتشير التقديرات إلى أن بالإمكان تلبية هذه الاحتياجات من خلال الموارد المحلية للدول الأعضاء في اتحاد المغرب العربي.

هكذا، فإن توقيع اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة بين تونس والمغرب في عام 2007، في أثناء زيارة الرئيس التونسي إلى الرباط، في 16 آذار/ مارس 1999، قد شكّل خطوة مهمة في استئناف أنشطة اتحاد المغرب العربي وتكثيف التكامل في المنطقة. تُكمِّل الاتفاقية بين تونس والمغرب بنود اتفاقية كانت تنظِّم العلاقات التجارية بين البلدين يعود تاريخها إلى عام 1996. وتوفّر أيضًا فرصًا جديدة لتطوير الروابط التجارية والاستثمارات. من المتوقع أن يجري تحرير فوري لتجارة قرابة 200 سلعة ستكون مُعفاة من الضرائب. يتعلق هذا الشرط بالسلع التي كانت تُفرض ضرائب بسيطة عليها والتي تُمثّل ما يقارب 40 في المئة من التبادل التجاري بين المغرب وتونس.

ثمة اتفاقية جديدة تُحدد أحكام اتفاقية عام 1996 بشأن التجارة والتعريفات التي نصت على قائمتين من السلع المستفيدة من التعريفات التفاضلية. تشمل القائمة الأولى السلع الخاضعة للتجارة الحرة والمعفاة من الرسوم الجمركية. بينما تتعلق القائمة الثانية بالسلع التي كانت تُفرض عليها ضريبة بنسبة 17.5 في المئة.

ما هي آفاق مثل هذا الاتحاد وما مدى أهميته بالنسبة إلى اتحاد المغرب العربي؟ لقد شكّل خطوة إلى الأمام في تكامل البلدان المغاربية وقدَّم نموذجًا تحتذيه البلدان الأخرى في المنطقة التي يمكنها الانضمام إلى هذا الاتحاد بعد تطوير علاقاتها الثنائية. وفقًا لعدد من رجال السياسة، يمكن منطقة البحر المتوسط بأكملها الانضمام في المستقبل إلى الكتلة الاقتصادية للاتحاد الأوروبي. ومنطقة مغاربية متكاملة اقتصاديًّا باستطاعتها أن تنضم إلى منطقة تجارية أوسع قد تضم أقطارًا عربية أخرى، وهو ما قد يؤدي إلى منطقة تجارة حرة عربية. هناك أفكار لإنشاء اتحاد اقتصادي بين المغرب العربي الموحد والولايات المتحدة، إنما كل هذه المشاريع تنتمي إلى المستقبل البعيد. في الوقت الراهن، من الضروري التوصل إلى اتفاق مشترك واتخاذ تدابير ملموسة

telegram @soramnqraa

على مسار العلاقات الاقتصادية المغاربية، فضلًا عن تعزيز التعاون مع الاتحاد الأوروبي، بهدف إقامة اتحاد عالمي طليعي بين البلدان ذات الروابط التجارية التاريخية.

ثالثًا: التعاون الاقتصادي والتكامل بين البلدان العربية في الشرق الأوسط

1 - تحليل سياسة الاقتصاد الكلي للتعاون الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط: أثر تقلُّب سعر الصرف الحقيقي في التجارة الدولية

اختارت بلدان الشرق الأوسط العربية زيادة التكامل الاقتصادي الإقليمي في المستقبل. يتمثل جزء من التكامل الاقتصادي في تعزيز التجارة الدولية من طريق إزالة الحواجز المنصوص عليها في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (Greater Arab Free Trade Area (GAFTA)). مع ذلك، ونظرًا إلى الوضع الاقتصادي في بعض بلدان الشرق الأوسط، من المشكوك فيه أن توفّر سياسة الاقتصاد الكلي المُتَّبعة الاستقرار الضروري لنمو التكامل الاقتصادي على المستوى الإقليمي. علاوة على ذلك، بما أن أنماط التحرير الإقليمي والعالمي تتشكل وفقًا لظروف الاقتصاد الكلي القديمة، فقد تكون أقل قدرة على ضمان الاستقرار اللازم للتنمية الاقتصادية العادية في سياق جديد للتكامل الإقليمي. وبالتالي، قد يصبح تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي، كجزء لا يتجزأ من اتفاقيات التجارة الحرة المتعددة الأطراف في الشرق الأوسط، ضروريًّا للتكامل الاقتصادي الناجح في المنطقة. يدرس هذا البحث إمكان أن يشكِّل استقرار الاقتصاد الكلي حاجزًا أمام التكامل التجاري في الشرق الأوسط، ويقدّم توصيات لتنسيق السياسات التي تسمح بزيادة الاستقرار. وتحقيقًا لهذه الغاية، نتناول العلاقة بين سياسات الاقتصاد الكلي والتكامل الاقتصادي، فضلًا عن تجربة تنسيق السياسات الاقتصادية للمناطق. بعد ذلك، نُجري تحليلًا مقارنًا لدرجة الاستقرار الاقتصادي وندرس تأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي في تجارة هذه المنطقة. وأخيرًا، نبحث خيارات تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي

كأداة للحد من الآثار السلبية المحتملة الحالية أو المستقبلية لتقلبات سعر الصرف الحقيقي في المنطقة.

2- التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط

يبيِّن تحليل التدفقات التجارية الثنائية في الشرق الأوسط أن الصادرات في داخل المنطقة قد انخفضت في السنوات الأخيرة من حيث الحصة (النسبة المئوية) من إجمالي الناتج المحلي ومن إجمالي حجم الصادرات في الشرق الأوسط، بعكس تجربة مناطق تكامل أخرى في العالم. إضافةً إلى ذلك، فإن مستوى التصدير في داخل المنطقة منخفض مقارنة بالمناطق الأخرى، خاصة بالنسبة إلى منطقة تعقد صفقات نفطية. يتمثل أحد أسباب انخفاض مستوى التجارة في الشرق الأوسط في انخفاض مستوى تكامل القدرات الإنتاجية للبلدان، لكن ذلك لا يفسّر الانخفاض الحاد للتجارة خلال العقد الأخير.

اتُّخذ العديد من المبادرات لإبرام اتفاقيات تجارية إقليمية لتحفيز التجارة في داخل المنطقة، لكن أيًّا منها لم تؤخذ فعلًا بالحسبان وفشلت جميعها لأسباب مختلفة. وكانت أحدث مبادرة للتكامل الاقتصادي الإقليمي هي اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي وقَّعها حاليًا 12 بلدًا عربيًّا شرق أوسطيًّا.

لقد حلت اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعض المشاكل الناجمة عن رفض الاتفاقيات السابقة، لكنها لم تأخذ بالحسبان عقبات أخرى، مثل عدم استقرار الاقتصاد الكلي في المنطقة.

حاليًا، لم تُنفَّذ أي مبادرة رسمية لتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وليست هناك حتى الآن رؤية مشتركة لإرساء تنسيق لسياسات الاقتصاد الكلي في المستقبل.

- ما هو مستوى التكامل في داخل منطقة الشرق الأوسط؟

على الرغم من كل الجهود التي بُذلت في السنوات الأخيرة لتطوير التجارة البينية العربية، فقد انخفض خلال العقد الماضي حجم التجارة البينية الإقليمية

telegram @soramnqraa

كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي لكل بلد عربي في الشرق الأوسط، من 3.8 في المئة في عام 1990 إلى 2.8 في المئة في عام 1996 و2.6 في المئة في عام 1998[10] (يُنظر الشكل (3-1)). وشهدت المنطقة الفرعية في دول مجلس التعاون الخليجي هي أيضًا انخفاضًا في حجم التجارة البينية الإقليمية على مدى العقدين الماضيين، على خلاف تطوُّر التجارة البينية الإقليمية في جميع المناطق الأخرى التي فُحصت من دون استثناء، حيث زاد حجم التجارة البينية الإقليمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي على مدى العقدين الأخيرين. إذا ما نظرنا إلى نسبة التصدير في داخل الشرق الأوسط على مر السنين، فإن البلدان المعنية تتطور ببطء شديد أيضًا. يُظهِر الشكل (3-2) أن هذه النسبة قد ازدادت في الشرق الأوسط بين عامي 1980 و1990 بنسبة 5 في المئة تقريبًا، لكنها انخفضت من نسبة 14 في المئة في عام 1990 إلى 6.8 في المئة في عام 1998[11]. وإذا ما نظرنا إلى الاستيراد، فستكون الصورة أكثر سوءًا. تظهر الظاهرة نفسها بالنسبة إلى التجارة بين دول مجلس التعاون الخليجي، التي زاد معدلها من 3 إلى 8 في المئة بين عامي 1980 و1990، إلا أنها انخفضت بعد ذلك إلى 5 في المئة في عام 1998. لم تكن هذه الظاهرة خاصة بأيِّ بلد مشمول بالدراسة. للإجابة عن سؤال ما إذا كانت تعكس التغيرات في تصدير النفط من المنطقة إلى بقية العالم، فقد تم حساب النسب نفسها، باستثناء تجارة النفط من بلدان الشرق الأوسط ومن دول مجلس التعاون الخليجي، التي كانت المعلومات متوافرة عنها لعامي 1990 و1996. يوضح الشكل (3-2) أن التجارة البينية غير النفطية انخفضت بين عامي 1990 و1996 في جميع أنحاء الشرق الأوسط، في حين أن هذا الانخفاض يظهر بدرجة أقل في دول مجلس التعاون الخليجي. وبمقارنة المستوى الإجمالي للتجارة البينية الإقليمية في داخل منطقة الشرق الأوسط بالمناطق الأخرى في طور التكامل الإقليمي، مثل بلدان منطقة ميركادو كومون

(10) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Report of the Expert Panel on Information Technology and Development Priorities: Competing in a Knowledge-Based Global Economy. Beirut. 15-16 May 2000* (New York: 2000).

(11) Ibid.

ديل سور (ميركوسور)، نلاحظ أن النسبة المئوية لتجارتهم البينية الإقليمية هي أقل من نسبتها في منطقة الشرق الأوسط، ويرجع ذلك أساسًا إلى الاقتصادات الكبيرة (مثل البرازيل) الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي. **عندما يتعلق الأمر بالصادرات البينية الإقليمية كنسبة مئوية من إجمالي الصادرات، فإن بلدان الشرق الأوسط ودول مجلس التعاون الخليجي لديها أدنى معدلات من بين البلدان التي شملها الشكل** (3-2). الأمر الأكثر إثارة هو أن منطقة الشرق الأوسط ككل تتطور بشكل أفضل من دول مجلس التعاون الخليجي، سواء أخذنا بالحسبان تجارة النفط أم لا. إضافةً إلى ذلك، من المثير للاهتمام ملاحظة أنه حين لم يتم إدراج صادرات النفط، فإن معدل الصادرات البينية الإقليمية في الشرق الأوسط ارتفع في عام 1990 إلى 26 في المئة، أي أعلى من صادرات الآسيان ومن السوق المشتركة للمخروط الجنوبي (أو ما يسمى بميركوسور) في ذلك العام.

الشكل (3-1)

حصة الصادرات البينية الإقليمية في إجمالي الناتج المحلي لمنطقة الشرق الأوسط لأعوام مختارة

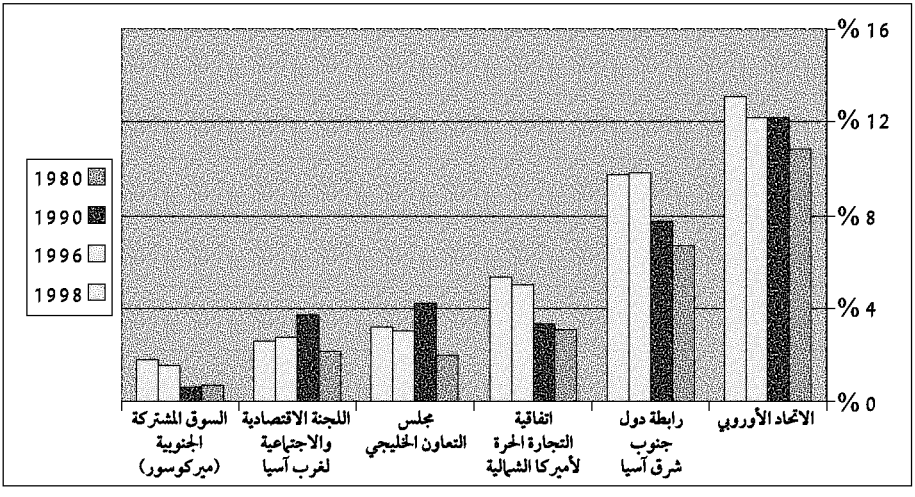

المصدر: United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region*, E/ESCWA/STAT/2002/6 (New York: 2003).

telegram @soramnqraa

باختصار، خلال السنوات الأخيرة، انخفض معدل الصادرات البينية الإقليمية كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي وإجمالي حجم الصادرات في الشرق الأوسط، على عكس تجربة مناطق أخرى من العالم في سبيلها إلى التكامل. علاوة على ذلك، فإن مستوى الصادرات البينية الإقليمية منخفض مقارنة بمستويات المناطق الأخرى، خاصة إذا تم تضمين صادرات النفط.

الشكل (3-2)

حصة الصادرات البينية الإقليمية من الصادرات العالمية للتكتلات الإقليمية لأعوام مختارة (بالنسب المئوية)

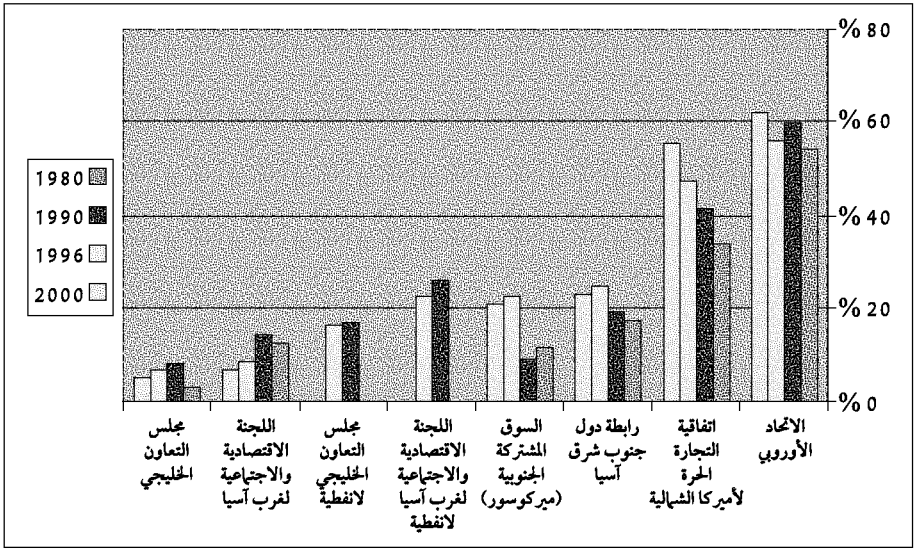

المصدر: Ibid.

3- هل يشكِّل عدم الاستقرار السياسي عقبة أمام التكامل الاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط؟

تحدِّد معظم البلدان العربية في الشرق الأوسط، بصفة عامة بنجاح، أسعار صرفها الاسمية بالدولار الأميركي، ولهذا السبب جزئيًّا، غالبًا ما يُعتبر تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي غير مجدٍ للتكامل التجاري في الشرق الأوسط. ومع

ذلك، يبدو هذا الاعتبار خاطئًا إذا ما حسبنا مؤشرات استقرار الاقتصاد الكلي وقارناها بمؤشرات مناطق أخرى من العالم.

إن أوضاع الاقتصاد الكلي في البلدان العربية في الشرق الأوسط إيجابية إلى حدٍّ ما، مقارنة بحالات السوق المشتركة لدول المخروط الجنوبي (ميركوسور)، ودول اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا) ودول رابطة أمم جنوب شرق آسيا (آسيان)، حيث يعتبر كل واحد منهم أن تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي وسيلة ضرورية للتكامل الإقليمي. ومع ذلك، فإن هذه الصورة الإيجابية تعود إلى الوزن الاقتصادي النسبي لدول مجلس التعاون الخليجي في الشرق الأوسط. إذا تمت مقارنة استقرار الاقتصاد الكلي في الاقتصادات المتنوعة على نطاق دولي، يصبح عندئذ عدم استقرار الاقتصاد الكلي ذا أهمية. إضافةً إلى ذلك، كان متوسط أسعار الصرف الحقيقية في بلدان الشرق الأوسط أكثر تقلبًا من أسعار دول الاتحاد الأوروبي، واعتُبر عدم استقرار الاقتصاد الكلي في الشرق الأوسط مهمًّا بما فيه الكفاية ليشكّل عقبة أمام حرية حركة السلع والخدمات في السوق المشتركة. يُستنتج من هذه المقارنة الدولية أن تقلّب سعر الصرف الحقيقي يشكِّل على الأرجح عقبة أمام تطوُّر التكامل التجاري في الشرق الأوسط.

باختصار، كان تقلُّب سعر الصرف الحقيقي، خاصة في ما يتعلق بأكثر الاقتصادات تنوعًا في الشرق الأوسط، على الأرجح عائقًا أمام التجارة في الماضي وسوف يشكِّل عقبة أمام التكامل التجاري في المنطقة بسبب عمليات العولمة وتزايد التقلبات في الوضع الاقتصادي الكلي الجارية.

تظهر الظاهرة نفسها عندما ننظر إلى التضخم. إن استقرار أوضاع الاقتصاد الكلي في دول مجلس التعاون الخليجي لا بد وأن يسيطر على تطوُّر الأسعار الوطنية في هذا الجزء من الشرق الأوسط، في حين أن هذا لم يحدث في مصر ولبنان وسورية واليمن. تسعة من اثني عشر بلدًا في الشرق الأوسط كان لديها معدل التضخم نفسه في التسعينيات، في حين أن سبعة منها كان لديها معدلات

telegram @soramnqraa

أقل من 5 في المئة (دول مجلس التعاون الخليجي والأردن)[12]. تميَّزَ كلٌّ من لبنان واليمن بمتوسط معدل تضخم ثنائي الشكل - أي برقمين - خلال التسعينيات، في حين بلغ متوسط معدل التضخم في مصر 9.28 في المئة خلال الفترة نفسها، وهو ما يُعتبر مرتفعًا نسبيًّا.

رابعًا: العقبات الرئيسية أمام التعاون العربي

هي:

• التفاوت في النظم السياسية وأنواع الأنظمة العربية، والذي يمكن أن يترجَم إلى أولويات اقتصادية واجتماعية مختلفة تبعًا للبلدان وبمواقف مختلفة تجاه وسائل التعاون وأهدافه. نتيجة لذلك، افتقرت الأهداف السياسية إلى الوضوح والدقة، وظلت أساليب التعاون العربي عرضة للتقلبات والتغيرات على مدار العقود الماضية، كما بقيت الرغبة في التزام التعاون العربي محدودة. في هذا الصدد، يمكن أن نذكر حالة السوق العربية المشتركة؛ والتي على الرغم من التصديق عليها، فإنها لا تجمع في الواقع سوى سبع دول عربية ذات أنظمة وسياسات اقتصادية متباينة، وهو ما يؤدي إلى تضارب المصالح ولا يولّد سوى القليل من النتائج؛

• الأثر السلبي للغاية للاختلافات بين البلدان المذكورة أعلاه، بشأن أداء مختلف الاتفاقيات والمؤسسات المُصمَّمَة لتعزيز التعاون. هذه الاختلافات ليست نتيجة للمصادفة. إنها تعكس التطورات في داخل الأقطار العربية وبين البلدان نفسها، بما في ذلك علاقاتها واختلافاتها. ولهذا، فإنها تتأثر بالتغيرات سواء الإيجابية أو السلبية التي تحدث في هذه البلدان؛

• الأهداف المفرطة في الطموح والمثالية أحيانًا المرجوة من التعاون، والميل إلى اعتبار أن هذا التعاون فشل في حال لم تتحقق كل هذه الأهداف.

---

(12) United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), *Statistical Abstract of the ESCWA Region* (2003).

وهذا يعكس ضعف الترابط بين الأهداف والشروط التي يتعين توافرها من أجل تحقيقها. من الضروري تحديد أهداف قابلة للتحقيق، وتحديد طبيعة الجهود المطلوبة لتحقيقها والتزام تحقيقها بكل شفافية. إن اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية، التي صدِّقت في عام 1957، خير مثال لهذا العجز في تحقيق الأهداف التي ثَبت في وقت لاحق عدم واقعيتها والتي كانت تشمل حرية العمل والتجارة والسفر والتملك. علاوة على ذلك، لم يضم هذا المجلس سوى عدد قليل من البلدان الأعضاء التي لم تتمكن أكثر من ستين عامًا من تحقيق أيٍّ من الأهداف المحددة. والمثال الثاني تقدمه لنا القرارات التي تم إقرارها في قمة عمان الاقتصادية في عام 1980، والتي لم تنفَّذ قط لأنها تفتقر إلى الكثير من الصدقية والالتزام الحقيقي؛

• الفاعلية المحدودة للاتفاقيات المبرمة والهيئات المسؤولة عن تنفيذها. إضافةً إلى الفوارق بين البلدان المذكورة آنفًا، وميل الحكومات إلى إيلاء الصعوبات والمشكلات الداخلية اهتمامًا أكبر، فإن هذا الضعف يُعزى إلى عدم جدية الهيئات المسؤولة عن مراقبة التنفيذ على مستوى البلدان، والتي تتفاقم في بعض الأحيان بسبب تضارب المصالح. لتجنُّب هذه المشكلة، يجب تقييم العوامل الوطنية بعناية، بما في ذلك التنظيم الاجتماعي والنظام السياسي ومجموعات المصالح والأحزاب السياسية والعوامل المتعلقة بالعائلات وحتى بالأفراد.

علاوة على ذلك، أعاقت التوترات الداخلية وعدم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بعض البلدان حركة اليد العاملة والاستثمار. وأخيرًا، بسبب عدم وضوح بل حتى تناقض السياسات الاقتصادية والاجتماعية للأقطار المختلفة، لم تنضم جميع الدول إلى جميع الاتفاقيات، ولم تُترجم سياسات تنسيق الإنتاج إلى مشاريع تعاون عربي؛

• الكوابح التي تضعها سلبية الدول أمام التعاون الفعال. في هذا الصدد، يمكن أن نذكر صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، التي من المفترض أن تشجع، من خلال هيئاتها التأسيسية ومجلس وزرائها، على تعزيز درجة معقولة

telegram @soramnqraa

من التنسيق الصناعي، على الأقل بالنسبة إلى المشاريع الصناعية المهمة التي تتطلب استثمارات كبيرة ومعرفة تكنولوجية متقدمة وسوقًا واسعة. كان يمكن أن يؤدي جمع هذه العوامل إلى ضمان نجاح مثل هذه المشاريع، مع تداعيات إيجابية على الأسواق العربية والأجنبية، إلا أن ذلك لم يحدث. وبالمثل، فشل المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي، وصندوق النقد العربي، ومجلس رؤساء المصارف العربية في ضمان حرية التحويلات النقدية العربية في المنطقة، حتى بين البلدان ذات العلاقات الوثيقة نسبيًا، مثل الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي، التي كان عليها أن تستلهم من تجربة إدخال اليورو في الاتحاد الأوروبي للشروع في إقامة اتحاد نقدي، إلا أنها لم تقم بذلك.

أخيرًا، أعاقت العوامل المرتبطة بالسياق العام التعاون العربي. وتشمل هذه العوامل مسألة النفط، والانقسامات الاجتماعية الرئيسية - التي تتفاقم في بعض الحالات بسبب التباين في الدخل ومستويات المعيشة - وما ينتج منها من تغييرات سياسية واجتماعية ناجمة عن عملية التكامل، على الرغم من تأثيرها الإيجابي للغاية في الاقتصادات وفي السكان.

أهم ما في الأمر هو تحقيق أقصى قدر من إنتاجية العمالة وانخفاض تكاليف الإنتاج مع استخدام التقنيات والتقنيات المتقدمة، في وقتٍ تتناسب فيه زيادة حجم إنتاج المشاريع مع التعبئة الأكمل للقدرات، وهو ما يتطلب من السوق أن تتجاوز أبعادها الوطنية.

ومهما كانت أهمية تطوير الصناعة بالأسلوب الحديث، وتحسين مؤهلات الموظفين المحليين ومكانتهم، فإن العوامل الاقتصادية ومشاكل الربحية ستبرز على السطح، وحل هاتين المشكلتين مستحيل من دون توحيد الجهود في إطار التكامل الاقتصادي.

لقد ارتكبت البلدان العربية، خاصة الأنظمة الخليجية، مرارًا وتكرارًا أخطاء من خلال بناء مؤسسات صناعية متشابهة أو عند بناء مواقع مرموقة مثل المطارات وبنى تحتية تُعدّ من الأكثر تطورًا في العالم، وتتجاوز قدراتها بكثير قدرات المنشآت المماثلة في أكبر دول العالم.

خامسًا: استنتاجات بشأن التعاون والتكامل العربيين

يؤدي عدم استقرار الاقتصاد الكلي من حيث معدلات التضخم المرتفعة والمتغيرة وأسعار الصرف الاسمية المتقلبة، إلى تقلُّب أسعار الصرف الحقيقية وإلى عدم اتساقها، أو باختصار، إلى تقلُّب أسعار الصرف الحقيقية. إضافةً إلى ذلك، يؤثِّر تغيُّر سعر الصرف الحقيقي في التجارة من خلال دائرتين: (أ) دائرة عدم اليقين بشأن الأسعار - يؤدي عدم اليقين بشأن سعر الصرف الحقيقي المستقبلي إلى زيادة الأسعار والمخاطر المرتبطة بالتجارة الدولية، وهو ما يؤثر سلبًا في الأخيرة و(ب) دائرة اللوبي - فقد يؤدي منحنى القدرة التنافسية بسبب عدم اتساق العملة إلى خلق لوبي يحمي صناعة التصدير المنافسة، وهو لوبي يستغله السياسيون لأغراض سياسية شخصية. تبرهن ملاحظة تجربة التكامل الإقليمي وعدم استقرار الاقتصاد الكلي في العالم أن استقرار الاقتصاد الكلي عنصر أساسي لنجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي. ومع ذلك، فإن تجربة الكتل التجارية الإقليمية الأخرى تُثبت أيضًا أن تنفيذ تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي للحد من عدم استقرار الاقتصاد الكلي ليس بالبساطة التي يبدو عليها. يبدو أن هناك عنصرين ضروريين لنجاح تنفيذ تنسيق سياسات الاقتصاد الكلي:

(أ) الإرادة السياسية الكافية للتضحية بالمصلحة الوطنية القصيرة الأجل وبالسيادة، من أجل الصالح العام بهدف استقرار الاقتصاد الكلي الإقليمي؛ و(ب) وجود فترات طويلة نسبيًا من استقرار الاقتصاد الكلي، لا يتعامل خلالها السياسيون مع إدارة الاقتصاد الكلي اليومية لمواجهة الأزمات كي يتمكنوا من التركيز على الأولويات الطويلة الأجل. لم يحرز العالم العربي ككل نجاحًا كبيرًا في مجال التجارة البينية، رغم محاولاته الأخيرة لإبرام اتفاقيات تجارية إقليمية. لا يمكن مقارنة التجارة الإقليمية البينية في العالم العربي بالتجارة في المناطق الأخرى، بغضّ النظر عن أسلوب المقارنة.علاوة على ذلك، فقد فشلت المحاولات الرامية إلى إبرام اتفاقات تجارية متعددة الأطراف في العالم العربي واحدة تلو الأخرى منذ إنشاء جامعة الدول العربية في عام 1945 وظهور المبادرات الأولى لمثل هذه السياسات في العالم العربي في

telegram @soramnqraa

الخمسينيات. هناك أسباب عدة لفشل هذه المحاولات. يُعتبر العالم العربي منطقة لا تعاني عدمَ استقرار الاقتصاد الكلي، الذي يميز معظم المناطق الناشئة في العالم، بسبب انخفاض معدل التضخم والنموذج الشائع لسعر الصرف المرتبط بالدولار الأميركي. ومع ذلك، فإن هذا التصور ناتج من تعميم الاهتمام وتركيزه على منتجي النفط الرئيسيين في المنطقة. إضافةً إلى ذلك، يُظهر تحليل التراجع المصري أن هناك علاقة تجريبية سلبية بين التجارة المصرية مع البلدان العربية الأخرى في العالم العربي من ناحية، وتقلبات سعر الصرف الحقيقي وعدم اتساقه من ناحية أخرى. وهكذا، فإضافةً إلى العوائق الأخرى أمام التجارة، إن عدم استقرار الاقتصاد الكلي يقلل من التكامل التجاري في العالم العربي. ولهذا السبب فإن تأجيل التعاون في مجال سياسة الاقتصاد الكلي يؤثر في المدة التي سيستغرقها تكامل التجارة الإقليمية والنمو الاقتصادي (ونجاحه). من ثم، فإن الاندماج المتزايد لبلدان العالم العربي العربية في الاقتصاد العالمي، وكذلك في داخل المنطقة، يمكن أن يؤدي هو نفسه إلى عدم استقرار الاقتصاد الكلي. نظرًا إلى تجربة مناطق أخرى من العالم، فمن شأن الصلة الوثيقة بين تدفقات رأس المال الدولية والحركة المتزايدة للتدفقات البينية أن تسهم في الحد من حماية أسعار الصرف في المنطقة. ويمكن أن تصبح حالات الأزمات أكثر تواترًا إذا لم يتم تكييف المؤسسات المالية وغيرها من المؤسسات بشكل كافٍ مع مستوى مرتفع من التقلبات.

حتى الآن، لم تُجرَ أيُّ أبحاث بغرض دراسة مدى استعداد المؤسسات المالية وأسواق رأس المال في العالم العربي للتعامل مع نمو الاندماج في الأسواق المالية العالمية. ونظرًا إلى أهمية هذه المسألة، يجب أن يكون هذا البحث أولوية.

ما هي إذًا شروط التعاون التي تهدف إلى الحد من عدم الاستقرار الاقتصادي الكلي في ضوء فشل المحاولات السابقة؟ أوّلًا، يتعين على السياسيين في المنطقة أن يدركوا أن التعاون في سياسة الاقتصاد الكلي هو المجموع الإيجابي للعبة جماعية وأن جميع البلدان في المنطقة تخسر من

حيث الرخاء المحتمل إذا جرى تأجيل تكثيف التكامل. إن هذا التفسير وحده هو ما يجعل التعاون في سياسة الاقتصاد الكلي ممكنًا. ثانيًا، تُبرز دراسة الكتل التجارية الأخرى في العالم مستويات شروط تنسيق سياسة الاقتصاد الكلي، بدءًا بترتيبات تبادل المعلومات بشأن متغيرات سياسة الاقتصاد الكلي، وصولًا إلى الاتحاد النقدي. إننا نقترح اعتماد مقاربة تدرُّجية باستخدام هذه الأمثلة وتكييفها مع وضع العالم العربي. نحن بحاجة أوّلًا، إلى تبنّي المبادئ التوجيهية التي تؤسس اعتمادَ تبادلٍ حقيقيّ للمعلومات بشأن المتغيرات الاقتصادية الكلية بين البلدان الأعضاء. ومن ثم، نحتاج إلى أن نصوغ معًا أهدافًا وغايات مشتركة لمتغيرات الاقتصاد الكلي الرئيسية ووضع إطار لمراقبة الاقتصاد الكلي والتأثير في المجموعات لمعرفة ما إذا كانت سياسة بلدٍ ما من البلدان الأعضاء تلبّي الأهداف المحددة التي حدِّدت. إن الإطار المنطقي لهذا النوع من التعاون السياسي من المفترض أن إنشاءه تم بالفعل من طرف منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي حددت بوضوح هدف خلق بيئة مواتية لتكامل الدول الأعضاء. وأخيرًا، ينبغي أن نأخذ بالحسبان ترتيب سعر الصرف الاسمي للسيطرة على أسعار الصرف في المنطقة كتدبير ذي أولوية ضد التقلبات المالية المتزايدة، ولتعزيز حركة رأس المال ونمو التكامل المالي في العالم العربي.

سادسًا: تقديرات بشأن مركز البلدان العربية في الاقتصاد العالمي: مدى وطبيعة مشاركة البلدان العربية المصدِّرة للنفط في الاقتصاد العالمي (خارج مجال النفط)

لعقود من الزمن، فرضت الدول الأعضاء في منظمة أوبك، بما في ذلك البلدان العربية، مكانتها على الساحة العالمية، ليس باعتبارها دولًا مسيطرة على الموارد الرئيسية لمصدر مهم للطاقة فحسب، بل أيضًا باعتبارها تمتلك احتياطيات نقدية ومالية ضخمة، وبوصفها مُصدِّرة رئيسية لرأس المال إلى المراكز العالمية والبلدان النامية، وأيضًا كمجموعة مؤثِّرة في التجارة الخارجية في العالم.

telegram @soramnqraa

هدفنا في هذه الحالة، هو إبراز الطبيعة المتناقضة للمشاركة في الاقتصاد العالمي (خارج مجال النفط) لأعضاء أوبك، وبصفة خاصة البلدان العربية المصدرة للنفط، في المجالات النقدية والمالية، وتحليل فعالية النتائج التي تم الحصول عليها من أجل الاستقلال الاقتصادي وفعالية التنمية، والكشف عن ديناميات عمليات التحول.

1 - إيرادات صادرات النفط وإعادة تدوير أمواله - الآلية المالية وجوهرها الاجتماعي

من خلال دراسة المشكلة المطروحة، كان الباحثون يُبرزون تأثير كرة الثلج في زيادة عائدات النفط في الدول الأعضاء في منظمة أوبك، وحجم وطرائق إعادة تدويرها في الاقتصاد العالمي.

إن مشكلة إعادة تدوير الفوائض المالية للاقتصاد العالمي مشكلة متناقضة. إذ يعكس ظهور هذه الفوائض ضعف القدرات الاستيعابية لمعظم البلدان الضعيفة اقتصاديًا، خاصة الأقطار الخليجية. تختلف أسباب ودوافع تصدير رأس المال من الدول المصدرة للنفط عن الظاهرة المماثلة المتمثلة في تصدير رأس المال الخاص القادم من البلدان المتقدمة اقتصاديًا. في هذه الحالة تحديدًا، نشهد عملية تراكم مفرط نسبيًا لرأس المال، وهو سبب تصديره إلى البلدان النامية؛ إنها في الواقع مسألة تراكم مفرط مطلقة.

يعود سبب إعادة تدوير الفوائض المالية للدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى الدوافع التالية: الاستثمار المفيد لإيرادات النفط، خاصة في اقتصاد القوى المتقدمة، الأمر الذي يُعدُّ ضمانًا لنمو رأس المال، وصندوق تأمين كضمان ضد الاضطرابات الاجتماعية - السياسية و/أو ضد انخفاض الإيرادات الناتجة من تصدير المورد غير المتجدد، وزيادة التأثير في السياسة الخارجية للبلدان المتقدمة، ودخول مجال الأوليغارشية المالية واحتلال منزلة مساوية في داخلها. تجد الدوائر المالية في البلدان المتقدمة مصلحتها في إعادة تدوير البترودولار، لأنها رأت في ذلك وسيلة لتدعيم ميزان مدفوعاتها، ضحية

ارتفاع أسعار النفط، وسعت الشركات المتعددة الجنسيات المالية والصناعية من جانبها إلى استخدام الوسائل المالية لمصدِّري النفط لتمويل عملياتها في الأسواق المحلية والأجنبية. كان الهدف الرئيسي هو ضمان دمج مصدِّري رأس المال الجدد في المراكز المالية العالمية كشركاء صغار في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي.

وفي هذا الصدد، ظهر تقاطع مثير للاهتمام ومميز لاتجاهات متباينة، يتمثل في: الاعتماد المالي للغرب على الرعايا القدامى والحفاظ على التبعية الاقتصادية لمُصدِّري النفط الجدد ورأس مالهم، تطبيق مصدِّري البترول لحق اتخاذ قرارات مستقلة بشأن نطاق واتجاهات وأشكال الائتمان، وفي الوقت نفسه، وضع آلية لتصدير رأس المال العربي إلى المراكز الصناعية المتقدمة.

في الواقع، لم يُجبِر أحد الأثرياء العرب الجدد على استثمار فائض رأس مالهم في اقتصادات الولايات المتحدة وأوروبا واليابان. فمن وجهة النظر الرسمية، كانت لديهم حرية الاختيار، ولم يكونوا يسعون على ما يبدو إلى تعزيز الإمكانات المالية للبلدان الصناعية. ومع ذلك، فإن بنية الاقتصاد العالمي في حدِّ ذاتها دفعت رأس المال الجديد كي يحدد مساره إلى وجهة محددة بشكل جيد. لا يمكن إلقاء اللوم على الدائنين العرب لاستثمارهم رأس المال عمدًا في الولايات المتحدة أكثر مما استثمروه في أيِّ بلد آخر. إذ أبرمت السعودية، اتفاقية مع واشنطن عام 1975 تتعلق باستثمار نصف فائضها المالي في الاقتصاد الأميركي. السبب في ذلك يعود الى أن سوقًا محلية كبيرة كسوق الولايات المتحدة تواصل تقديم فرص استثمارية أكبر من أيِّ سوق أخرى. ولذلك، خلقت الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك للمودعين العرب ظروفًا مواتية للاستثمار لم يتأخر هؤلاء في الاستفادة منها.

نتيجة لذلك، وبحلول نهاية عام 1983، من أصل 346,8 مليار دولار من الاستثمارات العامة في الخارج القادمة من أعضاء أوبك، والتي تمثل 9/ 10 من أصول البلدان العربية، فإن ما يقارب 25 في المئة (87 مليار دولار) استُثمرت في الولايات المتحدة، و53 في المئة (184 مليار دولار) في البلدان

telegram @soramnqraa

المتقدمة الأخرى، ومُنح 16 في المئة كقرض للبلدان النامية، ووزِّعت البقية على الهيئات المالية الدولية.

بلغت أصول المملكة العربية السعودية في الخارج في عام 1981 (بمليارات الدولارات) 175، والكويت 84، والعراق 52، وليبيا 35، والإمارات 34. وشهد عام 1983 انخفاضًا في الأصول العامة لأوبك بقرابة 20 مليار دولار. وشهد عام 1982 أيضًا انخفاضًا في الاستثمار في الخارج من جانب بعض الأقطار، بما في ذلك استثمارات المملكة العربية السعودية – بمقدار 25 مليار دولار.

وتُعدُّ نتائج المصالح المتعددة الاتجاهات للمودعين العرب وللمراكز المالية العالمية مثيرة للاهتمام. ففي البدء، بدأ المودعون العرب، القليلو الخبرة، في تحويل مواردهم إلى ودائع قصيرة الأجل في البنوك الخاصة، لكن دون إيلائها الكثير من الاهتمام، لأن مقترضيهم يفضِّلون القروض الطويلة الأجل. علاوة على ذلك، هاجرت ودائع أوبك القصيرة الأجل وغيرها من «الأموال الساخنة» العربية بأشكال مختلفة من بلدٍ إلى آخر، وهو ما أدى إلى تفاقُم عدم استقرار الآلية النقدية والمالية في الغرب. وتدريجًا، نفَّذت البلدان الصناعية نظامًا لجذب الموارد العربية، بحيث وجدت الأخيرة أن من مصلحتها سحب ودائعها المصرفية ووضعها في استثمارات طويلة الأجل في الدول الغربية، والاستثمار في سندات الخزينة وفي أسهم الشركات الخاصة. إذا كانت نسبة الاستثمارات القصيرة الأجل في عام 1974 هي 64/ 36، فقد شهدت بالفعل تغييرًا في عام 1982 لتصبح 42/ 58.

تصدِّر الدول الأعضاء في منظمة أوبك، أي البلدان النفطية الخليجية بصفة خاصة، ما بين 75 و80 في المئة من رأس مالها على شكل قروض، و20 إلى 25 في المئة فقط على شكل إنتاج. يعكس هذا من ناحية، التخلف الاقتصادي للمُصدرين الجدد لرأس المال، ومن ناحية أخرى، يؤدي إلى تطبيق ممارسات تقييدية من جانب الحكومات الغربية. وبالتالي، فإن التدفق الكبير لرأس المال النقدي القادم من أطراف الاقتصاد العالمي باتجاه مركزه يكشف عن تبعية معيَّنة.

من الضروري الانتباه إلى حقيقة أن زيادة عائدات الدول الأعضاء في أوبك من النقد الأجنبي لا تعني العودة الفعلية للإيرادات إلى بنوكها المركزية. إذ إن حساب عائدات النفط وغيرها من السلع، التي تم شراؤها من هذه البلدان، يُختصر إلى حدٍّ كبير في المعاملات الحسابية المتمثلة فعليًّا في السحوبات من حسابات المستوردين في البنوك الخاصة أو العامة في الدول الغربية وائتمانهم على حسابات المصدّرين؛ وعند إعادة تدوير أموال النفط، فإن العمليات تقتصر هي أيضًا على عمليات «على الورق». لقد تم الاعتراف بشروط هذه الصفقات منذ فترة طويلة، وهي مناسبة للغاية، ولكن فقط في حالة عمِل الشركاء على قدم المساواة. في هذه الحالة، كل هذه العمليات تأخذ طابعًا وهميًّا إلى حدٍّ ما. يتبيّن ذلك مثلًا من خلال تلاعب الولايات المتحدة بالأصول الإيرانية والليبية خلال الأزمات أو النزاعات السياسية. وأخيرًا، تخفَّض قيمة جميع أصول أعضاء أوبك بشكل منتظم تحت ضغط التضخم.

في الوقت نفسه، بدأت المؤسسات العامة في البلدان العربية وبعض الأفراد باستثمار عشرات المليارات من الدولارات وجني أرباح كبيرة؛ وسعت الحكومات والاحتكارات الخاصة إلى الوصول إلى إمكاناتها وأموالها. وقدَّمت الحكومات العربية قروضًا كبيرة للبلدان الصناعية المتقدمة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية لكلٍّ من ألمانيا واليابان.

هناك اندماج نشط للمصالح التجارية، وتقاطع بين رؤوس أموال الأوليغارشية المالية القديمة والأغنياء الجدد في الخليج. وتسعى مجموعات الضغط التي تمولها البلدان الخليجية العربية إلى الانحياز إلى جانب هذه الأقطار. كما نشهد إنشاء وتشغيل العديد من البنوك وصناديق الاستثمار، حيث تعمل رؤوس الأموال الغربية والعربية معًا. إنها صفقة جديدة تمامًا. في الوقت نفسه، ينبغي التأكيد مرة أخرى أن هامش المناورة المتروك لعمليات مصدِّري رأس المال العربي المستقلة ضيق للغاية وينظِّمه التشريع ومصالح الاحتكارات.

telegram @soramnqraa

لقد وُضعت آلية من جانب هذه البلدان لاستبعاد استخدام «السلاح النقدي» أو وسائل أخرى ضد الأقطار المتقدمة. إن المشكلة لا تتمثل في أن الأصول العربية ليست كلها سائلة، لذا، فإن سحب كميات كبيرة من الودائع السائلة، على سبيل المثال في الولايات المتحدة، يُعتبر صفقة غير محتملة، لأن المبادرين إليها لن يكونوا قادرين على إيداع مبالغ كبيرة كهذه في بلدان أخرى، ليس من باب التضامن مع واشنطن، إنما بسبب خوف السلطات المحلية والأوساط التجارية من إثارة التضخم وخلق الفوضى في مجال الائتمان. إن سحب مثل هذه المبالغ يشكّل تهديدًا بحدوث انخفاض في ربحية الاستثمارات، والمودعون العرب غير مستعدين لتقديم مثل هذه التضحيات.

إضافةً إلى ذلك، يبدو أن الوقت لم يحن في البحرين والكويت والإمارات العربية المتحدة للحديث عن تركيبة نهائية لإنشاء مركز مالي دولي، لأن المنطقة لم تُنشئ شبكة نقدية ومالية إلى حدٍّ ما متطورة، فجميع العملات الوطنية ليست قابلة بعد للتحويل، ولم يظهر أيُّ مشروع من المشاريع العديدة لإنشاء عملة عربية موحدة (ما يسمى بالدينار الإسلامي هو مجرد وسيلة للدفع)، كما لا يوجد استقرار سياسي.

وبالتالي، فإن إعادة تدوير فائض أموال النفط من دول أوبك يعوض إلى حدٍّ كبير خسائر مراكز الاحتكار بسبب ارتفاع الأسعار، ويساعد على تعزيز قوّتها المالية.

إن إعادة تدوير أموال النفط الخاصة بالدول الأعضاء في منظمة أوبك يسمح للعديد من الشركات المتعددة الجنسيات والبنوك بتعبئة موارد مالية إضافية، مفيدة جدًّا لتحقيق النجاح في المنافسة الشرسة المتزايدة، والمضي قدمًا في الثورة العلمية والتكنولوجية وتمديد التوسع في البلدان النامية، بما في ذلك في البلدان المانحة.

حتى في سياق ضيِّق، فإن البلدان العربية، أثرياء العالم الجدد، تستخدم بفاعلية المليارات لمصلحتها الخاصة. فهي تخصص سنويًّا عشرات المليارات

للتنمية الاقتصادية لبلدانها، ولإنشاء الجهاز الصناعي وتحديثه، وللبنى التحتية الحديثة، والتعليم، والصحة وتدريب الكوادر البشرية المؤهلة، وهو ما يمثّل إمكانية استراتيجية ورأس المال الحقيقي يمثِّل القاعدة الصلبة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي القادم.

هكذا، يبدو أن إعادة تدوير الفوائض المالية للدول الخليجية المصدرة للنفط والتغيير في دور المنطقة العربية في العالم ظاهرة معقدة وغير متجانسة. ويرافق كل جانب من جوانبها، الإيجابية بالنسبة إلى البلدان المشار إليها، نقطة سلبية تتم تسويتها أحيانًا بميزات للمراكز الاحتكارية. اقترن التراكم السريع من جانب بعض البلدان المصدرة للنفط لرأس المال الضخم بتغيرات كبيرة في مجال التوزيع على الصعيدين الوطني والدولي في سياق الاعتماد المتبادل. وقد أدى ذلك إلى تعزيز تغيير عدم التكافؤ لمصلحة البلدان المنتجة للنفط، ولكن أيضًا لمصلحة المراكز الاحتكارية، لأن مصدِّري النفط، بتحويلهم رؤوس أموالهم إلى الغرب، استفادوا بالحفاظ عليها وتنميتها، ودخلت رؤوس الأموال نفسها في تداول رأس المال العام للمراكز العالمية. غير أن الحصيلة، على ما يبدو، تتشكل لمصلحة البلدان المصدرة للنفط، والتي هي أيضًا غير متجانسة، وفيها انقسام. **لكن المشكلة هي أن التقدم لمصلحة هذه البلدان لم يؤدِّ إلى تغيير جذري في العلاقات بين المركز والأطراف، ولا إلى انتقال مجموعة صغيرة من البلدان النامية الغنية إلى علاقات قائمة على المساواة وإلى تحويل الارتباط غير المتكافئ إلى اعتماد متبادل متماثل.**

من هذا المنطلق، يجب أن تكون ضمانات تسليم النفط العربي إلى البلد المستورد المتقدم متجانسة مع تسليم السلع والتكنولوجيا والتقنيات الاستثمارية للأقطار العربية بأسعار معقولة. يُعتقد أن النفط مهم جدًّا بالنسبة إلى البلدان العربية لأنه يمثِّل عاملًا حاسمًا لتنميتها، ولا سيَّما أنه غير قابل للتجديد. هذا هو الوضع في ما يتعلق بالاعتماد المتبادل. إلا أن اختلال توازن القوى الحقيقية لمجموعتين من البلدان يحوّل مصطلح التبعية المتبادلة إلى تعبير مجازي.

telegram @soramnqraa

2- حصيلة مقارنة للبلدان العربية في العالم المعاصر: تحوُّل «المرض الهولندي» إلى وباء عربي

أ- تحليل مقارن لحصيلة البلدان العربية وغير العربية المجاورة لجنوب المتوسط وشرقه

إن مقارنة العالم العربي بأسره بمناطق أو كيانات أخرى في العالم ليست أمرًا ذا دلالة وتخفي الكثير من الخصائص التاريخية والثقافية الخاصة بالمنطقة العربية. يتعلق هذا على وجه الخصوص بالمستويات المختلفة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبتنوع الظروف الجغرافية في البلدان العربية وبأنماط التنمية التي مورست خلال النصف الثاني من القرن العشرين.

من أجل الحصول على تحليل أكثر عمقًا وملاءمة، سنحاول الحد من نطاق المقارنة باستبعاد مجموعات البلدان الأكثر تباعدًا، ذات الخصوصيات من حيث الموارد والوضع عند البداية، وهي مجموعة البلدان الأغنى في العالم من حيث الموارد الطبيعية (بلدان الخليج) والبلدان الأكثر فقرًا من حيث الموارد الطبيعية، ولكن أيضًا ذات الوضع الجغرافي والتاريخي الأكثر تعقيدًا (شمال وجنوب اليمن، السودان، موريتانيا، الصومال، وجيبوتي) من دون أيِّ حكم مسبق أو تمييز مهما كان.

نتيجة لذلك، ولأغراض المقارنة، نأخذ مجموعة البلدان العربية التي تمثِّل إلى حدٍّ ما قلب العالم العربي، والتي تتميز بأوضاع جغرافية وتاريخية متشابهة نسبيًّا، ولكن أيضًا بمعايير الموارد الجغرافية (باستثناء الجزائر وليبيا) وبنمط إنمائي مماثل إلى حدٍّ ما. في الواقع، سنتناول البلدان العربية الخاصة بجنوب وشرق البحر المتوسط لمقارنتها بجيرانها في المنطقة الجغرافية نفسها والتي لديها موارد طبيعية ونقاط بداية مماثلة، بغضّ النظر عن أيِّ اعتبارات عرقية، أو دينية أو غيرها. **وبهذا المعنى، يبدو لنا اختيار تركيا وقبرص وإسرائيل - ثلاثة بلدان من المنطقة الجغرافية نفسها لديها ثلاث مجموعات عرقية وثلاث ديانات وثلاثة مسارات تاريخية مختلفة تمامًا - حكيمًا للغاية.**

إن إدراج تركيا، التي تتقاسم الدين نفسه السائد في البلدان العربية (مع أقلية مسيحية مماثلة في كلتا الحالتين)، والتي لديها أيضًا مسار تاريخي مشابه إلى حدٍّ كبير للواقع العربي، ليس من قبيل المصادفة. ومن دون الدخول في الكثير من التفاصيل، فإن إدراج قبرص، وخصوصًا إسرائيل، ولكلٍّ منهما جوانبه التنموية الخاصة، مناسب للغاية لموضوعية النهج المقارن المختار، وله دلالة كبيرة. في النهاية، فمن الناحية المنهجية، فليس بوسعنا أن نفعل ما هو أفضل. والعامل الأكثر مفاضلة الأكثر وضوحًا في التمييز بين هاتين المجموعتين المقارنتين هو العامل الاجتماعي - السياسي.

اكتسب جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط خبرته في التنمية الاقتصادية بطريقة مستقلة خلال العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين، على الرغم من أن بعض البلدان التي تمثِّل جزءًا من هذه المنطقة قد بدأت تراكِم هذه الخبرة قبل ذلك. خلال هذه العقود الأربعة، استخدمت بلدان المنطقة، بهدف حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية الأكثر إلحاحًا، أساليب ومناهج ونماذج مختلفة للتنمية، وذلك بالتناوب بين هذه المناهج، وبالمضي قدمًا فيها أو بالعودة إلى تجربة الماضي. وتشكِّل حصيلة ونتائج كل ذلك المؤشرات المطلقة للناتج المحلي الإجمالي ولنصيب الفرد من الدخل أو للناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد، وتقاس بالدولار الأميركي وفقًا لبيانات الإحصاءات الدولية للأمم المتحدة، وكذلك معدلات نموها.

يبيّن الجدول (3-1) ترتيب بلدان المنطقة بحسب دخل الفرد ومعدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1960 و1995.

توضح البيانات الواردة في هذا الجدول بوضوح أنه لم يسجِّل أيُّ بلدٍ في المنطقة المعنية تطورًا ثابتًا ومتجانسًا خلال الفترة المشار إليها. كانت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في هذه البلدان تسجل إما ارتفاعًا أو انخفاضًا. في النصف الأول من التسعينيات، لم تسجِّل الجزائر أيَّ نموٍّ بسبب الصراع العسكري السياسي مع المتطرفين الإسلاميين وما تلى ذلك من تعليق لعمل فروع الاقتصاد.

telegram @soramnqraa

الجدول (3-1)

متوسط معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي لبلدان جنوب المتوسط وشرقه، 1960-1995* (بالنسبة المئوية)

البلد	1970-1960	1980-1970	1990-1980	1995-1990
إسرائيل	8.2	4.8	3.5	6.4
قبرص	6.5	2.1	6.3	4.8
ليبيا	24.8	3.0	4.7 -	1.1 -
لبنان	...	...	...	...
سورية	5.7	9.6	1.5	7.4
تركيا	6.0	5.6	5.3	3.2
تونس	4.2	6.9	3.4	3.9
الجزائر	1.8	7.0	2.8	0.6
المغرب	3.9	5.6	4.2	1.2
مصر	4.5	8.5	5.0	1.3

* استنادًا إلى: United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1995* (New York & Geneva: 1996), pp. 436-445; United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996-97* (New York & Geneva: 1999), pp. 324-329.

في حالة ليبيا، شهدت البلاد خلال 15 عامًا (1980-1995) انخفاضًا مطردًا في الناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أنه بين عامي 1960 و1970 كانت لديها أعلى معدلات النمو في المنطقة بأكملها، بسبب اكتشاف حقول نفطية جديدة والزيادة السريعة في إنتاجها وتصديرها.

في العقد التالي، انخفضت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي لليبيا، كما هو موضح في الجدول، أكثر من 8 مرات. إنها حالة فريدة من نوعها لم تحدث في أيِّ بلد آخر في المنطقة خلال القرن العشرين، وهي تتطلب شرحًا مفصلًا يأخذ بالحسبان الحصار الذي فُرض على هذا البلد.

لكن، منذ عام 1982 بدأ الوضع الاقتصادي للبلاد في التدهور. ويعزى ذلك إلى الحصار الذي فرضته الولايات المتحدة في آذار/ مارس على شراء النفط الليبي، وانضمت إليه بعض البلدان الأخرى. نتيجة لذلك، لم تكتمل خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الخمسية للبلاد لفترة 1981-1985،

بحسب مؤشرات عدة. إن عدم توافر الإمكانات اللازمة وعدم الثقة بالحصول على دخلٍ كافٍ في المستقبل جعل من المستحيل تنفيذ خطط التنمية الطويلة الأجل. لذلك، بدءًا من عام 1986، لم يجرِ التخطيط إلا في إطار برامج الميزانية السنوية. وكان عام 1986 أشبه ببدايةَ لتحرير محدود في الاقتصاد، وهو ما يسمى إعادةَ الهيكلة الخضراء، الذي يعني في الواقع، التخلي عن عقائد نموذج الجماهيرية.

شهد كانون الأول/ ديسمبر 1989 إدخال بعض الإعفاءات لرأس المال الخاص الصغير بدعوى «زيادة دور الصناعات الفردية والتعاونية في الاقتصاد». وتشير الوثائق المتعلقة بهذا الموضوع إلى أن السلطة الشعبية لن تسمح للقطاع الخاص بأن يتحول إلى مؤسسات من النوع الرأسمالي يحصل فيها العمال على أجورهم وأرباب العمل على جميع الأرباح.

بعد سنوات عدة من الرقابة الصارمة على جميع الأنشطة الاقتصادية، باستثناء المزارع الصغيرة والورش الحرفية، شهد عام 1988 السماح بافتتاح متاجر خاصة وتشجيع الإنتاج الخاص الصغير في مجال الخدمات والصناعة التحويلية.

يبيِّن أيضًا الجدول (3-1) أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد لم يُظهر نموًّا طوال الثمانينيات، إنما على العكس انخفض في المتوسط بنسبة 4.7 في المئة سنويًّا.

مقارنة بتقلبات معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في ليبيا وبعض البلدان الأخرى في المنطقة، بقي نمو الناتج المحلي الإجمالي التركي ثابتًا على مدار العقود الثلاثة منذ عام 1960 حتى عام 1990. لم يتباطأ النمو سوى في النصف الأول من التسعينيات. مع ذلك، قامت تركيا في فترة تاريخية محددة، بالكثير لتحديث اقتصادها، من طريق زرع التقنيات الحديثة وإدخال اقتصاد السوق. كل هذه التغييرات جعلت من الحتمي تفكك البنى القديمة، والأيديولوجيا البالية، ومفاهيم التنمية الاجتماعية والاقتصادية القديمة. وانفتح الاقتصاد التركي على العالم الخارجي.

telegram @soramnqraa

شهدت الأعوام 1980-1990 اندماج البلاد في الاقتصاد العالمي، ونمو صادرات ليس السلع الزراعية فحسب بل أيضًا السلع الصناعية التي أصبحت، إلى جانب الصادرات التقليدية، المصدر الرئيسي لإيرادات البلاد من العملة الأجنبية. وعلى الرغم من بعض مظاهر الأزمة التي أدت إلى انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، فإن تحرير الاقتصاد التركي كان يسير على ما يرام، وهو ما أمّن له تدفقًا منتظمًا للاستثمارات الجديدة والتكنولوجيا الحديثة من البلدان الغربية المتقدمة.

بعد أن بلغ الناتج المحلي الإجمالي لإسرائيل متوسط معدلات سنوية بنسبة 8.2 في المئة في فترة الستينيات، كما هو موضح في الجدول (3-1)، مال إلى الانخفاض خلال العقدين التاليين، ثم عاد لينتعش في النصف الأول من التسعينيات.

كانت المعدلات المرتفعة لنمو الناتج المحلي الإجمالي في الستينيات بسبب التطور السريع في الإنتاج الصناعي. لقد كان تطوُّر قطاعات النسيج والإلكترونيات وصناعة المعادن - التي زاد إنتاجها في عام 1961، على سبيل المثال مقارنة بالعام السابق، بنسبة 25 و23 و20 في المئة على التوالي[13] - كثيفًا للغاية.

عُزِّزت التنمية الصناعية للبلاد سواء من طرف الحكومة التي كانت تمنح قروضًا للشركات الخاصة، أو من تدفُّق رأس المال الأجنبي على شكل استثمارات مباشرة، ومن التعويضات الألمانية، ومن الإعانات الأميركية المقدَّمة من المنظمات اليهودية في الخارج، ومن مصادر أخرى. منذ عام 1948 حتى عام 1982، تجاوزت الإيرادات المالية الأجنبية في إسرائيل 55 مليار دولار[14].

ومع ذلك، فبحلول منتصف الستينيات، انخفضت بالفعل معدلات النمو مقارنة بالنصف الأول من العقد. وإذا كان النمو السنوي للإنتاج الصناعي في عام 1965 قد رَاوح بين 12 و14 في المئة، ففي عام 1966، لم يتجاوز الـ 10

(13) *Bulletin of Foreign Commerce Information* (Moscow) (2 October 1962).

(14) *The State of Israel* (Tel Aviv: 1986), p. 183.

في المئة، بل إن عام 1966 شهد ركودًا في الإنتاج. كان التراجع في النشاط الذي بدأ في عام 1965 والركود الذي حدث في عام 1966 نتيجة التطور غير السليم للاقتصاد الإسرائيلي والإعداد القسري للزعماء الإسرائيليين للحرب.

أصبح نمو الإنفاق العسكري في السنوات التالية أحد الأسباب الرئيسية لانخفاض متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي إلى 4.8 في المئة في السبعينيات وفي الثمانينيات إلى 3.5 في المئة (الجدول (3-1)). علاوة على ذلك، ازداد في تلك السنوات، الإنفاق العام لسداد القروض الداخلية والخارجية، مع بقاء ثقل التمويل الأجنبي للتنمية الاقتصادية في البلاد مرتفعًا للغاية.

في النصف الأول من التسعينيات (الجدول (3-1))، تضاعفت تقريبًا معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل مقارنة بالثمانينيات. يعزى ذلك إلى حدٍّ كبير إلى الانخراط في التنمية البشرية وإلى الاستثمارات الضخمة غير المستخدمة حتى ذلك الحين، فضلًا عن استخدام عوامل النمو المكثفة، وزيادة دور المنافسة ووسائل تنشيط السوق. لقد أدت السياسة الإنمائية ذات الأولوية لقطاعات التكنولوجيا العالية، والتحرير العام للاقتصاد ككل وإدماجه في الاقتصاد العالمي دورًا إيجابيًّا.

حققت سورية أعلى معدلات للناتج المحلي الإجمالي في المنطقة في النصف الأول من التسعينيات، فقد ارتفعت عن الثمانينيات بنسبة 7.4 في المئة (الجدول (3-1)). لكن سبق ذلك انخفاض حاد (أكثر من 6 مرات) في متوسط معدلات النمو السنوي في السبعينيات. يرجع مثل هذا الوضع إلى التطور الشديد التقلب للاقتصاد السوري إذ تتناوب مراحل الانتعاش السريع مع مراحل الركود أو حتى الانحدار.

يعزى الانتعاش الشديد في النصف الأول من التسعينيات إلى أن السياسة الاقتصادية للقادة السوريين اتخذت في نهاية الثمانينيات اتجاهين متكاملين: (1) إحياء القطاع العام؛ (2) التحرير النسبي للاقتصاد من خلال تشجيع أوسع للنشاط الاقتصادي للقطاعين الخاص والمختلط.

telegram @soramnqraa

إن ما يفسر تبنّي هذه الاتجاهات هو، من جهة، الصعوبات الشديدة التي واجهتها سورية خلال هذه الفترة، خاصة في المجال العسكري. ومن جهة أخرى، أنها جاءت نتيجةً لتسوية بين مؤيدي سياسة «الأبواب المفتوحة» وأتباع التنمية الذين يحتل القطاع العام عندهم مكان الصدارة.

ومع ذلك، فقد اتضح أن النتائج الملموسة لهذه السياسة سيئة للغاية، ففي النصف الثاني من التسعينيات استأنفت معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وفقًا للبيانات المتاحة، انخفاضها. لقد أعاد رأس المال الخاص تنشيط استثماراته، ولكن بامتياز في القطاعات غير الإنتاجية، مثل التجارة والسياحة والقطاعات الحيادية، وغيرها. وفي الوقت نفسه، أدت هذه التدابير إلى زيادة المضاربات وإلى ازدهار السوق السوداء.

لا توجد بيانات عن معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في لبنان (الجدول (3-1))، ولم تتضمن الوثائق المرجعية الإحصائية للأمم المتحدة في أوائل التسعينيات ولو سطرًا واحدًا للإشارة إلى لبنان، وهو ما يعني أن البيانات المتعلقة بحالة الاقتصاد في هذا البلد تأتي فقط من النشرات الدورية ومن منشورات المتخصصين العرب. ويرجع نقص البيانات الإحصائية الدولية إلى الأعمال العسكرية والحرب الأهلية الدائمة على أراضيه التي استمرت 16 سنة، من عام 1975 إلى عام 1990، وإلى الآثار السلبية التي خلّفتها الحرب الأهلية، والحرب الإيرانية - العراقية، والحروب العربية - الإسرائيلية والغزو العراقي للكويت خلال 1990-1991.

تمكّن لبنان حتى عام 1973، من الحفاظ على معدلات عالية نسبيًّا من النمو الاقتصادي من خلال تطوير صناعة الخدمات، وحل مشكلة العمالة وزيادة مستوى دخل السكان. علاوة على ذلك، كان لبنان في الواقع نقطة ارتكاز إقليمية للتبادل الاقتصادي والمالي بين دول المنطقة، بما في ذلك البلدان المنتجة للنفط، من جهة، وبلدان أخرى في العالم، من جهة أخرى. لكن الأزمة العسكرية السياسية التي اندلعت في عام 1975 دمرت الاستقرار الاقتصادي وأمن الاقتصاد الوطني، وأدت إلى انخفاض إنتاجية معظم

قطاعاته، في حين ما عاد بعض هذه القطاعات موجودًا بسبب توقُّف الشركات عن العمل أو تدميرها. لم يتغير كثيرًا هذا الوضع حتى في منتصف التسعينيات؛ إذ لا يزال المستثمرون الأجانب والمحليون مترددين في استثمار رؤوس أموالهم في الاقتصاد اللبناني بسبب عدم تسوية الصراع العربي - الإسرائيلي في المنطقة.

على عكس الناتج المحلي الإجمالي، لم يتوقف سكان جنوب شرق المتوسط عن النمو طوال القرن العشرين، رغم أن معدلاته خضعت لتغييرات معيَّنة في فترات مختلفة من القرن (الجدول (3-2)).

الجدول (3-2)

سكان دول جنوب شرق المتوسط ومتوسط معدلات النمو السنوي بين عامي 1975 و1995*

البلد	السكان بالألف نسمة		متوسط معدلات النمو السنوي بالنسبة المئوية	
	1991	1995	1990-1970	1995-1990
إسرائيل	4871	5525	2.3	3.5
قبرص	709	746	0.5	1.8
ليبيا	4708	5225	4.2	3.5
لبنان	2784	3009	0.2	3.3
سورية	12807	14203	3.5	2.8
تركيا	57166	60838	2.3	1.6
تونس	8227	8987	2.4	1.9
الجزائر	25643	28109	3.0	2.4
المغرب	25687	26524	2.3	2.0
مصر	53631	62096	2.4	2.0
الإجمالي	196233	215262	...	...

* استنادًا إلى: United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1995*, pp. 436-445; United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996-97*, pp. 324-329.

telegram @soramnqraa

يوضح الجدول (3-2) أنه خلال فترة 1970-1990 سجِّل الحد الأقصى لمعدلات النمو السنوية في المنطقة في ليبيا (4.2 في المئة) والحد الأدنى في لبنان (0.2 في المئة). على الرغم من الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية في ليبيا المذكورة أعلاه، فقد ظل مستوى معيشة سكانها طوال السبعينيات مرتفعًا نسبيًّا، خاصة عند مقارنته بمصر وتونس البلدين المجاورين. سمح ذلك لليبيا بتدفق أعداد كبيرة من المهاجرين وبارتفاع معدلات المواليد. شهدت الثمانينيات انخفاضًا في معدلات الهجرة والمواليد لم يتوقف في النصف الأول من التسعينيات.

احتلت مصر المرتبة الأولى بين بلدان المنطقة من حيث العدد المطلق للسكان، فقد جاوزت في النصف الأول من تسعينيات القرن الماضي الدولة المتفوقة عليها في أوائل القرن العشرين ألا وهي تركيا (الجدول (3-2)). شغل أكثر من 60 مليون مصري 5 في المئة من مساحة البلاد. قبل مئة عام، في مطلع القرن، كانت الأرض ذاتها تأوي 6,5 ملايين مصري.

هكذا، وفي غضون قرن من الزمن، زاد عدد سكان البلد قرابة 10 مرات. إن النمو السكاني في مصر وفي معظم الأقطار العربية الأخرى، ولا سيَّما البلدان غير النفطية، يهدد تنميتها الاجتماعية والاقتصادية. إذ **يتضاعف عدد سكان البلدان العربية، بحسب التقديرات المتاحة، كل 23 سنة، في حين يتضاعف عدد السكان الأوروبيين كل 223 عامًا فقط.** وهنا مرة أخرى، فإن العامل الرئيسي للتهديد ليس حقيقة النمو العشوائي للسكان، **بل في أن معدلات نموهم تتجاوز معدلات الناتج المحلي الإجمالي.**

ويتضح ذلك من خلال مقارنة الأعمدة اليمنى من الجدولين (3-1) و(3-2)، اللذين يوفران بيانات عن متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ومعدلات النمو السكاني خلال الفترة نفسها، بين عامي 1990 و1995. وفي معظم البلدان العربية، يتجاوز المؤشر الثاني المؤشر الأول بكثير.

والنتيجة النهائية لنمو الناتج المحلي الإجمالي من جهة، والنمو السكاني من جهة أخرى، هي نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وقد لامَسَتْ بلدان المنطقة المعنية نهاية القرن العشرين بحصائل مختلفة لهذا المؤشر المهم كما هو مبيَّن في الجدول (3-3) أدناه:

الجدول (3-3)

الناتج المحلي الإجمالي والناتج المحلي الإجمالي للفرد في بلدان جنوب شرق المتوسط في التسعينيات*

البلد	1991		1995	
	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بالدولار	الناتج المحلي الإجمالي، بالمليون دولار	الناتج المحلي الإجمالي للفرد، بالدولار	الناتج المحلي الإجمالي، بالمليون دولار
إسرائيل	12139	59127	15698	86731
قبرص	8222	5830	11797	8788
ليبيا	9551	44967	4036	22050
لبنان	1302	3624	3689	11100
سورية	2126	27225	3461	49153
تركيا	1889	108005	2783	169319
تونس	1603	13188	2003	18000
الجزائر	1714	43940	1473	41400
المغرب	1077	27653	1222	32400
مصر	566	30358	762	47300

* استنادًا إلى: United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1993* (New York & Geneva: 1994), pp. 430-433; United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996-97*, pp. 319-323.

يبيِّن الجدول (3-3) أنه بحلول نهاية القرن العشرين، تجاوزت إسرائيل وقبرص بكثير بلدانًا أخرى في جنوب شرق المتوسط من حيث نصيب الفرد

telegram @soramnqraa

من الناتج المحلي الإجمالي، الذي يُعدّ المؤشر الرئيسي للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. لقد فاقت إسرائيل بلدانًا أوروبية مثل إسبانيا (14,122 دولارًا)، واليونان (1037 دولارًا)، والبرتغال (9849 دولارًا). وفي الوقت نفسه، بلغ المستوى الإسرائيلي 66.7 في المئة في عام 1995، أي ثلثي (المتوسط) لأوروبا الغربية، الذي بلغ 23,152 دولارًا.

من المؤكد أن مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل ليس سوى عنوان إحصائي. في الواقع، يختلف الدخل الحقيقي لممثلي المجموعات الاجتماعية المختلفة في البلاد بشكل كبير. على سبيل المثال، وفقًا للبيانات الصادرة عن وزارة المالية الإسرائيلية في كانون الثاني/ يناير 2000، لم يحصل 1.1 مليون عامل وموظف على أكثر من 3000 شيكل (750 دولارًا) للشخص الواحد شهريًا، علمًا أن متوسط الراتب في البلاد هو 7122 شيكل. علاوة على ذلك، فإن رواتب 42.5 في المئة من السكان الإسرائيليين هي دون المستوى الخاضع للضريبة، وهو ما يسمح بالكاد للناس بتغطية نفقاتهم.

بلغ متوسط دخل 10 في المئة من أغنى مواطني إسرائيل في بداية عام 2000 (28,412) شيكل شهريًا، أي إنه كان أعلى 44 مرة من دخل أفقر سكان الدولة الذي بلغ فقط 647 شيكل. غير أن مثل هذا التباين في توزيع الناتج المحلي الإجمالي في إسرائيل يرتبط إلى حدٍّ كبير بالعوامل العرقية ويعكس الوضع التمييزي للسكان العرب في الدولة العبرية. لكن هذه المسألة لا تدخل في صلب موضوعنا.

يُعدُّ هذا التمييز بين الطبقات الاجتماعية سمة إضافية لخصوصية إسرائيل كدولة متطورة صناعيًا ظهرت في المنطقة في النصف الثاني من القرن العشرين.

وجدت تركيا نفسها، وهي كانت في بداية القرن العشرين حاضرة [بلدًا أمًّا] لمعظم بلدان جنوب شرق المتوسط، وقد انتهى بها المطاف في نهاية القرن العشرين في المرتبة السادسة من قائمة تضم 10 بلدان في المنطقة بمستوى

متواضع يبلغ 2783 دولارًا لكل نسمة، وهو ما كان يمثِّل في عام 1995، 12 في المئة فقط، أي عُشر المستوى المتوسط الغربي.

وتأتي مصر، التي يبلغ نصيب الفرد فيها 762 دولارًا، في نهاية القرن الماضي، بالمرتبة الأخيرة من حيث التنمية الاقتصادية في المنطقة المذكورة. والسبب الرئيسي لذلك هو الانفجار السكاني فيها، الذي دفع البلاد إلى حافة الأزمة الاجتماعية. لم يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1995 سوى 762 دولارًا فقط، وشكّل 4.8 في المئة من دخل الفرد في إسرائيل (15,698 دولارًا). وهذا يعني أنه في نهاية القرن العشرين، كان الإسرائيلي المتوسط يحصل من عمله على المبلغ ذاته الذي كان يحصل عليه 20 مصريًّا متوسطًا من أعمالهم. هذا هو الفرق بين القطبين الأعلى والأسفل للتنمية الاقتصادية في المنطقة.

هكذا، كشف التحليل أن بلدان جنوب شرق المتوسط، التي كانت في بداية القرن العشرين في ظروف اجتماعية واقتصادية متساوية إلى حدٍّ ما، وصلت في نهاية هذا القرن إلى نتائج مختلفة جدًّا. فقد تأثرت التنمية الاجتماعية والاقتصادية لبلدان المنطقة على مدار القرن بعوامل عدة موضوعية وذاتية. **يبرز من بين هذه العوامل توافر الموارد الطبيعية، خاصة النفط، والإنتاجية الاجتماعية، والوضع من حيث التوظيف والتعليم والصحة، وخيار بلدان المنطقة لهذا النموذج أو ذاك من التنمية الاجتماعية - السياسية والاقتصادية، والسياسة الاقتصادية بحد ذاتها، والحروب والصراعات بين الدول والحروب الأهلية، والانقلابات، والمساعدات الخارجية، والعلاقات الاقتصادية والعديد من العوامل الأخرى. لا تزال الحصيلة النهائية تُظهر الإشارات لتحوُّل «المرض الهولندي» إلى وباء عربي.**

في نهاية القرن العشرين وبداية الألفية الجديدة، أصبح مستوى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي حققته البلدان، هو النتيجة النهائية لإجراءات هذه البلدان وللتأثير المتبادل لجميع العوامل المذكورة.

telegram @soramnqraa

ب- نظرة عامة إلى حصيلة الأداء الاقتصادي للبلدان العربية في القرن الماضي

إن وضع العالم العربي في الاقتصاد العالمي لا يتناسب مع موارده وإمكاناته. فقد بلغ عدد سكان هذه المنطقة 298 مليون نسمة في عام 2001 وتوزعوا على 5,3 ملايين متر مربع، أي 4.8 و10.2 في المئة من عدد السكان وإجمالي مساحة العالم على التوالي. في السنوات نفسها، بلغ إجمالي الناتج المحلي لبلدان الشرق الأوسط وفي العالم العربي ككل 368 و720 تريليون دولار على التوالي، أو 1.7 في المئة و2.2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (الشكل (3-3)).

وبالمثل، بلغ إجمالي الصادرات العربية في عام 2002 ما يقدَّر بـ 3.6 في المئة من الصادرات العالمية، في حين بلغ إجمالي الواردات العربية 2.5 في المئة من الواردات العالمية. وبلغ إجمالي التجارة العربية (الصادرات والواردات) 418 تريليون دولار، أي ما يمثِّل زيادة بقرابة 3 في المئة لعام 2002، أي 3.2 في المئة من إجمالي التجارة العالمية (الشكل (3-3)).

في القطاع السياحي، حقق الشرق الأوسط والعالم العربي بشكل عام دخلًا أفضل نسبيًّا، على التوالي، 26,4 و36,7 مليون سائح دولي في عام 2002، وهو ما يمثِّل 3.8 و5.2 في المئة من الإجمالي العالمي البالغ 702,6 مليون سائح لذلك العام.

ومع ذلك، يبقى النفط هو المجال الذي يتمتع فيه الشرق الأوسط والعالم العربي بمكانة مهيمِنة في الإنتاج والتجارة العالميين. فقد أنتجا في عام 2002، 18,4 و21,7 مليون برميل يوميًّا على التوالي[15]. لقد وفر العالم العربي 29.3 في المئة من إنتاج العالم من النفط في عام 2002 - وهي حصة يمكن أن تستمر لفترة طويلة، حيث إن الاحتياطيات المؤكدة من النفط العالمي التي تقدر بـ 639,2 تريليون برميل بتقديرات عام 2002 تعود بنسبة 61 في المئة إلى العالم العربي[16].

(15) Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA), «Survey of Economic and Social Development in the Escwa Region 2004-2005,» United Nations Report, New York, 2005.

(16) Ibid.

الشكل (3-3)
نصيب البلدان العربية في الشرق الأوسط وجميع البلدان العربية من الاقتصاد العالمي في عام 2002

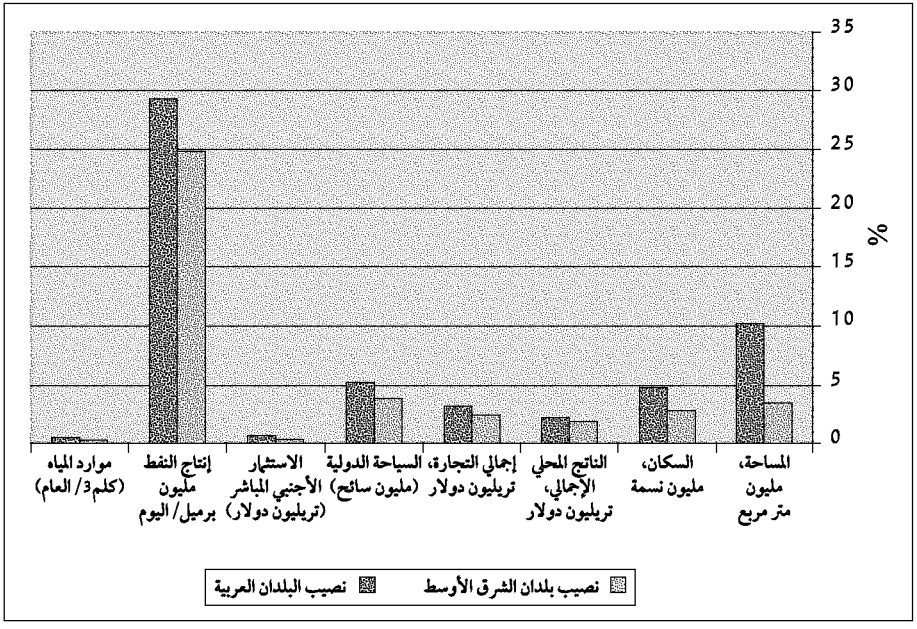

المصدر: United Nations Development Programme (UNDP), *Arab Human Development Report, 2003* (New York: 2003).

إن الوضع في البلدان العربية تفاقم بسبب قادتها الذين غالبًا ما يثبت أنهم غير قادرين على حل مشاكل بلادهم، من ثم فإن التقدم في مجال الاستقلال الاقتصادي لا يظهر دائمًا عند تحليل تنمية البلدان العربية لفترة تاريخية قصيرة. لكن إذا أخذنا فترة أطول كعقد أو ربع أو ثلث قرن، فإن التقدم الاجتماعي والاقتصادي في الأقطار العربية يظهر بشكل واضح.

على الرغم من التباينات بين مختلف أنحاء العالم العربي، فإن معظم نواحيه تتميز بسمات اقتصادية مشتركة، تجسدت في البلدان التي تم فيها التخطيط لتنميتها الاجتماعية والاقتصادية والتي نفِّذت في مراحل مختلفة من وجودها. تتعلق كل هذه السمات بما يلي:

telegram @soramnqraa

أوّلًا، على الرغم من الاختلافات المذكورة، لا يوجد بين البلدان العربية أيُّ بلدٍ لا يسعى إلى رفع مستوى الإنتاج الزراعي، أو الاقتراب من الاكتفاء الذاتي في الغذاء، أو في بعض الحالات، لوقف استيراده.

ثانيًا، تسعى معظم البلدان العربية في جميع مراحل تنميتها إلى تحديث صناعتها وتطويرها، ومنحها طابعًا متعدد القطاعات، وتحسين مؤشراتها التقنية والاقتصادية.

ثالثًا، بعد أكثر من أربعة عقود من التنمية المستقلة، عملت غالبية البلدان العربية التي أصبحت منتجة، وفي العديد من الحالات مصدِّرة لمصادر الطاقة، على تطوير فروع الإنتاج والبنية التحتية الاجتماعية والصناعية إلى أقصى حدٍّ ممكن.

رابعًا، كانت خطط التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلدان المعنية تتضمن دائمًا تقريبًا تدابير تتعلق بتحسين المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية المهمة لشرائح مختلفة من السكان. على الرغم من أن تلك المشاريع لم تتحقق في معظم الحالات وأن الخطط نفسها لم يتم الانتهاء منها بالكامل، إلا أننا نرى بوضوح محاولة تنفيذ سياسة اجتماعية من أجل المصلحة الوطنية.

تسمح السنوات التي مرت من تنمية البلدان العربية بوضع حصيلة لسياستها الاقتصادية وتحليلها. يبدو أن الحجم المطلق للناتج المحلي الإجمالي ومستوى الناتج المحلي الإجمالي للفرد قد يكونان أكثر المؤشرات تركيبًا. لقد ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية بأكملها من 21,3 مليار دولار في عام 1960 إلى 38,9 مليار دولار في عام 1970، ووصل إلى 80,6 مليار دولار في عام 1980 (بأسعار 1970) بل حتى 484,0 مليار دولار في عام 1990 (بأسعار 1990)[17].

(17) United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1993* (New York & Geneva: 1994), p. 432.

وهكذا، بعد العقدين الأولين، تضاعف بالفعل حجم إجمالي الناتج المحلي العربي (مقاسًا على أسعار 1970) أربعة أضعاف، أي إن نمو مؤشرات الاقتصاد الكلي في المنطقة جليٌّ للغاية. علاوة على ذلك، يجب أن يؤخذ بالحسبان أنه إذا حصلت مضاعفة حجم الناتج المحلي الإجمالي بين عامي 1970 و1980 بسبب الزيادات المتكررة في أسعار النفط، فإن مضاعفة حجم الناتج المحلي الإجمالي في أعوام 1960-1970 كانت تعود بامتياز، جزئيًّا، إلى تطوير الإنتاج ونمو الإنتاجية. أما بالنسبة إلى الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في الثمانينيات، فكانت بسبب هذين العاملين إضافةً إلى الاتجاه التصاعدي في أسعار الغاز والنفط والموارد الطبيعية الأخرى التي شهدت بعض التقلبات في سنوات معيّنة في العقد المشار إليه.

خلال العقدين الماضيين، خلق تنفيذ استراتيجيا اقتصاد السوق بهدف تنمية العديد من البلدان النامية والبلدان ذات التخطيط الاقتصادي في الماضي، وفتح الأسواق الدولية والإقليمية، والعولمة، والتقدم الملحوظ في حركة السلع ورؤوس الأموال والأفكار في جميع أنحاء العالم، وكذلك نهاية الحرب الباردة، فرصًا جديدة للأقطار العربية.

وفقًا لبيانات الأمم المتحدة الإحصائية الخاصة بالعالم العربي بأكمله لعام 1995[18] كانت البلدان العربية تعدّ 242.5 مليون عربي في عام 1995 (باستثناء فلسطين)، وهو ما يمثّل 4.2 في المئة من سكان العالم، وقد أنتجوا 1.6 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في العالم. في عام 1995 احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الأول في ما يتعلق بالناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد (17,693 دولارًا)، وبقيت تحتل المراتب الأولى لسنوات عدة، في حين ذهب المركز الثاني إلى الكويت (15,731 دولارًا) والمركز الثالث إلى قطر (13,888 دولارًا).

(18) United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996-97* (New York & Geneva: 1999).

telegram @soramnqraa

إن حقيقة أن الإمارات العربية المتحدة تحتل مركز الصدارة في التنمية الاقتصادية في العالم العربي ليست من قبيل المصادفة. فهي تؤدي دورًا مهمًّا في إنتاج النفط العالمي، وتبلغ احتياطياتها النفطية الضخمة 98,2 مليار برميل بتقديرات نهاية القرن الماضي، وهو ما يشكِّل 9.5 في المئة من الاحتياطيات العالمية. أما من حيث احتياطياتها من الغاز الطبيعي (5,8 تريليون متر مكعب)، فهي تحتل المرتبة الثانية بين البلدان العربية والرابعة في العالم وفي إحصاءات نهاية القرن الماضي.

لقد فرضت الإمارات العربية المتحدة نفسها في الاقتصاد العالمي نتيجة لسياسة اقتصاد السوق والسياسة المالية القائمة على الاقتصاد المفتوح والتجارة الحرة، واستثمار جزء كبير من عائدات النفط في بناء البنية التحتية، وإنشاء قطاع صناعي قوي، وتطوير قطاعات أخرى من أجل تنويع مصادر الدخل وزيادة تدفُّق الأموال. وهي تؤدي دورًا مهمًّا في استقرار الأسواق الدولية بفضل سياستها المتوازنة في إطار منظمة أوبك، وعلاقاتها الجيدة بشركائها في إنتاج النفط والغاز، وثقة العملاء بها منذ بدايات تصدير النفط في عام 1962، وطموحها الدؤوب لتطوير صناعة النفط والغاز مع الانتقال إلى إنتاج البتروكيماويات.

تشير البيانات إلى أن دخل الفرد في عُمان والمملكة العربية السعودية والبحرين كان من 5000 إلى 10,000 دولار، وفي ليبيا وسورية ولبنان من 3000 إلى 5000 دولار، ومن 1000 إلى 2000 دولار في الجزائر والأردن والمغرب وتونس. أما حصة كلٍّ من مصر واليمن وموريتانيا والسودان الموجودة في «القاع الاقتصادي» للعالم العربي فبلغت أقل من 1000 دولار للفرد.

هكذا، احتلت البلدان النفطية ذات الكثافة السكانية المنخفضة، المراكز السبعة الأولى في العالم العربي وفقًا لمؤشر عام 1995. أما الجزائر والعراق، فلم ينضما إلى مجموعة القادة لأسباب اجتماعية وسياسية معروفة، رغم أنهما كانا من ضمن البلدان المنتجة للنفط خلال هذه العقود.

من أجل تقييم الحصيلة الفعلية للتنمية الاقتصادية للبلدان العربية في نهاية القرن العشرين، فإن مقارنتها، على أساس مؤشرات مماثلة، بالبلدان الصناعية المتقدمة ذات دلالة مفيدة. فوفقًا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كانت الإمارات في عام 1995 على مستوى إيرلندا نفسه (18,164 دولارًا)، والكويت بمستوى إسرائيل (15,698 دولارًا)، وقطر بمستوى إسبانيا (14,122 دولارًا)، والبحرين بمستوى البرتغال (9849 دولارًا). في الوقت نفسه، إذا ما قارنّا متوسط نصيب الفرد العربي (1871 دولارًا) بمستواه في البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا (23,152 دولارًا)، فقد كان في عام 1995 أقل بـ 12 مرة، أي ما يمثّل 8 في المئة فقط.

وفقًا للمعايير التي حددتها الأمم المتحدة، فإن البلدان التي يبلغ نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي قرابة 350 دولارًا (في منتصف الثمانينيات)، والتي يتجاوز فيها معدل معرفة القراءة والكتابة للبالغين 20 في المئة وتمثّل فيها الصناعة التحويلية أكثر من 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي تُعتبر أقل البلدان تقدمًا. لقد ضم العالم العربي في نهاية القرن العشرين، وفقًا لمعايير أقل البلدان تقدمًا، كلًّا من اليمن، وموريتانيا، والسودان وجزئيًّا مصر. كان العامل الرئيسي وراء وضع مصر في مجموعة أقل البلدان تقدمًا هو الانفجار السكاني الذي كاد أن يؤدي إلى انفجار اجتماعي، كما سبق أن ذكرنا.

إن بيانات المقارنة بين قيم الناتج المحلي الإجمالي المطلقة للأقطار العربية والبلدان المتقدمة أكثر بلاغة. ففي عام 1995، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي (باستثناء العراق وفلسطين) 453,7 مليار دولار أو 81 في المئة فقط من ناتج إسبانيا (559,6 مليار دولار)، التي يبلغ عدد سكانها (39,6 مليون نسمة) ما يوازي فقط 16.3 في المئة من سكان العالم العربي (242,5 مليون نسمة).

في عام 1995، أصبحت المملكة العربية السعودية أكبر منتج بين البلدان العربية، وناتجها المحلي الإجمالي 126 مليار دولار مثّل أكثر من ربع إجمالي

telegram @soramnqraa

الناتج المحلي (27.8 في المئة) لجميع الأقطار العربية. ومع ذلك، كان أقل من الناتج المحلي الإجمالي لبلد نفطي أوروبي صغير مثل النرويج، الذي بلغ في العام نفسه 146,1 مليار دولار. إضافةً إلى ذلك، فإن عدد سكان النرويج هو أقل أربع مرات من عدد سكان المملكة العربية السعودية ودخل الفرد النرويجي هو أربع مرات أعلى (33,740 دولارًا) من دخل الفرد السعودي!

ثمة مؤشر آخر ذو أهمية كبيرة لتقييم التنمية الاقتصادية في بلدٍ ما بوجه عام وفي ما يخص إمكاناته الصناعية، يتعلق بحصة الآلات والمعدات في صادراته. فوفقًا لهذا المؤشر، اتسم العالم العربي في نهاية القرن العشرين بما يلي: مثَّل تصدير الآلات والمعدات أقل من 1 في المئة من إجمالي صادرات الجزائر (0.4 في المئة في عام 1996)، وفي مصر (0.4 في المئة في عام 1996)، وفي المملكة العربية السعودية (0.5 في المئة في عام 1996)، وفي سورية (0.8 في المئة في عام 1995)؛ ومثَّل من 1 إلى 5 في المئة من صادرات البحرين (1.7 في المئة في عام 1994)، وفي الأردن (4.6 في المئة في عام 1995)، وفي الكويت (1.3 في المئة في عام 1996)، وفي المغرب (2.9 في المئة في عام 1996) وفي نطاق يُراوح بين 9 و10 في المئة في عُمان (9.2 في المئة في عام 1996)، وفي تونس (9.8 في المئة في عام 1996)؛ بينما لم تصدِّر بلدان مثل اليمن وقطر وليبيا وموريتانيا الآلات والمعدات، ولم تُنشر البيانات الخاصة بالعراق ولبنان والإمارات والسودان. على سبيل المقارنة، تجدر الإشارة إلى أن الآلات والمعدات شكلت في عام 1996 ما يقارب 30 في المئة (29.4 في المئة) من الصادرات الإسرائيلية، وما يقرب من 43 في المئة (42.8 في المئة) من الصادرات الإسبانية و7 في المئة من صادرات روسيا[19].

هكذا، في نهاية القرن، يمكن فقط مقارنة بعض البلدان النفطية العربية ذات الكثافة السكانية القليلة بالبلدان الصناعية المتقدمة غير النفطية من حيث دخل الفرد. إذ إن فجوة اقتصادية مذهلة تفصل الدول الأخرى في العالم العربي

(19) United Nations Development Programme (UNDP), *Human Development Report* (New York & Oxford: Oxford University Press, 1995-2003).

عن البلدان الصناعية المتقدمة. وإذا كان بلد متقدم صناعيًّا ويمتلك النفط، كما يوضح مثال النرويج، فإن الفجوة في الاختلافات المشار إليها تتسع وتنمو بسرعة كبيرة. تؤكد المقارنات التي أجريت، ورغم التقدم الاجتماعي والاقتصادي الملحوظ، أن غالبية الأقطار العربية تبقى متخلفة، من حيث الإمكانات الاقتصادية ومؤشرات الاقتصاد الكلي، مقارنة بالدول المتقدمة وحتى ببعض البلدان النامية، وسوف تتسع هذه الفجوة أكثر وتعزل العالم العربي على هامش التنمية العالمية.

من الواضح أننا نواجه شكلًا من أشكال «المرض الهولندي» المتفاقم.

الاستنتاجات

أدى التقدم الكبير في التنمية إلى تحسُّن مؤشرات الاقتصاد الكلي للمنطقة العربية بأكملها وساعد على زيادة معدل نمو إنتاجها، وزيادة الأحجام وقائمة المنتجات المصنَّعة التي ثبت رغم ذلك أنها غير كافية لإحداث تغيير جذري في وضع البلدان العربية في الاقتصاد العالمي ونظام تقسيم العمل الدولي.

إن المنطقة العربية التي تفتقر إلى آلية اقتصادية قوية، سواء على المستوى القطري أو على المستوى العام، هيأت تهميشها في المواقع الخلفية للعمليات الاقتصادية. **ذلك أن رأس المال الأساسي لم يكن نتيجة التنمية الداخلية للاقتصاد، بل من الخارج في شكل إيرادات النفط ومشتقاته.**

من بين أمور أخرى، كانت المشكلة تكمن في أن تشكيل تقسيم العمل على المستوى الوطني يأتي متأخرًا عن التغييرات في نظام تقسيم العمل العالمي، حتى في البلدان العربية الأكثر تقدمًا من الناحية الاقتصادية.

إن التصورات بشأن حتمية التناقضات المحتملة في النظام الاقتصادي الرأسمالي بعيدة كل البعد من الحقيقة. في الأساس، أثبت نظام التنمية هذا قابليته للبقاء، ومرونته، وقدرة آلياته الداخلية على حل تناقضاته من طريق التنمية المكثفة، وتوسيع قاعدة الاقتصاد العالمي وإعادة توزيع أدوار العناصر

telegram @soramnqraa

الفاعلة وفقًا لمستويات التنمية المختلفة، للحفاظ دائمًا على التوازن اللازم لوسائل التنمية. لقد أخذت البلدان النامية مكانها اليوم إلى جانب البلدان المتقدمة في نظام التوازن العالمي هذا. في الواقع، كانت هناك عمليات مماثلة تحدث في ذلك الوقت مع البلدان الاشتراكية السابقة، حيث كان كلٌّ منها يحاول إثبات «أهميته» في الاقتصاد العالمي.

كانت الأقطار العربية تواجه المشكلة الحالية المتمثلة في الاستثمار الرشيد للنفط، وهو مورد طبيعي غير متجدد، ويمثِّل مفتاح تنميتها الاقتصادية. وسرعان ما اضطر بعضها (البحرين وسورية ومصر وتونس) إلى وضع هذه القضية على جدول أعماله، بينما واجهته بلدان أخرى في وقت لاحق (الجزائر وليبيا وعُمان وقطر). كما سيحل مصدرو النفط الرئيسيون الآخرون مشاكل مثل مشكلة النقل الرشيد للأصول «النفطية» إلى إمكانات صناعية قادرة على العمل على أساس متين. إلا أن إنجاز هذه المهمة أحبِط بسبب ضيق التنوع الاقتصادي الذي لا يزال يقتصر على عدد محدود من الفروع التي يشكِّل النفط قاعدة تنميتها.

استطاع كبار مصدري النفط (خاصة البلدان الخليجية) والمصدرون المتوسطون (البحرين وعُمان) التغلب على بعض الآثار المترتبة عن الركود في سوق النفط في أوائل التسعينيات، ذلك أن المصدِّرين الرئيسيين لرأس المال (المملكة العربية السعودية والكويت والإمارات العربية المتحدة وقطر) كانوا قد انخرطوا بدرجة ما في الأسواق المالية الدولية. باختصار، أنشأت هذه البلدان قاعدة للتطوير التدرُّجي الذي سيتأثر بشدة بالعوامل الخارجية حتى في المستقبل. إن اندماجها الوثيق في الاقتصاد العالمي يمثِّل، من جهة، أساسًا موضوعيًّا لتعزيز الاعتماد على تنميتها الاقتصادية، والعمليات التي تتم في داخل اقتصادات مراكز العالم المتقدمة، ومن جهة أخرى، يعكس اتجاهًا عامًّا نحو الاستيعاب الداخلي[20] للنشاط الاقتصادي في إطار الاقتصاد العالمي، بل

(20) الاستيعاب الداخلي: مصطلح يشير إلى أي عملية تتم معالجتها في داخل كيان معيّن بدلًا من توجيهها إلى مصدر خارجي لاستكمالها. ففي مجال الأعمال التجارية، الاستيعاب الداخلي هو معاملة تجري في داخل حدود الشركة بدلًا من أن تجري في السوق المفتوحة. (المراجعة)

حتى العولمة. إضافةً إلى ذلك، نرى بوضوح تطوُّر التبعية من النوع القديم إلى نوع هيكلي وتقني أو علمي وتقني، مرورًا بالتحوّل إلى اعتماد متبادل يمكنه أن يصبح، على الأرجح، اعتمادًا متوازنًا نسبيًّا. إلا أن بعض دول المجموعة المعنية (الجزائر والعراق وليبيا) قد شهد تحولًا في هذا الاتجاه نحو وجهة مختلفة، أو حتى تراجعًا إلى الوراء.

كان على الأنظمة الخليجية العربية أن تعمل على مراجعة استراتيجيات التصنيع الطويلة الأجل، التي لم يكن من الممكن تنفيذها إلا إذا كانت تجارتها من المنتجات الصناعية المحلية ستحقق أرباحًا مستقرة في السوق العالمية. وتدرس الكويت، والإمارات العربية المتحدة، وبلدان الخليج الأخرى حلولًا أخرى لهذه المشكلة من خلال شراء شركات أجنبية تستخدمها هذه الأقطار كقاعدة في السوق، بينما تحاول المملكة العربية السعودية حلها من خلال التعاون مع شركات متعددة الجنسيات. في أيِّ حال، لا يتصور أيُّ بلدٍ خليجي مستقبله من دون صناعة تحويلية للنفط والبتروكيماويات المتطورة، لأن مثل هذا التحول وهذه التنمية الصناعية في هذه البلدان يشكلان البديل للدولة الريعية، التي أصبحت تنميتها المستدامة موضع شك كبير.

يمكن أن يصبح إنشاء سوق عربية مشتركة وتطوير التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية الحل الأكثر عقلانية لبعض هذه المشاكل. ومع ذلك، فهما يشكلان المهمة الأصعب من حيث التنفيذ، حيث إن إنشاء سوق رأسمال عربي، وهجرة اليد العاملة، وتنمية التجارة العربية والتعاون الصناعي، تعوقها معارضة قوى سياسية قوية لا تتطابق مصالحها في المنطقة العربية أو تتعارض بعضها مع بعض. من هذا المنظور، من المفيد ملاحظة عدم فاعلية المحاولات العديدة لتنفيذ «خطة عمل اقتصادية عربية» والتي تمت الموافقة عليها في تشرين الثاني/ نوفمبر 1980 خلال قمة عربية وكان من المفترض أن تؤدي في أوائل تسعينيات القرن العشرين إلى إنشاء «نظام اقتصادي عربي جديد». تُظهر الحقيقة اليوم أننا ما زلنا عند نقطة البداية.

telegram @soramnqraa

سابعًا: العولمة: تهديد للعالم العربي أم تعهد بازدهاره؟ جدل في أوساط خبراء الاقتصاد العرب

إن مفهوم العولمة، الذي كان موضع نقاش ساخن بين القرنين العشرين والحادي والعشرين، لم يلقَ بعد تعريفًا دقيقًا ومشتركًا على نطاق واسع. وعلى الرغم من وجود عدد كبير من الأعمال والكتيبات المكرسة للعولمة، فإن فهم هذه الظاهرة لا يزال غير مكتمل.

يتفق معظم الباحثين في مجال «العولمة» على أنها تتحدد من خلال تغييرات عميقة تتعلق بوضع جديد في العالم. وغالبًا ما يُعطى مصطلح «العولمة» معنًى تاريخيًا لا يفسِّر تطوُّر العملية التاريخية فحسب بل يجري تشبيهها به. علاوة على ذلك، تدعي غالبية التعريفات أن هذا المصطلح يعكس تعدد الروابط التي تتشكل خارج الحدود والأطر الاجتماعية للدول. في الوقت نفسه، فإن الأحداث والأفعال والقرارات التي تحدث وتكون مقبولة في جزء من العالم لها تأثير عالمي (سلبي و/أو إيجابي) في جزء آخر من العالم. وتكشف هذه الظاهرة عن «تعزيز الروابط المتبادَلة والاعتماد المتبادَل وعن ضعف البشر والمجتمعات والدول التي اتخذت في نهاية القرن العشرين أبعادًا كبيرة». مقارنة بالتعريفات الأخرى «للعولمة»، فلهذا التعريف نقاده الذين يشيرون إلى أن الظواهر التي استُعملت لتعريفها تنتمي إلى تاريخ أبعد يتجاوز الإطار التاريخي المعني، أي الثورة الصناعية حيث أدت الصناعات إلى نمو التجارة بين البلدان من طريق تطوير العلاقات المالية والائتمانية وتلك المتعلقة بالقانون الدولي. لذلك نرى نوعًا آخر من «الروابط المتبادلة» في عصر «العولمة». وهناك دور لا يستهان به يعود إلى ظهور تكنولوجيات المعلومات وتطويرها وانتشارها في معظم بلدان العالم.

عندما يتعلق الأمر بـ«العولمة»، نادرًا ما يُعتبر الشرق الأوسط المنطقة الأهم من حيث العلاقات الدولية. يعود ذلك إلى أسباب عدة: الهشاشة السياسية في بعض البلدان، الطابع المتفجر للصراع العربي - الإسرائيلي، تفاوت نمو اقتصادات أقطار المنطقة.. إلخ. على مدى السنوات الأربعين الماضية،

نجت جميع بلدان المنطقة من الأزمات العسكرية والسياسية، وعانت نزاعاتٍ حدوديةً كبيرة ناتجة من تقاسم الأراضي والموارد المائية.. إلخ. ليس من المستغرب إذًا أن تولي غالبية الدراسات الخاصة بالشرق الأوسط اهتمامًا أكبر لتطور المواجهة العربية - الإسرائيلية، والحرب الإيرانية - العراقية، وللمشكلة العراقية أو تصاعد التوترات، من أن تتناول بالدراسة الدور الذي يؤديه العالم العربي في عصر «العولمة».

يعتقد جزء كبير من المثقفين العرب أن العولمة لا تشكِّل مصدرًا للتهديد أو للقوة؛ بل هي مزيج من الاثنين معًا. إنها تولِّد نوعًا جديدًا من الإمبراطورية لا يشبه أي إمبراطورية خبرناها من قبل. مقارنة بالإمبراطوريات السابقة، فإن هذه الإمبراطورية ليست لها حدود واضحة بل إنها عابرة للحدود. كما أنها ليست لها بنية رسمية، ولا رموز كرموز الدولة مثل الأعلام والشعارات، ولا قيادة عسكرية وحكومية مباشرة. يبدو أن العولمة الإمبراطورية تتألف من علاقات معقدة بين القوى فوق الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والتجارة والتدفقات المالية من ناحية، وتكثيف الاتصالات الثقافية والبشرية بين مختلف المجتمعات في العالم، من ناحية أخرى.

إن جوانب العولمة السلبية وتناقضاتها يمكن أن تشكِّل تهديدًا للبلدان النامية. ومن هذه التهديدات نذكر المنافسة العالمية بين الأطراف غير المتكافئة من حيث الأراضي والمعرفة المتراكمة والتكنولوجيات والخبرة ودرجة تطوُّر الأسواق المالية وتوافر الموارد الطبيعية. إن القوة المتزايدة باستمرار للشركات الدولية من شأنها أن تحدّ من التنافس بين البلدان. أما عن قواعد اللعبة، والمتمثلة في شكل ضمانات ومكافحة الإغراق والحواجز التجارية، فيتم تحديدها وفرضها بشكل رئيسي من الأطراف الأقوى في المنافسة. وأخيرًا، هناك خلل في توازن العلاقات بين «الخاسرين» و«الفائزين» في أثناء تشكُّل النظام العالمي.

إن هذه الخصائص المشار إليها والمقترنة بعوامل مثل القيود المتزايدة باستمرار على حركة الأيدي العاملة والصراعات العرقية وغيرها، تسبب قلقًا

telegram @soramnqraa

كبيرًا. وبما أن معظم البلدان العربية تعاني ضعفَ تطوير البنية التحتية، فإن هذه القيود تحول دون المشاركة العربية على الساحة العالمية، وبالتالي، ينبغي النظر إلى هذا الأمر على أنه تهديد أكثر من كونه قوة.

إن التحدي الأكبر للعولمة الذي تواجهه غالبية البلدان العربية هو الحاجة إلى السير على المسار الصحيح ومواجهة عيوبها البنيوية. وهذا يتطلب تطوير جميع المجالات في كل بلد. أولًا، ينبغي على كل بلد في المنطقة اتّباع سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص وفعالية الحكومة على جميع المستويات، ولا سيَّما في مجال التنمية البشرية. كما يجب أن تؤدي كل الجهود إلى تنسيق إقليمي وتكامل اقتصادي. يتطلب التصحيح البنيوي وقتًا وموارد كبيرة وخبرات، ويجب أن تكون الإصلاحات السياسية تدرُّجية وحذرة، كما يجب أن يكون تحرير التجارة انتقائيًّا للغاية من أجل الدفاع عن مصالح السكان ووظائفهم. من المفترض أن تكون سياسة الاقتصاد الكلي متوازنة بشكل جيد للحفاظ على المدخرات المحلية، وتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز زيادة الإنتاجية والقدرة التنافسية في الأسواق المحلية والخارجية. والأهم من ذلك هو ضرورة أن يصبح نمو التجارة الإقليمية هدفًا للسياسة الداخلية لأي دولة في المنطقة، لأن ذلك من شأنه أن يزيد من مستوى الصادرات في إطار التجارة الإقليمية. هناك أيضًا حاجة إلى سياسة طويلة الأجل وقيادة فعالة، وهو أمر يمكن تحقيقه إذا كانت هناك إرادة ومحفّزات خارجية للإصلاح الداخلي والتكامل الإقليمي.

مع ذلك، يطرح بعض الباحثين العرب والغربيين سؤالًا عن إشكالية وجود العالم العربي بهذا الوضع. إنه سؤال جوهري يجب الإجابة عنه قبل أن نتمكن من معالجة تأثير العولمة في المنطقة المذكورة. قد يبدو العالم العربي متجانسًا وموحدًا من حيث الجغرافيا والثقافة واللغة والتاريخ، لكن ما زال من الصعب وصفه بأنه «منطقة» وفقًا للمؤشرات الاقتصادية، لأن التكامل التجاري وهجرة اليد العاملة غير كافيين على الإطلاق. بإمكاننا أن نحاول مقارنة هذه المنطقة بأوروبا ما بعد الحرب. في تلك الفترة، كانت لدى البلدان الأوروبية الثقافة

نفسها والتاريخ نفسه والقيم نفسها، لكنها كانت مقسمة اقتصاديًّا. بناء على هذا المنطق، من الممكن تكرار الفكرة القائلة إن العولمة لا تمثِّل تهديدًا ولا قوة. إنها في الواقع امتحان: إن نجحتم فيه، فإن العولمة تقدِّم نفسها كمصدر للقوة، وإن فشلتم، فقد تواجهون خطر التهديد.

إن النفط أحد أهم العوامل التي أثّرت في تطوُّر المجتمع العربي على مدى السنوات الستين الماضية، ليس كمصدر للموارد المالية فحسب، بل أيضًا كعامل يشكِّل القيم، والبنى، والعلاقات الاجتماعية في الاقتصاد الريعي. لقد أدى عدم استقرار أسعار النفط وتهميش المنطقة في الاقتصاد العالمي إلى ظهور فكرة في العالم العربي مفادها أن العولمة لا تبشر بأيِّ تحسُّن.

يمكن تأكيد أن التكامل الاقتصادي في المنطقة يجب أن يتحقق في شكل كيان تجاري، على غرار العديد من التحالفات التجارية الدولية التي أثبتت نجاحها. وبمجرد أن يصبح التكامل الاقتصادي حقيقة معترفًا بها، فإنه سيكون مفيدًا للمنطقة بأكملها. مع ذلك، يمكن أن يؤدي التكامل إلى فقدان السلطة من بعض الأنظمة في العالم العربي. وهذا يعني أن التحدي الحقيقي الذي يواجه مستقبل العالم العربي يتعلق بالمجال السياسي، أي إلى أيِّ مدى ستكون الأنظمة السياسية في المنطقة قادرة على الإصلاح من أجل مشاركةٍ أكبر في إطار نظام منفتح على العلاقات بين الناس والدولة وبشكل خاص للتنسيق والتكامل على الصعيد الإقليمي.

إن العولمة، شأنها شأن أيِّ ظاهرة تاريخية، ليست حدثًا حتميًّا، أو بسيطًا أو محايدًا. إنها تتأثر بالعديد من العوامل، ولهذا السبب تحديدًا يجب تنظيمها. فإذا ما أديرت بشكل جيد، تستطيع عندئذ أن تقدِّم إمكانات جيدة للتنمية، وعلى العكس، إذا كانت إدارتها يعتريها القصور، فإن التهديد لن يتأخر طويلًا في الظهور.

هناك تيار إلى حدٍّ ما قوي في الأوساط الاقتصادية العربية يرسم علاقة متبادلة بين العولمة والوضع الاقتصادي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. يُثبت هذا الاتجاه أن درجة اندماج المنطقة في الاقتصاد العالمي تحتاج إلى إعادة

telegram @soramnqraa

النظر، شريطة الاندماج المستقبلي في التجارة ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر وتوسيع التجارة. نفترض أنه إذا تم تحييد النفط لفترة من الزمن، فإن التكامل التجاري سيكون ضئيلًا للغاية، حيث إن حجم الاستثمار الأجنبي المباشر من أدنى المعدلات في العالم. إضافةً إلى ذلك، فإن المنطقة مستبعدة إلى حدٍّ كبير من الاقتصاد العالمي، إذا حكمنا عليها من خلال انخفاض مستوى التجارة بين قطاعات الصناعة. لا يوجد ارتباط واضح بين ضعف التكامل وسوء الظروف الاقتصادية في المنطقة. ولا يمكن الجزم بأن التكامل في الاقتصاد العالمي سيؤدي تلقائيًّا إلى تحسُّن نوعي في اقتصادات المنطقة، تمامًا كما لا يستطيع أحد أن يؤكد أن ضعف التكامل هو السبب الوحيد للصعوبات التي تواجهها البلدان المعنية. إن التكامل في أقطار الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أقل كثيرًا من نظيره في أميركا اللاتينية، وأميركا اللاتينية لا تفوِّت استغلال هذا الوضع الاقتصادي الضعيف. وهنا أيضًا، فإن درجة التكامل في جنوب آسيا ليست أعلى من درجة التكامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، لكن ذلك لا يمنع البلدان الآسيوية من تحسين وضعها الاقتصادي سنة بعد سنة.

في أيِّ حال، يتفق الجميع على أن هناك حاجة إلى إصلاحات داخلية موجهة نحو تحرير التجارة والاندماج في الاقتصاد العالمي. وتشمل هذه الإصلاحات: تحسين البنية التحتية، إنشاء معاهد لحماية وتطبيق قوانين الملكية والإدارة العامة، والمنافسة، وتحسين الأنظمة المالية، وتمويل المؤسسات. لا يمكن الوصول إلى التكامل من دون هذه الإصلاحات الأساسية.

وأخيرًا، هناك تيار واسع في العالم العربي لديه موقف متطرف تجاه العولمة. فهو يربط بين العولمة والأمركة أو الانتشار العالمي للأفكار والقيم الأميركية. فإذا كانت العولمة تتضمن عناصر من التوسع والهيمنة، فإن هذا التيار يثير مسألة كيفية تأثيرها في البلدان التي لم تتحرر بعد من الاستعمار التقليدي ولم تقم بإزالة آثاره من جميع مجالات الحياة. وكيف سيؤثر ذلك في البلدان التي تسعى إلى تحررها وإلى تنفيذ تنميتها الاقتصادية (كما هو حال أقطار العالم العربي).

وفقًا لبعض المفكرين العرب، فإن نمو الفقر هو إحدى أكثر العواقب وضوحًا للعولمة، ويُنظر إليه على أنه الأثر الحتمي لزيادة انعدام المساواة: حيث 20 في المئة من أثرياء العالم يسيطرون على 80 في المئة من المواد الأولية في العالم. وفي الولايات المتحدة، ارتفع حجم الأصول المادية بنسبة 60 في المئة من عام 1975 إلى عام 1995، في حين تمكَّن أقل من 1 في المئة من السكان من تحسين وضعهم الاقتصادي بفضل هذا النمو.

يلخص الاتجاه المناهض للعولمة مفهومه بالقول إن هناك في الواقع أيديولوجيا محددة للعولمة تقوم على ثلاثة مبادئ:

- تصفية النظام الحالي للدول العرقية (القومية) للسماح للتكتلات المتعددة الجنسيات و«الرأسمالية الجديدة» بحكم العالم؛

- استخدام المعلومات ووسائل الاتصال المتطورة في حملة الإمبريالية الثقافية والفكرية من أجل استخلاص مجموعة صغيرة من الأفراد المتعلمين (ولا سيَّما التكنوقراط) وخلق بيئة نخبوية من «المدراء» الذين سوف تركِّز جهودهم على تحقيق المكاسب؛

- الاستخدام اللاإنساني للعالم والشعوب وفق مبدأ «البقاء للأقوى»، حيث تعني كلمة «القوي» الأعلى مهارة في الاستحواذ على الممتلكات والنفوذ والسلطة. في إطار هذه الفلسفة المتمثلة في الخصخصة والقطاع الخاص والمنافسة، فإن الأمر يتعلق بقسم من الأيديولوجيا التي تسعى إلى ترويج فكرة التهميش والقضاء على الوظائف الفائضة، وفقًا لمبدأ «موظفون أقل، أرباح أكثر».

لقد أفسح عصر الاقتصاد البدائي والثورة الصناعية المجال لعصر الإنترنت والحاسوب الذي يمكنه غزو العالم الحالي وخلق عالم الغد. والآن بعد أن أصبحت تكنولوجيا المعلومات والفضاء السيبراني في المقدمة، من المهم تحديد دور الشخصية في سياق تاريخي جديد. يجد الإنسان نفسه اليوم في «ثلاثة عوالم»: 1) العالم القديم الذي يتميز بالمصادر الدينية والصور اللاهوتية؛

telegram @soramnqraa

2) العالم المعاصر المتشبع بالفلسفات الدنيوية والمعرفة العقلانية والأيديولوجيات الكونية والأوهام الإنسانية. 3) العالم الذي يتشكّل، عالم العولمة، بفضائه السيبراني وتكنولوجيا المعلومات. خلقت هذه العوالم الثلاثة نوعًا من ثالوث: التقليد - الحداثة - ما بعد الحداثة أو، وفقًا للمفهوم العربي، الأسلمة - الأنسنة - العولمة. من المهم أن نفهم أن عالم العولمة، في الوقت الذي يخطو فيه خطواته الأولى، لا يمثّل تهديدًا فحسب، بل أيضًا إمكانًا للتطوير، حتى بالنسبة إلى بلدان العالم العربي.

الفصل الرابع

الاقتصاد السياسي والسياق التاريخي للعالم العربي: النفط والإسلام والعنف والديمقراطية والنمو

telegram @soramnqraa

أوّلًا: مزيج سياسي واجتماعي وديني

1 - النفط والإسلام والقومية العربية

إن تأثير عامل النفط في مجمل التطور الحديث للعالم العربي، بما في ذلك حياته الاجتماعية والسياسية، تأثير كبير ومتعدد الأوجه إلى درجة أنه حتى في أثناء التحليل الاقتصادي يصبح من المفيد، ولو من قبيل طرح الإشكالية، إثارة الترابط بين «العمالقة الثلاثة» للواقع العربي: **النفط، والإسلام، والقومية العربية.**

إن قراءة أعمال العلماء ومعرفة باطن الخصائص الاجتماعية والتاريخية للمجتمع العربي قد سمحت للمؤلف بتقديم صورة دقيقة إلى حدٍّ ما للترابط بين هذه العوامل الأساسية الثلاثة في جميع جوانب المجتمعات العربية المعاصرة. في العالم العربي، **كثيرًا ما يقال إن الثروة النفطية العربية ودورها البارز في الاقتصاد العالمي، إلى جانب تزايد الأهمية الاستراتيجية للمنطقة وتفاقم الصراع العربي - الإسرائيلي، قد سمحت للعرب مجددًا، وللمرة الثانية بعد الخلافة العربية، بالتقدم على الساحة الدولية** كقوة مستقلة ذات وزن وبممارسة تأثير متزايد في مجمل التطور التاريخي.

في الواقع، بين القرنين السابع والخامس عشر (باستثناء فترة قصيرة من الغزو المنغولي)، كانت مساحة واسعة «من المحيط إلى الخليج»، تؤوي دولًا تغلب عليها بنى قبلية، وقدّم هؤلاء الناس مساهمة مهمة في تطوير الحضارة العالمية. في القرن السادس عشر، غزا العثمانيون العرب، ثم من القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين، أخضعهم الأوروبيون، وهو ما يعني أنهم عاشوا لأكثر من أربعة قرون ونصف القرن تحت النير الأجنبي. إن كون النبي

telegram @soramnqraa

محمد عربيًّا وأن يكون نص القرآن ذاته قد أنزله الله باللغة العربية، وأن الإسلام اليوم دين مئات الملايين من البشر في آسيا وأفريقيا، قد أصبح رصيدًا ثابتًا للعرب.

وبهذا المعنى، فإن المصادفة الزمنية للعمليتين وهما التحرير السياسي للبلدان العربية ونضالها من أجل السيادة الوطنية على الموارد الطبيعية الرئيسية، التي أثْرت بأعجوبة عددًا كبيرًا منها وأثرّت تأثيرًا كبيرًا في حياة بلدان أخرى في هذا الجزء من العالم، **ينظر إليها العديد من العرب المتدينين بمنزلة مكافأة على الحكمة والطهارة، بل حتى كمكافأة من الله**، وبالنسبة إلى العالم العربي، كفرصة للتعافي الاقتصادي وعودة النفوذ المفقود.

من هذا المنظور، تعلن وسائل الإعلام العربية صراحة أن العرب يتميزون من غيرهم من الشعوب بحقيقة أن الله زوّدهم بالنفط بوفرة. ويشير الزعماء السياسيون وعلماء الدين إلى حقيقة وجود الأماكن المقدسة مثل مكة المكرمة والمدينة المنورة، في بلدٍ هو أكبر موَرِّد للنفط والغاز في العالم لتجديد موقع الزعامة للعالمين العربي والإسلامي. ووفقًا للمنطق، فمن الطبيعي جدًّا أن يكون البلد الأكثر حكمة وطهارة هو البلد الأغنى بالأفق الحضاري.

انطلاقًا من المواقع الدينية والمالية، كانت المملكة العربية السعودية هي المبادِرة إلى إنشاء منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تأسست في عام 1969. في إطار هذه المنظمة، هناك العديد من المنظمات الاقتصادية التي تعمل بصورة رئيسية بفضل المساهمات المالية للدول الغنية المصدرة للنفط: صندوق التضامن الإسلامي، البنك الإسلامي للتنمية، غرفة التجارة والصناعة وغرفة التبادل التجاري، والمركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني، من المفترض بهذه المؤسسات في مجملها أن تبرهن فوائدَ مبادئ «الاقتصاد الإسلامي» و«النظام الاقتصادي الإسلامي الجديد».

إن الاختلافات بين المصالح الاقتصادية والسياسية الموضوعية لبلدان معيّنة، ولجوء الدوائر الحاكمة إلى الإسلام لأغراض ديمقراطية أو شمولية أو محافظة، ومستوى التنمية غير المتكافئ، وطبيعة علاقات أعضاء منظمة المؤتمر

الإسلامي بالبلدان الأخرى تشكِّل جميعها عوامل تترك بصمات على أنشطتها العملية. **إن العديد من قرارات منظمة المؤتمر الإسلامي، إن لم يكن معظمها، لا تُطبق أبدًا. ومع ذلك، لا ينبغي إغفال حقيقة أن القرارات العامة والأحكام المتعلقة بمنظمة المؤتمر الإسلامي تهم البلدان التي يعيش فيها أكثر من مليار شخص.**

هذا يفسر لماذا يعتقد بعض البلدان العربية والإسلامية الأخرى أن البلدان المنتجة للنفط ملزمة بمساعدتها ماليًا، وهذه الأخيرة بدورها يجب أن تأخذ بالحسبان التقاليد المتجذرة والمبدأ الإسلامي المتعلق بالعشور (**زكاة** دينية إلزامية)، **وهي نوع من الضريبة على دخل وممتلكات الأغنياء لصالح الفقراء، وهو ما يتحقق عندما يستخدم المانحون هذا المبدأ لأهداف ذات بُعد ديني أو سياسي أو اقتصادي ولإنشاء أسواق لفروع الصناعة الجديدة.** في أيِّ حال، هذه المبادئ هي أساس نظام المساعدة وتشرح لماذا تُعدُّ البلدان العربية والإسلامية هي المفضلة عند المانحين الجدد، أي الأقطار المنتجة للنفط.

إن المبدأ الإسلامي المتعلق **بالربا**، والذي يحظر فرض الفوائد الربوية في المعاملات المالية، أدى دوره في تفضيل المساعدات للبلدان العربية والدول الإسلامية الأخرى. وفي الوقت نفسه، فإن الحاجة الموضوعية إلى التشغيل المربح لمؤسسات المساعدة، بما في ذلك البنك الإسلامي للتنمية، الذي ينتمي رأس ماله الأساسي إلى الدول النفطية والذي لا يتم من خلاله دفع الفوائد على الودائع، دفعت المانحين إلى تلقّي الفائدة عند منح الائتمانات (2.5 في المئة كقاعدة عامة). ولتبرير مثل هذا الإجراء، **تتم الاستعانة بمبدأ إسلامي آخر، ألا وهو «المرابحة»، الذي يشتمل على أنواع مختلفة من السداد مقابل الخدمات ويعوّض في الواقع عن الرفض الرسمي لاتّباع اشتراطات الربا.**

إن البنك الإسلامي للتنمية هو إذًا مؤسسة مالية حديثة تؤدي وظائفها في مناخ أيديولوجي معيَّن. يتم فيه الجمع بين نماذج مختلفة من الآليات المنفردة في نموذج يتوافق عمله، وفقًا لمؤسسيه، مع متطلبات ومبادئ «الاقتصاد الإسلامي»، التي تقول إنها متميزة من المبادئ الرأسمالية والاشتراكية. **تُظهر**

telegram @soramnqraa

أنشطة البنك الإسلامي براعة استخدام أنظمة القرآن والحديث النبوي (كلام النبي) لتحقيق المبادئ الإسلامية بمضمون اجتماعي معاصر لما فيه مصلحة تحوُّل الدول النفطية.

من المثير للاهتمام الإشارة إلى أن تطبيق مبادئ الزكاة والربا في ليبيا في عهد القذافي يتجلى في أن البنوك تمنح العملاء المحليين قروضًا من دون فوائد. وردًّا على السؤال البديهي المتعلق بكيفية حصول البنك على المال وما هي المصادر التي يتم من خلالها دفع رواتب موظفيه، يجيب الليبيون بأن عائدات النفط الضخمة هي ما يغطي كل هذه النفقات. **وبالتالي، فإن الإيرادات النفطية تسمح لبعض المؤسسات الاقتصادية بالعمل رغم كونها متعسِّرة.**

أما بالنسبة **إلى دور العامل النفطي في أيديولوجيا وسياسة القومية العربية، فيتمّ تلخيصه جوهريًّا في مشكلتين: الأولى تتعلق باستخدام النفط في مكافحة الاحتكارات الأجنبية والصهيونية، والأخرى تتعلق بدوره في العلاقات بين البلدان العربية.** لا بدّ من استرعاء الانتباه إلى حقيقة أن السياسيين العرب قد برروا ارتفاع أسعار النفط بالحاجة إلى تحويل هذه الأداة من أداة لاستغلال العالم العربي إلى وسيلة لتنميته الاقتصادية.

في العلاقات بين البلدان العربية، يؤدي عامل النفط دورًا مهمًّا. لقد رفعت الموارد المالية الضخمة في البلدان الغنية بالنفط بشكل كبير من وزن هذه الأقطار في العلاقات السياسية في المنطقة والعالم. ففي الوقت الحاضر، لا تقوم أيُّ دولة في المغرب العربي أو في المشرق العربي ببناء سياستها الخارجية من دون مراعاة الخط السياسي للبلدان النفطية وخاصة الأقطار الوازنة منها.

إن طموح الأنظمة النفطية العربية إلى الحفاظ على الامتيازات الاجتماعية والسياسية لـ«البتروقراطية»، وكذلك الخوف الذي أثارته الثورة الإيرانية ومشروعها الإمبراطوري، أرسيا الأسس لإنشاء مجلس التعاون الخليجي - الذي يُنتظر منه تعزيز الأهداف الأمنية، الدفاع المشترك، والتعاون والتكامل الاقتصادي.

تتميز علاقة مجلس التعاون الخليجي بالولايات المتحدة والقوى العالمية الأخرى بكونها علاقة خاصة. فمن ناحية، يعتبر المجلس الولايات المتحدة الأميركية أحدَ أهم حلفائه، ويشعر أنه مرتبط بها من خلال روابط مالية وسياسية قوية، أما واشنطن فبدورها ترى أن الأنظمة الخليجية النفطية هي أفضل حلفائها في المنطقة. من ناحية أخرى، تحاول السعودية ودول خليجية أخرى الحفاظ على قدر من حرية المناورة تجاه الولايات المتحدة. كما أنها لا يمكن أن تتجاهل الرأي العام في الأقطار العربية، التي تعارض بأشكال مختلفة محاولات الولايات المتحدة استغلال البلدان العربية في مصالحها الاستراتيجية.

يشكّل النفط إذًا وسيلة أكثر فعالية لتحقيق المصالح السياسية لبلدٍ ما وكذلك وسيلة للدفاع عن أهداف عربية قومية. **لم يكن التضامن العربي في يوم من الأيام حقيقة واقعة بالمعنى الحرفي للكلمة وإنما هي مسألة نسبية، ولا نرى أي احتمال لحدوث ذلك في المستقبل القريب. تلك هي إحدى الثوابت المهمة لكل المهتمين بالمنطقة. وهذا يرجع إلى أن نضج الشعوب في العالم العربي وما ينتج منه من اتجاهات الطرد المركزي يزداد أهمية.**

2- عدوانية الإسلام: أسطورة أم حقيقة؟

أ- الأصولية والتطرف مفهومان مختلفان

إن حقيقة أن التطرف متجذر في الإسلام لا يَنْجم عن تطوره الطبيعي، وإنما عن مظهر وسلوك بعض الطوائف الإسلامية. يدافع بعضٌ منها عن قيم بعيدة من الإسلام التقليدي، ولا يكل أتباعها أبدًا من تأكيد انتمائهم إلى قيم الإسلام، إلا أنهم لا يفقهون شيئًا في ذلك.

إن الأفكار الإسلامية المتطرفة محكوم عليها بالفشل تاريخيًّا، لأنها تنتشر في نطاق عفّى عليه الزمن ولم تستطع الصمود أمام التقدم التاريخي الذي أحرزه المجتمع العالمي. وفي الوقت نفسه، نشهد الآن تحديثًا للمجتمع الأكثر إسلامًا. وينطبق الشيء نفسه على موطن الإسلام، ألا وهو المملكة العربية السعودية. إن الجيل الجديد من المسلمين يريد أن يكون أكثر فعالية من الأجيال السابقة، ويعبِّر

telegram @soramnqraa

عن تأييده للديمقراطية والتعددية وحرية التعبير. لا شك في أن العولمة سوف تساعد في تعزيز دمقرطة الإسلام. ويكفي أن نأخذ على سبيل المثال الإنترنت، الذي ينشر العديد من الدروس والمداخلات لمسلمين ليبراليين.

ولكي نفهم مستقبل العالم الإسلامي وعلاقاته ببقية العالم، **من الضروري التمييز بين الأصولية الإسلامية والتطرف الإسلامي**. فالأولى، كأي أصولية دينية أخرى، تنادي بالتعليم الديني، والحفاظ على التقاليد الدينية في الحياة اليومية، بينما يهدف الثاني إلى أن ينشر بالقوة النموذج الإسلامي للدولة وقواعد السلوك الإسلامية في داخل الأسرة والمجتمع وفق مفهومه الخاص، بما في ذلك ما وراء الحدود الوطنية.

يعود تعاظم تأثير الأصولية، وحتى التطرف، في هذه العقود الأخيرة إلى أسباب عدة. **ويتمثل السبب الرئيسي للعنف في أن غالبية المجتمعات العربية والإسلامية تقريبًا تجد نفسها في طريق مسدودة: طوق غير مسبوق من الأنظمة الشمولية والدكتاتورية النتنة والفاسدة، التي تمارس سياسة الظلم الاجتماعي والتوزيع غير العادل للثروات الوطنية. أدى هذا الوضع إلى تفاقم الفقر والتناقضات الاجتماعية، وإلى استمرار التخلف الاقتصادي والاجتماعي والتشوهات الأيديولوجية مع كل ما يترتب عن ذلك من عواقب.**

يرجع هذا أيضًا إلى انهيار النظام الاستعماري (فمعظم المستوطنات الكولونيالية كانت مأهولة بالمسلمين) وظهور عشرات الدول الإسلامية المستقلة على خريطة العالم. في هذا الصدد، ترتبط الأصولية بنمو الوعي الوطني الذي كان مجمدًا تحت الحكم الاستعماري.

ويزيد تضخم العنصر الداخلي للعنف بسبب العنصر الخارجي الناتج من **سلوك الولايات المتحدة وبعض البلدان الغربية الأخرى التي دعمت، بل حَمَت، هذه الأنظمة الاستبدادية الفاسدة لدوافع ومصالح قليلة التبصّر، ونفَّذت سياسة غير متسقة في الصراع العربي - الإسرائيلي وفي الحروب المتتالية في الخليج. يتضخم العنصر الداخلي للعنف أيضًا بسبب عدم الثقة المتزايد تجاه صدقية الولايات المتحدة السياسية والغرب ورغبتهم في إرساء الديمقراطية في المنطقة.**

تستند الأصولية الإسلامية أيضًا إلى تقسيم العالم المعاصر إلى «مليارات من الذهب»، بين الشمال الغني والعديد من البلدان الإسلامية. إن التأثير المتزايد للأصولية الإسلامية يُفسَّر بردة الفعل على المظاهر الصادمة لـ«الثقافة الجماعية» التي تدمر الأسس الأخلاقية للمجتمع.

تعتمد آفاق تطوُّر المجتمع المسلم، بغضّ النظر عن التطور السياسي والاقتصادي للمجتمعات المسلمة، بشكل مباشر على العلاقة بين التيارين الأصولي والمتطرف. يمكن الأصولية الإسلامية أن تبتعد نهائيًّا عن التوجه المتطرف وأن تنتقل إلى الديمقراطية الإسلامية التي هي أقرب إلى القيم العالمية التقليدية. بالطبع، تختلف هذه الديمقراطية عن تلك الموجودة في الغرب، كما هي الحال بالنسبة إلى الديمقراطية الهندية. لكن الأصولية الواقعية والعقلانية تأخذ بالحسبان أن الانتخابات، واستطلاعات الرأي، والاستفتاءات الشعبية، والتشريعات البرلمانية، واستبدال الحكومات وفقًا للمعايير التشريعية، والمساواة القانونية بين الرجال والنساء كلها عوامل سوف تتماشى لفترة طويلة مع التقاليد الدينية.

يقول راي تاكيه (Ray Takeyh)، الباحث في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: «في نهاية المطاف، يعتمد دمج الديمقراطية الإسلامية في المجتمع الديمقراطي العالمي على إرادة الغرب في قبول النمط الإسلامي للديمقراطية الليبرالية». فحتى المعتدلون الإسلاميون الذين يعترفون بوجود «قيم ديمقراطية عالمية» يعتقدون أن الحضارات المختلفة يجب أن تكون قادرة على التعبير عن هذه القيم بطريقتها الخاصة.

أخيرًا، يمكن أن نعتقد أن الأشهر التي أعقبت الهجمات الإرهابية في 11 سبتمبر سمحت للولايات المتحدة وللبلدان الأوروبية بتعبئة جهود قوات الأمن الخاصة بها لمكافحة التهديد الجديد لما بعد الشيوعية على شكل التطرف والإرهاب (الإسلامي) بالاعتماد على الدعم المعنوي للرأي العام في بلدانها. وفي الوقت نفسه، يخفي هذا الرد المفهوم مخاطر مختلفة تهدد مستقبل التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدان المتقدمة والنامية في العالم على حدٍّ سواء.

telegram @soramnqraa

لم تغِب أيٌّ من هذه المخاطر عن المراقبين والمتخصصين في هذا المجال. فعلى سبيل المثال، أشار العالِم السياسي الألماني م. أرك (M. Erke) من صندوق فريدريك إيبرست إلى «**أن الخطر الأكبر اليوم هو أن 'الغرب' يتفاعل مع عدوان الأصوليين الإسلاميين، سواء بوعي أو لا، من خلال تعبئة الوجه الخلفي الأصولي الخاص به**».

من المؤكد أن العالم العربي لا يشكِّل وحدة واحدة، ولا ينكر العرب بأجمعهم الديمقراطية الليبرالية والتسامح الديني. والبلدان العربية ليست جميعها دولًا مارقة ولا تمثِّل «محور الشر». ومع مرور الوقت، إن عاجلًا أو آجلًا، سوف تؤدي قوانين التنمية الاجتماعية - الاقتصادية المكتشفة منذ وقت طويل، فضلًا عن الديمقراطية الليبرالية، دورها. ومن هذا المنطلق، فإن الهجمات الإرهابية في 11 أيلول/ سبتمبر 2001، المحملة بثقل التضحية البشرية وما نتج منها من هدر تريليونات الدولارات على القضايا الأمنية، قد سمحت بتحليل متعمق لجذور مشكلات العالم وتناقضاتها، وجعلت من الممكن مراجعة المفاهيم والمصالح الحقيقية لجميع الحضارات على المدى الطويل، من دون أوهام أنانية. في أيِّ حال، هذا ما نريد أن نصدقه.

ب- عدم تسييس الدين

إن الدين الحق (الإسلام) يشجع بشكل كبير على اكتساب المعرفة. يشهد على ذلك ازدهار العلوم العربية في الماضي. ومع ذلك، فإننا نقوم أيضًا بتحليل إساءة استخدام الدين، الذي نعتبره عنصرًا أساسيًّا لمجتمع المعرفة. لقد أدى قمع العمل السياسي في العديد من البلدان العربية إلى خلق بعض الحركات **الإسلامية** السرية ودفع بحركات أخرى إلى العمل تحت غطاء إسلامي. في غياب قنوات سياسية فعالة وسلمية لمعالجة حالات الظلم في العالم العربي على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، تبنّى بعض الحركات السياسية التي تُعرِّف نفسها بأنها إسلامية تفسيرات متطرفة للإسلام والعنف كوسيلة لنشاطها السياسي. فقد دعمت العنف ضد القوى السياسية الأخرى في البلدان العربية، وبخاصة ضد «الآخر».

إن التواطؤ بين بعض الأنظمة الاستبدادية وبعض أنواع القيادات الدينية المتشددة أسفر عن تفسيرات معيّنة للإسلام تخدم مصالح هذه الأنظمة. وتشكِّل مثل هذه التفسيرات عقبات خطيرة أمام التنمية البشرية، ولا سيَّما عندما يتعلق الأمر بحرية الفكر، ومراقبة السلطات الحاكمة، ومشاركة المرأة في الحياة العامة. من الضروري تحرير الدين من الاستغلال السياسي لبناء مجتمعات المعرفة في البلدان العربية.

ثانيًا: السلطة وأحدث اتجاهات التنمية الاقتصادية في العالم العربي

منذ أن نالت معظم البلدان العربية استقلالها خلال الخمسينيات والستينيات، انتقلت سلطة الدولة في هذه الأقطار من طبقة اجتماعية إلى طبقة اجتماعية أخرى وبدأت في تشكيل مؤسسات قيادية وطنية وهياكل قوى.

وقد اختلفت الدوائر الحاكمة الجديدة وفقًا لتكوينها الاجتماعي اختلافًا كبيرًا بعضها عن بعض في مختلف البلدان العربية. وغالبًا ما يتم تحديد التركيبة الاجتماعية للأوساط الحاكمة الجديدة من خلال المسار الذي مكَّن البلد العربي من الحصول على استقلاله. كان نطاق هذه المسارات واسعًا جدًّا وراوح ما بين نضال مسلح من أجل التحرر الوطني، كما حدث في الجزائر وجنوب اليمن، وانتقال سلمي نسبيًّا من المستعمرين وسلطات الانتداب إلى النخب والطبقات الجديدة، كما هو الحال في بعض بلدان شبه الجزيرة العربية وغيرها، ومن هنا تباينت الأنظمة التي تأسست في العالم العربي في النصف الأخير من القرن الماضي ما بين التشكيلات الوطنية والأنظمة الإقطاعية أو الملكية أو الإماراتية. **ويُعتبر تشكيل الهيئة التشريعية والسلطة التنفيذية في أعقاب الانتخابات العامة في بعض الأقطار، مع التحفظ، استثناءً وليس قاعدة.** ومن بين هذه الاستثناءات النادرة النظام الليبرالي والمذهبي في لبنان الذي يتميز بنظام متعدد الأحزاب وبانتخابات عامة للرئيس وممثلين آخرين للسلطة. **أما الأنظمة العربية الأخرى فتختلف في درجة استبدادها،** علمًا أن هناك تطورات مهمة خلال العقود الأخيرة على

telegram @soramnqraa

مسار باتجاه «دمقرطة» بعض الأنظمة سواء الإقطاعية السابقة أو تلك المستبدة الجديدة.

مع ذلك، لا تنحصر الاختلافات بين البلدان العربية في الواقع الاجتماعي والسياسي. فمستوى تنميتها الاقتصادية مختلف جدًّا. وتتمثل المعايير الأساسية لهذا التمايز في:

أولًا، هناك فجوة كبيرة بين قدرات التنمية التي يعبَّر عنها بدرجة توافر الموارد الطبيعية والبشرية وكذلك الاحتياطيات النقدية والمالية، ومستوى النمو الاقتصادي والبشري الذي تم تحقيقه.

ثانيًا، اختلاف درجة التطلعات الذاتية لمجموعات السلطة للاستفادة من القدرات والموارد المعنية على نحوٍ رشيد وزيادة عناصر إعادة الإنتاج الموسعة على أساس وطني.

ثالثًا، درجة الربح المختلفة التي يمكن تحقيقها من تقسيم العمل الدولي، بما في ذلك التجارة الخارجية، والبنية التحتية، وحركة رأس المال، والخدمات.

رابعًا، اختلاف درجة الاستفادة من إنجازات التقدم العلمي والتقني من أجل تحديث الاقتصادات.

مع ذلك، فقد أظهرت معظم البلدان العربية سمات مشتركة في مجال الاقتصاد وجَدَت تطبيقها في مشاريع التنمية الاجتماعية والاقتصادية التي نفِّذت على مراحل مختلفة من وجودها كدول مستقلة. والسمات هي:

أولًا، لا يكاد يوجد بلد واحد لا يسعى إلى تنمية إنتاجه الزراعي، وإلى ضمان استقلاليته من حيث إمدادات المواد الغذائية بهدف وقف استيراد هذه المواد في بعض الحالات.

ثانيًا، تسعى الغالبية العظمى من البلدان العربية إلى تطوير صناعتها الخاصة، وإلى تنويعها وإلى تطوير قدراتها الفنية والاقتصادية.

من المؤكد أن الدوائر الحاكمة في البلدان المختلفة تنظر إلى المصالح الوطنية، في كل حالة على حدة، وفقًا لرؤاها وتطلعاتها ومفاهيمها الاجتماعية والسياسية. لا تُفهَم المصالح الوطنية دائمًا بالتبصُّر نفسه، إذ غالبًا ما تحدَّد وفق عوامل ذاتية. **إن عدم قدرة النخبة على التنبؤ بعواقب قراراتها السياسية غالبًا ما يؤدي إلى تعاسة الشعوب. ومن الأمثلة الحية على ذلك حرب عام 1967، وغزو العراق للكويت، وجميع الحروب الأخرى في الخليج التي حكمت على الشعب العراقي بتكبد المعاناة. إن الأمثلة المشابهة كثيرة جدًّا وتأتي في صدارتها حرب 1967 بين العرب وإسرائيل.**

ينطبق الأمر نفسه على «الثورة الزراعية» في الجزائر في أوائل السبعينيات، فقد خلقت أزمة غذائية في البلاد التي كانت تتمتع بموارد طبيعية هائلة وبأراضٍ خصبة. يُضاف إلى ذلك، «ثورة مايو» في السودان في 25 أيار/ مايو 1969، وإجراءات تأميم المؤسسات الصناعية التي تلتها.

إن الأمثلة على استخدام السلطة للموارد البشرية والمادية باسم الأهداف الوطنية العليا أكثر من وفيرة في العالم العربي. إذ يكفي التذكير بنموذج «التوجّه الاشتراكي»، وبشكل خاص تطبيقه على أرض الواقع، الذي أدى انهياره إلى ظهور جميع أنواع «التدابير التصحيحية»، و«الأبواب المفتوحة»، و«إعادة الإعمار الأخضر».. إلخ. إن هذه التدابير لا تشكِّل سوى العودة (لكن ليس من دون تحفظ) إلى المنطق السليم، أي إعادة النظر في الحيّز الاقتصادي لتأكيدِ اعتبارِ قانون السوق هو المحرك الوحيد للتقدم البشري.

بعد الانقلاب في تونس في تشرين الثاني/ نوفمبر 1987، وإعادة توحيد اليمن المؤلمة في أوائل التسعينيات، والغزو العراقي للكويت، تمكنت الدوائر الحاكمة من الحفاظ على استقرار سياسي واجتماعي نسبي في معظم البلدان العربية ومن تركيز اهتمامها على التنمية الاقتصادية (لم يُنظر في مشاكل فلسطين والصحراء الغربية).

ويمكن عرض صورة الاتجاهات الحديثة في التنمية الاقتصادية للعالم العربي من خلال إجراء مقارنة، لكل بلدٍ على حدة، بين معدلات نمو الناتج

telegram @soramnqraa

المحلي الإجمالي ومعدل نمو نصيب الفرد في النصف الثاني من الثمانينيات وبين معدلات نمو المؤشرات نفسها في النصف الأول من التسعينيات، كما هو موضح في الجدول (4-1). تكشف المقارنة أنه خلال الفترة المحددة الأولى، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي لمصر والمغرب بمعدلات قصوى تبلغ 4.3 في المئة في العالم العربي. ثم جاءت البحرين بنسبة 4.1 في المئة، والمملكة العربية السعودية بنسبة 3.6 في المئة. وكانت الدولتان اللتان شهدتا انخفاضًا في الناتج المحلي الإجمالي هما الأردن، بمتوسط 2.0 في المئة، وليبيا 0.6 في المئة في السنة.

وشهدت بلدان أخرى إما ركود ناتجها المحلي الإجمالي أو نموه بقدر ضئيل بنسبة 1-2 في المئة سنويًا. وكان لتزايد عدد السكان في معظم البلدان العربية بمعدلات متسارعة خلال تلك السنوات أثرٌ على خفض الناتج المحلي الإجمالي للفرد. إذ شهدت قطر الانخفاض الأكبر بنسبة 5 في المئة، ثم ليبيا بنسبة 4.2 في المئة، فالأردن بنسبة 3.9 في المئة.

خلال المرحلة الثانية، كشف المشهد الاقتصادي للعالم العربي النقاب عن اتجاهات جديدة. فقد أدت هزيمة العراق في الحرب ضد دول التحالف وتدمير اقتصاده إلى خفض الناتج المحلي الإجمالي السنوي بنسبة 23 في المئة، بينما انخفض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 24.6 في المئة. وفي الوقت نفسه، استمر الناتج المحلي الإجمالي للكويت، التي وقعت ضحية الغزو العراقي والتي كانت قد بدأت في إنعاش اقتصادها في أعقاب الحرب، في النمو في النصف الأول من التسعينيات بمعدل 16.3 في المئة، بينما زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 22.4 في المئة.

أما الناتج المحلي الإجمالي للبنان، فقد تميز خلال هذه السنوات بمعدلات نمو متسارعة بلغت 10.6 في المئة إذ كان يمرّ أيضًا بفترة انتعاش، ونما نصيب الفرد من الدخل بمعدل سنوي متوسط قدره 6.9 في المئة. باستثناء العراق، فإن الانخفاض الطفيف في الناتج المحلي الإجمالي في تلك السنوات كان في ليبيا (- 1.1 في المئة) والجزائر (- 0.1 في المئة) (الجدول (4-1)).

لقد عانت ليبيا بصورة بالغة جراء العقوبات الناتجة من محاكمة لوكربي، في حين تأثرت الجزائر من القيود المفروضة على علاقاتها الاقتصادية الخارجية بسبب تصاعد التطرف الإسلامي. على الرغم من كل هذه الظروف، استمر سكان البلدين في النمو سنويًّا بنسبة 2.4 في المئة، الأمر الذي قلَّص نصيب الفرد من الدخل سنويًّا في ليبيا بنسبة 4.5 في المئة وفي الجزائر بنسبة 2.5 في المئة.

الجدول (4-1)

متوسط معدلات النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ولنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية بين عامي 1985 و1995 (بالنسبة المئوية)*

البلد	1990-1985		1995-1990	
	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي (نسبة مئوية)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي
الجزائر	0.2	2.4 -	0.1 -	2.5 -
البحرين	4.1	0.6	5.4	2.7
مصر	4.3	1.7	3.5	1.5
الأردن	2.0 -	3.9 -	8.1	3.1
العراق	2.6	0.7 -	23.0 -	24.6 -
اليمن	-	-	2.9	2.3 -
قطر	1.0	5.0 -	2.2	0.2 -
الكويت	1.2	3.4 -	16.3	22.4
لبنان	-	-	10.6	6.9
ليبيا	0.6 -	4.2 -	1.1 -	4.5 -
موريتانيا	2.5	0.0	3.9	1.3
المغرب	4.3	2.1	1.0	0.9 -
الإمارات العربية المتحدة	2.9	1.3 -	1.8	1.0 -

يتبع

telegram @soramnqraa

تابع

عُمان	2.8	1.7 –	6.1	1.7
المملكة العربية السعودية	3.6	1.2 –	2.1	0.4 –
سورية	1.8	1.7 –	6.7	3.9
السودان	1.1	1.2 –	7.2	5.0
تونس	2.8	0.7	4.0	2.0

* وفقًا لـ: United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), *Handbook of Statistics 2000 UN* (Geneva: 2000), pp. 292-301.

إن التفاوت الملحوظ بين إمكانات الدول والتنمية الاقتصادية في البلدان العربية طوال التسعينيات، أدى في نهاية القرن الماضي (قرابة عام 1998على وجه التحديد) إلى نتائج قطبية، كان مؤشرها الرئيسي هو الناتج المحلي الإجمالي للفرد. يبيِّن الجدول (4–2) أن بين قادة العالم العربي الذين لا جدال في أنهم تقاسموا المرتبتين الأولى والثانية من حيث الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في نهاية القرن الماضي، نجد قطر والإمارات العربية المتحدة مع ناتج محلي إجمالي للفرد الواحد في العام قد تجاوز 20,000 دولار. وفقًا لهذا المؤشر، تكونان قد تجاوزتا مستوى كندا (19,595 دولارًا) ووصلتا إلى ضعف البرتغال (10,922 دولارًا).

كان المؤشر الذي راوح بين 5000 و15,000 دولار يخص بالترتيب التصاعدي كلًّا من لبنان، والمملكة العربية السعودية، وعُمان، والبحرين، والكويت.

أما الذين احتلوا المراتب الأخيرة، فكانوا على التوالي، موريتانيا 357 دولارًا، والسودان 357 دولارًا، واليمن 316 دولارًا، والعراق 211 دولارًا للفرد. والأسباب التي أدت إلى هذا الوضع معروفة جيدًا وقد شُرحت جزئيًّا أعلاه. وإذا قارنا نتائج التنمية الاقتصادية، وفي هذه الحالة تحديدًا، نتائج كلٍّ من قطر والعراق، **فإن الفرد القطري الواحد يمتلك قيمة الممتلكات نفسها التي يمتلكها 96 فردًا عراقيًّا، أي إن الفارق يحتسب بواسطة عامل 100. لا شك في أن الزعيم العراقي السابق كان استثناء نوعًا ما.**

بلغت الكتلة الإجمالية للناتج المحلي الإجمالي لـ 18 بلدًا عربيًّا (533,7 مليار دولار) أي أقل من الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا (553,2 مليار دولار)، وتجاوز عدد سكان هذه البلدان (أكثر من 300 مليون نسمة) عدد سكان إسبانيا (قرابة 40 مليون) بأكثر من 7 مرات، وذلك في نهاية القرن الماضي. ونتيجة لذلك، تظل الكفاءة الاقتصادية لأصول البلدان العربية منخفضة. ويدعم هذا الاستنتاج المرتبة التي تحتلها الأقطار العربية في العالم. **ففي عام 1998، بلغت نسبة نمو السكان 4.4 في المئة، في حين كان الناتج المحلي الإجمالي 1.8 في المئة فقط،** وذلك نسبة إلى مجمل اللوحة الدولية.

إلى حدٍّ ما، تعتمد الكفاءة الاقتصادية المنخفضة للعالم العربي، بغضّ النظر عن إنتاج الهيدروكربونات، على السلطة القائمة. **فغياب التعددية السياسية والأنظمة الاجتماعية الحديثة، مع ما يصاحب ذلك من عواقب، يمنع بعض البلدان العربية من الاعتماد على مناهج بديلة للتنمية الاقتصادية، ومن تطبيق تكنولوجيات جديدة وابتكارات في الإنتاج.**

الجدول (4-2)

ديناميكية الناتج المحلي الإجمالي والسكان في البلدان العربية في عام 1998*

البلد	السكان (1000 نسمة)	متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي السنوي (نسبة مئوية)		الناتج المحلي الإجمالي	
		بين عام 1970 وعام 1990	بين عام 1990 وعام 1998	بمليون دولار	نصيب الفرد (بالدولار)
الجزائر	30081	3.1	2.4	46602	1549
البحرين	595	4.2	2.4	5350	8998
مصر	65978	2.4	2.0	82710	1254
الأردن	6304	4.0	4.1	7454	1182
العراق	21600	3.4	2.3	4600	211

يتبع

telegram @soramnqraa

تابع

اليمن	16887	3.1	4.9	5334	316
قطر	579	7.7	2.1	11703	20212
الكويت	1811	5.6	2.8 –	26452	14609
لبنان	3191	0.1 –	3.0	17072	5350
ليبيا	5339	4.2	2.4	22050**	4036***
موريتانيا	2529	2.6	2.8	903	357
المغرب	27377	2.3	1.7	36124	1320
الإمارات العربية المتحدة	2353	11.6	2.6	47234	20073
عُمان	2382	4.8	3.7	14962	6282
المملكة العربية السعودية	20181	5.5	2.8	125840	6236
سورية	15333	3.5	2.7	49153***	3461***
السودان	28292	2.9	2.0	10107	357
تونس	9335	2.5	1.7	20021	2145
الإجمالي	260147	–	–	533671	2051

* وفقًا لـ: Ibid., pp. 292-293; United Nations, *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996-97* (New York & Geneva: 1999), pp. 320-321.

** البيانات لعام 1994.

*** البيانات لعام 1995.

لقد ظهرت في الآونة الأخيرة مقاربات جديدة للتنمية الاقتصادية في البلدان العربية. إذ يُصدّر العراق النفط إلى سورية ولبنان والأردن عبر خط أنابيب كركوك – بانياس بشروط تفضيلية مقابل المنتجات الغذائية. ثم بدأ السوريون، وقد استفادوا من هذا الوضع، منذ تشرين الثاني/نوفمبر 2000 بتصدير المزيد من النفط. من بين اتجاهات التنمية الاقتصادية الحديثة استئناف العلاقات الاقتصادية بين العراق والإمارات العربية المتحدة، وهي أول دولة عربية تخرق الحصار الجوي المفروض على العراق. كما تعمل المملكة العربية السعودية على إذابة الجليد في علاقاتها الاقتصادية بالعراق.

هناك تزايد في عدد تصريحات الزعماء العرب المؤيدة لإنشاء أسواق

«عربية مشتركة» و«إسلامية». وقد بُذِل بعض الجهد في إطار جامعة الدول العربية في ما يتعلق بالتكامل الاقتصادي للبلدان التي تنتمي إليها، من أجل مواجهة عولمة الاقتصاد. تشمل التدابير المحددة لهذا التكامل حرية حركة رؤوس المال والسلع واليد العاملة، إضافةً إلى توحيد التعريفات الجمركية.

من بين أكبر المشاريع العربية في القرن الجديد والتي يمكن أن تحدد اتجاهات التنمية الاقتصادية في السنوات القادمة، هناك بناء خط أنابيب الغاز الذي يبلغ طوله 400 كيلومتر، وسيمرّ عبر البحر المتوسط من مدينة العريش المصرية في شمال شبه جزيرة سيناء إلى ميناء طرابلس في لبنان، ثم إلى سورية، وربما إلى أوروبا، إضافةً إلى مشروع إنشاء نهر اصطناعي في الأردن بين البحر المتوسط وغور الأردن بطول 300 كيلومتر، بمشاركة لبنانية. الآن، يبدو أن الغاز المصري سوف يمرّ إلى لبنان عبر الأردن وسورية في مسار بري.

يمكن تحقيق نتائج إيجابية بفضل تدابير تحرير الاقتصاد التي يتم تنفيذها حاليًا في العديد من بلدان المنطقة. تكشف هذه الإصلاحات عن بعض التفاعل بين السلطات واحتياجات التنمية الاقتصادية. وهنا أيضًا، من المؤكد أن اتجاهات التنمية العالمية، ولا سيَّما العولمة وتكنولوجيا المعلومات، واعتماد تكنولوجيات جديدة وغيرها من العمليات، ستعزز ولو بقدر يسير، الطابع الديمقراطي (اقتصاديًّا) للسلطة نفسها، والحد من الاستبداد، والتلاعب أو المرونة في حلِّ المشاكل الخطيرة.

لا يزال «الانفجار السكاني» يشكِّل أكبر مشكلة تواجه البلدان العربية في هذا القرن الجديد. ولا تزال محاولة عكس ديناميكية هذه الظاهرة تواجه عقبة التقاليد. **يمكن معالجة عواقب مثل هذا الانفجار السكاني شرط أن تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي الزيادة السكانية. لكن جميع البلدان العربية تكافح من أجل تحقيق ذلك، بصرف النظر عن الفترة التاريخية.**

إن **عواقب الزيادة السكانية الجامحة تؤثِّر تأثيرًا خطيرًا في تفاقم مشكلة الغذاء وزيادة البطالة في البلدان العربية. ووفقًا للتقديرات المتاحة، فإن عدد العاطلين من العمل في العالم العربي بلغ في أواخر العقد الأخير من القرن**

telegram @soramnqraa

الماضي قرابة 60-70 مليون عاطل ووصل إلى قرابة 133 مليون شخص بحلول عام 2010. لا شك في أن هذا سيؤدي إلى تفاقم المشاكل الاجتماعية والسياسية لكثير من البلدان وإلى التشكيك في طبيعة السلطة القائمة.

ثالثًا: البلدان العربية النفطية: السلطة والنفط كعامل اجتماعي

إن الدور الرئيسي في الإدارة الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في صنع القرار، يقع في يد المجموعات الحاكمة في الكثير من البلدان العربية[1]. في الوقت نفسه، أظهرت التجربة أن مهمة السلطات العربية الحاكمة، باعتبارها قائمة على التنمية وعلى تحقيق الرفاهية، تنطوي ضمنًا على مراعاة احتياجات فئات المجتمع الرئيسية، فعندما امتلكت الدولة الموارد النفطية، أصبحت مؤسسات الدولة أعمدة النظام الاجتماعي والاقتصادي[2].

وفقًا للعديد من ممثلي البلدان العربية، فإن الوضع الاقتصادي والاجتماعي قد عكس أساسًا الطابع الحديث للتنمية، وهو ما يعزى إلى أن الدولة حققت تقدمًا اقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا كبيرًا، مما يعني إنها رفعت بشكل واضح من مستوى المعيشة والرفاهية والتعليم والثقافة. من ناحية أخرى، **وعلى الصعيد السياسي، فإن بناء الديمقراطية، بالمعنى المتعارف عليه للكلمة، يأتي في مرتبة متأخرة كثيرًا عن بقية بلدان العالم.** ومع ذلك، فهناك بعض الهيئات التمثيلية: المجالس الاستشارية (مجلس الشورى) في المملكة العربية السعودية، والجمعية الوطنية، والبرلمان الكويتي، والمجلس الاستشاري البحريني ونظيره الإماراتي والقطري. والبرلمانات القائمة في الأقطار العربية الأخرى تبعد كل البعد عن إمكان اعتبارها هيئات تمثيلية شاملة للشعوب المعنية، رغم تفاوت درجة شرعيتها إلى حدٍّ كبير من بلد عربي إلى آخر.

---

(1) P. M. Akhdar, «The Philosophy of Saudi Arabia's Industrialization Policy,» in: *Saudi Arabia: Energy, Developmental Planning, and Industrialization* (Lexington: 1982), pp. 21-27.

(2) M. Yamani, *Changed Identities: The Challenge of the New Generation in Saudi Arabia* (London: The Royal Institute of International Relations, 2000).

في ظل هذه الظروف، استخدمت البلدان الخليجية عائدات النفط التي سمحت بتحقيق تقدُّم ملحوظ في المجال الاجتماعي، رغم بعض الحسابات الخاطئة والإهدار والاختلاسات من جانب بعض الدوائر النافذة في إطار البرامج التي نُفِّذت أو التي لا تزال قيد التنفيذ لبناء اقتصاد ذي توجّه اجتماعي وفقًا لشروط الشرق. يتجلى ذلك في مجرد حقيقة أن متوسط **العمر المتوقع** في الأقطار العربية المعنية، والذي كان قبل التحديث، راكدًا في المراتب الأخيرة في العالم (بالكاد 33 سنة)، **قد بلغ أخذًا بالحسبان الارتفاع الشديد في معدل النمو السكاني البالغ 3 إلى 4 في المئة - مستوى موازيًا لمستوى متوسط العمر في البلدان المتقدمة (73 سنة للرجال و77 سنة للنساء)** - وهي مؤشرات يمكن أن تتمناها العديد من البلدان النامية. هكذا، بلغ معدل المواليد في المملكة العربية السعودية 42.1 في نهاية التسعينيات، في حين بلغ معدل الوفيات 7.6، أي إنه كان منخفضًا جدًّا، وفي الكويت كانت المعدلات على التوالي42.7 و3.7[3]. في الوقت عينه، ثمة حقيقة أخرى، وهي أن الغالبية العظمى من المناصب الأساسية في القطاع العام للاقتصاد يشغلها السكان الأصليون. وقد وصل هذا الرقم في الكويت إلى أكثر من 70 في المئة (من 90 إلى 95 في المئة، وفقًا لمنشورات أخرى) وإلى أكثر من 85 في المئة في المملكة العربية السعودية. وهذا يدل على أن الدعم المقدَّم لبرامج العمالة الحكومية الواسعة النطاق يستمر حتى في الظروف الجديدة للتنمية حيث يؤدي حجم المشاكل الاقتصادية إلى زيادة ترشيد الاقتصاد الوطني[4]. من المؤكد أن في سياق الدولة الراعية، لم تتجنب المجتمعات المعنية الفجوة بين الفئات ذات الدخل المتوسط والعالي والمرتفع جدًّا.

يفسر اختيار مسار التنمية الاقتصادية، الذي صاحبه منذ فترة التوتر الاجتماعي، حقيقة أن التحديث بدأ من مجتمعات كانت تستند إلى التقاليد القبلية، إنما نظرًا إلى القاعدة المالية المتزايدة باستمرار، **فضَّلت الدوائر الحاكمة**

---

(3) *The Middle East and North Africa* (London: 1999).

(4) Middle East Economic Digest (MEED), «Great Expectations. Special Report Saudi Arabia,» London, 15 September 2000, pp. 25-44; Middle East Economic Digest (MEED), «History Repeats Itself. Special Report Kuwait,» London, 23 February 2001, pp. 25-34.

telegram @soramnqraa

التنمية القائمة على الأسس التقليدية للمجتمع لتجنُّب الاضطرابات الاجتماعية، وذلك بفرض نموذج للتغيير الجذري وتنظيف الفضاء الاقتصادي وتهيئته للتراكم الحر. باختصار، أثبتت سياسة الدوائر الحاكمة في الدول الخليجية جدارتها، إذ تم تنفيذ تحديث واسع النطاق للاقتصاد وللبنية الاجتماعية.

ولكن نظرًا إلى غياب العديد من عوامل الإنتاج والتنمية، مثل عامل التنمية البشرية، شهدت دول الخليج نموًّا متضخمًا في قطاعات الاقتصاد غير المنتجة (وهو ما يدل على الطبيعة غير المتناسبة أو المتوازنة للاقتصاد ذي التوجه الاجتماعي) ولعدد الموظفين فيها: أكثر من 90 في المئة من السكان الأصليين في الكويت، طوال التسعينيات، ونحو 70 في المئة من السكان السعوديين[5]. ومرة أخرى، إذا كان القطاع الخاص في الكويت يمثِّل 75 في المئة من إجمالي الاقتصاد في عام 1960، فإن حصته انخفضت بحلول نهاية التسعينيات إلى 20 في المئة. وبالنسبة إلى البلدان العربية المعنية، **فإن مستويات المشاركة السكانية هذه في القطاعات غير المنتجة من الاقتصاد تدل بالأحرى على ضعف التنمية الاقتصادية؛ فتقلُّص القطاع الخاص ونمو الاقتصاد بفضل القطاع العام يدلان على أننا لا نزال نشهد طابعًا موسعًا وليس مكثفًا للتنمية. يعزز هذا الوضع من الاتجاه نحو تحوُّل المرض الهولندي، المتفشي بالفعل، إلى شكل متفاقم من أشكال هذه «العدوى»: الوباء العربي.**

استأثر القطاع الصناعي غير النفطي في دول مجلس التعاون الخليجي (بحسب بيانات عام 1998)، وفقًا لبعض التقديرات، بنحو 10 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، في حين أن الغاز والنفط مثلًا بما يقارب 35 في المئة (من الضروري الأخذ بالحسبان التقلبات الكبيرة لحصة القطاع النفطي في الناتج المحلي الإجمالي لدول الخليج العربية تبعًا للتغيرات في أسعار النفط). **إن قطاع الخدمات، الذي يؤمِّن حصة كبيرة من الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، يعتمد بشكل وثيق على التقلبات في أسعار النفط،** على الرغم من أنه يعاني بعضَ حالات الركود في عقب انخفاض أسعار النفط، إذ يشارك القطاع

(5) The Economist Intelligence Unit, *Saudi Arabia, Country Profile* (London: 2001).

المعني في الواقع في توزيع الأرباح، وعلى عكس البلدان المتقدمة، فإن قطاع الخدمات في الدول هنا لا يحقق عائدات كبيرة من العملات الأجنبية، والفروع التي تحدد التقدم العلمي والتقني في إطار القطاع غير المنتج في دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال في مراحلها المبكرة، ودورها في اقتصاد المنطقة أبعد ما يكون عن التوافق مع البلدان المتوسطة النمو.

إذًا، يمكن القول إن التنمية الخالية من النزاعات والموجهة اجتماعيًا في الأنظمة الخليجية قد استخدمت جزءًا من إيرادات العائدات النفطية المخصصة لتلبية الاحتياجات المختلفة للمجتمع: بناء بنية تحتية صناعية واجتماعية وتشجيع مشاركة السكان في جميع أنواع الأعمال التجارية، وذلك رغم غياب تقاليد الإنتاج. **غير أن الأنظمة الاقتصادية العربية، في وقت أصبحت فيه العولمة موجودة في كل مكان، لا تبرهن بشكل كافٍ عن مبادرات لإشراك السكان الأصليين في قطاعات الأنشطة الصناعية.**

في الوقت نفسه، يتسم دخول الاقتصاد العالمي إلى عصر الاستيعاب الداخلي المتزايد بحقيقة أن العديد من ميادين الإنتاج لم تعد مربحة بما فيه الكفاية في إطار الاقتصاد العالمي، فالبلدان المتقدمة توجّه اقتصاداتها باتجاه التكنولوجيات المتقدمة وكذلك باتجاه قطاع الخدمات وإدارة العمليات والتدفقات الاقتصادية والمالية، بينما تركِّز البلدان النامية على خطوط الإنتاج وغيرها من المنتجات الصناعية، وكذلك توصيل المواد الخام المختلفة.

في مثل هذه الظروف، تتساءل الدول الخليجية العربية إذا كان من الممكن ومن المفيد إنشاء مجموعة واسعة من القطاعات الصناعية بوتيرة سريعة، وبالتأكيد إذا كان من الممكن توجيه تنويع الاقتصاد في السنوات القادمة نحو الصناعات المرتبطة بالبتروكيماويات وإنشاء بنية تحتية للسياحة وتوفير الخدمات المالية والسوقية والتجارية العالمية. **باختصار، هذا يعني أن من الضروري تنمية دور جميع قطاعات الاقتصاد الوطني القادرة إلى حدٍّ ما على العمل، مهما كانت أسعار النفط والتقلبات في حجم الضخ المالي للدولة في الاقتصاد. تُظهر سياسة البلد المعني الحاجة إلى اتخاذ أقصى التدابير للحد من الاعتماد على الإيرادات النفطية. فنظرًا إلى النمو السكاني، قد لا يكون هذا**

telegram @soramnqraa

الريع كافيًا لضمان استقرار أداء النظم الاجتماعية - الاقتصادية لهذه البلدان. يجب إذًا على دول مجلس التعاون الخليجي أن تعمل وتبذل جهودًا جادة بشكل متزايد لتستهدف القطاعات الصناعية، سواء تلك التي تحل محل الواردات أو تلك التي تسعى لفرض نفسها في الأسواق الخارجية.

إن توجيه الأصول إلى القطاعات المشار إليها والمجالات التي لا تتطلب تمويلًا حكوميًّا هو أكثر أهمية من أيِّ وقت مضى ويرتبط بجهود وصعاب كبيرة (على سبيل المثال، شهدت الكويت في نهاية التسعينيات احتجاجات ذات طابع اجتماعي بسبب عرض العمل الذي يقوم به عادة الوافدون على الكويتيين العاملين في الخدمات[6].

في الوقت نفسه، يبدو أن التخلي عن الاقتصاد ذي التوجه الاجتماعي كإجراء في سياق الإصلاحات الجذرية في البلدان العربية المصدرة للنفط (رغم توفير الطاقة الكهربائية المجانية للسكان، وإمدادات المياه ونظم الاتصالات السلكية واللاسلكية) مستحيل إلى اليوم. وهذا يتعارض مع سياسة التحديث التي طبِّقت حتى الآن، وهو ما كان يمكن أن يتسبب، في تلك الفترة، في إعادة هيكلة التشكيل السياسي للدول الخليجية. **إن هذه القضية ذات الأهمية الاقتصادية الكبرى لأي إصلاح جذري في هذه المنطقة، لا تزال تحظى بأولوية أقل نسبيًّا من الإصلاحات السياسية والاجتماعية.**

وبالتالي، ستحافظ بلدان المنطقة على سياسة التنمية الاقتصادية ذات المستويين، والتي تتمثل استراتيجيتها في الحفاظ على القطاعات الاقتصادية الخاضعة لسيطرة الدولة وتحسينها، فضلًا عن الإسراع في إدخال مبادئ السوق كلما أمكن. وهكذا، نشر خبراء صندوق النقد الدولي في التسعينيات بالفعل تقييمات بموجبها لا يمكن توقُّع تحولات في السوق شبيهة بتلك التي حدثت في أوروبا الغربية وآسيا أو أميركا اللاتينية أو حتى في مصر.

لقد تأكد هذا الاتجاه، جزئيًّا، من خلال الموقف الذي اتخذته السلطات

(6) *The Economist* (London), no. 809 (1998), p. 53.

السعودية في أثناء محادثات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، في ما يتعلق بالمشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وتعديل القوانين التي تحكم عمل المؤسسات والشركات السعودية، ورفض السلطات السعودية إلغاء النُظم التفضيلية لتوريد المواد الخام والكهرباء للمنتجين المحليين.. إلخ. لم تنضم المملكة إلى منظمة التجارة العالمية لأنه، وفقًا للسلطات السعودية، ينبغي إعداد أنظمة تجارية وصناعية كبيرة وحمايتها من جميع التأثيرات غير المرغوبة للسوق الحرة من خلال بناء مسبق لنظام الاندماج الاقتصادي وتوسيعه.

وفي جميع الحالات، تأخذ الدوائر الحاكمة والمؤسسات السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي بالحسبان وجهات نظر القوى الاجتماعية الرئيسية من خلال تحليل الرأي العام ودراسة التغييرات التي تطرأ عليه، وكذلك من خلال استخدام إجراءات استشارية مختلفة. فقد نادى مؤسس المملكة العربية السعودية، الملك عبد العزيز: «... ألّا يُتخذ أي قرار دون شورى (تبادل وجهات النظر) لاتّباع تعاليم الله».

يتميز مجلس الأمة الكويتي بتمثيل نسبي للسكان، وفي هذه الحالة للقبائل، وهؤلاء الأعضاء منخرطون بقوة في سياسات الدولة وتطورها. ينطبق ذلك سواء على ما يتعلق باستخدامات عائدات النفط أو على مجموعة المشاكل المتعلقة بالتمويل والتنمية الاقتصادية - الاجتماعية. وفي الكويت تؤخذ بالحسبان عند تشكيل الحكومة كذلك البنية والحساسيات السياسية المختلفة للمجتمع، وتتجاوز الحكومة البرلمان في ما يتعلق بالابتكارات الاقتصادية.

من المرجح أن دفاع المجتمع عن مفهوم الريع الطبيعي والمصالح الاقتصادية الأخرى في البلدان العربية المعنية يعود إلى أساليب الحياة القبلية التي تتضمن مراعاة الوصول إلى الفئات الاجتماعية الرئيسية.

إن دراسة الاستراتيجيا الاجتماعية - الاقتصادية التي تهتم فيها الإصلاحات باحتياجات العديد من فئات السكانية هو أمر مفيد، على الرغم من أن ذلك يُفَسر جزئيًا بالخوف من فقدان قاعدة السلطة الاجتماعية، وهو ما نشعر به خاصة في المجتمعات العربية التي تعتمد على أساليب الحياة التقليدية. ومع

telegram @soramnqraa

ذلك، فإن التوجه الاجتماعي المذكور أعلاه مشكوك فيه اقتصاديًّا. ويشير الخبراء الغربيون (معهد سياسات الشرق الأوسط في واشنطن)، الذين لا يسمحون بأن يتم اعتبارهم مؤيدين لسياسة الدوائر الحاكمة في البلدان العربية، على سبيل المثال، إلى مشاكل التنمية في المملكة العربية السعودية: «من المؤكد أن التغييرات تحدث ببطء أكثر مما كان يريده الباحثون الأجانب. يعود ذلك إلى حقيقة أن عملية صنع القرار في المملكة العربية السعودية هي عملية حذرة تتمثل في السعي للوصول إلى توافق في الآراء. وكما تُظهر التجربة التاريخية، فإن هذا النهج قد خدم المملكة العربية السعودية بشكل جيد».

رابعًا: المجتمع المدني واقتصاد السوق في العالم العربي: أبعاد أوروبية وشمال أفريقية

لا شك في أن الحرب العالمية الثانية هي أهم نقطة تحوُّل تاريخية في تطوُّر الحضارة الإنسانية في العصر الحديث. وعلى الرغم من ظهور «الحرب الباردة»، فإن هذه الفترة تُوِّجت بتكوين عالم أكثر استقرارًا على الصعيد الاقتصادي وأكثر عدالة على الصعيد الاجتماعي وأكثر صلابة على الصعيد السياسي. وهنا مرة أخرى، فإن ما يهم – على الرغم من «الحرب الباردة» – هو أن نشهد الزوال البطيء لكن التدرُّجي للقوالب النمطية والدوغما الأيديولوجية، والفصل بين الحضارات والأديان. لا شك في أن التقييم هنا سريع إذ إن التطور كان يحدث بطريقة أكثر تعقيدًا. لقد أدت هذه الإنجازات إلى تشكيل أوروبا موحدة ومزدهرة، وظهور اقتصادات السوق وديمقراطيات سياسية (في شكل غير مكتمل) في جنوب شرق آسيا ومناطق أخرى، وتحوُّل الاتحاد السوفياتي (روسيا لاحقًا) إلى اقتصاد السوق وإصلاحات اقتصادية ناجحة في الصين وتغييرات ملحوظة أخرى. **دون إضفاء طابع مثالي على أوروبا أو الولايات المتحدة، ينبغي القول إن التقدم الذي أحرزتاه قد أصبح معيارًا أو مرجعًا للتقدم في فترة ما بعد الحرب في النصف الثاني من القرن العشرين.** لقد أكدت نهاية «الحرب الباردة» صحة نقطة التحول الحاسمة في فترة ما بعد الحرب.

من المحتمل أن العولمة، التي فرضت نفسها بين القرنين العشرين والحادي والعشرين والتي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالإصلاحات الليبرالية، قد تصبح أو أصبحت بالفعل نقطة تحوُّل جديدة واعدة في التاريخ الجديد للمنطقة. ما مدى أهمية نقطة التحول هذه بالنسبة إلى شمال أفريقيا؟ هل تنطوي على تهديد، على شكل «حرب باردة»، حتى لو كان ذلك في ضوء أحداث 11 أيلول/ سبتمبر، أم إنها تفتح فرصًا جديدة للتقدم في المجالين الاقتصادي والاجتماعي؟ لا شك في أن الإجابة عن هذه الأسئلة وغيرها من الأسئلة ذات الصلة تشكِّل خطوة نحو فهم الآفاق المستقبلية للمنطقة.

في بداية القرن الحادي والعشرين، وعلى الرغم من التقدم الذي أحرزته دول المنطقة في النصف الثاني من القرن الماضي، فإن هناك اختلافات كبيرة في مستوى الحضارة بين بلدان أوروبا وأقطار العالم العربي، (وهذا لا يمنع الدول العربية، ولا سيَّما بلدان شمال أفريقيا، من التطلع إلى الاندماج الاقتصادي، وحتى الاندماج السياسي في الاتحاد الأوروبي). تعود هذه الاختلافات إلى الماضي، إلى التاريخ الاستعماري، ولكن أيضًا إلى التطور الخاص والمتأخر للبلدان العربية بشكل عام. غالبًا ما يدعم هذه الفرضية أهم المؤشرات الاقتصادية للدول العربية، التي هي أدنى من مؤشرات المناطق المتقدمة في العالم، وأقرب من تلك الخاصة بالبلدان الأقل نموًّا، بما في ذلك أفريقيا، ألا وهي:

- بلغت معدلات التنمية المتأخرة وعدم استقرار النمو الاقتصادي في السبعينيات والثمانينيات، أي في الفترة التي سبقت الإصلاحات، أقل من 2 أو 3 في المئة وبلغت بالكاد مستوى النمو السكاني في مصر والمغرب؛

- التراكم المنخفض للناتج المحلي الإجمالي. فوفقًا لبيانات البنك الدولي، حتى بداية التسعينيات، ازدادت حصة المدخرات في الأقطار العربية من قرابة 13 في المئة إلى 17 في المئة، وهي أقل بكثير من المؤشر المقابل للبلدان النامية (22 إلى 23 في المئة) ولدول جنوب شرق آسيا (25 إلى 30 في المئة)؛

telegram @soramnqraa

- حجم غير مرضٍ من التعاون الاقتصادي والتجاري العربي الذي ارتفع في أواخر التسعينيات من 3 في المئة إلى 5 في المئة من رقم الأعمال لبلدان شمال أفريقيا؛

- انخفاض قيمة ومعدلات التنمية في قطاع التصدير. وفقًا للبيانات الصادرة عن البنك الدولي، فإن الأمر يتعلق بمؤشر بالغ الأهمية يميز المعايير النوعية للاقتصادات: فقد كان تكيّفها مع الاقتصاد العالمي متأخرًا عن متوسط المعدلات العالمية؛

-دين خارجي كبير (يصل إلى 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومصر، وإلى 60 في المئة في المغرب) وهو ما يعكس ضعف تطوُّر بلدان المنطقة خلال الثمانينيات والتسعينيات، أي خلال الفترة التي سبقت الإصلاحات التي كانت استمرت بامتياز بفضل الموارد الخارجية.

لم يبدأ القضاء على التخلف في المناطق الأخرى من العالم إلا في نهاية القرن العشرين في سياق نهاية «الحرب الباردة» والبدء في الإصلاحات الليبرالية التي حَفّزت رجال الأعمال ورأس المال الأجنبي في البلدان المتقدمة.

إن **السمة المميزة للحقبة الجديدة هي أن التغييرات الإيجابية تعيقها المشاكل الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، المتصلة في ما بينها، والناتجة من النصف الثاني من القرن العشرين وسنوات «الحرب الباردة»**. وتشمل المشاكل الرئيسية: «الخلفية الاجتماعية» المُثيرة للقلق والتي يكون فيها دخل قرابة 40 في المئة من السكان أقل من الحد الأدنى للمعيشة، ومعدل البطالة يصل إلى 20 أو 30 في المئة من الأصول، ويسود فيه النموذج المتجذر لـ «بيروقراطية» الدولة، والاستقطاب الاجتماعي المتزايد في داخل البلد الواحد وكذلك على الصعيد العالمي (الشمال والجنوب) والتحديث الخامل لاقتصاد الدولة غير الفعال. وبصرف النظر عن العوامل السياسية والاجتماعية الأخرى، فقد أدى ذلك إلى حركة من الاحتجاجات المناهضة للعولمة، والتي أصبحت أحداث 11 أيلول/ سبتمبر 2001 رمزًا لها. ليس هناك شك أن هذه المواجهة، على غرار «الحرب الباردة»، ستكون لها

عواقب على التغييرات، بما فيها الإيجابية، الناتجة من الإصلاحات في أواخر القرن العشرين.

على الرغم من الاختلافات الواضحة بين أحجام الناتج المحلي الإجمالي، فإنه زاد في مصر والمغرب، بين عامي 1990 و1997 من (850-1000) دولار حتى 1200، وانخفض من 2500 إلى 1100 في الجزائر وزاد في البلدان المتقدمة صناعيًا من (17,000-20,000) إلى (22,000-26,000) دولار (بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والسويد؛ وفي إسبانيا - من 12,500 إلى 13,400)[7]. وشهدت البلدان الأوروبية المتقدمة ودول شمال أفريقيا والشرق الأوسط منذ الربع الأخير من القرن الماضي (العقود الثلاثة الأخيرة) تقاربًا في بعض الاتجاهات الأساسية وتشكيل حامل مشترك للتنمية. تتصل بذلك العمليات المتعلقة بالتحكم في الاقتصاد من جانب الدولة، وأسس المجتمع المدني (مصر تقدِّم نموذجًا غاية في التعقيد والتناقض وعدم تناسق سياسة تحديث الحياة الاجتماعية) واختيار الاقتصاد الموجه اجتماعيًا: مصر وانفتاحها، تونس التي رفضت إصلاحات بن صالح، والتحرير الاقتصادي في ليبيا. على مدى العقدين أو العقود الثلاثة الماضية، قامت كل بلدان شمال أفريقيا من دون استثناء، بمحاولات لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية الليبرالية، واتخذ بعضها خطواته الأولى، وإن كانت محدودة للغاية، باتجاه دمقرطة الحياة السياسية. وحتى الجزائر، بنظامها الإداري التقشفي الذي تشكّل خلال فترة ما بعد الاستعمار، أجرت انتخابات رئاسية (تداول السلطة في البداية)، وهو ما يُعدُّ حدثًا رئيسيًا في تاريخ المنطقة الجديد.

لقد اتخذت الإصلاحات المتبعة في مصر (منذ السبعينيات) طابعًا أوسع وأعمق، مما أتاح تحقيق نتائج جادة: فقد أنجز هذا البلد خصخصة ناجحة مع تجنُّب الاضطرابات الاجتماعية، وحافظ على استقرار عملته الوطنية من خلال زيادة احتياطه من الذهب والعملات الأجنبية من 100 مليون دولار وصولًا إلى 200 مليون دولار وجعل معدلات النمو تزداد في التسعينيات من 2 إلى

(7) *World Statistics Pocketbook* (New York: United Nations, 2000).

telegram @soramnqraa

3 أضعاف. علاوة على ذلك، هناك تقدُّم كبير واضح في الزراعة وغيرها من فروع الاقتصاد الأخرى.

أما المغرب فقد بدأ تحرير اقتصاده بعد ذلك بكثير، واعتبر الخبراء ذلك التحرير ناجحًا جدًّا: فقد سمحت الخصخصة بجمع 20 مليار دولار، وزادت معدلات النمو السنوية للناتج المحلي الإجمالي، على الرغم من أن البداية المتأخرة لم تكشف بعد عن نقطة تحوُّل حاسمة، حيث لا يزال النمو الاقتصادي غير مستقر، والبطالة مستمرة، وحجم الاستثمارات لم يصل إلى المستوى المتوقع... إلخ.

وحافظت تونس على اقتصاد ليبرالي خلال فترة ما بعد الاستعمار، باستثناء فترة وجيزة في أثناء إصلاحات بن صالح، وبالتالي فإن مشكلة الإصلاحات الاقتصادية لا تطرح ذاتها بشكل حاد، إذا جاز التعبير. وفي ما يتعلق بالتكيّف، فإن ما يقارب ثلثي الشركات التونسية تقول إنها على استعداد لفتح الاقتصاد التونسي في سياق التقارب مع الاتحاد الأوروبي. وتختلف هنا سياسة تحرير الاقتصاد عن سياسة البلدان الأخرى في المنطقة، وهذا لا يعود إلى تنفيذ برنامج خصخصة محدود يمضي قدمًا فحسب، وإنما أيضًا إلى إعادة الهيكلة وتبنّي الشركات التونسية شروط الاقتصاد المفتوح بعد خلق فضاء تجاري موحد مع أوروبا، مخطط له في نهاية العقد الأول من القرن الحادي والعشرين؟

في الجزائر، تم استبدال التدابير الليبرالية للثمانينيات بمحاولات حذرة لخصخصة جزء من القطاع الحكومي الضخم ومنح أراضٍ للفلاحين. لا يزال البلد في بداية هذه العملية التي تحدث في ظل ظروف أزمة عميقة. وتتوقف نهاية الإصلاحات على نتائج سياسة التكيّف الهيكلي. من المتوقع أن تكون هناك احتمالات لعملية تحرير اقتصادي ذات طابع سطحي بحيث يمكن «إيقافها» بسرعة من جانب السلطة، التي تعتبر سياسة تحرير التسعينيات تهديدًا لوضعها المتميز: ألا وهو السيطرة على عائدات النفط.

تشهد ليبيا نهضة تدرُّجية للقطاع الخاص، لكنها لم تتخذ حتى الآن موقفًا من إجراء إصلاحات ليبرالية: وبالتالي يدفع المجتمع ثمنًا باهظًا نتيجة ركوده

في التنمية الاجتماعية خلال السبعينيات والتسعينيات، نظرًا إلى غياب رواد الأعمال الذين قيّد تحركهم ونموهم؛ وعلاوة على ذلك، هناك مشكلة خصخصة القطاع الحكومي غير الكفء في الصناعة التحويلية والفروع الأخرى. لقد سمحت سنوات الاستقلال بالاقتراب إلى حدٍّ ما من البلدان المتقدمة نسبيًّا، إذ تفتقر الدولة إلى البنى التحتية القطاعية (فروع التصدير بالكاد موجودة، خاصةً فروع الصناعة التحويلية) التي تضمن التطور المستقر للاقتصاد الوطني، على الرغم من استنفاد جزء من حقول الهيدروكربونات العاملة.

في ما يتعلق بإضفاء الطابع الديمقراطي على الحياة السياسية في بلدان المنطقة، فإن ضعفه يؤدي بشكل واضح إلى تأخير الإصلاحات الاقتصادية. في هذا الصدد، تُقدِّم مصر نفسها على أنها البلد الأكثر تقدمًا، لكن الدولة تواجه اليوم مجموعة كاملة من المشكلات المتعلقة بترسيخ الحريات السياسية. إن الحياة السياسية في أقطار المنطقة كلها تقريبًا يديرها الرئيس (أو نظيره في المغرب): لا البرلمان ولا السلطة القضائية أحرار في أنشطتهما؛ وتتعرض وسائل الإعلام لضغوط من الدوائر الحاكمة، ولا يزال تشكيل مؤسسات المجتمع المدني المهمة، أي الحركات غير الحكومية، في مراحله الأولى. أما أنشطة الأحزاب السياسية، وهي قليلة في مصر وكثيرة في البلدان الأخرى، فبعيدة عن القاعدة الاجتماعية ووجودها مفروض من أعلى (الأحزاب لا وجود لها في ليبيا). في ما يتعلق بليبيا، فإن البلاد لم تشرع بعد في أيِّ إصلاحات. كما لم تشهد موريتانيا سوى بعض عناصر الحريات السياسية أما في تونس فقد تغيَّر الوضع مؤخرًا بعد سقوط نظام بن علي. يعود ذلك إلى أن معظم الدول في المنطقة تأخرت كثيرًا في بدء التحولات الاقتصادية.

تصطدم خصائص تحرير الاقتصاد **ودمقرطة دول المنطقة بمقاومة متزايدة من مختلف القوى الاجتماعية والسياسية (من البيروقراطية العسكرية أو بيروقراطية الدولة التي بدأت بالتراجع بين القرنين العشرين والحادي والعشرين)، والحركات والجماعات المتطرفة التي تصطف تحت رايات الإسلام.** ولا تزال هذه الحركات قادرة على إجهاض الإصلاحات في بعض

telegram @soramnqraa

البلدان من خلال زيادة تفاقم الوضع الداخلي أو الخارجي أو من طريق تفاقم الأزمة الاقتصادية، وما إلى ذلك.

تدعم البلدان المتقدمة، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، تشكيل المجتمع المدني واقتصاد السوق وتساهم في التقدم على هذا المسار. ويُعدّ برنامج التكامل الجديد الذي أعلن عنه الاتحاد الأوروبي في عام 1992 لبلدان شمال أفريقيا التي تتبنى نهجًا شاملًا في المجالات الاقتصادية والسياسية والإنسانية، خطوة مهمة في هذا الصدد. وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة، فقد أعلنت في نهاية التسعينيات عن برنامجها للشراكة الاقتصادية مع شمال أفريقيا، بتقديم حجم المساعدات نفسه تقريبًا لبلدان المنطقة.

إن الدعم الذي تقدمه البلدان الأوروبية بالتوازي مع عوامل أساسية أخرى يعزز التقارب بين الاتحاد الأوروبي وأقطار شمال أفريقيا. تضاف إلى ذلك أيضًا الجذور المتوسطية المشتركة، والروابط التي تشكلت في الفترة الاستعمارية، والقرب الجغرافي وعوامل أخرى. وقد ظهرت منذ تسعينيات القرن الماضي بنى تكامل جديدة بينهما تشمل المجالات الاقتصادية والسياسية والإنسانية.

يحدث التقارب بأشكال مختلفة، سواء بالأخذ بخصوصيات البلاد وبُعدها الإقليمي والعالمي، أو مواجهة العقبات التي يصعب التغلب عليها. إن الظروف التي تمنع البلدان من الاقتراب والدخول إلى المجتمع الديمقراطي معروفة للجميع. بصرف النظر عن الأسباب التي سبق ذكرها (التقاليد الراسخة للحكم الاستبدادي والطبيعة الخاصة للثقافة السياسية للجماهير الشعبية الواسعة، وانخفاض مستوى التنمية الاقتصادية، وتفعيل القوى الراديكالية والمتطرفة التي تصطف تحت لواء الدين، والمعارضة للتحديث السياسي والاقتصادي من جانب القوى العسكرية والبيروقراطية)، من المهم بصفة خاصة الإشارة إلى الصعوبات المرتبطة بتشكيل المؤسسات الوطنية للسلطتين التشريعية والتنفيذية، الذي تُركز عليه بشكل خاص سياسة الاتحاد الأوروبي الجديدة للشراكة مع بلدان شمال أفريقيا.

مع ذلك، كما سبق وذكرنا، فإن المنطقة شهدت بين القرنين العشرين والحادي والعشرين تشكيل حامل مشترك للتنمية، مستقر رغم هشاشته، ليس بفضل التأثير النموذجي لإصلاحات بلدان جنوب شرق آسيا وجنوب شرق البحر المتوسط ومناطق أخرى فحسب، ولكن أيضًا لبعض أقطار شمال أفريقيا ومن بينها مصر وتونس والمغرب. تجدر الإشارة إلى أن هذه الأقطار تنفِّذ سلسلة كاملة من التدابير الاقتصادية الليبرالية التي تشكِّل ضمانًا موثوقًا إلى حدٍّ ما للتقدم في كلٍّ من الحياة الاقتصادية والسياسية.

خامسًا: المرض الهولندي و«الوباء العربي»

رغم أنه بلد منتج ومصدِّر للنفط منذ أكثر من 80 عامًا ولديه ثاني احتياطي نفطي في المنطقة، فإن **العراق** يُعدُّ اليوم واحدًا من أفقر دول العالم، مع اقتصاد مستنزف، ودين يفوق 80 مليار دولار (وفقًا لتقديرات أخرى يتجاوز الدين 100 مليار دولار) قبل أن يتم إلغاء معظمه، وشعب تواجه غالبيته العظمى يوميًا نقصًا في الغذاء، ومياه الشرب والكهرباء، والرعاية الطبية، وحتى المنتجات النفطية. يعود هذا الوضع المأساوي بشكل كبير إلى الحرب الإيرانية - العراقية 1980-1988، وإلى غزو الكويت في آب/ أغسطس 1990، وإلى حرب عام 1990-1991 وحرب عام 2003، وإلى العقوبات الدولية القاسية التي تعرَّض لها البلد طوال سنوات طويلة. كما يرجع ذلك أيضًا إلى الآثار المدمرة للنفط، في العراق وفي أماكن أخرى، على اقتصادات البلدان المحظوظة، أو السيئة الحظ، لامتلاكها هذا المورد الطبيعي. فقبل أن يصبح العراق مُصدّرًا للنفط، كان في الواقع مُصدّرًا رئيسيًا للمنتجات الزراعية، بفضل أراضيه الواسعة الصالحة للزراعة والنهرين الكبيرين اللذين يعبرانه، نهر دجلة ونهر الفرات. ولكن مع زيادة عائدات النفط شيئًا فشيئًا، تراجعت صادراته التقليدية، ولم تعُد تمثّل في العقود الأربعة الأخيرة سوى 6.2 في المئة من إجمالي الصادرات. إن هذه الدولة، التي كانت تُعتبر في الماضي سلة الخبز للشرق الأوسط، انتهى بها الأمر إلى

telegram @soramnqraa

شراء معظم احتياجاتها من السلع الأساسية الضرورية من الخارج، بما في ذلك الحبوب والبيض والدجاج[8]!

هكذا، يمثِّل العراق، إلى حدِّ السخرية، النموذج الأصلي لبلد مثَّلت «ثروته» النفطية لعنة حقيقية. لكن العراق ليس إلا مثالًا واحدًا. فتقريبًا جميع بلدان العالم الثالث المُصدِّرة للنفط عانت بدرجات متفاوتة «المرضَ الهولندي»، وهو مصطلح يُستخدم لوصف الاختلال الذي شهده اقتصاد **هولندا** في إثر اكتشاف الغاز الطبيعي في خرونينغن (Groningue) في ستينيات القرن العشرين، أي المال السهل، والتضخم، وتراجع القطاعات الإنتاجية الأخرى.. إلخ. حتى إن المرض الهولندي اتخذ أبعادَ الوباء الحقيقي في البلدان الأخرى المصدِّرة للهيدروكربونات والذي قال عنه السيد خوان بابلو بيريز (Juan Pablo Pérez)، أحد أهم مؤسسي منظمة أوبك، في عام 1975: «**النفط هو براز الشيطان. يجلب الهدر، والفساد، والإنفاق غير الضروري والديون... هذه الديون التي سنتحملها لسنوات وسنوات**». على الرغم من صحة تلك الإشارة إلى بعض دول أوبك لكن الحقيقة تشير إلى آفات مضيئة أخرى حول دور النفط في التنمية وعلى وجه الخصوص في الدول العربية الخليجية النفطية.

هناك العديد من الأمثلة التي تثبت أن السيد بيريز لم يكن مخطئًا في العديد من الحالات. فعلى مدى السنوات الثلاثين الماضية، تجاوزت العائدات النفطية للدول الأعضاء في أوبك 5100 مليار دولار في عام 2002[9]. كان ينبغي أن تسمح هذه الثروة لهذه البلدان بتنويع اقتصاداتها والوصول إلى ما هو أبعد من «النمور» الآسيوية الشهيرة التي ليس لديها نفط أو غاز طبيعي. **بالتأكيد أحرز تقدُّم كبير في بعض المجالات مثل البنية التحتية أو التعليم والصحة، لكن بشكل عام كان هذا التقدم أقل بكثير من الآمال المعقودة، ومن احتياجات الشعوب المعنية، ولكن، وقبل كل شيء، أقل من الإمكانات المتاحة.** في

(8) Nicolas Sarkis, dans: *Le pétrole et le gaz arabes* (2003).

(9) Ibid.

الوقت الحالي، يغطي النفط أكثر من ثلثي صادرات دول منظمة أوبك، التي لا يتجاوز متوسط دخل الفرد فيها 1615 دولارًا في السنة، **أي أكثر بقليل من خُمس مؤشر كوريا الجنوبية في بداية القرن الحالي.**

بالنسبة إلى البلدان العربية على وجه الخصوص (290 مليون قبل عشرين عامًا)، يشير **التقرير الاقتصادي العربي الموحد** الأخير إلى أن **إجمالي صادراتها بلغ 236 مليار دولار في عام 2001، منها 82 مليار دولار فقط للصادرات غير النفطية**[10]. **هذا الرقم الأخير لا يمثّل سوى ثلث صادرات بلجيكا، التي لا يتجاوز عدد سكانها 10,4 ملايين نسمة، ونحو مرة ونصف المرة من صادرات فنلندا التي لا يتجاوز عدد سكانها 5,2 ملايين نسمة.**

الأسوأ من ذلك، أن هذه البلدان نفسها تواجه عجزًا غذائيًّا متزايدًا، **وتراكمت عليها ديون خارجية تقدّر بـ 125,7 مليار دولار، في حين تقدَّر قيمة الأصول المالية العربية في الخارج، ومعظمها خاصة، بأكثر من 600 مليار دولار (بعض التقديرات تتحدث عن تريليون دولار).**

هذه مجرد أمثلة قليلة توضح **التحدي الهائل الذي تواجهه الأقطار العربية على الرغم من، أو بالأحرى بسبب، ثرواتها النفطية.** إنه تَحَدٍّ يجعل الجدل المتواصل بشأن المستويات المرغوبة لإنتاج النفط وأسعاره أو بشأن حصص السوق لدول أوبك، لا معنى له. إن الجدل الحقيقي الذي تفرضه الأزمة العراقية والإصلاحات الاقتصادية في البلدان العربية، يتعلق بالوسائل أو الأهداف الواجب تنفيذها **كي يصبح النفط وعائداته محركًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وليس مصدرًا زائلًا للمال السهل أو الفساد أو المغامرات العسكرية أو الأنظمة الدكتاتورية.**

من بين الوسائل الممكنة هي تلك المُطبّقة بالفعل في دول أخرى مثل هولندا أو النرويج أو ألاسكا. إنها في الأساس عبارة عن صناديق إنمائية أو صناديق استقرار الإيرادات النفطية. استخدمت تشيلي الطريقة نفسها للإيرادات

---

(10) Ibid.

telegram @soramnqraa

الناتجة من صادرات النحاس. وتم بالتأكيد إنشاء صناديق مماثلة في البلدان العربية، لكن رؤوس الأموال المتاحة لها ما زالت محدودة للغاية.

ثمة طريقتان أخريان أكثر أهمية نفتقدهما بشدة. تتعلق الأولى بالشفافية وحرية تدفُّق المعلومات والقدرة على مناقشة كل ما يتعلق باستغلال الثروات واستخدام عائداتها. والثانية، التي تعتمد على الأولى، تكمُن في الإرادة السياسية لاستخدام الثروة لتطوير الاقتصاد الوطني وتحسين مستوى معيشة الجيل الحالي والأجيال القادمة. كل هذا يطرح مشكلة مشاركة المواطنين في القرارات التي تحدد مصيرهم عبر مؤسسات تشريعية منتخبة، بما في ذلك تلك التي تتعلق باستغلال ثرواتهم الطبيعية.

المؤشرات الاقتصادية للبلدان العربية، 2001

المساحة	14,2 مليون كلم2
عدد السكان	289 مليون نسمة
الناتج القومي الإجمالي	711,3 مليار دولار
إجمالي الصادرات	236 مليار دولار
من بينها: النفط	153,7 مليار دولار
النسبة المئوية للصادرات نحو الأسواق العالمية	3.9 في المئة
الدين العام الخارجي	125,7 مليار دولار
خدمة الدين العام	14,1 مليار دولار
خدمة الديون/ الصادرات	14.8 في المئة
الدين/ الناتج القومي الإجمالي	43.8 في المئة

سادسًا: الطفرة النفطية:
لماذا يتعين على البلدان المنتجة للنفط إدارة مواردها بشكل جيد؟

تواجه البلدان العربية المنتجة للنفط مشكلات عدة ولا سيَّما في إدارة اقتصاداتها، ليس فقط لأن أسعار النفط وعائداته متقلبة جدًّا ويصعب التنبؤ بها،

ولكن أيضًا لأنه يتعين عليها الاستعداد لنضوب النفط. إن انعدام اليقين بشأن عائدات النفط له آثار مالية قصيرة وطويلة الأجل، وحقيقة أن النفط طاقة غير متجددة تثير أسئلة معقدة تتعلق بالقدرة على الاستدامة وتوزيع الموارد بين الأجيال.

من الواضح أن البلدان العربية وغير العربية المنتجة للنفط ليست متشابهة. فهناك اختلافات ملحوظة في ما يتعلق ليس فقط بالأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد، ولكن أيضًا بحجم احتياطيات النفط، ونضج الصناعة النفطية، وهيكل (بنية) الملكية والنظام الضريبي للقطاع النفطي، ومستوى تطوُّر الاقتصاد غير النفطي والوضع المالي للسلطات العامة. كل هذه الاختلافات تؤثر في قرارات الميزانية. ومع ذلك، من الممكن طرح بعض المبادئ العامة المهمة لصوغ وتقييم السياسة المالية للبلدان المنتجة للنفط.

1- الرهانات على المدى الطويل

بالنسبة إلى بلد منتج للنفط، فإن السؤال الكبير هو كيفية استخدام ثروته النفطية بحكمة، دون إهدار العائدات. فلكون النفط موردًا قابلًا للنضوب، من المتوقع أن تجف عائداته في يوم ما. لذلك، ومن منظور طويل الأجل في المقام الأول، فإن أحد التحدياتً الرئيسية لسياسة الميزانية هو اتخاذ قرار بكيفية تخصيص الثروة العامة وتوزيعها (النفط بصورة رئيسية) بين الأجيال. ومن أجل المساواة بين الأجيال وللحيطة المالية بشكل عام، يجب أن تحافظ السياسة المالية على الثروة العامة - بما في ذلك النفط. وكما هو الحال في النظرية التقليدية للدخل الدائم، يتطلب الحفاظ على الثروة أن يقتصر الاستهلاك في جميع الأوقات على الدخل الدائم أو، في هذه الحالة بالذات، على الإنتاج المُقدَّر للثروة العامة.

مع ذلك، فإن سلطات البلدان المنتجة للنفط تواجه عددًا من الشكوك في شأن ثروتها النفطية. إذ يمثِّل تقلُّب عائدات النفط بسبب التذبذب في أسعار النفط إشكاليةً، خاصة بالنسبة إلى إدارة الميزانية الكلية القصيرة المدى. لكن الشكوك التي تحيط بالثروة النفطية نفسها - تطوُّر الأسعار

telegram @soramnqraa

وحجم الاحتياطيات وتكلفة الاستخراج - هي الأهم على المدى الطويل. وكما أن زيادة الشك عادة ما تدفع الفرد إلى الاستهلاك بشكل أكثر حذرًا، فإن عدم اليقين المحيط بالثروة النفطية يجب أن يدفع الحكومات، كإجراء وقائي، إلى تبنّي سياسة مالية أكثر حذرًا مما لو كانت هذه العوامل معروفة على وجه اليقين.

في ما يلي بعض المبادئ الأساسية لتقييم سياسات الميزانية من منظور طويل الأجل.

أوّلًا، من المهم التركيز على الرصيد الأولي غير النفطي وربطه بالثروة العامة. وأفضل طريقة للنظر في الميزانية هي فصل الإيرادات والنفقات النفطية عن تلك غير النفطية. يستبعد العجز غير النفطي (الأولي) صراحة عائدات النفط من الإيرادات، لأنه يتعلق أكثر بالتمويل ويمثِّل المؤشر الأكثر فائدة لتوجيه السياسة المالية واستدامتها. على المدى الطويل، يتحدد هدف الحكومات في اختيار عجز أولي غير نفطي متوافق مع الاستدامة المالية، مع الأخذ بالحسبان الشك المحيط بالثروة النفطية. ويُحدَّد العجز غير النفطي المستدام من خلال الثروة العامة (بما في ذلك القيمة الحالية لعائدات النفط)، وليس من خلال تدفُّق إيرادات النفط.

ثانيًا، على الحكومات تجميع الأصول بهدف دعم الرصيد غير النفطي عندما يجف النفط. ينبغي على وجه الخصوص، أن يسمح تراكم الأصول للعائد منها بتمويل العجز غير النفطي عندما تنفد الإيرادات النفطية. ولن يكون من الممكن تمويل العجز غير النفطي من خلال تعبئة الأصول المتراكمة بمجرد توقُّف إنتاج النفط. إن مثل هذه الاستراتيجيا من شأنها في نهاية المطاف أن تستنزف جميع أصول البلد، وأن تُجبِر الحكومات على الاقتراض، الأمر الذي يؤدي إلى ديناميكية الديون المتفجرة. وعلى نحوٍ مماثل، **فإن الاستراتيجيات الرامية إلى تثبيت النسبة (الإيجابية) لصافي الدين/الناتج المحلي الإجمالي، أو حتى مجرد إلغاء جميع الديون، لا تتوافق عمومًا مع الاستدامة المالية.** ستؤدي مثل هذه الاستراتيجيات في

الميزانية إلى تعديل مالي كبير أو ديناميكية ديون متفجرة خلال حقبة ما بعد النفط[11].

إن هذه المبادئ مهمة جدًّا من الناحية العملية؛ وبشكل عام، يبدو أن العديد من البلدان العربية المنتجة للنفط لا تطبّقها بما فيه الكفاية. فعلى سبيل المثال، **قليلون هم من يركزون على الرصيد (الأوّلي) غير النفطي في ميزانياتهم**. أما بالنسبة إلى تراكم الأصول المالية، فإن عددًا من البلدان العربية المنتجة للنفط لديه عجز صافٍ في الأصول السيادية الكبيرة إلى حدٍّ ما. ومثل هذا العجز يُرسل إلى الشركاء رسالة ربما تثير القلق بشأن مدى استدامة السياسة المالية، كما أنها تشكّل مصدرًا للضعف المالي، خاصة في حالة انخفاض أسعار النفط. من ناحية أخرى، وعلى الرغم من عدم الإشارة إلى ذلك أعلاه، فإن الثروة النفطية المُدارة إدارة جيدة تعطي البلد رفاهية القدرة على الحفاظ على عجز أوّلي غير نفطي يمكن أن يكون مرتفعًا.

2- عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة

حدد بعض الاقتصاديين فوائد القاعدة التي تستهدف وجود عجز غير نفطي مساوٍ للعائد المتوقع للأصول المالية القائمة. إنها قاعدة «عصفور في اليد خير من عشرة على الشجرة»، حيث تستند قرارات الإنفاق فحسب على الأصول المتراكمة. من بين مزايا هذه القاعدة أنها تسلط الضوء على خطر أن تفضي أيُّ صدمة إلى تدمير قيمة الاحتياطيات النفطية المتبقية. فالتقدم التكنولوجي، على سبيل المثال، يمكن أن يؤدي إلى مصادر أخرى للطاقة أكثر فاعلية وأكثر ربحية. لن يصبح النفط بالضرورة شيئًا قد عفّى عليه الزمن، ولكن سعره سينخفض في مراحل ما إلى مستوى يجعل عملية استخراجه غير مربحة (على الأقل بالنسبة إلى كثير من المنتجين).

يمكن النظر إلى هذ النهج الحذر للغاية باعتباره شكلًا متطرفًا من الادّخار

(11) S. Barnett & R. Ossowski, «Le yoyo pétrolier: Pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leurs ressources,» *Finances & Développement*, vol. 40, no. 1 (Mars 2003).

telegram @soramnqraa

الاحترازي، حيث يُفترض أنه لن تكون هناك عائدات نفطية في المستقبل. ومع ذلك، وقبل أن تنفد احتياطيات النفط أو أن يصبح النفط مصدر طاقة متروكًا، ستكون الثروة النفطية أكبر من الثروة المالية المتراكمة، وستؤدي هذه القاعدة بالتالي إلى عجز أولي غير نفطي تحت السيطرة تمامًا[12]. في هذا الصدد، ستكون هذه القاعدة بمنزلة الحد الأدنى من الاستراتيجيا التي تتضمن مبدأ الادّخار الاحترازي. وعلى هذا، يجب أن يكون المبلغ الأمثل للرصيد الأوّلي غير النفطي أكبر من المبلغ المُستنبط من قاعدة «عصفور باليد خير من عشرة على الشجرة»، ولكن أقل من المبلغ المستمد من استراتيجيا الدخل الدائم التي تستثني مبدأ الادّخار الاحترازي.

3- التوجه المالي القصير الأجل للموازنة

تتيح العوامل الطويلة الأجل المذكورة أعلاه تحديد معايير الميزانية العامة. غير أن السياسة المالية تخضع في نهاية المطاف، من ضمن هذه المعايير، لاعتبارات قصيرة الأجل. إن الاعتماد على عائدات النفط، خاصة عندما تمثِّل جزءًا كبيرًا من إجمالي الإيرادات، يؤدي إلى تعقيد الإدارة المالية القصيرة المدى، وتخطيط الميزانية والاستخدام الفعال للموارد العامة. وتتمثل المشاكل بشكل رئيسي في تقلُّب أسعار النفط وعدم إمكان التنبؤ بها.

من الواضح أن سعر النفط متقلب على المدى القصير ويتذبذب بشكل حاد على المدى المتوسط. فقد ارتفع متوسط السعر السنوي بنحو 30 في المئة في فترة 1995-1996، وانخفض بنسبة 36 في المئة في فترة 1997-1998، وزاد بأكثر من الضعف في الفترة 1999-2000[13]. إضافةً إلى ذلك، من الصعب أن نتكهن بهذه التقلبات، إن لم يكن من المستحيل.

يؤدي تقلُّب أسعار النفط إلى تقلبات مماثلة في التدفقات النقدية في

(12) Ibid.

(13) Ibid.

الميزانية. إن اعتماد إيرادات الميزانية على قطاع النفط يجعل التمويل العام عرضة لمتغير خارجي متقلب لا تسيطر عليه السلطات إلى حدٍّ كبير. فعلى سبيل المثال، في فنزويلا، تقلصت إيرادات النفط من 27 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996 إلى 12.2 في المئة في عام 1998، قبل أن تعود وترتفع إلى 22.2 في المئة في عام 2000[14].

4- وضع الميزانية القوي والوضع المالي المتين يمنحان سلطات البلد المنتج للنفط هامشًا للمناورة عندما تهبط أسعار النفط

من وجهة نظر الاقتصاد الكلي، من المرغوب فيه إلى حدٍّ كبير استقرار نفقات الميزانية بدلًا من تركها ترتفع وتنخفض تبعًا للتغيرات في أسعار النفط. إن التغيرات الكبيرة وغير المتوقعة في الإنفاق وعجز الميزانية غير النفطية يؤديان سوية إلى زعزعة استقرار الطلب الكلي، ويفاقمان عدم اليقين ويسببان تقلبات الاقتصاد الكلي. تشمل تكاليف الاقتصاد الكلي لتقلبات الإنفاق والعجز غير النفطي، إعادة تخصيص الموارد لمراعاة التغيرات في الطلب والأسعار النسبية وتقلبات أسعار الصرف الحقيقية، وزيادة المخاطر التي يتعرض لها المستثمرون في القطاع غير النفطي. إذا تغيَّر الإنفاق العام تغيّرًا حادًّا، فمن الصعب على القطاع الخاص أن يؤسس مشاريع استثمارية طويلة المدى وأن يتخذ قرارات بهذا الشأن، الأمر الذي سوف يؤثِّر في الاستثمار الخاص وفي نمو الاقتصاد غير النفطي.

علاوة على ذلك، فمن وجهة نظر الميزانية حصرًا، يمكن أن تكون الاختلافات القصيرة الأجل في الإنفاق العام باهظة التكاليف. من الصعب بصفة خاصة إدارة التقلبات الحادة والمفاجئة، فهي تحدّ من جودة هذه النفقات وكفاءتها. يبدو أن هذه الاعتبارات تدل على أن تقلُّب الإنفاق ربما يكون مكلفًا، وبالتالي فإنها تعمل لمصلحة ثباته في مواجهة التقلبات في أسعار النفط.

(14) Ibid.

telegram @soramnqraa

5- هامش المناورة

تعتمد القدرة على استيعاب الاضطرابات غير المتوقعة في الموارد النقدية على قوة الوضع المالي للدولة. إذ يوفر وضع الميزانية والوضع المالي القوي لسلطات البلد المنتج للنفط هامشًا للمناورة عندما تنخفض أسعار النفط. **يمكن الدولة التصدي بصفة خاصة للتقلبات في السيولة، من خلال جمع التكيّف والتمويل.** ومن خلال القيام بذلك، يصبح بوسعها تحمُّل تكاليف استراتيجيات مالية قصيرة الأجل قادرة على تجنُّب انعدام الاستقرار المالي وحماية الاقتصاد الوطني من تقلبات عائدات النفط. من ناحية أخرى، عندما تتمكن الدولة من ثبات إنفاقها ورصيد الميزانية غير النفطي على الرغم من تقلبات السيولة، يمكن فصل استخدام عائدات النفط عن الإيرادات الجارية، الأمر الذي يعزز دور السياسة المالية في تثبيت الاستقرار.

في بعض البلدان المنتجة للنفط، أدى تبنّي تقليد السياسات المالية الحذرة وارتفاع قيمة الأصول المالية الرسمية أو انخفاض الدين العام إلى تيسير الوصول إلى مزيج منظَّم من التكيّف والتمويل في أثناء الركود المؤقت لأسعار النفط. على سبيل المثال، يعكس الوضع المالي القوي للدولة النرويجية، إلى حدٍّ كبير، أهدافًا جوهرية طويلة الأجل: توزيع عائدات الثروة النفطية على فترة من الزمن (ولا سيَّما بفضل ارتفاع معدل المدخرات العامة وتراكم الأصول الأجنبية)، وحماية قطاع السلع غير النفطية القابلة للتداول من مرتدات «المرض الهولندي»، والقدرة على مواجهة التطورات غير المواتية في سوق النفط. يبدو أن هذه الخيارات الاستراتيجية ساعدت النرويج على الحفاظ على استقرار اقتصاده الكلي ومعدلات نمو معقولة حتى عندما كانت ظروف سوق النفط غير مواتية.

في المقابل، هناك عدد من البلدان المنتجة للنفط، ولا سيَّما العربية منها، والتي اتبعت سياسات مالية تابعة للتقلبات الاقتصادية الدورية وولَّدت عجزًا مستمرًا في ميزانياتها، وجدت نفسها في وضع مالي غير مناسب، واستقرار ميزانياتها يثير القلق باستمرار بسبب الاستخدام المفرط لعائدات النفط

المتقلبة[15]. **إن السياسة المالية للعديد من البلدان المنتجة للنفط تتسم بعدم القدرة على التحكم في الإنفاق العام عندما ترتفع أسعار النفط، ومن ثم يصعب تقليصه عندما تنخفض الأسعار.** في بعض الأحيان أيضًا، تعتقد السلطات أن هبوط الأسعار أمر زائل وبالتالي تميل إلى تجاهله.

يموَّل العجز في الميزانية من طريق الاقتراض الخارجي والداخلي. ومع ذلك، فالاقتراض الخارجي يجعل العديد من المقترضين عرضة لزيادات أسعار الفائدة، هذا فضلًا عن نضوب نبع القروض الجديدة إذا ما تأكدت المخاوف بشأن استقرار الميزانية[16]. أما الاقتراض الداخلي فغالبًا ما يسبِّب التضخم أو يزاحم القطاع الخاص في القروض التي يمكن أن يحصل عليها. **في النهاية، يؤدي تفاقم الاختلالات الخارجية والمالية، ونقص التمويل الخارجي، وفي بعض الحالات، الاختلالات النقدية والتضخم المقترنان بالتمويل الداخلي للعجز إلى تخفيض النفقات اللاحقة، المكلفة وغير المنضبطة (التي غالبًا ما تنطوي على تعليق مشاريع استثمارية أو التخلي عنها)، ويصاحب ذلك أحيانًا انخفاض قيمة العملة.**

لذلك، في البلدان التي لا تستطيع مواجهة تقلبات العائدات النفطية بسبب القيود المالية المتعلقة بجملة أمور من بينها استقرار سياساتها المالية، فإن أحد الأهداف الرئيسية ينبغي أن يكون الحد من مسايرة النفقات للتقلبات الدورية وفقًا لتقلُّب أسعار النفط، ولا سيَّما من خلال استخدام الوسائل الاحترازية التي تسمح بالحد من الشكوك المحيطة بعائدات النفط. إن الأمر يتعلق **بإزالة الميل التوسعي للسياسة المالية خلال فترات الطفرة النفطية، وقبل كل شيء، اعتماد أرصدة مالية غير نفطية حذرة وخفض العجز المالي غير النفطي الآجل. من شأن هذه الاستراتيجيا أن تخلق، إذا لزم الأمر، هامشًا ماليًّا يكون متاحًا** في نهاية الطفرة الانتقالية، وأن تستعيد الثقة الائتمانية بالبلد، وبالتالي تسهيل وصوله إلى أسواق رؤوس الأموال.

---

(15) Ibid.

(16) Ibid.

telegram @soramnqraa

6- الاستنتاجات

نظرًا إلى عدم تجانس البلدان المنتجة للنفط وللنطاق العام لهذا التحليل، فليس من العملي استخلاص استنتاجات كمية بشأن المستوى المرغوب فيه للعجز غير النفطي، الذي يعتمد في نهاية المطاف على عوامل خاصة بكل بلد. ومع ذلك، فإن المبادئ العامة التالية مهمة لإعداد وتقييم السياسة المالية للبلدان المنتجة للنفط.

◄ يجب أن يؤدي رصيد الميزانية غير النفطي دورًا مهمًّا في صوغ السياسة المالية. من الضروري تقسيم الرصيد الإجمالي إلى أرصدة نفطية وغير نفطية لفهم تطوُّر السياسة المالية وتقييم استدامتها وتأثيرها في الاقتصاد الكلي.

◄ يجب عمومًا أن يتم «ضبط» الرصيد غير النفطي، وخاصة النفقات، بشكل تدرُّجي.

◄ ينبغي للحكومات أن تسعى جاهدة لتجميع الأصول المالية الكبيرة خلال فترة إنتاج النفط لدعم السياسة المالية خلال فترة ما بعد النفط.

◄ يمكن بالفعل أن يتحمل العديد من البلدان العربية المنتجة للنفط العجز غير النفطي الذي قد يكون مرتفعًا جدًّا. ولتحديد مستوى العجز غير النفطي، يجب الاعتماد على تقديرات لثروة الدولة (بما في ذلك الثروة النفطية)، وليس للعائدات النفطية الحالية وحدها. ومع ذلك، فإن الحذر المالي تبرره عوامل عديدة لا يمكن إنكارها، من بينها الشكوك القوية المحيطة بالثروة النفطية.

◄ كما هو الحال في أماكن أخرى، على السياسة المالية التي تنتهجها البلدان العربية المنتجة للنفط أن تدعم أهداف الاقتصاد الكلي الأوسع: استقرار الاقتصاد الكلي، والنمو، والتخصيص الفعال للموارد.

◄ بسبب السياسات المالية المسايرة للتقلبات الدورية والعجز المزمن في الميزانية، يتعين على عدد من البلدان العربية المنتجة للنفط أن تدفع أقساطًا

لأسعار الفائدة على ديونها السيادية وأن تواجه من بين أمور أخرى، نقص السيولة المتعلقة باستدامة سياساتها المالية. وبالتالي، هذا يجعل من الصعب عليها التكيف مع تقلبات العائدات النفطية. **ينبغي على هذه البلدان تنفيذ استراتيجيات مالية تهدف إلى الحد من ربطها بالتقلبات الدورية المالية لأسعار النفط، وتوليد أرصدة مالية غير نفطية حذرة والحد من العجز المالي غير النفطي الآجل.**

سابعًا: إدارة العائدات: أسباب ارتباك السياسة الاقتصادية لبعض البلدان العربية

بشكل عام، تُعتبر النتائج الاقتصادية لبعض البلدان العربية المصدِّرة للثروات الباطنية متواضعة مقارنة بما يمكن تحقيقه. لقد كانت نتائج بعض الأقطار الغنية على وجه الخصوص أقل من نتائج بعض البلدان التي تفتقر إلى الموارد في العقود الأخيرة، خاصة الأجنبية منها، ولا سيَّما إذا أخذنا بالحسبان المكاسب الرأسمالية الهائلة التي تحققت من عائدات النفط منذ عام 1973، عندما ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات عالية. ولعل السبب يعود إلى الطريقة التي تدار بها الاقتصادات العربية. إن إدارة عائدات النفط بشكل جيد لا تختلف مطلقًا عن إدارة أيِّ ميزانية، لكن هناك بعض المسائل التي تُعتبر أكثر أهمية بالنسبة إلى البلدان المصدِّرة للنفط: كم ينبغي علينا أن ندخر من أجل الأجيال القادمة؟ كيف يمكننا تحقيق الاستقرار للاقتصاد في مواجهة عدم القدرة على التنبؤ وعند تقلبات عائدات النفط، وتجنُّب التناوب بين التوسع والركود؟ وأخيرًا، كيف يمكننا أن نضمن أن يكون الإنفاق ذا جودة وكفاءة عاليتين، سواء تعلق بمشاريع استثمارية ضخمة أم بالاستهلاك العام أو بالإعانات؟

إن وصفات مواجهة هذه التحديات واضحة جدًّا من الناحية النظرية. ولكنها غالبًا ما تواجه التسييس لأنظمة الميزانية التي تفتقر إلى الضوابط والموازين الضرورية لضمان الاستخدام الفعال للموارد وتوفير المرونة اللازمة لضبط النفقات وفقًا للتغيرات في الإيرادات. وفي الحالات القصوى،

telegram @soramnqraa

لا يمكن إجراء أيِّ تعديل مالي إذا لم تفرضه أزمة ما[17]. في هذا القسم، نقارن الاقتصاد السياسي للسياسة المالية وللإدارة الاقتصادية في البلدان المصدِّرة للنفط التي تتمتع بأنظمة سياسية مختلفة جدًّا، من خلال السعي لتحديد العوامل التي سمحت لبعضها بإدارة العائدات النفطية بشكل جيد وباستخلاص الدروس.

دروس العلوم السياسية

مثلما تحدِّد التقاليد السياسية كيفية استخدام عائدات النفط، فهي تؤثِّر أيضًا في الاقتصاد السياسي للبلدان المصدِّرة للنفط. تستطيع عائدات «الذهب الأسود» أن تموِّل الاستثمارات المادية والاجتماعية الإنتاجية أو أن تشعل لهيب الاستهلاك الشديد والأزمات المالية المحتملة؛ بل إنها قادرة على تحسين رفاهية السكان من خلال آليات توزيع شفافة، وخلق «ساحات» للمنافسة النخبوية. توفر العلوم السياسية معلومات عن أداء الدولة وهذه المعلومات تعنى بالإدارة المالية والاقتصادية في البلدان المصدِّرة للنفط. تُبيّن الأبحاث المتعلقة بنظرية البحث في إشكاليات الريع كيف تعمل الريوع على إعادة توجيه الحوافز الاقتصادية على حساب الأنشطة الإنتاجية، ولا سيَّما في أطر العمل غير الشفافة، التي تتسم بِعَدَم اليقين المحيط بحقوق الملكية[18]. تُعتبر هذه الدراسات وغيرها مفيدة لإنشاء إطار تحليلي يسمح بفهم أفضل وبتحسين الإدارة المالية والاقتصادية للبلدان المصدِّرة للنفط.

استنادًا إلى أدوات العلوم السياسية، يمكننا تقسيم البلدان المصدِّرة للنفط إلى خمس مجموعات: الديمقراطيات الناضجة، والديمقراطيات الفئوية، والأنظمة الأبوية، والأنظمة الراعية، والأنظمة الاستبدادية الإصلاحية. وتعكس هذه المجموعات – المستمَدة من دراسات أكاديمية عدة بشأن تصنيف الأنظمة

(17) Benn Eifert, Alan Gelb & Nils Borje Tallroth, «Managing Oil Wealth,» *Finance & Development*, vol. 40, no. 1 (2003).

(18) Ibid.

السياسية (يُنظر الجدول أدناه) - الفروق النوعية في ما يتعلق باستقرار الإطار السياسي والأنظمة السياسية، ودرجة التوافق الاجتماعي، وشرعية السلطة والوسائل التي من خلالها تحصل الحكومات (أو أولئك الذين يطمحون إلى أن يكونوا جزءًا منها) على تأييد الرأي العام وتحافظ عليه، وكذلك دور المؤسسات العامة في دعم الأسواق والتوزيع والاستخدام العادل لإيرادات النفط. تؤدي هذه الخصائص السياسية والمؤسسية إلى اختلافات في آفاق التوقعات السياسية المستقبلية، ومستويات الشفافية، واستقرار العمل الحكومي وجودته، والقوة السياسية للقطاعات المنتجة للسلع القابلة للتصدير باستثناء النفط، وقوة جماعات المصالح المرتبطة مباشرة بالإنفاق العام.

1 - الديمقراطيات الناضجة

تتسم البلدان والوحدات الوطنية المصنَّفة ديمقراطيات ناضجة بأنظمة حزبية مستقرة نسبيًّا، ومؤسسات انتخابية قوية وسياسة حكومية مدعومة بتوافق اجتماعي واسع. إن الاستقرار السياسي والمسؤولية المؤسسية يشجعان صنّاع القرار على التفكير على المدى الطويل، لأن سمعة الحزب والنتائج الاقتصادية تصبح أمرًا أساسيًّا في السباق إلى السلطة السياسية. وتستند الأنظمة الناتجة من ذلك عمومًا إلى شفافية المعلومات؛ وحقوق الملكية راسخة بوضوح والتغييرات الحكومية نادرًا ما تؤدي إلى إعادة ترتيب جذري لأولويات العمل الحكومي. وتتميز البيروقراطيات بالكفاءة والحماية النسبية؛ وتعزِّز الأنظمة القضائية المحترفة أداء الأسواق غير المرتبط بمجموعات الضغط والاستقرار النسبي للقوانين. وبما أن السباق إلى السلطة السياسية يعتمد على النتائج الاقتصادية، فإن الاستثمارات العامة وتوفير السلع العامة يكملان عمل القطاع الخاص، ومن هنا الميل الواضح إلى الإدارة الاقتصادية الحصيفة. تتيح هذه الخصائص للمواطنين فرصة لتوفير ثقلٍ مُوازِن أساسي مقاوم لتأثير جماعات المصالح التي تستفيد من العقود الحكومية أو الإنفاق العام[19].

(19) Ibid.

telegram @soramnqraa

وتُعتبر النرويج وولاية ألاسكا الأميركية ومقاطعة ألبرتا الكندية نماذج مثالية لهذه المجموعة.

2 - الديمقراطيات الفئوية

تتسم هذه البلدان بخصائص عدة تميّزها عن الديمقراطيات الناضجة. فتوزيع الدخل غير متكافئ والتوافق الاجتماعي غير موجود. وغالبًا ما تكون الأحزاب السياسية ضعيفة وتتمحور حول قادة كاريزميين؛ والمؤسسات الانتخابية هشة، ومن الشائع رؤية الجيش يتدخل في السياسة. أما الحكومات فهي غير مستقرة في كثير من الأحيان؛ وعندما تكون مستقرة، فهناك حزب واحد يدعم بهيمنته مؤسسات ديمقراطية نظريًّا فحسب. وفي كلتا الحالتين، يكون الدعم السياسي على قاعدة من المحسوبية. إن السياسة القصيرة الأجل للوصول إلى السلطة وإلى الموارد العامة تخلق أنظمة غير مستقرة وآليات غير شفافة لتوزيع عائدات النفط. وكثيرًا ما يكون الأداء الاقتصادي للإنفاق العام منخفضًا، نظرًا إلى وجود استراتيجيات عقلانية من الناحية السياسية ولكنها متواطئة مع مجموعات المصالح. غالبًا ما تنجح النخب البيروقراطية والسياسية (بما في ذلك السلطات المحلية) ونقابات القطاع العام والجيش في تخصيص الإنفاق العام لها مباشرة. تنتمي الإكوادور وفنزويلا وكولومبيا إلى هذه المجموعة[20].

في فنزويلا، تؤثِّر عائدات النفط منذ عقود في السياسة، وهو ما أدى إلى وجود دولة تسودها المحسوبية ومجموعات المصالح المترسخة التي يرتبط ولاؤها مباشرة بالإنفاق العام المموَّل من عائدات النفط. إن تقلُّب عائدات النفط والسياسة الاقتصادية التي يتناوب فيها الركود وانتعاش النشاط يحددان النتائج الاقتصادية، التي تتسم بتناوب التوسع والانكماش. فعلى الرغم من أن صادرات النفط جلبت لفنزويلا إيرادات **بنحو 600 مليار دولار منذ سبعينيات القرن العشرين وفقًا للتقديرات، فإن الدخل الحقيقي للفرد انخفض**

(20) Ibid.

بنسبة 15 في المئة بين عامي 1973 و1985[21] وازداد الفقر بشدة خلال الثلاثين سنة الماضية.

3 - الأنظمة الراعية

تشمل الأنظمة الراعية بلدان الخليج العربي. في البداية، استندت شرعية حكومات هذه الدول على السلطة التقليدية والدينية، ولكن، خلال عملية التحديث التي حرّكها النفط، أصبحت شرعيتها مرتبطة أيضًا بسياسة تعبئة الثروة النفطية من أجل رفع مستوى المعيشة. يمكن أن تكون هذه الحكومات مستقرة لفترات طويلة؛ فهي تسعى إلى توافق الآراء والشورى وتعتمد منظورًا طويل الأجل أكثر من الذي يعتمده العديد من الحكومات التقليدية. على الرغم من أن السياسة التقليدية لا توفر أيَّ آلية تعويضية فورية للتقشف المالي، فإن السياسة الطويلة الأجل لهذه الحكومات تعني أنها تستطيع أيضًا، بلا أدنى شك، أن تدخر عندما تكثر إيراداتها. ومع ذلك، فإن استخدام الإنفاق العام بشكل مفرط، سيؤدي إلى زيادة التزامات الإنفاق - الإعانات، والمستوى المرتفع من التوظيف الحكومي في المؤسسات ذات القدرات الضعيفة والقوى العاملة الوفيرة، والشركات المحمية وغير الفعالة - التي تقيد الاستثمار[22].

في حين أن برامج التنمية التي نفّذتها دول الخليج على مدى السنوات الأربعين الماضية قد حققت نجاحًا كبيرًا في العديد من النواحي، بينما خلقت استراتيجياتها الموجهة نحو الرفاهية الاجتماعية، عن غير قصد، اختلالات بنيوية: اعتماد مستمر على عائدات التصدير والإيرادات المالية من النفط، إضافةً إلى تضخُّم القطاع العام وتواجده الكبير في الاقتصاد وتأثيره في القطاع الخاص، وحوافز عمل غير فعّالة واعتماد شديد على الدولة لتوفير فرص عمل لمواطني بلدان المنطقة. خلال العقد القادم، ستواجه دول الخليج ضغوطًا مالية متزايدة لتوسيع الخدمات العامة نتيجة للنمو السكاني، وصعوبة استيعاب العدد المتزايد بسرعة للوافدين الجدد إلى سوق العمل.

---

(21) Ibid.

(22) Ibid.

telegram @soramnqraa

لذا فثمة حاجة ماسة إلى تعزيز القطاع الخاص «بعيدًا من النفط» بهدف خلق وظائف لرعايا دول الخليج. ومع ذلك، سيتعين على الحكومات في المنطقة، إن أرادت تحقيق هذا الهدف، أن تقوم بموازنة ذلك مع استراتيجيات التنمية التي اتّبعتها خلال السنوات الخمس والعشرين الماضية والتغلب على عقبات سياسية تحول دون تنفيذ الاستراتيجيات القابلة للتطبيق.

4- الأنظمة الاستبدادية الشرسة

تُعدّ الأوتوقراطية الشرسة أقل استقرارًا بوجه عام من الأنظمة الأخرى. في الأنظمة الاستبدادية الشرسة، لا تعتمد السلطة على الدعم الواسع للرأي العام، ولا على النتائج الاقتصادية، بل على القوة العسكرية ودعم أقلية النخبة. هذه الأنظمة تميل إلى التصرف مثل «قطّاع الطرق المتجولين»، إذ إن سلطة الدولة غير محدودة، واستغلال الموارد العامة والخاصة لمصلحة النخبة متأصل في الممارسات المؤسسية. إن استمرارية هذه الأنظمة تتجاوز استمرارية الزعماء الأفراد بوضعهم الهش ومستقبلهم المحدود. هذه الأنظمة ليست شفافة وفاسدة، ولا يستفيد السكان ككل من الثروة النفطية. وتشكّل الأنظمة العسكرية المتعاقبة في نيجيريا مثالًا على ذلك.

يمثّل النفط 37 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لنيجيريا و63 في المئة من عائدات الحكومة المالية المجمعة[23]. وتخضع إيرادات النفط لسيطرة القطاع العام وهي تشجع تقليديًّا تشغيل نظام واسع النطاق من البحث عن الريع والمحسوبية السياسية. كما يُستخدم النفط، بشكل ناجح إلى حدٍّ ما، للحفاظ على تحالف سياسي هش من المصالح العرقية والدينية المتنوعة. لكن البنية التحتية الاقتصادية لا تزال متخلفة، وتوفير السلع العامة غير كافٍ. وكما هو متوقع، لا يزال الإنفاق العام يرتفع ارتفاعًا كبيرًا ويخرج عن نطاق السيطرة خلال الطفرات النفطية، وهو ما يؤدي إلى تقلبات حادة في الاقتصاد الكلي. عادة ما يتبع ذلك تعديل قسري ومؤلم. ففي حين أصبحت النخبة أكثر ثراء، فإن

(23) Ibid.

النمو الاقتصادي بقي راكدًا، والدخل السنوي للفرد انخفض من قرابة 800 دولار في أوائل الثمانينيات إلى 300 دولار في أواخر القرن الماضي.

5- الأنظمة الاستبدادية الإصلاحية

إن سلطة الأنظمة الاستبدادية الإصلاحية لا ترتكز على قاعدة ديمقراطية واسعة. فهي تستمد شرعيتها من نجاحها في مكافحة الفقر من خلال الاستثمارات الإنتاجية والنمو الاقتصادي. يضمن هذا الهدف أفقًا بعيد المدى في صوغ الإجراءات التي تتخذها السلطات العامة؛ إذ عادة ما تقوم الأنظمة الاستبدادية الإصلاحية بتعيين نخبٍ تكنوقراطية مستقلة، تتمتع بالكفاءة والاستقلالية عن العالم السياسي. إنّ غياب الشفافية ووجود النظام السياسي المغلق الملازمين للنظام الاستبدادي يشجعان السعي وراء الريع، إلا أن هذه الدول، نتيجة لالتزامها السياسي تحسينَ رفاهية الفقراء بشكل فعال، غالبًا ما تستخدم عائدات النفط لأغراض إنتاجية تحفز بالتالي تنوُّع الاقتصاد ونموه. وتُعدّ إندونيسيا في بداية عهد الرئيس سوهارتو مثالًا على ذلك.

على عكس نيجيريا، كثيرًا ما استخدمت إندونيسيا عائداتها النفطية بشكل جيد. فقد ركز التكنوقراطيون المسؤولون عن إدارة الاقتصاد في بداية عهد سوهارتو على الأمن الغذائي، واستقرار الاقتصاد الكلي، وإصلاح القطاع المالي. واستُخدمت الأموال العامة لتحسين البنية التحتية الاقتصادية، وسمحت الإيرادات الناتجة من استغلال احتياطيات الغاز الوفيرة بتوفير دخول زراعية رخيصة سهّلت إدخال أصناف عالية الغلة من الأرز. إلا أن انتشار الفساد والسعي وراء الريع أدّيا إلى إفساد نظام سوهارتو ببطء.

لماذا كانت إدارة إندونيسيا (خلال هذه الفترة) أفضل من إدارة نيجيريا، من حيث الإدارة المالية وإدارة الاقتصاد الكلي وكفاءة الإنفاق العام؟ إن اقتصاد كلٍّ منهما السياسي المختلف هو ما يعطينا الجواب إلى حدٍّ كبير. فمنذ الاستقلال، حدِّدت السلطة السياسية والاستراتيجيات الاقتصادية في نيجيريا بشكل عام على أساس إقليمي وعرقي وليس على أساس المهنة أو الطبقة

telegram @soramnqraa

الاجتماعية، وبالتالي فإن البحث مستمر عن صيغة دستورية قادرة على ضمان تماسك الاتحاد النيجيري والصراع الدائم بشأن التوزيع الإقليمي للأموال العامة. لقد منح التاريخ منعطفًا مختلفًا للسياسة في إندونيسيا. فقد ركز سوهارتو على الاستقرار بعد فوضى «الديمقراطية الموجهة» للرئيس سوكارنو، والتي ارتفع خلالها التضخم بسرعة ليصل إلى 600 في المئة وانتشر نقص الغذاء على نطاق واسع[24]. كان للسلطة السياسية قاعدة عريضة وكانت تفضِّل توافق الآراء. وكان من الأولويات الأساسية تحقيق الأمن الغذائي واستقرار سكان الأرياف، ولا سيَّما في المناطق الفقيرة بالأراضي الصالحة للزراعة في جاوة. وحتى في إطار استبدادي، شكلت قطاعات السلع المتداولة غير النفطية - الزراعة، وبصورة متزايدة، الصناعات الكثيفة العمالة - مجموعة مصالح سياسية رئيسية تهتم مباشرة بنوعية الإنفاق العام ومنع الارتفاع الشديد في سعر الصرف الحقيقي. وعلى عكس نيجيريا، استفادت إندونيسيا من وجود عوامل كبح فعالة خلال ذروتها النفطية الأولى.

النرويج: نموذج جيد لإدارة الدخل

مقارنة بالبلدان الأخرى المصدِّرة للنفط، تمكنت النرويج من الاستفادة من مؤسساتها البرلمانية الديمقراطية الموجّهة إلى توافق الآراء ومن إشراك جماعات المصالح التي تمثِّل أصحاب العمل والقوى العاملة، للتوفيق بين الطلبات المتنافسة على عائدات النفط وأهداف الاستقرار على المدى الطويل. لقد كان هذا النجاح ملحوظًا ولا سيَّما أن النرويج شهدت العديد من التغييرات في الحكومة وفترات من حكومة الأقليات منذ أن بدأت بتصدير النفط. ومع ذلك، فإنها، باعتبارها أمة صغيرة تعتمد على التبادلات التجارية، لديها قاعدة صلبة لتحقيق الاستقرار بين الموظفين والعمال والنقابات وأرباب العمل، وجمهور الناخبين الذي تعتمد رفاهيته على قطاعات السلع المتداولة غير النفطية، ويعي ضرورة الحد من الإنفاق العام وتجنُّب تقلباته. ففي النرويج،

(24) Ibid.

خلافًا لغيرها من البلدان، الاختلافات السياسية طفيفة والقيم متساوية. إن ارتفاع مستوى الشفافية في العمليات السياسية والبيروقراطية يعزِّز الثقة العامة في نزاهة السياسيين والمهارات المهنية للموظفين الحكوميين - فعدد قليل من النرويجيين يشكك في قدرة الحكومة على إدارة عائدات النفط في البلاد بأمانة وكفاءة. وربما لهذا السبب لا توزِّع النرويج أرباح أسهم النفط مباشرة على المواطنين كما هو الحال في ألاسكا حيث المجتمع أكثر فردية.

ولذلك فإن عمل المؤسسات في النرويج مستقر، على الرغم من تغيُّر الحكومات، ويُصاغ من منظور طويل الأجل. غير أن تحوُّل العجز البنيوي في الميزانية إلى فائض في الآونة الأخيرة والتراكم السريع للأصول في صندوق النفط العام أديا إلى زيادة الضغوط السياسية من أجل زيادة الإنفاق العام وجعلا ممارسة الانضباط في الميزانية أكثر صعوبة. علاوة على ذلك، سوف تزداد التزامات الإنفاق في العقود القادمة - ولا سيَّما بسبب شيخوخة السكان والزيادة المقابلة في نفقات المعاشات التقاعدية - ومن المتوقع أن عائدات النفط ستجف في الآجال المتوسطة.

6- الاستنتاجات

من الواضح أن الديمقراطيات الناضجة تتمتع ببعض المزايا في إدارة عائدات النفط على المدى الطويل بسبب قدرتها على الوصول إلى توافق في الآراء، وبسبب جمهور ناخبيها المتعلمين والمجربين، وكذلك مستوى الشفافية الذي ييسر اتخاذ قرارات واضحة بشأن استخدام العائدات الطويلة الأجل. لكن حتى في هذه الأنظمة (التي تنعم بمؤسسات قائمة منذ فترة طويلة قبل أن تصبح عائدات النفط كبيرة)، فإن الإدارة الحكيمة للإنفاق هي معركة متواصلة. يمكن الأنظمة الاستبدادية الإصلاحية أو التقليدية أن تحافظ أيضًا على منظور طويل الأجل وأن تطبِّق سياسات التنمية. لكن مقاومتها للشفافية والخطرَ من أن يصبح الإنفاق المموَّل من النفط هو المصدر الرئيسي لشرعية الدولة، يميلان إلى خلق مشاكل للانتقال السياسي، فضلًا عن الحكومات التي لا تستطيع التخلي عن عاداتها في الإنفاق المرتفع.

telegram @soramnqraa

لا يمكننا أن نتوقع الكثير من الإيجابية من الأنظمة الاستبدادية الشرسة، التي لديها في بعض الأحيان رؤى قصيرة الأجل وخصائص الأنظمة المصابة بداء السرقة التي تستنزف الأموال من خزينة الدولة. أما الديمقراطيات الفئوية فتواجه مشاكل خاصة، لأنها لا تملك نظامًا سياسيًّا فعالًا بما يكفي للوصول إلى توافق بين المصالح المتنافسة القوية. سيكون من الضروري إيلاء زيادة الشفافية وزيادة توعية الرأي العام اهتمامًا خاصًّا.

في السياق نفسه، ينبغي السعي إلى تمديد استحقاقات الحوار السياسي. ومن الممكن تخفيف حدة النشوة النفطية من خلال مقارنة الإيرادات الحالية بالالتزامات الطويلة الأجل، على سبيل المثال القيمة الحالية للمعاشات التقاعدية أو لخدمة الدين: فقد كان سداد دين بيرتامينا (شركة نفط عامة مفلسة) في عام 1975 عندما كانت أسعار النفط مرتفعة عاملًا مهمًّا من عوامل استقرار إندونيسيا.

تصنيف البلدان المصدِّرة للنفط(*)

يؤثِّر نمط النظام السياسي في كيفية استخدام عائدات النفط		
الخصائص السياسية	**التأثيرات المؤسسية**	**التأثيرات الاقتصادية**
الديمقراطية الناضجة		
نظام حزبي مستقر توافق آراء اجتماعي واسع بيروقراطية صلبة وفعالة ومعزولة نظام قضائي فعال ومهني جمهور الناخبين ذو وعي ثقافي عالٍ	المنظور الطويل الأجل الاستقرار والشفافية في الإجراءات الحكومية ارتفاع القدرة التنافسية وانخفاض تكاليف الإدارة قوة القطاع الخاص/ السلع التجارية والمصالح المواتية لتحقيق الاستقرار مقابل الفوائد المواتية للإنفاق	مدخرات متوافرة سلاسة الإنفاق والاستقرار تحويل العائدات إلى المواطنين من طريق الخدمات الاجتماعية والتأمين أو التحويلات المباشرة من الدولة
الديمقراطية الفئوية		

يتبع

تابع

غالبًا ما تكون الحكومة والأطراف غير مستقرة بسبب مجموعات المصالح دعم سياسي يتم الحصول عليه بفضل المحسوبية والمحاباة فوارق اجتماعية شاسعة، عدم وجود توافق في الرؤى المستقبلية بيروقراطية ونظام قضائي مسيّسان	منظور قصير الأجل عدم الاستقرار وعدم الشفافية في العمل الحكومي، ارتفاع تكاليف الإدارة دور مهم للدولة في الإنتاج اهتمامات قوية مرتبطة مباشرة بالإنفاق العام، ضعف سياسي للقطاع الخاص غير النفطي وللمصالح المواتية لتحقيق الاستقرار	مدخرات صعبة للغاية نمط إنفاق مرتبط بالتقلبات الدورية، عدم الاستقرار تحويل العائدات إلى المصالح المختلفة وإلى المواطنين بواسطة الإعانات، وتشوهات في العمل الحكومي والوظائف العامة
الأنظمة الراعية		
حكومة مستقرة؛ شرعية مستمدة أساسًا من الدور التقليدي، ومحافظ عليها بفضل توزيع العائدات عناصر ثقافية قوية لتوافق الآراء، بعض المظاهر القومية الدولة توفر الخدمات والوظائف العامة	منظور طويل الأجل استقرار سياسي وارتباك في العمل الحكومي انخفاض القدرة التنافسية وارتفاع تكاليف العمليات الاقتصادية دور مهم للدولة في الإنتاج مصالح قوية مرتبطة مباشرة بالإنفاق العام ضعف القطاع الخاص	إنفاق مساير للتقلبات الدورية للعوائد، نتائج متباينة لتحقيق الاستقرار خطر مسار إنفاق مرتبط بالعوائد اقتصاد قليل التنوع
الأنظمة الاستبدادية الإصلاحية		
حكومة مستقرة، شرعية من خلال تطوير التنمية توافق اجتماعي في الآراء بشأن التنمية دعم قطاعات السلع المتداولة غير النفطية تكنوقراطية معزولة	منظور طويل الأجل استقرار وعدم شفافية في العمل الحكومي بحث عن القدرة التنافسية، وانخفاض تكاليف الإدارة أساس متين مواتٍ للاستقرار وللانضباط المالي	سلاسة النفقات، وتحقيق الاستقرار استثمار عام كتكملة لقطاع خاص تنافسي إدارة فعالة لسعر الصرف للحد من عواقب «المرض الهولندي»

يتبع

telegram @soramnqraa

تابع

الأنظمة الاستبدادية الشرسة		
حكومة غير مستقرة، شرعية بالقوة العسكرية لا توجد آلية للوصول إلى توافق في الرؤى التنموية تعمل البيروقراطية على الاستيلاء على العائدات وتوزيعها؛ نظام قضائي فاسد غياب موازين ثقل تسمح للمواطنين بمواجهة تأثير مجموعات المصالح	منظور قصير الأجل عدم استقرار وعدم شفافية العمل الحكومي انخفاض القدرة التنافسية وارتفاع تكاليف الإدارة المصالح المرتبطة بالإنفاق مرتفعة مقابل مصالح القطاع الخاص والاستقرار	لا ادخار إنفاق مرتبط بالتقلبات الدورية ارتفاع الاستهلاك العام، امتصاص النخبة للعائدات من خلال الفساد على نطاق محدود ومن خلال المحسوبية، هروب رؤوس الأموال

(*) هذه التصنيفات ليست شاملة وحصرية وبعض البلدان لديه مزيج من خصائص فئات عدة. على سبيل المثال، عامل الفدرالية المالية يقع ضمن فئات عدة. الهدف ليس في وضع تصنيف صارم للبلدان المصدِّرة للنفط، بل للمساعدة في فهم أفضل لخيارات السياسة المتاحة للحكومات. من أجل استخدام تصنيف مماثل، يُنظر، على سبيل المثال: D. Lal, «Why Growth Rates Differ: The Political Economy of Social Capability in 21 Developing Countries,» in: B. H. Koo & D. H. Perkins (eds.), *Social Capability and Long-Term Economic Growth* (New York : St. Martin's Press, 1995).

نموذج معدل لـ: Benn Eifert, Alan Gelb & Nils Borje Tallroth, «Managing Oil Wealth,» *Finance & Development*, vol. 40, no. 1 (2003).

ثامنًا: إمكانات وحدود تنمية اقتصاد السوق في العالم العربي

إن تحليل تاريخ خمسين عامًا من التنمية في العالم العربي يؤدي إلى استنتاج مفاده أن جميع البلدان العربية قد تبنت نمط حياة حديث كمبدأ أساسي ورئيسي، وهو السائد في بعض الأقطار.

مع ذلك، لا يمكن أن يصل نمط الحياة في صورة المجتمعات المتقدمة إلى المستوى الحالي من دون عملٍ الدولة النشط، سواء من حيث البنية الفوقية والتحتية أو من حيث القاعدة الاقتصادية الخاصة بكل بلد. إن الدولة (باستثناء لبنان) هي ما يسعى إلى وضع الإنتاج الخاص على مستوى إنتاج السوق، وأن تكتسب المؤسسات نضجًا معيّنًا يفضي إلى تنمية رأسمالية الدولة. لكن، يبقى

سؤال لطرحه: ما هي مدة نظام رأسمالية الدولة هذا، حيث تكون البرجوازية في بعض الحالات مستبعدة من السلطة الحقيقية؟ ستأتي الإجابة مع الوقت. ومع ذلك، لا يبدو أن مبادئ الدولة في العالم العربي، خاصة على المدى الطويل، في سبيلها إلى التشكيل.

يمكننا أيضًا ملاحظة شيء آخر: ففي أوائل الثمانينيات من القرن العشرين، قامت الأساليب الإدارية البيروقراطية للدولة الخاصة بالتنظيم الاقتصادي، من خلال الدولة نفسها، بإفساح المجال لقوانين السوق. فلقد أدت الأزمات النقدية والاقتصادية التي ضربت العالم العربي في أوائل الثمانينيات إلى تكثيف هذا الاتجاه بشكل كبير. وتجلى هذا بصفة خاصة في تباطؤ النمو، وفي بعض البلدان، في خفض حصة الإنفاق المالي في الناتج المحلي الإجمالي. وفي أعقاب النمو المستقر على مدار سنوات عدة، هبط هذا المؤشر الإقليمي في المتوسط بين عامي 1980 و1986، من 49 إلى 45 في المئة. ومع هذا، يستمر توسُّع الإنتاج الموازي سواء من حيث نمو القطاع الحديث أو التحول الداخلي للفروع التقليدية. وعدا بعض الاستثناءات القليلة، فإن البنى التقليدية للاقتصاد العربي لا تقاوم التدمير القادم من الخارج، فهي تؤدي الآن على سبيل المثال دورًا أكثر تواضعًا من دور البلدان الآسيوية الأخرى.

لقد كان هناك تحوُّل ولكنه لم يسفر في نهاية المطاف عن تقليص الدور الذي يقوم به تأثير رأس المال الدولي في تسارع التنمية في العالم العربي. ويبدو أن المؤسسات الأجنبية، نتيجة للتحولات الاجتماعية والاقتصادية الجذرية، ولا سيَّما في مجال النفط والغاز، قد تخلت عن مواقعها لمصلحة الإنتاج الوطني (العام أو الخاص). غير أن حصتها في مجال إعادة توزيع الناتج الإضافي لم تشهد، على ما يبدو، تغييرات كبيرة. ويكتسب احتكار المراكز الاقتصادية العالمية للإنتاج، والذي امتد إلى ما وراء الحدود الوطنية، أهمية متزايدة من خلال التحديث النشط لاقتصاد البلدان العربية، نتيجة تطوُّر أشكاله التعاقدية المتحولة.

إضافةً إلى ذلك، أدى التدفق الهائل لرأس المال المقترض في العالم العربي إلى تعقيد مشكلة الدين الخارجي في بعض البلدان (المغرب، السودان،

telegram @soramnqraa

مصر، الجزائر، تونس). باختصار، ارتفع الدين الخارجي في المنطقة من 20,8 مليار دولار في عام 1975 إلى 145 مليار دولار في عام 1986[25]. وتؤدي غالبًا برامج تسوية الديون، تحت ضغط البنك الدولي للإنشاء والتعمير[26] وصندوق النقد الدولي، إلى تحرير قسري لاقتصاد البلدان العربية ونمو القطاع الخاص، على حساب أنشطة القطاع العام بصفة أساسية.

وفي الوقت نفسه، فإن البلدان العربية الرئيسية المصدِّرة للنفط (المجموعة الرابعة)، التي اختارت التحول، تستعير من مراكز الاقتصاد العالمي أشكالًا ناضجة من تنظيم العمل. وبالتالي، قد يحدث أحيانًا أن تُحرق بعض المراحل من خلال تخطّي مرحلة المنافسة الحرة الخاصة بتطور النماذج «الأولية» و«الثانوية» لاقتصاد السوق. إن انعكاس عملية التنمية بهذا الشكل، والذي تستفيد منه في المقام الأول «نخبة» المجتمع، قد أصبح ممكنًا بفضل مجموعة من الظروف التي ساعدت على الاعتماد الفعلي على دور رأس المال مقارنة بالشروط الرسمية.

من الضروري الإشارة إلى جانبين مهمين. **أوّلًا**، إن وجود شركات ومؤسسات كبيرة في البلدان العربية، وهو ما يتوافق مع مرحلة التنمية الاحتكارية، لا يعني أن التنمية قد وصلت إلى مستوى عالٍ، خاصة في مرحلة احتكار الدولة، على الرغم من أن الشكل المتكامل للملكية العامة في هذه البلدان أصبح نقطة البداية لتوسيع الإنتاج.

---

(25) البنك الدولي، **تقرير التنمية البشرية 1986** (واشنطن: 1986)، ص 210-213؛ *Middle East Economic Digest* (MEED), 12 December 1987.

(26) البنك الدولي للإنشاء والتعمير (BIRD): من المؤسسات الخمس التي يتألف منها البنك الدولي، ومقره واشنطن. أنشئ في تموز/يوليو 1944 في إثر اتفاقيات بريتون وودز التي ثبتت سعر صرف الدولار الأميركي أمام الذهب. ومن أهداف هذا البنك المساهمة في تمويل إعادة تعمير وبناء البلدان الحليفة المتضررة من الحرب العالمية الثانية، كما تمويل المشاريع التنموية الاقتصادية للبلدان الأعضاء، وإعطاء الأولوية للاستثمار الخاص الأجنبي وتقديم قروض تنموية منتجة، وكذلك المساهمة في تطوير المبادلات التجارية الدولية والمحافظة على ميزان مدفوعات البلدان الأعضاء وتشجيع الاستثمارات الدولية. (المراجعة)

ثانيًا، من خلال تأسيس المجتمع الحديث «من الأعلى»، لا يفوت الأنظمة الخليجية العربية تشجيع نمو المشاريع الخاصة من الأسفل. بعبارة أخرى، تميل هذه البلدان إلى تعميم بعض هياكل اقتصاد السوق.

إن إعادة بناء مراحل الإنتاج المفقودة في بعض بلدان المنطقة، مع جميع خصوصياتها المحلية، ليست سوى عملية استنساخ للنماذج الغربية «الأولية» و«الثانوية» لمجتمع حديث. وهو ما لا يُعدّ تطورًا تدرُّجيًّا يتبع خطوة بخطوة تطوُّر الدول الغربية، بل هو اتّباع للحصيلة العامة والموجِّه العام للحركة...

على الرغم من الأهمية الملموسة لعوامل التشابه الداخلية، فإن نمط التطور الذي تشكَّل في الحقبة الاستعمارية لا يزال يحدد طبيعة التنمية في البلدان العربية. لقد كثفت «الثورة النفطية» في السبعينيات دمجَ معظم الأقطار العربية في الاقتصاد العالمي إلا أنها لم تغيِّر بشكل جذري اعتماد المحيط العربي على مراكز الاقتصاد العالمي. ومع ذلك، نظرًا إلى تطوُّر اقتصاد السوق في المنطقة، فإن علاقة «المركز - الأطراف العربية» في الاقتصاد العالمي بدأت تفقد طابعها القديم وتكتسب بشكل متزايد وبفعالية طابعًا حديثًا وموحَّدًا.

أثَّر انخفاض أسعار النفط العالمية والمواد الخام الأخرى في النصف الأول من الثمانينيات بشكل مباشر في معدلات وخصائص أخرى للنمو الاقتصادي - الاجتماعي لمصدِّري النفط والغاز والفوسفات العرب، وكذلك في الوضع الاقتصادي للبلدان التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمصدِّري النفط (اليمن، الأردن، لبنان، مصر.. إلخ) (خاصة في ما يتعلق بهجرة اليد العاملة). إضافةً إلى ذلك، كانت نسبة انخفاض الأسعار العالمية إلى انخفاض معدلات النمو في معظم البلدان في المنطقة قريبة من واحد (1). وهو ما يعني أن هذه الأقطار، مقارنةً بالهند وبلدان أخرى في جنوب آسيا وجنوب شرق آسيا، لم تشكِّل بعد آلية إنتاج وطنية تستطيع أن تعوّض التداعيات التي قد تنجم عن أزمة نفطية خارجية.

من جانبها، أدت الأزمة إلى تباطؤ تطوُّر المنطقة العربية، بل دمرت بعض تشكيلاتها الجديدة الهشة. وهكذا، خضعت الشركات الخاصة «الحديثة الولادة» للتطهير من الدولة، وقامت شركات أخرى بإعلان إفلاسها في إثر

telegram @soramnqraa

خسائر مالية ضخمة. ومع ذلك، أثبتت الأنظمة الخليجية العربية، في السبعينيات، أنها إلى حدٍّ ما مستقرة لمواجهة ظروف أكثر قسوة في تصدير النفط والغاز للخروج من الكساد، وفي أواخر الثمانينيات، أثبتت أنها قادرة على الانتقال إلى نظام أكثر هدوءًا (مقارنة بسنوات «الطفرة النفطية») من الإنتاج الموسع.

مع ذلك، فإن الاعتراف بتبعية التنمية في البلدان العربية، لا يسمح بوضع تطورها في معادلة ثنائية. فكما نعلم، يستند هذا النمط إلى فكرة توقُّع نمو المؤسسة الحديثة في الأقطار ذات العمالة الزائدة. **وفي ظل هذه الظروف، فإن القوة العاملة الفائضة، التي غادرت القطاع التقليدي المُدمَّر والتي لم يمتصها الإنتاج الحديث، تُترك لتواجه مصيرها، والقطاع التقليدي المُهدد بالانقراض يقع في براثن الفقر. من هنا يأتي من الناحية المنطقية الاستنتاج التالي، المُستخلص أيضًا نظريًّا: لا يمكن أن يزيل اقتصاد السوق، بشكل لا لبس فيه، التخلف والازدواجية الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمع النامي، وغالبًا ما يصاحب تشكيل مثل هذه السوق عواقب اجتماعية خطيرة.**

إن تجربة العالم العربي أبعد ما تكون من تأكيد الطابع العالمي لهذه الاستنتاجات النظرية. أوّلًا، يمكن أن تخلق منطقة واحدة فقط علاقات مختلفة بين العمل ورأس المال. ويعوّض مصدرو النفط نقص الموارد البشرية المحلية برأس المال المقترض المستقر (وفي بعض الأحيان الفائض) وكذلك «باستيراد» اليد العاملة العالية المستوى والتقنية فضلًا عن الوافدين غير المؤهلين. هذه البلدان تمارس التوليف بامتياز بين التقليدي والحديث، وليس القطيعة بينهما. يرافق هذا التوليف تأكُّل المجتمع التقليدي على مستويين: الطبقات العليا من المجتمع تتسم بترابط و«رسملة» البنى الإقطاعية القديمة، والطبقات الدنيا تتميز بالمشاركة النشطة للطبقات التقليدية في إنتاج السلع والاستهلاك الحديث. ولا يكاد يوجد أحد تحت خط الفقر.

في معظم البلدان العربية (التي تقع ضمن المجموعة الأولى والثانية وجزء من المجموعة الخامسة)، يتطور اقتصاد السوق الحديث بقوة في العمق من

خلال جذب العمالة (القادمة من البنى التقليدية)، ومن خلال تحلُّل المجتمع القديم من دون المحافظة عليه، وبإشراكه في أيِّ حال في الإنتاج. فمعدلات الجمع أو الموالفة بينهما أبطأ، ونرى في بعض الأحيان ردة فعل رافضة للقطاع الحديث، كما هو الحال في مصر المكتظة سكانيًا. على العموم، نشهد نموًّا موازيًا لأشكال الرأسمالية الحديثة والأولية.

إن مثل هذا الطابع من التنمية لم يستبعد ردة فعل البنى التقليدية، ولكن في شكل محدد. فتسييس الإسلام أصبح منتشرًا على نطاق واسع في لبنان، ومصر، والعراق، وتونس، والسودان، وسورية، والجزائر، وفي بلدان أخرى. وقد ظهر تسييس الإسلام في العالم العربي، ليس لأسباب اجتماعية واقتصادية فحسب، بل سياسية أيضًا، وعززه بشكل خاص الوضع الدولي المتعلق بالصراع العربي - الإسرائيلي والأزمة العراقية والأزمات الحديثة في بلدان أخرى، عدا مواقف الولايات المتحدة والغرب عمومًا. تجدر الإشارة إلى أن الأزمة العميقة في النصف الأول من الثمانينيات لم تؤثِّر إلا بشكل طفيف في البنى الاجتماعية العربية ولم تتسبب في حدوث انفجارات اجتماعية، باستثناء أحداث الخبز في تونس والمغرب وقبلها في مصر.

يمكن تفسير غياب التصادمات الاجتماعية الكبرى في العالم العربي (منذ أواسط السبعينيات وحتى مؤخرًا) بالعديد من الأسباب، خاصة بسبب طفرة البترودولار. فقد أدى ذلك إلى تخفيف التوتر الاجتماعي والديموغرافي بشكل ملحوظ للبنى التقليدية في لبنان، والأردن، وشمال اليمن، ومصر، والعراق، وتونس، وبلدان أخرى. وساعد حتى على استقطاب العمال من البلدان العربية الأقل ثراءً إلى تلك المنتجة للنفط، وبالتالي تحويل رواتب كبيرة إلى بلدهم الأصلي إضافةً إلى المساعدات المالية الرسمية العربية لهذه البلدان. يضاف إلى ذلك في مصر، مساعدة أميركية كبيرة.

في ما يتعلق بالمجموعة الخامسة، فإن التحديث، نظرًا إلى نقص الموارد الرأسمالية، أبطأ (باستثناء اليمن). ونتيجة لذلك، تبيَّن أن القوة المقاوِمَة للقطاع التقليدي أكثر ضعفًا. ومع ذلك شهدنا في هذه المجموعة، خاصة في الصومال،

telegram @soramnqraa

وموريتانيا، والسودان، تفاقم مشاكل عامة: افتقاد الحداثة، والجفاف، والمجاعة، والأمراض، ووفيات الرضع.. إلخ.

من خلال تسليط الضوء على تعذُّر التطبيق المباشر للهزات الاجتماعية، الناجمة عن النموذج النظري للتنمية الثنائية، على واقع المنطقة، فنحن ندرك تمامًا أهمية التناقضات التي تبرز خلال تطوُّر المجتمع العربي وعواقبها.

في لبنان، أدى النزاع العسكري - السياسي في البلاد إلى إثارة التنافس الديني والعشائري بشكل كبير، وسوف يؤدي إلى استمرار التناقضات الاجتماعية - الاقتصادية.

أما تناقضات بلدان المجموعة الثانية، ولا سيَّما مصر والمغرب وتونس، فتأخذ شكلًا آخر. فبسبب بناها الاجتماعية والاقتصادية المتطورة من ناحية، ومواردها المادية المحدودة نسبيًّا من ناحية أخرى، من الممكن أن نتوقع تفاقم الاضطرابات الاجتماعية في داخل مجتمعاتها.

وتشهد بلدان المجموعة النفطية (المملكة العربية السعودية، الكويت، الإمارات العربية المتحدة، عُمان، البحرين وقطر)، نظرًا إلى إعادة الهيكلة المكثفة للمجتمعات التقليدية، إشكاليات يمكن أن تظهر خاصة نتيجة التصادمات بين أنواع الإنتاج ومعايير الاستهلاك اللتين جلبتهما الرأسمالية الحديثة مقترنة بالأيديولوجيا القومية، والمعايير التقليدية للحياة الاجتماعية.

وبسبب الشمولية في معظم البلدان المحدودة المصادر وفي حال عدم تسريع الإصلاحات الاقتصادية والتحديث الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي للمجتمع، فهناك خطر حدوث انفجارات عامة بسبب التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

على المستوى التاريخي، تشكِّل السنوات الخمسون الأخيرة من التطور المستقل للدول العربية فترة «مجهرية» بالكاد يمكن ملاحظتها على المقياس التاريخي. لذلك، نشعر أكثر بالتغييرات التي حدثت في هذه البلدان في السنوات الأخيرة. أما في ما يتعلق ببلدان الربيع العربي في موجتيه الأولى

والثانية فسوف نتعرض إلى المآلات التي وصلت إليها هذه البلدان، خاصة بلدان الموجة الأولى: مصر وسورية وليبيا وتونس. كما سوف نتناول انتفاضات الموجة الثانية: السودان والجزائر والعراق ولبنان، والتي لا تزال معلقة ومفتوحة على الاحتمالات كافة. كل ذلك سوف يكون موضوع الفصل التالي.. **المهم هو ألّا يصطدم التحديث بشكل عشوائي بالجدار الذي أقيم وفقًا لمخطط الثنائية.**

لا شك في أن اقتصاد السوق الذي يتطور في العالم العربي له خصوصيات محلية وإقليمية، وبهذا المعنى، فإنه كثيرًا ما يتعارض مع الكليشيهات «الشرقية». ومن ضمن أمور أخرى، فهذا مجرد مظهر فردي لجوهر الرأسمالية العام كنظام للعلاقات الاجتماعية والإنتاج. من هنا، حقيقة أن هذا التحول يكمن في منظوره الصحيح في إطار التطور الرأسمالي التدرُّجي للمجتمعات المتخلفة والتابعة، من دون استبعاد التناقضات الخاصة بهذا النمط من تحقيق الذات الاجتماعية والعواقب الثورية التي تترتب عن ذلك..

telegram @soramnqraa

الفصل الخامس

الرَّبيع العربي والثَّورات المُجهَضة

telegram @soramnqraa

أوّلًا: الإطار السّياسي وتحدِّيات عطب الثورة وارتهانها

كما أصبح معروفًا، وفي ضوء نتائج البحث الواردة في الفصول السابقة، من الواضح أن التنمية المشوهة وغير المتوازنة التي حدثت في معظم البلدان العربية منذ استقلالها، وبشكل خاص خلال العقود الأربعة أو الخمسة الأخيرة، تدل بوضوح على أنها بفعل عدم توازنها وعيوب تطبيقها، خاصة في البلدان العربية المحدودة المصادر الطبيعية (باستثناء ليبيا التي هي موضوع مستقل تداخلت فيه عوامل أخرى)، كانت تساهم باستمرار وبشكل تصاعدي (كما حدث في بلدان أخرى خارج المنطقة في مراحل أخرى) في تراكم عوامل الانفجار المجتمعي والسياسي لأسباب مباشرة يغذيها الاستبداد والفساد.

كما أن هناك مسألة مهمة يمكن تسميتها مجازًا «العدوى»، بمعنى أن بدء الانتفاضات في ساحةٍ ما ساهم في انتقالها إلى ساحات أخرى تتوافر فيها عوامل التناقض والإشكالات، تحت شعار أو مقولة «ولم لا نثور نحن أيضًا؟».

هكذا بدأت في المنطقة، وإذا خصصنا، بدءًا من عام 2011 سلسلة من الانتفاضات، أو «ثوراتٍ» متسلسلة وبشكل حلقي من تونس إلى مصر، فليبيا، فسورية، فاليمن.

لا متسع من الوقت والمساحة لإعادة عرض تفاصيل الأحداث التي حدثت في تلك الساحات، ولا تزال مستمرة وغير محسومة حتى الآن. وهذا في الواقع هو سبب إيراد هذا الفصل فصلًا أخيرًا في الكتاب، لنحاول إلقاء الضوء على أسباب وجذور الثورات بحد ذاتها، خاصة الظروف والعوامل التي أدت إلى الانسدادات التي عرقلت نجاحها لا بل أدت إلى إجهاضها بالمعنى التام للكلمة.

telegram @soramnqraa

نحن نعرف اختلاف الآراء والقراءات بشأن تفسير أسباب ما حدث ونتائجه، كون هذه المسألة تخضع مباشرة لاعتبارات سياسية وعقائدية للقوى الكبيرة والصغيرة في المنطقة، وفي كل بلد معني على حدة.

كما لا نغفل عوامل وتداخلات لاحقة محلية ودولية أسرعت منذ البداية إلى الاصطياد في الماء العكر، وتعميق نفوذها في الأحداث، بغية الحصول على حصة من مناطق النفوذ التي سرعان ما برزت بحدة على الساحات الخمس المذكورة أعلاه. نوال هذه الحصة يعني بالضرورة، وبشكل مباشر، تحقيق مصالح اقتصادية وجيوسياسية على وجه الخصوص.

مرة أخرى ما من مساحة كافية لتناول تفاصيل ما حدث وحصيلته الأخيرة بالنسبة إلى كل الساحات الخمس، والأهم من ذلك أن جذور الأحداث، وخاصة آليات التطورات، وبالتحديد دور تداخل المصالح الإقليمية والدولية ليست متطابقة تمامًا في هذه الساحات بسبب خصوصيات كلٍّ منها على حدة. لكن هناك سمات وجذورًا ومقدمات ذات أصل اجتماعي - اقتصادي - سياسي تكاد تكون بالعموم واحدة أو متقاربة في دورها في كل ما حدث وفي النتائج.

الحالات الأكثر درامية وكارثية كانت في سورية وليبيا واليمن، بينما اكتست تطورات الأوضاع في مصر وتونس طابعًا مختلفًا في العديد من التفاصيل والعوامل، من دون أن يعني ذلك ثبات الأحوال في هذين البلدين، فالأمور لا تزال بعيدة من خواتيمها. والدليلُ على ذلك التطوراتُ الأخيرة التي حدثت وتستمر في تونس، ومظاهر زعزعة الاستقرار في مصر، وهو أساسًا مهتز ويتعرض منذ سنوات للخلخلة من قوى خارجية (تعمل في ليبيا وحتى السودان المجاورين). كما أن هناك عوامل داخلية (تتم أيضًا تغذيتها من الخارج) خلقت أجواء من عدم الاستقرار منذ الانقلاب على مرسي، ذلك الاستقرار الذي لم يُحسم بعد ولا يبدو أنه سيتم حسمه في المستقبل القريب.

الإشكاليتان السورية والليبية هما الأكثر تشابهًا من حيث طبيعة القوى الداخلية المحلية المنخرطة وطبيعة امتداداتها الخارجية، وبشكل خاص حجم الدمار البشري والاقتصادي ودمار البنى التحتية.

والمسألة اليمنية، على الرغم من حجمها الكارثي القابل للمقارنة بسورية وليبيا، فإنها تتميز ببعض التمايزات في ما يخص النظام الحاكم السابق قبل الانتفاضة والذي خرج بسرعة خارج المعادلة من دون مقاومة تقارن بما حدث في سورية أو ليبيا.

دخول الحوثيين منذ السنوات الأولى على الخط والانقلاب على نظام هادي الشرعي في إطار فتح ساحة جديدة للنفوذ الإيراني ضمن مشروعه الإمبراطوري فَتَحَ الأبواب على مصراعيها لإيران في ساحة جديدة لزعزعة الأمن والاستقرار في المنطقة برمتها، وبشكل خاص لاستعمال الأوضاع الجديدة في اليمن كخنجر في الخاصرة السعودية. هذا الوضع الجديد حوّل اليمن إلى ساحة كارثية على شاكلة الحالتين السورية والليبية.

المهم أن الجذور العميقة والأساسيات المتعلقة بمقدمات الزلزال هي تقريبًا نفسها في كل البلدان الخمسة، مع وجود فوارق نسبية تختلف في كل حالة عن الحالات الأخرى. تلك الجذور العميقة والأساسيات هي ما عُرض بالتفصيل في الفصول السابقة لهذا الكتاب، والتي تقوم على أسس اقتصادية واجتماعية وسياسية، ولا سيَّما في ما يتعلق بالحوكمة وإدارة الاقتصاد وحجم الموارد. ونقصد هنا بشكل خاص البلدان الفقيرة بمواردها الطبيعية.

سنعرض في هذا الفصل الحالة السورية على وجه الخصوص، كون المؤلف عاشها بدقة منذ البداية، ولأنها الأكثر تعبيرًا عن أزمات المنطقة بمستوى كارثيتها، ولكن سنستحضر شواهد وقرائن وعوامل أخرى مماثلة أو مطابقة من الحالات الأخرى وسنُبرز العناصر العامة كلما دعت الحاجة إليها، بما يعزز من صدقية قراءة الوقائع وتحليلها.

لن نكرر الجانب السردي لما حدث في بداية الانتفاضة، فمعظمه معروف للجميع بعد مرور قرابة العشر سنوات، لكن سنتوقف بسرعة وإيجاز عند فكرة: كيف كانت هذه الانتفاضة (الثورة) عفوية بامتياز، إذ لم تحركها أيُّ قوى سياسية منظمة أو أحزاب ذات دور أو دخل في انطلاق الثورات، سواء أكانت أحزابًا قديمة أم جديدة، صغيرةً أم متجذرةً، وهذه مسألة لا يجادل فيها أحد.

telegram @soramnqraa

الدافع كان العوامل التي عرضناها بالتفصيل على خلفية التنمية المشوهة والفساد والاستبداد منذ عقود طويلة في سورية وغيرها. كل هذا من الجانب الأساسي، والجانب الآخر يتعلق بمسألة العدوى: «ونحن أيضًا نستطيع أن نثور كما ثارت بلدان الربيع العربي الأخرى».

العمل المسلح لم يتأخر على الرغم من الجدال فيه آنذاك: هل تبقى الثورة سلمية بعيدة من التسلح كثورة مدنية شعبية أم يجب أن تتسلح وتواجه البطش الذي قام به النظام ومن دون هوادة تحت شعار «الأسد أو تدمير البلد»، وقد حزم هو الآخر أمره في إطار مسار يثبت فيه للشعب السوري أوّلًا وللعالم ثانيًا أنه يواجه ثورة إرهابية كونية!! وليس ثورة شعبية.

في هذه المرحلة ومنذ العام الأول جرت محاولات لتنظيم المعارضة السياسية أوّلًا عبر المجلس الوطني، ولاحقًا بعد قرابة العام عبر الائتلاف. والآن، وعلى ضوء النتائج يستطيع المرء أن يقرَّ أن التشكيلين أثبتا في الحصيلة فشلهما التاريخي ليصبحا جزءًا من المشكلة، وليثبت كلٌّ منهما على حدة، وفي مرحلته، أن الشعب السوري والمجتمعين الإقليمي والدولي يجدون أن شعب الانتفاضة يحسّ نفسه يتيمًا من دون أن يقع على من يمثله ويدافع عن مشروعه الوطني الذي انتفض من أجله مقابل النظام الجائر، إلى حدِّ إخفاق كل المحاولات السياسية، سواء على الصعيد المحلي أو الإقليمي والدولي، لإنتاج البديل الحقيقي الذي طمح إليه الجميع بديلًا من النظام.

كانت هذه النتيجة، ولا تزال، هدية مجانية قدمتها من تسمي نفسها «المعارضة» للنظام، والتي عمل هذا النظام، من دون كلل، لكي يوصل العالم إليها، وهي قائمة حتى هذا الحين وتفقأ العيون بوضوحها: أمامكم الخيار بيني كنظام «علماني» وبين هذه المعارضة الغارقة في الفساد والارتهان لأجندات لا علاقة للشعب السوري بها.

هذا هو السبب الأهم الذي ألغى عمليًّا كل المحاولات السياسية على مدى سنوات طويلة وأوصلها إلى الطريق المسدودة.

الفصائل المسلحة بحسب الأطر التي وُجدت وتطورت فيها أدت الدور نفسه بسبب طبيعة تأليفها والمحاولات المستميتة لقوى متشددة ومهيمنة على المعارضة عمليًا منذ السنة الثانية على الأقل لمنع تشكيل أيِّ شكل من أشكال الجيش الوطني وفق المعايير المهنية والتنظيمية والتمويلية المعروفة. ففي هذا السياق تمّت منذ البداية عملية تهميش، وصولًا إلى إقصاء وإبعاد آلاف الضباط المنشقين الذين كانوا يستطيعون ككوادر عسكرية تأطير وإدارة جيش مهني احترافي، ووفق المعايير التنظيمية والإدارية والمالية كأي جيش نظامي في العالم. وبسبب الهيمنة منذ البداية على مؤسسات المعارضة السياسية، صير أيضًا ضمن السياق نفسه، إلى تهميش، وإن دعت الحاجة إلى عزل، كل الوطنيين الحاملين بصدق ونزاهة وكفاءة المشروع الذي انتفض من أجله الشعب السوري.

لم تكن هذه مصادفة بل عملًا مدروسًا ومقرًّا بإصرار، بما يتيح لتلك القوى القديمة أن تجيِّر الظروف والوقائع إياها من أجل تنفيذ مشروعها الخاص الشمولي الذي يتعارض بالمطلق مع المشروع الوطني الذي ابتغاه الشعب السوري. تلك القوى تعمل على هذا المشروع الشمولي منذ عقود من دون أن تستطيع تنفيذه رغم الإرهاصات والخراب الذي تسبب به خلال بعض المحطات.

ضمن الظروف الأخيرة المشار إليها أعلاه كان أصحاب المشروع الاستبدادي الجديد يعتقدون أن الفرصة التاريخية حانت لإنجاز مشروعهم الخاص. وكان بعضهم يعبِّر عن هذه الفرصة بتعبير «لقد وصلت اللقمة إلى الفم».

ومما ساعد في الوصول إلى هذا الوضع، فشلُ غرفتي ما يسمى «الموك» (MOC) و«الموم» (MOM) في دعم الفصائل المسلحة ذات المشارب والأجندات من كل حدب وصوب. كانت المساعدات توزَّع توزيعًا غير متوازن يتأثر بموازين قوى البلدان التي في داخل هاتين الغرفتين وبأجنداتها ومصالحها الخاصة على وجه الخصوص.

telegram @soramnqraa

لاحقًا، وكما نعرف، ألغيت الغرفتان وأصبح التمويل يصل مباشرةً وخارج أيِّ معايير، ولو محتشمة كما كان في السابق، والأهم وفق أجندات هذه البلدان وليس وفق أي اعتبارات أخرى، ولا سيَّما منها ما يتعلق بنجاح المشروع الوطني السوري بعيدًا من أجندات الدول وبعض القوى المحلية.

من الواضح عدم إمكان عرض تفاصيل كل ذلك لأنه يتطلب كتابًا مستقلًّا وكاملًا، ولذلك لن نتوقف سوى عند المحطات ذات الدلالات الأهم.

وفي السياق السابق نفسه بشأن الأهداف والأجندات، وبعد أن أصبح ما كان يسمى الجيشَ الحر أمرًا واقعيًّا، نُفِّذت عمليات متعددة لتصفيته، وقامت بها الفصائل المتشددة المتنامية باطراد على الساحة بسبب الانخراط المباشر لبلدان إقليمية ودولية في دعم مكثف وحصري ومباشر لها. والحصيلة، أن الجيش الحر انفرط بكامله تقريبًا في فترة 2013–2014، بعد تعرُّضه (خاصة مراكز قيادته ومستودعاته) لهجوم ساحق شنّه المتطرفون، فأصبح خارج اللعبة تمامًا وانحسر تدريجًا عن الساحة.

هذه الوقائع كانت تتطور باستمرار وتتعمق وفق المسار السابق المشار إليه حتى عام 2015 حينما شعر الطرف الروسي الذي كان متواجدًا تاريخيًّا في سورية، على أصعدة مختلفة سياسيًّا واقتصاديًّا وعسكريًّا، بأن الأمور على وشك الخروج عن السيطرة وأن النظام على وشك الانهيار.

هنا حصل، كما هو معروف، انخراط شامل وغير مسبوق لروسيا في الأزمة السورية، وتجلّى بالاكتساح الروسي الشامل للساحة في عام 2015، فتغيرت موازين القوى بشكل جذري لمصلحة النظام. هذه المسيرة استمرت بعد ذلك سنوات، من جهة على الصعيد العسكري بأوجه مختلفة، بما فيها بناء قاعدة حميميم الجوية والقاعدة البحرية في طرطوس. أما على الصعيد السياسي فبدأت المحادثات في جنيف، ولاحقًا في أستانا وسوتشي، وخلال هذه المراحل الأخيرة، وبعد حادث إسقاط الطائرة الروسية في الشمال السوري بيد الأتراك بدأت مرحلة جديدة تختلف نوعيًّا عن كل ما سبق، حيث أصبح الثنائي

الروسي - التركي اللاعبَ الأساسي، وربما الحصري، في التطورات اللاحقة حتى هذا اليوم في سورية.

وعلى خلفية المصالح الاقتصادية والاستراتيجية العملاقة لكلا الطرفين تمت إعادة صوغ كاملة للإطار السياسي، ولمحاولات إيجاد حل سياسي للكارثة السورية، عبر عملية انتقال سياسي جذري بحيث وُضع في النهاية مسار جديد على خلفية حل مسائل أمنية مفترضة، وذلك عبر مسيرة أستانا، ولاحقًا سوتشي، كبديل لكل العملية السياسية التي كان من المفترض أن تستمر في جنيف وضمن بيئة دولية شاملة تقودها الأمم المتحدة.

لن نذهب أبعد من ذلك فنسرد التطورات التاريخية اللاحقة، بل سنكتفي بعرضها في دراسة وبإبراز دور اللاعبين الأساسيين في سورية خلال السنوات الخمس الأخيرة، وعلى وجه الخصوص الدور الإيراني، والدور التركي، والدور الروسي، ووضع المعارضة، والدور الأوروبي والغربي بشكل عام.

ثانيًا: تدمير النسيج الاجتماعي السوري وتحديات بناء بديل للنظام

لقد فقد السوريون وطنهم وانتهى بهم الأمر مجرد ضحية بين مطرقة النظام وسندان الثورة المضادة، فلا أحد، ولا مجموعات، ولا قوى مجتمعية مبلورة أو أحزاب قديمة أو جديدة، يستطيع إعادة بناء الوطن في المستقبل المنظور على الصعيد البشري أو الاقتصادي أو العمراني.

إذا كانت رواندا، أو كمبوديا قبلها، واحدًا من الأمثلة الأكثر درامية في التاريخ الحديث، إذ قُضي في كلٍّ منهما على حياة ما يقارب المليون ونصف المليون في حرب أهلية، فإن الهياكل العمرانية والبنى التحتية على تواضعها، لم تتعرض فيهما لقليل من الكثير الذي حدث في سورية.

الأخطر في كل ما حدث في سورية هو الدمار شبه الكامل للنسيج الاجتماعي الذي كان في حالة تعايش بين المكونات المجتمعية منذ الاستقلال وما قبله.

telegram @soramnqraa

هذا النسيج الذي دمَّره بشكل أساسي أنفسهم: النظام بالدرجة الأولى، وثانيًا ما يسمى «المعارضة» بدرجات متقاربة (ولكن الأخيرة أقل قليلًا بالمقاييس النسبية) وذلك في أنفاق ومتاهات مشاريع طوباوية عبثية لدولة موهومة أصولية وقد تكون ظلامية، هذا النسيج لن تستطيع أي تسوية دولية (إن حدثت)، وهي أساسًا لم تعد هدفًا ذا أولوية للقوى الدولية المتناحرة على الساحة السورية اليوم، إعادة بنائه. هذه القضية لا يستطيع حلها إلا السوريون أنفسهم، لكن أي سوريين؟ لا النظام الحالي ولا المعارضة المرتهنة والمأجورة وكلاهما لا يملك من أمره شيئًا مهيَّآن أصلًا لفعل ذلك. لا بل أكثر من ذلك استمرارهما سوف يؤدي إلى مزيد من التهتك لهذا النسيج الاجتماعي.

إن العديد من الوطنيين السوريين يشعرون بالخشية من احتمالات التقسيم على قاعدة مناطق النفوذ القائمة حاليًا على الساحة السورية، والذي قد يتحول إلى حقيقة واقعة في المستقبل المنظور بعد احتمال فرض شكل من أشكال التسوية الدولية من فوق، وذلك في ظروف استحالة أن تصل الأطراف السورية إلى حل قابل للحياة لا عبر محادثات في جنيف أو غيرها ولا عبر تسويات دستورية مشكوك فيها أصلًا وتحوي عناصر تفجيرها الذَّاتي من الداخل عبر نظامها الداخلي.

الخوف الحقيقي هو أن نتاج التقسيم المفترض سوف يُنتج سلسلة من الحروب الأهلية الجديدة التي تأتي على معظم ما تبقّى. عندها، وخلال فترة ليست بالقصيرة، قد تنشأ حالة وعي جديد لدى الجميع، أو العقلاء منهم على وجه الخصوص، بأنهم سيهلكون جميعًا إن لم يختاروا القطيعة النهائية والأبدية مع كل المشاريع الخاصة العبثية والطوباوية، وهذا الوعي الجديد ولو تأخر، سيجعلهم يعودون معًا إلى ترميم النسيج الاجتماعي، ولو ببطء، لكن بثبات كحل وحيد لإنقاذ القارب الذي قد يهلكون فيه سوية. كل هذا يعني بالضرورة أنه تتعين إعادة صوغ للمشروع الوطني الحداثي الذي يأخذ بالحسبان الوقائع الجديدة وكل الإشكَّاليات التي أنتجتها سنوات الحرب، وفي مقدمتها القضايا السياسية والمجتمعية.

هناك مسألة كشفت عنها السنوات العشر العجاف الأخيرة، وتتلخص في أن أكثر من نصف قرن من الحكم الشمولي والفساد **ولَّدَ ثقافة طاغية ضمن أوساط المعارضة نفسها وحتى على مستوى القطاعات الشعبية الواسعة تحمل ثقافة النظام نفسه وتعكس خرابًا واسعًا في القيم الأخلاقية والمعرفية في المجتمع.**

هناك عشرات القرائن التي تثبت هذه الحقائق **وإلا كيف يمكن تفسير أن يصبح الفساد والرشوة والكذب والاحتيال وثقافة «الواسِطة» والمحاباة والكثير مما شابه من الأمراض والأوبئة الاجتماعية سائدة ولا تخلق أيَّ ردات فعل صادمة عند أحد!**

في واقع الأمر، **كل مثل هذه المظاهر يُعبَّر عنها كمجرد «شطارات» و«حذق» ومهارات مشروعة للكسب ولتحقيق الذات في داخل مجتمع مضطرب فَقَدَ المعايير الأخلاقية كلها، وفي مقدمتها الدينية المكتسبة والمتأصلة في المجتمعات الإسلامية منذ عقود طويلة.**

وبالحصيلة، وبعيدًا من «الكليشيهات» المتداولة، **هناك صعوبة حقيقية لتبيين فوارق حقيقية بين أَفَّاقِي النظام وثقافة مؤيديه المريضة وأوساط واسعة في صفوف الطرف الآخر.**

إنها **مسألة ثقافة أصبحت متعضِّية وطاغية في المجتمع، بغضّ النظر عن التمايزات الأيديولوجية والمكوناتية** التي يمكن أن تلحظها في كل محطة ضمن الظروف المريضة السائدة حاليًا.

ما حصل أنه عندما اهتز النظام وتضعضع إلى حدِّ حافة الانهيار حدثت عمليات فرار جماعية من قارب قاب قوسين أو أدنى من الغرق، وأصبح الكثيرون من الفارين يبحثون لأنفسهم عن موقع على وجه السرعة على الضفة الأخرى، وإلا كيف لم يستطع الثوار، وفي مقدمتهم ما يسمى المعارضة على مدى عشر سنوات خلقَ بديل حقيقي وليس كرتوني للنظام؟ لماذا كان هناك تحريم لإجراء أي عمليات تدقيق ومراقبة في مؤسسات «المعارضة»؟ لماذا

telegram @soramnqraa

كان ممنوعًا توحيد الفصائل وتأطير آلاف الضباط والأفراد المنشقين في هيكلية جيش نظامي كمؤسسة موحدة وفق المعايير التنظيمية والهيكلية السائدة في كل جيوش العالم؟ الجواب هو أن القوى السائدة والمهيمنة على المعارضة كانت تعمل على مشروعها الطوباوي الخاص، الذي تعيقه أي محاولة للتنظيم المؤسساتي والجماعي على مستوى مشروع وطني ينتج بديلًا حقيقيًّا للنظام خارج مشروعها الخاص.

طبعًا ساعدت على ذلك العوامل الدولية للقوى الفاعلة فيها، التي تحولت بسرعة عن الرغبة الصادقة في وجود بديل لبناء سورية كدولة مدنية ديمقراطية حديثة، أو على الأقل عن تسهيل صناعة البديل، فتحولت أهدافها إلى مجرد البحث عن مصالحها الخاصة ضمن البازار الإقليمي الدولي المعقد والذي يتشكل ويتطور منذ السنتين الأولى والثانية للانتفاضة.

هكذا أصبحت مسألة إنتاج البديل هي مشكلة السوريين وليس مشكلة الآخرين في ظل الترتيب الجديد للأولويات الجيوستراتيجية لدول النفوذ الحالية على الساحة السورية.

لماذا لم تنجح حتى محاولة واحدة من ضمن المئات لعقد أيِّ شكل من أشكال «المؤتمر الوطني» لفرز جسم جديد يعبِّر وبشكل نسبي عن طموحات السوريين والأهداف التي انتفضوا من أجلها؟ لماذا كانت هناك لامبالاة من البلدان الصديقة إقليميًّا أو دوليًّا بدعم أولئك الوطنيين المخلصين بعيدًا من الأجندات أو تسهيل عملهم أم إن هناك غايات في نفس بعضهم؟ لماذا استمر الدعم من أكثر من بلد لمكوِّن واحد لا يمثِّل إلا أقلية صغيرة من الشعب السوري على الرغم من إدراك الجميع لاستبداد هذه الأقلية وفسادها إلى حدود تقترب من مواصفات النظام ذاته؟

نعم لقد أدى النظام دورًا في هذا، بل استمر فيه ليبيِّن لبلدان الإقليم والمجتمع الدولي أن البديل الذي يبحثون عنه غير موجود، وإن وُجدت هياكل جديدة فهي لا تختلف عنه في شيء، وقد تكون أسوأ منه إن طُبقت معايير سياسية وأخلاقية حقيقية.

كيف يستطيع الشعب السوري الذي تحوَّل إلى مساحة رمادية شاملة تعارض النظام ولا تثق به من جهة، أن يسلّم أمره لـ«معارضة» يكرهها ويستهجن أفعالها، من جهة أخرى، يقودها رموز على شاكلة «الأسد أو نحرق البلد»؟ هذه الثورة المرتهنة تتميز بافتقاد كامل للتداول، وبافتقاد مطلق لأبسط القواعد الديمقراطية: استشراء الفساد غير القابل للمحاسبة، ثورة بموظفين مدفوعي الأجر، نهب علني ومكشوف لأموال بملايين الدولارات قدمتها بلدان لإنشاء محطات إعلامية أو تلفزيونية لدعم الثورة، تورُّط مشين في إعطاء تقارير طبية مزورة لمصلحة النظام، تشويه استشهاد أيقونات الثورة والعمل مع أجهزة استخبارات النظام حتى بعد الثورة مقابل رشى مالية سخية، قادة مدى الحياة هم أشخاص من خلفيات دينية ليس إسلاموية فحسب وإنما «خوارنة» ذوو ممارسات بيدوفيلية، رجال عصابات ممتهنون كانوا يتاجرون مع رموز النظام قبل الثورة وبعدها وذوي ارتباطات استخباراتية متعددة، ويصل بهم السقوط إلى اضطهاد الطلاب وابتزازهم بالتشارك مع أجهزة النظام نفسه، ووصل سقوطهم إلى التحول لمجرد عصابات مافيوية بكل معنى الكلمة علنًا ومن دون خجل أو وجل!! هؤلاء «الثوار» يملكون الثروات والقصور التي جنوها من الفساد. معارضة يقف في أعلى هرمها بعض الأشخاص الذين كانوا يديرون شبكات دعارة في سورية سابقًا. كل هذا ليس سوى غيض من فيض ونحن لسنا هنا لنشر الغسيل الوسخ وما أعظمه!!

كيف يمكن أن يقود الفصائلَ العسكرية أشخاصٌ شبه أميين من عمال الباطون وأسواق الهال، وأصحابُ حوانيت وتجارات بسيطة، ومقاولون وأمراء حروب ووو.... هم بالعشرات، بينما هناك الآلاف من الضباط المنشقين الذين حُجر عليهم وأخرِجوا من معادلة الثورة السورية، وكان باستطاعتهم أن يكونوا عمودها الفقري. طبعًا لا أحد ينفي وجود بعض الحالات المدسوسة والانتهازية، لكن هذا يُعدُّ حالة واردة وطبيعية في كل الحالات التاريخية المشابهة. **وما هو غير طبيعي أن لا يكون هناك جهاز رقابة.** يمكن أن يسرد المرء من **حالات السقوط «لرموز» المعارضة السياسية ما يعجز أن يصدقه العقل الذي تعوَّد على الفضيلة.** كل هذا يعرفه النظام وتعليماته دومًا لأجهزته

telegram @soramnqraa

الأمنية: حذار أن تفضحوا أحدًا أو تمسوا هؤلاء «الثوار» فإن أهم دعامة لاستمرارنا هي المحافظة على هؤلاء على رأس المعارضة لأن لا أحد يثق بهم. وفي واقع الأمر، لا الشعب السوري ولا الأطراف الإقليمية والدولية التي تعرف الكثير عنهم وتصمت، يثقون بهم.

إذًا، لقد أصبح حاليًا استمرار وجود هذه العصابات على رأس المعارضة، ونظريًا على رأس المشروع الوطني السوري الذي لا علاقة لهم به، هو التحدي الأكبر لبناء البديل. وأكثر من ذلك، أن هذه العصابات تتمتع بحماية دول بعينها، لأن استمرار معارضة كهذه لا تحظى لا بثقة الشعب السوري ولا المجتمع الدولي يُسهِّل لهذه الدول تمرير أجنداتها بتواطؤ معها، طالما أنها مستعدة لتأجير نفسها مقابل ضمان حمايتها بلا حدود وامتيازات سياسية ومادية.

إن السوريين يتمنون على الأصدقاء والأشقاء التوقفَ عن إعادة التدوير المستمرة لهذه النفايات الفاسدة. عندما كانت المناقشات والحوارات تجري مع القوى الفاعلة والممثلة للبلدان الأساسية المنخرطة في القضية السياسية، سواء في أوروبا أو أميركا، كانوا يكررون باستمرار، خاصة الأوروبيين منهم: لقد فشلتم في إنتاج بديل للنظام نستطيع أن نراهن عليه في أيِّ عملية سياسية، وفي مناسبات أخرى يقولون: نعم نحن نعرف بدقة طبيعة هذه المعارضة وارتباطاتها وعدم صدقيتها كممثل للشعب السوري، ولكن ماذا تريدون منا؟ هذه مسألة سورية داخلية لا نستطيع التدخل فيها. وفي مناسبات ثالثة يقولون: نحن لا نستطيع أن نستورد لكم معارضة من السويد. نحن لا نريد أن نتدخل في تشكيل مؤسسات المعارضة أو ترتيبها لأننا سوف نُتَّهم بإيجاد حامل يعمل لمصالحنا الخاصة ضمن العملية السياسية. وفي الحصيلة يقولون: نحن بحاجة إلى خيط ما على الطرف الآخر، على طرفكم لكي يكون هناك إمكانٌ لدفع النظام إلى التفاوض مع طرف آخر، وإلا فلن تكون هناك عملية سياسية، وهو ما يعني أننا ننسحب أو ندير ظهورنا لكل شيء، الأمر الذي لا نستطيع أن نفعله ونبرره أمام شعوبنا.

ضمن السياق نفسه يكفي أن نشير إلى **ردة فعل أوباما** وانطباعه عندما دخل وحضر مرةً جانبًا من النقاش لوفد من المعارضة مع ممثلي الخارجية

الأميركية في واشنطن، ولم يكن مبرمجًا فيه حضور أوباما. حضر فجأة كمستمع ومن دون سابق إنذار. ولخّص رأيه، بعد خروجه، لرئيس الوفد الأميركي: «**أيُّ معارضة هذه! هؤلاء الذين كنتم تتحاورون معهم ليسوا سوى مزارعين وأصحاب ورشات وحرفيين وهواة وأطباء أسنان**»؟ **لقد نقل هذا الكلام بدقة، في وقت لاحق، مسؤولو الخارجية الأميركية، وكنا ممن اطلع عليه.**

وعودة إلى تحديات بناء الجسم البديل للمعارضة لمواكبة العمليات السياسية الإقليمية والدولية اللاحقة، فهناك الدور البالغ الأهمية الذي يمكن أن تؤديه البلدان الشقيقة. لقد حاولت هذه الأقطار الشقيقة والصديقة على مدى السنوات الماضية أن تقوم بدور مهم لمصلحة الشعب السوري الذي كانت تعتقد، أو تتظاهر، بأن هياكل المعارضة القائمة ضمنه تمثّله كما يجب.

إننا نعتقد أن هذه البلدان أصبحت تدرك مشكلةَ شرعية وتمثيل مثل هذه المعارضة للشعب السوري، ولو بشكل نسبي (في غياب إمكان إجراء أيِّ انتخابات في الظروف الراهنة). لقد توضّح لها اليوم أن الجسم (أو الأجسام) الحالية للمعارضة أصبحت مرتهنة وأن مشروعية تمثيلها مشكوك فيها. وقد قالوها بصراحة في الشهور الأخيرة معتبرين أن إيجاد جسم بديل يمثل الشعب السوري هو تحدٍّ كبير لكل من يريد أن يتصدى لمحاولة الخروج من النفق. لكن المشكلة أن هناك عطالة، وربما عدم وجود إرادة سياسية كافية في ظل التحديات السياسية الضخمة التي تواجهها هذه البلدان على الصعيد الإقليمي، خاصة مع الدور المزعزع للاستقرار الذي تمارسه إيران في عموم المنطقة، وبشكل خاص في اليمن، كل ذلك إضافةً إلى تحديات المجموعات الإرهابية الفاعلة التي لا تزال في المنطقة وأبعد منها.

ومن المفارقات أن بعض الهيئات من صفوف المعارضة التي تحظى بتمويل البلدان الشقيقة تعمل في الواقع ضد مصلحة هذه الدول علنًا. تكرر ذلك أكثر من مرة، ومع ذلك لم يُتخذ إجراء حاسم للحد من نشاطها وللتوجه أكثر باتجاه المساعدة في إيجاد جسم حقيقي شفاف وأمين على مصالح الشعب

telegram @soramnqraa

السوري ومشروعه الوطني، بحيث يكون نزيهًا ووفيًّا للشعب الذي انتفض من أجله ولأشقائه الذين لم يتوانوا عن دعمه.

على خلفية العرض السابق لتمزق النسيج الاجتماعي وتحديات بناء جسم جديد كبديل لهياكل ما يسمى المعارضة الحالية لا بدَّ من إيجاد بديل ليواكب العمليات السياسية المقبلة التي ستطغى عليها المقاربات الدولية في ظل الفشل المستمر لإنتاج حلول سياسية نتيجة عمليات جنيف أو أستانا، بما فيها العمل في إطار لجنة دستورية. في كل هذه الوقائع لا يزال الاستعصاء هو سيد الموقف بانتظار حدوث اختراق ما في أحد عناصر المعادلة القائمة.

ثالثًا: مسألة الأدلجة المشوَّهة للمجتمع والدولة والاستثمار فيها

هناك فرق بين النظام الذي ظهر إجماع كبير على إسقاطه وتغييره والمجتمع والدولة اللذين كانا لا يزالان وسيبقيان ملكًا للشعب.

لا أحد يملك صلاحية ولا حق إعادة صوغ الشعب ومجتمعه ودولته. هما موجودان منذ قرون طويلة ضمن سياق الشعوب الأخرى، وعلى وجه الخصوص العربية والإسلامية، بكل مكوناتها وموزاييكها التي كانت وستبقى عوامل إغناء وتطوير على مدى التاريخ.

هناك قضية أساسية تتلخص في أن إخفاقات التنمية البشرية والاقتصادية في المجتمع السوري كغيره من الشعوب النامية لم تكن وليدة سوء فهم أو ضعف مستوى اعتناق وتطبيق الدين أيًّا كان أو المذاهب، لا في المنطقة ولا خارجها، وإنما لفشل نماذج التنمية التي تعتمدها أو تقوم بها أنظمة الفساد والاستبداد حيث لم تكن أهدافها عمليةَ النهوض الشامل مرورًا بالتنمية البشرية والمجتمعية وصولًا إلى التنمية الاقتصادية الشاملة واللحاق بركب الأمم المتقدمة والمتطورة.

كان الهدف في معظم الحالات هو الحفاظ على السلطة وتحقيق المكاسب والامتيازات الخاصة بعيدًا من أفق النهوض الشامل والعدالة وتكافؤ

الفرص أمام الجميع على قاعدة المعرفة والنزاهة والتفاني في خدمة المشروع النهضوي الحداثي، بصرف النظر عن الأيديولوجيات واصطياد الفرص بغير وجه حق.

كل هذه الأساسيات كانت في عمق الانتفاضات والثورات الشعبية العفوية بالمطلق في بدايتها والتي كانت تمثِّل حالة نضجٍ في الوعي الجمعي نتيجة تراكمات عقود من الاستبداد والفساد، وسطو القوى والدوائر الحاكمة على مصادر الثروة بما في ذلك التراكمات المتواضعة في ظل تنمية مشوهة.

هذه الأساسيات المحركة للانتفاضات والثورات هي ذاتها التي تم ويتم التلاعب فيها منذ المراحل المبكرة للثورات والتي تتعاظم في المراحل المتقدمة في إطار عمليات السطو على الثورات وتجييرها وفق أجندات دخيلة مؤدلجة خارج المشاريع الوطنية للشعوب التي انتفضت ضد الدكتاتورية والفساد، لتحول العملية برمتها إلى ثورات مضادة لا يمكن أن تشكِّل في النهاية إلا الوجه الآخر للأنظمة التي قامت الثورات ضدها. لقد أدى ذلك في الحصيلة إلى تعثُّر ثم إلى سقوط وإجهاض مشروع الثورات المدنية الديمقراطية المتمثل في مشروع دول المواطنة والقانون عبر القبول بتبادل السلطة والديمقراطية لمصلحة التنمية والنهوض بعيدًا من الأدلجة والمشاريع الطوباوية.

العامل الذي أنتج الانقلاب في موازين القوى تمثَّل، إضافةً إلى إشكاليات العوامل الداخلية السابقة، في دعم غير محدود من جانب قوى إقليمية ودولية لقوى الثورة السورية المضادة منذ البداية، حيث كانت هذه القوى تخشى أن يصبح انتصار الثورات الشعبية السلمية تحديًا مستقبليًّا لاستمرارها. وعلى الجهة الدولية بشكل خاص، فقد انتقلت بلدان كثيرة ذات ماضٍ إشكالي قديم الجذور أو بلدان صاعدة جديدة من تأييد بلا تحفظ في البداية للانتفاضات إلى إعادة تقييم الوضع ضمن حالات الفوضى الشاملة المستجدة وتشابك المصالح مع قوى أخرى مضادة أو منافسة دخلت حديثًا إلى الساحة وضمن معادلة موازين قوى جديدة. هذه البلدان الداعمة في البداية تحولت إلى الاصطياد في الظروف الجديدة لتحقيق مصالح غير نزيهة عبر الدخول في لعبة الصفقات

telegram @soramnqraa

حتى وصلت الأمور لدى بعض مراكز النفوذ الدولية والإقليمية إلى دعم مستور وأحيانًا علني للأطراف المتشددة وحتى الإرهابية بأفق استثمار سياسي لها لتحقيق مصالح آنية ومستقبلية ضمن ظروف ملائمة عندما تزداد حدة التناقضات أو يحين وقت تقاسم المكاسب في صفقات إقليمية أو دولية قادمة.

لقد وصلت الأمور بالنسبة إلى القوى التي تحمل مشاريع أصولية على قاعدة الأدلجة والتسييس للمجتمع والدولة إلى حدِّ التعاون والتنسيق وتبادل الأدوار مع المجموعات المتطرفة والإرهابية لتوظيفها بشكل مستور وخبيث في مشروعها القادم لبناء دولة شمولية جديدة خارج العصر. يحدث هذا لسبب واضح هو أن الأرضية الأيديولوجية وآفاق المشروع الطوباوي عندهم جميعًا واحدةٌ في أساسها، والتمايزات بين هذه التشكيلات بدوائرها المختلفة تتعلق فقط بتفاصيل المشروع العام.

وفي هذا السياق قامت هذه الأطراف التي تقع ضمن محيط عقائدي واحد باستثمار التناقضات والتجاذبات الإقليمية والدولية والانخراط فيها كلاعبين أُجَراء حينًا، أو مستقلين لأجل مشروعهم الخاص حينًا آخر، وذلك من أجل السطو والهيمنة على الثورات الشعبية ذات المشروع الوطني وتوظيفها بعيدًا من المشروع الأوّلي الأساسي من أجل بناء دولة عصرية على أسس أفضل المعايير المعروفة والمختبرَة في البلدان المتقدمة أو تلك التي هي قيد التطور. تلك البلدان الأخيرة تشهد اليوم نهوضًا غير مسبوق في التنمية والتطور الاقتصادي والمجتمعي، بما في ذلك أقطار تقف على الأسس نفسها الديموغرافية والمذهبية والخلفيات التاريخية في آسيا، وعلى وجه الخصوص بلدان مثل ماليزيا وباكستان وأقطار أخرى تقف على أسس مختلطة مثل سنغافورة والهند والصين وكوريا الجنوبية على سبيل المثال لا الحصر.

إن إصلاح الخلل المريع والمتأصل في التنمية البشرية والاقتصادية في البلدان العربية وبعض الأقطار الإسلامية، والذي عرضناه بالتفصيل سابقًا في هذا الكتاب لن يتأتى عبر صوغ الدولة على أسس خارج العصر، أي تقوم على إعادة صوغ النموذج العام للدولة كدولة، **وإنما عبر إعادة صوغ منظومة الحكم**

وآليات التنمية البشرية والاقتصادية ضمن إطار حوكمة نزيهة وتحت مراقبة الهيئات المنتخبَة. يتعين ترميم مؤسسات الدولة التي نخرها الفساد والمحسوبية واحتكار السلطة لأفراد وجماعات ليسوا سوى مؤسسات مافيوية.

إن هذا يعني أن الدولة الجديدة يجب أن تحكم مؤسساتها قواعد الكفاءة والنزاهة والشفافية والمراقبة، وذلك وفق متطلبات العصر الذي تحكمه المنافسة والسباق في مجال العلوم والتكنولوجيا وفعالية إدارة الاقتصاد والتوقف عن المهزلة الوظيفية السائدة في المجتمعات كمجرد مجتمعات استهلاك.

هناك مسألة بالغة الحساسية والأهمية **وهي مسألة الاستثمار في الطائفية، والتي تقوم فيها كل الأطراف من دون استثناء بتسييس كل أمر، وذلك بالعمل في أوساط البسطاء ومحدودي التجربة والنضج لحشد الجهود كلٌّ باتجاه مشروعه، وكلٌّ على طريقته الخاصة.**

إذًا تُحشد هذه الشرائح الشعبية الواسعة لتعبئتها وفق اعتبارات عقائدية جذابة في ظروف عملية الدمار الشامل التي تعرضت لها سورية وشعبها. السلاح الأمضى الذي يُستعمل هو الحشد على أسس طائفية في مجتمع تسود فيه الأمية والفقر.

هناك إجماع على طائفية النظام واستخدامه لهذا السلاح من أجل تماسكه واستمراره، لكن في المقابل ليس من الحكمة السياسية والأخلاقية استعمال السلاح نفسه باتجاه آخر. **فلا يمكن أن تحارب طائفية النظام بطائفية مضادة لأن ذلك سيكون بالضرورة خدمة مجانية للنظام.** حدث هذا بوضوح وبإصرار تام **في بداية الثمانينيات من القرن الماضي عندما قامت الأطراف نفسها التي تعمل لمشروع عبثي ومن دون أفق اليوم، قامت حينها بأعمال قتل طائفية لمئات المواطنين على الهوية تركت بصماتها الثقيلة في العبث بالنسيج الاجتماعي للشعب السوري.**

الجميع يتذكر تلك الأحداث الدامية على الرغم من أن العشرات من الضحايا لم يكونوا يؤيدون النظام لا بل كان معظمهم معارضًا له. حتى هذه

telegram @soramnqraa

اللحظة لم تُنتقد أو تفنَّد أو حتى يُبدى رأي في تلك العمليات. وقد وظَّفها حافظ الأسد في حينه وقام بالعمليات المعروفة في حماة وتدمر وحلب وجسر الشغور وغيرها. وهنا أيضًا تحضر إلى الذهن **حادثة مدرسة المدفعية في حلب في بداية الثمانينيات والتي أحدثت أيضًا شرخًا جديدًا** في المجتمع السوري لم يتأخر النظام آنذاك عن استثماره حتى النهاية.

المساعدات والخدمات المجانية التي يقدمها هؤلاء المتشددون في كل محطة، كي لا نقول أكثر من ذلك، أدت إلى استقرار النظام وثباته آنذاك وتحوَّل إلى الرقم الأصعب في المنطقة وهرولت معظم البلدان الإقليمية والعالمية، إن لم يكن كلها، إلى التعاون معه كمرجعية سياسية وإلى اعتباره حجر الزاوية في استقرار المنطقة. اليوم هناك قطاع واسع في صفوف ما يسمى المعارضة السورية يصفِّق لعمليات القصف الإسرائيلية لمراكز أبحاث ومؤسسات صناعية مملوكة من الدولة السورية نفسها وليست مُلكًا لأحد في داخل سورية أو خارجها. هذه النماذج الضَّالة نفسها، كي لا نفصح أكثر بالقول، **تُعبِّر عن ابتهاجها وشماتتها عندما تلتهم الحرائق في الآونة الأخيرة الغابات والقرى في جبال الساحل. لا بل لا يتردد بعضهم في التصريح عن تمنياته في أن تلتهم النيران الغابات والأرض ومن يعيش عليها! هل هذا عمى سياسي وأخلاقي لا يميز بين النظام والشعب والدولة أم هو عَدَميَّة وطنية شاملة؟ هل هذه النماذج مؤهلة فعلًا لبناء وطن موحد أم وهبوا أنفسهم لتدمير مثل هذا الوطن؟ هل هذا يخدم قضية التعايش بين مكونات الشعب السوري بكل أطيافها أم يدمر أي إمكانٍ متبقٍ لإعادة إنعاش هذا التعايش على قاعدة العدالة الانتقالية؟**

في السنوات الأخيرة هناك من يكرر الخدمات المجانية نفسها ويساهم في تقوية النظام من حيث لا يدري، والأهم من ذلك يساهم في تدمير ما تبقّى من النسيج الاجتماعي السوري، وبات يفتح أبوابًا عريضة لتفتيت ما تبقّى من سورية ولتقسيمها. فهناك من ينتظر النضج النهائي للتقسيم وفرصته على الأبواب، وقد لا يتأخر الوقت طويلًا ليبدأ فرط عقد السلسلة.

إن النفخ والتجييش الطائفي وممارسة الطائفية البغيضة في أوساط ما يسمى المعارضة لن تؤدي كلها إلا إلى الكوارث، وهي تشبه كرة الثلج التي تتعاظم كلما تدحرجت وسوف تؤدي في النهاية إلى التقسيم وحروب أهلية على قواعد طائفية وهذا آخر ما تحتاج إليه سورية والمنطقة.

إن أخطر التحديات في سورية المستقبل إن قُدِّر لها البقاء هو الاستقطابات والتجاذبات المذهبية أو القومية التي **تؤسس لاستحالة التعايش المشترك بين مكونات الشعب السوري**، ذلك التعايش الذي كان قائمًا على مدى قرون وكان عامل إغناء للكل، وبكل معنى الكلمة.

إن النتيجة الحتمية لهذه المسارات الضَّالة، سواء كانت بوعي أو من دون وعي، ستكون التقسيم الفعلي لسورية على أساس مناطق النفوذ القائمة حاليًّا. فحذارِ حذارِ من هذا الأفق الإجرامي، وعاجلًا أو آجلًا سيدفع المسؤولون عن تلك الجريمة ثمن ما اقترفته أياديهم.

فمن الاغتيالات الطائفية على أساس الهوية في بداية الثمانينيات من القرن الماضي إلى حادثة مدرسة المدفعية في حلب، والتي لا يزال بعض الضالين يسمون منفِّذها حتى اليوم بأمير الشهداء، إلى الابتهاج والتصفيق لتدمير الدولة وحرق البلاد والعباد وإلى أدلجة الثورة ووضع بديل عبثي مكانها، ثم الارتهان لأجندات لا علاقة لمصلحة الشعب السوري فيها. **لقد كان الوطنيون السوريون يطمحون إلى لملمة جراح الماضي ودفن تلك الأحداث الدامية المشبوهة ووضعها في ذمة التاريخ حرصًا على السلم الأهلي وإعادة ترميم النسيج الوطني الاجتماعي**، كي لا يستمر خلط الأوراق وتجيير كل ذلك في الأجندات المشبوهة ضد مصلحة المشروع الوطني السوري. لكن يبدو أن بعضهم لم يستنتج العبر لمراجعة الوقائع في ضوء تحديات الحاضر والمستقبل **ويدخل اليوم في مشاريع طوباوية أصبح فيها الشعب السوري محصورًا بالنتيجة بين مطرقة النظام وسندان الثورة المضادة.**

إن الاسترسال الواسع عبر هذا الفصل في معالجة قضايا أدلجة المجتمع وتسييس كل ما أفرزته الحرب الظالمة على الشعب السوري، وكذلك

telegram @soramnqraa

الإشكالات المشابهة حتى في العقود التي سبقت الحرب في إطار مشروع عبثي لا وطني، كان ذلك الاسترسال بسبب حساسية تلك التحديات وخطرها الداهم على مستقبل الدولة السورية كدولة وعلى شعبها. وفي العمق فإن تناوُل هذه المسائل الإشكالية يثير أشد الألم في النفس ويعصر القلب، وكم كان المرء يتمنى القفز عن هذه التحديات المؤلمة، غير أن الشعور بالمسؤولية إزاء الأخطار الداهمة ذات الصلة يجعل من الصعوبة بمكان، لا بل من المستحيل التعاطي معها بلامبالاة **لتجاوُز أولئك الفاسقين والموتورين والمهرجين الذين أعماهم ضلال المناهج المقولبة التي أصبحت خارج عصر ثورة اقتصاد المعرفة وتطوُّر الشعوب في عصر العولمة والحداثة.**

أيها الناس اتقوا الله وتعاليم رسوله إن كنتم تؤمنون. إن الحل الحقيقي لتحييد الاحتقان الطائفي وإلغائه هو اعتماد العدالة الانتقالية كركن أساسي في العمليات السياسية اللاحقة، وبشكل خاص خلال العملية الانتقالية. تدمير الوطن ومؤسساته وشعبه من دون تمييز لن يبني حتى تلك الدولة العبثية التي يحلم بها بعضهم.

رابعًا: التجاذب والتسييس المذهبي هل هما مظلة عقائدية محلية أم غطاء لمشاريع إمبراطورية؟

إن المتطرفين الشيعة والمتطرفين السنة هما وجهان لعملة واحدة وهم يؤدون دورًا مدمرًا وربما سيظلون يعملون على تسييس المسائل العقائدية هنا وهناك.

وفي العمق، فإن هذه المجموعات المتطرفة ليست سوى الغطاء السياسي المؤدلج بغية استقطاب القطاعات الشعبية الواسعة المحدودة الوعي، من أجل تدعيم وتمرير مشاريع إمبراطورية عمقُها الحقيقي قوميٌّ أكثر مما هو مذهبي، وإلا فما هي أهمية التمايزات الفارقة بين الإسلام السني والإسلام الشيعي، إن وجدت، في عالم القرن الحادي والعشرين الذي تجاوز الثورة الصناعية إلى الثورة الرقمية والمعلوماتية والذكاء الاصطناعي؟ إن صفقة القرن التي يجري التحدث فيها كثيرًا لن تكون تلك المحيطة فقط بالقضية الفلسطينية، وإنما

سيكون جسمها السياسي حصيلةَ الصفقات التي تجري في إطار سوق (بازار) إقليمي دولي متعدد الجوانب والأطراف. وهنا ليس من المستبعد أن تزول بلدان وفي مقدمتها سورية، هذا البلد الجميل على سواحل شرق المتوسط لتنتهي إلى دويلات قزمة ومتنافرة كمحطات لحروب مستقبلية على شكل داحس والغبراء للإفناء المتبادل. هذا الأفق الكارثي سيكون مجرد مقدمة، إضافةً إلى عناصر مشابهة في ساحات أخرى، لمشروع إعادة إنتاج إمبراطوريات تاريخية عفّى عليها الزمن منذ قرون واليوم جاءت ظروف لاستخدام الكارثة السورية والكوارث الأخرى التي أنتجوها كبديل لثورات الربيع العربي المجهضة لتكون أحجار الزاوية في المشروعين المتناقضين أساسًا.

وفي هذا السياق يبرز، ولا يزال يطفو على السطح، لغز محير ومن دون أيّ جواب مقنع حتى الآن، حيث يكرر أحد القادة التاريخيين لحركة جماعة الإخوان المسلمين باستمرار واقعةً مدوية لا بل مفصلية حدثت خلال تواصلهم الدائم على ما يبدو مع إيران منذ سنوات، ولم تنقطع حتى هذا اليوم، فقد طرحت عليهم **القيادة الإيرانية استعدادها لتسليم الجماعة سورية برمتها «من الباب إلى المحراب»** بالحرف الواحد على حدِّ تعبيره. وقد تكرر ذلك التصريح في محطة لاحقة في مقابلة تلفزيونية علنًا، وعلى الهواء مباشرة، إضافةً إلى قضايا أخرى عديدة ذات صلة وخطيرة في النهاية.

السؤال الأول والمباشر هو لماذا لم يستلموا «المفاتيح» لتلك الإمارة التي طال انتظارها ومن الباب إلى المحراب؟ وذلك في وقت دار، ولا يزال يدور فيه، القتال الأشرس في التاريخ الحديث، بحيث يتبين في ما بعد أن أحد أهداف هذا الصراع هو تحديدًا الوصول إلى مثل تلك الإمارة!

والسؤال التالي الأهم هو: هل سورية مجرد سلعة مهما كبرت أو صغرت تملكها إيران بحيث تملك الحق في إهدائها لمن تريد؟ ومن هو الذي منحها ملكية هذا البلد الجميل؟

لكن السؤال الأكثر أهمية هو لماذا عرضت القيادة الإيرانية مفاتيح الدولة السورية على جماعة الإخوان المسلمين تحديدًا، في حين تقوم فيه بعض رموز

telegram @soramnqraa

هذه الجماعة وجماهيرها بحملات شاملة على وسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الإعلام بتجريم إيران ودورها الإجرامي في دعم النظام وتقتيل الشعب السوري عبر ميليشياتها المتعددة المشارب والتي تطغى على الساحة السورية؟ وهل هذا يعني الازدواجية التكتيكية للتغطية على تقارب لا بل تطابق المشروع الإيراني (الأيديولوجي على الأقل) مع المشروع العقائدي للجماعة؟ **تلك الجماعة التي رحّبت، وزغردت في حينه، بمشروع الإمام الخميني** لدى حضوره من باريس إلى طهران في عام 1979، حتى وصلت إلى اعتبار مشروع الخميني وثورته الجديدة آنذاك وكأنهما يرقيان إلى مستوى تحقيق الطموح التاريخي للجماعة ومشروعها السياسي! أم هل كان هناك من يعتبر الإمام الخميني هو المهدي المنتظر؟

أين هو الواقع من كل هذه الحقائق التي لا تحمل أيَّ تأويل آخر سوى التفسير المنطقي المشار إليه أعلاه في ظل افتقاد أيِّ تفسير أو شرح أو تبرير آخر من جانب الجماعة نفسها. كل هذه الوقائع تلقي الكثير من الضوء (وليس كل الضوء) لتفسير الجزء الأكبر من الأحداث التي تتوالى على الساحة السورية منذ سنوات، والتي لا يزال بعضها في خانة الألغاز.

لكن أيًّا كانت الحقيقة فإننا أمام فصل جديد يوضح الأسباب والكيفيات التي أدت إلى إجهاض الثورة السورية، كما هو الحال من حيث المبدأ بالنسبة إلى ثورات أخرى في بلدان الربيع العربي، وعلى قاعدة عناصر وظروف سياسية مشابهة في أساسياتها ومتمايزة في بعض تفاصيلها.

خامسًا: المعارضة السورية «الرسمية»: هل هي أداة وممثل للمشروع الوطني للشعب السوري أم مجرد وصفة سم بالعسل؟

مسيرة المعارضة السورية السياسية كما المسلحة تطرح في حصيلتها خيارًا قسريًّا بين نظام مستبد فاسد وثورة مضادة بأفق دولة شمولية خارج العصر لا علاقة لها بالمشروع الوطني الذي انتفض من أجله الشعب السوري في عام 2011.

هكذا تحوَّل الشعب السوري إلى ضحية مشلولة بين مطرقة النظام وسندان الثورة المضادة كوجهين لعملة واحدة وكمن يستنجد من الرمضاء بالنار. هذا الخيار القسري كان نتاجًا لمسيرة المعارضة وتبعيتها للأجندات الخارجية كمجرد أجيرة وتابعة لها وبشكل خاص لمراكز النفوذ الجديدة الأكثر هيمنة وتأثيرًا في الساحة السورية.

طبعًا الشعب السوري وقواه الوطنية ترفض رفضًا قاطعًا كلا الخيارين حتى في ظل افتقاد خيارات أخرى متبلورة، وفي مقدمتها إمكان دفع لإنتاج جسم جديد بتمثيلية معقولة نسبيًا تتيح **إنتاج حامل يمثِّل المشروع الوطني السوري.**

اليوم في ظروف الفوضى العارمة وُضعت القضية السورية على الرف حتى إشعار آخر تحت ضغط تحولات في ساحات أخرى تمثِّل ربما موجة جديدة من موجات الربيع العربي، إضافةً إلى التنافس القديم المتجدد بين القوى العالمية الأكثر نفوذًا وفي ظروف جائحة كورونا التي ألقت ظلالًا غير مسبوقة وتحديات جديدة على مجمل المنظومة العالمية ومؤسساتها ومراكزها الإقليمية.

ضمن هذه اللوحة المعقدة والهلامية إلى حدٍّ ما، دخلت جميع القوى الإقليمية والدولية المعنية أو هي على أبواب أسواق (أو بازارات) منها ما هو سوق محلية وبعضها إقليمي وآخر دولي **ضمن ساحات بحدود متحركة، تعكس تداخلات واختلاطات في لوحة التحالفات (أو الصدامات) وكذلك تغييرًا في موقع اللاعبين والأدوار.**

لكن في كل الأحوال، كلٌّ من النظام و«المعارضة» لا يملك من أمره شيئًا، إنهم مجرد أدوات تُستخدم في هذا الاتجاه أو ذاك سواء جغرافيًا أو سياسيًا. الأمثلة والوقائع لا تحصى، **والآليات التي تطبع هذا الحراك سواء السياسي أو الميداني هي آليات صفقات ومقايضات هشة ومتحركة كمولد ذاتي الدفع للأزمات والصراعات.**

تطوُّر الأحداث والمآلات الكارثية التي وصلت إليها قضية الشعب السوري تشير بوضوح إلى أن السلعة التي تُدفع بها الأثمان أو عملة الصرف

telegram @soramnqraa

(فك العملة بالعامية المصرية) هي دماء السوريين وتشرُّدهم وعذابهم، والتي تتحول بحسب المصلحة من سلعة في السوق المحلية غالبًا إلى السوق الإقليمية فالدولية، إن دعت الصفقات والمصالح الخارجية ذلك تبعًا للظروف.

هكذا تحوَّل الصراع الذي بدأ أساسًا في داخل سورية بين نظام فقَدَ مشروعيته وانتفاضة عفوية لشعب يريد الحرية والكرامة، ومن دون أيِّ دور لأيِّ قوى محلية من أحزاب قديمة وهي كانت تعيش مأزقًا وانسدادًا منذ عقود ولا لقوى إقليمية أو دولية، نقول إن هذا الصراع تحوَّل بعد التداخلات والتعقيدات المشار إليها أعلاه إلى صراع على سورية وتقاسم للنفوذ والمصالح فيها بعد أن كان، أساسًا، صراعًا في داخل سورية. وللمفارقة، فإن تركيا كطرف مهم للغاية دخلت منذ البداية كلاعب مهم في المعادلة السورية كونها من العناصر الإقليمية المعنية بالصراع بسبب العامل الجغرافي - السياسي، على الأقل، وتحولت هي الأخرى إلى ساحة صراع عليها نفسها. هذا التحول بدأ وتطوَّر بسرعة منذ عام 2015.

وضمن التطورات اللاحقة في المصالح العملاقة التي تبلورت بين روسيا وتركيا، لاحظنا بداية اقتصادية، ولاحقًا عسكرية، وبشكل خاص صفقات الأسلحة. في هذا السياق تبلورت لوحة جديدة تتجاوز العلاقات المباشرة بين الدولتين لتأخذ طابعًا جيوستراتيجيًّا يصل إلى موقع تركيا في حلف الناتو وعلاقاتها الواسعة والقديمة بالولايات المتحدة. وكنتيجة حتمية للمنظومة الجديدة وبأفق إعادة التموضعات تحولت تركيا من لاعب إقليمي مهم في القضية السورية إلى ساحة للصراع عليها ذاتها بين القوتين العظميين في العالم.

كل هذه التحولات وإعادة صوغ الأوضاع والتموضعات، خاصة في الجزء الذي يتعلق بالساحة السورية ومآلاتها ما كانت لتحدث بهذا الشكل الدرامي لا بل الكارثي لو كانت الأطراف السورية للصراع، نظامًا ومعارضة، تملك أجسامًا وطنية متعضية تستطيع أن تقف على قدميها بثبات وتمثِّل عنصرًا قادرًا على أداء دوره الخاص لمصلحة الشعب السوري ومشروعه الوطني. كما وصلت الأوضاع على الساحة السورية في هذه اللوحة القاتمة والمتفسخة **إلى أن**

تتحول الأطراف السورية إلى مجرد عناصر شبحية أو أدوات لكل ما يحدث في سورية وحولها.

وفي هذا السياق، وفي عجالة، نتوقف هنا للحظات فقط للإشارة إلى محطة جديدة (وليست أخيرة) تنجزها من تسمى المعارضة السورية المشبوهة والأجيرة كأداة رخيصة تحت الأوامر الخارجية لتسيير محطة جديدة **سياسية هذه المرة في إطار مسار أستانا السيئ الذكر.** ذلك المسار الأخير الذي صمِّم أصلًا بديلًا لمسار جنيف، لكن في إطار معالجة قضايا أمنية مثل التعاطي مع اتفاقات وقف إطلاق النار (ومحاربة الإرهاب) وقضايا المعتقلين والشؤون الإنسانية.. إلخ. اليوم وبعد أن استنفَد مسار أستانا مهماته الأمنية الطابع التي كانت مرسومة له والتي انتهت بالتسويات الميدانية الشاملة وتسليم المناطق، تتم العودة إلى ذلك المسار مرة أخرى ولكن لتحقيق مهمات سياسية هذه المرة، وتتلخص بإحداث «اختراق» بتواطؤ الائتلاف في العملية السياسية خارج الأطر السياسية المسدودة منذ سنوات. لقد كان هناك مشروع لوضع مسألة الانتخابات الرئاسية على الطاولة في إطار الانتخابات التي حدثت منذ عام ونيّف. ربما تتبع هذه المحطة «الانتخابية» لاحقًا محطة «دستورية» تتلخص في توليفة تجميلية «دستورية» بعد أن أصبح الجميع يعرف جيدًا، وكما كان متوقعًا، أن مشروع اللجنة الدستورية قد دخل منذ البداية في حالة الموت السريري (كوما) حتى إشعار آخر بانتظار محطة الدفن. وهكذا تكون قد «اكتملت» عملية الانتقال السياسي ويجري بعد ذلك تأييد جنائزي للجسم الافتراضي لما يسمى القرار 2254 ومشتقاته المُحَنَّطة على الطريقة الفرعونية ضمن الصندوق الأسود للقرارات الدولية كاملة.

إن مبادرة الائتلاف الحريرية منذ حوالى عامين بشأن تأسيس «مفوضية الانتخابات» جاءت نتيجة الطلب إليه من خارج الحدود بالملامح الأساسية للمشروع الانتخابي ليقوم هو ومجموعة من بطانته بصوغ المشروع وطرحه على الساحة السورية ومحيطها كنقلة نوعية وضربة معلم!! ليتم تسويقها بسرعة بانتظار المحطات الأخرى وفق تراتبية يتم اعتمادها لاحقًا في ضوء ردات الأفعال الداخلية وفي ما وراء الحدود.

telegram @soramnqraa

كل هذا ليس سوى قمة جبل الجليد الذي لا يزال جسمه الأساسي، خاصة محركه «الديناموي» تحت سطح الماء، ليتم تعويمه في محطة لاحقة سوف تحدَّد بعناية. من الواضح أن هناك إيحاءات ووعودًا (وهمية أو حقيقية) لرئيس «الائتلاف» السابق وبطانته كعربون دسم مقابل استعمالهم كرأس حربة في مشروع «الاختراق». بعدها تأتي تباعًا القفزات الأخرى. أما مضمون هذا الاختراق فهو في الحصيلة شرعنة النظام وزجّ المعارضة في لعبة السلطة والمواقع الوهمية ضمن بديل جديد يتجاوز كل المقاربات الدولية.

الوطنيون السوريون ليسوا طرفًا معنيًّا أو قادرًا على التأثير في وضع النظام، ولكنهم معنيون في كل ما يخص **بناء المشروع الوطني كبديل للنظام والمعارضة «الحالية الرسمية» على حدٍّ سواء** وكحامل للمشروع الذي انتفض من أجله السوريون ويدافعون عنه بعيدًا من أن يتحول إلى مجرد أداة لأجندات خارجية.

في هذا الجانب، كانت الحصيلة صفرًا، إذ لم يشهد تاريخ الثورات، أو حتى مجرد الانتفاضات، **صورة كاريكاتورية ومبتذلة تقترب من تشكيلة من العصابات والمجموعات المافيوية وشذاذ الآفاق شبيهة بما يسمى اليوم المعارضةَ السورية**. هذا يعود إضافةً إلى العوامل الداخلية الذاتية ودور الخارج في تحطيم أيِّ إمكانٍ لبروز جسم جديد بديل للمرتزقة وكحامل حقيقي لتطلعات السوريين، يعود أيضًا إلى عمليات السطو المنظم والمستمر منذ السنة الأولى للثورة الذي تقوده قوى داخلية وخارجية من أجل مصالحها وأجنداتها وذلك عبر الأطراف السورية نفسها، وبشكل خاص عبر القوى المهيمنة على تشكيلات ما يسمى المعارضة السورية.

لقد وصف الرئيس الأميركي السابق [أوباما] هذه المعارضة، في بداية مسيرتها، وحتى قبل أن تتفسخ وتتعفن، بمجموعة من المزارعين والحرفيين والمقاولين والهواة وأطباء الأسنان.

المجتمع الدولي برمته أدار ظهره لهذه المعارضة في ما يقول: نحن في ظل غياب أيِّ جسمٍ يصلح بديلًا للنظام أو جهة ذات تمثيل ذي صدقية للانتفاضة فإننا بحاجة ولو لقشة نمسك بها كطرف في العملية السياسية. أما

صدقية «المعارضة السورية» الحالية فهي غنية عن التعريف ويكفي للمرء أن يلقي نظرة على وسائل التواصل الاجتماعي والشبكات الإعلامية ليكتشف **أن ما يسمى اليوم المعارضة ليس سوى وصفة عسل تم دس السُّم فيها.**

هكذا سرق صُنَّاع الثورة المضادة، بعناصرها الداخلية والخارجية، أحلام السوريين بكل مكوناتهم الإثنية والمذهبية بدولة الحرية والكرامة والعدالة وتكافؤ الفرص خارج أي اعتبارات، سرقوا مشروع دولة القانون والمواطَنة والحداثة واللحاق بالشعوب المتقدمة، كي لا يبقى السوريون والعرب جميعًا مجرد كتلة مستهلكين. لن ينجو في الحصيلة أيُّ مكون سوري من هذا الزلزال وإن كان الكثيرون من المتورطين لا يعرفون.

هنا، وخارج الأسواق والصفقات الإقليمية منها والدولية، يجب التذكير بأن مؤسسات ومنظمات محلية وإقليمية ودولية قدَّمت، ولا تزال، مساعدات إنسانية سخية وكذلك لوجستية بالغة الأهمية بعيدًا من أي اعتبارات من أيِّ نوع كان.

ويجب التذكير أيضًا بشواهد نيِّرة وصادقة على الصعيدين العربي والإسلامي ومن بعض البلدان الغربية، لأعمال ومساعدات إنسانية واقتصادية سخية قامت بها خصوصًا بلدان شقيقة وصديقة، وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة وقطر والكويت.

سادسًا: الدَّور الإيراني

دخلت إيران إلى الساحة السورية بقوة منذ عهد حافظ الأسد، وأصبحت عنصرًا وازنًا في المعادلة السورية منذ ذلك الحين. على الصعيد المجتمعي، كانت إيران تمارس منذ البداية حتى اليوم عمليات «التشييع» في داخل المجتمع السوري، لكن يبدو أن طبيعة المشروع الإيراني في المنطقة هي مشروع إمبراطوري فارسي أكثر مما هو مشروع مذهبي.

المؤشر المهم بشأن طبيعة المشروع الإيراني هو طبيعة الهلال الفارسي الجغرافي: هلال يَمرّ من إيران عبر العراق، فسورية، فلبنان حزب الله، والسمة

telegram @soramnqraa

المذهبية الشكلية لهذا الهلال واضحة، لكن المشروع يتجاوز هذا الهلال الجغرافي بدلالة الانتقال بقوة إلى اليمن كما يتجاوز الاعتبارات المذهبية إلى الاعتبارات القومية.

هنا هل الامتداد الإيراني إلى اليمن هو مجرد نكاية بالسعودية أم هو بناء قلعة وازنة لها في خاصرة السعودية، بالاعتماد على العامل الحوثي ذي الجذور المذهبية المتطابقة مع الأيديولوجيا العقائدية الإيرانية؟ الجواب هو كلا العاملان معًا.

الكل يعرف أن السعودية بثقلها الاقتصادي والبشري والسياسي والديني تمثِّل تحديًا كبيرًا للمشروع الإمبراطوري الفارسي الإيراني، وهذا ما يغذّي الأسس لمحاولات إيران ضعضعة الموقع السعودي الأهم سواء في الإقليم أو في مجمل العالم الإسلامي.

العراق بحكم موقعه الجغرافي والتاريخي والمذهبي يشكِّل قوة الارتكاز الأهم للمشروع الفارسي.

دور وموقع لبنان حزب الله لا يحتاج إلى توضيح كقوة ارتكاز هي الأخرى مهمة للغاية، كونها تقع على المنفذ المتوسطي مثلها مثل سورية، والأهم أنه يمكن المتاجرة الإقليمية بهذا الموقع في إطار البازار المعقَّد الملامح في ما يتعلق بالتجارة بالقضية الفلسطينية والأماكن المقدسة والاستثمار في العامل الإسرائيلي الذي هو الآخر يمكن تلوينه بأشكال مختلفة وفقًا للظروف.

الساحة السورية وتطوراتها بعد عام 2011 شكلت محطة جديدة واعدة للتجارة والصفقات السياسية الإقليمية والدولية، وبشكل خاص إلى جانب العنصرين الوازنين الآخرين في سورية: التركي والروسي. هذا العامل الأخير أخذ منحًى جديدًا بعد تصاعد العقوبات الأميركية على إيران، على خلفية الملف النووي الذي هو الآخر أصبح يُستخدم عنصرًا من عناصر معادلات الابتزاز والاستثمار.

في هذا السياق، فإن وجود إيران ضمن المثلث الأستاني في سورية يقدِّم تارة خدمات لإيران في محاولة للالتفاف على العقوبات الدولية عبر تركيا وسورية، وتارة أخرى يصبح وجودها في سورية أكثر تكلفة كون الوجود العسكري الإيراني يتم إنجازه عبر الميليشيات المتعددة: العراقية واللبنانية والإيرانية وميليشيات أخرى آسيوية أيضًا ولكنه يفرز ضغوطات جديدة على إيران من جانب إسرائيل والولايات المتحدة.

في الحصيلة تحوَّل الوجود الإيراني في سورية إلى سلاح ذي حدين بالنسبة إلى إيران، ولكن آفاقه الإيجابية أكبر بكثير، حتى الآن، خاصة بكون المشروع الإمبراطوري الإيراني لا يزال هو الغالب حتى إشعار آخر.

إنْ صَحَّت التقارير التي كانت ولا تزال تُتداول بين الحين والآخر عن أن بشار الأسد كان على وشك الخروج من سورية بعد الزخم الأسطوري للانتفاضة في شهورها الأولى، في عام 2011، وشعوره بحتمية الانهيار الشامل لنظامه الذي لن يتأخر، في تلك الفترة بالتحديد، قامت إيران بإقناعه سواء عبر قاسم سليماني أو غيره بالعدول عن الخروج مع وعود وتأكيدات صارمة أنها تستطيع أن تغيِّر المعادلة لمصلحته بما يسمح له بإعادة السيطرة على الأمور، إن صح ذلك فهذا يعني أن تلك المبادرة الإيرانية لا يمكن تقييمها بأقل من الكارثة الكبرى التي أدت إلى خراب سورية أرضًا وشعبًا، كما أدت إلى تورُّط بشار الأسد هو الآخر بنفق لن يخرج منه رابحًا يومًا ما، فلو خرج حينها لكان ثمن التكلفة لبشار الأسد ونظامه برمته أقل بعشرات وربما بمئات المرات من العواقب والآفاق التي وصلوا إليها اليوم. لو لم يتدخل الإيرانيون - إن صحت التقارير - لكان وضعُ بشار الأسد ورموز نظامه مثل وضع بن علي وجماعته، أو مثل عبد الله صالح قبل أن يتورط من جديد في الصراع والتحالف مع الحوثيين الذي سرعان ما قفز للخروج منه لكن الزمن لم يمهله أو يسعفه طويلًا فكان قدره المعروف. لكن الأهم من كل ذلك هو الحصائل الكارثية التي تعرَّض لها الشعب السوري بسبب هذا التدخل العبثي الإيراني الذي كان مدمرًا للجميع من دون استثناء.

telegram @soramnqraa

لكن السؤال الكبير هو: أليس الثمن الذي دُفِعَ ولم ينته دفعه هو الأبهظ في التاريخ الحديث؟

الآن، ومنذ شهور وربما سنوات، ينحسر الدور الإيراني في سورية سياسيًّا وعسكريًّا بالتدرُّج، ولكن بثبات، ولن يكون لإيران ضمن الظروف المعروفة دور وازن في تسوية مقبلة مفترضة، باستثناء تواجد متواضع يتعلق حجمه بنوع التسوية وتوازن القوى بين المكونات الداخلية السورية، من جهة، والموازين الدولية والإقليمية الأخرى على الصعيد الخارجي، من جهة أخرى.

سابعًا: الدَّور التركي وتطورات البيئة الحاضنة السياسية والميدانية

المعروف أن علاقة تركيا بالنظام السوري، سواء في مرحلة حافظ الأسد أو مرحلة بشار الأسد حتى الشهور الأولى من الانتفاضة، كانت جيدة عمومًا، باستثناء الإشكالات التي حدثت بشأن الدور السوري المزدوج الذي كان النظام السوري يؤديه في ما يتعلق بعبد الله أوجلان وحزبه: حزب العمال الكردستاني.

لكن بعد مرور أشهر قليلة على انطلاق الانتفاضة، تحوَّل الدور التركي بحدة وسرعة إلى نقيضه، بعد بروز نوافذ جديدة عندما انحرفت الثورة بسرعة من مشروع وطني سوري إلى مشروع طوباوي مؤدلج بأجندة شمولية مسلحة، في إثر السطو على الثورة وتجييرها بسرعة وبحدَّة بعيدًا من مشروع الانتفاضة العفوية ذاتها التي لُخصت يومها في **الحرية والعدالة والشعب السوري واحد.**

بسرعة وبثبات استمرت هيمنة الفصائل المتطرفة والراديكالية بما فيها المجموعات الإرهابية والعابرة للحدود. وفي الحصيلة انحسرت الفصائل المعتدلة التي كان الكثير من قادتها من الضباط المنشقين، فجرى إبعادهم وتهميش من تبقّى منهم حتى أصبح ما كان يسمى الجيش الحر من ذكريات الماضي.

في حدود عام 2015 عندما كان النظام على حافة الانهيار بواسطة الفصائل المتشددة في معظمها، وقع حادث إسقاط الطائرة الروسية فتلته

المحطة الأهم التي تمثلت بالانخراط الروسي العسكري بشكل خاص، وانقلبت المعادلة رأسًا على عقب.

بعد حادث الطائرة والمقاطعة الروسية لتركيا في مجال السياحة وكل المجالات الاقتصادية الأخرى التي كانت مصيرية بالنسبة إلى تركيا، بعد ذلك، جاءت صفقة تسوية روسية - تركية تمَّت بنتيجتها إعادة رسم اللوحة السياسية والعسكرية في سورية على حدٍّ سواء.

خلال فترة قصيرة وُضع مسار أستانا (ولاحقًا سوتشي) على السكة كبديل لمسار جنيف المتعثر الذي لم يحقق أيَّ شيء، والذي لم يتوقع أحدٌ أن ينجز أيَّ تسوية سياسية بأيِّ شكل كان.

خلال مسار أستانا فقدت المعارضة القسم الأكبر من استقلاليتها وصدقيتها اللتين كان مشكوكًا فيهما أصلًا، وشاركت في هذا المسار وهي تلعنه في الخفاء. انخرط الجميع في مسار أستانا وتفرعاته (ومنها المسألة الدستورية الضامرة سابقًا والمفعَّلة لاحقًا) وذلك كبديل لمسار جنيف الذي تمَّ في النهاية تأبينه وإقرار آليات جديدة تتعارض ليس فقط مع إعلان جنيف 30 حزيران/ يونيو 2012 وإنما مع مضمون القرار 2254 نفسه الذي هو نتاج مؤتمر فيينا لعام 2015، والذي أقرَّ صيغة سياسية جديدة: إنشاء هيئة للتفاوض من المعارضة لبدء محادثات مع النظام.

ومع ذلك فإن القرار 2254 لم يجرِ التعامل معه أصلًا حتى اللحظة، لا في عهد الهيئة العليا للتفاوض السابقة ولا في عهد هيئة التفاوض الحالية ولجنتها الدستورية حتى هذه اللحظة. وفي الواقع فإن كل طرف له تفسيره الخاص للقرار 2254 الذي لا يتعارض فقط مع تفسير الطرف الآخر بل يعاكسه بالكامل في ما يتعلق بمسألة الانتقال السياسي، على سبيل المثال وليس الحصر. إذًا نحن أمام حالة تكرار للموقف من إعلان جنيف الذي تبيَّن في اليوم التالي وليس الثالث لتوقيعه أن تفسير الطرف الأميركي له يتعارض بالكامل مع التفسير الروسي، حيث كانت السيدة هيلاري كلينتون يومها تأمل أن تحوله خلال أيام لإقراره واعتماده في مجلس الأمن في إنجاز كانت تعتبره اختراقًا

telegram @soramnqraa

سياسيًّا حقيقيًّا عملوا عليه مع الروس سوية بما يفتح آفاق التسوية السياسية الشاملة في سورية.

في الحصيلة، مات ذلك المشروع (إعلان جنيف) قبل أن يولد، وفي السياق نفسه **لا يزال القرار 2254 في حالة موت سريري (كوما) منذ إقراره حتى اليوم**، ولسبب بسيط هو أنه لم يوضع إلى هذا الحين على طاولة مفاوضات لم تبدأ واقعيًّا بعد ما يقارب الخمس سنوات، **وإنما يجري بين الحين والآخر عزف موسيقى جنائزية وربما رقص شرقي حول صندوقه الأسود الذي لا يعرف أحد حتى الآن بالضبط ما هي طبيعة الجسم الموجود بداخله إن لم يكن قد تحوَّل بعد إلى مومياء فرعونية.**

بالاختصار واستطرادًا، بدأ النظام التركي يؤدي أدوارًا ويطرح أهدافًا وقضايا غير واضحة المعالم في البداية، وقد انكشفت خلال السنتين أو الثلاث الأخيرة. فمن إقامة مناطق درع الفرات وغصن الزيتون وزهرة السلام ووضعها تحت سيطرة فصائل سورية معروفة التوجهات، وبمشاركة قوات وإدارة مدنية تركية بما في ذلك تغيير المناهج الدراسية في المدارس واللغة والرموز السيادية، إلى المحاكم والتشريع وكل ما يتعلق بالإدارة والمجتمع المدني وحتى التغيير الديموغرافي، وصولًا إلى التستر على انتهاكات الفصائل التي تتحكم في هذه المناطق وأمراء الحرب بما يرقى إلى تصرفات شبيحة النظام وميليشياته.

آخر الإجراءات على هذا الصعيد هو محاولة استبدال العملة السورية بالتركية والتحولات في القطاع التجاري، وفي مقدمتها التواطؤ في تجارة النفط مع المنظمات كداعش وأخواتها.

كل ما ذكر هنا كان تقييمه على أساس اعتبارات الأمن القومي التركي. المحطة الأخيرة التي كانت اكتساح الشمال الشرقي لسورية، بحجة التصدي للتشكيلات الكردية المعادية ومحاولة خلق منطقة آمنة على طول الحدود الشمالية، تارة بالتعاون أو التنسيق مع الطرف الأميركي والذي لم تكتب له الحياة ولاحقًا مع الطرف الروسي، ضمن الإطار نفسه، والذي لا يبدو أنه سوف يحقق أيَّ تقدُّم في المسار الذي تريده تركيا: حماية الأمن القومي.

وفي الشهور الأخيرة، ولعلها وصلت إلى سنة بكاملها، تمَّ إدخال عشرات الآلاف من القوات التركية وآلاف الدبابات والمدرعات والمدافع والصواريخ وغيرها إلى إدلب ومحيطها، حيث كان الوجود التركي والروسي حولها يتحدد في نقاط مراقبة لوقف إطلاق النار (بحدود عشر نقاط تقريبًا لكلٍّ منهما)، بما في ذلك في محيط الطريقين M4 /M5 (بالأساس نقاط مراقبة روسية)، لتتحوَّل نقاط المراقبة التركية العشر إلى ساحة لجيش عرمرم لا يعرف أحد لأيِّ أهداف وبأيِّ أفق، وهذا في كل الأحوال لا يمكن وضعه في سياق مباشر أو حتى مفهوم في إطار المشروع الوطني السوري ضمن المآلات الأخيرة لتطور القضية السورية. ومؤخرًا فحسب وضّح وزير الدفاع التركي نفسه أن الوجود التركي الواسع اليوم في إدلب ليس محصورًا في ما كان يسمى سابقًا نقاط مراقبة وقف إطلاق النار وإنما لفرض سيطرة كاملة على كامل الساحة الإدلبية وما حولها.

ومن دون الاسترسال الذي يتطلب صفحات كثيرة، تحوَّلت مسألة الأمن القومي التركي غير الواضحة المعالم أصلًا، وعبر قفزة نوعية إقليمية هذه المرة، بعيدًا من الحدود الطويلة مع سورية إلى غرب المتوسط لتهبط هذه المرة في ليبيا يرافقها الآلاف من المرتزقة السوريين والعسكريون الأتراك والأسلحة! هؤلاء المرتزقة السوريون قد ضلوا الطريق أو ضلِّلوا، لا فرق، وأصبحوا يُستعملون في تنفيذ أجندات لا علاقة لها بمصالح الشعب السوري وانتفاضته ومشروعه الوطني. مهمة هؤلاء التي وُجدوا من أجلها هي في سورية وليس في ليبيا. وآخر بدعة في هذا السياق هي أن ميليشيات سورية مرتزقة تُعَدّ بالآلاف قد وصلت إلى أذربيجان في إطار صراع مع أرمينيا وأصبحت جزءًا مهمًّا من معادلة الصراع في ناغورني كاراباخ بين البلدين. والسؤال الكبير هو ما علاقة القضية السورية بالصراع في كاراباخ كما في ليبيا وكيف يمكن فهم أو تفسير انتقال الآلاف من المرتزقة المسلحين السوريين للقتال في تلك الساحات؟ هل انتقلت القضية السورية إلى كاراباخ أو إلى ليبيا أو ربما إلى غيرها في المستقبل؟ وهل هذه الصراعات تعني الفصائل السورية أم إن الشعب السوري أصبح يعيش الآن بأمن ورخاء؟

telegram @soramnqraa

لا أحد يناقش حق تركيا في انتهاج السياسة التي تريدها لتحقيق مصالحها الوطنية، لكن استعمال السوريين من الفصائل المسلحة أو الهياكل السياسية أو التيارات المرتهنة والمؤجرة، أو استعمال قضية اللاجئين والمهجرين كأدوات لتحقيق أجندات تركية خالصة لا علاقة لها بمصالح الشعب السوري وثورته، كل هذا غير مقبول ويطعن في صدقية السلطة السياسية التركية ويضر بالعلاقات الحالية والمستقبلية مع الشعب السوري والتي يجب المحافظة عليها لمصلحة الشعبين بعيدًا من الاستثمار السياسي ضمن ظروف موبوءة. يجري الاستثمار أيضًا بشكل خاص وممارسة سياسة الابتزاز، في ما يتعلق بقضية اللاجئين السوريين الذين قدَّمت إليهم تركيا مساعدات معتبرَة وثمينة مشكورة عليها على الرغم من أنها حصلت على بضعة مليارات من اليورو ضمن هذه الخانة ذاتها.

كما يجب التذكر أن **وجود بضعة ملايين من اللاجئين السوريين في تركيا ليس كله سلبيًّا أومسألة أبيض - أسود،** فهم يشكلون يدًا عاملة رخيصة ذات جدوى اقتصادية كبيرة، خاصة على صعيد تنشيط الاستهلاك كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، كما هو الوضع في كل بلدان العالم. كما يجب التذكير بحجم كبير يقدَّر بالمليارات من الدولارات من الاستثمار الذي قام به رجال أعمال سوريون في الاقتصاد التركي.

نعم هناك بعض التأثيرات الجانبية السلبية الاجتماعية التي يسببها بعض اللاجئين، سواء في استفزاز المشاعر والتقاليد الوطنية التركية أو تقليص بعض فرص العمل للمواطنين الأتراك الذين هم الأحق بها، لكن ضمن الموازين الاقتصادية بمجملها تكاد تكون هذه المضاعفات الاجتماعية السلبية أقل أهمية بكثير في الميزان العام.

ثم هناك مسألة استعمال ورقة اللاجئين السوريين إلى أوروبا عبر الحدود مع اليونان، كأداة ابتزاز للقارة العجوز، باستعمال سلاح التخويف بفتح باب الهجرة للاجئين السوريين بمن فيهم بعض المتطرفين. وأكثر من ذلك، فإن الغالبية الساحقة من اللاجئين السوريين الذين تُفتح أمامهم نوافذ العبور أو تغلَق

مقيمون ومستقرون منذ فترة طويلة في تركيا، لا بل إن بعضهم لديه فرص عمل وظروف حياة مقبولة في تركيا منذ سنوات، بينما هناك مئات الآلاف من النازحين الجدد من إدلب وريفها، فضلًا عن الأرياف المجاورة في حماة وحلب العالقين الآن في مخيمات قريبة من الحدود، نتيجة للأعمال العسكرية خلال السنتين الأخيرتين، لا بل إن بعضهم لا يملك فرصة إيجاد ملجأ معقول في داخل المخيمات. لو أن فرص فتح النوافذ متاحة لهؤلاء المعذبين الجدد لكان هناك قدر من التفهم، لكن الواقع للأسف ليس كذلك.

ثامنًا: الدَّور الروسي

الدولة الروسية (سابقًا الاتحاد السوفياتي) كانت متواجدة على مختلفة الأصعدة في سورية، منذ خمسينيات القرن الماضي. كان الاتحاد السوفياتي الحليف الأهم لعبد الناصر منذ حرب السويس (أو ما سُمِّي يومها العدوان الثلاثي) وذلك ردًّا على تأميم قناة السويس آنذاك.

قام السوفيات منذ الخمسينيات أيضًا، بدعم متعدد الأطراف لسورية لمواجهة التحديات، ولا سيَّما العدوان الإسرائيلي المتكرر، وبصفة عامة بقي الاتحاد السوفياتي الحليف الأساسي والداعم لسورية، خصوصًا عسكريًّا وبالأسلحة.

الصورة نفسها حدثت في العراق ودخل الاتحاد السوفياتي لمساعدته (واليمن وليبيا) بالأسلحة، وعلى مدى عقود.

كانت ذروة انخراط الاتحاد السوفياتي في مساعدة البلدان العربية المشار إليها سابقًا، بشكل خاص قبيل حرب 1967 مع إسرائيل وإبانها، وفيها تكبدت مصر وسورية والأردن هزيمة ساحقة غير مسبوقة بسبب قصور أنظمتها (خاصة السوري والمصري) والدخول في مغامرات غير محسوبة، في حين كانت استعداداتها وقواها هزيلة قياسًا على القوة الإسرائيلية، فضلًا عن العزلة عن الشعب وقواه الوطنية الأخرى.

telegram @soramnqraa

قدَّم الاتحاد السوفياتي مساعدات معتبَرة للنظامين السوري والمصري خلال حرب 1973 وما قبلها، كما استمر الدعم بما فيه العسكري في كل المحطات الأخرى في الثمانينيات.

العراق أيضًا حصل على مساعدات مهمة خلال مغامراته العسكرية. العلاقات الاقتصادية والسياسية كانت متميزة بين الاتحاد السوفياتي والبلدان العربية المذكورة، فضلًا عن اليمن، حتى فترة انهيار هذا النظام الشيوعي.

الاستثناء الذي حدث كان مع مصر السادات الذي غيَّر توجهاته السياسية والتعاونية، فقام بقطيعة مع حليفه السوفياتي بعد حرب 1973 وتوجَّه نحو الولايات المتحدة كبديل. استمرت علاقة روسيا الجديدة التي برزت على الساحة في عام 1991 كوارثة للاتحاد السوفياتي السابق، لكن العلاقات المتميزة كانت غالبًا مع سورية بسبب التفاهمات السياسية وتعاونها من دون تحفُّظ، سواء مع الاتحاد السوفياتي السابق أو مع روسيا الجديدة.

المحطة الأهم بدت في عام 2011، بعد بدء ثورات الربيع العربي التي كانت روسيا تنظر إليها بعين الريبة، لذلك استمرت في دعم النظام السوري والنظام المصري آنذاك، لكن بتحفظ، لأن النظام المصري عمل وفق مقارباته الخاصة فتعاون مع الولايات المتحدة وأوروبا فضلًا عن روسيا.

هكذا بقيت سورية الحليفة الثابتة بالنسبة إلى روسيا، بحكم متانة علاقتها سواء بنظام حافظ الأسد سابقًا أو بنظام وريثه بشار الأسد لاحقًا. راقبت الأوضاع من كثب وباهتمام بالغ بين عامي 2011 و2015 مع الانخراط النسبي إلى جانب النظام السوري حتى عام 2015.

في هذا العام الأخير، وبعد حادث إسقاط تركيا للطائرة الروسية في أقصى الشمال السوري وتردّي العلاقات معها بأشكالها المختلفة، وصولًا إلى خريف 2015 حين أصبح النظام السوري على وشك الانهيار تحت ضربات فصائل المعارضة، المتشددة منها على وجه الخصوص، قررت روسيا، وعلى وجه

السرعة، الانخراط في الحرب السورية لإنقاذ هذا النظام وإلغاء أي إمكانٍ يتيح للفصائل التي تصنفها إرهابية، وفقًا لمعاييرها، باستلام السلطة في دمشق. أمرٌ كانت روسيا تخشاه دومًا، ومنذ البداية في عام 2011. إذًا تبعًا للمقياس الروسي، تمثِّل هذه الفصائل الخطر الدائم على أمنها القومي ووحدتها الوطنية. وفي هذا السياق يوجد ما يزيد عن عشرين مليون مسلم روسي في الجنوب القوقازي، ويعيش في موسكو ومحيطها ما يقارب المليوني مسلم. هذا عدا الجمهوريات السوفياتية السابقة في آسيا الوسطى التي يدين معظم سكانها بالإسلام وعددهم يزيد عن 30 مليون مسلم. هذه الجمهوريات ذات العلاقات التاريخية السابقة واللاحقة بروسيا تُعتبر عمومًا وتاريخيًّا ضمن الفضاء الاستراتيجي للدولة الروسية.

يوجد ضمن هؤلاء المسلمين منذ سنوات طويلة سواء في الشمال المسلم القوقازي أو في آسيا الوسطى المسلمة عدد من المنظمات والتيارات الراديكالية الإسلامية، بما في ذلك تيارات وجماعات متطرفة تخوض حرب عصابات أو خلايا نائمة في الجمهوريات الروسية في الجنوب القوقازي، بعضها خاض حروبًا ضارية في داخل هذه الجمهوريات وضد الدولة الروسية بشكل خاص. حرب الشيشان معروفة للجميع، كما تحوي أنغوشيا وبشكيريا وداغستان وتاتارستان خلايا متطرفة تهاجم السلطات المحلية ورموز الدولة وحتى بعض الخواص الذين تعتبرهم مارقين.

الصورة نفسها قائمة في جمهوريات آسيا الوسطى الجديدة، ولا سيَّما في أوزبكستان وكازاخستان وتركمانستان وطاجكستان وقيرغيزستان. الحدود بين هذه الجمهوريات وروسيا الاتحادية تتجاوز 6 آلاف كم، معظمها يقع في مناطق سيبيرية أو جبلية أو صحراوية بمعنى أنه يصعب التحكم فيها ومراقبتها، الأمر الذي يشكِّل مخاطر آنية على روسيا وأمنها الوطني، بحسب تقدير السلطات الروسية.

هذه التفاصيل نسوقها هنا للإشارة إلى حجم المخاطر الأمنية التي تقلق روسيا سواء في داخلها أو في محطيها في آسيا الوسطى.

telegram @soramnqraa

الخطر الأكبر، بالنسبة إلى روسيا بحسب تقديرها، سوف يتعاظم بشدة عندما يكون هناك نظام راديكالي متطرف يحكم بلدًا شبه مجاور يسهل التنقل منه إلى مدن روسيا الجنوبية. وتجربة داعش وأخواتها حاضرة باستمرار في أذهان القادة السياسيين وحتى في الأوساط الشعبية الروسية.

في الحصيلة، إن وجود نظام متشدد في بلدٍ أو أكثر على مقربة من روسيا يُعدُّ خطًا أحمر بالنسبة إلى الأمن القومي لروسيا ووحدتها الوطنية، بحسب مقارباتها الأمنية. كل هذا يوضح بجلاء لماذا لم تسمح روسيا بقيام نظام راديكالي متطرف في سورية أو على مقربة منها، ولن تسمح بذلك. هذه الحقيقة مُسلَّمةٌ مُتفقٌ عليها بين روسيا والغرب برمته، ولا تُناقَش عادة في كل الاتصالات التي تجري بين روسيا والغرب.

ولمزيد من إلقاء الضوء على آفاق الأحداث في سورية، سواء بالنسبة إلى السوريين أو غيرهم فإن هذه الوقائع والاعتبارات الجيوسياسية والجغرافية تفسر الانخراط الروسي وحجمه منذ عام 2015 على أقل تقدير، كما تستشف مستقبل القاعدة الجوية في حميميم وغيرها من القواعد الجوية الأخرى في سورية، كما القاعدة البحرية في طرطوس.

إن روسيا جاءت بهذا الزخم إلى سورية كي لا تخرج، كما هو الأمر بالنسبة إلى التواجد الأميركي والقواعد في الخليج على وجه الخصوص. هنا أيضًا ما من إشكالية بين روسيا والغرب على قاعدة تطبيق المعايير الجيوستراتيجية نفسها بين البلدان المعنية والإقرار بالتوازن الاستراتيجي والقبول بمناطق النفوذ القائمة على الأرض، سواء في ما يخص الشرق الأوسط من جهة والخليج من جهة ثانية.

إذا تناولنا شمال أفريقيا فإن الوضع هناك ليس أقل تعقيدًا ضمن هذا المنظور والإطار الجيوستراتيجي، إضافةً إلى وقائع بالغة الأهمية تخص العلاقات الروسية - التركية والتوازنات الميدانية العسكرية في الداخل السوري. ضمن كل ذلك المنظور حدثت كل هذه التطورات السياسية والعسكرية في سورية منذ عام 2015 حتى اليوم.

محددات المصالح المشتركة الروسية - التركية كانت الدينامو أو الآلية التي حكمت بشكل أساسي ولا تزال تحكم كل التطورات العسكرية والسياسية على الأرض السورية، منذ ذلك التاريخ. هنا يجب التوقف قليلًا وإيضاح حجم المصالح المشتركة بين روسيا وتركيا بما يسمح، إضافةً إلى الاعتبارات الجيوستراتيجية، بفهم متكامل على قاعدة إضافة المصالح المشتركة الاقتصادية والمتبادَلة العملاقة لكلا الطرفين.

من المفيد التذكير هنا بأهمية ووزن بناء محطات نووية روسية لتوليد الطاقة في تركيا، وبما تدرّه من مليارات الدولارات للاقتصاد الروسي، وبالتفاضلية العالية بالنسبة إلى الجانب التركي باعتماد التكنولوجيا الروسية النووية المجرَّبة في داخل روسيا نفسها وخارجها منذ عقود، سواء بالجانب السلمي منها أو العسكري. المهم هنا هو الأسعار والتكلفة الأقل بكثير فيما لو حصلت تركيا على تكنولوجيا مماثلة من الغرب.

الملف الثاني يتعلق بخط أنابيب الغاز الروسية عبر تركيا باتجاه أوروبا الجنوبية. هذه المسألة بالغة الأهمية بالنسبة إلى روسيا لبناء خط جديد لتسويق غازها، وهي تحوي اليوم أهم احتياطي للغاز في العالم مع آفاق أخرى لم يتم الكشف عنها. وكما نعرف، تعرضت تركيا لضغوط كبيرة للعدول عن هذا المشروع. اقتصاديًّا، وعلى الجانب التركي، تحصل تركيا على عائدات مقابل مرور الغاز الروسي عبر أراضيها تقدَّر بمليارات الدولارات في العام كما تؤمن لنفسها كل مصادر الغاز الذي تحتاج إليه وبأسعار تفاضلية.

غني عن التعريف أن هذا الخط الجديد، الذي يسمى تارة الجنوبي وتارة التركي، يوفر لروسيا خطوطًا إضافية مستقلة لتسويق غازها بعد تجربة الابتزاز التي تعرضت لها، ولا تزال تتعرض، على خلفية خطها الغازي الذي يمر عبر أوكرانيا. هذا الابتزاز يتعلق أولًا بالأسعار التي تحاول أوكرانيا فرضها على روسيا، كما بالضغوط بشأن خط الغاز نفسه. فهناك بلدان بعينها منافسة لروسيا، تضغط على أوكرانيا لتحييد خط الغاز الروسي الذي يمر عبر أراضيها باتجاه معظم أوروبا، ولا سيَّما إلى ألمانيا.

telegram @soramnqraa

الملف الثالث هو ملف السياحة، إذ يشكِّل السياح الروس الكتلة الأكبر من بين كل السياح الأجانب الذين يحضرون إلى تركيا. وتشير التقديرات إلى أن حجم العائدات التركية منهم تصل إلى قرابة 3-4 في المئة، وربما أكثر من الدخل الوطني الخام التركي، للقارئ أن يقدِّر ماذا يعني ذلك اقتصاديًّا.

تركيا ومصر تحظيان بجاذبية خاصة بالنسبة إلى السياح الروس، بسبب وجود بنى تحتية سياحية متطورة في ما يتعلق بالفنادق والمطاعم والتنقل والتسوق والطبيعة أيضًا. والعامل الثاني الذي لا يقل أهمية هو تكلفة السياحة الرخيصة في هذين البلدين القريبين جغرافيًّا من روسيا.

للتذكير هنا: عندما قاطع السياح الروس تركيا على خلفية حادث إسقاط الطائرة الروسية، أصيبت الفنادق والمطاعم والأسواق التركية بأزمة حادة، حيث أصبحت الفنادق بشكل خاص خاوية وعاجزة عن تسديد رواتب مستخدميها، كما انهارت حينها الليرة التركية.

الملف الرابع هو ملف شركات البناء، حيث تعمل آلاف الشركات التركية ذات الخبرة المعروفة في قطاع البناء في سوق البناء الروسية، خاصة منها الأبنية السكنية. العجز الروسي الموروث عن الاتحاد السوفياتي في مجال الأبنية السكنية يقدَّر بقرابة مليوني مسكن. وهكذا نحن هنا أمام عائدات اقتصادية، إضافةً إلى فرص العمل، وتقدَّر بمليارات عدة من الدولارات سنويًّا لمصلحة تركيا من جهة، وأمام تكلفة اقتصادية مربحة لروسيا من جهة أخرى.

الملف الخامس والأهم هو سوق الأسلحة ذات الارتدادات الجيوستراتيجية، وفي مقدمة هذا الملف صفقة المحطات الصاروخية إس 400 (S400) علاوة على صفقات افتراضية لاقتناء طائرات سوخوي 35 (SU35) الموازية لطائرة أف 35 (F35) الأميركية. كذلك يلوح الروس للأتراك بإمكان تزويدهم بالطائرات الأكثر تقدمًا وهي سوخوي 57 (SU57) مع احتمال المشاركة بشكل ما رمزي على الأرجح في بعض مجالات التصنيع على غرار مشاركاتهم السابقة في صناعة طائرات أف 35 الأميركية. موضوع الأسلحة الروسية المتطورة ذو الجاذبية الخاصة بالنسبة إلى الأتراك هو بيضة القبان في

مستقبل مجمل العلاقات الاقتصادية التركية - الروسية. وأكثر من ذلك فهو حاسم في مسألة الموقع النهائي لتركيا بين حلف الناتو كعضو بجيش هي الثاني فيه من حيث العدد وموقع جديد تشدهم إليه روسيا للتعاون معها بحجم فوائد اقتصادية أسطورية بالنسبة إلى الطرفين في إطار استقلالية ولو نسبية في ما يتعلق بموقعها في الناتو وفي العلاقات بالولايات المتحدة.

الطلب الأميركي واضح ولا يسمح بأي لبس أو أنصاف حلول: إما استمرار تركيا في علاقاتها الجديدة بروسيا وإما نسيان كل صفقات الأسلحة المتطورة الأميركية من منصات صواريخ الباتريوت (Patriot) إلى طائرات أف 35 وحتى أبعد من ذلك بحيث يصبح موقعها في الناتو محل نقاش أو شكوك، ولاحقًا تتبع ذلك عقوبات اقتصادية حاسمة أميركية وربما أوروبية.

الرئيس أردوغان يتحرك كرقاص الساعة (بندول) بين الروس من جهة والأميركيين من جهة أخرى. كلا هذين الطرفين يبدي أكبر قدر من المرونة والصبر بأمل أن يحتفظ بأردوغان وتركيا في صفه. وهذا يفسر من جهة تردُّد ترامب لا بل عدوله عن اتخاذ أيِّ عقوبات حالية على تركيا ويستطيع فعل ذلك بما يشكِّل ضربة موجعة تصل إلى حدِّ ضعضعة الاقتصاد التركي وليرته اللذين يعانيان أصلًا صعوبات جمة.

ترامب يعدِل عن توجيه أيِّ عقوبات لتركيا على الرغم من الإشارة إليها بالبنان والتهديد بالعديد من الملفات السياسية الداخلية والإقليمية، بما فيها ملفات حقوق الإنسان وقضايا الصحافة والعلاقة المزعومة بمنظمات متشددة ودورها في ليبيا وغيرها الكثير والكثير. يضاف إلى كل ذلك التطورات الأخيرة في ناغورني كاراباخ بين أرمينيا وأذربيجان، فضلًا عن انخراط تركيا في التنقيب عن النفط والغاز في مياه إقليمية يعتبرها بعضهم تقع تحت السيادة اليونانية والقبرصية.

إنه يريد أن يبعد أردوغان عن الروس ويحافظ عليه إلى جانب أميركا والناتو بأي ثمن، وعلى الجانب الآخر يغضّ الروس الطرف عن كل ما يقوم به أردوغان من عدم التزام بتنفيذ اتفاقيات أستانا وفق فهمهم لها والموقف

telegram @soramnqraa

الملتبس من التنظيمات المتشددة أو حتى الإرهابية، وإدخال جيش عرمرم إلى إدلب بعيدًا من اتفاق نقاط المراقبة وكذلك التحكم في مناطق درع الفرات وغصن الزيتون وزهرة السلام واحتلال مناطق جديدة في الشمال الشرقي لسورية والاشتباك مع قوات جيش النظام وغيرها. هكذا يبدي الروس أقصى حدود التأني والصبر من أجل إبقاء تركيا على مسافة من الأميركيين والناتو ومستقلة عنهم. ولكن هذا اللعب على الحبال له حدوده على ما يبدو، كما دخلت على الخط مسألة الانخراط التركي في ليبيا في تعارض مع الموقف الروسي الأقرب إلى حفتر، فضلًا عن التنقيب عن النفط في شرق المتوسط حيث يتعاطف الروس لأسباب مذهبية وعلاقات تاريخية قديمة مع كل من اليونان وقبرص.

إن قضية رقاص الساعة التركي على غاية قصوى من الأهمية الاستراتيجية لأنه على أساس الاستقرار التركي النهائي، الذي على ما يبدو قد لا يكون حاسمًا وفق معادلة أبيض - أسود، سيجري التحكم، مهما كانت الأحوال، في كل التطورات اللاحقة في سورية، خاصة على الصعيد العسكري في شمال غرب سورية وإدلب فضلًا عن مجمل الشمال السوري، وفي مستقبل الفصائل المتحالفة مع تركيا، أي المتطرفة منها على وجه الخصوص، وهنا يجب عدم نسيان ردة الفعل الأميركية الارتدادية في ضوء الاستقرار النهائي للموقف التركي وانعكاساته على مستقبل التجاذب الروسي - الأميركي في سورية وأبعد من ذلك.

الآن، وبعد وصول جو بايدن والحزب الديمقراطي إلى البيت الأبيض، يبدو أن تطورات مهمة ستحدث في العلاقات الأميركية - التركية لغير مصلحة تركيا على الأرجح، وفقًا لتصريحات بايدن خلال حملته الانتخابية. تلك مسألة سابقة لأوانها لتناولها هنا في هذه العجالة.

لم يفتأ الروس منذ بداية الأحداث في عام 2011 يرددون بأنهم غير متمسكين ببشار الأسد كشخص. في الوقت نفسه يؤكدون أيضًا باستمرار أن النظام السوري القائم حاليًا في دمشق وعلى رأسه بشار الأسد هو الممثل

الشرعي للشعب السوري كونه جاء عبر انتخابات، كما يكررون أن استمرار النظام الحالي ضروري للحفاظ على مؤسسات الدولة السورية وعلى وحدة الأراضي السورية وسيادتها.

من المؤكد أن الروس لا يجدون أيَّ بديل آخر للنظام في سورية في الوقت الراهن أخذًا بالحسبان الأوضاع العيانية السائدة على الساحة، وفي مقدمة ذلك أنهم يعتبرون أن المعارضة الحالية القائمة بكل دوائرها ليست بديلًا لأحد وأنها مرتهنة لأطراف خارجية وهي في الحصيلة غير صديقة لروسيا وربما عدائية لها، كما أنهم يعتقدون أن الجانب العسكري المتمثل في الفصائل المتواجدة على الساحة السورية مقلق، فهي الأخرى مرتهنة وتصنَّف في معظمها، بالنسبة إليهم، متطرفة أو حتى إرهابية.

الروس مقتنعون أن المعارضة الحالية بمجملها هي، تحديدًا، تلك التي يخشون أن تصل إلى حكم سورية وفقًا للاعتبارات الاستراتيجية التي شرحناها بالتفصيل سابقًا.

كل هذا لا يلغي أن روسيا تشعر أن وجودها في سورية يشكِّل بشكل أو بآخر تحديات وصعوبة بالنسبة إلى الدولة الروسية، وفي مقدمة ذلك الأعباء الاقتصادية. وفي كل الأحوال لدى إجراء عملية تقييم مجمل الموازين الإيجابية منها والسلبية تبقى بالنسبة إليهم أن دخولهم وتواجدهم الحالي في سورية عسكريًا وسياسيًا ومكاسبهم الجيوستراتيجية هي أكبر بما لا يقاس من أيِّ نفقات اقتصادية على الرغم من العقوبات التي يتعرضون لها والاقتصاد الذي لا يمكن وصفه بأقل من المتعثر، خاصة في ظل العقوبات الاقتصادية الأميركية والأوروبية التي يتعرضون لها على خلفية المسألة الأوكرانية والقرم على وجه الخصوص.

هذه المسألة الإشكالية الأخيرة هي ما يمكن أن يفسِّر المبادرات التي يقوم بها الروس بين الحين والآخر باتجاه استشعار التواصل مع أطراف في المعارضة يرونها معقولة بالمقياس النسبي، كما يحاولون باستمرار استكشاف أي احتمالات مستقبلية قد توحي بتشكيل جسم سياسي مقبول في المستقبل ولو البعيد.

telegram @soramnqraa

ضمن السياق نفسه يمكن تفسير الانتقادات المتكررة في السنتين الأخيرتين لممارسات النظام، والإشارة ولو باحتشام إلى تفاقم الفساد وضعف إدارة الدولة ومؤسساتها وحتى نقصان الكفاءة. في الوقت نفسه يتابع الروس التحولات والتناقضات التي تبرز بين الحين والآخر بين أطراف النظام، وخاصة آفاق هذه التناقضات، في ما يتعلق بوجودهم الحالي والمستقبلي في سورية. في الحصيلة ليست هناك أي احتمالات لأي تغيير أو إعادة تقييم لوجودهم في سورية في المستقبل المنظور. ربما يعتقدون أن هناك عوامل أخرى جديدة قد تدخل على الساحة السورية وفي عموم الإقليم تحفز إنضاج أوضاع جديدة. ومن هنا وإلى ذلك الحين سوف يستمرون في إدارة الأوضاع كما غيرهم، حتى إشعار آخر.

لكن شيئين لن يفعلهما الروس أبدًا هما: الخروج من سورية في المستقبل المنظور أو التخلي عن القرم، هذه الأخيرة تمثِّل بالنسبة إلى معظم الروس، سلطة وشعبًا، إعادة وضع جزء من التاريخ على قدميه إضافةً إلى إمكان اعتباره عربونَ وفاء للإمبراطورة كاترينا الثانية.

تاسعًا: الدَّوران الأوروبي والأميركي

الموقف الأوروبي بعمومه كان إيجابيًّا ومتقدمًا في دعم الانتفاضة السورية. هناك تمايز في موقف دول الاتحاد الأوروبي حيث إن الموقفين الفرنسي والألماني كانا الأكثر تقدمًا وبذلا جهودًا معتبرة للدعم سواء السياسي أو العسكري.

اقترب الموقف البريطاني من الموقفين الفرنسي والألماني بينما كانت مواقف بعض البلدان صغيرة الوقع والتأثير، وبشكل خاص تلك البلدان في شرق أوروبا التي كان بعضها متحفظًا أو لامباليًا بالأحداث في سورية. بَقيَ موقف البلدان الثلاثة الأهم، الممكن توصيفها بقاطرة الاتحاد الأوروبي (فرنسا، ألمانيا، بريطانيا) بمجمله إيجابيًّا وفاعلًا، بحسب المراحل والظروف خلال كل السنوات منذ قيام الانتفاضة حتى اليوم. لكن الانخراط الحقيقي

لتلك البلدان المذكورة خف خلال السنوات الأخيرة، وبشكل خاص منذ عام 2015، حيث كان هذا التحول النسبي في موقفها نتيجة الأعمال الإرهابية التي قامت بها منظمات إرهابية سورية، ولا سيَّما داعش، بدايةً في فرنسا ثم في ألمانيا وبريطانيا وبلجيكا وهولندا ولاحقًا في بعض بلدان أوروبا الشمالية. هناك أسباب عدة لذلك التحول، وفي المقدمة بالطبع النشاط الإرهابي القادم من سورية. السبب الآخر للتحولات في المواقف الأوروبية هو التحولات التي حدثت في طبيعة المعارضة المسلحة والسياسية، وتحولها بشكل واضح باتجاه أجندات إقليمية لا تتماشى مع التوجهات الغربية عمومًا، وبما يعني إعادة تموضعات وموازين قوى جديدة في سورية والمنطقة. العامل الثالث المهم أيضًا هو الانخراط الروسي الشامل بعد عام 2015، الأمر الذي جعل الأوروبيين يعيدون حساباتهم في موازين القوى في الساحة السورية وآفاقها المستقبلية.

على الصعيد السياسي لم تنقطع الاتصالات الأوروبية للبلدين الأوروبيين الوازنين الأساسيين فرنسا وألمانيا بالطرف الروسي لقناعاتهما المتعاظمة بأن لا حل في سورية ممكنًا من دون روسيا. ومع ذلك لم تؤدِّ كل تلك التواصلات إلى تقدُّم يُذكر في محاولة حلحلة واضحة للتعاون والتنسيق في ما يتعلق بالعمليات السياسية التي كانت جارية في تلك الفترة في جنيف، ولاحقًا في أستانا وسوتشي. كان الأوروبيون يتحفظون بالأساس على مسار أستانا حيث بقوا مجرد مراقبين للأحداث، وبالحصيلة تحوَّل الموقف الأوروبي إلى دور ثانوي، على الرغم من المحاولات الحقيقية لتفعيل العملية السياسية لكن من دون حصائل تذكر.

وحصيلة لكل تلك الوقائع أصبح الروس والأتراك يتحكمون في معظم عناصر اللعبة، خاصة في ما يتعلق بالقضايا الميدانية من جهة واستبدال مسار جنيف بالكامل بمسار أستانا (مع دور محدود للغاية لإيران) وذلك كمسار بديل يضع مسألة الانتقال السياسي، وفق مفهوم المعارضة كعنصر أساسي في العملية السياسية، خارج اللعبة بشكل تام ونهائي.

telegram @soramnqraa

المجموعة المصغرة أو مجموعة السبعة (الولايات المتحدة، فرنسا، ألمانيا، بريطانيا، المملكة العربية السعودية، مصر، الأردن) وهي ما تبقّى مما كان يسمى «مجموعة أصدقاء سورية» والتي كان عددها يزيد عن 120 بلدًا، أصبحت مجرد نادٍ سياسي للتشاور، من دون أي دور يُذكر في مسيرة الأحداث.

الصورة التي عُرضت في ما يخص الموقف الأوروبي تتعلق بدور الحكومات الأوروبية بشكل خاص، أما الرأي العام الأوروبي الشعبي، في كل بلدٍ على حدة وفي مجمله، فقد عاش أيضًا تحولات مشابهة لموقف الحكومات ولكن لم يتطابق معها بالضرورة. لقد كان مستوى الإحباط الشعبي الأوروبي يتجاوز إحباط الدوائر والحكومات، كونه يملك قدرًا أكبر من الحرية والشفافية في التعاطي مع الأحداث السورية وغيرها. انعكس هذا بوضوح في الإعلام: من تعبئة كاملة لدعم الانتفاضة وتسويقها خلال السنتين الأوليين إلى لامبالاة، لا بل إلى التعاطي بسلبية أحيانًا لدى تقييم التطورات اللاحقة وبرود في الرغبة في التواصل أو التنسيق مع المعارضة.

التفجيرات التي حدثت في العواصم الأوروبية والتي كان معظمها يدار من سورية (الرقة على وجه الخصوص) خلّفت ردة فعل صادمة لدى الرأي العام الأوروبي ولا سيَّما الفرنسي، تتجاوز ردة الفعل الرسمية، إضافةً إلى مسألة اللاجئين الجماعية التي خلقت شعورًا متزايدًا في أوساط اليمين واليمين المتطرف بأنها تضغط على القيم ونمط المعيشة الأوروبية.

تُرجم كل ذلك بصعود غير مسبوق لليمين واليمين المتطرف إلى السلطة، أول مرة، في بلدان أوروبية عدة. هكذا ترعرعت ضمن كل الظروف المشار إليها ضمن الطبقة السياسية الأوروبية، وبشكل خاص في البرلمانات، مراكز قوى ومسارات قديمة متجددة في الاتجاه المعاكس.

هناك أوساط ذات طابع عنصري، بذورها موجودة منذ عقود، تدفع نحو إقناع المجتمع بالخطر الداهم على الثقافات الوطنية الأوروبية ومحاولات التعدي عليها بسبب تعاظم دور ثقافة الدخلاء الجدد وتعدِّيهم على قيم المجتمعات الأوروبية وتحديها.

كان هذا يستهدف خصوصًا الشرائح الإسلامية الوافدة، والتي يعود بعضها إلى الجيل الثالث لهؤلاء في أوروبا، وقد سوِّق الأمر في داخل المجتمعات بضعف الاندماج وصعوبة لا بل استحالة تعايش الثقافة الإسلامية (خاصة الأطراف الراديكالية منها) مع الثقافة الأوروبية المسيحية. كانت تحدث نقاشات واسعة ومتكررة بشأن تلك المسألة التي يعتبرونها إشكالية ومصيرية في آنٍ واحد، في العديد من البرلمانات الأوروبية. كان دائمًا يجري البحث غير المعلن عن آلية أو حل للتصدي لهؤلاء ذوي الثقافة الهجينة والمُعتدية على ثقافتهم ولإبعادهم.

أشارت معظم الحوارات إلى خطر تحوُّل ديموغرافي في المجتمعات الأوروبية مع إدراك الجميع استحالةَ عمل إجراءٍ ما في هذا الاتجاه، كون أن منهم أكثر من ثلاثة أجيال معظمهم ولدوا في أوروبا وأصبحوا مواطنين أُصلاء أمام القانون ولا أحد يستطيع مجرد التفكير بمسِّهم. مسألة التغيير الديموغرافي نتيجة تغيير نسبة السكان الأصلاء والوافدين في الآفاق المستقبلية هي بدورها إحدى المشاغل ومصدر للقلق الدائم لدى الأوروبيين، خاصة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا.

جاءت التحولات السورية في داخل سورية، وخاصة في ارتداداتها في ما يتعلق بما يسمونه الإرهاب القادم من وراء الحدود أو الاعتداء على الثقافات الوطنية وبشكل خاص بعد التدفق الجماعي للاجئين، لتزيد الطين بلَّة. وهنا نشير إلى أحداث ذات دلالات في هذه المسألة بالغة الحساسية لدى الطرفين. في حدود عام 2012 وعام 2013 عندما تعاظمت عمليات مغادرة من يسمَّون بالجهاديين الأوروبيين للقتال في سورية، وتركوا أوروبا بالمئات وبحرية كاملة، خصوصًا ضمن ظروف اتفاقيات شنغن، تصاعدت أصوات كثيرة، خاصة على المستوى الرسمي، بضرورة اتخاذ إجراءات أمنية وتعزيز مراقبة الحدود للحد من خروج الآلاف منهم أو منعهم. في هذا الإطار جرت نقاشات حادة في أكثر من برلمان أوروبي. ففي حين كان بعضهم يقترح إلزامَ السلطات وضعَ تدابير أمنية جديدة، خاصة في المطارات، لوقف خروج الجهاديين باتجاه سورية كان

telegram @soramnqraa

بعضهم الآخر وبحماسة يقول: «أيها المجانين دعوا هؤلاء الغريبين على ثقافتنا يخرجون». بل كان هناك من يقول: «اسمحوا لهم بالخروج بحرية تامة بل وفروا لهم كل التسهيلات وصولًا إلى وضع طائرات شارتر مجانية لهم إن دعت الحاجة».

ومن دون إطالة فإن الاستنتاج الوحيد الممكن بشأن تلك المعضلة هو أن هناك من يريد، ولا يزال يطمع، أن تتحول سورية إلى مكب للنفايات بأفق التخلص قدر الإمكان من كل من يعتبرونه مُنغِّصًا أو خطيرًا لثقافتهم ونموذج حياتهم.

إن تواطؤ رموز هذه الجُزر وبقايا «المحميات الكولونيالية» هو ما سهَّل انتقال الآلاف من المجاهدين الأوروبيين إلى سورية، حتى تحولوا إلى وبال ليس على الشعب السوري فقط وإنما ارتدَّ على البلدان الأوروبية نفسها. للتذكير فقط نورد أنَّ من كان يدير التفجيرات الإرهابية في أوروبا، بما في ذلك فرنسا، هم ذاتهم المجاهدون الأوروبيون الذين كانوا متمركزين في مدينة الرقة على وجه الخصوص. كان ذلك ينفَّذ هنا في أوروبا بواسطة الأذرع التنفيذية لهذه المجموعات المتطرفة في البلدان الأوروبية.

لحسن الحظ الموقف الرسمي للسلطات الأوروبية وقطاعات شعبية مهمة يختلف نوعيًّا ولا يزال يقوم على مبادئ الحرية والعدالة وحقوق الإنسان مع وجود جزر عنصرية صغيرة معزولة وبقايا جزر كولونيالية في داخل هذه السلطات تغرد خارج السرب وتريد أن تستثمر في الأوضاع الجديدة.

لكن هذه الصورة المحبطة إلى حدٍّ ما لأولئك السوريين المعذبين في الأرض ولمجمل الشعب السوري لا تلغي اللوحة الأخرى الأكثر إشراقًا للتضامن الأسطوري مع الشعب السوري في السنوات الأولى من الثورة. وهنا يجب التذكير بأهم عمليات الحشد واستقطاب الرأي العام الفرنسي والمجتمع المدني وتفاعله غير المحدود في إطار تضامن فريد من نوعه مع الانتفاضة السورية.

لقد قمنا بتخطيط وتنسيق بين رموز المعارضة السورية الفاعلة المتواجدة في باريس ومنظمات المجتمع المدني الفرنسي، فنظِّمت حملات إعلامية وتضامنية غير مسبوقة. أهم هذه المحطات كان تنظيم ما سمي «**الموجة البيضاء**» **(La Vague Blanche)** في ساحة التروكاديرو (Trocadero) على المرتفع المقابل لبرج إيفل. تلك التظاهرة شارك فيها عشرات الآلاف من الأشخاص، والنقابات ومنظمات حقوق الإنسان والفنانين والمحامين والأطباء والقضاة وقادة أحزاب وشخصيات رسمية من الدولة والبرلمان وفي مقدمتهم رئيسة لجنة العلاقات الخارجية للبرلمان الفرنسي وعمدة باريس السابق واللاحقة وغيرهم الكثيرون. لقد غُطي هذا الحدث بنقل مباشر لعشرات القنوات التلفزيونية الفرنسية والأوروبية ووكالات الأنباء الأجنبية وعشرات الصحافيين. استمر إعداد هذه العملية لمدة شهر كامل من أجل تنظيم محكَم وإخراج نموذجي بالتعاون مع اختصاصيين في الإخراج والإنتاج والإعلام.

العملية الأخرى والفريدة من نوعها أيضًا كانت **تنظيم مسيرة قطار الحرية والتضامن من باريس إلى ستراسبورغ** لينتهي المسار بتظاهرة حاشدة أمام مقر البرلمان الأوروبي في ستراسبورغ ومقابلة قادة البرلمان ورؤساء الكتل السياسية.

كانت تكلفة كلٍّ من العمليتين السابقتين عشرة آلاف يورو فقط، جُمعت من متبرعين لكن بمشاركة كبيرة من متطوعين هم من رموز المجتمع المدني والتنظيمات المهنية المذكورة أعلاه، بما في ذلك تبرعات من رجال أعمال سوريين شهامى.

التظاهرة الثالثة التي تُعدُّ من التضامنات غير المسبوقة والأكثر حجمًا هي **تلك التي نُظِّمت في ساحة البانتيون (Panthéon) الصرح الأكثر رمزية في فرنسا** والتي تمتد إلى السوربون والحي اللاتيني. هذه التظاهرة أمام البانتيون الذي يحوي رفاة كل عظماء الدولة الفرنسية حضرها المئات من رموز الدولة والمجتمع وعشرات الآلاف من المواطنين.

هذه العمليات العملاقة كانت كلٌّ منها على حدة عرسًا للحرية ولتضامن المجتمع والدولة الفرنسية العريض مع الثورة السورية.

telegram @soramnqraa

ما يقارب من عشر تظاهرات واعتصامات عملاقة بعشرات الآلاف وبمشاركة من التنظيمات المذكورة أعلاه تم تنظيمها عبر الجادات الأكبر التي تصل بين الساحات الأكثر رمزية في باريس مثل ساحة الباستيل وساحة الجمهورية وساحة الأمة وغيرها.

كل ذلك العمل خلال عامي 2011 و2012 والنصف الأول من عام 2013 وخلال الفترة نفسها كان ينظَّم اعتصام أسبوعي دوري كل يوم سبت في ساحة الشاتليه (Châtelet) في قلب باريس وكان يجمع قرابة 200-300 شخص يهتفون للحرية وللثورة ويرددون الأهازيج الوطنية والثورية. هذا العدد تقلص لاحقًا بالتدرُّج إلى 20 أو 10 أو حتى بضعة أشخاص بعد أن دخلت المجموعات المتطرفة على خط الثورة، وخاصة بعد حصول سلسلة التفجيرات في باريس وأوروبا عمومًا. كذلك كانت تنظَّم أعمال مشابهة في العديد من المدن الفرنسية الأخرى الكبيرة وإن كانت بحجم أقل.

هذا التطور للزخم، وللتضامن غير المسبوق الذي لم تعرف فرنسا مثيلًا له، منذ انتصار نيلسون مانديلا على منظومة التمييز العنصري وربما منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، على المستوى الشعبي والإعلامي وصولًا إلى الانحسار شبه التام لاحقًا، يعكس بدقة وفي العمق تحوُّل الموقف الشعبي الرسمي الفرنسي والأوروبي عامة كنتاج للتحولات في مسيرة الثورات وانعكاساتها هنا في أوروبا.

كيف حدث كل ذلك الهدر والتدمير غير المسبوق لأعظم تضامن ولإرادة الدعم للثورة في فرنسا وأوروبا ومن هو المسؤول عن ذلك؟ هذا السؤال هو برسم «متعهدي» الثورة السورية ومجهضيها.

الدَّور الأميركي

في عمومه هو متعاطف وداعم لانتفاضة الشعب السوري، غير أن الجميع يعرف أن موقف الإدارة ملتبس ويتميز بكثير من الغموض والتذبذب. هذه الإشكالية في الحقيقة تطبع موقف إدارة ترامب ليس في ما يخص القضية

السورية فحسب، وإنما معظم القضايا في كل البلدان والساحات. كما كان هناك بعض الإشكاليات في المواقف السياسية في عهد الإدارة السابقة.

ليس سرًّا أن الاعتبارات الانتخابية ورغبة ترامب في الحكم دورة أخرى هي المسألة الأساسية التي تحكم في كل هذه السياسات الملتبسة والمتذبذبة وحتى المتناقضة، وهي تتحكم في كل السياسة الخارجية الأميركية منذ سنوات. كل مسؤولي الإدارة يلتزمون توجيهات ترامب المعلنة أو غير المعلنة، بعضهم يُسمح له بالمناورة قليلًا ومن يبتعد كثيرًا يصبح خارج اللعبة.

هذه الخصوصية للموقف الأميركي تبرز بوضوح في كل القضايا الإشكالية المتعلقة بالدور الأميركي على الساحة السورية: مسألة الانسحاب الأميركي من سورية أو عدمه ثم حددوا هذا الانسحاب (أو البقاء)، الموقف في الشمال الشرقي ومن المسألة الكردية بالتحديد، إرهاصات المنطقة الآمنة والعلاقة بتركيا، مسألة التواجد الروسي في سورية، مسألة السيطرة على حقول النفط، الموقف من العملية السياسية ومن أطراف المعارضة المسلحة أو السياسية، التعاطي بحذر واستقلالية كاملة عن الموقف الأوروبي. الموقف من داعش وأخواتها هو الأوضح بين كل المواقف الأميركية الأخرى، بينما الموقف من النظام السوري يتبلور أحيانًا ويصبح هلاميًّا أحيانًا أخرى. وقس على ذلك في ما يخص العديد من القضايا الأخرى.

لذلك من الصعب اليوم طرح رأي محدد بشأن المواقف الأميركية بانتظار الانتخابات المقبلة، عند ذلك سوف يتبلور الموقف الأميركي باتجاهٍ ما في ضوء نتائجها، ليس في المسألة السورية فحسب، وإنما في معظم القضايا العالمية إن لم يكن كلها، فالساحات الأخرى أهم بكثير من القضية السورية بالنسبة إلى أميركا. هذه المسألة تبرز بشكل خاص في انطلاق بعض مسارات إعادة التموضع الأميركي في ما يتعلق بالمقاربات الجيوستراتيجية الجديدة الأميركية التي ينتقل فيها مركز الثقل باتجاه آسيا والصين على وجه الخصوص. تلك مسألة كبيرة ليس مكانها هنا.

telegram @soramnqraa

عاشرًا: حول الإطار القائم ومستقبل البيئة السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدولية

كشف وباء كورونا الهشاشة والخلل الكبير في المنظومة العالمية الحالية في محاورها كافة: السياسية والاقتصادية والمجتمعية. لقد تبيَّن **أن التطور المذهل في عالم التكنولوجيا والرقميات ووسائل الاتصال والذكاء الاصطناعي يبقى معزولًا ومتأخرًا عن تقدُّم مكافئ في مجال تطوير الإنسان وحمايته كقيمة إنسانية** يجب أن تبقى فوق كل القيم الأخرى كونه قطب الرحى وأساس تقدُّم البشرية في الاقتصاد والسياسة والاجتماع.

إن الأوبئة تقتل البشر، كل البشر، بغضّ النظر عن الحدود والأنظمة والأنماط السياسية والاجتماعية.

هناك فجوة كبيرة تفصل اليوم التقدم العلمي والتكنولوجي وما ينتج منه عن تطوُّر الإنسان كقيمة إنسانية وأساس لكل شيء. الخلل يتمثل في أن آليات وأهداف تطوُّر المجتمع البشري التي تفرضها القوى المهيمنة بقيت إلى حدٍّ بعيد رهينة للآليات والوسائل اللازمة لتراكم المال والثروات عبر التحكم في الاقتصاد والسياسة كقيمة عليا، تكاد تكون الوحيدة بعيدًا من تقدُّم مكافئ للإنسان واستدامته عبر الحماية كقيمة فوق القيم الأخرى.

من الواضح أنه لو تم توجيه جزء من المصادر والثروات والجهود بما فيها المعرفية باتجاه تطوير الإنسان وحمايته مع بيئته، سواء الطبيعية أو الاجتماعية أو المجتمعية في آنٍ واحد، وعلى وجه الخصوص في مجال الطب وعلوم الوراثة والجينات، لأدى ذلك بالضرورة إلى تغييرات جذرية في نمط الحياة وسعادة الإنسان وصحته، بما في ذلك زيادة معدل أو متوسط الأعمار لسنوات أخرى إضافة إلى ما هو حاصل الآن.

الاستثمارات في مجال الأسلحة والأمن والدفاع والصراع على مناطق النفوذ والمكاسب الاقتصادية غالبًا ما توَجَّه بأفق تراكم رأس المال والهيمنة عبر التنافس غير النزيه وتحييد أو وضع عراقيل للحد من مكاسب الطرف الآخر

والخصوم. يمكن المقارنة بين التبعات الاقتصادية والاستثمارات الأمنية لعصر ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر والاستثمارات في مجال الصحة والأوبئة أو التصدي لها بسرعة وبنجاعة عندما تحدث. مثل هذه المقارنة تشير بكل بساطة إلى فاجعة في الخيارات.

إن المجتمع الإنساني بحاجة أكثر إلى عولمة الفضيلة والنضال ضد الفقر والمرض والجهل والعنصرية والتمييز والاستغلال. حصائل العولمة في الاقتصاد والمجتمع أظهرت عيوبًا هيكلية (بنيوية) وهشاشة موضعية في الأولويات والتخطيط. هذا ما بيّنته تجربة وباء كورونا حيث فشلت كل المنظمات الإقليمية والدولية من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكل التجمعات الإقليمية في آسيا وأميركا اللاتينية والشمالية في التصدي لوباء يهدد البشرية برمتها، هذا إذا استبعدنا فرضية أن هذا الوباء كان نتاج محاولات متعددة لتحييد الخصوم أو المنافسين.

المؤسسات والمنظمات العقائدية والمؤدلجة بشكلها الراهن، أثبتت هي الأخرى عجزها وفشلها ليس في المساهمة في التصدي للأخطار التي تهدد البشرية فحسب، وإنما في المعالجة والتقليص من أضرار الأزمات الإقليمية أو المحلية. أهم مظاهر الإفلاس هو توظيف الدين بكل مدارسه المعروفة اليوم في العالم لأهداف سياسية أو دنيوية. هذا يمثّل محاولة إبعاد هذه القلاع الروحية عن جذورها التاريخية الأصلية.

الأمر الأكثر تحديًا هو أن الزمن قد تجاوز على ما يبدو الهياكل الناظمة للأسرة الدولية وفي مقدمتها الأمم المتحدة والمنظمات الدولية أو الإقليمية الأخرى التابعة لها أو المستقلة. معظم هذه المؤسسات كان قد خُطط لها كآليات لضبط التوازنات الدولية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية وفي بيئة الحرب الباردة.

وفي الأفق السياسي فإن حجم الصراعات وطبيعتها في عالم اليوم لم تقل كثيرًا عما كان سابقًا خلال الحروب الكونية السابقة وخارجها أيضًا، وإنما الذي تغيَّر هو مجرد شكل وطبيعة الصراعات التي أفرزتها تحديات العصر الحديث.

telegram @soramnqraa

اليوم تبدلت الظروف والمعادلات الدولية تبدلًا جذريًّا، وأصبحت كل تلك المؤسسات المشار إليها خارج اللعبة وتجاوزها الزمن. المثل الأكثر تعبيرًا **هو مجلس الأمن الدولي الذي أصبح ضمن الظروف الحالية عبارة عن مؤسسة معطلة تحوي في ميثاقها آليات للتعطيل الذاتي كامنة فيه نفسه.** بالحصيلة هناك اليوم حاجة قاطعة إلى إعادة صوغ المؤسسات الدولية في ضوء الوقائع الحالية، وفي مقدمتها مجلس الأمن الدولي بتوسيعه وتغيير لآليات التصويت واتخاذ القرارات والتعاطي مع الأزمات الدولية في إطارها الجديد والتغير الشامل لأدوات الصراع والمنافسة بين القوى الأساسية والدول في المجتمع الدولي بعيدًا من الأدوات القديمة التي تجاوزها الزمن.

كل هذا التوظيف للوقائع القائمة حاليًّا، ضمن إطار البيئة الدولية التي ستكون على ما يبدو مقبلة على إعادة تموضعات سياسية تفرزها التحولات من الثورة الصناعية والتكنولوجية إلى إطار جديد أكثر رقيًّا، يتمثل في الشكل الجديد للثورة المعرفية ممثلًا بثورة الرقميات ووسائل الاتصالات والذكاء الاصطناعي. هذا التحول سوف يُترجم بالتأكيد في إعادة تموضعات في السياسات البينيَّة على جميع الأصعدة. تلك هي مسألة وقت ذات صلة بعطالة نسبية لدى الانتقال من عالمين يتميزان بفروق نوعية وفي عمق تطوُّر الحضارة البشرية. وفي ما يخص الشرق الأوسط وشمال أفريقيا فهناك ملامح واضحة لإعادة التموضعات السياسية ورسم خريطة جديدة للإقليم، وهو لا يزال في إطار العالم القديم مع تقدُّمه خطوة واحدة على جسر الانتقال بين العالمين القديم والجديد.

الإشارة الأولى في هذا الاتجاه تتعلق **بإعادة رسم خريطة التحالفات (أو التناقضات) بين بلدان المنطقة، ولا سيَّما بشأن موقع إسرائيل فيها وكل ما يفرزه ذلك في مستقبل المنطقة ومحيطها السياسي والاقتصادي والمجتمعي.** تلك هي حتمية تاريخية، وليست مجرد نزوة من هذا الطرف أو ذاك، تمامًا كما كان الموقف مما سُمِّي في حينه سياسة «التعايش السلمي» بين الإمبريالية والشيوعية التي جاء بها خروشوف في أواسط القرن الماضي. وللحديث بقية...

ولكن هناك قضية لا يمكن القفز فوقها **وهي أن العالم برمَّته يتغير على مرأى البشر وخاصة في ما يتعلق بالوثبة التكنولوجية والعلمية عبر علوم الرقميات والمعلومات والذكاء الاصطناعي.** هناك ملامح ثورة جديدة في عالم السيارات التي سوف تسير قريبًا بالطاقة الشمسية المجانية بعد وضع لوائح توليد للكهرباء على السطح وعلى مقدمة ومؤخرة السيارات. وفي نطاق أوسع، فقد بدأت إعادة هيكلة شاملة لقطاع النقل بسبب الاحتباس الحراري والكوارث البيئية الخطيرة، كي تنتهي في أفق 2035. وتتلخص إعادة الهيكلة بالتحول منذ استعمال مصادر الطاقة الأحفورية في محركات وسائل النقل البرية واستبدالها بمحركات كهربائية أو هيدروجينية أو هجينة تنتجها مجمعات الطاقة الحرارية الشمسية، مجمعات كهربائية على أساس طاقة الرياح أو محطات نووية تنتج الهيدروجين. كما أن هناك بحوثًا لمزيد من تطوير الطاقة الكهربائية من صفائح بآلية الفوتوفولتاتيك. هناك أيضًا الأتمتة الكاملة لكل عمليات النقل والصناعة والإدارة والموانئ والمطارات والتي كلها على الأبواب، كل ذلك على سبيل المثال لا الحصر، في حين لا يزال العرب والمسلمون يتجادلون في المذاهب ونفايات الحياة البشرية لمجتمعات يُراد لها أن تكون دون القروسطية.

حادي عشر: مآلات ثورات الربيع العربي الأولى وموجة من الانتفاضات الجديدة

تتميز الثورات الخمس في بلدان الربيع العربي: تونس ومصر وليبيا وسورية واليمن بسمات عامة وأساسية تحكم دوافع هذه الثورات ومساراتها.

لكن، في الوقت نفسه، كلٌّ من هذه الثورات يتميز بخصوصيات تعكس العوامل المحلية والمحيط الإقليمي والدولي الخاص بها فضلًا عن المسار الخاص لكل بلد، خاصة منذ بداية مرحلة الاستقلال. وبالحصيلة ثورة كل بلد على حدة تتميز بـ «خلطة» ذات نكهة خاصة متميزة من نكهات البلاد الأخرى.

أهم السمات العامة لتلك الثورات هي أنها قامت على خلفية تَحَكُّم أنظمة استبدادية فاسدة لا تخضع لأيِّ معايير مما عرفته بلدان كثيرة خارج الإقليم

telegram @soramnqraa

خلال تطورها، بحيث إن التراكمات التي تجمّعت على مدى عقود وصلت إلى حدِّ الانفجار الحتمي ضمن ظروف مواتية.

وهنا أيضًا تتوافق عوامل مهمة مع مثيلاتها في بلدان الموجة الثانية في ما يخص العوامل الأساسية والعامة مع فوارق ضمن المعادلة الداخلية التي تختلف حينًا وتتطابق حينًا آخر وفقًا للساحات.

الانتفاضات والثروات كلها قامت عبر حراك شعبي عفوي وغير مسبوق. عفوي لأنه لم يكن نتاج تحريكِ قوًى محلية تعود إلى أحزاب أو تشكيلات سياسية متواجدة ضمن هذه الساحة سواء كانت طويلة العهد أو حديثة، فضلًا عن غياب أيِّ عوامل خارجية في انطلاقها.

هناك تطابق أيضًا بين ما حدث من حراك في بلدان الموجتين الأولى والثانية، حيث قامت استطالات الأنظمة السابقة القائمة قبل الانتفاضات بمحاولات للالتفاف وتحريف الحراك الجديد أو حتى القضاء عليه.

لكن العامل الأخطر كان محاولة سطو على الثورات الوليدة من جانب قوى قديمة ومنظمة لم تعرف نجاحًا خلال كل تاريخ مسيراتها. محاولات سطو تلك القوى الأصولية كانت تمر دومًا عبر تعبئة وشحن الأوساط الفقيرة ومحدودي التعليم، وبشكل خاص الأميين. هذه الأوساط مضطهدةٌ تاريخيًّا ومغلوبةٌ على أمرها، ورغم الاحتقان التاريخي السائد فيها منذ عقود فهي غير منظَّمة ولا تستطيع المبادرة، فثورات على شاكلة ثورة سبارتاكوس حدثت مرة في التاريخ وانتهت، وكانت ثورة العبيد على الأسياد على قواعد إثنية أساسًا. مرة أخرى هناك تطابق مع ما حدث في إشكاليات الموجة الأولى.

يكفي أن نشير هنا **إلى أن مؤشر الأمية بالمتوسط في مطلع القرن الحالي كان بحدود 40 في المئة لدى الرجال وقرابة 55 في المئة لدى النساء في العالم العربي**. أما البلدان ذات المؤشرات الأعلى فمنها اليمن ومصر، وللقارئ أن يتصور ماذا يعني ذلك بالنسبة إلى الوعي المجتمعي لدى هذه القطاعات الواسعة، وبالأخص مدى القدرة على التأثير فيها من قوى مؤدلجة تمتهن

تسييس كل شيء ولا سيَّما ما يتعلق بالدين، ومدى الخضوع للتأثيرات الخارجية في بيئة تتميز بمؤشرات الفقر التي تصل إلى مستويات هي الأعلى في العالم.

في كل ثورات الربيع العربي كانت القوى الحاشدة لها من الطبقة الوسطى وبعض النخبة بصفة عامة، بينما استطاعت القوى الشمولية القفز بسرعة إلى أوساط الثورات الفتية واحتلال المواقع المهمة فيها في كل الساحات الخمس من دون استثناء.

العنصر المبادر والمحرك للانتفاضات والمتمثل في الحراك الثوري تقلَّص دوره ضمن الأوضاع الجديدة، وأصبحت هذه الثورة تتحول تدريجًا إلى «خلطة» مركبة من عناصر مختلفة ومتضاربة، الغلبة فيها للقوى المسيَّسة والمتمرسة في العمل السياسي لكن بنسب متفاوتة في البلدان الخمسة. فسورية وليبيا واليمن كانت الساحات ذات المآلات الأكثر دراماتيكية.

في سورية أدى النظام القائم الدور التخريبي الأكبر منذ البداية، فقد أطلق سراح المجموعات المتطرفة والمصنَّفة حتى بالإرهابية من سجونه، وهم بالمئات وجرى رفدهم بمئات أخرى من الصنف نفسه بتواطؤ من النظام العراقي الذي كان في السلطة آنذاك.

هكذا تم وضع أحجار الزاوية لبناء صرح لنواة كبيرة من المتشددين ليعكسوا اللوحة التي خطط لها النظام، والتي تتلخص في تقديم الانتفاضة الثورية كحركة إرهابيين لا كثورة، سواء بالنسبة إلى الشعب السوري أو الأوساط الإقليمية والدولية.

والأكثر خطورة كان أن تلك القوى الأصولية التي دأبت تنتظر فرصتها التاريخية سارعت في متابعة بناء الصرح الذي أسسه النظام، والذي انقلب عليه لاحقًا، بحيث تحولت الثورة خلال عامين أو ثلاثة إلى ساحة تسيطر عليها بالعموم قوى تعمل لتنفيذ المشروع الخاص لدولة تعمل من أجلها كل القوى المتطرفة بدوائرها الثلاث والتي تقف من حيث الواقع على القاعدة الأيديولوجية نفسها مع فروق في التفاصيل وليس في المشروع العام.

telegram @soramnqraa

لقد عزز هذا التحول الدرامي انخراط قوى خارجية لها مشروعها الخاص، وهذا ما جعل هذا الصرح يتبلور باستمرار على مدى الأعوام حتى هذا اليوم.

في ليبيا حيث لم يصمد النظام السابق طويلًا أصبحت التركيبة الجديدة ثلاثية الأبعاد: حراك التغيير الذي قاد الأحداث في البداية، واستطالات النظام السابق، والقوى الأصولية بحيث تحوَّل لاحقًا الطرف الأخير إلى الطرف الأقوى بسبب الدعم الذي يحصل عليه من قوى خارجية عن المنطقة ويُعمل على إحيائه بحيث تكون ليبيا فيه طرفًا إضافةً إلى المركبات الأخرى في الساحات الأخرى.

في اليمن سقط النظام اليمني السابق بسرعة نسبيًّا وانتقل بعض رموزه لاحقًا إلى عنصر ضمن التركيبة الجديدة، بعد الانقلاب الحوثي على النظام الشرعي والمتمثل في نظام عبدربه منصور هادي الذي تعرّض مبكرًا لانقلاب من طرف الحوثيين المحسوبين منذ البداية أداة إيرانية، إذ تطمح إيران بدورها إلى إحياء إمبراطوريتها الفارسية القديمة. إن اليمن يكتسب بالنسبة إلى إيران أهمية خاصة بحيث تريد أن تجعله خنجرًا في الخاصرة السعودية.

هنا أيضًا يؤدي دورًا عامل الأمية الذي يُعدُّ من الأكثر عمقًا، إضافةً إلى الفقر الذي هو الآخر قياسي حتى بالنسبة إلى البلدان الأقل نموًّا في العالم. هذان العاملان ساعدا الحوثيين، فضلًا عن الانخراط الإيراني الشامل معهم، على الاستمرار كحركة انقلابيين ضد نظام شرعي، وهو ما جعل اليمنيين يدفعون ثمنًا فوق قدرة الاحتمال لبلد يعاني أساسًا أسوأ العوامل الكابحة لتطوره ونموه.

في مصر رحل النظام السابق بسرعة كبيرة، ومن دون عواقب خراب أو ضحايا كبيرة، فجاء نظام مرسي الشمولي الذي جرى انقلاب عليه بعد قرابة العام من استلامه السلطة. النظام الجديد يبرر عمليته بذهاب النظام الإخواني بعيدًا في هيمنته واحتكاره للمجتمع بمنظور أيديولوجي. حراك التغيير في مصر

تقلص إلى حدٍّ كبير في المعادلة السياسية المصرية وتحولت مصر إلى ساحة صراع مفتوح بين نظام السيسي وحركة الإخوان في معركة كسر عظم ذات ثمن باهظ للاقتصاد المصري وللسلم الأهلي. وفي هذا السياق، وخلافًا للكليشيهات المعلبة والسائدة، والتي تشن حربًا على نظام السيسي، يجب الإقرار بأن هذا النظام قد حقق تحولات وإنجازات مهمة في الاقتصاد المصري، بعد عقود من الإخفاقات والتعثرات التي سادت في ظل الأنظمة السابقة. كما حقق نظام السيسي مكاسب مهمة على الصعيدين الاجتماعي والأمني ومعالجة أزمات مزمنة سادت على الساحة المصرية منذ سنوات طويلة.

الثورة التونسية التي افتتحت مسيرة الربيع العربي تحولت بسرعة إلى ساحة مد وجزر بين أطراف ثلاثة: حراك التغيير، واستطالات النظام السابق، والتيار الأصولي. وذلك حتى إشعار آخر.

ثاني عشر: الموجة الجديدة لانتفاضات الربيع العربي: هل هي مجرد هزات ارتدادية للموجة الأولى أم سلسلة زلازل جديدة في محيط الفالق الجيولوجي السياسي نفسه؟

هذا الفصل الجديد من الانتفاضات يمكن النظر إليه من زاويتين مختلفتين: أن يكون هزاتٍ ارتداديةً للموجة الأولى للربيع العربي أو أن يكون تفريغًا للشحنات الزلزالية الانفجارية الكامنة منذ ثورات الموجة الأولى. لكن التحولات الكارثية لتلك الأخيرة منذ مراحلها الأولى، خلقت هالة من الرعب في محيط المشاريع اللاحقة، الأمر الذي كبح عمليات انفجارها وجمَّدها حتى وصلت درجة الاحتقان إلى حدّها الأعظم الانفجاري.

ذكرنا سابقًا أن حالة الرعب والذعر التي أنتجتها مآلات الثورات في سورية وليبيا واليمن بشكل خاص، أدت إلى فرملة حالات انفجار كانت شبه ناضجة في السودان والجزائر والعراق ولبنان في مرحلة الموجة الأولى. لكن تراكم الاحتقانات التي يغذيها الفساد واستبداد السلطات في البلدان الأربعة الأخيرة وفق المقدمات والآليات نفسها التي أشعلت ثورات الموجة الأولى

telegram @soramnqraa

استمرا بشكل مطرد إلى حدِّ أن الانفجار أصبح حتميًّا، بمعنى أن طاقات التحمل أصبحت معدومة في بلدان الموجة الثانية.

العامل المهم هنا أن الحراك الجديد أخذ بالحسبان مآلات الحصائل الكارثية للثورات الخمس السابقة، لذلك كان التصميم منذ البداية أن يكون الحراك الجديد سلميًّا وبإصرار إلى أبعد الحدود، لأنه لم يبقَ للقطاعات الواسعة من شعوب الموجة الثانية ما تخسره! وذلك في ظل الشعور بأن أنظمة الطغيان العبثي وأنظمة المحاصصات الطائفية أو تلك الشمولية قد دمرت كل شيء، وليس هناك ما يشير إلى أيِّ نية لا في الإصلاح ولا في التخلّي عن تحويل بلدانها إلى مستعمرات خاصة واحتكارية إلى الأبد.

هذه هي العناصر القديمة المتجددة بوتائر تراكمات والتي لا يمكن أن يضع حدًّا لها سوى الانفجار الحاسم. لكن هنا أيضًا هناك العوامل العامة والمشتركة المولّدة للانفجار كما أن هناك خصوصيات تطبع كل حالة على حدة، تمامًا كما هو الحال في بلدان الموجة الأولى.

السودان، وبعد مسيرة إرهاصات وتصميم غير مسبوق لقوى حراك التغيير، حسم في النهاية بعد قرابة عام المعركة مع النظام، بخسائر بشرية لا تقارَن بما حدث في ساحات الموجة الأولى وبخسائر مادية أو تدميرية قليلة نسبيًّا. اليوم، على الرغم من الاستقرار النسبي الذي يعيشه السودان الجديد، فليس هناك في الواقع ما يؤشر إلى أن الأمور حُسمت بشكل نهائي، فلم تجرِ حتى الآن تصفية حقيقية لبقايا النظام السابق كما لم يتم إنجازٌ مقبول في مجال العدالة الانتقالية، الأمر الذي يطرح شكوكًا بشأن صدقية السلطات الجديدة إلى حين. كما أن «الخلطة» الحالية للنظام الجديد لم تُظهر ملامح مشروع تنموي بأفق إعادة صوغ شاملة لمنظومة الحكم على قواعد جديدة تتجاوز الماضي وتنسجم مع المحيط الدولي الجديد.

العراق ولبنان يتشابهان في تركيبة النظام كنظام محاصصة طائفية، والذي كان عامل كبح للتطور والتنمية سواء الاقتصادية أو البشرية، على الرغم من الكمون الفريد من نوعه الذي يتميز به كلٌّ من البلدين: العراق هو أحد البلدان،

ربما الخمسة، التي تحوي أكبرَ احتياطي نفطي في العالم، ومع ذلك لا تتوافر فيه الكهرباء، باعتباره بلدًا شديد الحرارة، سوى بضع ساعات في اليوم. العراق هذا وبنهريه الأكبرين في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي مجمل غرب آسيا يمكن أن يكون السلة الغذائية لمجمل الإقليم، وكان فائق التميز بالزراعة في عهد صدام حسين منذ أقل من عقدين. اليوم يستورد العراق كل حوائجه حتى البصل والبطاطا. وتحوَّل إلى الموقع الأول والأهم بالنسبة إلى النفوذ الإيراني، واستطرادًا الحلقة الأهم في المشروع الإمبراطوري الفارسي.

لبنان كان البلد الأكثر تطورًا على الصعيد البشري والمالي والخدماتي في عموم المنطقة، ووُصف إلى وقت قريب بواحة الشرق الأوسط. لبنان بطبيعته وغناه الثقافي كان، ولا يزال، يُعدّ المرجعية الأكثر أهمية في المنطقة والذي يحظى بتعاطف خارجي متميز قياسًا على البلدان الأخرى. لبنان هذا تحوَّل بلدًا مفلسًا تمامًا، ومعظم سكانه على حافة الجوع، والأدهى من ذلك يحوي دولة في داخل الدولة كالدمية الروسية «ماتروشكا».

لبنان الطوائف، المتقاسمة ثرواته مافيات هذه الطوائف التي تحكم منذ الاستقلال، فَقَدَ تمامًا تلك «المشروعية التاريخية»، واللبنانيون ثاروا، ولا يزالون مصممين على الانتفاض، من أجل صناعة لبنان جديد على أسس ومعايير بعيدة من مزارع أو إقطاعيات المافيات الطائفية كلها، ومن دون استثناء، كما تشير شعاراتهم «كلن يعني كلن». قد يستطيع لبنان الخروج من محنته خلال مدة أسرع نسبيًّا، وإن كان يبدو أن تهديم منظومة الطوائف سيتطلب جهدًا وتصميمًا، وثمنًا لم يتم دفعه بعد بالكامل، على ما يبدو. لكن إن خرج لبنان بسلام معقول ومن دون حرب أهلية جديدة فسوف يكون واحدًا من العناصر الأكثر أهمية لتغيير وجه المنطقة، على الرغم من صغر حجمه كبلد ومحدودية مصادره الطبيعية الآن، على أمل أن تقلب اكتشافات الغاز البالغة الاحتمال في مياهه الإقليمية كل المعادلات الاقتصادية القائمة حاليًّا فيه وفي محيطه الإقليمي. وليس من المبالغة، أن المؤشرات الجيولوجية كلها تشير إلى أن لبنان عند توفّر الاستثمارات الكبيرة المطلوبة، سوف يتحول إلى أحد البلدان الغنية في المنطقة

telegram @soramnqraa

كمنتج للغاز، الأمر الذي سيشكل المفتاح السحري لهزيمة إقطاعيات التحاصص الطائفي، لتزدهر الواحة القديمة في الشرق، لكن في ثوب نوعي هذه المرة.

وفي الحصيلة، خلافًا للمقاربات الإصلاحية المطروحة في كلٍّ من لبنان والعراق، فإن إصلاح مؤسسات الدولة والتصدي للفساد ومظاهر هيمنة رموز الطوائف لن يكونا ممكنين ما لم يجرِ الإلغاء الكامل لمنظومة المحاصصات الطائفية واعتماد هيكلية جديدة بالكامل للدولة برمتها خارج منظومة المحاصصات. حيث تتم بعد ذلك إعادة صوغ مؤسسات الدولة واعتماد آليات جديدة للتنمية البشرية والاقتصادية ضمن أطر جديدة عصرية تواكب المنظومات الجديدة الدولية القائمة على أساس اقتصاد المعرفة: المنظومات الرقمية والمعلوماتية والذكاء الاصطناعي كبيئة وحاضنة جديدة لتطوُّر الاقتصاد الدولي، أو على الأقل إعادة إحياء متطورة لأعمدة الدولة اللبنانية القديمة في قطاع المصارف والأعمال والخدمات والسياحة على شاكلة الإمارات العربية المتحدة، وعلى وجه الخصوص دبي، بانتظار ظروف أفضل.

أما العراق فوضعه أعقد بكثير بسبب ثرواته النفطية الفائقة وكمونه الزراعي ودوره السياسي الكامن كبلد ذي تاريخ سياسي محوري، حاسم منذ عقود وربما قرون، والأصعب من ذلك بكثير اتخاذه رهينةً وحلقةً ثمينةً في المشروع الإمبراطوري الفارسي. وللأسف، ليست هناك حتى الآن مؤشرات وقرائن متبلورة تسمح باستقراء حلٍّ للتحديات المطروحة أمام الشعب العراقي، والشيء الذي يدعو إلى التفاؤل هو أن العراقيين مصممون على الذهاب بالشوط حتى نهايته.

لبنان هذا نفسه، كما العراق وسورية، هو حجر زاوية في المشروع الإمبراطوري الفارسي الذي كان سببًا أساسيًّا لكل ما نتج من بلاء على السياسة والاقتصاد لهذه البلدان الثلاثة.

وفي مدخلٍ إلى المحطة الجزائرية من الانتفاضات الجديدة لموجة الربيع العربي الثانية فنشير إلى واقعة ذات دلالة تلقي الضوء على فرملة الانفجارات في بلدان الموجة الثانية وتعطّلها لمدة تزيد عن عشر سنوات.

في هذا السياق أشير إلى واقعة بسيطة من حيث المبدأ، ولكنها معبِّرة وذات دلالات لإيضاح السؤال الذي طُرح، هنا في بداية هذه الفترة، إذ كنت مسافرًا في الجزائر في حدود عام 2012 وفي أوج تصاعد الأحداث في سورية مع بروز مؤشرات محبطة وربما مفجعة تتعلق بالمقتلة الشاملة خلال الحرب إضافةً إلى بدء تدمير شامل للبنى التحتية.

خلال تلك الرحلة التقيت مصادفةً بشخص لا أعرفه سابقًا ولكنه قدَّم نفسه عضوًا وقائدًا ميدانيًّا سابقًا في الجبهة الإسلامية للإنقاذ، الحركة الجزائرية التي حاربت النظام (أو الأنظمة الجزائرية) في داخل المدن وفي الجبال على مدى عشر سنوات أو ما أصبح يسمى لاحقًا بـ«العشرية السوداء».

بدأ هذا الرجل يسألني عن الأوضاع في سورية ويبدي ذهوله واستهجانه لكل ما يحصل. شرحت بعض القضايا بحدود معرفتي ورؤيتي، مما لم يكن يومًا سرًّا، فقد كنت أقوله بصراحة في الإعلام والفضائيات وفهمت أنه متابع لها. وبدوري سألته كيف الأحوال هنا في الجزائر التي عملتُ فيها مدة 15 عامًا خبيرًا ومستشارًا نفطيًّا، وهي بلد أحبه وأحترم تاريخه الذي كان مثلًا ومرجعية للمواطنين العرب على مدى الوطن العربي برمته.

باختصار كان جواب القائد السابق في الجبهة الإسلامية للإنقاذ: «لقد أنجزنا مصالحة وطنية قادها بوتفليقة وهناك اعتقاد بأننا تجاوزنا المحنة، على الرغم من أنه لا يزال هناك العديد من التحديات والإشكاليات السابقة كالفساد وبعض مظاهر الاستبداد التي لا تزال موجودة»، واستطرد: «لكن ما الحل؟ هل نعود إلى الفتنة مرة أخرى؟ لا أحد في الجزائر، بمن فيهم نحن، يريد أو حتى يتصور أن تصبح الجزائر يومًا ما شبيهةً بما يحدث عندكم الآن في سورية». انتهى الاقتباس.

الجزائر هي الحالة الأكثر تميزًا في خصوصية العوامل الفاعلة في تحديات الانتفاضة الجزائرية، فهناك التاريخ النضالي المتميز للشعب الجزائري والذي يُعتبر مرجعية مهمة في تاريخ حركات التحرر الوطني. الخصوصية الأخرى، وهي سلبية هذه المرة، هي استمرار حكم الحزب

telegram @soramnqraa

الواحد لمدة تصل إلى ستين عامًا وهي الأطول في البلدان التي استقلت منذ الحرب العالمية الثانية.

الفساد والاستبداد اللذان طبَعا تلك العقود الطويلة هما الآخران حالات شبيهة بالوضع في كل بلدان الربيع العربي بموجتيه الأولى والثانية. لكن يجب هنا الإقرار، أنه خلال تلك المرحلة الطويلة كانت هناك نقاط مضيئة توحي بوجود مشروع وطني لتطوير البلاد، بيد أن الآليات التي اعتُمدت وطبِّقت أدت إلى حصائل متواضعة قياسًا على ثروات الجزائر الباطنية وكمونها الزراعي، أما التقدم الملحوظ فحدث في قطاع التعليم والتكوين ومحو الأمية. الوضع في رأس هرم السلطة وفي محطات عديدة كان يتجاوز بكثير وبمنحى إيجابي الوضع في داخل الحزب الحاكم الذي يحتكر كل شيء وكل خيرات البلاد، على الرغم من تاريخه النضالي المشهود في استقلال الجزائر. إن مثل هذه الحالات المضيئة كانت تمثلها الزعامات الثورية التي حكمت في المراحل الأولى بعد الاستقلال وكذلك عدد من الرؤساء الذين حكموا لاحقًا.

العامل المهم واللافت في المحطة الأخيرة هو تحوُّل نظام بوتفليقة إلى نظام متعفن يتأكَّل، خاصة بعد إصراره على تجديد ولايته أكثر من مرة، خارج أي معايير أو أطر قانونية حتى تحوَّل إلى مشروع دكتاتور. لكن هنا تسجَّل له مبادرته ومشروعه خلال عهدته الثانية والتي أنتجت مصالحة وطنية بعد ما سمي «العشرية السوداء» التي حصدت عشرات لا بل مئات آلاف الضحايا وشلّت الاقتصاد ومؤسسات البلاد بالكامل، في ظل حرب أهلية دامية. فلو لم ينجز بوتفليقة تلك المصالحة الوطنية، فضلًا عن الحكمة التي تحلت بها الإدارة السياسية لجبهة الإنقاذ والقوى الفاعلة الأخرى في النظام والمجتمع الجزائري، لولا ذلك لتحولت الجزائر إلى سورية أو ليبيا أخرى. لكن إصرار بوتفليقة على الترشح لعهدة خامسة كان القشةَ التي قصمت ظهر البعير والتي قضت بشكل نهائي على ما تبقّى من صدقيته. هنا يمكن الإشارة إلى أن محاولة ترشيح بوتفليقة لعهدة خامسة لم تكن على ما يبدو قراره الخاص، لأنه كان شخصًا شبه مشلول عاجزًا ليس

عن الحكم فحسب وإنما عن ممارسة حياته الخاصة بأدنى المعايير. يبدو أن هناك من دفعه أو حتى قام بترشيحه خارج طموحه الخاص وهو يعرف وضعه الصحي أكثر من أيِّ شخص آخر. الهدف كان ترسيمه كشبح كما كان خلال معظم عهدته الأخيرة والحكم من وراء ظهره وبالنيابة عنه بأفق استمرار حكم المافيات التي لا تزال متعطشة إلى السلطة والأموال والمكاسب ولم تُشبع نهمها. هذا مشهد لافت في تطوُّر الأوضاع الجزائرية في محطتها الأخيرة.

جاء نظام الرئيس تبون عبر عملية ديمقراطية ولكن في بيئة لم تُحسم فيها بعد خواتم حراك التغيير، الأمر الذي شكَّل حالة وُضِعَت الأحوال فيها بثلاجة خاصة في ظل جائحة كورونا. ولكن أيًّا كانت آفاق التطورات اللاحقة فإن نظام تبون يتعرض منذ اليوم لثورة مضادة على الأرجح من بقايا النظام السابق أو من القوى التي كانت بشكلٍ ما ضمن حراك التغيير ولكن لم يحالفها الحظ بالوصول إلى السلطة.

هكذا تتعرض الجزائر اليوم لتحدٍ مضاعف: من جهة، حراك يعتبر نفسه أنه لم ينجز مهمته بعد، ومن جهة أخرى، قوى خاسرة تحاول خلق ظروف جديدة تسمح لها في مرحلة لاحقة بإبعاد النظام الجديد وتجريب حظها مرة أخرى ضمن بيئة أخرى، لعل وعسى!!

هذه الصورة النمطية صحيحة ليس في الجزائر فحسب، أي أن يتحول حزب ثوري يستمر في السلطة لسنوات طويلة إلى حاضنة للفساد والاستبداد، فقد حصل هذا في ساحات أخرى مشهود لها بالثورية مثل الحزب الذي قاد تحرير فيتنام وحتى في تجربة الحزب الشيوعي السوفياتي في مراحله الأخيرة، بدءًا من سبعينيات القرن الماضي بشكلٍ ما ثم تعمَّقت الأزمة بعدها باستمرار حتى تفكك الاتحاد السوفياتي. وتجربةُ حزب البعث الذي استلم السلطة في سورية والعراق أيضًا ذاتُ دلالات، حيث تحوَّل إلى حاضنة للفساد والاستبداد والصراع على السلطة بين المكونات العسكرية، وهو جاء بالأصل إلى السلطة ضمن مشروع تطويري وحداثي.

telegram @soramnqraa

في الحصيلة لم تصل الحراكات الجديدة في إطار الموجة الجديدة للربيع العربي إلى خواتمها. ومن العوامل التي تدعو إلى تفاؤل نسبي، هناك عامل سلمية الحراكات التي لم تنزلق إلى العنف والدخول في حروب أهلية أو مسلحة مع الأنظمة القائمة، على أمل أن تبقى كذلك وتحافظ على ديمومة مشروعها الوطني للتغيير وصيرورته.

من العوامل الأخرى البالغة الأهمية أيضًا الحذر ورفض كل المحاولات الخارجية الإقليمية أو الدولية للدخول على خط الحراك، لأن ذلك سوف يمثِّل مقتلًا للحراك كما حدث في بلدان الموجة الأولى، وفي كل الأحوال تبقى الأمور، اليوم، مفتوحة على كل الاحتمالات مع قدرٍ من التفاؤل النسبي.

المسألة الأكثر أهمية في العمق الاستراتيجي هي أن تأخذ الحراكات الوطنية الثورية بالحسبان في مشاريعها المستقبلية مسألة إعادة نظر كلية في فلسفة التنمية البشرية ومشاريعها وفي مقدمتها مسألة اقتصاد المعرفة الذي هو اللبنة الأولى للثورات الجديدة للبدء بإعداد الإنسان في محيط وبيئة المعارف، من أجل خلق الظروف للاندماج في آخر طبعة للعالم الجديد. إن ضرورة الاستثمار الرشيد للثروات الباطنية والزراعية وتنظيم قطاع الخدمات والسياحة باعتماد الهياكل الاقتصادية الملائمة والتنمية البشرية قبل كل شيء بعيدًا من منظومات الماضي هي مفتاح يعزز النجاح.

للتذكير فحسب، إن إنجاز وتطوير تطبيق واحد في التكنولوجيا الرقمية الحديثة مما يسمى، تطبيقات (Applications) والذي هو مجرد برنامج يقوم على قواعد متطورة من التطبيقات الرقمية يدر من الأرباح للشركة المطورة مثل آبل ومايكروسوفت وغوغل ما يعادل أو يتجاوز الدخل النفطي لبلد مخزونه النفطي متوسط.

وللتذكير أيضًا فإن القيمة السوقية لشركة آبل تجاوزت 2 تريليون دولار وهو ما يعادل قيمة الاحتياطيات الباطنية لبلدان غنية بالخامات ومن الصف الأول. كلٌّ من شركات مايكروسوفت وأمازون وغوغل تقترب قيمتها السوقية

من تريليون ونصف. أرباح كلٍّ منها السنوية تعادل ميزانية 30 دولة من الحجم المتوسط، فاعتبروا يا أولي الألباب.

تطبيق «تيك توك» (Tik Tok) الصيني هو عبارة عن برنامج رقمي لاستعمالات الترفيه بلغ مؤخرًا قيمة بحدود (2 تريليون دولار)!! هذا هو اقتصاد المعرفة الذي يهيمن اليوم على العالم فأين منه أولئك الذين لا يزالون يدورون في رحاب الجاهلية؟

هولندا، ذلك البلد الصغير البارد الطقس في شمال أوروبا يصدّر كل عام ما قيمته 100 مليار يورو من الفواكه والخضر الطازجة فحسب!! معظم الأراضي الزراعية في هولندا تقع على عمق بضعة أمتار تحت سطح البحر وتغمرها المياه التي تجفَّف بشبكات تقنية هندسية مبتدَعة، كما تقام فيها بيوت زجاجية على مساحة عشرات الكيلومترات المربعة مُجَهَزة بوسائل تقنية وشروط مناخية نموذجية لتطوير مزارع صالحة لكل أنواع الزراعة مع توفيركل الشروط المناخية الملائمة المعروفة اليوم في كل بقاع الأرض!

الرئيس الجزائري الجديد تبون قال يومًا ما معناه: ستون سنة من «التنمية» ولا نستطيع اليوم تصنيع ثلاجة!

خاتمة

إن كل الظواهر والحقائق والمؤشرات التي تمّ توصيفها وتأكيدها في هذا الفصل الخامس الأخير للثورات المجهَضة والتي تنعكس بشكل جليّ عبر الممارسات ووسائل التواصل الاجتماعي وشبكات الإعلام تترجم حالة سياسية ومجتمعية هجينة كحامل لمواصفات ما دون وطنية. يشعر المرء بأنه أمام حالة غوغائية تحاول استقطاب شرائح واسعة من محيط الجهل والفقر وبما يترجم عودة إلى ما يشبه المحطات الأخيرة من الجاهلية. في هذه البيئة المريضة يتشكّل شعور طاغي بأننا أمام شيطان رهيب يدفع بالفضاء السوري بشكل خاص، إضافةً إلى فضاءات أخرى بفضل قوة طرد مركزي إلى خارج العصر.

telegram @soramnqraa

• أحد المظاهر البارزة لهذه الحالة هو الانفصام التام للشخصية والحقد على كل ما هو آخر، بشكل لم يعرفه التاريخ العربي والإسلامي في أحلك محطاته الكارثية. والمرعب أنّ الكثيرين ممن يعرفون الحقائق جيّدًا يصمتون ويتجاهلون وكأن شيئًا لا يعنيهم!

• تنتشر هذه الحالة الغريبة وربما السريالية في محيط فوضى عارمة وسط أمواج متلاطمة تحمل في طياتها كل مظاهر الانهيار والسقوط من فقر وجوع وانعدام البنى الصحية والتعليمية وحتى أساسيات الحياة للكائن البشري في بيئة الانحطاط الأخلاقي والمعنوي لشخصية الإنسان. ضمن هذا المستنقع الموبوء بكل الأوبئة التي يصعب تصورها **يطفو قدر هائل من الرعاع والأشباح والمهرجين الذين يمتطون وسائل التواسط الاجتماعي الحديثة** ليخرجوا من القيعان العميقة التي لم يتصوروا يومًا أو يحلموا أن يكونوا خارجها ليقدموا أنفسهم قادةَ المستقبل وفرسان الشعوب وممثليها. **وفي الواقع، لم يكن معظم هؤلاء سوى نفايات الأوساط والمراكز القديمة البائدة التي كانوا يتعايشون كالطحالب على أطرافها.**

• بالحصيلة، نحن أمام لوحة **سريالية بامتياز تتلخص في عملة جديدة تشكِّل القوى الأصولية المؤدلجة والعمياء عن تحولات العصر المحيط، وذات المشروع الطوباوي خارج العصر أحد أوجه هذه العملة الجديدة ممثلة للثورة المضادة التي سطت وحلت محل الثورة الأصلية، بينما تتربع الأنظمة المتحللة والفاسدة على الوجه الآخر للعملة كطاغوت قديم.**

• وبشكل أكثر وضوحًا في سورية على وجه الخصوص، يُعدُّ النظام والمشروع الشمولي المؤدلج وجهان لعملة واحدة:

• النظام مستعد لإفناء وتدمير كل شيء، بشرًا كان أو عمرانًا من أجل أن يبقى محافظًا على كرسي الحكم والسلطة وهو ما يمكن توصيفه بالمطرقة القديمة المتجددة.

• «الفرسان» الجدد مستعدون لفعل كل شيء فاسد ولا أخلاقي والانحلال والنفاق والخداع والخيانة والطعن في الظهر، **واستعمال ما يمكن توصيفه بالسلاح «الديمقراطي» المزوّر في السياسة للوصول إلى السلطة ولو على الأنقاض وبما يشكل في النهاية مجرد سندان تدق الأنظمة على سطحه أعناق شعوبها المنتفضة بمطرقتها القديمة – الحديثة.**

• قوى الثورة المضادة المشار إليها أعلاه ليست في الواقع ضمن الحالة **العيانية سوى مجموعات ومكونات متشظية ومافياوية تمثّل حالةَ تحت – وطنية يتم للأسف تدويرها بشكل واسع عبر الإعلام ووسائل التواسط الاجتماعي** في ظل عدم اهتمام يُذكر من صناع القرار في الإقليم والغرب والشرق على حدٍّ سواء بسبب انشغال الجميع بالتحديات والمشاكل الخاصة في هذه اللحظات المفصلية من التاريخ الحديث.

• إسرائيل ليست مسؤولة عما يفعله العرب بأنفسهم ومن حقّها أن تشعر بالراحة والطمأنينة طالما أن العرب تكفلوا بتدمير أنفسهم بأنفسهم.

telegram @soramnqraa

استنتاجات عامة - ملخص

إشكاليات عامة

◄ يتطلب تحسين الإنتاجية واستخدام التقنيات والتكنولوجيات المتقدمة أبعادًا سوقية تتجاوز بكثير أبعاد السوق المحلية. الأمر الذي يعني ضمنًا الحاجة إلى تكامل اقتصادي عربي شامل على غرار السوق الأوروبية المشتركة.

أما الهياكل الإقليمية الأخرى، مثل دول مجلس التعاون الخليجي واتحاد المغرب العربي فلا تزال بعيدة من الأهداف المرجوة، مع مراعاة الفوارق.

ومن شأن التعاون الاقتصادي الإقليمي في مجال التمويل والتجارة والاقتصاد الحقيقي أن يتيح الوصول إلى سوق أوسع تستطيع أن توفر عائدات أكبر على الاستثمار، وأن تكون بمنزلة ممتص للصدمات لتخفيف الاعتماد على تقلبات أسعار النفط وعلى التقلبات الظرفية والدورية للسوق بشكل عام، وتسمح بالوصول إلى عمق استراتيجي يمكنه التصدي للمخاطر الناشئة من التوترات السياسية.

◄ أدت السياسات الإنمائية إلى تعثُّر الزراعة، والاعتماد على الاستيراد اعتمادًا عشوائيًا، وتشابُك البضائع المُصدَّرة وتباينات عميقة في آلية الإنتاج برمتها. لقد أثبتت الزراعة المُتخلفة، التي تعوقها أنماط عمل ما قبل الرأسمالية وغير الصناعية أحيانًا، أنها غير قادرة على خلق سوق محلية واسعة بما فيه الكفاية لصناعة بديلة للمنتجات المستوردة، في حين أن الصناعة الموجَّهة نحو

telegram @soramnqraa

التصدير استمرت تعاني عدمَ كفاية القدرة التنافسية للمنتجات في الأسواق الخارجية في ظل الظروف الحمائية. وهذا ما شكَّل عقبة أمام عملية التصنيع بأكملها.

كانت معدلات نمو الإنتاج الزراعي أقل من معدلات النمو السكاني. وانخفضت مؤشرات الإنتاج لكل منتجات الصناعات الغذائية للفرد أو بقيت مستقرة في معظم البلدان العربية. وكانت هذه المؤشرات أقل بكثير من المؤشرات المقابلة للناتج المحلي الإجمالي ككل، فضلًا عن الصناعة التحويلية وجميع القطاعات الصناعية للاقتصاد.

ولوحظت العواقب السلبية للتصنيع العفوي والمتسارع على حساب قطاعات رئيسية مثل الزراعة، في الجزائر بشكل خاص، حيث كان التوسع في الصناعة الثقيلة (دون الاكتراث بالصناعة الخفيفة) متلازمًا مع ظواهر سلبية مثل انخفاض إنتاجية العمل.

◄ انخفض معدل الاستثمار في المنطقة بمعدل 2 في المئة سنويًّا منذ عام 1987. ولم يقابَل تقنين الاستثمار العام الذي كان يمارَس منذ نهاية عام 1980 بأي تدابير أخرى مثل زيادة الاستثمار في القطاع الخاص.

عند تحليل ديناميات الاستثمار العالمي في الصناديق الرئيسية للبلدان ذات رؤوس الأموال الضخمة (كبار مصدِّري للنفط)، يجب تركيز الاهتمام ليس على النمو وأحجامه فحسب، وإنما أيضًا على حقيقة أنه في أثناء ارتفاع أسعار النفط، وبالتالي، نمو عائدات النقد الأجنبي، تجاوزت أحجام المدخرات الإمكانات المحدودة للاستخدام الفعال للتراكم النقدي (قدرة امتصاص الاقتصاد) نظرًا إلى التخلف الاجتماعي - الاقتصادي وحدود السوق الداخلية المحلية، وهو ما أدى إلى الحد من معيار التراكم.

◄ إن تفاقُم الخلل في التوازن الخارجي وفي الميزانية، ونقص التمويل الخارجي، وفي بعض الحالات، الاختلالات النقدية والتضخم، المترافقة مع التمويل الداخلي للعجز، تُفضي جميعها إلى زيادة النفقات الباهظة وغير

المنظمة (التي تنطوي في كثير من الأحيان على تعليق المشاريع الاستثمارية أو التخلي عنها)، المصحوبة أحيانًا بانخفاض قيمة العملة.

وهذا يعني ضمنًا الحاجة إلى القضاء على النظام التوسعي للسياسة المالية خلال فترات الذروة النفطية، والسعي على نحو خاص إلى توفير الأرصدة المالية غير النفطية الحذرة، وخفض العجز المالي غير النفطي في المستقبل. ومثل هذه الاستراتيجيا من شأنها خلق هامش للمناورة المالية.

◄ لقد أدى عدم وجود التوازن المطلوب بين عمليات التصدير والاستيراد، والمحاولات غير المبررة غالبًا والقائمة على أسس غير سليمة لتنظيم الدولة للتجارة الخارجية، والإنفاق العسكري المفرط، وانخفاض أسعار النفط، و[استيراد] المواد الخام وسلع التصدير الأخرى، إلى حقيقة أن عائدات التصدير بدأت في كثير من الحالات تتناقص مقارنة بنفقات الاستيراد.

◄ بين عامي 1960 و1985، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر ومصر وسورية من 1.9 إلى مرتين، وفي تونس والعراق وليبيا والأردن من 2.5 إلى 3 مرات، وفي المملكة العربية السعودية إلى 4.75 مرة. وفي الوقت نفسه، في الكويت، وصل هذا المؤشر منذ عام 1960 إلى المرتبة الأولى في العالم أجمع، ليعود ويتراجع بنحو 20 في المئة في الثمانينيات. في البلدان العربية الأخرى، كانت الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي للفرد أقل من غيرها (في المغرب 1.6 مرة على الأقل، في موريتانيا من 30 إلى 40 في المئة) أو انخفضت (في السودان).

◄ نظرًا إلى توزيع العائدات غير المنتظم، حتى في حالة ارتفاع معدل الاستهلاك الفردي إلى الناتج المحلي الإجمالي في العديد من البلدان، فإن هذه البيانات لا تعني زيادة مقابلة في الاستهلاك لجزء كبير من السكان. إنها تعكس في الواقع النمو في إنتاج السلع والخدمات للفرد الواحد، مع ملاحظة أن معظمها امتلكته واستهلكته المجموعات المهيمنة والطبقات المؤثِّرة والمضاربة. ومع ذلك، ومع مراعاة الفوارق، فلا يمكننا تجاهل حقيقة أن الظروف المعيشية لسكان الحضر والريف في البلدان المنتجة للنفط وفي معظم

telegram @soramnqraa

الأقطار العربية، قد تغيرت تغيّرًا ملحوظًا. من الواضح أن قيمة هذا التغيير لا يمكن قياسها بمؤشر بأهمية الناتج المحلي الإجمالي للفرد، ومن هنا تأتي الحاجة إلى استكماله بنظام مؤشرات العناصر المادية للإنتاج الحديث وقاعدة الطاقة للاقتصاد الوطني في البلدان العربية.

◄ شهد دخل الفرد الحقيقي عمومًا زيادة ضئيلة للغاية بلغت قرابة 0.5 في المئة سنويًّا بين عامي 1975 و1998 – أي كان في شبه ركود. في غضون ذلك، تجاوز المتوسط العالمي 1.3 في المئة سنويًّا، وهو ما يشير إلى تدهور نسبي في مستويات المعيشة في العالم العربي. وحدها أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى سجلت أقل قدر من التقدم بين البلدان العربية، فقد شهدت هذه المنطقة انخفاضًا مطلقًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد على مدى ربع القرن الأخير. وعلى العكس، عرفت بلدان أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي تحسنًا متوسطًا، وإن كان متواضعًا، بنسبة 1 في المئة. أما في جنوب آسيا فقد كانت الزيادة 3 في المئة، بينما شهدت المنطقة الأفضل أداءً، أي شرق آسيا والمحيط الهادئ، ارتفاعًا في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بنسبة 5.9 في المئة في المتوسط. بالنسبة إلى الفترات المحددة أعلاه، ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية بشكل ملحوظ بين عامي 1975 و1980، من 1834 إلى 2300 دولار، أي بمتوسط زيادة بلغ 5.6 في المئة. لكن هذا النمو عاد وانخفض بين عامي 1980 و1990، مسجلًا نسبة سلبية قدرها 2.3 في المئة في السنة، وهو ما يدل على التدهور العميق في الوضع الاقتصادي والاجتماعي في الأقطار العربية خلال العقد. ففي عام 1990، لم يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 1500 دولار. لكنه عاد وارتفع قليلًا على مدى العقد، ليبلغ 1653 دولارًا في عام 1997، أي بمتوسط زيادة سنوية قدرها 0.7 في المئة. في عام 1998، انخفض الدخل الحقيقي في معادلة القوة الشرائية للمواطنين العرب إلى 13.9 في المئة، أي نحو واحد على سبعة من متوسط دخل أيِّ مواطن في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

وكما هو الحال مع المتغيرات الأخرى، تُخفي المتوسطات الإقليمية وجود تباينات كبيرة بين المجموعات الفرعية للبلدان. إذ شهدت بلدان الخليج، أي المجموعة الفرعية الأكثر ازدهارًا، التدهور الأكثر حدة. فنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، الذي كان قد زاد في المتوسط بنسبة 3 في المئة سنويًا بين عامي 1975 و1980، انخفض بشكل حاد بين عامي 1980 و1990(- 4.4 في المئة)، وظل الاتجاه سلبيًا (- 1.7 في المئة) بين عامي 1990 و1998. وبحسب معدل الربع الأخير من القرن، كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد سلبيًا عند - 1.8 في المئة.

كان أداء البلدان العربية ذات الدخل المنخفض أفضل نسبيًا، لكن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد ظل سلبيًا طوال الفترة (- 0.1 في المئة)، نتيجة للتدهور بين عامي 1980 و1990 (- 1.4 في المئة)، تلاه انتعاش منذ عام 1990 (+ 1.9 في المئة). وحدها البلدان المتوسطة الدخل سجلت تحسنًا طفيفًا خلال الفترة بأكملها (+ 0.9 في المئة)، مع زيادة قوية بين عامي 1975 و1980 (5.8 في المئة)، أعقبها انخفاض (- 2.2 في المئة) خلال فترة 1980-1990، ثم انتعاش نسبي (+ 1.5 في المئة) بين عامي 1990 و1998.

◄ أوّلًا، يجب النظر بموضوعية إلى التوسع الضريبي من خلال الإصلاحات، من طريق إدخال مبادئ مباشرة وتدرُّجية على الضرائب المفروضة والنفقات المستهدفة. ثانيًا، يجب تنفيذ إصلاحات إدارية جذرية لإعادة هيكلة القطاع العام، وزيادة شفافيته ومساءلته عن إنجازاته. ثالثًا، يجب تكثيف نمو الأسواق المالية الإقليمية وتكاملها وتنويعها جزئيًا من خلال إشراك المستثمرين المؤسسين (شركات التأمين وصناديق المعاشات التقاعدية والاستثمار) وتحرير المناخ التنظيمي المالي. وأخيرًا، يجب أن تؤدي السياسات والاستراتيجيات إلى تحسين فرص حصول المؤسسات الخاصة على التمويل من خلال النظام المصرفي الوطني على المدى القصير، وعلى المدى البعيد من خلال أسواق مالية أكثر قوة. ومن أجل الاستفادة من تحرير التجارة، من المهم استكمال عملية التحرير بإصلاحات مؤسسية وبسياسة صناعية مناسبة. يمكن

telegram @soramnqraa

أن يكون تحرير التجارة بنّاءً وأن يحقق أرباحًا شريطة أن تكون الصناعات المحلية قادرة على التنافس. وتشمل المتطلبات الإصلاحية أوّلًا وقبل أيِّ شيء آخر، التكامل الإقليمي والاستثمار الأجنبي المباشر والاتفاقات التجارية المتعددة الأطراف والثنائية.

استمرت مشاكل الإنفاق العام والعمالة، في غياب عامل استقرار تلقائي منتظم، في تأدية وظيفة معاكسة للدورة الاقتصادية. ولم تأخذ السياسات التي تدعو إلى فرض قيود ضريبية ونقدية، بالحسبان حقيقة أن العجز والديون والمخاطر والأسواق الصغيرة تحدّ من قدرة الأدوات الاقتصادية على التدخل في أوقات الركود.

◄ كانت البلدان العربية تجتذب بامتياز الاستثمارات الأجنبية المباشرة التي كانت تسعى إلى فرض نفسها في قطاع النفط، في حين كان وجودها في السوق وفي القطاعات التكنولوجية في المنطقة غير ذي أهمية. من المعروف أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المخصصة لتنمية السوق والأداء هي ما يساهم إلى حدٍّ بعيد في النمو النوعي للمعرفة والتكنولوجيا في الاقتصادات النامية. لقد كانت العوامل المؤثِّرة التي تنبئ بوصول الاستثمار الأجنبي المباشر الذي طال انتظاره - خاصة الاستقرار السياسي والعائدات المرتفعة في الأسواق الصناعية الكبيرة والمتنامية مع حدٍّ أدنى من المخاطر - غائبة. كما شكّل ضعف القوة الشرائية في المنطقة، باستثناء قطاع الموارد الطبيعية، والتوزيع غير المتكافئ للدخل، والبنى التحتية المؤسسية والحقيقية التي لم تتطور بما يكفي لزيادة تحفيز التجارة الإقليمية، قيودًا هيكلية (بنيوية) مهمة أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

إن إدخال تدابير سياسية بشأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يمكن أن يفيد الاقتصادات النامية ما لم تتماشَ مع الأسس الاقتصادية والظروف الهيكلية المتعلقة بحجم ونوع السوق أو بدرجة الاندماج في السوق العالمية.

◄ إن العلاقة بين التجارة الدولية والنمو هي على أقل تقدير معقدة. إذ إن وجود عائدات تصدير كبيرة من المنتجات الأولية بحد ذاته لا يؤدي إلى تنمية

بقية الاقتصاد، ولا سيَّما التوسع في الصناعة. وتؤكد التجارب التاريخية المختلفة في القرنين التاسع عشر والعشرين أن امتداد تأثيرات نمو القطاع الخارجي إلى بقية الاقتصاد يعتمد على مجموعة واسعة جدًّا من العوامل التي تختلط فيها السياسة والثقافة والتاريخ والاقتصاد.

◄ لكي تساهم العائدات النفطية والتعدين في تنويع اقتصاد بلدان شبه الجزيرة العربية، من الضروري أن تذهب بالدرجة الأولى إلى التوسع في القطاعات الإنتاجية، وهو ما يُدار غالبًا بشكل سيئ من الدول المعنية أو يقع أحيانًا خارج نطاق الدولة. تهدف هذه الوظيفة من بين أمور أخرى إلى تحديد مستوى الاستثمار المطلوب لتنويع الإنتاج وتخصيصه بين مختلف القطاعات والمشاريع الإنتاجية. وهذه المهمة صعبة، نظرًا إلى الضغوط المفروضة على الدولة من أجل توسيع الخدمات العامة.

◄ إن عناصر آلية التكيف تؤدي إلى الهدر. فإضافةً إلى الاختيار غير الأمثل لمستويات التوسع النقدي والائتمان ومستوى وتكوين النفقات العامة والنفقات المخصصة لتنويع المشاريع، فإن المشاريع المُنفّذة تكون في الغالب أقل فعالية (بالمعنى الضيق) (في كثير من الأحيان شعبوية) وأدنى من الحد الأقصى للبلد المعني.

على مستوى التنمية الاقتصادية

القيود المتعلقة بالتنمية القائمة على أساس الموارد النفطية والتعدين

◄ إضافةً إلى الآثار السلبية للإيرادات: الهدر، والتضخم، والمبالغة في تقدير قيمة العملة، وتعزيز عدم المساواة الاجتماعية، وجمود السلطة، وبيروقراطية الاقتصاد، فإن طبيعة صناعة الهيدروكربونات ذاتها تفسِّر المشكلات التي جرت مواجهتها. فعلى الرغم من التقدم الكبير في عملية التحويل المحلية لهذه المنتجات لمصلحة الطلب المحلي والصادرات، فقد ظلت صناعاتها في داخل جَيب معزول متطور تقنيًّا له تأثير ضئيل في القطاعات

telegram @soramnqraa

الاقتصادية الأخرى. إن صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون الخليجي، والتي من المفترض أن تعالج هذا الوضع، تصطدم بالاحتكار التكنولوجي، والبحث - التنمية الذي يسيطر عليه الكيميائيون العالميون الكبار وبشبه غياب لبنى البحث في الاقتصادات النفطية للبلدان العربية.

◄ ثمة عنصر آخر من عناصر التعطيل - هذا إذا لم يقلب مسار الروابط المحتملة - يجلبه «المرض الهولندي». إن إعادة تقييم العملات الوطنية تفرض تقشفًا على القطاع الإنتاجي المحلي. وتلي ذلك ظاهرتا «انحسار التصنيع» و«تراجع الزراعة» اللتان تعززان التسرب خارج النظام من طريق تحفيز الاستيراد. ومن الأمثلة الأخرى على التسرب الديون الخارجية الناتجة من طفرة الاستثمار والاستهلاك الذي يستنزف الكثير من المدخرات المحلية.

◄ إن الارتفاع السريع في الطلب المحلي على المنتجات النفطية يُعرّض قدرتها التصديرية للخطر. وكذلك، تخصيص استثمارات ضخمة للقطاع الخارجي (تسييل الغاز على سبيل المثال) ولقطاعات البتروكيماويات أو للقطاعات ذات الصلة (الأنابيب على سبيل المثال)، التي من المفترض أن يتم إعدادها لمرحلة «ما بعد النفط»، لا يحفّز إطلاقًا التوسعَ في الصناعات المحلية الموجهة نحو تكوين رأس المال المحلي (المنتجات الوسيطة، خاصة الأصول الرأسمالية).

◄ والأسوأ من ذلك أن ظواهر التنمية المُفقِرة التي لوحظت في صناعات التكرير والبتروكيماويات تدفعنا إلى التفكير في أن هذه «القطاعات الأولية الجديدة» قد تكون أقل فعالية من القطاعات الأولية التقليدية (النفط الخام). ولو تأكد هذا الاتجاه، فإن ذلك يعني أن عشرات المليارات من الدولارات المستثمرة في صناعة الهيدروكربونات كانت ستُستثمر فقط لمصلحة عمالقة الكيمياء العالميين الحريصين على الاستفادة من هذا الوضع الجديد من طريق إعادة التوزيع الملاحظ في قطاع الكيمياء. وإضافةً إلى هذه التكاليف التي تتحملها الاقتصادات النفطية، هناك أيضًا جميع التكاليف غير المباشرة الأخرى المتعلقة بتجاوز القدرة الاستيعابية المحلية وبـ«المرض الهولندي»، وهي

تكاليف ناتجة من الحجم الكبير للاستثمارات في القطاع الداخلي، والتي ليست جميعها بالضرورة ذات مردود اقتصادي ذي جدوى.

إن الأثر الخطير للغاية لإعادة نشر صناعة كيماوية في دول مجلس التعاون الخليجي يتمثل في النتائج البيئية التي يبدو أنها لم تؤخذ على محمل الجد.

◄ إن بناء مجمعات بتروكيماوية عملاقة في بلدان الخليج، على الرغم من أنه يبدو للوهلة الأولى إنجازًا بارزًا في تنويع الاقتصاد الوطني وفي التحكم في التكنولوجيا، إلا أن الواقع مختلف تمامًا.

فهذا الإجراء هو في الحقيقة معوّق، ولأنه مرتبط بالهيدروكربونات، فلا يمكنه بالتالي أن يكون جزءًا من إطار تنويع الإنتاج أو التنمية المستدامة. إضافةً إلى ذلك، فإن هذه المجمعات لا تساهم في نقل التكنولوجيا حيث يتم التعاقد عليها ليُشغِّلها الموردون، والأهم من ذلك، أن لها تأثيرات بيئية كارثية في محيطها.

◄ تؤكد تجربة صناعة المواد الهيدروكربونية على وجه الخصوص، أن القطاع الذي يُعتبر محركًا في بلد صناعي يمكن أن يكون عقيمًا من حيث الآثار الناتجة بمجرد نقله إلى اقتصاد نام من دون مراعاة أصوله التكنولوجية. إن القطاعات المعروفة بأنها مُحرِّكة علىً أساس آثارها الناتجة الموضوعية تاريخيًّا، قد تفقد هذا الدور إذا تم تحييد التأثيرات الناتجة المتوقعة، بالانفتاح الشديد على قطاع الجيوب وانسداد البيئة السياسية. وتُعدّ تجربة الجزائر في هذا السياق معبرة جدًّا. هذه الإشكالية لا تخص مركّبات تمييع الغاز الطبيعي، فهذه العملية حتمية من أجل مقتضيات تسويق الغاز إلى المناطق البعيدة أو التي يكون فيها بناء خطوط أنابيب لنقل الغاز غير ذي جدوى اقتصادية.

◄ لقد شملت مشاريع التنويع الرئيسية في البلدان العربية بشكل رئيسي مشاريع كبرى تم تنفيذها وتسليمها جاهزة. ولا تؤدي المناورات التي تؤثِّر في الأجور وأسعار صرف العملات الأجنبية سوى إلى تفاقُم الضغوط لمصلحة هذا النوع من المشاريع التي تحبذ الإنفاق السريع وتنويع الاقتصاد بسرعة.

telegram @soramnqraa

ويؤدي تنويع الاستثمارات، وبالتالي الاقتصاد، إلى الكشط السريع للفوائض الخارجية.

◄ إن تحقيق التنمية باستخدام الإيرادات بدلًا من الاستفادة منها لإعداد الظروف «لما بعد النفط»، قد زاد عمليًّا من نقاط الضعف الخارجية والداخلية للاقتصاد الوطني.

ففي جميع الاقتصادات النفطية، سواء كانت عربية أم لا، يزداد اعتماد السكان على الدولة بشكل كبير. ويصبح هذا الاعتماد متعدد الأوجه مع تنوُّع الوظائف التي تؤديها الدولة في إثر الطفرة النفطية التي تفلت من سلطة البلدان المنتجة للنفط بشكل متزايد.

على المستوى الاجتماعي

◄ نشهد في جميع مجموعات البلدان العربية نموًّا موازيًا للأشكال الرأسمالية الحديثة والأولية.

لم يستبعد مثل هذا التطور ردة فعل البنى التقليدية، ولكن في شكل محدد. فلقد انتشر تسييس الإسلام في مصر وتونس والأردن والسودان وسورية والجزائر ولبنان وبلدان أخرى. ومما عزز هذا الوضع المناخ الدولي المتعلق بالنزاع العربي - الإسرائيلي والأزمة العراقية والأزمات الأخرى اللاحقة، والأكثر من ذلك موقف الولايات المتحدة والبلدان الغربية الأخرى.

ويمكن تفسير غياب التصادمات الاجتماعية الكبرى في العالم العربي (منذ أواسط السبعينيات) بعدد من الأسباب، تتمثل بصفة خاصة في طفرة البترودولار التي أزالت بشكل ملحوظ التوترات الاجتماعية والديموغرافية للبنى التقليدية في معظم البلدان العربية. بل إنها تمكنت أيضًا من اجتذاب البترودولارات الفائضة إلى دول عربية عدة من خلال تحويلات الأجور والمساعدات الإنمائية الرسمية العربية. وفي مصر، يضاف إلى ما سبق وجود مساعدات أميركية ملحوظة.

من خلال تسليط الضوء على إشكاليات تطبيق نظرية «الزلازل» الناجمة عن النموذج النظري للتطور الثنائي بشكل مباشر على واقع المنطقة، فإنه يصعب تجاهُل التناقضات التي ظهرت خلال تطوُّر المجتمع العربي. لكن هذه الصورة النمطية تغيرت جذريًّا خلال العقد الأخير من القرن الماضي.

إن استمرار التحولات الاجتماعية مرتبط بالرؤية في إطار تكوين الرأسمالية التدرُّجي في المجتمعات المتخلفة سابقًا والتابعة، من دون استبعاد التناقضات الخاصة بتحقيق الذات الاجتماعية.

سمحت ثقافة الاستهلاك للإيرادات المُحوَّلة إلى «طبقات» المجتمع الدنيا أن تتجسد في أشكال المجتمع البرجوازية. وقد تم اختراق أعماق هذه البنى من فيروس الحداثة. ويظهر «الأثر الإيضاحي» لذلك في الأشكال الجماعية للاستهلاك، وفي تطوير البنية التحتية الاجتماعية بصفة خاصة. لذا، فإن الحديث الذي يغذي التقليدي، لا يحبذ في نهاية المطاف المحافظة على القوالب النمطية للمستهلك، بل تفككها في القطاع التقليدي.

◄ على الصعيد السياسي، لا يزال التعايش بين المؤسسات التقليدية والحديثة قائمًا. لقد اهتز الاستقرار الاستبدادي جراء الرغبة القوية في التحول إلى الديمقراطية. ففي نهاية الثمانينيات، كان بوسعنا بالفعل أن نتحدث عن بداية تحوُّل ديمقراطي للأنظمة السياسية على الرغم من أنه كان بالكاد ملموسًا. إن الضغط «من القاعدة»، الذي كان بمنزلة قوة دفع لهذه العملية، يؤدي في بعض الأحيان إلى نتيجة معاكسة، وهي العودة إلى الاستبداد، لكنه في الغالب يُعبِّر عن نفسه في حالات الجمود السياسي بانحرافات على شكل التطرف والأصولية الدينية.

على مدى ثلاثة عقود، كانت التقلبات صعودًا وهبوطًا مواتية ليس للقومية العربية فحسب، ولكن أيضًا للإسلاموية التي أصبحت، نتيجة لتوسعها لأكثر من ثلاثة عقود، أحد العناصر الأساسية لحياة المجتمع العربي الحديث. هناك بعض العوامل التي تسمح **بالحكم على احتمال وجود توليفة بين القومية والإسلاموية المُعاد تشكيلها، من خلال تخليص القومية من أساسها العلماني وتخلّي الإسلاموية عن بعض المبادئ الأصولية.**

telegram @soramnqraa

◄ باختصار، هناك شكلان من أشكال المجتمع يتعايشان، وهما في الوقت نفسه متنوعان وفي كثير من الأحيان متناقضان: شكل مدني وشكل اجتماعي، تقليدي ومجتمعي.

لا شك أن التعايش والتداخل والتناقض بين هذين الشكلين المجتمعيين تترك كلها بصمة لا تقتصر على أشكال تجسيدهما فحسب، وإنما، جزئيًّا، على مضمون العمليات الاجتماعية الاقتصادية بحد ذاته.

هكذا، تعمل في معظم البلدان العربية بنية اقتصادية ذات طبقتين تتسم بالتعايش بين المبادئ الرأسمالية ومبادئ ما قبل الرأسمالية، وبين العمل بأجر والعمل الفردي، وبين المدينة المتطورة إلى حدٍّ ما والريف التقليدي المتخلف نسبيًّا والضعيف اقتصاديًّا.

تؤدي هذه الظروف حتمًا إلى تفاقم الصراعات الاجتماعية - الاقتصادية والاجتماعية - السياسية؛ ومن المحتمل أن تحدث التنمية في اتجاهات عدة؛ ويتأثر بعض أشكال حل التناقضات الاجتماعية بعوامل من النمط التقليدي أو على الأرجح من النمط التقليدي الحديث. مع ذلك، فإن كل هذا لا يمكن أن يغيِّر في أي حال من الأحوال الاتجاه الحازم للتقدم الاجتماعي النابع من النمو الاقتصادي نفسه. إن التطور المتسارع للصناعة، والنقل، والبنى التحتية الاجتماعية والمادية يعني امتدادًا دائمًا لعالم العمل والمثقفين، إضافةً إلى الفئات الاجتماعية التي تلتزمه. وعلى الرغم من كل صعوبات وتناقضات وتعرجات التاريخ، فإن الحركة إلى الأمام هي ما سيؤدي في نهاية المطاف دورًا رائدًا في هذه المنطقة من العالم.

◄ يبيِّن تحليل التنمية على مدى ثلاثة أو أربعة عقود أنه كان بالإمكان حل العديد من مشكلات التنمية لو لم يواجه العالم العربي أزمات سياسية بسبب الصراع في الشرق الأوسط، والحرب العراقية - الإيرانية، ومغامرة النظام العراقي ضد الكويت بكل عواقبها الكارثية اللاحقة على المنطقة بأسرها، والحروب الأهلية في لبنان والسودان، ولكن، قبل كل شيء، لو لم تتم إزاحة المجتمع المدني كليًّا عن المشاركة في عمليات التنمية. إن تطوُّر الوضع يبرز

الحاجة الملحة إلى تسوية جميع الصراعات الخطيرة في المنطقة بالوسائل السلمية، فضلًا عن الإصلاحات السياسية العميقة. ويمثِّل الاتفاق العربي بشأن هذه المسألة شرطًا أساسيًّا مهمًّا لأي تطوُّر لاحق.

◄ مقابل كل شخص وجد عملًا في الثمانينيات من القرن العشرين، كان هناك شخصان جديدان يدخلان سوق العمل. وبحلول نهاية التسعينيات، صار قرابة 3 أشخاص جدد يدخلون سوق العمل مقابل كل شخص تم توظيفه.

وإذا افترضنا أن الوافدين الجدد إلى سوق العمل يولّدون زيادة سنوية بنسبة 2 إلى 3 في المئة من القوى العاملة كل عام، فسيتعين خلق 50 مليون فرصة عمل جديدة بحلول عام 2020. وإذا استمرت معدلات البطالة الحالية، فإن البطالة ستتضاعف تقريبًا لتصل إلى 25 مليون شخص. وكان ينبغي توفير ما لا يقل عن خمسة ملايين فرصة عمل كل عام بحدود عقد 2030-2040 لإبقاء البطالة عند مستوى مقبول.

إن البطالة المرتفعة التي تواجهها المنطقة نتيجة النمو السكاني الجامح والتنمية الاقتصادية غير الكافية كانت متوقعة منذ فترة طويلة. وكانت الحلول المقترحة في ذلك الوقت ذات طبيعة عامة: الانتقال من القطاع العام إلى الخاص ومن الاقتصادات المغلقة إلى البنى المفتوحة ومن النفط إلى الاقتصادات المتنوعة.

على مستوى التنمية البشرية

◄ من بين سبع مناطق في العالم، سجّلت البلدان العربية أدنى مؤشر للحرية في نهاية القرن العشرين. واليوم، فإن الوضع أبعد ما يكون عن التحسن. إذ تبدو المنطقةُ الأقلَّ تطورًا في العالم من حيث الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تجاوزتها.

تقع البلدان العربية كمجموعات في مرتبة دون المتوسط العالمي لجميع مؤشرات جودة المؤسسات، باستثناء احترام الشرعية.

telegram @soramnqraa

ولا تزال معدلات الأمية في العالم العربي أعلى من المتوسط العالمي بل حتى أعلى من المتوسط في الأقطار النامية. إضافةً إلى ذلك، لا يزال عدد الأميين يزداد باطراد: فالبلدان العربية تعبر القرن الحادي والعشرين مع 70 مليون أمي، معظمهم من النساء.

◄ لم يتمكن العالم العربي من استيعاب أجيال جديدة من المواطنين في التعليم الرسمي. ويبدو أن الفتيات في البلدان العربية محرومات إذا ما قورن وضعهن بوضع الفتيات في البلدان النامية أو في العالم أجمع. عمومًا، لا يزال التقدم الذي أُحرز في التعليم، حتى بالمعايير التقليدية، متواضعًا مقارنة بأجزاء أخرى من العالَم، بما في ذلك الأقطار النامية الأخرى.

وبالمثل، من الواضح أن البلدان العربية تخلفت عن مناطق أخرى من العالم من حيث عدد النساء اللواتي يتابعن التعليم العالي، رغم الزيادة الطفيفة. علاوة على ذلك، فإن الفرق في نسبة النساء في مستوى الدراسات العليا بين البلدان العربية والمناطق الأكثر تقدمًا قد اتسع اتساعًا كبيرًا، خاصة منذ عام 1985.

يتمثل التحدي الرئيسي الذي تواجهه الأقطار العربية في وضع نظام بديل للتعليم قادر على ضمان تعليم جيد بتكلفة معقولة. ويمكن أن يستفيد بناء القدرات البشرية من نظام تعليم وطني ديناميكي غير حكومي ولا يهدف إلى الربح.

◄ يمثِّل العرب قرابة 5 في المئة من سكان العالم، في حين أن معدل ناتجهم المحلي الإجمالي أقل من هذا الرقم. ووفقًا لهذا المعيار، فهم أعلى من المعدل العالمي المتوسط. تمتلك البلدان العربية مستوًى كافيًا من موظفي البحث والتطوير (ليس أقل من حصتهم من سكان العالم). ومع ذلك، فإن هذا العدد المرتفع نسبيًا من العاملين في هذا المجال لا يتناسب مع الإنفاق على البحث والتنمية الذي يعادل 0.2 في المئة من الناتج القومي الإجمالي، مقارنة بـ 1.4 في المئة في المتوسط في العالم أجمع. والواقع أن هذا المعدل هو أدنى من معدل منطقة جنوب الصحراء الكبرى التي يقل ناتجها المحلي الإجمالي عن ثلث الناتج المحلي الإجمالي العربي. ومع ذلك، إذا نظرنا فقط إلى إنتاجية

البحث والتطوير، فإن البلدان العربية تتخطى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وبسبب هذا العامل وعوامل أخرى، يتضح أن حصتها في البحث والتطوير العالميين متواضعة. كما أن حصة هذه البلدان في المنشورات تقل عن 1 في المئة، وهي بالكاد مدرجة في سجل براءات الاختراع.

◄ يبلغ عدد السكان العرب 50 مرة عدد سكان إسرائيل. ويفوق **الناتج القومي الإجمالي** العربي بقرابة 15 مرة الناتجَ الإسرائيلي. إلا أن دخل الفرد في إسرائيل أعلى بثلاث مرات من متوسط دخل الفرد في البلدان العربية وينمو نموًّا أسرع.

تبلغ نسبة العاملين في البحث والتطوير من سكان إسرائيل خمسة أضعاف نسبتهم في البلدان العربية، ومعدل الإنفاق على البحث والتطوير في الناتج القومي الإجمالي لإسرائيل أعلى بعشرة أضعاف من متوسط البلدان العربية. وفي بداية عام 1998، كان معدل الأشخاص المتصلين بالإنترنت مقارنة بمجموع السكان أعلى بخمس عشرة مرة من المعدل في الأقطار العربية.

في مجال مؤشرات الإنتاجية، تصبح الفجوة بين إسرائيل والبلدان العربية هائلة: ضعف معدل إنتاجية المنشورات مقارنة بنفقات البحث والتطوير، وستون مرة معدل المنشورات للفرد، وما يصل إلى 1000 ضعف معدل نسبة عدد براءات الاختراع إلى عدد السكان.

◄ يعاني العالم العربي فجوةً رقمية كبيرة. فالعرب يشكلون 5 في المئة من سكان العالم، لكن 0.5 في المئة فقط من مستخدمي الإنترنت. وفي حين أن العالم العربي في موقع جيد نسبيًّا من حيث الخطوط الهاتفية والحواسيب الشخصية لكل ألف نسمة، إلا أنه في المقابل يحتل المرتبة الأخيرة من حيث المواقع الإلكترونية ونسبة مستخدمي الإنترنت، وهما أهم مؤشرين لتحديد مستوى تطوُّر المعلومات والمعرفة والأهمية التي يوليها المجتمع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

لا يمثِّل سكان البلدان العربية الذين لديهم إمكان الوصول إلى الإنترنت

telegram @soramnqraa

سوى 1.6 في المئة من السكان، وهو واحد من أدنى المعدلات في العالم. ويمثّل هذا بالكاد الأساس الضروري لاستخدام المعلوماتية في نقل المعرفة وزيادة الطلب المتصل بها أو للوصول إلى شبكات واسعة من البحث العلمي والجامعات وغيرها من مصادر المعرفة المتوافرة على الإنترنت.

◄ إن البلدان العربية تتسم بأنها محدودة التطور بشكل ملحوظ على الصعيد التكنولوجي ونقل التكنولوجيا. ويعود هذا الضعف إلى حقيقة أن التطور التكنولوجي مُكلِف ويتطلب قاعدة إنتاج وديناميكية كبيرة بما يكفي لخلق طلب اجتماعي قوي على التطور التكنولوجي، وسوق ذات حجم كافٍ لتبرير التكلفة. ولافتقاد هذه الشروط المسبقة، تفتقر البلدان العربية إلى العوامل الاجتماعية المهمة، من القطاعين العام والخاص، التي تهتم بما فيه الكفاية بتعزيز التطور التكنولوجي.

◄ يعاني العالم العربي فجوة لغوية حادة في ما يتعلق بمعرفة اللغات الأجنبية، وهو ما يؤدي إلى صعوبات في التواصل ويعرقل تدفُّق المعلومات والمعارف، ولا سيَّما في مجالات التعليم والبحث والتطوير التكنولوجي والتجارة والسياحة والثقافة.

المقاربة المنهجية والتقييم الكمي والنوعي والآفاق العامة

◄ تستند الطريقة المستخدمة لإبراز الاتجاهات (الخصائص) العامة، إلى وضع **مؤشرات التنمية بصفة كميّة** والتي، بكميات صغيرة، تعكس على أفضل وجه الحجم الإجمالي للمعلومات الواردة في نظام المعايير المختارة، والتي يتم قياسها كميًّا لكل بلد من المجموعة المحددة. وبما أن مقدار عوامل التجميع الجديدة غالبًا ما يكون أقل بكثير من تلك الخاصة بالمؤشرات الأساسية، فيمكننا أن ندرس بطريقة أوضح وأكثر دقة (استنادًا إلى حجم أكبر من المعلومات الرقمية) الترابط بين بلدان هذه الكتلة، وذلك بالعمل ليس مع مظاهر معيّنة من العمليات الاقتصادية أو الاجتماعية السياسية، وإنما مع خصائصها الأساسية والجوهرية.

◄ تبيِّن المقاربة المنهجية الشاملة المستخدمة، كما هو الحال بالنسبة إلى البلدان العربية، الإمكانات والقيود لاستخدام الناتج المحلي الإجمالي للفرد كمؤشر محوري يكاد يكون الوحيد لمستوى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية. فوفقًا للناتج المحلي الإجمالي للفرد، فإن مصر المتأخرة بثلاث مرات أكثر عن سورية وتونس وأكثر من سبع مرات عن العراق، كانت أعلى مرتبة من هذه البلدان على مستوى التنمية البشرية والإنتاج. في الوقت نفسه، احتلت الأقطار النفطية مراكز مختلفة: فبعض الدول ذات الكثافة السكانية المنخفضة «حققت» في فترة 25–30 سنة مستوى مهمًّا من المكونات الخاصة بمؤشر التنمية البشرية، بينما بعضها الآخر الذي يضم عمومًا نسبة أكبر من السكان، شكَّل نموذجًا لتنمية غير منتظمة وغير متناسبة وسجل مؤشرات غير مواتية (بالنسبة إلى نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي)، من حيث التعليم والوضع الديموغرافي وحتى وسائل الإعلام.

وفي ظل هذه الظروف، نقترح نهجًا متكاملًا بديلًا قادرًا على القيام بتحديد كمي لجميع عوامل التنمية المادية والبشرية على السواء.

هناك ثلاثة مكونات تعكس مستوى الرضا عن الاحتياجات الأساسية والحيوية للسكان (العدد النسبي للأطباء، متوسط العمر المتوقع، والقيمة السعرية للنظام الغذائي)، توسيع نطاق نظام التعليم وأدائه (التحاق الأطفال والمراهقين بالمدارس، العدد النسبي للطلاب، ومعدل محو الأمية)، فضلًا عن انتشار و«استهلاك» وسائل الإعلام (العدد النسبي لانتشار الصحافة، وأجهزة الراديو، والتلفزيون) ومؤخرًا انتشار تقنيات المعلومات والاتصالات، والإنترنت في المقام الأول.

هناك مكونان مستقلان يميزان كلًّا من المؤشرات «الجارية» (إنتاج واستهلاك الطاقة الكهربائية، والإسمنت، والصلب) والمؤشرات «التراكمية» (العدد النسبي للسيارات، والجرارات، والهواتف).

تتسم البنية القطاعية للعمالة (في الزراعة، والقطاع الصناعي، وصناعة التجهيز)، ومستوى التوسع الحضري، ومجالات العمل المأجور، بمكون تقديري.

telegram @soramnqraa

إن تحليل مرتبة البلدان العربية وفقًا للمكونات الرئيسية يسمح بتحديد «مجموعات البلدان» الرئيسية، ومن الآن فصاعدًا، ليس وفقًا لمجموعات معيّنة من المؤشرات المعزولة التي تعكس ديناميكية عامل التنمية البشرية، أو الخصائص البنيوية أو حتى العناصر المادية للإنتاج فحسب، وإنما وفقًا للمستوى الشامل للتنمية الاجتماعية والاقتصادية. تضم المجموعة الأولى البلدان العربية الأقل نموًّا: موريتانيا، والصومال، وشمال اليمن، والسودان. وتضم المجموعة الثانية: اليمن الجنوبي، والمغرب، وعُمان، أما المجموعة الثالثة وهي الأكثر تمثيلًا فتشمل الجزائر، ومصر، وتونس، وسورية، والأردن، والعراق، والمملكة العربية السعودية التي تقف على مسافة من بقية المجموعة. في المجموعة الرابعة، أدرجنا قطر، ولبنان، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وليبيا، في حين أن الكويت، التي تحتل المرتبة الأولى وفقًا لمستوى التنمية الاجتماعية والاقتصادية، تتجاوز بطبيعة الحال هذه الحدود. ومع ذلك، فإن هذا التصنيف يُعدُّ تصنيفًا مشروطًا.

◄ إن التداخل والعلاقة المتبادلة بين التنمية الاقتصادية والتنمية البشرية في البلدان العربية يثبتان أن عامل التنمية البشرية يشكِّل شرطًا أساسيًّا لنمو الإنتاج: التوسع في التعليم واستخدام وسائل الإعلام وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحسين الصحة العامة، وزيادة مستوى الاستهلاك بقدر معيَّن، أي مجموعة كاملة من الخصائص الكمية والنوعية للموارد البشرية. ويهيّئ مجمل هذه العوامل، في ظل ظروف التقدم في البنية القطاعية والاجتماعية للسكان، ظروفًا مواتية لزيادة إنتاجية العمل والاقتصاد الوطني ككل.

إن منحنى التنمية عندما يكون أكثر تناسقًا يعكس تطورًا أبطأ بشكل ملحوظ (مقارنة بالتقدم البنيوي) لعامل التنمية البشرية في العديد من البلدان العربية. ويعود ذلك جزئيًّا إلى حقيقة أن بعض مؤشرات ديناميكياتها «جارية» أقل مما هي «تراكمية» (عدد الطلاب في النظام التعليمي، مستوى محو الأمية.. إلخ.) وأن نموها يؤثِّر في إنتاجية العمل وفعالية الاقتصاد الوطني. يوضح موقع

بعض البلدان من حيث منحنى التنمية أن عامل التنمية البشرية في لبنان والأردن ومصر وسورية قد تجاوز مقاييس نمو الإنتاج، بينما في العديد من البلدان النفطية (الكويت والإمارات العربية المتحدة وليبيا وقطر والمملكة العربية السعودية)، التي هي على مستويات مختلفة من التقدم الاجتماعي والاقتصادي، كانت خصائص عامل التنمية البشرية، على العكس، متأخرة عن النمو الاقتصادي الذي كانت قيمته مرتبطة بديناميات عامل النفط.

◄ من أجل تقييم الحصيلة الحقيقية للتطور الاقتصادي للبلدان العربية على أسس عالمية في نهاية القرن العشرين، من المفيد جدًّا مقارنتها بواسطة مؤشرات مشابهة بالبلدان الصناعية المتقدمة. فوفقًا لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، كانت الإمارات العربية المتحدة في عام 1995على مستوى إيرلندا نفسه (18,164 دولارًا)، والكويت على مستوى إسرائيل نفسه (15,698 دولارًا)، وقطر على مستوى إسبانيا (14,122 دولارًا) والبحرين على مستوى البرتغال (9,849 دولارًا). في الوقت ذاته، إذا ما قارنا متوسط نصيب الفرد العربي بشكل عام (1,871 دولارًا) بالمتوسط في البلدان الصناعية المتقدمة في أوروبا (23,152 دولارًا)، نجد أنه كان في عام 1995 أقل بـ 12 مرة، أي ما يساوي 8 في المئة.

تُعدُّ بيانات المقارنة بالمقاييس المطلقة للناتج المحلي الإجمالي بين البلدان العربية والبلدان المتقدمة أكثر وضوحًا. ففي عام 1995، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للعالم العربي (باستثناء العراق وفلسطين) 453,7 مليار دولار، أو 81 في المئة فقط من ناتج إسبانيا وحدها بمبلغ 559,6 مليار دولار، والتي يمثِّل عدد سكانها (39,6 مليون شخص) 16.3 في المئة فقط من عدد سكان العالم العربي (242,5 مليون شخص) في ذلك العام.

ثمة مؤشر آخر يتسم بأهمية كبيرة لتقييم التنمية الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك بشكل عام ومن حيث إمكاناته الصناعية، ويتعلق بحصة الآلات والمعدات في صادراته. ووفقًا لهذا المؤشر، فقد اتسم العالم العربي في نهاية القرن العشرين بالوضع التالي. شكَّل تصدير الآلات والمعدات أقل من 1 في المئة من إجمالي

telegram @soramnqraa

الصادرات، في الجزائر 0.4 في المئة في عام 1996، في مصر 0.4 في المئة في عام 1996، في المملكة العربية السعودية 0.5 في المئة في عام 1996، في سورية 0.8 في المئة في عام 1995. ومثّلت 1 إلى 5 في المئة من الصادرات في البحرين مع 1.7 في المئة في عام 1994، وفي الأردن 4.6 في المئة في عام 1995، وفي الكويت 1.3 في المئة في عام 1996، وفي المغرب 2.9 في المئة في عام 1996 ومن 9 إلى 10 في المئة في عُمان (9.2 في المئة في عام 1996) وفي تونس (9.8 في المئة في عام 1996). ولم تصدِّر بلدان مثل اليمن وقطر وليبيا وموريتانيا آلات أو معدات، ولم تُنشر البيانات المتعلقة بالعراق ولبنان والإمارات العربية المتحدة والسودان. وتجدر الإشارة، على سبيل المقارنة، إلى أن الآلات والمعدات شكّلت في عام 1996 ما يقرب من 30 في المئة (29.4 في المئة) من صادرات إسرائيل، وما يقارب الـ 43 في المئة (42.8 في المئة) من صادرات إسبانيا و7 في المئة من صادرات روسيا.

◄ في المرحلة الحالية من التنمية في البلدان العربية، ليس العامل الديموغرافي هو ما يحدد القيمة النسبية والمطلقة للإمكانات الاقتصادية لهذا البلد أو ذاك (الذي لا يزال بلا شك مهمًّا جدًّا)، بل مستوى التنمية البشرية، والعناصر المادية، وقاعدة الطاقة والإنتاج. لكن العامل الحاسم في زيادة الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية) كان مشروطًا بالموارد النفطية وتطوُّر أسعارها، وهو ما أثَّر تأثيرًا مباشرًا في النمو الاقتصادي لمصدِّري الطاقة الرئيسيين والبلدان الأخرى التي استفادت بطريقة أو بأخرى من ثمار الطفرة النفطية.

يتضاعف عدد سكان البلدان العربية، بحسب التقديرات المتاحة، كل 23 سنة، بينما يتضاعف عدد سكان أوروبا كل 223 عامًا فقط. وهنا أيضًا فإن العامل الرئيسي للتهديد ليس النمو السكاني الذي لا يمكن السيطرة عليه، بل معدلات نموه التي تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

◄ كان يمكن أن تكون منطقة الشرق الأوسط أكثر ثراءً بـ 600 مليار دولار أميركي على الأقل لو لم تحصل حرب 1990–1991. ولكان الدخل السنوي للفرد الواحد أعلى بـ 300 دولار أميركي. وكان يمكن نصف الذين يبحثون

عن وظيفة اليوم أن يجدوا عملًا لائقًا نسبيًّا. من الصعب تقييم الآثار الصافية للرفاهية على المنطقة لو لم تُنفِق على الأقل ثلاثة أضعاف ما ينفَق على الصعيد العالمي لأغراض عسكرية ولو استفادت من الاستقرار النسبي ومن مستوى التكامل الاقتصادي الحالي. بالتالي، وفقًا لتقديرات متحفظة، كان يمكن في ظل هذه الأوضاع، أن تتمتع المنطقة بسهولة بمعدلات نمو مماثلة لتلك الموجودة في جنوب شرق آسيا. وكان من الممكن أن ينخفض معدل الفقر إلى النصف بحلول عام 2015، وأن ينخفض العنف المصاحب للتنمية غير الكافية. إن المنطقة غنية بالموارد، لكنها لا تستطيع حشدها بفعالية لأغراض التنمية بسبب عدم الاستقرار الحقيقي وغير المسبوق.

إذًا، لولا الحروب الأخيرة الأخرى، خاصة الحرب العراقية - الإيرانية، وحربي عام 1995 وعام 2003 وما تلاهما، كيف كان يمكن أن تكون مكانة العالم العربي في عالم اليوم؟

◄ إن التحدي الأكبر للعولمة الذي تواجهه البلدان العربية هو الحاجة إلى رسم المسار الصحيح وإلى معالجة العيوب البنيوية. وهذا يتطلب إصلاحات مؤسسية وتشريعية في جميع المجالات في كل بلد. ينبغي أوّلًا على كل بلد في المنطقة اتّباع سياسة اقتصادية جديدة تهدف إلى زيادة دور القطاع الخاص، وكفاءة أداء القطاع العام والحكومة على المستويات كافة، ولا سيَّما في مجال التنمية البشرية. وينبغي أن تؤدي جميع جهود هذه البلدان إلى تنسيق إقليمي وإلى تكامل اقتصادي.

أرقام وحقائق صادمة: مرض هولندي أو وباء عربي؟

◄ لقد أحرِز بالتأكيد تقدُّم كبير في بعض المجالات كالبنى التحتية أو التعليم والصحة، إلا أن هذا التقدم كان في المجمل أقل بكثير من التوقعات واحتياجات الشعوب المعنية وقبل كل شيء من الإمكانات المتاحة.

telegram @soramnqraa

◄ في عام 1998، كانت نسبة السكان العرب 4.4 في المئة من الإجمالي العالمي، في حين كانت حصة الناتج المحلي الإجمالي 1.8 في المئة فقط.

◄ وكان إجمالي كتلة الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان العربية الثمانية عشر (533,7 مليار دولار) أقل من (80 في المئة) من الناتج المحلي الإجمالي لإسبانيا وحدها (553,2 مليار دولار)، بينما يتجاوز عدد سكان البلدان العربية (280 مليون نسمة) عدد سكان إسبانيا (قرابة 40 مليون) بـ 7 مرات، وفقًا لبيانات نهاية القرن الماضي.

◄ بل إن مستوى مشاركة السكان في القطاعات غير المنتجة من الاقتصاد يدل على ضعف التنمية الاقتصادية؛ ويشير تراجع القطاع الخاص ونمو الاقتصاد بفضل القطاع العام إلى أن التنمية لا تزال تتسم باتساع النطاق وليس الكثافة، أي ببعد أفقي وليس شاقولي.

◄ انخفض معدل الإنتاج الإجمالي بنسبة 0.2 في المئة سنويًا في المتوسط، خلال فترة 1960-1990، بينما كان يرتفع بسرعة في أجزاء أخرى من العالم؛

◄ كان نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أعلى من الناتج القومي الإجمالي «للنمور» الآسيوية في عام 1960. واليوم لا يتجاوز نصف ما هو عليه في كوريا الجنوبية.

◄ تمثِّل إنتاجية القوى العاملة الصناعية في البلدان العربية 32 في المئة من إنتاجية أميركا الشمالية في عام 1960. حاليًا، انخفضت إلى 19 في المئة.

◄ يمكن معالجة عواقب الانفجار السكاني شريطة أن تتجاوز معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي معدلات الزيادة في عدد السكان.

◄ بلغ إجمالي الصادرات من البلدان العربية (280 مليون نسمة) 236 مليار دولار في عام 2001، منها 82 مليار دولار فقط للصادرات غير النفطية. لا يمثِّل هذا الرقم الأخير سوى ثلث صادرات بلجيكا التي يبلغ عدد سكانها

10,4 ملايين نسمة ونحو مرة ونصف صادرات فنلندا التي لا يتجاوز عدد سكانها 5,2 ملايين نسمة فقط في 2001.

◄ من دون إضفاء المثالية على أوروبا أو الولايات المتحدة، لا بد من القول إن التقدم الذي أحرزته قد أصبح بالنسبة إلى البلدان العربية معيارًا أو معلَمًا للتقدم الذي تم تحقيقه بعد الحرب العالمية الثانية في النصف الثاني من القرن العشرين.

◄ ولا تزال معدلات الأمية في العالم العربي أعلى من المتوسط العالمي، بل إنها أعلى من المتوسط بالنسبة إلى البلدان النامية. كما أن عدد الأميين لا يزال في ازدياد: فالبلدان العربية تعبر القرن الحادي والعشرين مع 70 مليون أمي، معظمهم من النساء.

◄ منذ عهد الخليفة المأمون (القرن التاسع)، ترجم إلى العربية قرابة 100,000 كتاب، وهو ما يعادل تقريبًا المتوسط السنوي للترجمات التي تتم في إسبانيا والبلدان الناطقة بالإسبانية وحدها.

◄ يشكِّل العرب 5 في المئة من سكان العالم ولكنهم لا ينتجون سوى 1 في المئة من كتب العالم. وعلى ضعف هذا الإنتاج، فإن نسبة أعلى بكثير من متوسط الإنتاج العالمي مخصصة للأعمال الدينية. وتمثِّل هذه المؤلفات نسبة 17 في المئة من جميع الأعمال المنشورة في البلدان العربية مقارنة بمعدل عالمي يبلغ 5 في المئة.

◄ من بين المناطق السبع التي تمثِّل العالم، فإن البلدان العربية هي ما سجَّل أضعف مؤشر للحرية في نهاية الدورة الماضية.

◄ ويبدو أن العالم العربي هو المنطقة الأقل تطورًا في العالم من حيث الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حتى إن أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى قد تجاوزته.

◄ تندرج البلدان العربية كمجموعة دون المتوسط العالمي لجميع مؤشرات جودة مؤسسات الحكم، باستثناء احترام الشرعية.

telegram @soramnqraa

◄ إن التنمية البشرية التي تشتمل على المتغيرات المرتبطة بمختلف أشكال الحرية تشكِّل تحديًا كبيرًا لأكثر من 90 في المئة من السكان في البلدان العربية.

◄ إن تشكيل الهيئتين التشريعية والتنفيذية في عقب الانتخابات العامة في بعض البلدان العربية يُنظَر إليه على أنه استثناء وليس قاعدة.

◄ إن البلدان العربية لا تتباين في ما بينها بحسب درجة ديمقراطيتها، بل بدرجة استبدادها فحسب.

◄ إن الأمثلة على استخدام السلطة للموارد البشرية والمادية باسم الأهداف الطوباوية منتشرة في العالم العربي. والأخطر من ذلك هو التلاعب **واستخدام المواجهة مع الدولة العبرية كذريعة للحفاظ على الأنظمة الشمولية باسم «التعبئة الوطنية» المزعومة!!**

◄ إن افتقاد التعددية السياسية والأنظمة الحديثة للمجتمع مع كل ما يترتب عن ذلك من عواقب يمنع العديد من البلدان العربية من الاعتماد على مقاربات بديلة لتنمية الاقتصاد وفروعه، وعلى تطبيق التكنولوجيات وأساليب الإنتاج الجديدة.

◄ على المستوى السياسي، يسجل بناء الديمقراطية، بالمعنى المعروف للكلمة، تأخرًا كبيرًا مقارنة ببلدان أخرى في العالم؛ وهو ما يقلل بشكل واضح من معدلات الإصلاح الاقتصادي.

◄ تواجه عملية دمقرطة دول المنطقة مقاومة متزايدة باستمرار من القوى الاجتماعية والسياسية المختلفة: البيروقراطية العسكرية أو الحكومية، الطبقات المُضارِبة، والطفيلية أو الانتهازية السياسية التي تحتكر السلطة، والحركات والجماعات الراديكالية التي تصطف تحت رايات الإسلام.

◄ إن عدم قدرة النخبة على التنبؤ بعواقب قراراتها السياسية غالبًا ما يؤدي إلى بؤس الشعوب. ويُعدُّ غزو العراق للكويت وكل الحروب الأخرى في

الخليج وغيره، التي أدت إلى معاناة الشعب العراقي، مثالًا حيًّا على ذلك. وهذه الأمثلة أكثر من وفيرة، وتأتي في صدارتها حرب 1967 بين العرب وإسرائيل.

◄ لم يكن التضامن العربي قط واقعًا حقيقيًّا، ولا نرى أيَّ احتمال لذلك في المستقبل القريب. يُعدُّ هذا الأمر إحدى الثوابت ذات الأهمية الخاصة لجميع المهتمين بالمنطقة. وينتج هذا الوضع من حقيقة أن نضج الشعوب في العالم العربي وما ينتج منه من اتجاهات الطرد المركزي لا يزال يكتسب مزيدًا من الأهمية.

الوضع مماثل على صعيد التضامن السياسي الإسلامي الحقيقي. إذ لا يتجلى سوى في المساعدة الاقتصادية، التي أحيانًا ما تكون كبيرة من جانب بلدان الخليج العربية النفطية لمصلحة البلدان الإسلامية الفقيرة. إن تجاهُل هذه المساعدة أو التقليل من شأنها سيكون خطأ.

إن العنف لا يستمد أصوله من أسس الإسلام إذ يقول الله عز وجل في القرآن الكريم: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ﴾ (العنكبوت: 46). (الذي أنزل إلينا: أي القرآن الكريم والذي أنزل إليكم أي التوراة والإنجيل).

ويقول: ﴿وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ الَّذِينَ يُقَاتِلُونَكُمْ وَلَا تَعْتَدُوا ۚ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُعْتَدِينَ﴾ (البقرة: 190)

كما نهى رسول الله محمد صلى الله عليه وسلم عن قتل المدنيين أو الاعتداء عليهم أو هدم البيوت.

◄ إن السبب الرئيسي للعنف هو أن جميع المجتمعات العربية والإسلامية تقريبًا تجد نفسها في طريق مسدودة: طوق من الأنظمة الشمولية والدكتاتورية الفاسدة والمُرتشية غير المسبوقة، التي تمارس سياسة الظلم الاجتماعي والتوزيع غير العادل للثروة الوطنية. وقد أدى هذا الوضع إلى تفاقم الفقر والتناقضات الاجتماعية، واستمرار التخلف الاقتصادي

telegram @soramnqraa

والاجتماعي وإلى تشوهات أيديولوجية مع كل العواقب الناجمة عنها، ولا سيَّما التطرف الديني.

يتفاقم المكوّن الداخلي للعنف بسبب مكوّن خارجي يستحثه سلوك الولايات المتحدة وبلدان غربية أخرى دعمت، بل حَمَت أيضًا، هذه الأنظمة الاستبدادية الفاسدة نفسها لدوافع ومصالح غير متبصِّرة، بل عمياء، وانتهجت سياسة متقلبة ومنحازة في الصراع العربي - الإسرائيلي والحروب المتتالية في الخليج. كما يتعاظم بسبب الشك المتزايد في صدق الولايات المتحدة السياسي وصدق رغبتها في دمقرطة المنطقة. تعتمد الأصولية الإسلامية أيضًا على تقسيم العالم المعاصر إلى «مليارات من الذهب» بين الشمال الغني والعديد من البلدان الإسلامية. ويمكن تفسير التأثير المتزايد للأصولية الإسلامية على أنه ردة الفعل على مظاهر «الثقافة الجماهيرية» الصادمة التي تدمِّر الأسس الأخلاقية للمجتمع.

◄ إن الخطر الأعظم اليوم يكمن في أن يواجه «الغرب» عدوان الأصوليين الإسلاميين، عن وعي أو من غير وعي، من خلال تعبئة الأصولية الخاصة به.

◄ إذا كنا حقًّا نريد عالمًا أفضل وإذا كنا حقًّا مؤمنين بمبادئ الأخلاق والعدالة والحرية من دون دوافع خفية تحكمها المصالح الأنانية ولا سيَّما «المصلحة الوطنية»، والتي لا تكون في الواقع بعيدة النظر على المدى الطويل، يجب على الغرب ألّا يفرض أولوياته، بل أن يعلن ويثبت أن إنجازاته في ما يتعلق بالعدالة والديمقراطية الليبرالية والتسامح الديني... ليست سلعًا فاخرة للاستهلاك في المنزل فحسب. وأن هذه المثل العالمية نفسها (وليست المثل الزائفة أو القيم والتفسيرات الأخرى) يمكن، بل يجب، بسطها وتطبيقها بصدق على البلدان العربية والنامية الأخرى؛ ويجب أن تكون موضع ترحيب من العرب والعالم بأسره. إن تفاقُم الفقر والظلم والتناقضات بجميع أشكالها لن يفيد أيَّ دولة (أو مجموعة دول) على المدى الطويل؛ بل سيجلب البؤس للبشرية جمعاء.

◄ في العالم العربي، هناك كليشيهات دعائية واسعة الانتشار بشأن التدخلات والاحتلالات «الإمبريالية» لـ«سرقة» النفط من الشرق الأوسط،

وهي كليشيهات مبالغ فيها وغالبًا ما تكون ذات طبيعة ديماغوجية. إن النفط في الواقع، مجرد سلعة تجارية مثل السلع الأخرى، وما من قوة تضع يدها على المنطقة لمجرد «ضخ» النفط «مجانًا» في الخزانات!! الشيء الوحيد الموجود، هو إنشاء مناطق نفوذ في هذا البلد أو ذاك، والفساد، وترتيب أسواق تفضيلية أو صفقات مشبوهة تمارسها شركات أو بلدان أجنبية عديدة من دون اللجوء إلى احتلال أو حروب. في مثل هذه الحالات، لا بد من تجريم السلطات العربية المعنية بدلًا من المهربين الأجانب.

إنها مجرد أمثلة قليلة توضح التحدي الهائل الذي تواجهه البلدان العربية على الرغم من ثروتها النفطية، أو بالأحرى بسببها في كثير من الحالات. وهذا يفرض الوسائل التي يجب وضعها موضع التنفيذ كي يصبح النفط وعائداته محركًا للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، بدلًا من أن يكون مصدرًا زائلًا للمال السهل أو الفساد أو المغامرات.

◄ بسبب الدكتاتورية وتفشّي الفساد وإهدار الموارد الوطنية وافتقاد الإرادة السياسية ومرونة الدوائر الحاكمة إزاء الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي طال انتظارها، من أجل التحديث الاجتماعي - الاقتصادي والسياسي للمجتمع، فإن وقوع انفجارات عامة وواسعة النطاق بسبب التناقضات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية هو أمر كبير الاحتمال. من ناحية أخرى، في تونس والمغرب وموريتانيا ومصر والسودان واليمن... ستولِّد الاضطرابات الاجتماعية والسياسية تغييرات ثورية غير مسبوقة. ثمة تغييرات ثورية أخرى في بلدان أخرى تتسم بتناقضات اقتصادية واجتماعية، وقبل كل شيء سياسية فادحة، كما هو الحال في سورية وليبيا والجزائر وبلدان عربية أخرى، قد نضجت منذ فترة طويلة، ومن المتوقع حدوث ثورات شعبية على نطاق واسع في المستقبل القريب جدًّا! في الحالة السورية، تضاف إلى التناقضات الاجتماعية - الاقتصادية - السياسية المعتادة، الصراعات الطائفية والعرقية المتلاعب بها في كثير من الأحيان والتي تُعدّ أشد خطورة.

أما الحالة الليبية قبل عام 2011 فهي محددة ومتناقضة تمامًا، ليس في

telegram @soramnqraa

العالم العربي فحسب بل أيضًا في العالم أجمع. فهي بلد نجد فيه جميع التناقضات من كل الأنواع، بلد يحكمه نظام واحد تميّز بفقدان كامل للتوازن السياسي ونابع من أيديولوجيا خاطئة وغريبة تمامًا.

ورد هذان التقييم واستشراف الآفاق في الطبعة الفرنسية التي صدرت في باريس في شهر شباط/فبراير 2011 عشية ثورات الربيع العربي. اليوم، وبعد عشر سنوات من انطلاق تلك الثورات في موجتها الأولى وبعد الحصائل الكارثية، للأسف، التي يتحمل مسؤولياتها، من جهة، ما تبقّى من الأنظمة السابقة قبل عام 2011 وامتداداتها التي هرعت وقامت بعمليات سحق للانتفاضات أو التفَّت عليها بثورات الجديدة كي تنقذ نفسها ولا تفقد كل مكاسبها القديمة، كما يتحمل مسؤوليتها، من جهة أخرى، سطو القوى الشمولية على الثورات الوليدة وبناء ثورات مضادة على أنقاضها. بعد تلك الحصائل، نحن نضيف هنا إلى الطبعة العربية تحوُّل سلسلة تلك الثورات إلى ثورات مجهَضة.

وهنا لا ننسى دور العوامل الخارجية وتحوُّل القوى الخارجية من داعم لهذه الثورات في البداية إلى إنشاء مناطق نفوذها الخاصة والدخول في الصفقات والمقايضات للحصول على حصتها من الكعكة في كلٍّ من الساحات الخمس.

المراجع

1 - العربية

البنك الدولي. **تقرير التنمية البشرية 1986**. واشنطن: 1986.

علي، نبيل. **الثقافة العربية وعصر المعلومات**. عالم المعرفة 265. الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 2001.

فرجاني، نادر. «عن البشر والتنمية في الوطن العربي». **المستقبل العربي**. العدد 113 (تموز/يوليو 1988).

_____. «البطالة في الوطن العربي مجددًا»، ورقة مقدمة في: محمد عدنان وديع (محرر)، **تنظيم ونمذجة أسواق العمل وديناميكية اليد العاملة في البلدان العربية: بحوث ومناقشات ندوة عقدت في القاهرة، 26-28 مايو 1997، الجزء الثاني** (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، 1998).

2 - الأجنبية

Akhdar, P. M. «The Philosophy of Saudi Arabia's Industrialization Policy,» in: *Saudi Arabia: Energy, Developmental Planning, and Industrialization* (Lexington: 1982).

Amin, S. *L'économie arabe contemporaine*. Paris: 1980.

Amuzegar, J. «Oil Wealth: A Very Mixed Blessing.» *Foreign Affairs* (Spring 1982).

Arrow, K. «The Economic Implications of Learning by Doing.» *Review of Economic Studies*. vol. 9 (1962).

telegram @soramnqraa

Barnett, S. & R. Ossowski. «Le yoyo pétrolier: Pourquoi les pays producteurs de pétrole doivent bien gérer leurs ressources.» *Finances & Développement*. vol. 40, no. 1 (Mars 2003).

Buiter, W. & D. D. Purvis. «Oil, Disinflation and Export Competitiveness: A Model of the Dutch Disease.» N.B.E.R. Working Paper 592. December 1980.

Bulletin of Foreign Commerce Information (Moscow). 2 October 1962.

Choucri, N. «The Hidden Economy: A New View of Remittances in the Arab World.» *World Development*. vol. 14, no. 6 (1986).

Corden, W. M. «Exchange Rate Production.» Working Paper no. 60. Australian National University, 1978.

_____. «Booming Sector and Dutch Disease Economics: Survey and Consolidation.» *Oxford Economic Papers*. vol. 36, no. 3 (November 1984).

_____ & P. Neary. «Booming Sector and De-industrialisation in a Small Open Economy.» *Economic Journal*. 92 (December 1982).

Dasgupta, P. *An Inquiry into Welfare and Destitution*. Oxford: Clarendon Press, 1993.

_____ & G. M. Heal. *Economic Theory and Exhaustible Resources*. Cambridge: Cambridge University Press, 1979.

Dewachi, A. «Information and Communications Infrastructures of the ESCWA Region.» ESCWA. Beirut. 15-16 May 2000.

The Economist (February 1983).

The Economist (London). no. 809 (1998).

The Economist Intelligence Unit. *Saudi Arabia, Country Profile*. London: 2001.

Eifert, Benn, Alan Gelb & Nils Borje Tallroth. «Managing Oil Wealth.» *Finance & Development*. vol. 40, no. 1 (2003).

_____, _____ & _____. dans: *Le pétrole et le gaz arabes* (PGA) (2004).

Ellman, M. «Natural Gas and the Dutch Economy,» in: J. Sargent (ed.), *Foreign Macroeconomic Experience: A Symposium* (Toronto: 1986).

Fabayo, A. «The Determinants of Capacity Utilization in the Nigerian Manufacturing Sector.» *Journal of Economics and Sustainable Development*. vol. 7 (1981).

Fender, J. «Oil in a Dynamic Two Good Model.» *Oxford Economic Papers*. 37 (1985).

Fergany, N. «Le développement des ressources humaines dans les pays arabes (1960-1975): Une tentative de classification et d'évaluation du progrès,» dans: *Dimensions du développement, le monde arabe* (Koweït: Institut arabe pour la planification, 1980).

_____. «Manpower Problems and Projections in the Gulf,» in: M. S. El-Azhari (ed.), *The Impact of Oil Revenues on Arab Gulf Development* (London: 1984).

_____. «Sur l'être humain et le développement dans les pays arabes.» *Futur arabe* (Juillet 1988).

_____. «Le défi du plein-emploi dans les pays arabes.» *Futur arabe*. no. 21 (1990).

_____. «Le Développement humain dans les pays arabes, le cadre contextuel et l'acquisition du savoir.» *Futur arabe*. no. 24 (Juillet 1992).

Forsyth, P. J. & J. A. Kay. «North Sea Oil and British Structural Change: An Application of the Gregory Thesis.» Communication présentée à la neuvième conférence des économistes, Université de Queensland Mimeo, Août 1980.

Gregory, R. G. «Some Implications of the Growth of the Mineral Sector.» *Australian Journal of Agricultural Economics*. vol. 20, no. 2 (August 1976).

Harvard University, Information Technologies Group, Center for International Development. «The Networked Readiness Index: Measuring the Preparedness of Nations for the Networked World.» 2002. At: https://bit.ly/2U96Qcr

Hoel, M. «Employment Effects of an Increased Oil Price in an Economy with Shortrun Labour Immobility.» *Scandinavian Journal of Economics*. vol. 83 (1981).

_____. «Resource Extraction by Monopolist with Influence Over the Rate of Return on Non-Resources Assets.» *International Economic Review*. vol. 22 (1981).

International Labour Organisation (ILO). *World Employment Report 1998-1999: Employability in the Global Economy: How Training Matters*. Paris: 1998.

International Monetary Fund. International Financial Statistics. no. 8. Washington. 1987.

telegram @soramnqraa

Kingdom of Saudi Arabia. Ministry of Planning. *Second Development Plan 1395-1400 [A.H.] - 1975-1980 [A.D.]*. Jeddah: 1976.

Lal, D. «Why Growth Rates Differ: The Political Economy of Social Capability in 21 Developing Countries,» in: B. H. Koo & D. H. Perkins (eds.), *Social Capability and Long-Term Economic Growth* (New York: St. Martin's Press, 1995).

Lewis, A. W. «The State of Development Theory.» *American Economic Review*. vol. 74, no. 1 (March 1984).

Lewis, S. R. «The Potential Problems of Diamond Dependent Development,» in: C. Harvey (ed.), *Papers on the Economy of Botswana* (London: Heinemann, 1981).

_____. «Development Problems of the Mineral Rich Countries,» in: *Economic Structure and Performance, Essays in Honour of H. B. Chenery* (New York: Academic Press, 1984).

Madhi, Fadhil. «Croissance et déclin des économies arabes: Le bilan.» 2001.

The Middle East and North Africa. London: 1999.

Middle East Economic Digest (MEED). 12 December 1987.

Middle East Economic Digest (MEED). «Great Expectations. Special Report Saudi Arabia.» London. 15 September 2000.

_____. «History Repeats Itself. Special Report Kuwait.» London. 23 February 2001.

_____. Contract Issues. February 1992-June 2003.

Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD). *The Measurement of Scientific and Technological Activities: Proposed Standard Method of Compiling and Interpreting Technology Balance of Payments Data: TBP Manual*. Paris: 1990.

Organization of Arab Petroleum Exporting Countries. *Energy Developments: Consumption, Policies, Sources*. Kuwait: 1979.

Ourabah, M. *Les transformations économiques de l'Algérie au 20e anniversaire de l'indépendance*. Paris: Éd. Publisud, 1982.

Le pétrole et le gaz arabes (PGA). 2003-2007.

Peuples Méditerranéens. no. 5 (1984).

Qasem, S. «R&D Systems in the Arab States: Development of S&T Indicators.» United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) & Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA). Cairo. 1998.

Roemer, M. «Resource-Based Industrialization in the Developing Countries.» *Journal of Development Economics*. vol. 6, no. 2 (June 1979).

Sabah, Y. S. F. *The Oil Economy of Kuwait*. London: 1980.

Sayigh, Y. A. *The Arab Economy. Past Performance and Future Prospects*. Oxford: 1982.

Sid Ahmed, Abdelkader. *Croissance et développement*. Alger: OPU, 1980. Tome 1: *Théories et politiques*. Tome 2: *Le Tiers Monde depuis 1945*.

_____. «L'économie arabe à l'heure des surplus pétroliers.» *Cahiers de lime*. série F, no. 26, numéro spécial (1975).

_____. *Nord-Sud: Les enjeux: Théorie et pratique du nouvel ordre économique international*. Paris: Publisud, 1981.

_____. *Développement sans croissance: Expérience des économies pétrolières du Tiers Monde*. Paris: Publisud, 1983.

_____. «Vers une théorie de l'industrialisation à partir de l'exportation et de la transformation des ressources naturelles: De la 'Stable Story' à la rente pétrolière.» Communication présentée au Colloque de l'ORSTOM: Économie industrielle et stratégies d'industrialisation dans le Tiers Monde. Paris. 26 Février 1987.

_____. «Du 'Dutch Disease à l'OPEC Disease': Problèmes théoriques de la rente pétrolière.» *Revue Tiers Monde*. vol. 28, no. 112 (Octobre-Décembre 1987).

_____. «Monnaie, prix, change et développement: Le cas des économies exportatrices de pétrole du Tiers-Monde.» *Mondes en développement*. vol. 14, no. 56 (1987).

_____. *Le cas des industries des hydrocarbures*. Alger: OPU, 1989.

_____. *Industrialisation sur la base des resources naturelles*. Alger: OPU, 1989.

Smith, K. «Innovation Indicators and the Knowledge Economy: Concepts, Results and Policy Challenges.» Norway. STEP Group. November 2000.

The State of Israel. Tel Aviv: 1986.

telegram @soramnqraa

United Nations. *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1993*. New York & Geneva: 1994.

_____. *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1995*. New York & Geneva: 1996.

_____. *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1996-97*. New York & Geneva: 1999.

United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD). *Handbook of International Trade and Development Statistics, 1977*. New York: 1980.

_____. *Handbook of Statistics 2000 UN*. Geneva: 2000.

_____. *Information and Communication Technology Development Indices*. UNCTAD/ITE/IPC/2003/1. New York & Geneva: 2003.

United Nations Development Programme (UNDP). *Human Development Report 1995*. New York & Oxford: Oxford University Press, 1995.

_____. *Human Development Report 1998*. New York & Oxford: Oxford University Press, 1998.

_____. *Human Development Report 2001*. New York & Oxford: Oxford University Press, 2001.

_____. *Arab Human Development Report, 2002*. New York: 2002.

_____. *Arab Human Development Report, 2003*. New York: 2003.

_____. *Arab Human Development Report, 2004*. New York: 2004.

United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO) *Statistical Yearbook: Arab Member States 1969*. Paris: 1969.

_____. *Statistical Yearbook: Arab Member States 1969*. Paris: 1970.

_____. *Statistical Yearbook: Arab Member States 1982*. Paris: 1982.

_____. *Statistical Yearbook 1996*. UNESCO Publishing and Bernan Press, 1996.

_____. *World Science Report 1996*. Paris: 1996.

_____. *World Science Report 1998*. Paris: 1998.

_____. *World Education Report 1998: Teachers and Teaching in a Changing World*. Darantière, France: 1998.

_____. «World Statistical Outlook on Higher Education, 1980-1995,» in: World Conference on Higher Education, *Higher Education in the Twenty-First Century: Vision and Action: UNESCO, Paris, 5-9 October 1998* (Paris: UNESCO, [1998]).

United Nations, Economic and Social Commission for Western Asia (ESCWA).

Development of the Arab Region in the Third Decade. Part I. New York: 1981.

_____. *Inflation in the ESCWA Region: Causes and Effects*. Beirut: 1999.

_____. *Report of the Expert Panel on Information Technology and Development Priorities: Competing in a Knowledge-Based Global Economy. Beirut. 15-16 May 2000*. New York: 2000.

_____. *Application of Sustainable Development Indicators in the ESCWA Member Countries: Analysis of Results*. E/ESCWA/ED/2000/4. New York: 2001.

_____. *Compendium of Social Statistics and Indicators*. 5th issue. 2001 (E/ESCWA/STAT/2001/10) (Sales No. A/E.02.II.L.5).

_____. *Women and Men in Tunisia: A Statistical Portrait*. (E/ESCWA/STAT/2001/2) Published in Cooperation with the Government of Tunisia, Ministry for Women and Family Affairs (MAFF) and funded by United Nations Development Programme (UNDP) and International Development Research Centre Canada (IDRC) (Beirut, 2001).

_____. *Statistical Abstract of the ESCWA Region*. E/ESCWA/STAT/2001. New York: 2002.

_____. *Statistical Abstract of the ESCWA Region*. E/ESCWA/STAT/2002/6. New York: 2003.

_____. «Survey of Economic and Social Development in the Escwa Region 2004-2005.» United Nations Report. New York. 2005.

_____ & United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization (UNESCO). *Higher Education Systems in the Arab States: Development of Science and Technology Indicator*. E/ESCWA/TECH/1998/1/Rev.1. 1999.

Vonortas, A. «Science, Technology and Innovation Indicators.» George Washington University. USA. 2002.

telegram @soramnqraa

Wijnbergen, S. Van. «Taxation of International Capital Flows: The Intemporal Terms of Trade and the Real Price of Oil.» *Oxford Economic Papers*. 37 (1985).

World Bank. *Will Arab Workers Prosper or be Left Out in the Twenty-first Century?*. Regional Perspectives on World Development Report 1995. Washington, D.C.: World Bank, 1995.

_____. *World Development Report 1998/1999: Knowledge for Development*. New York & Oxford: Oxford University Press, 1999.

_____. *World Development Report 2003*. Washington: 2003.

World Statistics Pocketbook. New York: United Nations, 2000.

Yamani, M. *Changed Identities: The Challenge of the New Generation in Saudi Arabia*. London: The Royal Institute of International Relations, 2000.

فهرس عام

أ

آسيا: 66، 69، 116، 264، 284، 342، 377، 379

آسيا الوسطى: 363

أبوظبي: 123

الاتحاد الأوروبي: 207، 211-213، 219، 222، 287، 290، 292، 370، 379

الاتحاد الدولي للاتصالات: 187

الاتحاد السوفياتي: 160، 286، 361-362، 366، 391

اتحاد المغرب العربي: 209، 211-213، 397

الاتحاد النقدي: 207، 225

الاتحاد النيجيري: 312

اتفاق السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي/ ميركادو كومون ديل سور (ميركوسور): 207-208، 216-217، 219

اتفاقيات شنغن: 373

اتفاقية إنشاء منطقة تجارة حرة (تونس والمغرب، 2007): 213

اتفاقية التجارة الحرة لأميركا الشمالية (نافتا): 208، 219

اتفاقية التجارة الحرة لجامعة الدول العربية/ اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (غافتا): 80، 214-215، 225

اتفاقية مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1957): 221

أثيوبيا: 30

احتلال العراق (2003): 78

أحداث 11 أيلول/ سبتمبر/ الهجمات الإرهابية (2001): 48، 60، 269-270، 287-288

أحداث الخبز (تونس): 321

أحداث الخبز (مصر): 321

أحداث الخبز (المغرب): 321

إدلب: 359، 361، 368

الأدلجة: 33، 341-342

أدلجة الثورة: 345

telegram @soramnqraa

أدلجة المجتمع: 345
الأدلجة المشوّهة: 340
أذربيجان: 359، 367
الأرجنتين: 69، 116-117، 161
الأردن: 40، 44، 46، 65، 69، 74، 103، 116-117، 131، 135، 153، 178-179، 185، 188، 220، 248، 250، 274، 278-279، 319، 321، 361، 372، 399، 406، 414-416
أردوغان، رجب طيب: 367
الأرستقراطية القبلية: 120-121
أرك، م.: 270
أرمينيا: 359، 367
الإرهاب الإسلامي: 269
الأزمة الجزائرية (1992): 211
الأزمة السورية: 332
الأزمة العراقية: 295، 321، 406
الأزمة المالية/ الركود (1997 و1998)/ الأزمة المالية الآسيوية: 54-55، 208
إسبانيا: 64، 99، 201، 211، 244، 251، 279، 291، 417-418، 420-421
أستانا/ مسيرة/ عمليات/ اتفاقيات: 332-333، 340، 351، 357، 367، 371
أستراليا: 87، 91
الاستعمار التقليدي: 258
الاستقلال الاقتصادي: 90، 226، 245
الأسد، بشار: 355-356، 362، 368
الأسد، حافظ: 344، 353، 356، 362
إسرائيل/ الدولة العبرية: 30، 161-166، 186، 232-233، 236-237، 241-243، 249، 273، 342، 355، 361، 380، 395، 411، 415-416، 420-421
إسقاط الطائرة الروسية في الشمال السوري (2015): 332، 356، 362، 366
الإسلام: 33، 39، 111-112، 263-264، 267-268، 270-271، 291، 321، 363، 406، 420-421
الإسلام السنّي: 346
الإسلام الشيعي: 346
الإسلاموية: 26-27، 407
إصلاحات بن صالح (تونس): 289-290
الأصولية: 267-268، 422
الأصولية الإسلامية/ الأصوليون الإسلاميون: 268-270، 422
الأصولية الدينية: 26، 407
الأصولية الواقعية والعقلانية: 269
إعلان جنيف (2012): 357-358
إعلان حقوق الإنسان: 81
أفريقيا: 264، 287
أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: 65-66، 70، 138، 160، 400، 409، 411، 419
الأفكار الإسلامية المتطرفة: 267
الأفكار القومية: 107
الاقتصاد البدائي: 259
الاقتصاد الحقيقي: 30، 80، 98، 397
الاقتصاد الخفي/ المستور: 97
الاقتصاد الريعي: 33، 97، 257

الاقتصاد الزراعي/ الاقتصادات الزراعية: 153، 175
الاقتصاد السياسي: 133، 97، 306
الاقتصاد العالمي: 25-26، 29، 32-33، 38، 78، 128، 182، 187، 198، 224-228، 236-237، 244، 248، 251-252، 257-258، 263، 283، 288، 318-319
الاقتصاد الكلي: 33، 42، 47، 58، 81، 91، 98، 103، 144-145، 207-209، 214-215، 218-219، 223-225، 247، 251، 256، 301، 304، 310-311
اقتصاد ما بعد النفط: 38
اقتصاد المعرفة: 188، 346، 388، 392-393
الاقتصاد النقدي: 98
الاقتصادات الإقليمية: 59
اقتصادات البلدان المحظوظة أو السيئة الحظ: 293
اقتصادات التصنيع الخارجية: 90
الاقتصادات العربية/ الاقتصاد العربي: 64، 69، 117، 317
الاقتصادات غير النفطية: 75
الاقتصادات المتقدمة: 58، 60
الاقتصادات المتنوعة/ الاقتصاد المتنوع: 48-49، 51-56، 63-64، 74، 80، 219، 409
الاقتصادات المغلقة: 63، 79، 409
الاقتصادات المفتوحة/ الاقتصاد المفتوح: 79، 86، 248، 290
الاقتصادات النامية: 402
اقتصادات النفط/ الاقتصادات النفطية/ اقتصاد النفط: 33، 37-38، 48-49، 52، 56، 64، 75، 79-80، 95، 99، 305، 404، 406
الإكوادور: 37، 308
ألاسكا: 295، 308، 313
ألبرتا الكندية: 308
ألمانيا: 134، 229، 365، 370-373
الإمارات العربية المتحدة: 37، 40، 69، 86، 117، 123، 127، 131، 153، 159، 173-176، 230، 247-248، 252-253، 276، 278، 322، 353، 388، 414-416
الإمبريالية: 380
الإمبريالية الثقافية والفكرية: 259
الأمركة: 258
الأمم المتحدة: 233، 238، 247، 249، 333، 379
- مجلس الأمن: 357، 380
الأمن الإقليمي: 57، 76، 78
أمن رأس المال العربي: 48
الأموال الساخنة: 228
أميركا الشمالية: 68، 379، 418
أميركا اللاتينية: 54، 65-66، 69-70، 116، 138، 145، 147، 160، 193، 258، 284، 379، 400
أمين، سمير: 39
أنابيب كركوك-بانياس: 278
إندونيسيا: 311-312، 314
الأنظمة الأبوية: 306

telegram @soramnqraa

الأنظمة الاستبدادية: 271
الأنظمة الاستبدادية الإصلاحية: 306، 311، 313
الأنظمة الاستبدادية التقليدية: 313
الأنظمة الاستبدادية الشرسة: 310، 314
الأنظمة الاستبدادية الفاسدة: 268، 422
الأنظمة الراعية: 306، 309
الأنظمة الشمولية/ القمعية/ الدكتاتورية: 30، 268، 295، 420-421
أنظمة الطغيان العبثي: 386
أنظمة الفساد والاستبداد: 340
الأنظمة الليبرالية: 109
الأنظمة المتحللة والفاسدة: 394
أنظمة المحاصصات الطائفية: 386
الأنظمة النفطية: 127
الأنظمة النفطية العربية: 120، 266
أنغوشيا: 363
الانقلاب على مرسي (مصر): 328
الانقلاب على نظام هادي الشرعي/ الانقلاب الحوثي على النظام الشرعي (اليمن): 329، 384
الانقلاب في تونس (1987): 273
أوباما، باراك: 338-339، 352
أوجلان، عبد الله: 356
أوروبا: 120، 156، 211، 227، 249، 256، 279، 286-287، 290، 338، 360، 362، 365، 373-374، 376، 393، 415-416، 419
أوروبا الجنوبية: 365
أوروبا الشمالية: 371
أوروبا الغربية: 242، 284
أوزبكستان: 363
أوقيانوسيا: 162
أوكرانيا: 365
الأوليغارشية المالية: 226، 229
الأوليغارشية المالية الدولية: 120
إيبرست، فريدريك: 270
الأيديولوجيا البالية: 235
الأيديولوجيا العقائدية الإيرانية: 354
الأيديولوجيا القومية: 322
الأيديولوجيات الكونية: 260
إيران: 30، 37، 98، 123، 329، 339، 347-348، 353-356، 371، 384
إيرلندا: 249، 415
إيطاليا: 209، 289
إيلمان، مايكل: 88

ب

باريس: 348، 375-376، 424
باكستان: 342
بانياس: 278
بايدن، جو: 368
البترودولار: 65، 226
البتروقراطية: 120، 266
البحر الأبيض المتوسط: 281
بحر الشمال: 88

البحرين: 37، 40، 65، 123، 126، 153، 159، 230، 248-250، 252، 274، 276، 322، 414-416
البرازيل: 217
البرتغال: 209، 242، 249، 276، 415
البرلمان الأوروبي: 375
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP): 131، 133، 170
بريطانيا/ المملكة المتحدة: 29، 87، 131، 134، 289، 370-373
بشكيريا: 363
البطالة: 27، 29، 41، 47-48، 63-64، 75، 78، 92، 100-104، 119، 178، 211-212، 279، 288، 290، 409
البطالة التقليدية: 92
البطالة العالمية: 102
بلجيكا: 295، 371، 418
البلدان الصناعية: 37، 140، 143، 194، 199، 227-229، 249-251، 336، 415
البلدان الناشئة/ المناطق الناشئة: 47، 116-117، 224
بن بلة، أحمد: 111
بن جديد، الشاذلي: 111
بن علي، زين العابدين: 291، 355
البنك الإسلامي للتنمية: 264-266
بنك التعاون العربي المغاربي: 210
البنك الدولي: 68، 101-102، 115-116، 119، 123، 182، 287-288
البنك الدولي للإنشاء والتعمير: 318
بني سويف: 176
بوتفليقة، عبد العزيز: 389-390
بورفي، د.: 88
بومدين، هواري: 111
بويتر، وليام: 88
البيت الأبيض: 368
البيتومين: 96
البيروقراطية الطفيلية: 107
بيريز، خوان بابلو: 294

— ت —

تاتارستان: 363
التاريخ الاستعماري: 287
التاريخ العربي والإسلامي: 394
تاكيه، راي: 269
تأميم قناة السويس: 361
تايلاند: 47، 54
تايوان: 117
تبون، عبد المجيد: 391، 393
التجارة الإلكترونية: 185
تحرير فيتنام: 391
تحرير المرأة: 130
تحرير المناخ التنظيمي المالي: 401
التدابير التصحيحية: 273
تدمر: 269، 344
ترامب، دونالد: 367، 376-377
تركمانستان: 363
تركيا: 202، 232-233، 235، 240، 242، 350، 355-358، 360-362، 365-368، 377

telegram @soramnqraa

التسامح الديني: 270، 422
تسييس الإسلام: 321، 406
تشاد: 29-30
تشيلي: 295
التضامن العربي: 267
التطرف الإسلامي: 268، 275
التطرف الديني: 211، 422
التعددية: 268
التعددية السياسية: 277، 420
تقرير السعادة القومية الإجمالية: 160
التقليد التفاخري: 125
التكنولوجيا الحيوية: 29، 177
تكنولوجيا النانو: 184
التمييز العنصري: 376
التنانين الآسيوية: 198
التنظيم الاقتصادي: 317
تنظيم الدولة الإسلامية «داعش»: 358، 364، 371، 377
توحيد اليمن: 273
تونس: متواتر
التيار المتطرف: 269
التيارات الأصولية/ التيار الأصولي: 107، 269، 385

ث

الثروة النفطية: 297-300، 302، 304، 309-310
الثروة النفطية العربية: 263
ثقافة الاستهلاك: 407
الثقافة الإسلامية: 373
الثقافة الأوروبية المسيحية: 373
الثقافة الجماعية: 269
الثقافة الجماهيرية: 422
الثقافة الهجينة والمعتدية: 273
ثورة 23 تموز/ يوليو 1952 (مصر): 110
الثورة الإسلامية في إيران (1979): 266
ثورة اقتصاد المعرفة: 346
الثورة التكنولوجية: 230، 380
الثورة التونسية (2010-2011): 385
الثورة الجزائرية (1954-1962): 111
الثورة الرقمية والمعلوماتية/ ثورة الرقميات: 346، 380
الثورة الزراعية (الجزائر): 273
ثورة سبارتاكوس: 382
الثورة السورية/ الانتفاضة السورية/ انتفاضة الشعب السوري (2011): 337، 348، 370، 374-376
الثورة السورية المضادة: 341
الثورة الصناعية: 254، 259، 346، 380
الثورة العالمية للعلم والبحث والابتكار التكنولوجي: 148
ثورة العبيد على الأسياد: 382
الثورة العلمية: 29، 230
ثورة مايو (السودان، 1969): 273
الثورة المعرفية: 380
الثورة النفطية: 319

ج

جامعة الدول العربية: 223، 279
جامعة هارفرد: 188

جاوة: 312
جائحة/ وباء كورونا: 349، 378-379، 391
الجبهة الإسلامية للإنقاذ (الجزائر): 389-390
جبهة البوليساريو: 30
الجزائر: متواتر
جزر القمر: 65، 131، 135
جسر الشغور: 344
جماعة الإخوان المسلمين/ حركة الإخوان: 347، 385
جمهوريات آسيا الوسطى الجديدة: 363
الجمهوريات الروسية في الجنوب القوقازي: 363
الجمهوريات السوفياتية السابقة: 363
جنوب آسيا: 38، 65-66، 70، 81، 138، 258، 319، 400
جنوب شرق آسيا: 38، 46-47، 54-55، 78، 138، 286-287، 293، 319، 417
جنوب شرق البحر الأبيض المتوسط: 233، 239، 241-243، 293
جنوب المتوسط: 232
جنوب اليمن/ اليمن الجنوبي: 41، 106-107، 232، 271، 414
جنيف: 332-334، 371
جيبوتي: 40، 65، 69، 116، 232
الجيش السوري الحر: 332، 356

ح

حادثة مدرسة المدفعية (حلب): 344-345
حاسي الرمل: 209
الحرب في العراق (2003): 58-59، 71، 73-74، 293، 417
الحرب الباردة: 247، 286، 288، 379
حرب الخليج (1990-1991)/ غزو صدام للكويت/ الغزو العراقي للكويت/ غزو العراق للكويت/ الغزو العراقي/ غزو الكويت مغامرة النظام العراقي ضد الكويت: 48، 238، 273-274، 293، 408، 416، 419، 420
الحرب السورية: 345، 363
حرب السويس (1956): 361
حرب الشيشان: 363
الحرب العالمية الثانية (1939-1945): 286، 376، 379، 390، 419
حرب عام 1995 (العراق): 417
الحرب العراقية - الإيرانية (1980-1988): 29، 238، 255، 293، 408، 417
الحرب العربية - الإسرائيلية (1967): 273، 361، 421
الحرب العربية - الإسرائيلية (1973): 362
الحروب الأهلية (تشاد): 29
الحروب الأهلية (جنوب السودان): 29، 408

telegram @soramnqraa

الحروب/ الحرب الأهلية (لبنان): 29، 238، 408
حزب الله (لبنان): 353-354
حزب البعث العربي الاشتراكي (سورية): 109، 391
حزب البعث العربي الاشتراكي (العراق): 108، 391
الحزب الديمقراطي (الولايات المتحدة): 368
الحزب الشيوعي السوفياتي: 391
حزب العمال الكردستاني: 356
حسين، صدام: 387
الحضارة العالمية: 127، 263
حفتر، خليفة: 368
حقبة/ فترة/ مرحلة ما بعد النفط: 299، 304، 404
الحكم الاستعماري: 268
حلب: 344-345، 361
حلف شمال الأطلسي (الناتو): 350، 367-368
حماة: 344، 361
الحوثيون: 329، 355، 384
الحوكمة الإلكترونية: 185
الحي اللاتيني (فرنسا): 375
الحياة القبلية: 285

خ

خروشوف، نيكيتا: 380
خرونينغن: 294
خطط/ سياسات/ سياسة التكيف الهيكلي: 100، 141، 290
الخلافة العربية: 263
الخميني، روح الله الموسوي: 348

د

الدار البيضاء: 210
داغستان: 363
دبي: 388
دمشق: 363، 368
دمقرطة الإسلام: 268
دمقرطة الحياة السياسية: 289
الدوغما الأيديولوجية: 286
الديمقراطيات الفئوية: 306، 308، 314
الديمقراطيات الناضجة: 306-307، 313
الديمقراطية: 26، 33، 268، 280، 341، 407، 420
الديمقراطية الإسلامية: 269
الديمقراطية الليبرالية: 269-270، 422
الديمقراطية الموجهة: 312
الديمقراطية الهندية: 269
الدينار الإسلامي: 230

ذ

الذكاء الاصطناعي: 346، 378، 380-381، 388
الذهب الأسود: 306

ر

رابطة دول جنوب شرق آسيا (آسيان): 46، 208، 217، 219
الراتينجات: 96
الرأسمالية الاحتكارية: 121

الربا: 265-266
الرباط: 213
الربيع العربي: 33-34، 322، 330، 347-349، 362، 381، 383، 385، 388، 390، 392، 424
رسملة الاقتصاد: 124
رضوي، بهزاد: 82، 84
الرقة: 372، 374
رواندا: 333
روسيا/ الدولة الروسية/ روسيا الاتحادية/ روسيا الجديدة: 250، 286، 332، 350، 361-367، 369، 371، 416
رومر، مايكل: 90
الريع الاحتكاري: 120
الريع النفطي: 25

ز

الزوارة: 209-210

س

ساحة الأمة: 376
ساحة الباستيل: 376
ساحة البانتيون: 375
ساحة التروكاديرو: 375
ساحة الجمهورية: 376
ساحة الشاتليه: 376
السادات، محمد أنور: 109، 362
سالتر، ولفرد إدوارد غراهام: 87
ستراسبورغ: 375
السعودية: متواتر
السلاح النقدي: 230
سليماني، قاسم: 355
سنغافورة: 198، 342
سوتشي: 332-333، 371
السودان: 34، 40، 65، 69، 116، 135، 232، 248-250، 273، 276، 317، 321-323، 328، 385-386، 399، 406، 408، 414، 416، 423
السوربون: 375
سورية/ الجمهورية العربية السورية/ الدولة السورية: متواتر
السوق الأوروبية/ السوق الأوروبية المشتركة: 209، 397
السوق العربية المشتركة: 220
السوق المغاربية: 210
سوكارنو، أحمد: 312
سوهارتو، محمد: 311-312
السويد: 131، 134، 289، 338
سياسة الأبواب المفتوحة: 238
سياسة الانفتاح: 110
سياسة الترشيد: 29
سياسة التعايش السلمي: 380
السيسي، عبد الفتاح: 386

ش

شبه الجزيرة العربية: 120، 271، 403
الشتات اليهودي: 165
شرق آسيا: 65-66، 70، 81، 138، 400
شرق أوروبا: 370
الشرق الأوسط (بلدان): 41-42، 46-48، 51-53، 56، 58-60، 62-

telegram @soramnqraa

64، 78-81، 97، 101، 115، 119، 162، 170-173، 179، 181-182، 187، 199، 214-219، 244، 254-255، 257-258، 364، 380، 387، 408، 416، 422
شرق البحر المتوسط: 232
شرق ما بعد الاستعمار: 38
شركة آبل: 392
شركة أمازون: 392
شركة بيرتامينا: 314
شركة غوغل: 392
شركة مايكروسوفت: 392
الشركة المختلطة الجزائرية الليبية لإنتاج الألومنيوم: 210
شركة المغرب العربي لنقل الغاز الطبيعي: 210
شكري، نازلي: 97
شمال أفريقيا: 101، 115، 119، 199، 211، 257-258، 287-289، 292-293، 364، 380، 387
شمال أوروبا: 393
شمال شبه جزيرة سيناء: 279
الشمال المسلم القوقازي: 364
شمال اليمن: 40، 321، 414
الشيوعية: 380

ص

صالح، علي عبد الله: 355
الصحراء الغربية: 29، 211، 273
الصراع العسكري (الصحراء الغربية): 29
الصراع في الشرق الأوسط: 408
الصراع/ النزاع العربي - الإسرائيلي/ الحروب العربية - الإسرائيلية: 30، 76، 78، 238-239، 254، 263، 268، 321، 406، 422
الصناعات/ الصناعة التحويلية: 87، 91-94، 109، 121، 212، 235، 249، 253، 291، 398
صندوق التضامن الإسلامي: 264
صندوق التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية: 221
صندوق النقد الآسيوي: 208
صندوق النقد الدولي: 284، 318
صندوق النقد العربي: 222
الصومال: 30، 40، 69، 116، 232، 321، 414
الصين: 69، 117، 138، 198، 286، 342، 377

ض

ضمور النظام الضريبي: 89

ط

طاجكستان: 363
الطبقة/ الطبقات الطفيلية: 27، 110، 420
طريق نواذيبو-طبرق: 210
طريقة داسغوبتا: 132
طفرة البترودولار: 321، 406
الطفرة النفطية/ الطفرات النفطية: 124، 199، 303، 320، 406، 416

طهران: 348
الطوائف الإسلامية: 267

ع

العالم الإسلامي: 268، 354
العالم الثالث: 37، 69، 116، 294
العالم الجديد: 380، 392
العالم الحديث: 149
العالم الرقمي: 183
العالم الصناعي: 127
عالم الغد: 259
العالم القديم: 259، 380
العالم المترابط: 182، 184، 188
العالم المعاصر: 144، 166، 232، 260، 269، 422
العالم النامي: 38-39، 193
عبد العزيز آل سعود (الملك): 285
عبد الناصر، جمال: 361
العراق: 23-24، 30، 34، 37، 40، 58-60، 65، 71، 73-74، 108، 111، 123، 159، 171، 173، 175، 228، 248-250، 253، 274، 276، 278، 293-294، 321، 323، 353-354، 361-362، 385-388، 391، 399، 413-416
العريش (مدينة): 279
العشرية السوداء (الجزائر): 389-390
العشور (زكاة دينية إلزامية): 265
عصر الإلكترونيات الدقيقة: 29
عصر ما بعد 11 أيلول/ سبتمبر: 379
العقد الضائع: 66
العمالة المقنعة: 75
العمالة الناقصة: 56
عُمان (سلطنة): 40، 65، 69، 72، 117، 123، 153، 159، 170، 173-174، 248، 250، 252، 276، 322، 414، 416
عمليات/ مسار جنيف: 340، 351، 357، 371
العنصرية: 379
العنف: 33، 78، 270، 392، 417، 421
العولمة: 65، 103، 133، 209، 211، 219، 247، 253-258، 260، 268، 279، 283، 287، 346، 379
عولمة الاقتصاد: 379
العولمة الإمبراطورية: 255
عولمة التعاقدات: 66
العولمة السلبية: 255
عولمة الفضيلة: 379
العولمة المالية: 82
العولمة المتنامية: 167

غ

غرب آسيا: 387
غرب المتوسط: 359
غرفة موك: 331
غرفة موم: 331
غريغوري، روبرت جورج: 87، 91-92
الغزو المنغولي: 263
غور الأردن: 279

telegram @soramnqraa

ف

فابايو، أ.: 95
فان فاينبرخن، سويدر: 92
الفجوة الرقمية: 188-189، 192
الفجيرة: 173
فرجاني، نادر: 129-130
فرنسا/ الدولة الفرنسية: 131، 134، 289، 370-376
فريانة (مدينة في تونس): 210
الفضاء السيبراني: 259-260
الفقر النقدي: 68
الفلبين: 47
فلسطين: 247، 249، 273، 415
فنزويلا: 37، 301، 308
فنلندا: 295، 419
فورسيث، بيتر: 88
فيروس الحداثة: 407
فيشاراكي، فيريدون: 82، 84
فيندر، جون: 88

ق

القاع الاقتصادي: 248
القاعدة البحرية في طرطوس: 332، 364
قاعدة بوردا: 132، 134، 137
قاعدة حميميم الجوية: 332، 364
قبرص: 233
القذافي، معمر: 266
القرم: 369-370
القضية السورية/ قضية الشعب السوري: 349-350، 359-360، 376-377
القضية الفلسطينية: 346، 354
قطر: 20، 37، 40، 72، 123، 153، 174، 176، 247، 249-250، 252، 274، 276، 322، 353، 414-416
قفصة (مدينة في تونس): 209
قمة عمان الاقتصادية (1980): 221
القومية: 345، 407
القومية الإسلاموية: 26
القومية العربية: 26، 263، 266
القومية العلمانية: 27
القوى الأصولية: 382-384، 394
قوى الحداثة الديمقراطية: 26
القوى الراديكالية: 292
القوى الشمولية: 23، 383، 424
القوى المتطرفة: 383
القياسات الببليومترية: 154-155
قيرغيزستان: 363

ك

كاترينا الثانية: 370
كازاخستان: 363
كاي، جون: 88
الكعكة الاقتصادية: 61
كلينتون، هيلاري: 357
كمبوديا: 333
كندا: 131، 134، 276
كوبا: 149
كوردن، وارنر ماكس: 92-93

كوريا الجنوبية/ جمهورية كوريا: 54، 68-69، 116-117، 198، 295، 418
كولومبيا: 308
الكويت: 20، 30، 37، 40، 48، 60، 65-66، 83، 126، 131، 135، 153، 159، 174، 179، 228، 230، 247، 249-250، 252-253، 273-274، 276، 281-282، 284-285، 322، 353، 399، 408، 414-416، 420

ل

لبنان: 23-24، 29، 34، 39-40، 49، 57، 69، 116، 131، 135، 153، 162، 173، 219-220، 238، 240، 248، 250، 271، 274، 276، 278-279، 316، 319، 321-323، 353-354، 385-388، 406، 408، 414-416
لونغونيس، إليزابيث: 127-128
لويس، ستيفن. ر.: 89
الليبرالية الاقتصادية: 39
ليبيا: 22-24، 30، 33، 41، 107، 111، 209-210، 212، 228، 232، 234-235، 240، 248، 250، 252-253، 266، 274-275، 289-291، 323، 327-329، 359، 361، 367-368، 381، 383-385، 390، 399، 414، 416، 423

م

ماليزيا: 47، 54، 342
المأمون (الخليفة العباسي): 419
ماندیلا، نيلسون: 376
المبادئ الإسلامية: 111، 266
المبادئ الاشتراكية: 107، 265
المبادئ الأصولية: 27، 407
مبادئ الاقتصاد الإسلامي: 264-265
المبادئ الدينية: 111-112
المبادئ الرأسمالية: 265، 408
المبادئ العلمانية: 111
مبادئ ما قبل الرأسمالية: 408
المبادئ المذهبية: 111
مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي الجديد: 264
مبارك، محمد حسني: 109-110
المتطرفون الإسلاميون: 233
المتطرفون السنّة: 346
المتطرفون الشيعة: 346
المثلث الأستاني: 355
المجر: 138
مجلة **ميدل إيست إكونوميك دايجست**: 171
المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي: 222
مجلس التعاون لدول الخليج العربية: 48، 52، 58، 60، 71-72، 104، 122-125، 187، 207، 216-217، 219-220، 222، 266-267، 282-285، 397، 404-405
مجلس رؤساء المصارف العربية: 222

telegram @soramnqraa

مجموعة أصدقاء سورية: 372
مجموعة السبعة: 372
محاكمة لوكربي: 275
محمد (النبي): 263-264، 266، 421
المحميات الكولونيالية: 374
محو أمية الكبار/ محو الأمية: 136، 138
محو أمية المرأة العربية: 141
محور الشر: 270
المحيط الهادئ: 65-66، 70، 81، 138، 400
المدينة المنورة: 264
المرابحة: 265
مرسي، محمد: 384
المرض الهولندي: 86-89، 94، 232، 243، 251، 282، 293-294، 302، 404
مسار سوتشي: 357
المستوطنات الكولونيالية: 268
مسيرة قطار الحرية والتضامن: 375
المشرق العربي: 266
مشروع الإمام الخميني: 348
المشروع الإيراني/ المشروع الإمبراطوري الفارسي الإيراني/ المشروع الإمبراطوري الإيراني/ المشروع الإمبراطوري الفارسي: 266، 329، 348، 353-355، 387-388
مصر: متواتر
معادلة أبيض - أسود: 368
المعارضة السورية: 344، 348، 351-353، 375
معجزة شرق آسيا: 47
معهد سياسات الشرق الأوسط في واشنطن: 286
معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى: 269
المغرب: 30، 40، 65، 69، 82، 116-117، 131، 135، 159، 170، 185، 188، 209-213، 248، 250، 274، 287-291، 293، 317، 321-322، 399، 414، 416، 423
المغرب العربي/ البلدان المغاربية: 209، 211-213، 266، 397
مكة المكرمة: 264
المكسيك: 37، 138
مناطق درع الفرات وغصن الزيتون وزهرة السلام: 358، 368
منطقة آسيا - أوقيانوسيا: 145
منطقة البحر الأبيض المتوسط: 211، 213
منطقة البحر الكاريبي: 65-66، 70، 138، 400
المنظمات والتيارات الراديكالية الإسلامية: 368
المنظمات اليهودية: 236
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو): 145، 148، 156، 160
منظمة التجارة العالمية: 285
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD): 46، 66، 69، 100، 169، 400

منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك): 48، 125-126، 226، 231، 264، 284، 294، 305-306، 312، 318
منظمة العمل الدولية: 102، 119
منظمة المؤتمر الإسلامي: 264-265
- غرفة التبادل التجاري: 264
- غرفة التجارة والصناعة: 264
- المركز الإسلامي للتدريب الفني والمهني: 264
المهدي المنتظر: 348
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد): 183، 187
المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الأوسط (1991: مدريد): 48
مؤتمر فيينا (2015): 357
الموجة البيضاء: 375
موريتانيا: متواتر
موسكو: 363
مؤشر موريس (1979): 132
ميناء طرابلس (لبنان): 279

ـــــ ن ـــــ

ناغورني كاراباخ: 359، 367
النرويج/ الدولة النرويجية: 87، 250-251، 295، 302، 308، 312-313
النضج التكنولوجي: 192
النظام الإخواني: 384
النظام الاستعماري: 268
النظام الاقتصادي الإسلامي الجديد: 264
النفوذ الإيراني: 329، 387
النمو المفقر/ التنمية المفقرة: 82، 86، 97، 404
النموذج الاسكندنافي: 88
نموذج كوردن - نيري: 87
النمور الآسيوية: 68، 117-118، 294، 418
نهر دجلة: 293
نهر الفرات: 293
نهضة التنين الآسيوي: 66
نواذيبو: 210
نيجيريا: 37، 310-312

ـــــ هـ ـــــ

هادي، عبد ربه منصور: 384
الهجرة الجماعية: 40
هجرة العقول: 157، 166
الهلال الفارسي الجغرافي: 353
الهند/ شبه القارة الهندية: 38، 69، 117، 319، 342
هولندا: 87، 294-295، 371، 393
هونغ كونغ: 117، 198

ـــــ و ـــــ

وادي الصفصاف: 209
واشنطن: 227، 230، 267، 286، 339
الوباء العربي: 282، 293
الولايات المتحدة الأميركية/ أميركا: 48، 73، 131، 134، 156، 162، 186، 189، 213، 227، 229-230، 234، 259، 267-269، 286، 292، 321، 338، 350، 355، 362، 367، 372، 377، 406، 419، 422

telegram @soramnqraa

اليابان: 149، 227، 229
اليمن: 22-24، 33، 40، 65، 69، 116، 123، 159، 173، 179، 219-220، 248-250، 276، 319، 321، 327-329، 339، 354، 361-362، 381-385، 416، 423
اليمين: 372
اليمين المتطرف: 372
اليونان: 242، 360، 368